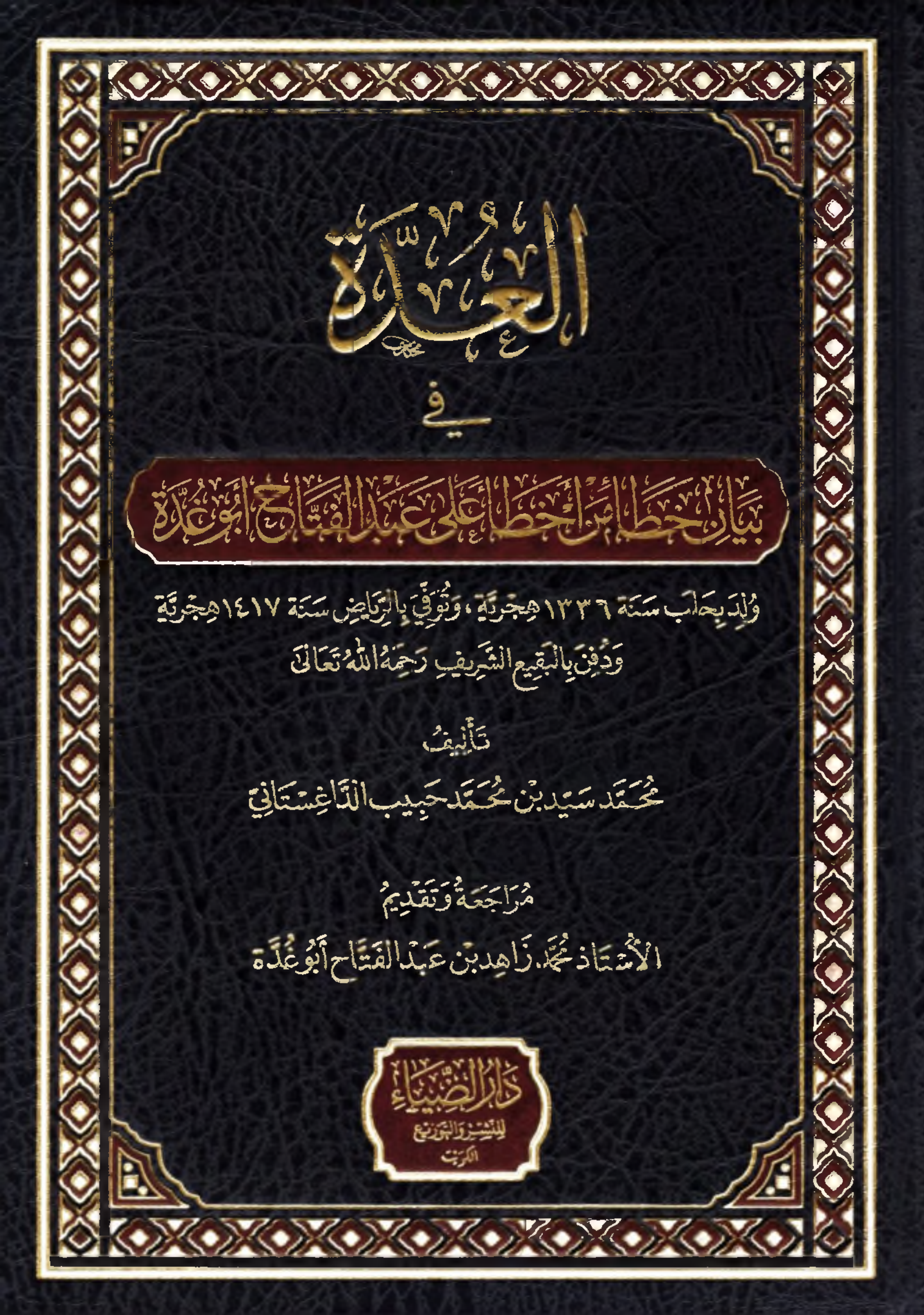
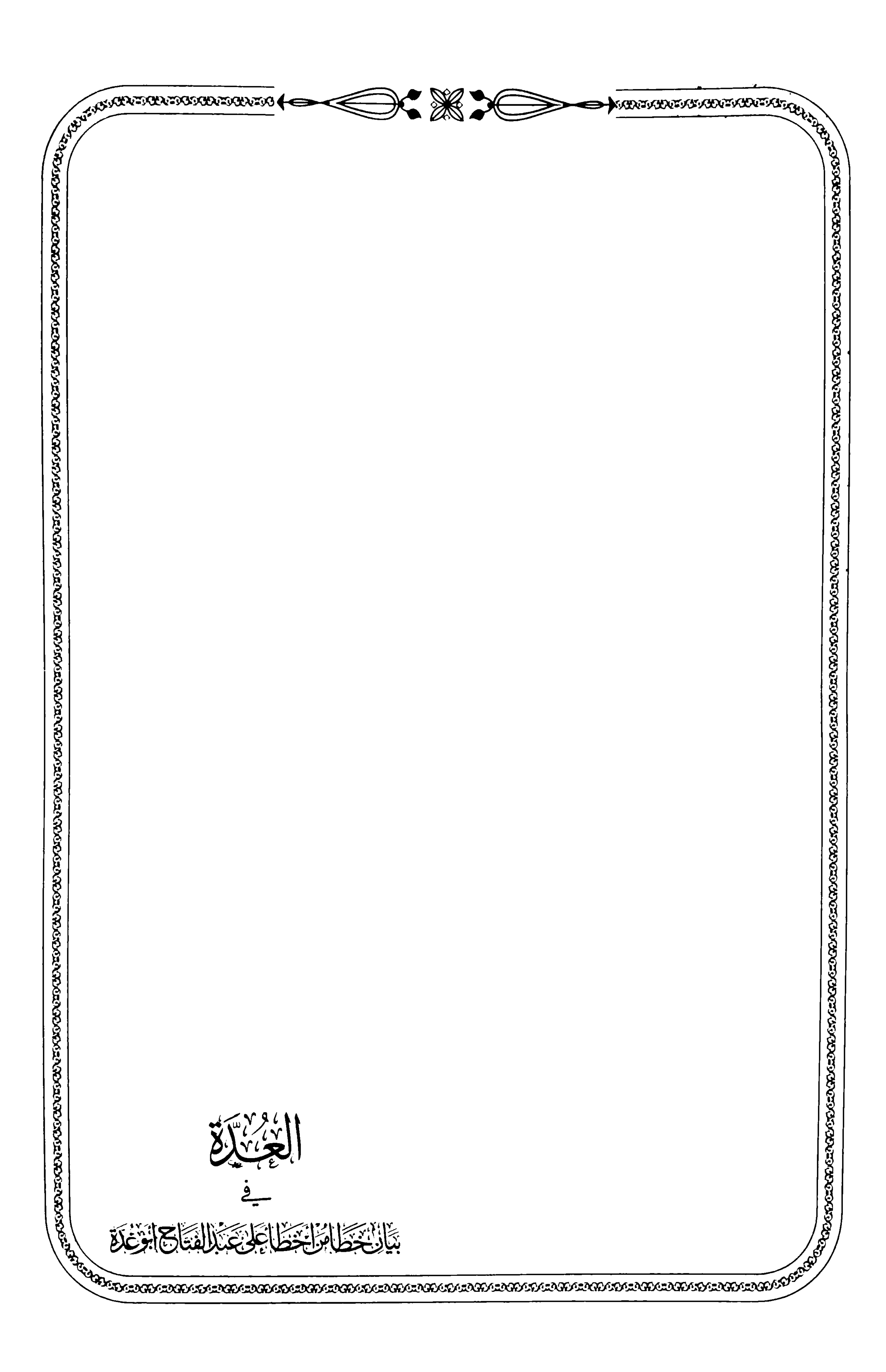
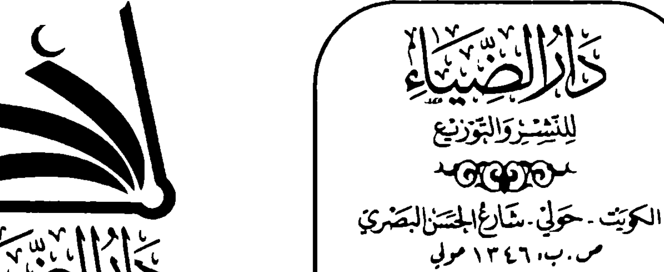

العُدَّة
في
بيان أخطاء من أخطأ على عبد الفتاح أبو غدة
وُلِدَ بحلب سنة ١٣٣٦ هجرية، وتُوفي بالرياض سنة ١٤١٧ هجرية
ودُفِنَ بالبقيع الشريف رحمه الله تعالى
تأليف
محمد سيد بن محمد حبيب الداغستاني
مراجعة وتقديم
الأستاذ محمد زاهد بن عبد الفتاح أبو غدة
دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت



العُدَّة

في

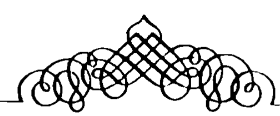
بيان خطأ من أخطأ على عبد الفتاح أبو غدة



الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب ١٣٤٦٠ حولي
الرمز البريدي ٣٢٠١٤
تلفاكس ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١
Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com



الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م
بلد الطباعة: بيروت - لبنان
التجليد الفني: شركة فؤاد البعينو للتجليد ش.م.م.
بيروت - لبنان
www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net



الموزعون المعتمدون

دولة الكويت
دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي   تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠   نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربيّة
محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨
دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة   محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية
مكتبة الرشد - الرياض   هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض   هاتف: ٤٩٢٥١٩٢   فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة   هاتف: ٦٣١١٧١٠
مكتبة المتنبي - الدمام   هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦   فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

برمنكهام - بريطانيا
مكتبة سفينة النجاة   هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤   هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

المملكة المغربية
دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء   هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية
مكتبة الإرشاد - إسطنبول   هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤   فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

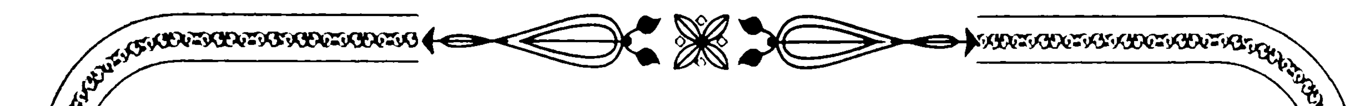
جمهورية داغستان
مكتبة ضياء الإسلام   هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦
مكتبة الشام - خاسافيورت   هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥ - ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤

الجمهورية العربية السوريّة
دار الفجر - دمشق - حلبوني   هاتف: ٢٢٢٨٣١٦   فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية
مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار   هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشميّة
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان   هاتف: ٠٦٤٦٥٢٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٢

دولة ليبيا
مكتبة الوحدة - طرابلس   هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨
شارع عمرو ابن العاص





في

بيانِ خطأ من أخطأ على عبد الفتّاح أبو غُدّة

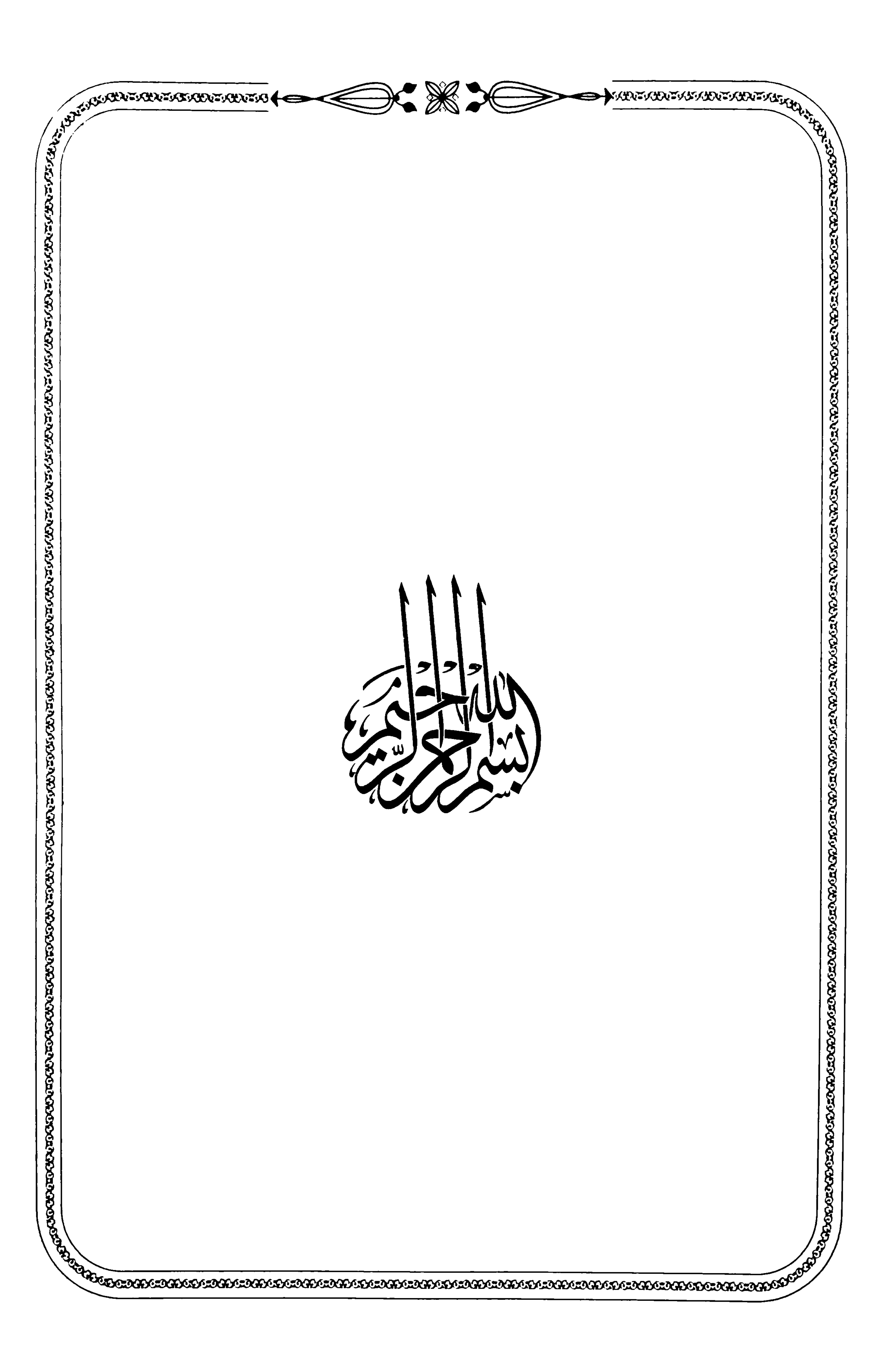
وُلِدَ بحلب سَنة ١٣٣٦هِجريَّة، وتُوفِّي بالرِّياض سَنة ١٤١٧هِجريَّة
ودُفِنَ بالبَقيع الشَّريف رحمهُ اللهُ تعالى

تأليف

محمَّد سيِّد بن محمَّد حَبيب الدّاغِستانيّ

مُراجعةُ وتقديمُ
الأُستاذ محمّد زاهِد بن عبد الفتّاح أبو غُدّة

دار الضِّياء
لِلنَّشرِ والتَّوزيع
الكويت


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداءُ

إلى مَن تَمَلَّكَ مِن قَلْبِي مَكانًا فارِغًا، وأَلْبَسَنِي مِن حُبِّ العِلْمِ ثَوْبًا سَابِغًا

إلى عَلّامَةِ بِلَادِ الشَّامِ ونَابِغَتِها، مُحَدِّثِها وَفَقِيهِها ودَاعِيَتِها

إلى صَاحِبِ التّحْقِيقَاتِ الدَّقِيقَة، والمؤَلّفَاتِ البَدِيعَة النَّفِيسَة

إلى مَنْ كَرُمَ أصلُه ونزَهَ لِسَانُه، وَزَكَا زَرْعُه وكَثُرَ إِنْتَاجُه

إلى مَن عرفَه الناسُ رَجلًا رِجلُه في الثّرَى، وهَامةً هِمَّتُه فِي الثُّرَيّا

إلى مَنْ حَازَ في العِلْمِ رَايةَ التّوفِيق، وأبانَ لِطُلّابِ العِلم سَوَاءَ الطّرِيق

إلى مَنْ خَدَم عِلمَ السُّنَنِ سِنِينَ، واللهُ لا يُضِيعُ أجْرَ المُحْسِنِينَ

إلى حُدَيًّا زَمَانِه وَزَهْرَةِ أوَانِه، وقِبْلَةَ أَقْرَانِه وَأَنِيسِ قُرَّائِه

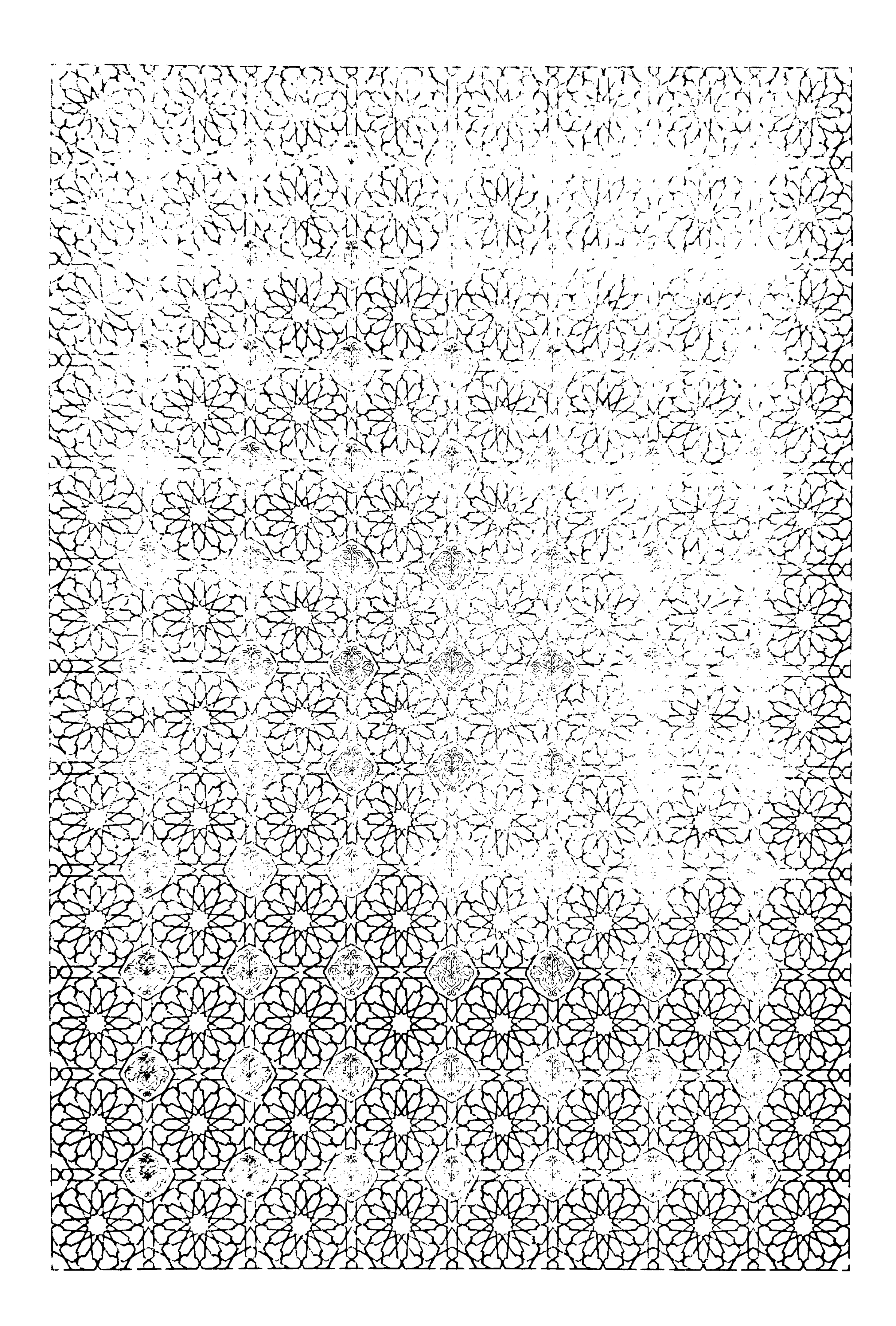
إلى مَنْ فَتَنَ الطلّابَ بِقُمَّةِ صَفَحَاتِه، وأَدْهَشَهم بـقِيمَةِ الزَّمَنِ وَإِفَادَاتِه

إلى رَيْحَانَةِ خُرَاسَان ونَجْمِ طَبَرِسْتَان، وَجَبَلِ دَاغِسْتَانَ وَعُودِ هِنْدُسْتَان

إلى سَيّدِي الجَلِيل وَالمربّي النّبيل، فَقِيهِ النّفْسِ وَالدّين، الدَّاعِيةِ الكَبِير، والمحَقِّقِ الخَبِير، والمُعَقِّبِ القَدِير، مُحْيِي سِيرَةِ السَّلَف، وَغُرَّةِ خِيرَة الخَلَف، ونُورِ العُيُون في السَّدَف، ذي الفضْلِ والشَّرَف:

العَلّامة المحَدّث الشيخ عَبْدِ الفَتّاح أَبُوغُدّة الحَلَبِيّ الحَنَفي الخَالِدِي،

إلى رُوحِه أُهْدِي هَذا العَمَل، وَفَاءً بِحَقِّه، وَعِرْفَانًا بِفَضْلِه، وَجزَاءً لإِحْسَانِه، سَائِلا اللهَ تَعَالى أنْ يَنْفَع بِه. كَمْ وَكَمْ عَلَيَّ فَضْلُه وَمِنَّتُه، إِذْ هُوَ الذِي جَعَلَ مِنّي بَعْضَ الشَّيْء. أسْألُ اللهَ ﷻ أن يجزيَه عنّي كلَّ خير، وأنْ يجمعَنا به في دَارِ كَرَامتِه مَع النَّبيّين، وَوَرَثَتِه الأئمةِ المنْصِفِين.



تَقْدِيمُ
الأُسْتَاذ مُحَمَّد زَاهِد بن عَبْد الفَتَّاح أَبُو غُدَّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى صحبه الهداة الأكرمين، وعلى تابعيهم الخيِّرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فقد أطلعني الأخ الفاضل الشيخ محمد سيد بن محمد حبيب الداغستاني على كتابه فقرأتُه قراءة مُتمَعّنة، ووجدتُه شاملاً وافياً دقيقاً عادلاً، في تناوله لقضية كَثُر فيها اللغطُ والقيلُ والقال، ولا تزال آثارُها إلى اليوم ثلمةً في تاريخ العلم والعلماء، مع الحاجة الشديدة إلى تجاوزها إزاءَ ما يواجهه الإسلام والمسلمون من أخطار ونكبات.

ثم رغب إليَّ الأخ الفاضل أن أكتب كلمات حول كتابه هذا: (العُدّة في بيان خَطَأِ مَن أَخْطَأَ على عبد الفتاح أبوغدة)، فبادرتُ إلى ذلك وفاءً لحقِّ الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ووفاءً لحقِّ العلم وعلماء الإسلام من جانب آخر.

وأبدأ بشكر الأخ الكريم الذي صنّف هذا الكتاب الشامل مقضياً الساعات الطوال في البحث والتدقيق والمقارنة، في دقة بالغة مُنْصِفة، وهو لم يعرف في حياته الوالدَ الشيخ عبد الفتاح رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا تربطه به أيّةُ صلةٍ سوى صلة العلم الشريف

وخدمة العلم والإنصاف، فجزاه الله خيراً وأحسن إليه.

ثم أقول إن هذه الهجمات التي هي محور الكتاب والتي تعرض لها الوالد دون مراعاة لأصول المناظرة العلمية، ولا لسنّة السلف الصالح في اختلافهم، كانت مما يودّ المرءُ أن يطويه صفحاً ويعرض عنه سمحاً، وبخاصّة أن كلّ من ورد ذكره قد انتقل إلىٰ رحمة الله ومغفرته، ونسأله سبحانه لهم جميعاً حسن المآب، ولكن هناك بقية من المنتسبين إلىٰ العلم، ممن لا يزالون ينفخون في رمادها، ويحاولون إشعال نارها، ويكرِّرون ما رددته هذه الهجمات علىٰ أنه حقائق ثابتة ومسلمات راسخة، ويتناقلونها غافلين عن الحقائق التي أبرزها أخونا الشيخُ محمّد سيّد في كتابه هذا، ولعل هذا الكتاب يكون ريحاً تذهبُ بهذا الرَّماد، وتتركُ مكانه صعيداً مباركاً، بعون الله وفضله.

مما ينبغي ذكره وإن لم يتطرّق إليه الكتاب هو أن كثيراً من هذه الهجمات كانت ـ كما سيلمح القارئ الحصيف ـ تهدف إلىٰ استثارة أهل الحلِّ والعقد في المملكة العربية السعودية لإخراج الوالد منها، وذلك في ظروف سياسية بالغةِ الحرج، كان من شأنها أن تشيط دمه، وكان يعلمها المهاجمون ولم يتّقوا الله في ذلك، ولكنهم باءوا بغير ما تمنّوا، فقد كان أهل الشأن ـ بفضل الله وتوفيقه ـ أوسع فكراً وأبعد أفقاً وأكثر سماحة من أن يلتفتوا لهذه الدعوات المسعورة التي ما كانت لتقبلها نفس مسلم تقيّ أو عربيّ أبيّ، وقد فعلوا ذلك رعاية لحقوق الأخوة الإسلامية، ومراعاة للمروءة والشّهامة العربيّة، فرحم الله من توفّاه منهم، وأمدّ أحياءهم بالعافية السابغة.

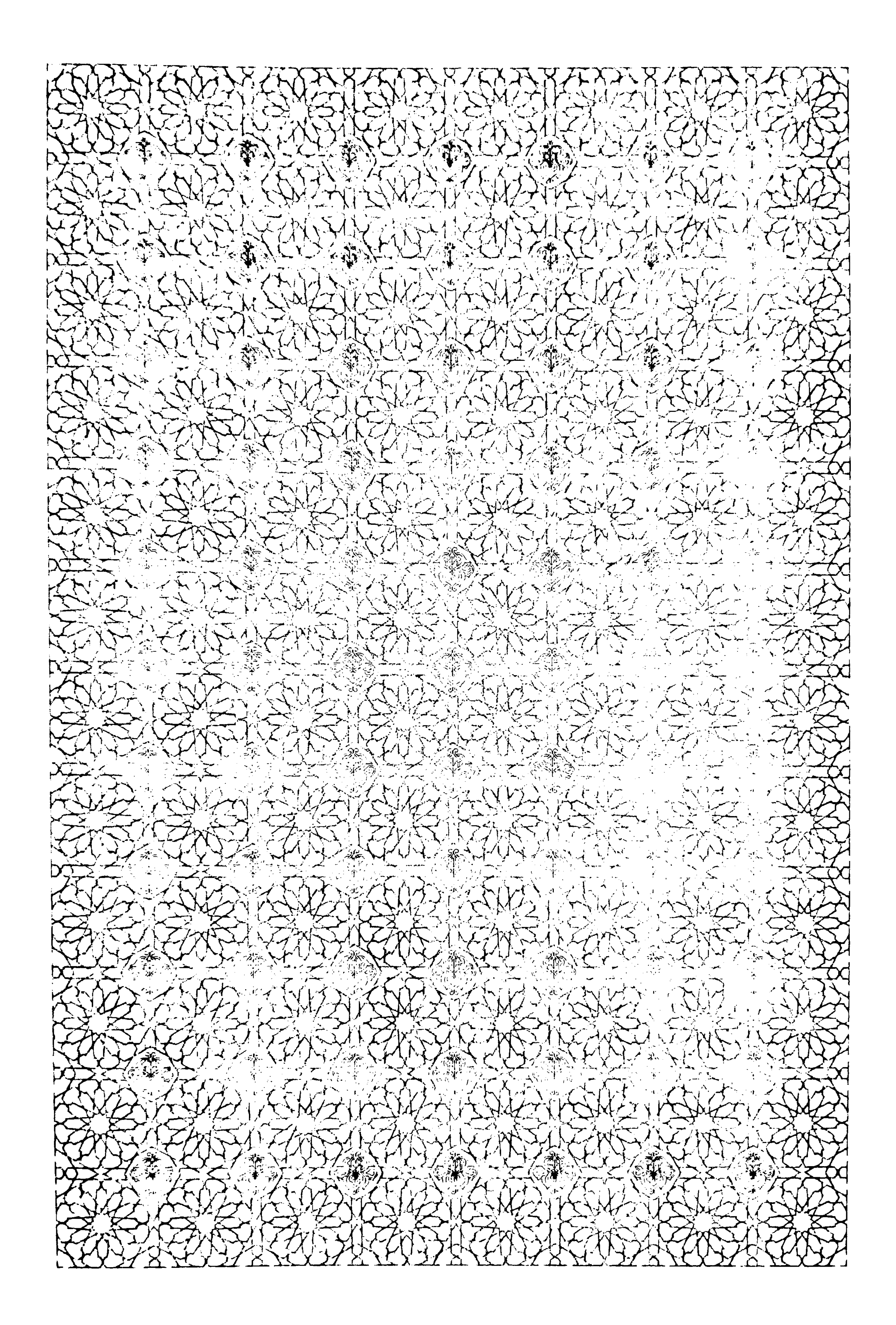
جزىٰ الله أخانا محمد سيّد علىٰ عمله المخلص، ونسأل الله أن يعيد هذا الكتاب الحقَّ إلىٰ نصابه، وأن تطوىٰ به هذه الصفحة القاتمة، وأن ينفع به الأجيال

القادمة من طلبة العلم وعلماء الإسلام ، فيبتعدوا عن الخلاف والشقاق ، ويتأسّوا في اختلافهم بما درج عليه السلفُ الصالح رضوان الله عليهم ، من اجتماع القلوب واحترام الكبار ، وفي ذلك صيانة الدين ، وحفظ الشريعة ، وبركة العمل ، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

كتبه

الأُستَاذ مُحَمَّد زَاهِد بن عَبْد الفَتَّاح أَبُو غُدَّة

في كَنَدا ، سنة ١٤٤٤ من الهجرة .



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي جعل علماءَ الشريعة ورثةَ الأنبياء وحملةَ الدّين، وأقامَهم لحفظِ الشريعة كالحصنِ الحصين، ومنحَهم الثباتَ علىٰ الحقِّ والصدقِ نُصرةً للدّين المتِين، ورَزقَهم سلامةَ العقلِ وإصَابةَ الفهم في دِرايةِ الأَصْلَيْن، خِدمةً لِبَلاغِ دَعْوةِ الوَحْيَيْن، حتىٰ يتجلّىٰ الحقُّ جَلاءَ الفَرْقَديْن، فسَلُّوا سُيُوفَهم علىٰ تحريفاتِ الغَالِين، ومُغَالطَاتِ المُتَعَالمين، وجعلَ علىٰ لسانِهم مِن الفَصَاحة والبلاغة مَا يُظهِر لُكْنَةَ مَنْطِقِ المُتَفَيْهِقِين.

أحمدُه وأشْكرُه علىٰ أنْ أنارَ بِنور العلمِ دَيَاجِيرَ الظلماء، وخصَّ من شاءَ مِن عبادِه بِبيانِ الأَخْطَاء ونَقْدِ الافْترَاء، وعلَّمَه طَرِيقةَ ردِّ الظلْمِ وَالاعْتِدَاء، مُتمسِّكا بِكلامٍ بَيِّنِ المنْهَج، وسَهْلِ المخْرَج، معناهُ ظاهرٌ في لفظِه، وبرهانُه ساطعٌ في بَيَانِه، بِمِثله تُرَدُّ الأهْواءُ الشَّارِدة، والاتّهامات الباطلة، والإلزامَات السّاقِطة.

وأصلِّي وأسلِّم علىٰ نبيِّ الرّحمة، الهادي بالحكمَة، الدّاعي إلىٰ العَدْل وردِّ المظالِم، والكفِّ عن سُوءِ القول والشّتَائِم، الآمرِ بِحُسنِ الخُلُق معَ الخَلْق والبُعْدِ عن المآثِم.

ورضي الله تعالىٰ عن الصحابة والقرابة، الهُداة بِنور الحقِّ والرِّسالة، وعن تابعِيهم وتَابِعِيهم مِن العُلماء والفُقهاء والمحدِّثين، أصْحَابِ الكَرَامة والنَّبَاهة وَالنَّزَاهة.

أمّا بَعْدُ فهذه عُدَّةٌ أعْددتُها، وصفحاتٌ دبَّجتُها في بَيانِ خَطَإِ مَنْ خَطَّأَ الشيخَ

الجليلَ عبدَ الفتاح أبُوغُدَّة مِن بعضِ عُلماء العصرِ رحمهم الله.

وقدْ تناولَ شخصيّةَ الشيخ عبدِ الفتاح جمعٌ من العُلماء والباحثين، وكتبوا عنه دراسات جيِّدة، وبحوثًا قيِّمة، وقد كانتْ مختلفة الجَوانِب ومُتنوّعة الجِهَات.

أوّلُها كلمةٌ جامعة ممتعة ألقاها تلميذُه الكبير، الشيخ الجليل محمد عوامة حفظه الله تعالىٰ، وذلك في حفلة أقامته أمسية الاثنينية لتكريم الشيخ عبد الفتاح أبوغدة برعاية صاحبها الشيخ عبد المقصود خوجه، وذلك في سنة ١٤١٤هـ.

ثم كتب عنه تلميذه البارّ الشيخ مجد بن أحمد مكي مقالة مختصرة في ترجمة الشيخ بعنوان (لمحات من حياة العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله)، نشرها مجلة الأزهر، العدد الأول من السنة السبعين: (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧)، ثم أعاد الشيخ مجد نشرها في كتابه الماتع (رجال فقدناهم)، سنة ١٤٣٣هـ.

ثم جاء الشيخ محمود سَعِيد بن محمد ممدوح المصري بكتاب (الشَّذَا الفَوَّاح من أخبار الشيخ عبد الفتاح)، فتكلّم فيه عن الشيخ ومؤلفاته، وأخذ عليه بعضَ الشيء، ثمّ ردَّ علىٰ بعضِ اعتراضاتِ الشيخ بَكْر أبو زيد، وسنتكلَّمُ عن هذا الكتاب وصنيعِ مؤلِّفِه بالتفصيل.

ثم جاء تلميذه الوفيّ، الملازم له في آخر عمره الشيخ الجليل محمد بن عبد الله آل رَشِيد بكتابه القيّم (إمْدادُ الفتّاح بِأسَانيد ومَرْويّات الشيخ عبد الفتاح)، فقد أحسن فيه وأجاد، وأنار وأفاد، وقد كان مؤلِّفُه فرغ منه والشيخُ عبد الفتاح حيٌّ يُرزق، ثم تأخَّر طبعُه لأسبابٍ ذكرها في مقدِّمَته، وهو كتابٌ تتوقُ النفسُ إلىٰ الراحة فيه، ويشتاق القلبُ إلىٰ الإشرافِ علىٰ كلِّ مَا يَحتويه.

ثمَّ كتبَ عنه نجلُه البارُّ الشيخ سلمان بن عبد الفتاح أبوغدة ترجمةً ممتازةً

فيما تقارِب ستّين صفحة في تقدمته لكتاب (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر العسقلاني ، الذي حقَّقه والُده.

وله أيضاً كتاب (**الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة بأقلامِ تلامذتِه وعارفيه**).

ثمَّ كتب عنه صهرُه الأستاذ الداعية **محمّد علي الهاشمي** ، وهو كتاب (**الشيخ عبد الفتاح أبوغدة كما عرفتُه**) ، وهو كتاب جميل ، وفيه بعض المعلومات عن الشيخ لا توجد في غيره.

ثمَّ جاء نجله **البارّ الأستاذ محمد زاهد أبوغدّة** بِترجمة متميِّزة في مقدمة كتابه (**أيها المستمع الكريم**) ، فكانت أجمل صفحات في التعريف بالشيخ وعائلته وأسرته ، وفيه معلومات عن عائلة الشيخ بِتفاصيلَ لا توجد إلا عنده ، وإن كان الكتاب في أصله يتحدثُ عن الأحاديث الإذاعية للشيخ عبد الفتاح أبوغدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وللشيخ عبد الفتاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ مختارات شعرية كان ينتقيها مما يمرُّ معه في مطالعاته ومراجعاته ، ويكتبها بخطِّ يده ، وقد حرّرها ابنه **الشيخ محمد زاهد** ونشرها أخوه الشيخ سلمان في كتاب (**مختاراتُ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الشعريّة**) ، وهو كتاب ممتع مفيد.

ثم جاء الشيخ **مَاجِد بن أحمد الدّرْويش** من طرابلس بِكتاب (**الفوائدُ المستمدَّة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة**) ، فأخذَ من تحقيقات الشيخ بعضَ المسائل والمباحث الحديثية وجمعها ثم رتَّبها بطريقة سهلة للمستفيدين. وهو من تلامذة الشيخ أيضا.

ثمَّ جاء الشيخُ **إبراهيمُ حَسن الأسْطَل** من فلسطين بكتاب (**الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ريحانةُ المحدِّثين وقدوةُ المحقِّقين**) فتكلّم فيه عن الشيخ وشيوخِه

ومؤلفاتِه، وأظهر فيه إعجابَه بالشيخ وحبَّه له بالكلمات الرائعة والجُمل الرائقة.

ثم جاء الشيخُ **محمّد مُعاوية سَعْدي** من الهند بكتاب موَسَّعٍ عن الشيخ، عُنوانه **(الداعيةُ الكبيرُ الناقد البصير المحدِّث الأصوليّ العلامة البحّاثة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في ضوء تأليفاته وتحقيقاته)**، فتكلّم فيه عن ترجمةِ الشيخِ مختصرًا، ثمّ تكلَّم عن مؤلّفاتِه وبعضِ المسائلِ والجزئيات مُوسَّعًا، وهو كتاب شامل مفيد.

ثمّ جاء الشيخُ **رِضْوَان عِزّ الدين الحَدِيدي** من العراق بِكتاب **(العلامة المحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، آراؤُه وترجيحاتُه واختياراتُه في علوم الحديث)**، فَأجاد في هذا الجانب بأُسْلوبٍ بيِّن.

ثمّ جاء الشيخُ **حَبِيب عبدُ الرّحمن سلامي** من البحرين بِرسالةٍ اسمُها **(وقفاتٌ مع الشيخ العلامة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة)**، فتكلّم عن جِهاتِه الدّعَوِيّة وأخلاقه وسِمَاته وتواضعه، فأحسن من هذا الجانب.

وهناك رسالة ماجستير، نوقشت في جامعة الجِنان ـ طرابلس ـ، سنة ٢٠١٢م بعنوان (العلّامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ﷺ، وجهوده الفقهية)، للباحث طارق الزيدي[١]

وقبل أيام أطلعني مفيدنا الشيخُ مجد بن أحمد مكي على كتاب **(العلامة عبد الفتّاح أبو غُدّة وعنايته بعلوم الحديث)**، وهي رسالة الماجستير للباحث الفاضل محمد علي محمد عمر المصري، تحت إشراف الأستاذ علي نايف بقاعي.

راجعته كاملا فوجدته كتابا مُتْقناً في موضوعه، جامعا لمهمات المسائل والفوائد، مستمدًّا من جميع كُتبِ الشيخ عبد الفتاح ومما كُتب عنه. وميزة هذا

(١) كما ذكره الباحث محمد علي المصري في رسالته عن الشيخ ص ١٠، نقلا عن الشيخ ماجد الدرويش.

الكتاب هو ما قدَّمه الباحث من الجهد البالغ لمناقشة بعض المسائل التي اختلف فيها بعضُ الأنظار.

وكتب الباحثُ العيسوي عبدُ الواحد علي أبو الفتوح المطاهر المصري رسالة جامعية[1] لنيل شهادة الماجستير بعنوان (**الشيخ عبد الفتاح أبوغدة وجهوده في تحقيق النصوص ونشرها**)، بإشراف الشيخ المحدِّث أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله.

وهناك كثير من المقالات والمحاضرات عن الشيخ عبد الفتاح أبوغدة قد أحسن فيها مُؤلِّفوها وأبْدوا فيها إعجابَهم بالشيخ وبمؤلَّفاتِه وتحقيقاته، بما تدلُّ علىٰ أن الشيخ قُطْرُ الشمس تشهدُ بذلك الدفاترُ، وينطق به بعده الخَبَرُ المتواترُ.

لكن مَا رَأيتُ أحداً أفردَ بحثاً عِلميًّا في بيان ما نُسِبَ إلىٰ الشيخِ مِن قِبَلِ المُعارِضين، مثلَ ما نَسَبَ إليه الشيخُ بكر بن عبد الله أبو زيد القُضاعي، والشيخُ حَمود بن عبد الله التُّوَيْجِري، والشيخ محمد نَاصِر الدّين الألْبَانِي، والشيخ زُهَير الشّاويش، والشيخ علي بن حسن الحلبي الفلسطيني، والشيخ محمد لُطفي صَبّاغ، والشيخ صَالِح بن فوزان الفَوْزان، والشيخ مَشْهُور حَسَن آل سلمان، والشيخ سليم الهلالي، وبعضُ أقرانِهم ومُتَابِعِيهم، كالشيخ عَبْد العزيز بن يحيىٰ البُرَعي، والشيخ عبد المحْسِن بن حمد العَبّاد وغيرهم، مع أنَّ بَقِيَّتَهم ما زالوا يَنْشُرُون مَقالاتِ هؤلاءِ في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة علىٰ سبيل التشنيع والتبديع.

كذلك ما رأينا أحدا تعرَّض إلىٰ ما نسَبَ إليه الشيْخَان عَدَاب الحمش الحسيني ومحمود سَعِيد بن محمّد ممدوح المصري، وهما يناقشانه في بعضِ المسائل.

وبناءً عليه رأيتُ أن أبحث الحقَّ والصوابَ فيما نُسِب إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة من الأخْطَاء والاتِّهَامَات، مُتَحرِّيًا الأمانةَ العلميّةَ، مُلْتزمًا بِآدابِ البَحْث

---

(١) وهي جامعة الدول العربية، (معهد البحوث والدراسات العربية).

والنّقد، مُصَاحِبًا العدْلَ والإنصَاف، مُتَجَنِّبا سُوءَ القولِ والتقوّل، ومَا زلتُ أجتهدُ أن أكون مُخْلصًا في بَحْثي هذا قدرَ المسْتطاع، لأنّ ما كان لله خالصاً امتدَّ واتصَلَ، وما كان لِغيرِ الله انقطعَ وانفَصَلَ، وهُو الذِي لَاحَظْناه وَرَأيْناه في كُتبِ الشيخ الجليل عبد الفتاح أبوغدة، ثمَّ منه تعلّمناه بما في وسْعنا رحمه الله.

وقد سمّيتُ صنْعَتِي هذه بـ(**العُدَّة في بَيَانِ خطَإِ مَن أَخْطَأَ علىٰ عَبْدِ الفَتاح أبُوغُدّة**)، وذلك أخذًا من تسميةِ الحافظ الكبير والإمام الجليل أبي بكر البيهقي لكتابه (بيان خَطَأ مَن أَخْطَأَ علىٰ الشافعي)، الذي دافع فيه عن الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه، وتفاؤلا بالخير والبركة.

وجَعَلْتُ بَحْثِي هذا في مَدخلٍ وستّةِ فُصولٍ وخَاتِمة.

۞ أمّا المدخَل:

فقد تكلّمتُ فيه بِكلماتٍ لا بدَّ مِنْها قبلَ الخوض في مثلِ هذا البَحْث والنّقَاش.

۞ أمّا الفصلُ الأوّل:

فقد تكلّمتُ فيه مُوسَّعا عما نَسبه الشيخُ بكر أبُو زَيْد إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبُوغُدّة، وتتبّعتُ فيه جميعَ مقالاته ومُؤَاخَذَاتِه، وبيّنتُ فيه عدمَ إصابتِه فيما ادّعَىٰ مِن أنّ الشيخ عبدَ الفتاح حرَّف في كُتبه ثلاثين مرّة، ولم يَسلمْ له مِنها إلّا شبهُ لا شَيْء.

ثمّ أثبتُّ ثَلاثِين تحْرِيفًا وَقَع فيها الشيخُ بكر في رسالةٍ واحدةٍ له لا تبلغُ خمسين وَرَقة.

ثمّ أتيتُ بأمثلةٍ من تحريفَاتِ ابنِ القيّم، وقدْ مرّتْ بِالشيخ بَكر ولم يعدَّها تحريفًا، خلافًا لصَنِيعه مع الشيخ عبد الفتاح، وذكرتُ بعدَها التحْرِيفَات الحقيقيَّة

التي كانت منتشرةً آن ذاك، لكن لم يتعرّض لها الشيخ بكر وهو يكتب في موضوع (تحريف النصوص).

ثمَّ أتيتُ بِأَمْثِلَةٍ تدلُّ علىٰ عدمِ إنْصَافِه، وذكرتُ ثناءه البالغَ علىٰ الشيخ عبد الحي اللَّكْنوي والشيخ صديق حسن خان القِنّوجي واعتمادَه في النّقلِ عَنْهما مَعَ أنَّ كُتبَهما، خاصّةً كُتبَ القِنَّوجِي، مليئةٌ بِأخْطَاءٍ هِيَ تحريفاتٌ علىٰ رأيِ الشيخ بَكر، ومع أنّها أكثرُ بِكثيرٍ مِمَّا في كُتبِ الشيخ عبد الفتاح، لكن لم يعدّهما مُحرِّفين، ولم يمنع كُتبَهما مِن الطِّبَاعة، بِخلافِ صَنِيعِه مَعَ الشيخ عبد الفتاح وكُتبِه.

ثمّ بيّنتُ تنازلاً علىٰ قولِ الشيخ بَكر، أنَّه حتّىٰ لوْ وقع مِن الشيخ مثلُ هذِه الاخْتلافات في النصِّ عندَ النقل، مَا كان يَنْبغِي لِلشيخ بَكر أنْ يجعلَه محرِّفًا ومُبدِّلاً لا يُوثقُ بِعِلْمِه، ونَقْلِه، إذْ نقولاتُه في جَمِيعِ كُتُبِه وَرَسَائِله بَلَغتْ بما يُقاربُ خمسينَ ألفَ نقلٍ تقريبًا، لأنّ هذه السّقَطات أو الزِّيَادات عندَ النقلِ، والتِي يَعدُّها الشيخُ بكر تحريفاً شبهُ لَا شَيء بِالنّسْبَة إلىٰ بَحرِ إصَابَاتِه الهَائِلة.

ثمّ أجبتُ عن كلِّ اعتراضاتِه ومآخذه علىٰ كتابِ الشيخ (**العُلَمَاء العُزّاب**) وأطلتُ فيه النقدَ بِالبَحْث وَالمنَاقَشة، وتكلّمتُ عَنْ كُلِّ البَدَوَات[1] التِي عَلَّل بها الشيخُ بكر، وبيّنتُ سَبَبَ عُزُوبةِ الإمامِ النوَويّ، وذكرتُ غفلةَ الشيخِ بَكْر أوْ تَغَافلَه عَن نصٍّ صَرِيحٍ لِلسَّخَاوِي جَاء فيه ذكرُ سَببِ عزوبةِ الإمام النّوَويّ، وتعلُّقَه بَدلاً عنْه بِكلام مُجمل، ثمّ بِحَمْلِه إلىٰ مَحْمَلٍ بَعِيد.

وبَعْدَه تكلّمْنَا عَن عُزُوبَةِ ابن تَيْمِية والسِّجْزي مَعَ مُنَاقَشةِ كلامِ ابن عُثَيْمين وَالشيخ بَكْر.

(١) البَدَاةُ: الرأيُّ، يقال: فلانٌ ذُو بَدَوَاتٍ، وَأبُو البَدَوَات: إذا كانتْ تظهرُ له آراءٌ فيَختَارُ أَحْزَمَها. المعجم الوسيط، مادة (بَدَه).

ثمّ قارنْتُ بَيْن كِتَابَيْهِما في ذِكْرِ تَرَاجِمِ العُزّاب، وبيّنتُ تفوّقَ كتابِ الشيخ علَىٰ رِسَالةِ الشيخ بكر بما لا يبقىٰ عند القارئ اللبيب شكٌّ في أن كتابَ عبد الفتاح أعْلىٰ وأسْمَىٰ، وبالتقديم والتقدير أوْلىٰ وأجْلَىٰ.

ثمّ تَكَلّمْنَا عَن اعْتِرَاضاتِه علَىٰ رِسَالةِ ابنِ أبي زَيْد القَيْرُوَاني، وَبَيّنتُ خطأَ كلامِه في دَعْوَاه بِأَنّ الشيخَ غَيَّرَ العَقِيدَةَ السّلفيّة إلىٰ العَقِيدَةِ الخَلَفيّة، وَهكذا بَيّنْتُ خَطَأَ كَلامِه الذِي قَالَ عَن مَذهبِ شارحِ الرِّسَالة، ثمَّ بيّنتُ خَطَأَهُ في قوله: (أنَّ السّلفَ لم يَكُونُوا يُفَوِّضُون المعْنَىٰ)، وغيرَها مِن المسَائِلِ التِي تَتَعلّقُ بِالرِسَالة.

ثمّ بيّنتُ خطأَه في دَعْوَاه بِأنّ الشيخ أثقلَ كِتَابَيْ (الرّفع والتكميل) و(الأجوبة الفاضلة) بالحوَاشِي التِي تَشدُّ الانْتِصَارَ لِتَجْسِيدِ المذْهب الحَنَفِيّ والتّمَشْعُرِ، وأثبتُّ بأنَّ جُلَّ تَعْلِيقَاتِ الشيخ علىٰ هَذَيْن الكِتَابَيْن نصوصٌ مِن كُتُبِ الحافِظ ابنِ حَجَر والذّهبيّ والنّوَوي وَابنِ الصّلاح والسيوطيّ... وليس فيهم أحدٌ من الحنفيّة، كالعَيْنِي وَالقَارِي ومُغُلْطَاي وَقُطْلُوبُغَا وغيرِهم.

ثمّ ذكرتُ كلامَه في التّشْنِيع علَىٰ الشيخ بِأَن نَقَلَ عَن الشيخ خَيرِ الدّين الزِّرِكْلي، وصفه له بـ(القوميّ) علىٰ سبيل التعيير والتنقيص، وأثبتُ بأنَّ الشيخَ بكر متناقضٌ فيه، إذْ كان هو نفسُه ينقلُ عن الزِّرِكْلي في كُتُبِه مَرَّاتٍ وكَرَّات، وقد قرأه أرْبع مرات كما أخبر بذلك تلميذه الشيخ الفاضل علي العمران.

ثمّ بيّنتُ خَطأَه في التّشْنِيع علىٰ الشيخِ بِأن نَقَلَ عَن الشيخ الكَوْثَرِي بِما يَزِيدُ عَن مائةٍ وعشرين مرّة ولم ينقلْ عن الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمِيّ إلا مَرَّتَيْن، وتعليلَه بأنّه التنكّرُ لِفضلِ المعلِّمِيّ والاحتضان بالكوثري، وأثبتُّ نقلَ الشيخِ عن المعلميّ بِما يُقارِبُ ثَمَانِينَ مَرَّة، وَهكذا أثبتُّ بِأَنّ إكثارَ الشيخِ لمْ يَقْتَصِر علىٰ الكَوْثَرِي، وَقدْ أكثرَ عن ابنِ تَيْمِية ونَقَلَ عنه مِئَتَيْ مَرَّة تَقْرِيبا وَكذَا عَن ابنِ القَيِّم

مِئتَيْ مَرّة تَقْرِيبًا، فكان ماذا؟!

ثمَّ عارضتُه بأنّه هو قدْ أكثرَ عن ابن القيِّم في كتابٍ وَاحدٍ بما يزيدُ مِئتيْ مرّة، لكنْ لم ينقل فيه عَن حَافظِ المغْرِب ابنِ عَبْدِ البرّ، ولا عن القَاضِي عِياض، ولا عَن ابنِ حَزْم، وغيرِهم مِن الأجِلَّاء إلّا مَرَّة أوْ مَرَّتَيْن، فَمَا سِرُّ هذَا التنّكر وسرُّ ذاك الاحْتِضَان!؟

ثمّ أجَبْتُ عن تساؤلاته الإنكَارية التي وُجِّهتْ إلىٰ الشيخ، مثل قوله: (فكيفَ يَرضىٰ لِنفسِه ديَانةً أَن يُقيمَ بَيْن ظَهْرَانيْ من يحكمُ شيخُه (أي الكوثريُّ) بأنّهم كفّار..)، يريدُ بِه إقامةَ الشيخِ في بلادِ السُّعُودِيّة، ومثل قوله: (أيُّهما الكافر؟ الكوثريُّ ـ الذي يُكفِّر ابنَ القيّم ـ أم ابن القيّم...؟).

وهكذا بينتُ تسرُّعَه في اختراعِ أرْبَعِ صِفَات وإلصاقِهَا بِالشيخ.

ثمّ تكلّمتُ عما نَسَبه إلىٰ الشيخِ مِن أنّه تكلَّمَ في حقِّ الإمامِ البُخَارِي بِالتّنْقِيص، وبيّنتُ خطأَه.

ثمّ بيّنتُ تشنيعَه علىٰ الشيخِ بِمسْألةِ الإرْجَاء.

ثمّ رَدَدْتُ ادعاءَه بأنّ الشيخ أتبعُ للكوثريِّ مِن ظِلِّه، وبيّنْتُ خَطَأَه، وأتيتُ بالأدِلّة الوَاضِحَة وَالأمْثِلة الظاهِرَة.

ثمّ تكلّمتُ عن حَوَاشِي الشيخ علىٰ ثَلاثةِ كُتبٍ، وبيّنتُ عدمَ إصابةِ الشيخِ بكر فِيمَا زَعَم.

ثمّ ذكرتُ دَعْوَىٰ الشيخ بَكْر علَىٰ أنّ الشيخ عبد الفتاح مقلدٌ أعْمَىٰ ومحضِّرُ النّصُوص، وبيّنْتُ بطلانَه مُسْتَدِلًّا بِتَعقّباتِ الشيخِ التِي بَلَغتْ قُرابةَ ألفَ تعقيب علىٰ جلّة مِن العلماء، فيهم المتقِدِّمُون والمتأخِّرون والمعَاصِرُون، وذكرتُ أسماءَ

كثير مِنهم، وهُمْ كِبارُ الكُتَّاب وَالمحَقِّقين، وفِيهم بَعْضُ شُيُوخِه كَالعلامة الكَوْثَرِي، والشيخ محمد راغِب الطَبَّاخ، وأحْمَد شَاكر، والكَشْمِيرِي، والغُمَارِي وغيرهم، وَبَيّنتُ أنَّ مَن كَان مُقلِّدًا أعْمَىٰ وَمُحضّرًا لِلنُّصُوص فَقَطْ، لَا يَستطيعُ أن ينتقدَ كلامَ هؤلاءِ المحقِّقين فَضْلاً أنْ يُعقِّب علىٰ كلامِهم، ثمّ أتيتُ بِشَاهِدٍ عَدْلٍ، أَحَدِ كِبَارِ علماءِ الحَديثِ، وهو الشيخُ عبدُ الله بن الصدِّيق الغُمَارِي، يشهدُ بأنّ الشيخَ بَكْر حرَّف في النقلِ عَنْه مَرَّتَيْن.

ثمّ تكلّمتُ عن طلبِ الشيخ بَكْر بِإِخْرَاجِ الشيخ عبد الفتاح من الممْلَكة العَرَبِيّة السُّعُودِيّة، ونقدْتُه مِن كلِّ الجَوَانِب، وذكرتُ بُعدَه عن العَدْلِ والإِنْصَاف.

وهكذا تكلّمتُ في هذَا الفَصْل عَنْ كَثِير مِن تَنَاقُضاتِ الشيخ بَكر في أَقْوَالِه وإطلاقاته، وفي القَوَاعدِ التي كانَ يتطلَّبُ بها الشيخَ عبد الفتاح، مثل قوله: (أن الحافظ ابن حجر لم يكن يُظهرُ الاعتقادَ الصحيح، وأن أهل مصرَ في عصر الحافظ لم يكونوا يُظهرون العقيدةَ الصحيحة ما عَدا المقْرِيزي)، ومثل قوله: **(ليسَ مِن حقّنا تَفَعُّلُ الأسْباب)**، وقدْ تفعّلَ هو الأسْبابَ ودخل في النوايا، كما بيّنتُه بالأمثلة، **حتىٰ افترىٰ افتراءً صريحًا علىٰ العلامَةِ الكوثريّ**، وقال بأنَّ تَسْمِية **(رَدِّ السّبْكي علىٰ نُونِيّة ابنِ القيّم)** **بِـ(السيف الصقيل في الردِّ علىٰ ابنِ زَفِيل)**، من افتراءِ الكَوْثري وزيادتِه عند طبعه للكتاب، ثمّ لما ردَّ عليه البعضُ وأثبتَ وجودَ هذا اللفظِ عندِ العلامة الزَّبِيدِي، في كتابه (إتحاف السادة المتقين) وذلك قبل وجود الكوثري بمئة سنة تقريبا، تَلَايَن.

ثم بيّنتُ ما في طلبِ الشيخِ ابْنِ بَاز من عدم الإنصاف، وهو طلبُه من الشيخ عبد الفتاح بِإلحَاحٍ أنْ يَتَبَرَّأَ من شيخِه الكَوْثريّ، وذكرتُ ما فيه مِن جَهْلٍ أوْ تجاهُل.

وفي خِتَامِ الفَصْلِ ذَكرتُ ما تبيَّن لي من خِلالِ الاسْتِقْرَاءِ وَالتّتبُّعِ لكتابات

الشيخ بكر مِن أنَّ السّببَ في كلِّ هذا الظُّلْمِ للشيخ عبد الفتاح والتقوُّلِ عليه هو: الحَسَدُ والحِقدُ، وَالكُرْهُ وَالتّعَالُم وبَطَرُ الحقِّ، واتباعُ النفس والهوىٰ، كأنَّ علىٰ إنصافِه للشيخ قفلٌ ضاع مِفتاحُه، وليلٌ مات صَباحُه، ولذا لا يرىٰ فضائله إلا معايبَ، وشمائله إلا مثالبَ، يظهر ذلك جليا من مسطورات مِسْطَرته ومَرقومات قَلمه، لأن قَلمَ الإنسان مَطِيّةُ الفكرِ للبَيَان، ومُخرجُ الضَّمِير لِلعِيَان، ومُستنبط مَا تُوَارِيه ظُلَمُ الجنان، وسيمرُّ بالقارئ كلُّ ذلك مُفصّلا بالبرهان ومبيَّنا كالعيان.

۞ أمّا الفصلُ الثّاني:

فَقدْ تَكَلّمتُ فيه عَمّن أخْطَأَ علىٰ الشيخ عبد الفتاح تَبْعًا لِلشيخ بَكْر مَعَ زِيادَاتٍ مِن عنْدِ أنفسِهم، مثل الشَيْخِ مَشْهُور حَسَن آل سلمان، والشيخ صالح بن فَوْزَان، والشيخ عَبدِ العَزيز بن يحيىٰ البُرَعِيّ، والشيخ عبدِ المُحْسِن البدر.

۞ أما الفصل الثالث:

فقد تكلّمتُ فيه عن اعْتِرَاضَات الشيخِ حَمود بن عبد الله التُّوَيْجِرِي ﵀ في كِتابه (تنبيهُ الإخْوَان علَىٰ الأَخْطَاء في مَسْأَلَةِ خَلْقِ القُرآن) علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبُو غُدّة.

۞ أمّا الفصلُ الرّابع:

فقَدْ تكلّمتُ فيه عَن مآخذِ الشيخِ مَحْمُود سَعِيد بن محمّد مَمْدُوح الِمصْرِي علَىٰ شَيْخِه الشيخ عبد الفتاح في كِتَابَيْه (الشَّذَا الفوَّاح) و(الاتجاهَات الحَدِيثِيّة)، وَنقدتُ الأَسْبَابَ التِي تَعَلّقَ بِهَا الشيخ محمود حتىٰ لا يُطبَع كتابه (إحْكَام القَيْد عَلَىٰ بَكْر أبي زَيْد).

وبَعْدَه تكلَّمْتُ فيه عَن رَدِّ الشيْخ الناقد عَدّاب بن مَحْمُود الحمش علىٰ الشيخ عبد الفتاح.

أمّا الفصلُ الخَامِس:

فقدْ تكلّمتُ فيه عن مَقالَاتِ الشيْخ **نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَاني** في حَقِّ الشيخ عبد الفتاح، وعَمَّا جَرَىٰ بَيْنَهُما مِن بعض الرُّدُود، مَعَ ذِكْرِ أخْطَائِه في مُقَدِّمَةِ تَعْلِيقِه علىٰ (شَرْحِ العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّة)، ثمّ بِالجَوَابِ عَلَىٰ اعْتِرَاضَاتِه في رِسَالَتِه (كَشْفُ النِّقَاب)، وَغَيْرِها مِنَ المسَائِلِ.

وألحقتُ ذلك بيانَ ما في مقالة **الكُتُبيّ زُهَيْر الشَّاوِيش** التي نشرها في مقدمة كتاب (شرح العقيدة الطحاوية)، بعنوان (**التوضيح**) ردًّا علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

وَأَمَا الفَصْلُ السَادِس:

فَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِيه عَمَّا أثَارَه الشيخُ عليّ الحَلَبِيُّ مِن أنَّه قَرَأَ تقريبًا جَمِيعَ كُتُبِ الشيخ عبد الفتاح ولم يَرَهُ يُخرِّجُ بِنَفْسِه حَدِيثًا واحدًا، وَكَذَا عَمَّنْ قَالَ بِمِثْلِ مَقَالِه، وَزَعَمَ بِمِثْلِ كَلَامِه مِن بَعضِ المعَاصِرِين، وَكَذا تكلّمتُ فيه عَن مَنْهَجِ الشَيْخِ في تَخْرِيجِ الأَحَادِيث.

وبعده ذكرتُ بُطْلانَ دَعْوَىٰ الشيخِ الأَلْبَاني بِأَنَّ الشيخ عبد الفتاح لا يَستطيعُ التَرْجِيحَ بَيْن الأَحَادِيث المخْتَلفة التي ظاهرها التناقضُ، وَأَنّ ذلك صفةٌ لَازِمَةٌ له، وَأتيتُ بأمثلة شَافية لِبيَانِ خَطَأِ كَلَامِ الأَلْبَانيّ.

ثم قارَنْتُ بَيْن الشيخِ عبد الفتاح وَالشيخ الأَلْبَاني، وَذكرتُ مكانةَ التأْصِيلِ العِلْمِيّ عندَ الشيخ عبد الفتاح وبناءَه عَلَيه الفهمَ الصّحيحَ والفقهَ السّليم، بخلافِ الشَيْخِ الأَلْبَاني، وَذكرتُ لِتَوْضِيحِه بعضَ الأَمْثلة بما يَفِي المَقَام.

وأَمّا الخَاتِمَة:

فقدْ ذكرتُ فيهَا بِاخْتِصَارٍ شَدِيد خُلَاصَةَ هَذَا البَحْث وَقَصْدِي مِنه.

وبِهَا خَتَمْتُ البَحْثَ والكتابةَ سَائِلا الله تعالىٰ فيه الإصابةَ، وَرَاجِيًا مِن اللهِ تَعَالىٰ أنْ يُبَلِّغَه مَا بَلَغَ اسمُ الشيخِ عبدِ الفتاح أبوغدة، مُصَاحِبًا ومُرَافِقاً لمُؤَلَّفاتِه، مُدَافِعًا ومُنافِحًا عَنِ الشَيخِ وكِتَابَاتِه، دَاعِيًا ومُنَادِيًا إلىٰ مُصَنَّفَاتِه وَتَحْقِيقَاتِه، خَاصّةً إلىٰ بُحُورِ إصَابَاتِه، في خِدْمَةِ العِلْمِ وَأَهْلِه.

أسأل الله تعالىٰ أن يُلهم علماءَ المسلمين وطلبةَ العلم صالحَ الأعمال وأحسن الأقوال، وأن يَرزقهم أطهرَ القلوب، السّليمة مِن العُيوب، وأن يجمع قلوبَهم علىٰ الأخوّة النَّقِيّة، والمودّة المرضِيّة، **وقد لَعِبت الأهواءُ بكثير من علماء العصر مما جعل الشبابَ يقعون في خيارِ الأمة، ويتحزبون بالهوىٰ، حتىٰ أخذ بعضُهم يقولون بالوَلاء والبرَاء، ويُطَبِّقُونَهما في المعاملة مع إخوانهم المسلمين.**

وأَسْأَلُ اللهَ ﷻ أن يُلْهِمَنِي الحقَّ والصَّوَابَ، وَيَرزُقَنِي الأجرَ والثوابَ، **وَأَنْ يَغْفِر لي وَلِوَالِدَيَّ ولِمَشَايِخي وأَقْرِبَائِي وأَصْدِقَائِي جَمِيعَ الذُّنُوبِ وَالزَّلَل، وأَنْ يَحْفَظَنَا مِن جَمِيعِ الأَسْقَامِ والعِلَل، إنَّه قَادِرٌ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ صَغِيرٍ أَوْ جَلَل.**

والحمدُ لله ربِّ العالمين وصلىٰ الله تعالىٰ علىٰ نبيّنا محمّد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

كتبه الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّه وَرِضا خَالِقِه

مُحَمَّد سَيِّد بْن مُحَمَّد حَبِيب الدَّاغِسْتَانِيّ

وذلك في عاصمة دَاغِسْتَان، أَنْجِي (مَحَاج قَلْعَة)

سنة ١٤٤٤ من الهجرة.

قِصَّتِي مع الشيخ عبد الفتاح أَبُو غُدّة

لمَّا تخرّجْتُ من جَامِعة الإمام أبي الحسن الأشعري[١] في سنة (١٤٢٧هـ) كنتُ أعملُ في مكتبةِ الشّام في مَدينة العلم (خَسَوْيُورْت) في داغستان، وفي بداية عملي فيها أرسل إليّ أحدُ الأصدقاء صوراً لعلماءِ الشام، وكنتُ أمرُّ عليها واحدةً تلوَ الأخرىٰ، فوقع بَصَرِي علىٰ شيخٍ ذي هَيْبَة وَبَهْجَة، ونَضَارةٍ وَزِينَة، مِن حَيْثُ الجُلوس وَاللِّبَاس، وحُسن اللِّحْيَة وَالعَمَامَة كَأَنَّهُما قِطْعَتَا أَلْمَاس.

ولمَّا سَألتُ المُرْسِلَ[٢] عن صَاحِبِ الصُّورَة، كان جوابه: **هُوَ الشيخ عبدُ الفتاح أبوغُدّة**.

فَوَقَعَ مِنِّي هذَا الاسْمُ مَوْقعًا، وَفي نفسِ اليَوْم كنْتُ معَ صَدِيقِنا الشيخ محمّد سَيّد في بيتِ وَالِدِه الشيخ يحيىٰ بن عثمان الكَنَدِي[٣]، إمامِ المسْجِدِ الجَامِع في خَسَوْيُورت، كُنَّا في المكْتَبَة نُطَالِع بَعضَ الكُتب مِن هُنا وهُنَاك، فَوقعَ في يَدِي كِتابٌ بِمَنْظرٍ رَشِيق، فَلمَّا تطلَّعْتُ لمعْرِفَةِ مُؤلِّفِه فإذَا هُو **الشيخ عبد الفتاح أَبُوغدّة**،

(١) وهي من أفضل الجامعات الإسلامية في بلادِ قوقاز عامّة، مؤسِّسُها شيخُنا وشيخُ شيوخنا الأستاذ العالم الفقيه القاضي محمد سيّد بن أبي بكر آل خُونْز الشافعي الدَّاغستاني الخُشْدَادِي الأَوَارِي، المتوفىٰ سنة ١٤٢٦ من الهجرة، رحمة الله تعالىٰ عليه.
وإنما سُمِّيتْ هذه الجامعة باسم الإمام أبي الحسن الأشعري تفاؤلاً أن يجمع اللهُ بها بين المسلمين بِتَجلية ما بينهم من الخلافات، كما جمع اللهُ بالإمام أبي الحسن الأشعري عندما ظهر غلوُّ المثبتة المجسِّمة والمعتزلة المؤوِّلة، كما أخبرني بذلك سيِّدي الوالدُ محمد حَبيب المِعْرَصِي عن شيخِهِ مؤسِّسِ الجامعة رحمهما الله تعالىٰ ورضي عنهما.

(٢) وهو صاحبنا الشيخ الفاضل محمد بن محمد رَسُول الطِّسِّي، الداغستاني، حفظه الله تعالىٰ.

(٣) نسبة إلىٰ قرية (كَنَدا)، تقعُ في جبال داغستان في منطقة (نَسْر).

والكتابُ هو: (**صَفحَاتٌ مِنْ صَبْرِ العُلَماء**)، فأخذتُ زَاويةً من المكْتَبةِ وَقرأتُ مِنه بعضَ الصّفحَات، فأعجبتُ به جدًّا، ثمّ استعْرتُه مِن صَديقِي حتّىٰ بَقِي عِنْدي سَنَتَيْن، أُكَحِّلُ بِدُرَرِ فوَائِده العَيْنَيْن، وأشنِّفُ بِأخْبارِ الأعْلام الأُذنَيْن، وَجَدتُ فيه الأوّليَّةَ القديمَة، والشّيَم الكرِيمة، وعَرفْتُ بِأَنَّ لِقلمِ الشيخِ أثراً لا يُفارقه، وأنّه غيثٌ لا يخلفُ سحابُه، وهو في الحقيقة كتابٌ يزيدُ العينَ قرّةً والنفسَ مَسَرّةً.

ثمّ وقفتُ علىٰ كتابه القيِّم البَدِيع (**قِيمةُ الزّمن عِنْدَ العُلَماء**)، وهو كنزٌ الظفرُ به نَعيمٌ، والنظرُ فيه مفادُه عَظيمٌ، وهو من كُتبِ المَيَامِين، التي تَأتِي مِن قِبل اليَمين.

وأذكرُ أنه حِينَما ساقَ اللهُ إليّ هذا الكتابَ وفتحتُ باسمِ الله بابَه، ودخلتُ فيه مُتوضِّئًا، خَالِعاً نَعْلَيَّ، بِقَلْبِي وَرُوحِي، رأيتُ فيه بِحَاراً مِن الكلِمَات والجُمَل، تَجْرِي مِن تَحْتِها أنْهَارٌ مِنَ المعَانِي والحِكَم، ممّا يُورِثُ الغمَّ والهمَّ علىٰ مَا مَضىٰ مِن العُمرِ سُدىٰ، ويُثيرُ الرَّغْبَةَ والهمّةَ لاغْتِنَامِ الوَقت والاسْتِفَادَة مِنه، وَرأيتُ فيه أَمْوَاجاً كالجِبَال تَسُوقُ أعْلَىٰ مُثُل القِيَم مما قدَّمه أعلامُنا الشَّمَارِيخُ الذين عَرفُوا قيمةَ الزّمَن حَقَ المعْرِفَة.

وبَعْدَمَا فَرَغْتُ مِن الكِتَاب وخَرَجْتُ مِن بَابِه الآخَر، وأغْلَقتُ البابَ دَاعِيًا لجَامِعِه بِالرّحْمة والمغْفِرة، رَأيتُ **الشيخَ عبد الفتاح** في المَنَام، كأنَّنَا في أحَدِ مَسَاجِدِ دِمَشْق، كَانَ الشيخُ يُصلِحُ المسجدَ من الداخل بِيَدَيْه، وَأنَا أُسَاعِدُه، وأَسألُه بعضَ الأسْئِلَة وهو يُجيبُ إلىٰ أن أذَّنَ مؤذنٌ، فقال لي الشيخُ: حيَّ علىٰ الصلاة. فاستيقظتُ وأنا أشعرُ كأني رأيتُه في اليقظة بأمّ عَيْنَيَّ. رحماتُ رَبِّي وبركاتُه عليه وعلىٰ أعْقَابِه وَآله.

ثمَّ وقفتُ علىٰ كتاب (**رِسَالَة المُسْتَرْشِدِين**) للحَارِث المحَاسِبيّ بِتحقيقه،

فأدْهَشتْني تعليقاتُ الشيخِ علَىٰ هَذا الكِتاب وتحقيقَاتُه وتَدْقِيقُاته، وحَيَّرني أسلوبُه وتعْبيراتُه، وَصَادَفْتُ مِن الشيخِ اطِّلَاعًا يُشاهَدُ عيانًا، وجَبلاً في ذوقِ العِلْمِ قَدْ سُمّي إنسانًا، وَحُبِّي لهذا الكتاب كَمِينٌ وهو بِذلكَ قَمينٌ.

مَـن شَـكَّ فيـهِ فَنَظـرَةٌ فـي صُـحفِه ✤ تَمحــو منبــعَ الشــكِّ والإنكــار

وبعدَه طلبْنَا[١] مِن (دَار البَشَائِر الإسْلَامِيّة) جَمِيعَ كُتبِ الشيخ عبد الفتاح، وَفي نَفْسِ السّنة وَصَلَتْنا أغلبُها، ففرحتُ بها فَرْحَةَ الحَبِيبِ بِالحَبِيب، والعَلِيلِ بِالطَّبِيب، لِمَا وَجَدْتُ فِيها مِن رِيحِ المحْبُوب، كما وَجدَ في قميصِ يُوسُفَ يَعْقُوب.

واشْتريتُ جميعَها ثمَّ قرأتُها واحدًا تِلْوَ الآخَر، وشاهَدْتُ مِن الشيخِ وَقلَمِه دَارَةَ القَمَر، وَجَنيْتُ مِن حَدِيثِه طَيِّبَ الثَّمَر، وَانتهَىٰ إليَّ مِن أخْلاقِه مؤنِسُ الخَبَر، **فقلتُ في نفسي مخاطبًا لهذه الشخصيّة الفَريدة:**

أنا صاحبُها ومُضلِّها، ولي رِسْلُها وَنَسْلُها، طِيبُها وَطَيِّبُها.

كلُّ كِتَابٍ مِن عَمَلِه هو بُسْتَانٌ غصنُه خَضِرٌ، ورَبْعُه خَصِبٌ، وجلُّ حوَاشِيه روضةٌ تفوحُ بِنَوَافِحِ المسْكِ أنوارُها، وتُنَوِّرُ فصُولَها أزهَارُها، وتقدِّمُ للقرَّاء أثمارَها.

أمّا تحقيقاتُه في المسائل فكأنّها نُجومٌ نُثرتْ علىٰ الثَّرَىٰ، وقدْ مُلئتْ مِسْكاً وعَنبَرا، مُتضمنةً جَمَّةَ المحَاسِنِ وبعيدةً عن المطَاعِن.

ومنْ خِلالِ كُتُبه تعَرَّفْتُ بِعُلَماءِ الهِنْد وجَامِعَاتِهم، ثمّ حرَّكنِي الشّوْقُ إلىٰ رُؤْيةِ

---

(١) اقترحتُه علىٰ صاحب مكتبة الشام وهو: **شيخنا الجليل محمّد دِبير بن إسماعيل الداغستاني الكَنَدِي** حفظه الله تعالىٰ.

هذه الجامعات لِكثرةِ ثَناءِ الشيْخ علَيْها، وإظهار حبّه لها وشوقِه إليها، وسَافرْتُ إلىٰ الهند سنة ١٤٣٣هـ، وزرتُ (**جامعة مَظَاهِر العُلُوم**) بِسَهَارَنْفُور، و(**دار العُلوم دِيؤبَند**)، و(**دارَ نَدوة العُلَمَاء**) في لَكْنَؤ، والتَقَيْتُ بِكِبَارِ شُيُوخِ هَذِه المدَارِس، مِثلَ الشيخِ محمّد يُونُس بن شَبِّير أحمد الجَنْفُورِي السَّهَارَنفُوري[١]، والشيخ أبي عثمان سَلمان الحسني[٢] المظاهري، والشيخ الجليل محمد عَاقِل المظاهري[٣] والشيخ محمد الرَّابع النَّدَوِي، وهو ابن أختِ الشيخ أبي الحسن النَّدَوِي[٤] ورفيق عمره، والشيخ عَبْدِ الحَقّ الأعْظَمِي[٥]، ....

(١) من كبار تلامذة الشيخ زكريا الكاندهلوي، صاحب كتاب (أوجز المسالك إلىٰ موطأ مالك)، أفنىٰ عمره في تدريس صحيح الإمام البخاري، وأحبَّ الحافظ العسقلاني، وله بعض الرسائل والبحوث، ولم يتزوّج طول عمره، وقد أُلِّف عنه كتابا بعنوان (قلائد المقالات والذكريات في شيخ الحديث العلامة محمد يونس الجونفوري)، توفي سنة ١٤٣٨ من الهجرة، رحمه الله.

(٢) كان مديرًا لجامعة مظاهر العلوم سهارنفور، وتزوّج بابنة الشيخ زكريا الكاندهلوي، وكان يدرّس متون الحديث عامّة وصحيح مسلم خاصّة، وقد توفّي رحمه الله مساء يوم الاثنين تاسع عشري ذي القعدة سنة ١٤٤١هـ.

(٣) وهو الشيخ محمد عاقل بن الحكيم محمد أيوب المظاهري السهارنفوري، ولد سنة ١٣٥٩ هـ. وهو من أفنىٰ عمره في خدمة الحديث وطلابه، وعمل فترة من الزمن رئيسا لجامعة (مظاهر العلوم)، وله حواشٍ علىٰ سنن أبي داود، طبعت بعنوان (الدر المنضود علىٰ سنن أبي داود) وحقق كتاب (الفيض السمائي في شرح سنن النسائي)، توفي قبل خمس سنوات تقريبا، رحمه الله.

(٤) من أجلة علماء الهند عامة، ومن رؤساء دار ندوة العلماء، رأيت فيه سمة العلماء وهيبتهم، وقد كان مع **الشيخ عبد الفتاح أبوغدة** في سفره إلىٰ بلاد الإمام البخاري، وله بعض المؤلفات، منها كتابه (**في وطن الإمام البخاري**)، كتبه بعد أن رجع من رحلته إلىٰ بلاد الإمام، رأيتُه وقرأتُه في مركز جماعة التبليغ في نظام الدين بِدِلهي سنة ١٤٣٣هـ. وهكذا كان الشيخ محمد الرابع، صديق العمر والدرب للشيخ أبي الحسن الندوي، ومن قرأ كتابه (**في مسيرة الحياة**) الذي طبعته (دار القلم) في ثلاث مجلدات بتقديم **الشيخ الأديب علي الطنطاوي**، عَرَفَ ما كان بين الشيخ محمد الرابع وأبي الحسن من القرابة والصداقة والمحبّة.

(٥) هو من كبار علماء ديؤبند، درّس في دار العلوم ديؤبند وأشرف علىٰ بعض الرسائل، وحقّق بعضها،=

والشيخ سلمان النّدَوي[1]، والشيخ الفاضل عبد العظيم بن عُبيد الله البَلْيَاوي، وكلُّهم ما عدا البلياوي قد أجَازُوا لي بِمَرْوِيَّاتِهم عَن طَرِيقِ الشيخ عبد الفتاح أبُو غُدّة، وَعَن غَيْرِه، وذَلك استجابَةً لِرَغْبَتِي، جَزَاهُم الله خيرًا.

وَقَدْ كُنْتُ أخذتُ في كتابةِ هَذا البَحْثِ وَدِراسَةِ مَوضُوعِه في شَهْرِ صَفَر مِن سَنة ١٤٣٩ هـ في عَمَّانَ البَلْقاء، وَقَدْ أَخَذَ مِنِّي وَقتًا كَثِيراً، وَجُهْداً كَبيراً، إذْ طَبيعةُ البَحث تطلبُ مِنِّي أوّلاً قراءةَ جميعِ كُتُبِ **الشيخ عبد الفتاح** علىٰ كَثْرتِها، وقد قرأتُها فعلاً، حتىٰ كتاب **(لِسَان الميزَان)** للحَافِظ ابن حَجر في عَشرة مجلَّدَات، الذِي خَدَمه الشيخُ عبد الفتاح، راجعتُها صَفحةً صفحةً، مَعَ استخْرَاجِ تَعقّبَاتِه علىٰ كِبارِ العُلماء، وقرأتُ كثيرًا من كُتب الشيخين الألْبَاني وبكر أبو زيد وَغيرِهم، ثمّ قرأتُ أبحَاثاً كَثِيرة مُفْرَدة، وفي مَسَائِلَ مُتعدّدَة، ومُناقَشَات مُتنوِّعة، كلُّ ذلك ما كَان سَهْلا عليَّ، خَاصّةً وأنا أعملُ في إحدىٰ الشّركَات وَليْسَتْ عِنْدِي الرَّاحة الأُسْبُوعية ولا العُطْلة الشّهريّة بِغَضِّ النَّظَرِ عَن سَائِرِ الأعْمَال وَالأشْغَال الشخصية، ولولا فضلٌ من اللهِ وتوفيقٌ مِنه لمَا كَانَ ذلك بِوُسْعِي.

ثمّ لمَّا كنتُ أَتتبَّعُ بعضَ المسائل وَأنا أكتبُ هذا البحثَ عَن الشيخ، كَانتْ تَأْتِينِي الخَوَاطِرُ أحيانًا، وكنتُ أفكِّرُ، وهَلْ سَيَكونُ هذا الجهدُ مُفِيدًا في الحَقِيقِة؟ وَلوْ كَان **الشيخ عبد الفتاح** حيًّا، هلْ كان سَيَرْضَىٰ بِهِ أمْ لا؟ عِلمًا بأنَّ الشيخ ما كان يحبُّ الردودَ وإشغالَ الناس بها.

= منها كتاب **(تهذيب المنطق)** لسعد الدين التفتازاني، ثم اشتغل بمنصب رئاسة الحديث في دار العلوم ديؤبند فترة طويلة ممتّدة علىٰ أكثر من ثلاثة عقود، وذلك عن أهليّة وكفاءة شاملة، توفي رحمه الله سنة ١٤٣٨ من الهجرة.

(١) وهو من تلامذة **الشيخ عبد الفتاح أبوغدة**، كان يدْرس عنده في الرياض، وذكره الشيخُ في كتابه (المتكلّمون في الرجال) ذكرَ تشجيعٍ وتنشيط نحوَ العلم.

ثمَّ لما سافرتُ إلىٰ مصرَ لحضورِ مَعْرض الكتاب الدولي في القاهرة، بنِيَّةِ الحصُول علىٰ بعضِ المراجع التي يَتطلَّبُها بحثِي عن الشيخ، فَيَوْمَ وُصُولي إلىٰ أَرْضِ الكِنَانَة، رَأَيْتُ فِيمَا يَرَىٰ النَّائِمُ: كأَنِّي واقفٌ أمامَ سَبُّورَةٍ كَبيرةٍ في إحدىٰ القَاعَات المخْتَصَّة لِلمُحَاضَرَات، وهناك شيوخٌ جالسُون علىٰ مَقَاعِدِهم، وفي وَسَطِهم **الشيخُ الجليلُ عبد الفتاح أبوغدة**، ظاهرٌ علىٰ وجهِه التبسّمُ والسُّرُورُ، كأنّه صدرُهم وبدرُهم، ومن يدورُ عليه أمرُهُم.

كُنتُ أتكلّمُ عن كتابِ الشيخِ وحُسنِ تصرُّفِه في المسَائل الدقيقة، والبُحوث المعْضلة، وكنتُ أُعْطِيهم مِثالًا مِن القرآن العظيم الذي كانَ أمَامِي علَىٰ الطَّاوِلة، وكنتُ أحْيانًا أنظرُ إلىٰ الشيخِ وهُوَ مَا زَالَ يَبتسِمُ، جَالسًا علىٰ هَيْئَةِ الوَقار، قد شَبك يَديْه، كما في صورتِه المتدَاولَة المشْهُورة، رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه.

وكان ذلك في ٢٣ جمادىٰ الآخر من سنة ١٤٤٣ هـ. وبعد هذه الرؤيا عَزَمْتُ علىٰ السَّيْرِ في البَحْث والكتابة.

نَعَمْ، الرُّؤْيَا الصَّالِحَة، تسرُّ المؤمن ولا تغرُّ.

فقد كان **الشيخُ عبد الفتاح** حُرَّ الخَليقة، وحَامِي الحقيقة، يمتلكُ حُسنَ الطريقةِ في علوم الشريعة، ولذا علا أمرُه، وعرُضَ جاهُه، وتنازلتْ عن درجتِه أشباهُه، وعن منزلتِه أقرانُه.

أما سُمعتُه فقد صَارتْ في الدنيا بما فيها من العَليا عَلِيمَة، وشُهْرةُ فَضلِه فيها أعْرفَ مِن يوم حَلِيمة.

فأيُّ سُرورٍ لمْ يَرِدْ بِوُرُودِهِ ❖ وأيُّ حُبُورٍ لم أَجِدْ بِوُجُوده

ومما قلتُ عن كُتبه:

مـــدحتُ الخالـــديَّ وإنْتَاجَـــهُ ❀ فســـرَّتْ وجـــوهٌ وسِـــيئتْ وُجُـــوهُ
ومـــا ضَـــرّه إن أبـــىٰ جاهـــل ❀ فمـــا يَعـــرِفُ الفضـــلَ إلَّا ذَوُوهُ
إذا أنـــتَ طالعـــتَ مـــن كُتْبِـــه ❀ كتابـــاً دعـــاك إليـــه أخـــوه

وهكذا قلتُ عن خُلُقه وضَبْطِه:

مُســـدَّدُ الـــرّأي قـــويّ الجنـــان ❀ مُهَـــذَّبُ القَـــوْلِ نظيـــفُ اللِّســـان
مُـــرجّح النّقـــلِ إذا مـــا عَـــزا ❀ تعليقُـــه الوضّـــاء مثـــل الجمـــان

ولكن ما زالَ شوقِي يَسُوقُنِي إلىٰ الشيخ ولُقْيَاه، ويُذكِّرُني طلوعُ الشمس مُحَيَّاه، ونَسيمُ السّحرِ رَيَّاه، عَسَىٰ الله أن يَجْمَعنا في الجنة وَإيَّاه.

جزىٰ الله الشيخ عني خَير الجزاء، وجزاه عن جَمِيع السَّائِحِين فِي حَدَائِق كِتَابَاتهِ، والسَّابِحِين في بُحورِ إفَادَاتِه خَيْرَ الجزاء، وأَغْدَقَ عَلَيه الرّحَمَات وَالبَرَكَات حتَّىٰ يُحْشَر إلىٰ يَوْمِ العَرَصَات، وأدخله إلىٰ جنته التي عرضها الأرضُ والسّماوات.

❀ ❀ ❀

المَدْخَلُ
كلمَاتٌ لا بُدَّ مِنْهـا

الكلمةُ الأولى

أيّها القارئُ الكريمُ قبلَ أن نَخُوضَ بِكَ في هذا البَحْثِ أريدُ أن أنبّه علىٰ شَيْءٍ مُهِمّ، وهو:

أَلَا لَا يَظُنَّنَّ أحدٌ بأنّنا بِهذا البحْث نُريدُ أنْ نَتَطَاوَل عَلَىٰ عِبَادِ اللهِ تَعَالىٰ، أو نَتَعَالَمَ علَىٰ علماءِ العَصْر،

أو نريدُ التشنيعَ علَىٰ كلِّ من اعترضَ علىٰ **الشيخ عبد الفتاح أبو غُدّة**، ادِّعاءً له الإمامةَ والعِصْمَةَ التي تَدَّعِيها الشِّيعَةُ، وَتُنْكِرُها الشّريعَةُ، أو نريدُ إشباعَ الغيْظ وإرْضاءَ النفسِ والهوَىٰ بِالردِّ علىٰ كلِّ من تكلَّم في حقِّ الشيخ، أو لأجل أن يكون هناك شيءٌ يسمىٰ بالردّ علىٰ خصوم الشيخ، لَا، ليسَتْ هذه مَقاصِدِي وَلا هِي أَهْدَافي.

أعْرفُ أنّ كلّ منْ سَنتكلّمُ عنهم هُمْ مِن عُلماء العَصرِ، وَفِيهم أَصْحَابُ النَّظَرِ والفِكْر، وَفِيهم الفُضلاءُ الذين لهم جُهْدٌ مَشْكُور في خِدمة الإسلام، وهكذا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهم آراءٌ خاصّة، بعضُهم مُنْصفون فيها، وبعضُهم مُتعصّبون عليها، كما هو الغالبُ عندَ بعضِ أصْحابِ الاتجاهات، ولو كنتُ ممن ينكر علمَهم وفضلَهم مُطلقًا لما كان لاعتنائي بمقالاتهم معنىٰ.

ثم لو كان هذا الظلمُ للشيخ عبد الفتاح مُنحصرًا في كلمةٍ أُطْلقت غَفلةً ، أو في محاضرة قُدِّمت هفوةً لهان الخطبُ ، لكن الأمر أكبر من ذلك ، إذ أُلِّفت فيه الكُتب والرسائل ، ونشروها بِشتَّىٰ الوسائل ، ولذا كان لا بدَّ من بيان هذا الظلم بالدليل والحُجَّة ، وبِحسن الأدب والمَحجَّة .

أنا دائماً أتعجّبُ من أناسٍ يَسْتَعْمِلون في الردِّ علىٰ المخالِف أو عند المناقشة معه ألفاظاً مثل قولهم: (فضائحُ فلان ، أو تفضيحُ فلان ، أو الردُّ علىٰ عدوِّ السنّة ، أو الردُّ علىٰ عدوِّ أهلِ السنة ، أو: هذا الشقي ، أو هذا: الخبيث المحْترِق ، أو القبوري ، أو هذا الحقير ، أو هذا عدوّ الله ، أو عدوُّ النبيّ ﷺ ، أو عدوُّ أهل الحديث ، أو السّلف ، وغيرها من الألفاظ التي لا تَرتضِيها العُقولُ السّليمةُ ، والنفوسُ القويمةُ ، لأنَّها ظاهرةُ أربَابِ السِّنَة والنَّومِ ، وشِرْعةُ أصْحَابِ الغفْلةِ والحَوْمِ[١] ، الذين لا يلتزمُون الأدبَ والصِّحَّةَ ، ويرتكبُون في أعراض المسلمين التُّهمَ والغِيبَة .

وأرَىٰ بأنّ من سَلكَ هذه الطريقةَ في الردّ والأخذ أكثرُهم لا يُريدُون بكلامهم وجهَ الله تعالىٰ ، ولا يُريدون به الخيرَ والإصلاح ، بل وراءهم المقاصدُ السيِّئة مع النفسِ وَالهوَىٰ ، ومَصِيرُ جهودِ مثلِ هؤلاءِ غالبًا إلىٰ الهَجْرِ والبِلَىٰ ، لأنَّه ما اسْتَهَان قومٌ بِالدِّين إلَّا حَاقَ بِهم الهَوَانُ ، ونَفَاهُم الزّمانُ كما يُنْفَىٰ الزُّوَانُ[٢] ، وقانا الله تعالىٰ من الوقوع في الرَّدَىٰ ، والتقوُّلِ بِالهُراء .

إنَّما قصدِي ومُرادي من هذا البَحْثِ والتعقّبات هو: بيانُ خطإِ منْ أخطأَ علىٰ **الشيخ عبد الفتاح** ، بناءً علىٰ كلماتِهم ومقالاتِهم التي تكلّموا بها في المحَاضَرات ،

---

(١) مصدرٌ مِن (حَام) ، يقال: حامَتْ حوْلَ القَضِيَّة شبُهاتٌ عديدَةٌ: أي اِكْتَنَفَها الغُموضُ والاِلْتِباسُ ، أو معناه: الدَّورانُ ، أي: شِرعةُ أصحابٍ تدورُ هنا وهناك ولا تثبت علىٰ رأي .

(٢) الزُّوَان: حبّةٌ سوداء تكون في الطعام ، لا تُؤكل ، بل تُلتقَط وتُلقىٰ . (النعم السوابغ) للإمام سعد الدين التفتازاني ، بتحقيق الشيخ العالم حمزة البكري ، حفظه الله تعالىٰ .

أو سَطَّرُوهَا في المؤَلَّفَات، إنَّمَا هِيَ كلماتٌ وألفاظٌ نَتَكلَّم بِها أو عليهَا بِحَسبِ مَدْلُولاتِها الاصْطِلَاحيّة، مُلْتزِمين فيه العدلَ والإنصاف، وحسنَ الأَدَبِ والاعْتِرَاف.

وهكذا أتعجّبُ من أناسٍ يتّهمون بالمجَامَلة واللِّين، كلَّ من لم يأخذْ بالغِلظة والشدّة مع المخالِفين!

ثمَّ يَدخُلون في النّوايا والمقاصد، ويَحْمِلُونها إلى المسَاوِي أو المحَامِد، ويحسَبُون شِدّةَّ القولِ وغِلظتَه مَع المخالِفين، علامةً لِمَتَانَةِ الدّين وَصَلابَةِ اليَقِين.

والذي أظنُّ أنَّ التشدُّد واللِّينَ لو مُثِّلا، لكَان الأولُ حَيوانا عَقُوراً، وَالآخرُ شَيْخًا وَقُوراً، ولَاشْتَعَل الأولُ نارًا، وانتشرَ الآخرُ نُوراً.

لكنْ أقولُ عَنْ نَفْسِي:

لَا شأنَ لي لا بِهَذِه الشِّدَّةِ وَلَا بِتِلْكَ المجَامَلَة في هَذَا البَحْث، وَلَنْ أتصنَّع رجاءَ التَّصْفِيق وَلا خَوْفًا مِن التَّضْييق والتَّعْلِيق، ولَنْ أكونَ كمَنْ يَلْبس دَنِيَّتَهُ لِيَخلعَ دِينِيَّتَه، وَيُبَيِّضُ لحيتَه وَهو يُسَوِّدُ صَحِيفَتَه، لأنّه أنا الوحيدُ الذي سَأُسْأَلُ بين يدي الله تعالى عمَّا قلتُه بِلسَاني، أو سُقْتُه بِقَلمي، وعليَّ أنْ أكونَ على ذُكْرٍ مِن هذا قبلَ حُلولِ الرَّمْس[1]، وانقضاءِ اليوْمِ كَمَا انْقَضَى الأَمْس.

وهكذا ليسَ مِن قَصْدِي في هذا البَحْث ذكرُ مقالاتِ العلّامة الناقد محمّد زاهد أفندي الكوثري من حيثُ إصَابتُه فِيها أو عَدَمُ إصَابته، ولا ذكرُ المآخذ التي نُسِبَت إليه ولَا الرَّدُّ عَلَيْها[2]، لأنّه عَمَلٌ يحتاج إلى باحثٍ علمُه أوْسَعُ من عِلْمي

(١) يقولُ العلامةُ اللغويّ ابنُ منظور في كتابه (لسان العرب) ٦/١٠١: وأَصلُ الرَّمْسِ: السَّتْرُ وَالتَّغْطِيَةُ. وَيُقَالُ لِمَا يُحْثَى مِنَ التُّرَابِ عَلَى الْقَبْرِ: رَمْسٌ. وَالْقَبْرُ نفسُه: رَمْسٌ؛ قَالَ الأصمعيُّ:

وَبَيْنَمَا المَرْءُ فِي الأَحياءِ مُغْتَبطٌ ❊ إذا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأَعاصِيرُ

(٢) إلا أن يكون لذكره ما يشهد لكلامي عن الشيخ عبد الفتاح رحمه الله.

وأكبرُ، وقلمُه أحدُّ من قَلَمِي وأدقُّ، إلىٰ من يُتْقِنُ الأَصْلَيْن وَفرُوعهما، والصّحِيحَيْن وشرُوحهما، ثمّ سائر العُلوم العَقْليَة والنَّقْليَة، مع الخِبْرَة بالمطْبُوعَات وَالمخْطُوطَات وَمَا إلىٰ ذلك.



الكلمـةُ الثانية

ممَّا عُرِفَ بالمشاهدة أنّه إذا جاءَ واحدٌ ببحثٍ يتضمّنُ الردَّ علىٰ فِرقةٍ ما، أوْ علىٰ بعضِ المسائِلِ التّي يقولُ بها بعضُ هذه الفِرق، أوْ فيه مناقشةٌ معَ شخصٍ مُعيّن في موقفٍ مِن موَاقفِه، تكونُ ردّةُ الفعلِ غالباً بكتابة ردٍّ عليه علىٰ الفَوْر، حتىٰ يُعرَف بين الناس بأنّه قدْ رُدَّ عليه، ويا لَيْتَهُم يَكتبون رَدًّا علميًّا مع العدْلِ والإنْصاف، بَدلَ الشتائِم وقبيحِ الأوْصَاف.

أوّل مَا يقومُون به في الرُّدُود أمْرَان:

الأوّلُ: يَنْظُرُونَ إلىٰ المعْتَرِضِ بِعَيْنِ الاسْتِخْفَافِ وَالاحْتِقَار، ثمَّ يَنْظُرُون إلىٰ سُمْعَةِ وَشُهْرَةِ المعْتَرَض عَلَيْه بِعَيْنِ التَّقْدِيرِ وَالإِجْلَال، ويَقُولُون: مَن يكُونُ هذا المدْعُوُّ حَتَّىٰ يرُدَّ علىٰ كِبارِ العُلَمَاء!! وَيَتَمَثَّلُون دَائِمًا في الاسْتِخْفَافِ بِه بِبَيْتٍ مَشْهُورٍ لِلأَعْشَىٰ، وهو:

كَنَـاطِحٍ صَـخْرَةً يَوْمـاً لِيُوهِنَهَـا ❊ فَلَـمْ يَضـرهَا وأوْهَـىٰ قَرْنَـه الوَعِـلُ[1]

وَيجْهَلُون أوْ يَتَجَاهَلُون أنَّ كثيرًا مِمَّنْ يَعُدُّونَهُم مِن كِبارِ العُلَمَاءِ المعَاصِرِين اليوم، كَثِيرًا مَا تَطَاوَلُوا على أَئِمّةِ القُرُونِ السَّابِقَة، وتَعَالَمُوا عَلَيْهم بِدَعْوَىٰ انْحِرَافهم، أوْ تَجْهِيلِهم حَتَّىٰ بِأُصُولِ الدِّين، فلا مَعْنَىٰ لِكَلَامِ مَنْ أَتَانَا مِن هَذِه البَابَة.

الثَّانِي: يَتَّهِمُون المُعترِضَ في دِينِه وعَقِيدَتِه، وخُلُقِه ونيَّتِه، ويَقولون عَنْه بأنَّه: (مُتعصّبٌ جامد، مُبتدعٌ ضالٌّ، قبوريٌّ، أو عابدُ وَثن، جَهْميٌّ خبيث، عدوٌّ

(١) معنىٰ المفردات: ليُوهنها: ليُضعفها. يضرها: يُؤثر فيها. أوْهَىٰ: أضْعَف. الوَعِل: التّيسُ الجبَلي، وجمعه أوْعال.

السلف)[١]، وليستْ هذه السِّهامُ آخرَ مَا في كِنَانَتِهم وَلا أزْكَىٰ مَا في خِزَانَتِهم. فكمْ رَمَوْا بِها مِن فُضلاءِ الأكَابِر وَمِن ذَوِي المَكَارِمِ والمَفَاخِرِ، فلا تكون مثل هذه الأعمال سَنِيَّة، ما لم تكن سُنِيَّة.

ولَا أَدرِي هَلْ هِي طريقةُ الرَّدِّ والجَوَاب، أمْ هي طريقةُ صَدِّ الناسِ عن الكِتَاب! أمْ هِي إثارةُ الفِتَن التي تَشَظَّىٰ، والنّارِ التي تَلَظَّىٰ، حتَّىٰ يأكلَ بعضُنا بَعْضاً.

ولذا أقولُ عن نَفْسِي وعَقِيدَتي بِنَظِيرِ مَا كَانَ يقولُ به سُلطانُ العُلَمَاءِ والأَعْلام، عِزُّ الدِّين بن عَبْدِ السَّلَام - رَحِمَهُ اللَّهُ - قبلَ الخَوْضِ في إِصْلَاحِ الأَنَام:

الحمدُ لله الذي خَلَقَنِي لِأُوحِّده وأعبُده، وأقدِّسه وأمجِّده، وأشكرَه ولا أكفُره، وأطيعَه ولا أعْصِيه.

ومِنْ طَاعَتِي لله تعالىٰ اتباعُ نبيِّه ورسولِه ﷺ قولًا وفعلاً، قَصْدًا وَنِيّة.

وَمِن وَظِيفَتِنا المعَاوَنَةُ علىٰ البرِّ والتَّقْوَىٰ، والبُعْدُ عَن الإِثْمِ وَالطَّغْوَىٰ، والحثُّ علىٰ الاقْتِدَاءِ والاتِّبَاع، وَالزَّجْرُ عَن الاخْتِلاف وَالابْتِدَاع.

وأنْ لَا أتكلّم في دينِ اللهِ تعالىٰ إلّا بِما جَاءَ به صَاحبُ الرِّسالة ﷺ علىٰ مَا بَيَّنه الصَّحَابةُ، بِما فَهِمَه وأَخَذه مِنْهم التَّابِعُون، وَنَقَلَ عَنْهم تَابِعُو التَّابِعِين، كَابِرًا

---

(١) ولا يُعارضني هنا بما صنَعَه العلامةُ الكوثري في مقالاته ومقدماته، أو في مؤلفاته ورسائله، من استعمالِ بعض هذه الألفاظ لأسباب، منها:

أولًا: كلٌّ يختار لنفسه مَنهجًا يسيرُ عليه، أو يختارُ مناهجَ بحسبِ مَن يردُّ عليه أو يدَافِعُ عنه، وقدْ كانَ منهجُ الشيخ عبد الفتاح يحملُ الأدَبَ الرَّفِيع وَالكلام النَّزِيه، معَ الموَافِق والمخالِف، والسّوَالِف والخَوَالِف، ولكنَّ منهجَ الشيخِ العلامة الكَوْثَرِي كان يختلفُ عَن منهجِ تلميذِه.

ثانيًا: أغلبُ مَن استعمل الكوثريُّ فيهِمْ هذه الألفاظَ، قدْ اسْتَعْمَلوها هُمْ أنفسُهم في الآخَرِين مَع المبَالَغَة وَالزِّيَادة.

عَن كَابِرٍ ، حِفْظًا وكِتَابَةً ، فِقْهًا واسْتِنْبَاطًا ، كَمَا هُو حَالُ المذَاهِبِ الأرْبَعَة السُّنِّيّة المتبُوعَة ، وَحَالُ السّادَة الأَشَاعِرَة والمَاتُرِيدِيّة ، وأصْحَابِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الحَدِيث وحُفّاظِهم ، مَعَ اخْتِلافٍ بَسيطٍ بَيْنهم ، وهو في أغْلَبه اخْتِلافٌ لَفْظِيٌّ.

ولَا أُنكرُ فَضْلَ مَنْ لم يَتَقيّد بِأيّ من المذَاهِب السنيّة معَ وجودِ الأهْليّة ، ولا أقولُ بأنّ الحقَّ منحصرٌ في المذاهِبِ الأرْبَعَة ، وأقولُ كما قَال الحَافِظُ الذّهَبِيّ فِي كِتَابه (سِيَرِ أعْلَامِ النُّبلاء) عِندَ تَرجمَةِ الإمَام الكَبير ، أبِي عَمْرو الأوْزَاعي: (**لَا يَكَادُ يُوجَدُ الحَقُّ فِيمَا اتَّفَقَ أَئِمَّةُ الاجْتِهَادِ الأَرْبَعَةُ عَلَىٰ خِلَافِه ، مَعَ اعْتِرَافِنَا بِأَنَّ اتّفَاقَهُم عَلَىٰ مَسْأَلَةٍ لَا يَكُونُ إِجْمَاعَ الأُمَّةِ ، وَنَهَابُ أَنْ نَجْزِمَ فِي مَسْأَلَةٍ اتَّفَقُوا عَلَيْهَا ، بِأَنَّ الحَقَّ فِي خِلَافِهَا**).

وأقولُ في الصِّفَات بِمَذْهَبَيْ أهْلِ السُّنّة ، كما قَالَ الإمامُ الحَافِظ الفَقِّيه النَّوَاوِيُّ في شَرحِه علىٰ (صَحِيحِ مُسلِم) عندَ شَرْحِ حَدِيثِ النُّزُول[1] وهذا نصه:

* **المذهبُ الأوّلُ**: وهو مذهبُ جمهورِ السّلفِ وبَعْضِ المتكلّمين: أنّه يُؤْمن بأنّها حقٌّ علىٰ ما يَليقُ بالله تعالىٰ ، وأنّ ظاهرَها المتَعَارَف في حَقّنا غيرُ مُرَاد ، ولا يتكلّمُ في تَأْوِيلِها معَ اعتقادِ تنزيهِ الله تعالىٰ عَن صِفَاتِ المخْلوق ، وعَن الانْتِقَالِ والحَرَكَاتِ وسَائِرِ سِمَاتِ الخلْق.

* **والمذهَبُ الثّاني**: وهو مَذهبُ أكثرِ المتَكلّمين وجماعاتٍ من السَّلَفِ ، وهو محْكِيٌّ هنا عن مَالِكٍ والأوْزَاعِيّ: أنّها تُتَأَوّلُ علىٰ ما يليقُ بها بِحَسبِ موَاطِنِها... إلىٰ آخر كلامه النفيس.

---

(١) وبمثله قال عند شرحه لحديث: (القُلُوبُ بَيْنَ إِصْبعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الله يُقَلِّبُهَا...) شرح مسلم.

وبالمذْهَبِ الأوّلِ أدينُ اللهَ تعالىٰ وَبِه أقولُ، وهوَ الأفضلُ وَالأسْلَمُ، ولِلأَدِلّة أوْفقُ، ولِلاتِّبَاعِ أَحَقُّ، وإن اضُطرِرنا أحْيانًا إلىٰ المذْهَب الثّاني لِدَفْعِ شُبُهَاتِ المبْطِلِين والمُتَفَلْسِفِين والمُلْحِدين، كَما هو مذهبُ الإمَام أبِي الحَسَن الأشْعَرِيّ وَالقاضي أبي بكر البَاقِلّانيّ وإمام الحَرَميْن الجُويني والإمام الحافظ الفقيه البيهقي، وَغيرِهِم مِن حُفّاظِ الحديثِ وشُرّاحِه، وحُفّاظِ القُرآنِ ومُفَسِّرِيه، وفُقهَاءِ الدِّينِ وحُرّاسِه، رحمهم الله تعالىٰ وَرَضِي عنهم أجْمَعِين.



الكلمـةُ الثالثة

أيُّها القَارِئُ الكَرِيم:

نَحْنُ نعرِفُ جميعًا بأنَّ أيَّ قارئٍ للكِتَاب إمّا أن يكون جاهلاً، أو مُتعلِّما، أو عَالمًا[١].

أَمَّا الجاهلُ: (الجاهلُ المحْض)، فلا شأنَ له بهذا البحثِ أصلاً.

وأمّا المتعلِّمُ: فإمّا أن يكون مبتدئًا أو مُتوسّطاً، أو مُنتهيًا[٢].

أمَّا المبتدئُ: فالأفضلُ له عدمُ الاشْتغال بما كُتِب في الرّدود والمناقشات قبلَ أوانِه.

وأمَّا المتوسّطُ ومن فوقَه من طلّابِ العلم والباحِثين، فهم كذلك: إمّا غلاةٌ لاتجاهٍ واحدٍ، أو لمشْربٍ مِن المشَارب، وإمَّا مُنصِفون مخْلِصُون في المنْشَطِ والمكْرَه.

فإلىٰ هَؤُلاءِ الطلَّاب المنْصِفِين، والبَاحِثين المخْلِصين، أقدِّم هذا البحثَ رجاء الاستِفَادة والإِفَادة.

وأملاً بِإِصْلاحِ العَيْبِ والغلَطِ، والخطأِ والسَّقَطِ، وَإِبْداء رأيٍ ومُلَاحَظة، وإبلاغها إليّ بِطريقِ المرَاسَلَة، وأن يكون ذلك بعد قراءة البحث كلِّه، لأن الكتاب لا يعطي سرَّه إلا لمن قرأ كلَّه.

---

(١) وكلُّ عالمٍ لا يزالُ متعلِّما، ولذا لم أتكلّم عنه.

(٢) ولا أراه ينتهي منه ولو انتهىٰ عمرُه.

أمّا الغُلاة الذين لا شيءَ عندهم إلا الصِّياح ، وكلّ شيءٍ إلا السّكونَ والصَّلاح ، فأسالُ الله تعالىٰ عَنْهم الفلَاح ، ولما كتبتُه وجمعتُه الإصَابَة والنّجَاح .



فَصْـلٌ
في بيان أخطاء الشيخ بكر أبو زيد[١]

مما لا يخفى على أحد بأن في كلِّ زمان ومكان ما زالَ الناسُ ينتقدُ ويعترضُ بعضُهم على بعض، وكذا مما لا يخفى أن المعترضين إما محقّون وإما مبطلون، وكلٌّ منهما إما منصفون وإمّا غير منصفين.

فممّن أظهر الردَّ والاعتراضات على الشيخ عبد الفتاح بدونِ عدلٍ وإنصاف: الشيخُ بَكْر بن عبد الله أبو زيد[٢] رحمه الله، فقد أكثر التَّشنيعَ على الشيخ في كثيرٍ من

(١) وهو الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد القضاعي، من عالية نجد، وفيها وُلد عام ١٣٦٥ هـ. درس في الكُتَّاب حتى السنة الثانية، ثم انتقل إلى الرياض عام ١٣٧٥ هـ، وفيها واصل دراسته الابتدائية، ثم المعهد العلمي، ثم كلية الشريعة، حتى تخرج عام ١٣٨٧ هـ/ ٨٨ هـ من كلية الشريعة بالرياض.
وفي عام ١٣٨٤ هـ انتقل إلى المدينة المنورة فعمل أمينًا للمكتبة العامة بالجامعة الإسلامية. وفي مكة قرأ على الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز كتابَ الحج، من (المنتقى) للمجد ابن تيمية، وفي الرياض أخذ علم الميقات من الشيخ القاضي صالح بن مطلق، وقرأ عليه خمسًا وعشرين مقامة من مقامات الحريري.
وقرأ على الشيخ ابن باز عددًا من الرسائل في الفقه والتوحيد والحديث في بيته. ولازم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي منذ انتقل إلى المدينة المنورة، حتى توفي الشيخ في حج عام ١٣٩٣ هـ - رحمه الله - فقرأ عليه تفسيره (أضواء البيان)، ورسالته (آداب البحث والمناظرة)، وقرأ عليه (القصد والأَمم) لابن عبد البر، وبعض (الإنباه) لابن عبد البر أيضا. عيّن في القضاء في المملكة العربية السعودية، ثم مدرِّسا في المسجد النبوي، ثم إمامًا وخطيبًا فيه، ثم وكيلا عامًا لوزارة العدل، ثم عضوًا في لجنة الفتوى، ثم ممثلا في مجمع الفقه الإسلامي. وله تقريبا ٦٥ مؤلف في مختلف العلوم. توفي يوم الثلاثاء ٢٨ من محرم سنة ١٤٢٩ هـ رحمه الله.

(٢) **كنتُ سمعتُ بالشيخ بكر لأوّلِ مرّة قبل ثلاثين عاماً تقريبا، لعلّه كان في سنة ١٤١٥هـ، وذلك من خلال الشَّرِيط الذي فيه تسجيلُ بعضِ اللّقطات من رسالتِه (أذكارُ طرَفَيْ النهار)، كان والدُنا رحمه الله=**

رَسائله وبحوثه، واتخذ معه سبيلا لا يُحْمَدُ، وَنسب إليه أشياء كثيرة، يظهر فيها عدمُ الإنصاف، وتجاوزُ الحدِّ، ومجانبةُ الأدب الإسلامي، وإطلاقُ اللسان في عرضِه بدون أدنىٰ حقّ له، وقد أساءَ فيه الظنَّ في كلِّ كبيرٍ وصغيرٍ، وأخذ يقعُ فيه في كلِّ قليلٍ ويسير.

فكان موقفُه منه كما قال أحمد شَوْقي:

سَاءَتْ ظنونُ النّاسِ حَتَّىٰ أَحْدَثُوا ❁ لِلشَّكِّ فِي النُورِ المُبِين مَجَالا

والشَّكُّ يأخذُ مِن ضَمِيرِكَ مَأْخَذًا ❁ حَتَّىٰ يُرِيَكَ المُسْتَقِيمَ مُحَالا

نعم أيها القارئ الكريم، صنيعُ الشيخ بكر مع الشيخ عبد الفتاح سيبقىٰ في التاريخ كمثالٍ من أسوء الأمثلة في إنكار فضلِ العالم وعِلمِه، وجُحُودِ جُهدِه وخِدمتِه للعلوم الإسلامية عمومًا، وسيعلم المطّلِعُ علىٰ ما في كتاباتِ الشيخ بكر أن كلّ ما أتىٰ به من قَيْده وصَيْده، وما اخْتلقَه من جَيْبه وكَيْده، لا تثبتُ في الحقيقة، وأنَّ الذي حمله علىٰ ذلك هو الحسدُ والكرهُ والتعالمُ والتعصبُ المذموم، ولا أدري ما الذي قدَّرَ الشيخُ بكر في نفسِه لوْ قَدَرَ علىٰ محسودِه.

والآن ندخلُ في ذكرِ ما نُسب إلىٰ الشيخ عبد الفتاح من التحريفات وبيانِ ما فيها من الخطأِ والباطل.

وبيانها كالتالي:

نسبَ الشيخُ بكر أبو زيد إلىٰ الشيخ عبد الفتاح ثلاثين تحريفاً، وذكرها مع الأمثلة، وجعل منه محرِّفا، ونسب إليه أشياء هو منها بريء، بناء علىٰ أن سقطت

= أتىٰ به من بلاد الحرمين، وكنا نستمعُ إليها ونحن صغار، وما كنا نفهم اللغة العربية آنذاك ومع ذلك كنا نستمع إليه لحسن قراءة آيات من القرآن الكريم التي كانت تمر فيه حينا بعد حين، ولما كَبُرنا بَحثنا عن ذلك القارئ فعرفنا أنه الشيخ المقرئ محمد بن سليمان المحيسني حفظه الله تعالىٰ.

منه كلمةٌ أو كلمتان عند نقلِ كلام العلماء، وإن كانت هذه الكلمةُ مما لا تغيِّر معنى الكلام ولا تحيده عن قصدِ المتكلّم.

فنذكرُ هنا مآخذه على الشيخ، ثمَّ نأتي بالجواب عنها بإذن الله تعالى.

قُلْ للقضاعي: مهلا لا تكن عَجِلًا ❁ واصبرْ فإنّك في سُرورٍ وأحْلام

تَبنِي بِأنقاضِ دُورِ الناسِ مُجتهدًا ❁ دارًا ستنقضُّ أيضًا بعدَ أيّام

﴿ التحريف الأولى ﴾

التحريف الأول الذي نسبَ الشيخُ بكر إلى الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في تعليقاته على كتاب (الرفع والتكميل) هو حذفُ جملةٍ من نصِّ الكتاب، وهي جملةُ: (**وَبالجملة فأسبابُ الجرح كثيرة، وكثير منها مختلفٌ فيه، فما لم يبيّن الجارح سببَ ضعف الراوي أو المروي لا يعتبر به، خاصَّة إذا كان من المتعنِّتين أو من المتعصّبين**).

يقولُ الشيخ بكر بعده: هذا النص، محله: (ص ٨٤) من الطبعة المحقَّقة بعد قوله: ونظائره كثيرة. لكن حذفَه محققُ الكتاب، وقد ألمحتُ لكَ إلى السبب[١]، انتهى.

❁ **فالجوابُ:**

اعتمد الشيخ عبد الفتاح في إخراج هذا الكتاب على نسختين، وذكر منهما نسخة قديمةً طُبعتْ في حياة مؤلِّفه، وحصلتُ على نسخة واحدة من الطبعة الهندية القديمة التي اعتمد عليها الشيخ عبد الفتاح[٢] ولم أعثر على النسخة الأخرى،

---

(١) هكذا يتفعّل الأسباب ثم يدّعي أنه ليس من حقّنا تفعّل الأسباب، كما يلي ذكره.

(٢) أمدني بها الشيخان الفاضلان محي الدين المنشي الكِملائي ومحبّ الله بن عبد الرؤوف، وهو=

فوجدتُ الأمر كما قال الشيخ بكر، ليس في طبعة الشيخ هذه الجملة، لا في الطبعات السابقة ولا في الطبعات اللاحقة.

وهنا احتمالان:

❊ الاحتمالُ الأول:

أن يكون الشيخ حذفها عمداً، وهذا بعيدٌ جدًّا، لأنّ الشيخَ معروفٌ بالأمانة في العلم ومشهورٌ بذلك، فكيف يحذفها عمدًا مع أنه لا ينكرُ معنىٰ ومَدْلولَ هذهِ الجملةِ ومفادَها، ولا داعيَ لحذفها.

والسببُ الذي ألمح إليه الشيخُ بكر هو: (أنّ الشيخ عبد الفتاح لم يذكرها لأنّ فيها ردًّا علىٰ الحنفية، بناءً علىٰ أنَّهم أهلُ الرأي):

عدُّها سببًا وعلةً لحذفِ الجملة لا ينطبقُ علىٰ ما في واقعِ الأمر، لأن الشيخ عبد الفتاح تكلَّم في التعليق عن هذا الموضوع وتوسّع فيه حتىٰ جاء تعليقُه في ستّ صفحات، وبيَّن بالأدلة والأمثلة معنىٰ أهل الرأي والمراد به، إذْ ليس هناك داعٍ لحذفِ جملةٍ فيها تلميحٌ بأهلِ الرّأي مع أنَّه يتكلّم عن أهل الرأي بالتصريح في نفس المكان، وفي نفس الموضوع. هذا أولاً.

ثانياً: لو كان الشيخ عبد الفتاح ممّن يسترُ أو يَحذِفُ أو يُبدِّل مَا فيه ردٌّ علىٰ الحنفيّة لما تَعقَّب علَىٰ كثيرٍ من أئمّة الحنفية، ولمَا رَدَّ علَىٰ خَطئِهم، وممّن تعقّب عليه الشيخُ بتعّقبات كثيرة المؤلفُ اللّكنوي الحنفيّ والكشميريُّ وحتىٰ الكوثريّ[1]،

= شيخ الحديث بجامعة دار العلوم: (روح الإسلام) ببنغلاديش، جزاهم الله تعالىٰ كل خير.

(١) تعقَّبَ الشيخ عبدُ الفتاح علىٰ العلامة اللّكنوي وهو يعتني بكتابَيْهِ: (الرفع والتكميل) و(الأجوبة الفاضلة) ثلاثين مرّة تقريباً.

فلا يستقيم كلامُ الشيخ بكر في تفعّلِ هذه الأسباب هنا.

※ **الاحتمال الثاني:**

أن تكون هذه الجملةُ قد سقطتْ خطأً من قبل الشيخ أو هو غلطٌ مطبعي، وهنا يأتي السؤال: فلماذا لم يصحّح هذا الخطأ في الطبعات الجديدة؟ لم أجد له جواباً يطمئنُّ إليه، لكن على كلِّ حال ليس الأمرُ كما تصوَّره الشيخُ بكر أو كما يريدُ هو منَّا أن نتصوّره.

ثم كيف يعدُّه الشيخُ بكر تحريفًا مع وجودِ احتمالِ وَهَمِ الشيخِ أوْ غَلَطِه فيه؟ مع أنه يقولُ في مجموعته (الردود) ص ١١٥: (ليس من التحريف الغلطُ والوهمُ)؟!

ثم قوله: (حَذَفَه محققُ الكتاب، وقد ألمحتُ لكَ إلىٰ السبب)، الذي يحدِّدُ به السقطَ الحاصلَ بالحذفِ مع وجودِ هذه الاحتمالات، فقولٌ بعيد عن العدل والإنصاف.

وهذا التحريف الأولُ، الذي تشبّث به الشيخُ بكر هو أشبهُ ما عندَه في هذا الباب[1]، وقد عرفتَ ما فيها من الاحتمالات، ثم عرفتَ بعدمِ موافقة تلميحِه.

﴾ التحريف الثاني ﴿

يقول الشيخُ بكر أبو زيد بأنَّ الشيخ عبد الفتاح عندما نقل كلام ابن تيمية من كتابه (إقامة الدليل علىٰ إبطال التحليل) تلاعبَ بالنصّ في عدّة أمور، ثمّ ذكر أنه

(١) أما كلامُ الشيخ بكر في مقدمة رسالته (تحريف النصوص) من أنه، ليس مرادُه هنا ذكرُ جنايةِ أهل الأهواء علىٰ النصوص بتحريف معانيها، وإنما مرادُه ذكرُ تحريفِ مبانيها بالزيادة والنقص، فكلامٌ لا قيمة له، ثمَّ أيَّ تحريفٍ كان مراده، فقد وقع نفسُه في كلا التحريفين: تحريف المعاني وتحريف المباني.

نقل صفحة، ثم تجاوز خمسة عشر سطراً، ثم عاد إلىٰ النقل، ووصفَ هذا التصرّف بتلاعبٍ وتحريفٍ للنصّ...

❁ فالجوابُ:

أيها القارئ النبيل لما وصل المحقِّق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة إلىٰ كلام المؤلف وهو: (ومنها: أن كثيرا منهم يطلق علىٰ أبي حنيفة وعلىٰ غيرِه من أهل الكوفة (أصحاب الرأي)، ولا يلتفتون إلىٰ رواياتهم، وهو أمر باطل عند غيرهم)، علَّق عليه الشيخ عبد الفتاح تعليقا علميًّا قدْ أتىٰ في أوانه ومكانه، إذ لمَّا قيل عن أبي حنيفة وأصحابه: بأنّهم أهل الرأي، ظنَّ بعضُ الناس منه بأنَّهم أصحابُ هوىٰ وابتداع، كما كان يقال: (أهل الرأي والهوىٰ) للقَدَريَّة، ولذلك كان بعضُ المحدِّثين لا يلتفتون إلىٰ رواياتهم، بل يقدحون فيهم.

لمَّا كان هذا الظنُّ الخاطئ في أذهان بعضِ الناس (وهو أنّ كلَّ أهل الرأي مذموم)، أخذَ الشيخ عبد الفتاح يبيِّن الأمر بأحسن بيان علىٰ عادته، وجاء بالنقول عن جلَّةٍ من العلماء، كالبزدوي، وابن تيمية، والحافظ ابن حجر، والذهبي، وجمال الدين القاسمي، فمما نقل عن القاسمي قوله:

(وقد تجافىٰ أربابُ الصحاح الروايةَ عن أهل الرأي، فلا تكاد تجد اسْمًا لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن، وإنْ كنت أعدّ ذلك في البعض تعصبًا، إذ يرىٰ المُنْصِفُ عند هذا البعض من العلم والفقه ما يجدر أَنْ يَتَحَمَّلَ عنه، ويستفاد من عقله وعلمه، ولكن لكل دولةٍ من دول العلم سلطة وعصبة ذات عصبيَّة، تسعىٰ في القضاء علىٰ من لا يوافقها ولا يقلِّدها في جميع مآتيها، وتستعمل في سبيل ذلك كل ما قدر لها من مستطاعها، كما عَرَفَ ذلك من

سَبَرَ طبقات دولِ العلم، ومظاهرَ ما أوتيته من سلطان وقوة، ولقد وُجِد لبعض المُحَدِّثِينَ تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرءُ من قراءتها فضلاً عن تدوينها، وما السببُ إلَّا تخالف المشرب على توهّم التخالف، ورفض النظر في المآخذ والمدارك التي قد يكون معهم الحق في الذهاب إليها، فإن الحق يستحيل أَنْ يكون وَقْفًا على فئة مُعَيَّنَةٍ دون غيرها، وَالمُنْصِفُ من دَقَّقَ في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بَعْدُ). انتهى

كذلك نقل كلام ابن تيمية في بيان هذا الظنِّ الخاطئ من كتابه (إبطال التحليل..).

وهو قوله: (ومعلوم أن هذه الآثار الذامَّة للرأي لم يُقصد بِها اجتهادُ الرأي على الأصول، من الكتاب والسنة والإجماع، في حادثة لم توجد في كتاب ولا سنة ولا إجماع، ممن يَعرِف الأشباه والنظائر وفقِهَ معاني الأحكامُ، فَيقيسَ قياسَ تشبيهٍ وتمثيل، أو قياسَ تعليلٍ وتأصيلٍ، قياساً لم يعارضْهُ ما هو أولى منه، فإنّ أدلةَ جوازِ هذا المفتي لغيره، والعاملِ لنفسه، ووجوبِهِ على الحاكم والإمام أشهرُ من أن تُذكرَ هنا، وليس في هذا القياس تحليلٌ لما حرّمه الله سبحانه، ولا تحريمٌ لما حلَّله الله..). انتهى

هكذا جاء الشيخ عبد الفتاح بالنقول من كتب الأئمة بما تكلّموا في هذا الموضوع. ولم يكن قصدُ الشيخ الإتيان بِكلام ابن تيمية كاملا، إنَّما كان يقصد أن يبيِّن بأنه ليس كل قياس مذموما، وأن ابن تيمية ممن يقول بذلك.

وقد أشار إلى ذلك قبل أن ينقل كلامه إذ قال في (ص ٨٥): وقد رأيتُ للشيخ ابن تيمية كلاما حسنا جلّى فيه شأن الرأي، وما يُذمّ منه، وما لا يُذمّ،

فأحببتُ إيراده هنا استيفاءً للمقام.. إلخ.

وقدْ وفَّىٰ المراد ولم يغيِّر معنىٰ الكلام وإنْ قدَّم أوْ أخَّر، فَلَا يُعدَّ هذا تحريفا للكَلِمِ عن مواضعه حتّىٰ يقول الشيخ بكر بعده: (واللهُ المعينُ علىٰ قمْعِ المقْبُوحِين بِحِرْفة التّحريف). إذ لم يتصرّف الشيخ بكلام ابن تيمية بما يغيِّر معناه، ولم يأت بمفهومٍ لا يقولُ به ابنُ تيمية، إنّما أتىٰ بِموطن الشاهد، ولم يذكر ما ليس له علاقة بما هو في صَددِ بيانه.

وهذه الطريقة في النّقل، وهي (عدمُ التزام النصّ عند النقل، وعدم التنبيه علىٰ أنه تصرَّف فيه)، **كان الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني يسيرُ عليها في كتابه العظيم (لسان الميزان)**[1] **في كثير من المواضع، وهكذا كان يفعل ابن القيم وابن تيمية** وغيرهم، **لكن بشرط أنْ لا يغيِّر معنىٰ الكلام ومقصده.**

حتىٰ الشيخ بكر أبو زيد نفسُه يستعمل هذه الطريقة، ولو عُدّت هذه الطريقة تحريفا سيِّئًا، تسقطُ الأمانةُ لأجلها، وتُوجِب ذمَّ من اتَّخذها عادة له في الكتابة، لما بقيتْ للشيخ بكر من الأمانة باقيةٌ، إذ وقعت له التحريفات الكثيرة، حتىٰ وقفتُ في رسالةٍ صغيرةٍ له علىٰ ثلاثين تحريفا، كما سيأتي، واسم رسالته هو (التحوُّل المذهبي)، وهي رسالة لا تتجاوز خمسين ورقة.

---

(١) ذكرها الشيخُ في مقدمة كتاب (توجيه النظر) ص ١٠/ وقال بعده: والعمدةُ في استجازة هذا الأسلوب، أن الناقل فيما تصرّف لم يخرج عن مراد القائل، فهو من باب الرواية بالمعنىٰ، وهذا جيد مقبول... إلخ

التحريف الثالث

قال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه (تحريف النصوص): فوقع له (أي للشيخ عبد الفتاح أبوغدة) ضروبٌ من التحريف والتلبيس، فزاد حينا وأقحم في النص حينا آخر، ونقص وبتر، ولفق بين الكلام المتباعد.. إلخ.

ومثَّل له بما صنعه الشيخ عبد الفتاح عندَ ترجمة (محمد بن عبد الله بن المثنىٰ الأنصاري) من عدمِ ذكرِ كلِّ أقوالِ العلماء في حقِّ ابن المثنىٰ الأنصاري.

فالجوابُ:

قال الشيخ عبد الفتاح قبل أن يذكر ترجمة ابن المثنىٰ: وقد جرَّحوا بهذه اللَّقب ـ أي لقبِ أهل الرأي ـ طوائفَ من الرواة الفقهاء الأثبات، كما تراه في كثير من تراجم رجال الحديث.

ثم ذكر ابنَ المثنىٰ الأنصاري، وخالدَ بن كثير المخزومي، ومُعلّىٰ بن منصور الرازي، وما قيل فيهم بسبب الرأي، مثل ما قاله الإمام أحمد في ابن المثنىٰ: (ما يُضعِّفه عند أهل الحديث إلَّا النظر في الرأي)، ومثل ما قاله الساجي في خالد: (قد كان ثقة ثبتا، يحتجُّ بحديثه، لم يضعفه أحد، إنّما عابوا عليه الرأي)، ومثل ما قاله أبو داود في معلَّىٰ: (كان أحمد لا يروي عنه للرأي).

إنَّما أتىٰ الشيخُ عبد الفتاح بهذه الأمثلة وبهذه النصوص لإثبات أمر واحد، وهو أن بعض النقاد من المحدثين كانوا يجرِّحون بعضَ الأئمة بناءً علىٰ أنهم من أهل الرأي. وليس مرادُه ذكر كلِّ ما قيل فيهم أو إثبات جرحِهم أو عدم جرحِهم، حتىٰ يعترضه الشيخ بكر بعَدمِ إتيانِه بكلِّ ما قيل فيهم. فلا يُعدّ ذلك تحريفا.

وهذا خروجٌ عن الضوابط التي يفهم بها كلام العلماء، ومن أهمّها: فهم

الكلام علىٰ حسب سياق ما قبله وبعده[١].

﴿ التحريف الرابع ﴾

التحريف الرابع الذي نسبه الشيخ بكر إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة هو ما قاله في رسالته (تحريف النصوص) في ص (٢١٧): من أن الشيخ عبد الفتاح نقل كلام الحافظ ابن حجر من (هدي الساري) عن وليد بن كثير المخزومي الأنصاري، فبتر كلامه.

۞ فالجوابُ:

لما رجعتُ إلىٰ كتاب (هدي الساري) وجدتُ النص هكذا: (وَثَّقَهُ إِبْرَاهِيم بن سعد، وابن مِعِين، وَأَبُو دَاوُد، وَقَالَ ابن سعد: لَيْسَ بِذَاكَ. وَقَالَ السَّاجِي: قد كَانَ ثِقَة ثبتًا يُحْتَجُّ بحَديثه، لم يُضعفهُ أحد، إِنَّمَا عابوا عَلَيْهِ الرَّأْي).

والشيخ عبد الفتاح نقل هكذا: (وَثَّقَهُ إِبْرَاهِيم بن سعد وابن مِعِين وَأَبُو دَاوُد، وَقَالَ السَّاجِي: قد كَانَ ثِقَة ثبتا يحْتَج بحَديثه، لم يُضعفهُ أحد، إِنَّمَا عابوا عَلَيْهِ الرَّأْي.

بِدون لفظ (وَقَالَ ابن سعد: لَيْسَ بِذَاكَ).

وهنا ثلاث احتمالات:

* **الاحتمال الأول:** هو أن هذه الجملة سقطتْ من قبل الشيخ خطأً، أو هو خطأ مطبعي.

---

(١) ولشيخنا ومفيدنا الشريف حاتم بن عارف العوني حفظه الله تعالىٰ رسالة قيمة في بيان الضوابط التي لا بدَّ من مراعاتها حتىٰ يفهم كلام العلماء بعنوان: ضوابط فَهمِ كلام أهل العلم.

* **الاحتمال الثاني**: هو أن الشيخ لم يذكره عمداً

* **الاحتمال الثالث**: هو أن الشيخ لم يذكره اكتفاء بذكر موطن الشاهد. وهو الأقرب إلى الصواب بدليل أنه لم يذكر ما بعده مما قيل فيه، ويفهم منه بأن الشيخ لم يكن قصده الإتيان بنص كلام الحافظ كاملا، بل الإتيان بموطن الشاهد، وقد حصل.

لو حَسبنا مثل هذه التصرُّفات تحريفًا وتلاعبًا بالدين لانطبق هذا المعنى في أمير المؤمنين في الحديث الحافظ العسقلاني وفي شيخ الإسلام ابن تيمية من قبله.

۞ التحريف الخامس ۞

التحريف الخامس الذي نسبه الشيخ بكر إلى الشيخ عبد الفتاح رحمه الله هو ما ذكره في رسالة (تحريف النصوص) رقم الصفحة (٢١٧) قال:

وفي (ص٨٥) من (الرفع والتكميل) نقل عن القاسمي في كتابه (الجرح والتعديل) ص٢٤، وبالمقابلة وجدتُ كلامَ القاسمي يتكوّن من أصلٍ وحاشية، فأخذ التلميذُ نحو سطريْن من المتن، ثم أدخل من بعدهما نحوَ أربعة سطورٍ من الحاشية، ثم قطعها، ثم عاد إلى الأصل فنقل منه نحو ثلاثة سطور، ثم ترك نحو خمسة سطور، ثم عاد إلى المتن ثم أتى بِبقية الحاشية، وبها انتهى النقل. هذا نصُّ كلام الشيخ بكر أبو زيد.

أقول في جوابه باختصار:

هذا الكتاب الذي نقل عنه الشيخُ عبدُ الفتاح، اسمُه (الجرح والتعديل) وهو للشيخ جمال الدين القاسمي، والحواشي التي عليه هي كذلك للشيخ القاسمي،

مُؤَلِّفِ الكتاب، لأن كتابه (الجرح والتعديل) أعاده ثلاث مرات، وكان القاسميُّ في كلِّ مرة يُصلِح شيئًا ويزيد شيئًا، والكتاب طُبع مَع زياداتِه وتعليقاتِه، ولما أتىٰ الشيخُ عبدُ الفتاح بكلامٍ من متنِ الكتاب وحاشيتِه ونسبَه إلىٰ القاسمي، ظنّ الشيخُ بكر بأن عبدَ الفتاح يحرِّف الكَلِم عن مواضعه وينسبُ كلامَ المحَشِّي إلىٰ المَاتِنِ، مؤَلِّفِ الكتاب.

ولم يتنبه الشيخُ بكر لحقيقة الأمر، فوقع في الغلط[1].

أما زيادة فقرة (لكن العصبية) في آخر المقطع الأول من النقل، أو سقوط لفظ (بعد) في آخر النقل فهو خطأ لا شكّ فيه، لكن ليس هو تحريف عمدٍ، ولا علاقة له بما قال عنه الشيخ بكر من أنه: (تدليسُ التسوية بإسقاط الكلام التي يمسُّ الحنفية ولو علىٰ سبيل العموم، وتسوية النص وسياقُه مساقا واحدا ليخرج في خدمة المشرَب). إلخ.

كلُّ من قرأ كلامَ القاسمي من كتابه ومن تعليق الشيخ عبد الفتاح وقارن بما فيهما، لن يجد هناك ما يصوِّره لنا الشيخ بكر أبو زيد.

التحريف السادس

التحريف السادس الذي نسبه الشيخ بكر إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة هو ما قاله في رسالته (تحريف النصوص) في (ص ٢١٨) من أن الشيخ عبد الفتاح لما نقل كلام الحافظ ابن حجر من (فتح الباري) زاد في كلامه ما لم يقله، وهو لفظة (المجاز).

(١) ثم يقول الشيخ بكر بأنه لا يكتب في الموضوع كتاباً إلا وقد قرأ مئةً أو مئتين مما كُتِب في الموضوع، وهنا نراه أنه لم يطالع هذه الرسالة الصغيرة للقاسمي، ثم ليس كلُّ موضوع قد كُتب حوله مئة كتاب حتىٰ يقرأها الشيخ بكر. فما أسهل المبالغات والدعاوىٰ.

قال الشيخ بكر أبو زيد: وفي (ص ١٤٢) من حاشيته على (الرفع والتكميل) قال: ثم قولهم في الراوي الضعيف: ليس بشيء. قال فيه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/٣٤٠ ـ ٣٤١) في (بابُ: قل: أي شيء أكبر شهادة؟ قل: الله): والشيء يساوي الموجود لغة وعرفا، وأما قولهم: فلان ليس بشيء. فهو على طريق المجاز والمبالغة في الذمّ، فلذلك وصفه بصفة المعدوم) انتهى.

ثم يقول الشيخ بكر بعده:

إقحام بدعي: هذه اللفظة (**المجاز**) ليست في كلام الحافظ ابن حجر المسوق في (ص٣٤٠)، فهي تقوّلٌ عليه، وإقحامٌ مقصودٌ، وتحريفٌ للنصّ لا يُمليه إلا انحرافٌ في المعتقد، من إنكار لفظِ (شيء) على الله تعالى، وأنه مؤوّل فهو إطلاق مجازي.

❊ **أقول في الجواب:**

نعم تصرّف الشيخ عبد الفتاح أبوغدة بكلام الحافظ ابن حجر ولم يُشر إليه. لكن سأنقل للقارئ نصّ كلام الحافظ حتى يرى القارئ كيف اختصر الشيخ عبد الفتاح كلامَ الحافظ، هل هو نقلٌ باختصار مخلٍّ أو انحرافٌ في المعتقد كما يقول الشيخ بكر أبو زيد؟ أم هو نقل بالمعنى؟ ثم هل لفظ (المجاز) من زيادة الشيخ أم من كلام الحافظ؟

قال الحافظ في الفتح (١٣/٤٠٢):

(قَوْلُهُ: بَابٌ بِالتَّنْوِينِ، قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَة قل الله، فَسَمَّى الله تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا).

كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَالْقَابِسِيِّ، وَسَقَطَ لَفْظُ (بَابٌ) لِغَيْرِهِمَا مِنْ رِوَايَةِ الْفِرَبْرِيِّ،

وَسَقَطَتِ التَّرْجَمَةُ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَفِيِّ، وَذَكَرَ قَوْلَهُ: قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً. وَحَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بَعْدَ أَثَرَيْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَمُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْأَصِيلِيِّ وَكَرِيمَةَ: قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أكبر شَهَادَة! سمّىٰ الله نَفسه شَيْئا ـ قل الله. وَالْأَوَّلُ أَوْلَىٰ.

وَتَوْجِيهُ التَّرْجَمَةِ أَنَّ لَفْظَ (أَيُّ) إِذَا جَاءَتِ اسْتِفْهَامِيَّةً اقْتَضَىٰ الظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَ بِاسْمِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَعَلَىٰ هَذَا يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّىٰ الله شَيْئًا وَتَكُونَ الْجَلَالَةُ خَبَرَ مُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ، أَيْ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ الله، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ وَالتَّقْدِيرُ الله أَكْبَرُ شَهَادَةً، وَالله أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ وَسَمَّىٰ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ شَيْئًا، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الله، يُشِيرُ إِلَىٰ الْحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَفِيهِ: (أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟) وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيث طَوِيل فِي قِصَّةِ الْوَاهِبَةِ، تَقَدَّمَ بِطُولِهِ مَشْرُوحًا فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، وَتَوْجِيهُهُ أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ قُرْآنٌ، وَقَدْ سَمَّاهُ الله شَيْئًا.

قَوْلُهُ (وَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إلا وَجهه): الِاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْآيَةِ لِلْمَطْلُوبِ يَنْبَنِي عَلَىٰ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ فِيهَا مُتَّصِلٌ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي انْدِرَاجَ الْمُسْتَثْنَىٰ فِي الْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، عَلَىٰ أَنَّ لَفْظَ (شَيْء) يُطْلَقُ عَلَىٰ الله تَعَالَىٰ، وهو الرَّاجِحُ أَيْضًا، وَالْمُرَادُ بِالْوَجْه الذَّاتُ، وَتَوْجِيهُهُ: أَنَّهُ عَبَّرَ عن الْجُمْلَةِ بِأَشْهَرِ مَا فِيهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْوَجْهِ مَا يُعْمَلُ لِأَجْلِ الله أَوِ الْجَاهُ، وَقِيلَ: إِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ، وَالتَّقْدِيرُ لَكِنْ هُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَهْلِكُ.

وَالشَّيْءُ يُسَاوِي الْمَوْجُودَ لُغَةً وعُرْفًا، وأَمَّا قَوْلُهُمْ: (فُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ) فَهُوَ عَلَىٰ طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ فِي الذَّمِّ، فَلِذَلِك وَصفه بِصفة الْمَعْدُوم، وَأَشَارَ ابن بَطَّالٍ إِلَىٰ

أَنَّ الْبُخَارِيَّ انْتَزَعَ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَىٰ الْمَكِّيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ (الْحَيْدَة): سَمَّىٰ الله تَعَالَىٰ نَفْسَهُ (شَيْئًا) إِثْبَاتًا لِوُجُودِهِ، وَنَفْيًا لِلْعَدَمِ عَنْهُ، وَكَذَا أَجْرَىٰ عَلَىٰ كَلَامِهِ مَا أَجْرَاهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَفْظَ (شَيْءٍ) مِنْ أَسْمَائِهِ، بَلْ دَلَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ أَنَّهُ شَيْءٌ تَكْذِيبًا لِلدَّهْرِيَّةِ، وَمُنْكِرِي الْإِلَٰهِيَّةِ مِنَ الْأُمَمِ، وَسَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ سَيَكُونُ مَنْ يُلْحِدُ فِي أَسْمَائِهِ، وَيُلَبِّسُ عَلَىٰ خَلْقِهِ، وَيُدْخِلُ كَلَامَهُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ، فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١] فَأَخْرَجَ نَفْسَهُ وَكَلَامَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ، ثُمَّ وَصَفَ كَلَامَهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَالَ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فَدَلَّ عَلَىٰ كَلَامِهِ بِمَا دَلَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ، لِيُعْلَمَ أَنَّ كَلَامَهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، فَكُلُّ صِفَةٍ تُسَمَّىٰ شَيْئًا بِمَعْنَىٰ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ.

وَحكىٰ ابن بَطَّالٍ أَيْضًا أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْآثَارِ رَدًّا عَلَىٰ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَىٰ اللهِ شَيْءٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ عَبْدُ الله النَّاشِئُ الْمتَكَلِّمُ وَغَيْرُهُ، وَرَدًّا عَلَىٰ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ، وَقَدْ أَطْبَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَىٰ أَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ، وَعَلَىٰ أَنَّ لَفْظَ لَا شَيْء يَقْتَضِي نَفْيَ مَوْجُودٍ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الذَّمِّ، فَإِنَّهُ بِطَرِيقِ **الْمجاز**. انتهىٰ.

نَحْنُ نَرَىٰ كَيفَ أَتَىٰ الشيخُ أبوغدة بِعُصَارة هذَا الكلام الطويل، وهكذا نرىٰ لفظة (**المجاز**) في آخر كلام الحافظ، الذي نفىٰ الشيخ بكر وجوده في كلام الحافظ وقيَّده بصفحة (٣٤٠). لكن هو موجود في كلامه الذي جاء علىٰ سياق واحد.

التحريف السابع

التحريف السابعُ الذي نسبه الشيخ بكر أبو زيد إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ﷺ، هو ما ذكره في رسالته (تحريف النصوص) في (ص/ ٢١٩) وقال:

وفي (ص١٤٢) أيضا قال: (قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٤٩١/١٠): قال الخطابي: معنىٰ قوله (ليسوا بشيء) أي ليس قولهم بشيء صحيح يُعتمَد، وهو كما يقول العرب: لمن قال غيرَ سَدِيد: ما قلتَ شيئًا. وزاد ابن بطال: يريدون بذلك المبالغةَ في النفي، وليس ذلك كذبًا). انتهىٰ

ثم قال الشيخ بكر بعده: بالمقابلة ترىٰ أن هذا المسكين تلاعب بالنص فزاد ونقص وقدَّم، وإليك النص في فتح الباري ٤٩٢/١٠:

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَىٰ قَوْلِهِ (لَيْسُوا بِشَيْءٍ) فِيمَا يَتَعَاطَوْنَهُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، أَيْ لَيْسَ قَوْلُهُمْ بِشَيْءٍ صَحِيحٍ يُعْتَمَدُ كَمَا يُعْتَمَدُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْوَحْيِ، وَهُوَ كَمَا يُقَالُ لِمَنْ عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ مُتْقَنٍ، أَوْ قَالَ قَوْلًا غَيْرَ سَدِيدٍ: مَا عملتَ، أَو مَا قلتَ شَيْئا. وَقَالَ ابن بَطَّالٍ نَحْوَهُ وَزَادَ: إِنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الْمبَالَغَةَ فِي النَّفْيِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذِبًا. انتهىٰ

ثم بعده يقول الشيخ بكر: فهذا النص علىٰ قِصَره تلاعب به مرات: فحذف مرةً ثمَّ حذف أخرىٰ ثم زاد جملة ثمَّ حذف ثمَّ حذف أخرىٰ ثمَّ حذف ثالثةً فأصبح نقلا ممسوخا، لكنه التأييدُ لما سبق في وجه التحريف قبله. انتهىٰ كلام أبي زيد.

❋ أقول في جوابه:

نعم لم يلتزم الشيخ عبد الفتاح أبوغدة بالنص عند النقل، وتصرَّف في كلام الخطابي ولم يشر إلىٰ ذلك، مع أنه كان أولىٰ به الإشارة إلىٰ ذلك.

ولكن لم يتلاعب الشيخُ بِكلام الخطابي كما تخيَّله الشيخُ بكر، بل نقل خلاصةَ كلام الخطابي ولم يكن اختصارُه مخلّا للمعنىٰ الأصلي، ولم يأت بكلامٍ يخالف كلامَ الخطابي، إنما أتىٰ بخلاصة كلامه.

التحريف الثَّامن

التحريف الثامن الذي نسبه الشيخ بكر إلىٰ الشيخ أبوغدة هو ما ذكره في رسالته تحريف النصوص ص ٢١٩ من أن الشيخ عبد الفتاح حذف جزءاً من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي قاله في حق أبي حاتم الرازي.

النص الذي عند ابن تيمية هو: (وابن معين وأبي حاتم من أصعب الناس تزكية)، أما الشيخ عبد الفتاح فقد نقله بدون ذكر ابن معين.

* **أقول في الجواب:**

لما وصل الشيخ عبد الفتاح في تعليقاتِه علىٰ (الرفع والتكميل) إلىٰ عبارة (سيءُ الحفظِ لَا يحتَّج به) علّق في الحاشية، وذكر من تكلَّم في هذه العبارة صراحةً، وأتَىٰ بِكلام عبدِ الرّحمن بن أبي حاتم عن أبيه أبي حاتم الرازي، ثم جاء بِكلام شيخ الإسلام في حقِّ أبي حاتم الرازي الذي يقول فيه: (وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية).

ولم يذكر الشيخ عبد الفتاح ابنَ معين مقتصرًا علىٰ ما يَتعلَّق بالموضوع، وأتىٰ بموطن الشاهد، فما معنىٰ هذا التشنيع والتحامل من قبل الشيخ بكر رحمه الله.

التحريف التَّاسع

وهو ما نسبه الشيخ بكر أبو زيد إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمهما الله، في رسالته (تحريف النصوص) في (ص ٢٢٠)، وقال فيه بأن الشيخ عبد الفتاح

حينما نقل من (هدي الساري) لابن حجر زاد في النقل ونقص.

* **أقول في الجواب:**

لم يصب الشيخُ بكر فيما نسبه إلىٰ الشيخ عبد الفتاح. وإليك نص كلام الحافظ من كتابه (هدي الساري) مع بيان ما يحسبه الشيخ بكر زيادة ونقصاً.

قال الحافظ في هدي الساري (ص ٣٨٥): وَأما الْبِدْعَة، فالموصوف بهَا إما أَن يكون مِمَّن يُكفَّر بهَا، أَو يُفسَّق، فالمكفّر بهَا لَا بُدّ أَن يكون ذَلِك التَّكْفِير مُتَّفقًا عَلَيْهِ من قَوَاعِد جَمِيع الْأَئِمَّة كَمَا فِي غلاة الروافض، من دَعْوَىٰ بَعضهم حُلُول الإلَهية فِي عَليّ أَو غَيره، أَو الْإِيمَان بِرُجُوعِهِ إِلَىٰ الدُّنْيَا قبل يَوْم الْقِيَامَة...

لما وصل الشيخ عبد الفتاح إلىٰ كلمة (القيامة)، وقف هنا ووضع النقطة ثم فتح الهلالين وزاد ما يلي (أو وقوعِ التحريف في القرآن، أو نسبةِ التهمة إلىٰ السيدة عائشة الصديقة، رضي الله عنها ولَعَنَ قاذفها، فرواية مثل هؤلاء مردودة قطعًا).

وبعد هذه الجملة الاعتراضية ختم الشيخ الكلامَ بالهلالين ووضع النقطة، ثم بدأ بكلام الحافظ من سطر جديد.

والمفسّق بهَا كبدع الخَوَارِج وَالرَّوَافِض الَّذين لَا يغلون ذَلِك الغلو، وَغير هَؤُلَاءِ من الطوائف الْمخَالفين لأصول السّنة خلافًا ظَاهرًا لكنه مُسْتَند إِلَىٰ تَأْوِيل ظَاهِرَ سَائِغ.

فقد اخْتلف أهل السّنة فِي قَبُول حَدِيث من هَذَا سَبيله إِذا كَانَ مَعْرُوفا بالتَّحرز من الْكَذِب، مَشْهُورا بالسلامة من خوارم المروءة، مَوْصُوفا بالديانة وَالْعِبَادَة، فَقيل: يقبل مُطلقًا وَقيل: يردّ مُطلقًا.

وَالثَّالِث: التَّفْصِيل بَين أَن يكون دَاعِيَة أَو غير دَاعِيَة، فَيقبل غير الداعية وَيرد

حَدِيث الداعية ، وَهَذَا الْمَذْهَب: هُوَ الأعدل ، وَصَارَت إِلَيْهِ طوائف من الْأَئِمَّة ، وَادّعى ابن حبَان إِجْمَاعَ أهل النَّقْل عَلَيْهِ ، لَكِن فِي دَعْوَى ذَلِك نظر ، ثمَّ اخْتلف الْقَائِلين بِهَذَا التَّفْصِيل ، فبعضهم أطلق ذَلِك ، وَبَعْضهمْ زَاده تَفْصِيلًا فَقَالَ: إن اشْتَمَلت رِوَايَة غير الداعية على مَا يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظَاهرا فَلَا تقبل وَإِن لم تشْتَمل فَتقبل . انتهى .

وهناك جملة بمقدار سطر واحد بين كلاميْ الحافظ ، أغفله الشيخ عبد الفتاح ولم يذكره ، وهي هذه الجملة: (أَو غير ذَلِك وَلَيْسَ فِي الصَّحِيح من حَدِيث هَؤُلَاءِ شَيْء الْبَتَّة) .

والذي زاد الشيخ عبد الفتاح إنما زاد بين قوسين إشارة على أنَّه جملة اعتراضية . ولم يجعله من ضِمن كلام الحافظ .

أما اعترا ض الشيخ بكر على ما لم يذكره زعما منه أنه حذفه فليس من التحريف في شيء ، لأنه ما قصدَ ذكرَه أصلاً ، ولم يكن مرادُه الإتيان بالنص الكامل .

التحريف العَاشر

وهو ما نسبه الشيخ بكر أبو زيد في رسالته (تحريف النصوص) ص ٢٢٠ إلى الشيخ عبد الفتاح أبوغدة من أنه ذكرَ في حاشيته على (الرفع والتكميل) ص ١٤٦ ترجمةَ خالد بن مخلد المخزومي من (هدي الساري) لابن حجر فزاد ونقص ، كما يُعلمُ بالمقابلة . كذا قال .

❊ أقول في الجواب:

قال الشيخ عبد الفتاح في (الرفع والتكميل): قال الحافظ في ص ٤٥٩ من (هدي الساري): خَالِد بن مخلد الْقَطَوَانِي رمي بالتشيُّع . هكذا قال في موضع .

وقال الحافظ في هدي الساري (ص ٤٠٠): خَالِد بن مخلد الْقَطوَانِي الْكُوفِي أَبُو الهيْثَم، من كبار شُيُوخ البُخَارِيّ، روىٰ عَنهُ وروىٰ عَن وَاحِد عَنهُ قَالَ الْعجلِيّ: ثِقَة فِيهِ تشيّع. وَقَالَ ابن سعد: كَانَ متشيّعا مفرطا. وَقَالَ صَالح جزرة: ثِقَة إِلَّا أَنه كَانَ مُتَّهمًا بالغلو فِي التَّشَيُّع. وَقَالَ أَحْمد بن حَنْبَل: لَهُ مَنَاكِير. وَقَالَ أَبُو دَاوُد: صَدُوق إِلَّا أَنه يتشيّع. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: يكْتب حَدِيثه وَلَا يحْتَج بِهِ. قلتُ: أما التَّشَيُّع فقد قدّمنَا أَنه إِذا كَانَ ثَبت الْأَخْذ وَالْأَدَاء لَا يضرّهُ لَا سِيمَا وَلم يكن دَاعِيَة إِلَىٰ رَأْيه، وَأما الْمَنَاكِير: فقد تتبّعها أَبُو أَحْمد بن عدي من حَدِيثه وأوردها فِي كَامِله. انتهىٰ كلام الحافظ.

نعم، بالمقابلة يتبيّن بأنّ الشيخ عبد الفتاح أتىٰ بخلاصة الأقوال ولم يلتزم عند النقل بالنص الحرفي.

﴿ التحريف الحادي عشر ﴾

قال الشيخ بكر أبو زيد في رسالته (تحريف النصوص): وفي الحاشية (ص ١٤٦) من (الرفع والتكميل) نقل عن ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/٩٤) فزاد ونقص كما يعلم بالمقابلة. انتهىٰ.

❊ أقول في الجواب:

لم يصب الشيخ بكر أبو زيد فيما نسبه إلىٰ الشيخ عبد الفتاح، لأن الشيخ لم يكن ينقل من (تهذيب التهذيب) فحسب، كما قال الشيخ بكر أبو زيد، بل كان الشيخ ينقل من كتابيْ الحَافظ (هدي السَّاري) و(تهذيب التهذيب)، كما صرَّح بذلك في نفس الصفحة التي أشار إليها الشيخ بكر أبو زيد.

وإليك النص، من (ص ١٤٦)، قال الشيخ عبد الفتاح:

ثم قال الحافظ ﷺ في موضع آخر من (هدي الساري) وفي كتابه (تهذيب التهذيب): فالتشيُّع في عُرفِ المتقدِّمين هو: اعتقادُ تفضيل علي على عثمان، وأنَّ عليًّا كان مصيبا في حروبه، وأنَّ مخالفه مخطئٌ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربّما اعتقد بعضُهم أنّ عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم، وإذا كان معتقدُ ذلك وَرِعا ديِّنا صادقا مجتهدا، فلا تُردُّ روايتُه بهذا، لا سيّما إنْ كان غير داعية.

فَمن قدّمه علىٰ أبي بكر وَعمر فَهُوَ غال فِي تشيُّعه، وَيُطلَق عَلَيْهِ رَافِضِي، وَإِلَّا فشيعيّ، فَإِن انضاف إِلَىٰ ذَلِك السبّ أَو التَّصْرِيح بالبغض ـ وهو التشيّع في عرفِ المتأخرين ـ فغالٍ فِي الرَّفْض، وَإِن اعْتقد الرّجْعَة إِلَىٰ الدُّنْيَا فأشدّ فِي الغلوّ، فلا تقبل رواية الرافضيّ الغالي ولا كرامة. انتهىٰ

وَبعد المراجعة والمقارنة وجدتُ كلَّ ما نقلَه الشيخ عبد الفتاح في (هدي الساري) و(تهذيب التهذيب) بنصِّه وحروفه، ولم يزد الشيخ من عند نفسه شيئا، بل اقتبس كلامَ الحافظ من كتابَيْهِ وَلم يغيِّر معنىٰ كلامِه وَلم يُبدِّل.

ولعل الشيخ بكر أوْ مَنْ أوْكلَ إليهم القيامَ بمهمّة المقابلة ليصلوا إلىٰ هذا الزعم غفلَ أو تغافلوا عن كلامِ الشيخ عبد الفتاح الذي يقول فيه أنه ينقل من (هدي الساري) و(تهذيب التهذيب)، ثم لما قارن الشيخُ بكر كلامَ الشيخ عبد الفتاح بما في (تهذيب التهذيب) دون ما في (هدي الساري)، رأىٰ فيه زيادة فأنكره. وهذه غفلة منه، والغفلةُ كما قال الإمام الحافظ ابن حبان أختُ الجهل كما أن الفطنة أخت العقل.

﴿ التحريف الثاني عشر ﴾

قال الشيخ بكر في رسالته (تحريف النصوص) في (ص ٢٢٠): وفي تعليقته على (الرفع والتكميل) (ص١٤٦): ذكر ترجمة الوليد ابن كثير المخزومي عن هدي الساري (٢/١٧٠) فحرَّف بالنقص كما يعلم بالمقابلة.

وفي الحذف مهارة بالفرار من العيب بالرأي، إذْ حذف كلمة الساجي: (قد كان ثقة يحتج بحديثه، لم يضعفه أحد، إنّما عابوا عليه الرأي). انتهى.

❊ أقول في الجواب عنه:

لم يصب الشيخ بكر فيما نسبه إلى الشيخ عبد الفتاح أبوغدة. وإليك نص كلامه:

قال الشيخ عبد الفتاح في تعليقه على (الرفع والتكميل) في (ص ١٤٦): وقال أيضا في ترجمة (الوليد بن كثير) ٢٢: ١٧٠: (لم يضعِّفه أحد، وقال الآجري عن أبي داود: ثقة إلَّا أنه إباضي، قلت: (أي ابن حجر) الإباضية فرقة من الخوارج، ليست مقالتهم شديدة الفحش، ولم يكن الوليد داعية. نقله شيخنا (هذا كلام الشيخ عبد الفتاح) العلامة التهانوي رحمه الله في مواضع من كتابه (قواعد في علوم الحديث) ص ٢٢٧، و٢٣٢، و٤٠٧و٤٣٢. انتهى

❁ فالجوابُ:

وبعد الرجوع إلى كتاب التهانوي وجدت النص كما قال الشيخ عبد الفتاح، وبرأتْ ذمَّتُه عما رماه به الشيخ بكر أبو زيد، لأن الشيخ لم ينقل كلام الحافظ من كتابه (هدي الساري) مباشرة، وإنما نقل عن كتاب شيخه التهانوي وأحال إليه صراحة.

أما غمزُ الشيخ بكر بكلامه السابق (وفي الحذف مهارة بالفرار من العيب بالرأي): فهو تسرّعٌ منه وتقوُّلٌ بِدون حجّة، وعدم الدقة في النقد والاعتراض، وبُعْدٌ عن العدل والإنصاف، فضلا أن يكون تعقيبًا علميًّا.

﴿ التحريف الثالث عشر ﴾

قال الشيخ بكر في (تحريف النصوص) في (ص ٢٢١): في الحاشية رقم ٥ (الرفع والتكميل) (ص ١٤٩) نقل عن الذهبي ﷺ في (الميزان) (٢/٩) في ترجمة العباس بن الفضل فزاد في الكلام ونقص. انتهى.

❁ أقول في الجواب:

بعد المراجعة والمقارنة وجدت الشيخ قد زاد حرف الباء في (بعبارة توثيق) وهو عند الحافظ بدون حرف الباء، وهكذا زاد الشيخ كلمة (هو) عند كلام (ليس هو بحجة) وهو عند الحافظ بدونها.

وإليك نصّ كلام الشيخ عبد الفتاح من الصفحة المشارة إليها: (قال الحافظ الذهبي في (الميزان) في ترجمة (العباس بن الفضل) ٢: ١٩: قال أبو حاتم: شيخ. فقوله: هو شيخ، ليس هو عبارةَ جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضا ما هي بعبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة. ومن ذلك قوله ـ أي قول أبي حاتم ـ: يُكتب حديثه، أي ليس هو بحجة). انتهى.

إذا عُدَّ مثلُ هذا تحريفا وتبديلا يُمنَع صاحبه من الكتابة، وكتابَه من الطباعة، ومؤلفاته من البيع والتجارة، لما سلم منه الشيخ بكرُ نفسه أولاً.

﴿ التحريف الرابع عشر ﴾

قال الشيخ بكر في رسالته تحريف النصوص في (ص ٢٢١): وفي التعليقة رقم ٤ على (الرفع والتكميل) (ص١٥١) نقل عن تهذيب التهذيب (١٢/١٣٧) في ترجمة (أبي طعمة الأموي) فتصرّف في النقل بالتقديم والتأخير. انتهى.

*** أقول في الجواب:**

بعد المراجعة والمقارنة وجدتُ الشيخ عبد الفتاح ﷺ قدّم اسْمًا على كنية وليس في النقل غير ذلك، أما الباقي فمطابِق حرفًا بِحرف. وإليك النصّ:

قال الحافظ في تهذيب التهذيب ١٢: ١٣٧: وقال ابن عمار الموصلي: أبو طعمة ثقة. وقال أبو أحمد الحاكم: رماه مكحول بالكذب. قلت: لم يكذبه مكحول التكذيبَ الاصطلاحي وإنما روى الوليد بن مسلم عن ابن جابر أنَّ أبا طعمة حدّث مكحولا بشيء وقال: ذروه يكذب. هذا محتمل أن يكون مكحول طعن فيه على من فوق أبي طعمة، والله تعالى أعلم. انتهى.

فقد تقدم في تعليق الشيخ لفظ (الحاكم) على لفظ (أبو أحمد)، ولا أدري هل هو سهو من الشيخ أم هو غلط مطبعي، أم الشيخ قدّمه عمدًا، ولعل الأول أقرب إلى الصواب.

﴿ التحريف الخامس عشر ﴾

قال الشيخ بكر أبو زيد في (تحريف النصوص) في (ص ٢٢١): وفي تعليقته رقم ٤ (ص٢١٢) من (الرفع والتكميل) لما نقل اللكنوي ﷺ عن ابن حجر في ترجمة (عبد العزيز بن المختار البصري) في مقدمة فتح الباري (٢/١٤٤) علّق عليه بقوله: قلتُ: في نقل كلام المؤلف لكلام الحافظ ﷺ بعضُ الاختصار،

وتمامُ كلامِ الحافظ: فذكره.

والمعلِّق لم يلتزم بكلام الحافظ بل حذف هو الآخر منه كما يعلم بالمقابلة فلينظر، وهكذا يدفع معورٌ عن مُعْوِرِ. انتهىٰ.

❊ أقول في الجواب:

لما ذكر العلامة اللكنوي ما قاله ابن القطان الفاسي، من أن مراد ابن معين بقوله في عبد العزيز بن المختار (ليس بشيء)، يعني به أحاديثه قليلة، يظنُّ القارئ بأنّ حُكمَ ابن معين فيه هو: (ليس بشيء)، مع أنه يوجد قول آخر لابن معين في حق عبد العزيز البصري، ولذلك، أي لعدم ذكر اللكنوي قولَ ابن معين الآخر مع وجوده، رَأَىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة إتمام كلام ابن معين فيه بذكر قوله الآخر وقال:

(قلتُ: في نقل المؤلف لِكلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بعض الاختصار، وتمام كلام الحافظ: (وثقه ابن معين في رواية، وقال في رواية: إنه ليس بشيء. قلت: (احتج به الجماعة، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: ليس بشيء. يعني أن أحاديثه قليلة جدًّا. انتهىٰ

ثم قال الشيخ عبد الفتاح: أشار الحافظ بما نقله عن ابن القطان، إلىٰ أنه ليس هناك تناقض بين قولي ابن معين في هذا الراوي.

وهذا التصرفُ من قبل الشيخ عبد الفتاح لا يزيده إلا معرفةً ودقّة في التعقيب والتعليق.

وإلّا لصارَ اللكنوي أيضا محرِّفا علىٰ فهمِ الشيخ بكر أبو زيد، لكنه لا يعدُّ اللكنوي محرِّفا وإن كان عنده مثل هذه التحريفات أكثر بِكثيرٍ بالنسبة لمَا عند الشيخ

عبد الفتاح ، لكن الشيخ بكر أبو زيد دائمًا يُثني علىٰ اللكنوي وينقل منه ويذمّ الشيخ عبد الفتاح وينتقده بما لا يُسلَّم له .

❁ التحريف السادس عشر ❁

قال الشيخ بكر أبو زيد في رسالته تحريف النصوص في (ص ٢٢١):

في حاشيته (ص١٤٤ ـ ١٤٥) في ترجمة عبد العال بن طالب: (شيخ ، بغدادي ، ثقة ، وثقّه أبو زرعة . .) إلخ .

زاد الناقل هذه اللفظة (ثقة) فلم يقلها ابن حجر ﷺ . ونصّ عبارته (شيخ بغدادي وثقه أبو زرعة . .) إلخ . انتهىٰ كلام الشيخ بكر .

❁ أقول في الجواب:

بعد المراجعة والمقابلة ، وجدت الأمر كما قال الشيخ بكر أبو زيد .

لكن هذا لا يجعله محرِّفاً علىٰ مراد الشيخ بكر ، لأنه أشبه بأن يكون سبقَ قلمٍ من الشيخ أو خطأً من الناشر ، ومع ذلك كثيرٌ من النقاد قالوا عنه بأنه ثقة . وإليك نص كلام الحافظ فيه من كتابه (تهذيب التهذيب) (٣٧٩/٧):

قال عبد الخالق بن منصور وغيره عن ابن معين: ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة: ثنا هارون بن معروف وعبد المتعال بن طالب ، وكانا ثقتين . وقال أبو حاتم: شيخ ثقة ، كتبنا عنه ببغداد . وقال أحمد بن محمد ابن عبد الحميد الجعفي: ثنا عبد المتعال وكان عبدا صالحا ، وذكره ابن حبان في الثقات . . إلخ .

ومثل هذا الأمر لا يجعل الشيخَ محرِّفاً يجبّ استئصالُه من أرض التوحيد ، كما يقول الشيخ بكر ، وإلا فكمْ وقع هو نفسُه في مثل هذا التّحريف بل في أكبر

منه كما سنذكره.

التحريف السابع عشر

قال الشيخ بكر في (تحريف النصوص) في (ص ٢٢٢): وفي حاشيته (ص٢١٤) علىٰ (الرفع والتكميل) نقل عن الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٥١٤/٩) قوله:

(وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين..) فاستمرّ نحو أربعة سطور ثمَّ حذف نحو سطرين ثمَّ استمر في نقل كلام ابن حجر ولم يشر إلىٰ الحذف والاختصار. انتهىٰ.

أقول في الجواب: سأنقل نصَّ كلام الحافظ ثم أبيِّن ما الذي حذفه (بل، ما الذي لم يذكره) الشيخ عبد الفتاح رحمه الله وجزاه عن العلم والحديث خير الجزاء.

قال الحافظ في (الفتح) (٥٩٥/٩): أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بنِ مُسْلِمٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَّهُمْ تَرَكُوا حَدِيثَ عَبْدِ الله بنِ مُحَرَّرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَعَلَّ إِسْمَاعِيلَ سَرَقَهُ مِنْهُ.

ثَانِيهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ الْمسْتَمْلِي عَنِ الْهَيْثَم بن جميل وَدَاوُد بن المحبر قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمَثْنَىٰ عن ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ.

وَدَاوُدُ ضَعِيفٌ لَكِنَّ الْهَيْثَمَ ثِقَةٌ، وَعَبْدُ الله من رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، فَالْحَدِيثُ قَوِيُّ الْإِسْنَادِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ أَيْمَنَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ السَّرَّاج عَنْ عَمْرٍو النَّاقِدِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أَحْمَدَ بن مَسْعُودٍ كِلَاهُمَا عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ وَحْدَهُ بِهِ.

فَلَوْلَا مَا فِي عَبْدِ الله بنِ الْمثنَّى مِنَ الْمقَالِ لَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحًا، لَكِنْ قَدْ قَالَ ابن مَعِين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ). وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْس بِقَوِيّ). وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَا أُخْرِجُ حَدِيثَهُ، وَقَالَ السَّاجِيُّ: فِيهِ ضَعْفٌ، لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، رَوَىٰ مَنَاكِيرَ، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: لَا يُتَابَعُ علىٰ أَكثر حَدِيثه، قَالَ ابن حِبَّانَ فِي (الثِّقَاتِ): رُبَّمَا أَخْطَأَ، وَوَثَّقَهُ الْعِجْلِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، فَهَذَا مِنَ الشُّيُوخِ الَّذِينَ إِذَا انْفَرَدَ أَحَدُهُمْ بِالْحَدِيثِ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً. انتهىٰ

وهذا نصُّ ما نقله الشيخُ عبدُ الفتاح أبوغدة في تعليقه علىٰ (الرفع والتكميل) (ص ٢١٤):

(أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ)، فذكر الأول، ثم قال:

ثَانِيهِمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ الْمُسْتَمْلِي عَنِ الْهَيْثَم بن جميل وَدَاوُد بن المحبر قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله ابْنُ الْمَثْنَىٰ عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ.

وَدَاوُدُ ضَعِيفٌ لَكِنَّ الْهَيْثَمَ ثِقَةٌ، وَعَبْدُ الله مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، فَالْحَدِيثُ قَوِيُّ الْإِسْنَادِ.

فَلَوْلَا مَا فِي عَبْدِ الله بن الْمثنَّىٰ مِنَ الْمقَالِ لَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحًا، لَكِنْ قَدْ قَالَ ابن مَعِينٍ: (لَيْسَ بِشَيْءٍ). وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْس بِقَوِيٍّ). وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَا أُخْرِجُ حَدِيثَهُ، وَقَالَ السَّاجِيُّ: فِيهِ ضَعْفٌ، لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، رَوَىٰ مَنَاكِيرَ، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: لَا يُتَابَعُ علىٰ أَكثر حَدِيثه، قَالَ بن حِبَّانَ فِي (الثِّقَاتِ): رُبَّمَا أَخْطَأَ،

وَوَثَّقَهُ الْعِجْلِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، فَهَذَا مِنَ الشُّيُوخِ الَّذِينَ إِذَا انْفَرَدَ أَحَدُهُمْ بِالْحَدِيثِ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً. انتهىٰ

وبالمقابلة بين النصين نرىٰ الشيخ أغفل ذكر جملة في بداية الكلام، ونبّه علىٰ ذلك بقوله (فذكر الأول، ثم قال..)، وهكذا أغفل جملة قبل نهاية الكلام، فيها ذكر تخريج مُحَمَّد بْن عَبْدِ الْمَلِكِ والطبراني للحديث.

ولعل الشيخ اكتفىٰ بالكلام الذي قبله وهو: وَدَاوُدُ ضَعِيفٌ لَكِنَّ الْهَيْثَمَ ثِقَةٌ، وَعَبْدُ الله مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، فَالْحَدِيثُ قَوِيُّ الْإِسْنَادِ. ولم يذكر ما عند الطبراني ومحمد بن عبد الملك، واقتصر علىٰ ما يتعلق بقول (ليس بشيء) الذي لأجل بيان مراده قدَّم الأمثلةَ وأتىٰ باقْتباسات من كتابِ الحافظ بما لا تخلُّ المعنَىٰ. ولا يخفىٰ أنّه كان ينبغي أن ينبِّه علىٰ ما أغفَلَه قبلَ آخرِ النّقل، كما نبَّه في بداية النقل.

التحريف الثامن عشر

قال الشيخ بكر في تحريف النصوص في (ص٢٢٢):

وفي حاشيته (ص٢١٦) علىٰ الرفع والتكميل) نقل عن (ترتيب المدارك) للقاضي عياض (١٦/٣ ـ ١٧) من طبعة المغرب في ترجمة (زكريا بن منظور..) فحصل حذفٌ منه في موضعين ثم قال:

انتهىٰ بزيادة ما بين الشطرين (ـ) من (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٥٩٧/٢/١).

ما أحلىٰ هذه الإشارة بالزيادة. ويا ليته أشار إلىٰ الحذف والنقص. ثم ليته التزم هذا المسلك، فلا ندري أيهما أَورعُ عنده ممَّا يُمليه (أدبه وخلقه وتدينه) انتهىٰ.

* **أقول في الجواب:**

بعد المقابلة والمقارنة وجدتُ الشيخ عبد الفتاح اقتبس من كلام القاضي عياض وأبي حاتم الرازي، وكان تركيزُ الشيخ على الإتيان بأمثلةٍ من تراجم الرجال الذين قيل فيهم: (ليس بشيء).

أما تنبيهُ الشيخ على أنه أتى بزيادة من (الجرح والتعديل) لأبي حاتم الرازي، لأنه لم يشر في البداية على أنه سينقل من كتاب الرازي كما أشار إلى كتاب القاضي، وهكذا لم يشر الشيخُ عندما تصرّف في الأمثلة السابقة إلى أنه زاد أو نقص، لأنه كان يقتبس من كتابٍ واحدٍ ثمَّ يشير إلى المصدر بخلافِ ما سلَكه هنا، لأن النقل هنا من كتابين لمؤلفين مختلفين: القاضي عياض وأبي حاتم الرازي.

أما كلام الشيخ بكر عن الوَرع فكلامٌ ذُو أذيالٍ وأبعاد.

التحريف التاسع عشر

قال الشيخ بكر في رسالته تحريف النصوص في (ص٢٢٢):

وفي حاشيته (ص٢١٦) على الرفع والتكميل) نقل عن الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/١٨١) في ترجمة حبيب بن أبي حبيب المدني المصري. فزاد ونقص. إلخ.

* **أقول في الجواب:**

بعد المراجعة والمقابلة يتبيَّن أنَّ الشيخ عبد الفتاح لم يلتزم النصَّ الحرفي عند النقل، وكذا يتبيَّن أنّه لم يحرِّف المعنى ولم يغيِّره، بل أتى باقتباسات في محلِّها بما يُتمُّ المعنى، وأغفل بعضَ النصوص بناءً على أنه نقله هنا عن القاضي عياض قبل نقله من (تهذيب التهذيب).

﴿ التحريف العشرون ﴾

نسب الشيخ بكر أبو زيد في رسالته (تحريف النصوص) في (ص٢٢٤) التحريف إلىٰ الشيخ عبد الفتاح في تعليقه علىٰ (الأجوبة الفاضلة) وقال:

ومن انحرافِ أمانتِه لتعصّبه الشّديد لمدرسة أهل الرأي: تحريفُه لجادّة أهل العلم بإغفالِ الجَرح.

مثاله: في حاشيته علىٰ (الأجوبة الفاضلة) للكنوي (ص٢١٤) لما ذكر اللكنوي (ص٢١٢ ـ ٢١٣) المناظرة التي جرت بين أبي حنيفة والأوزاعي في مسألة رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه، والخلافَ في صحّتها. علّق عليها أبوغدة في حاشيته: (ص٢١٤) بقوله: وقد أسندها عن الحارثي الإمامُ الموفق المكي في (مناقب الإمام الأعظم ١: ١٣٠)، والحارثيُّ إمام حافظ مشهور من كبار الفقهاء الحنفية، ذكره الذهبي في (تذكرة الحفاظ) في ترجمة القاسم بن أصبغ ص٨٥٤، فقال: وفي سنة أربعين وثلاثمئة مات عالم ما وراء النهر ومحدثه الإمام العالم العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث البخاري، الملقب بالأستاذ، جامع مسند أبي حنيفة الإمام، وله اثنان وثمانون سنة.

أفاده المحقق محمد عبد الرشيد النعماني في تعليقه علىٰ (دراسات اللبيب): ص ٢٠٥ انتهىٰ

وذكر نحو هذه الحاشية في تعليقه علىٰ (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي (ص٣٠٠) ورمز في آخرها (ش) إشارة إلىٰ أنها من تعليقات المؤلف التهانوي كما ذكر اصطلاحه بهذا الرمز في ص٧ منه.

وجهُ انحراف الأمانة:

ثمّ ذكر الشيخ بكر وجهَ الانحراف في الأمانة العلمية في هاتين الحاشيتين، وهي عدم ذكر الجرح الذي قيل في حق الحارثي، كما جاء في الميزان للذهبي.

ووصفَ الشيخ بكر أبو زيد صنيعَ الشيخ بِوَهن شديدٍ في الأمانة العلمية، وانحرافٍ عن ذكر مَا في الرّاوي.

ثم ذكر رأيَ الشيخ المعلمي في صحة المناظرة.

ثم عاب علىٰ الشيخ عبد الفتاح لكونه اعترضَ علىٰ الألباني، لعدم ذكره الجرح دون التوثيق.

ثم غمز الشيخَ بكلام سافلٍ لا يليق بِطالبِ العلم فضلا عن عالم.

ثم طلب ولو حرفًا واحدًا في توثيق الحارثي. وإلىٰ آخره.

❋ أقول في الجواب:

أيُّها القارئ الكريم كيف يُطلق الشيخ بكر كلَّ هذه الإطلاقات مع أن الشيخ عبد الفتاح لم يدّعِ بشيءٍ مما اعترض عليه.

أولا: لما وصل الشيخ عبد الفتاح إلىٰ كلام اللكنوي في كتابه (الأجوبة الفاضلة) حول ثبوت هذه المناظرة وهو قوله: قد اشتهر بين العوام أن هذه المناظرة مما لا سند لها لا صحيحا ولا ضعيفا، حتىٰ أن صاحب الدراسات قال: إن هذه الحكاية عن سفيان بن عيينة معلَّقة، ولم أر من أسندها ومن عنده السند فليأتِ به.

قال اللكنوي: فقد أسندها أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارثي البخاري... إلخ.

وهنا ذكر الشيخ عبد الفتاح في التعليق بأن الموفَّق المكيَّ أسندها عن الحارثي.

ولم يقل ذاك من عند نفسه، بل ذكر المصدر وأحال إليه.

وهكذا فعل الشيخ في تعليقه على كتاب (قواعد في علوم الحديث)، لم ينقل ذلك بنفسه من المصدر مباشرة بل بواسطة شيخه التهانوي.

ولم يقل الشيخ بصحة سنده ولا بضعفه، ولم يتكلم في حقِّ الحارثي لا بتوثيقه ولا بجَرْحه فكيف يعترضه الشيخ بكر!؟ وكيف يطالبه بأن يأتي بمن وثّقه وهو لا يدعي ذلك!

وهذا في نظري تسرّعٌ من الشيخ بكر في انتقاد الشيخ عبد الفتاح بدون تدقيقِ نظرٍ وبحث في المسألة. كما حصل له ذلك في أغلب اعتراضاته على الشيخ عبد الفتاح رحمه الله.

التحريف الحادي والعشرون

قال الشيخ بكر أبو زيد في تحريف النصوص في (ص٢٣١):

في (ص٩٨) من (الأجوبة الفاضلة) نقل اللكنوي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في (منهاج السنة النبوية) (٤/ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٧٥). ونبّه أبوغدة في تعليقه على مواضع من تصرفات اللكنوي رحمه الله تعالى، في نقل عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، لكن في الموضع المهمّ من (منهاج السنة النبوية): (٤/ ٢٧) نقل اللكنوي في (الأجوبة الفاضلة) ص٩٨) كلام ابن تيمية عن كتاب الإمام أحمد رحمه الله تعالى (فضائل الصحابة)، ووجود زيادات فيه لابنه عبد الله، ولأبي بكر القطيعي، وأنّ في زيادات القطيعي أحاديث كثيرةٌ موضوعة، فتصرَّف اللكنوي فَحَذَفَ اسمَ الكتاب (فضائل الصحابة) وجعل بدَلَه (مسند أحمد). ولم يصحّح أبوغدة هذا التصرّف، فالتفَّتْ حلقتا البطان منهما على هذا التصرّف بالتحريف.

*** أقول في الجواب:**

بعد المراجعة والمقابلة وجدت الأمر كما يلي:

أولاً: ليس في كلام ابن تيمية ذكرُ اسم كتاب (فضائل الصحابة) في الموضع المشار إليه، ولعلّ الشيخ بكر وَهم في ذلك. ولذا قال: فحذف اسم الكتاب (فضائل الصحابة). وفي الحقيقة لا وجود له حتىٰ يحذف.

ثانيًا: نعم، وقع من اللكنوي زيادة لفظ (مسند أحمد) في كلام ابن تيمية. وهو خطأ.

ولعل الشيخ اللكنوي ذهبَ نظرُه عندَ نقلِ كلامِ ابن تيمية من سطرٍ إلىٰ مَا تحتَه بِسطرين، وقد جاء فيه ذكرُ اسم (مسند أحمد). وإليك النص من كتاب ابن تيمية:

(ثُمَّ زَادَ ابْنُ أَحْمَدَ زِيَادَاتٍ، وَزَادَ أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ زِيَادَاتٍ. وَفِي زِيَادَاتِ الْقَطِيعِيِّ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ مَوْضُوعَةٌ، فَظَنَّ الْجَاهِلُ أَنَّ تِلْكَ مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ، وَأَنَّهُ رَوَاهَا فِي الْمُسْنَدِ. وَهَذَا خَطَأٌ قَبِيحٌ، فَإِنَّ الشُّيُوخَ الْمَذْكُورِينَ شُيُوخُ الْقَطِيعِيِّ، وَكُلُّهُمْ مُتَأَخِّرٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَهُمْ مِمَّنْ يَرْوِي عَنْ أَحْمَدَ، لَا مِمَّنْ يَرْوِي أَحْمَدُ عَنْهُ. وَهَذَا مُسْنَدُ أَحْمَدَ... إلخ

ثالثاً: أما سكوتُ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله عن هذه الزيادة فله احتمالان.

الاحتمال الأول: سكوتُ الشيخ عنه عمداً وهو يَعرف ذلك، وهو بعيدٌ جدًّا جدًّا أن يقع فيه الشيخ، بدليل عشراتِ تعقبَاتِه علىٰ اللكنوي في مختَلَفِ كتبِه.

الاحتمال الثاني: سهوُ الشيخ عنه وعدمُ التنبّه له. ولعلّه هو الصواب.

وبه تبرأُ ذمّةُ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة عما رُمي به.

التحريف الثاني والعشرون

ذكر الشيخ بكر في (تحريف النصوص) (ص ٢٣٣) أن للشيخ عبد الفتاح أبوغدة رسالةٌ باسم (مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل)، وهكذا ذكر أن للشيخ حمود التويجري رسالة باسم **(تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة خلق القرآن)** ردَّ بها على الشيخ عبد الفتاح، ثم نقل منها وقال:

وفي هامش صفحة ١٢، ذكر المؤلف أن البخاري قرَّر في كتابه (خلق أفعال العباد) أنَّ المداد والرقّ ـ أي الوَرِق ـ والكتابة والحفظ للقرآن وأصوات العباد به كلّها مؤلّفة مخلوقة من فعل المخلوقين، وأن القرآن صفة الله تعالى، وهو قول الجبار أنطق به عباده، وكذلك تواترت الأخبار عن النبي ﷺ أن القرآن كلام الله.

وأقول (أي التويجري): إن هذه الجملة قد لخصّها المؤلف من عدّةٍ مواضع من كتاب «خلق أفعال العباد» وأدخل فيها أحرُفاً ليست في كلام البخاري. منها قوله: (للقرآن) بعد قوله: «والحفظ» ومنها قوله: «به» بعد قوله وأصوات العباد، ومنها قوله: «كلّها مؤلّفة من فعل المخلوقين». وكان ينبغي للمؤلف أن يلتزم الأمانة في إيراده لأقوال البخاري بحيث لا يدخل فيها ما ليس منها، ولاسيما إذا كان المزيد مما يفسد الكلام ويغيِّر معناه. وهذه الأحرف المزيدة في بعضها إفساد لبعض كلام البخاري، وتغيير لمعناه وإحالة له إلى قول من يقول من الجهمية أن اللفظ بالقرآن مخلوق.

فمن هذه الأحرف قوله (به) أي في قوله: وأصوات العباد به ـ أي بالقرآن ـ كلها مؤلفة مخلوقة من فعل المخلوقين. وهذه العبارة لا فرق بينها وبين قول من يقول من الجهمية أن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فإن كان المؤلِّف قد أدخل هذا

الحرف في كلام البخاري متعمداً فما أعظم ذلك وأبشعه[١]!! وإن كان قد أدخله سهواً أو لعدم علمه بما يدلُّ عليه من إحالة المعنىٰ إلىٰ قول اللفظية فينبغي له أن يستدرك ذلك وينبه عليه... إلخ.

* أقول في الجواب:

بعد المراجعة والمقارنة وجدتُ الشيخ عبد الفتاح نقل من كتاب (خلق أفعال العباد) للإمام البخاري بنصِّه وفَصِّه، حرفا بِحرف. وإليك النص:

قَالَ البُخَارِيُّ: وَسمعتُ عبيد الله بن سعيد يَعْنِي أَبَا قدامَة السَّرخسِيّ يَقُولُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنَّ أَفعَال الْعباد مخلوقة. قَالَ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل: حَرَكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَأَكْسَابُهُمْ وَكِتَابَتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ، فَأَمَّا الْقُرْآنُ الْمبين الْمثبت فِي الْمَصَاحِف، الموعىٰ فِي الْقُلُوب، فَهُوَ كَلَام الله غير مَخْلُوق، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. انتهىٰ

وبهذا اللفظ حرفًا بحرف نقله الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (١٣/٤٩٨)، ولذا قال في الهامش: هذا نصّ كلام البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد) (ص ٧٣)

أما في (هدي الساري) (١/٤٩٠) فقد نقل بزيادة لفظة (المتلوُّ...)

أما تعليق الشيخ عبد الفتاح في الحاشية فهو من كلامه الذي فهمه من كلام الإمام البخاري، ساقه بعبارته علىٰ ما فهمه منه. وهو مذهب أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، وأصحاب الفقه والحديث.

ثم دعواه بأن كلمة (به) بعد قوله (وأصواتهم...) مما يحيل المعنىٰ فليس

---

(١) بل من أعظم وأبشع الانحراف ما قاله الشيخُ التويجري من أنه (خلق آدم علىٰ صورة الرحمن)، في رسالته (عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن) حتىٰ ردَّ عليه الشيخ الألباني رحمه الله.

بصحيح، إذ كلام الشيخ عبد الفتاح هنا ليس إثباتُ نصّ البخاري، إنما هو يذكر ما فهمَه من كلامِ الإمام البخاري. وليس هو مما يغيِّر المعنىٰ كما يقول التويجري، إذ الكلام هنا عن قراءتنا للقرآن، وألفاظنا بالقرآن، وأصواتنا بالقرآن.

وإلَّا فلا معنىٰ لكل هذا البحث والجهد، إذ لا يشكُّ أحدٌ بأنّ كلامَ الخلقِ وألفاظَهم وأصواتَهم في الخطابِ معَ الناس مخلوقٌ.

والذي أرىٰ أن الشيخ التويجري قد غاب عنه ما هو الكلامُ أصلًا عند متكلمي أهل السنة وعند سائر الفرق كالمعتزلة والجهمية وغيرهم. وبه تظهرُ براءةُ ساحة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله.

التحريف الثالث والعشرون

قال الشيخ بكر في رسالته (تحريف النصوص) في (ص٢٣٦):

ومن تحريفاته في تعليقه علىٰ المنار: (ص١٣٤) نقل عن الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٧٧):

وثّقه ابن عدي وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح. انتهىٰ

ونص عبارته: وثّقه ابن عدي وغيره، وفيه ضعف. وبقية رجاله رجال الصحيح) انتهىٰ.

فحذف قوله (وفيه ضعف). لماذا، لأنه يتعقب علىٰ ابن القيِّم في أنه لا يصحّ في البراغيث عن النبي ﷺ شيءٌ. وتوجيه ذلك لا يخفىٰ؟! انتهىٰ

*** أقول في الجواب:**

بعد البحث والنظر وجدت قول (وفيه ضعف) سقط من كلام الشيخ.

ثم يأتي السؤال، كيف حصل ذلك؟ وفي الجواب ثلاث احتمالات.

الأول: هو أن الشيخ لم يذكره متعمِّدا. وهذا بعيد جدًّا أن يقع فيه الشيخ، لأنه ذكر في التعليق ما أخرجه الطبراني في الأوسط ولفظه: ذُكرت البراغيث عند النبي ﷺ فقال: إنّها توقظ للصلاة. ثم قال: ورجال الطبراني ثقات، وفي سعيد بن بشير ضعفٌ وهو ثقة.

ثم أعقبه روايةَ البزار بالإسناد الذي فيه سويد بن إبراهيم.

لو كان الشيخ حذف كلمة (وفيه ضعف) من كلام الهيثمي متعمّداً حتىٰ يصحّ له التعقيب علىٰ ابن القيّم كما يقول الشيخ بكر أبو زيد، فَلِمَ لمْ يحذفها من حديث البزار عند كلامه عن سعيد بن بشير!؟

الثاني: أن يكون الشيخ قد غفل عنها، ولعلَه هو الصوابُ.

الثالث: أن يكون الشيخ أثبتها، لكن حصل الخطأ في المطبعة ولم ينتبه لها عند المقابلة.

﴿ التحريف الرابع والعشرون ﴾

قال الشيخ بكر أبو زيد في رسالته (تحريف النصوص) في (ص٢٣٧) بأن الشيخ عبد الفتاح حذف نحو أربعة أسطرٍ من كلام ابن رجب الحنبلي، عندما نقل من كتابه (شرح علل الترمذي)، ثم عاد إلىٰ النقل بنحو سطريْن، ثمّ حذف نحو أربعة أسطرٍ إلىٰ آخر كلامه.

* **أقول في الجواب:**

بعد المراجعة والمقارنة وجدتُ الشيخ عبد الفتاح تكلّم عن مذهب البخاري

ومسلم في الحديث المعنعن، واقتبس كلامَ الحافظ ابن رجب الحنبلي من شرحه علىٰ (علل الترمذي)، وكانت اقتباساته في موضوعٍ واحد، لكن من أماكن مختلفة، بما يبيِّن الموضوع باختصار. ولم يتقوَّل الشيخُ علىٰ ابن رجب الحنبلي، ولم يخرُج من كتابه بترجيح ما لا يراه ابن رجب راجحا، ولم يُدخِل في كتابه ما لم يقله، بل جاء بخلاصة كلام الحافظ ابن رجب، فلا عَتب عليه.

﴿ التحريف الخامس والعشرون ﴾

قال الشيخ بكر في تحريف النصوص في (ص ۲۳۷):

وفي آخر (الموقظة) (ص۱۲۹) نقل عن هدي الساري لابن حجر (۸/۱) فنقل بضعة سطورٍ إلىٰ قوله (ولو مرّة) ثم حذف نحو سطرين، ثم عاد إلىٰ النقل... إلخ.

* **أقول في الجواب:**

هذا نص ما في (هدي الساري) ۱۲/۱). قال الحافظ:

الْوَجْه الخَامِس: وَذَلِكَ أَن مُسلما كَانَ مذْهبه علىٰ مَا صرح بِهِ فِي مُقَدّمَة صَحِيحه، وَبَالغ فِي الرَّد علىٰ من خَالفه، أَن الْإِسْنَاد المعنعن لَهُ حكم الِاتِّصَال إِذا تعاصر المعنْعَن وَمن عَنْعَنَ عَنهُ، وَإِن لم يثبت اجْتِمَاعهمَا، إلا أَن كَانَ المعنعن مدلِّسا، وَالْبُخَارِيّ لَا يحمل ذَلِك علىٰ الِاتِّصَال حَتَّىٰ يثبت اجْتِمَاعهمَا وَلَو مرّة...

وَهَذَا مِمَّا يرجّح بِهِ كِتَابه، لأَنا وَإِن سلّمنَا مَا ذكره مُسلم من الحكم بالاتصال فَلَا يخفىٰ أَن شَرط البُخَارِيّ أوضح فِي الاتِّصَال. انتهىٰ.

بعد البحث والنظر، ما وجدتُ كبيرَ شيء وقع فيها الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله.

أما اغفال سَطرين مِن بعدِ قوله (ولو مرّة) فَقد أشار إليه الشيخُ بِوضعِ ثلاثِ نُقط، علامةً تدلُّ علىٰ أن بعد هذه النُّطق كلامٌ أغفله.

وبهذا تبرأ ساحة الشيخ عما نسب إليه الشيخ بكر أبو زيد رحمهما الله.

﴿ التحريف السادس والعشرون ﴾

قال الشيخ بكر في (تحريف النصوص) في (ص٢٣٩): وفي حاشية علىٰ (قواعد في علوم الحديث) (ص٤٦٦) في ترجمة شريك بن عبد الله بن أبي نمر، قال:

(وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ كثيرا). انتهىٰ

لفظ (كثيرا) ليست في نسخ (التقريب)، لكن لعله عبر نظره إلىٰ ترجمة: شريك بن عبد الله النخعي المذكور قبله، ففيه (صدوق يخطئ كثيراً...) انتهىٰ

❊ أقول في الجواب:

بعد المراجعة والمقارنة وجدتُ ما في حاشية الشيخ عبد الفتاح مطابقا بما في (التقريب) بدون زيادة لفظة (كثيرًا).

ولا أدري، هل صحّحه المؤلِّف بعد ما تبيَّن خطأه، أم صحّحه غيرُه، أم لم يكن هناك خطأٌ أصلاً. ولكي أتحقّق من ذلك، بحثت عن الطبعة التي كانت عند الشيخ بكر لكن لم أهتد إليها، ولم يذكرها في فهارس الكتب.

ولعل الأقرب إلىٰ الصواب أنه أصلحه المؤلفُ أو نجلُه البارّ بعدما تنبّهوا علىٰ الخطأ، أو نُبِّهوا علىٰ ذلك، والقرينةُ تدلّ علىٰ احتمال كلا الأمرين، لأن كتاب (قواعد في علوم الحديث) قد جدّد طبعاته كثيرًا، وكتب عليه أنّها طبعة

منقّحة مصحّحة.

علىٰ كلّ حال، مثل هذا الخطأ ليس مما يُشنّع عليه، خاصة مع وجود القرينة التي تدلُّ علىٰ أنّه لم يكن قصداً، بل بِعبور نظرِه إلىٰ الفوق بسطرٍ، كما يراه الشيخ بكر نفسُه.

۞ التحريف السابع والعشرون ۞

قال الشيخ بكر في تحريف النصوص في (ص٢٤٠):

خمسُ تحريفات لأبي غدّة في تعليقاته علىٰ: (التصريح بما تواتر في نزول المسيح) لمحمد أنور شاه.

الأول:

في التعليقة رقم ٢ (ص٩٧) زيادة لم يقلها ابن حجر في فتح الباري.

❋ أقول في الجواب:

بعدَ المراجعة والمقارنة، وجدتُ في كلامِ الشيخ عبد الفتاح زيادةً ليستْ في نصّ الحافظ ابن حجر. وهي قول الشيخ (مِنْ حَدِيث جَابِر) بعدَ قولِ الحَافظ (وَيُعَكِّرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عِنْدَ مُسْلِم...).

والحديث موجودٌ عند مسلم في (صحيحه) من حديث جابر رضي الله عنه.

ولعل الشيخَ نسي أن يضع ما زاده من عنده للبيان (وإن كان حقًّا وصوابًا) بين هلالين.

الثاني:

وفي (ص١٠٤ ـ ١٠٥) ذكر نقولا عن الحافظ ابن حجر. زاد في بعضها

ونقص في البعض الآخر وغيَّر في موطن ثالث.

※ أقول في الجواب:

قابلتُ بين نصوصِ الحافظ في (الفتح) وبين نقول الشيخ عبد الفتاح منه، فوجدتُ الشيخ ينقلُ فقراتٍ مِن نصوصِه ممّا يُلقي الضوءَ على المسألة التي يعلِّق عليها هو، ولم يخرج مِن كلامِ الحافظ ولم يغيِّر معنى كَلامه، ولم يتقوّل عليه.

الثالث:

وفي التعليق رقم ١ (ص١٠٧) نقل عن النووي رحمه الله تعالى في (شرح مسلم) فزاد عليه ونقص.

※ أقول في الجواب:

بعد البحث والنظر وجدتُ الشيخ عبد الفتاح زاد ونقص، كما قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله تعالى.

والنص الذي عند الإمام النووي في شرحه على مسلم هو كما يلي:

في معناه قولان:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (خَفَّضَ) بِمَعْنَى (حَقَّرَ) وَقَوْلُهُ (رَفَّعَ) أَيْ: عَظَّمَهُ وَفَخَّمَهُ، فَمِنْ تَحْقِيرِهِ وَهوَانه عَلَى الله تَعَالَى عَوَرُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ (هُوَ أَهْوَنُ عَلَى الله مِنْ ذَلِكَ)، وَأَنَّهُ لا يقدر عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ إِلَّا ذَلِكَ الرَّجُل، ثُمَّ يَعْجِزُ عَنْهُ وَأَنَّهُ يَضْمَحِلُّ أَمْرُهُ وَيُقْتَلُ بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ وَأَتْبَاعُهُ، وَمِنْ تَفْخِيمِهِ وَتَعْظِيمِ فِتْنَتِهِ وَالْمِحْنَةِ بِهِ هَذِهِ الْأُمُورُ الخَارِقَة لِلْعَادَةِ، وَأَنَّهُ مَا من نبيٍّ إلَّا وقد أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ خَفَّضَ مِنْ صَوْتِهِ فِي حَالِ الْكَثْرَةِ فِيمَا تَكَلَّمَ فِيهِ، فَخَفَّضَ

بَعْدَ طُولِ الْكَلَامِ وَالتَّعَبِ لِيَسْتَرِيحَ، ثُمَّ رَفَعَ لِيَبْلُغَ صَوْتُهُ كُلَّ أَحَدٍ. انتهىٰ

والذي أثبتَه الشيخ عبد الفتاح هو كما يلي:

في معناه قولان:

الأول: أَنَّ معنىٰ (خَفَّضَ فيه): حَقَّرَه، ومعنىٰ (رَفَّعَ) فيه: عَظَّمَهُ وَفَخَّمَهُ، فَمِنْ تَحْقِيرِهِ قوله ﷺ: إِنَّهُ أعور العين، وإنه أَهْوَنُ عَلَىٰ الله مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّهُ لا يقدر عَلَىٰ قَتْلِ أَحَدٍ إِلَّا ذَلِكَ الرَّجُلُ ثُمَّ يَعْجِزُ عَنْهُ، وَإِنَّهُ يَضْمَحِلُّ أَمْرُهُ وَيُقْتَلُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَمِنْ تَفْخِيمِهِ وَتَعْظِيمِ فِتْنَتِهِ قوله ﷺ (ليس بين يدي الساعة خلق أعظم من الدجال، وما من نبي إلا وقد أنذر أمّته الأعور الكذّاب، وتلك الأمور الخارقة للعادة، وَمَا من نبيٍّ إِلَّا وقد أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ.

وَالْقول الثَّانِي في معنىٰ (خفَّضَ فيه وَرَفَّعَ): أَنَّهُ خَفَّضَ مِنْ صَوْتِهِ لِكَثْرَةِ ما تَكَلَّمَ فِي شأن الدجال، فَخَفَّضَ بَعْدَ طُولِ الْكَلَامِ وَالتَّعَبِ لِيَسْتَرِيحَ، ثُمَّ رَفَعَ لِيَبْلُغَ صَوْتُهُ كُلَّ أَحَدٍ. انتهىٰ

وبالمقابلة يعلم بأن الشيخ أكثر من التصرُّف في هذا النصّ، ولا أدري كيف لم يشر الشيخ في آخر كلامه علىٰ أنه اختصر الكلام! وهو يريد أن يقرِّب المعنىٰ للقارئ والمثقف غير المتخصص، ولم يخرج عن مقصود كلام الإمام النووي.

وقد رجعتُ إلىٰ بعض النسخ مِن كتاب (شرح مسلم) للإمام النووي حتىٰ أتحقَّق، هل ما نقله الشيخ عبد الفتاح يوافق بما في نسخة من نسخه فلم أهتد إليه.

والأمر أهون مما شنَّع به بكر. ولعلها غفلة لا يخلو عنها بشرٌ ولا كتاب.

الرابع:

وفي التعليق رقم٢ (ص١١٠) نقل عن النووي أيضا، فغيَّر في كلامه وتصرّف.

❋ أقول في الجواب:

بعد المقابلة وجدتُ الشيخ عبد الفتاح تصرَّف تصرفًا لفظيًّا بما لا يُغيِّر المعنىٰ الأصلي. وإليك النصوص.

قال الإمام النووي في شرحه علىٰ صحيح مسلم (١٨/٦٥) ما نصه:

قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا الْحَدِيثُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ، وَهَذِهِ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ طَوِيلَةٌ عَلَىٰ هَذَا الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ (وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ)، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا رَسُولَ اللهِ فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ؟ قَالَ: لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ.

والنصُّ الذي عند الشيخ عبد الفتاح هو كما يلي (ص١١٠):

قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا الحدِيثُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ، وَهَذِهِ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ طَوِيلَةٌ عَلَىٰ هَذَا الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ، يَدُلُّ عَلَىٰ ذلك قَوْلُهُ ﷺ (وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ) وَقَوْلُهُمْ حين سألوه: (فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ، أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ؟ قَالَ: لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ). انتهىٰ.

وبه يعرف ويتبيَّن بأن الشيخ عبد الفتاح تصرَّف بالنصِّ لكن بما يَصير الكلام أكثر وضوحًا، أو أليق تعبيراً أو أفصح لساناً لا بما يُغيِّر المعنىٰ والمراد، ولا بما فيه تقولٌ علىٰ صاحب الكلام.

اسْتنتَاجُ الشيخ بكر أبو زيد

بعد ما ذكر الشيخ بكر أبو زيد ثلاثين تحريفا علىٰ حسب ما يراه، ونسب ذلك إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، قال بعده:

والنتيجةُ: أنّ هذا التلميذ لا يُوثَق بِعلمه وَلَا بِنَقله.

والتّحريفُ انقطاعٌ في نَسبِ العلم الموْرُوث، فلا تجعلْ بينكَ وَبين الله وسائطَ مُحَرِّفين. انتهىٰ

❋ أقول في الجواب:

عندي جوابان في بيان هذا البغي والظلم، أحدُهما مختصرٌ وثانيهما مفصَّل.

أما المختصر: إذا كان نقلُ الكلام بالمعنىٰ، أو التصرّفُ بِبعضِ الكلام عند النقل بِما لا يُغيِّر المعنىٰ الأصلي، أو الاقتباسُ من كلامٍ طويل في موضوعٍ ما والإتيانُ منه بِموطن الشاهد دونَ ذكرِ جميعِه، يُعَدُّ تحريفاً منكراً، يترتَّبُ عليه منعُ قلمِه عن الكتابة، ومؤلفاتِه عن الطباعة، ويورث عدم الثقةِ بِعلمِه وَنقلِه، وطردِه من صفوف المُعلِّمين، ويستوجب إيقاف قلمِه.

فالشيخ بكر أبو زيد أحْرىٰ أن يَقف في أوّلِ صفوفِ المحرِّفين، لأنّه وقع منه التحريفُ، والتبديل، والنقص، والحذف، والزيادة أيضا، كما وقع للشيخ عبد الفتاح أبوغدة بل أكثر منه بكثير رحمهما الله. هذا باختصار.

أما الجواب المفصَّل: فقد تتبَّعتُ الشيخَ بكر في رسالةٍ صغيرةٍ له لا تزيدُ علىٰ خمسين ورقة، وهي (التَّحوُّلُ المذهبيّ) فبلغتْ تحريفاتُه ثلاثين تحريفًا، دون ذكرِ الأخطاء الإملائية التي لا يخلو منها كتاب، ولا أدري ماذا سيكون لو تتبَّعْنَا جلَّ كتاباته!!!

ثم أتيتُ بشاهدٍ عَدلٍ من كبارِ علماءِ عصره، والذي استجاز منه الشيخُ بكر، يشهدُ عليهِ أنّه حرّف النقلَ عنه مرتين.

وإليك الأمثلة، وكثيرٌ منها كما سنرىٰ مما انتقده علىٰ الشيخِ عبد الفتاح:

المثال الأول:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٠٨) عند ذكره أبا الخطاب البغدادي ما نصّه:

وقال ابن عماد في الشذرات (٣/٣٥٣): (وكان من شيوخ الإقراء ببغداد المشهورين، ومن حنابلتها المجتهدين، وكان سابقا شافعيا، ثم رأىٰ أحمد، وسأله عن أشياء، وأصبح وقد تحنبل، وصنّف في معتقدهم). انتهىٰ.

وبعد المقارنة تبيّن أنّه حذف كلمة (الإمام). وهذا نص كلام ابن عماد: (وكان من شيوخ الإقراء ببغداد المشهورين، ومن حنابلتها المجتهدين، وكان سابقا شافعيا، ثم رأىٰ الإمام أحمد، وسأله عن أشياء، وأصبح وقد تحنبل، وصنّف في معتقدهم).

المثال الثاني:

قال الشيخ بكر في رسالته التحول المذهبي (ص١٠٦) عند ذكره الحافظ ابن عبد البر ناقلا عن الذهبي:

قال الذهبي في السير (١٨/١٥٧): (وَكَانَ أَوَّلاً ظَاهِرِياً فِيمَا قِيْلَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ مَالِكيّاً مَعَ مَيْلٍ بَيِّنٍ إِلَىٰ فقه الشَّافِعِية فِي مَسَائِل، وَلَا يُنكر لَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ بلغَ رُتْبَة الأَئِمَّة المُجْتَهِدين، وَمَنْ نَظَرَ مُصَنَّفَاتِهِ، بانَ لَهُ مَنْزِلَتُهُ مِنْ سعَة العِلْم، وَقُوَّة الفَهم، وَسَيَلَان الذّهن). انتهىٰ

وبالمقابلة وجدتُه حذفَ كلمةَ (أثريًّا) وحرَّف لفظة (الشافعي) إلىٰ (الشافعية) وهكذا حذف لفظة (مِمَّن) ثم حذف (في)، كلُّ هذا التصرف أتىٰ به الشيخ بكر في نقل واحد، ولم يشر إليه.

ولك أن تقارن كلامه بما في الأصل عند الذهبي في (السير)، وهذا نصه:

(وَكَانَ أَوَّلاً أثرياً ظَاهِرِياً فِيمَا قِيْلَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ مَالِكيّاً مَعَ مَيْلٍ بَيِّنٍ إِلَىٰ فقه الشَّافِعِيّ فِي مَسَائِل، وَلَا يُنكر لَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِمَّنْ بلغَ رُتْبَة الأَئِمَّة المُجْتَهِدين، وَمَنْ نَظَرَ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، بانَ لَهُ مَنْزِلَتُهُ مِنْ سعَة العِلْم، وَقُوَّة الفَهم، وَسَيَلَان الذّهن).

المثال الثالث:

قال الشيخ بكر في رسالته التحول المذهبي (ص١٢٢) وهو ينقل من (شذرات الذهب) ما جاء في ترجمة سبط ابن الجوزي: (.. إذا كان للرجل كبير، ما يرجع عنه إلا بعيب ظهر له، فأي شيء ظهر لك... إلخ.

وبعد المراجعة وجدتُ الشيخ بكر حذف كلمة (فيه)، إذ جاء في الأصل (... إذا كان للرجل كبير، ما يرجع عنه إلّا بعيب ظهر له فيه) (ص٤٦١/٧).

المثال الرابع:

نقل الشيخ بكر في (التحول المذهبي) ص١١٨ عن (بغية الوعاة) للسيوطي ٣٨/٢ و(طبقات المفسرين) لتلميذه الداودي ٢٢٥/١ ما نصه: سَأَلَهُ جمَاعَة من الشَّافِعِيَّة أَن ينْتَقل إِلَىٰ مَذْهَب الشَّافِعِي، ويُعطَىٰ تدريس النَّحْو بالنظامية، فَقَالَ: لَو أقمتموني وصبَبْتم عَليّ الذَّهَب حَتَّىٰ وَارَيْتُمُوني مَا رجعتُ عَن مذهبي. انتهىٰ

فقد حرّف كلمة (يعطوه) إلىٰ يُعطىٰ، مع أنها بصيغة الجمع عند السيوطي والداودي. يقولُ بأنّه ينقل النصَّ ثمَّ يحرِّف.

المثال الخامس:

نقل الشيخ بكر في رسالته (التحول المذهبي) (ص١٢٤) عند ذكره عبد الله

بن محمد الحنفي من كتاب (القلائد الجوهرية) (١/٢٣٠) فحرَّف جملة (رضي الله عنه) إلىٰ (رحمه الله) وزاد لفظة (به).

وإليك النص من الأصل: (واتفق أن والده كان حنبلي المذهب، كان يتغالىٰ في الشيخ الفقيه اليونيني البعلبكي، ورحل إليه إلىٰ بعلبك، وأَقْرأ ولدَه عبد الله المشار إليه القرآنَ علَىٰ الشيخ الفقيه، ثم استأذنه فيم يشغل بِه ولده، فأشار الشيخُ الفقيه بأن يشغله علىٰ مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله تعالىٰ عنه، فاشتغل وحفظ القدوري.. إلخ.

المثال السادس:

قال في رسالته التحول المذهبي (ص١٢٧) ما نصه: الجوهري:

محمد بن منصور بن إبراهيم الحلبي الجوهري، بدر الدين، الحنفي، ثم الشافعي. المتوفىٰ سنة ٧١٩هـ

الدرر الكامنة (٥/٣٥، ٣٦) انتهىٰ

أما العبارة التي في (الدرر الكامنة) فإليك نصها:

مُحَمَّد بن مَنْصُور بن إِبْرَاهِيم بن مَنْصُور بن رشيد الْحلَبِي، نزيل مصر، بدر الدّين الْجَوْهَرِي، ولد فِي صفر سنة ٦٥٢ بحلب، وَسمع من إِبْرَاهِيم بن خَلِيل بحلب، وَمن ابْن عزون والنجيب والكمال الضَّرِير وَغَيرهم بِالْقَاهِرَةِ، وتلا بالروايات علىٰ الصفي خَلِيل، وتفقه وَحفظ (الْمحَرر) بعد أَن كَانَ حنفيا فتحول شافعياً، وشارك فِي الْفَضَائِل. قَالَ الذَّهَبِيّ: كَانَت لَهُ جلالة وَصُورَة كَبِيرَة، وَكَانَ لَهُ خلق حاد. وَقَالَ البرزالي: وافر الدّيانَة، شَدِيد التَّحَرِّي، ذُو وقار وجلالة، عرضت عَلَيْهِ الوزارة فَامْتنعَ، وَكَانَ رَحل إِلَىٰ دمشق صُحْبَة الشَّيْخ جمال الدّين ابْن

الظَّاهِرِيّ فَسمع بهَا من المسندين إِذْ ذَاك بعد الثَّمَانِينَ وسِتمِائَة، وَحدث بِدِمَشْق ومصر. وَمَات فِي ١٦ جُمَادَىٰ الْآخِرَة سنة ٧١٩.

أَخذ عَنهُ البرزالي والذهبي وَابْن رَافع وَغَيرهم، وذكروه فِي معاجمهم، وَذكروا أَنه كَانَ رَئِيسا كَامِلا. كَانَ حنفياً فتحول شافعياً، وتفقه علىٰ التقي ابْن رزين.

وَمن مسموعه: جُزْء الْقُدُورِيّ من ابْن علاق وجزء ابْن برثال من الْكَمَال الضَّرِير وَحدث بهما قبل مَوته بِيَسِير. انتهىٰ.

وبالمقابلة يظهر كيف تصرَّف الشيخُ بكر وكيف أتىٰ بخلاصة الكلام، ولم يشر إلىٰ إنه تصرَّف.

المثال السابع:

الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٠٤) عند ذكره محمد بن أحمد السعدي ناقلا من (ترتيب المدارك) للقاضي عياض (٨١/٧) ما نصه: ودرَس ابنُه القاضي أبو الفضل، محمد بن أحمد، علىٰ القاضي أبي حامد الاسفراييني، فذهب إلىٰ مذهبه. انتهىٰ

وبعد المراجعة والمقارنة وجدتُه زاد من عنده لفظةَ (ابنه القاضي) فهي ليست عند القاضي عياض. وإليك النص من (ترتيب المدارك) من نفس الصفحة (ودرس أبو الفضل، محمد بن أحمد، علىٰ القاضي أبي حامد الإسفراييني، فذهب إلىٰ مذهبه). انتهىٰ

المثال الثامن:

وهو مثال يتجلَّىٰ فيه معنىٰ التحريف الحقيقي الذي هو تغييرُ المعنىٰ وقلب الحقيقة.

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي (ص١٤٠) بعد ذكره ما جاء في (الضوء اللامع) في ترجمة إبراهيم بن محمد الناجي من أنَّه: وَيعرفُ بالناجي (بالنُّون وَالْجِيم) لكَونه كَانَ فِيمَا قيل حنبليا ثمَّ تشفّع... إلخ

قال الشيخ بكر مُعلِّقا عليه: (ومعنىٰ هذا: أنَّ منْ لم يترك مذهبَ الحنابلة في الأصول فليس ناجيًا، ونعوذ بالله من انقلاب المفاهيم..).

❋ **أقول في الجواب:**

لمْ يَفهم الشيخُ بكر كلامَ السخاوي، أو تجاهلَ في فهمه أو أساءَ الظنَّ والاستنتاج، ثم تكلَّم من كيسِه، وَزَادَ مِن عندِه، فَأَتىٰ بِمعنىً لمْ يُرده السّخاويُّ وَلم يَدلَّ عليه كلامُه، فَحَرَّف الكلامَ مِن موضِعِه.

وإليك البيان: أولاً ننقل نصّ كلام السخاوي ثم نتكلّم بتحليله.

قال الحافظ السخاوي: إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن مَحْمُود بن بدر برهَان الدّين الْحلَبِي الأَصْل الدِّمَشْقِي القبيباتي الشَّافِعِي، وَيعرف بالناجي (بالنُّون وَالْجِيم) لكَونه كَانَ فِيمَا قيل حنبليًّا ثمَّ تشفّع، وَرُبمَا قيل لَهُ الْمُحدّث.

وُلد فِي أحد الربيعين سنة عشر وَثَمَانمِائَة بِدِمَشْق، وَقَالَ إِنَّه سمع علىٰ شَيخنَا، وَابْن نَاصِر الدّين، وَالْفَخْر عُثْمَان بن الصلف، والْعَلَاء بن بردس، والشهاب أَحْمد بن حسن بن عبد الْهَادِي، والزين عبد الرَّحْمَن بن الشَّيْخ خَلِيل، والأريحي، وَمِمَّا سَمعه علىٰ الْعَلَاء (الشَّمَائِل) ومشيخةَ الْأَشْرَف الْفَخر، وَ(السّنَن) لأبي دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ، وعَلىٰ الْأَخير (صَحِيح البُخَارِيّ)، وَكَذَا سمع علىٰ عبد الله وَعبد الرَّحْمَن ابْني زُرَيْق، بل قَالَ: إنه أجازت لَهُ عَائِشَة ابْنة عبد الْهَادِي، ثمَّ حُوقق حَتَّىٰ بَيَّن أَنَّهَا عَامَّة، واختصَّ بِالْعَلَاءِ بن زكنون، وَقَرَأَ عَلَيْهِ

الْقُرْآن وَغيره، وَتزَوج ابْنَته ثمَّ فَارقه وتحول شافعيا غير مرّة، وَقد تكلّم علىٰ النَّاس بِأماكن بل وخطب، مَعَ مزِيد تحرِّيه وَشدَّة إِنْكَاره علىٰ معتقدي ابْن عَرَبِيّ وَنَحْوه كَابْن حَامِد، محبا فِي أهل السّنة، مُنجمعا عَن بني الدُّنْيَا، قانعا باليسير، وَالثنَاءُ عَلَيْهِ مستفيض، وَوَصفه الخضيري بِأَنَّهُ شيخٌ عَالم فَاضل مُحدِّث مُحَرر متقن مُعْتَمد، خَدم هَذَا الشَّأْن بِلِسَانِهِ وقلمه، وطَالع كثيرا من كُتبه.

قلت: ويقال أَنه علَّق علىٰ (التَّرْغِيب) لِلْمُنْذِرِيِّ شَيْئا فِي مُجَلد لطيف، وَعمل مولدا فِي كراريس وَغير ذَلِك، وَبَلغنِي أَنه كثيرا مَا يقْرَأ الْفَاتِحَة فِي جماعتِهِ، ثمَّ يَدْعُو لي مَعَ كَونه لمْ أعلم اجتماعِي بِهِ، وَهُوَ الْآن فِي الأَحْيَاء. انتهىٰ.

ونحن نرىٰ أنه ليس في كلام السخاوي ما يدلُّ علىٰ أن رجوعه من مذهب أحمد كان في الأصول، كما فسّره الشيخ بكر، وليس هو مراد السخاوي، إذ الكلام عن المذهب في الفروع وليس في الأصول، لأن مذهب الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل في الأصول مذهبٌ واحدٌ.

ولعل إطلاقهم عليه لقب (الناجي) مرادهم به: (الناجي من التجسيم[1]) إذ التجسيم ليس من أصول أحمد، حتىٰ يقول الشيخ بكر: (أنَّ منْ لم يترك مذهبَ الحنابلة في الأصول فليس ناجيًا...)

المثال التاسع:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي (ص١٥١) عند ذكره الحسيني وهو ينقل عن (الضوء اللامع) للسخاوي: وَبَلغنِي أَنه توفّي بالروم قريب الثَّمَانِينَ والثمانمئة بعد أَن تحنّف. انتهىٰ.

---

(١) لأنه كان بعض علماء الحنابلة يقول بالتجسيم تصريحا، وبعضهم كانوا يشيرون إلىٰ ذلك ولا يتجرؤون علىٰ التصريح.

وبعد المقارنة وجدتُه زاد كلمة (الثمانمئة)، نعم زيادتُها لا تغيِّر المعنىٰ الأصلي بل تزيد المعنىٰ وضوحا، إلَّا أن الشيخ بكر انتقد الشيخ عبد الفتاح بمثل هذه الزيادات وعدّها تحريفا.

المثال العاشر:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٥٤) عند ذكره ابن فهد ما نصه:

حفظ في صباه غالب (مجمع الْبَحْرين) فِي فقه الْحنَفِيَّة، ثمَّ لما مَاتَ أَخُوهُ أَبُو زرْعَة مُحَمَّد حوَّله أبوه شافعيًا فحفظ (التَّنْبِيه) انتهىٰ.

وبعد الرجوع إلىٰ الأصل، وجدته زاد ونقص وتصرّف في مواطن. وإليك نصُّ السخاوي لتشاهد بنفسك: (فحفظ الْقُرْآن، وكتابا فِي الحَدِيث عمله لَهُ أَبوهُ، وغالبَ (مجمع الْبَحْرين) فِي فقه الحنَفِيَّة، ثمَّ لما مَاتَ أَخُوهُ أَبُو زرْعَة مُحَمَّد حوَّله شافعيًا، وَحفظ حِينَئِذٍ التَّنْبِيه.

المثال الحادي عشر:

قال في التحول المذهبي (ص١٥٧) وهو يذكر أبا النجا: قال السخاوي في (الضوء اللامع) (١٤٣/١١): حفظ جانبا من فقه الحنَفِيَّة فقها وأصولا ثمَّ شفَّعه أَبوهُ فَقَرَأَ الْحَاوِي الصَّغِير. انتهىٰ.

وَبعدَ الرّجوع إلىٰ الأصل وجدتُه حذف ثمَّ زاد، ثمّ حرّف وتصرَّف ولم ينبِّه علىٰ ذلك.

وإليك نص كلام السخاوي من نفس الصفحة:

(فحفظ الْقُرْآن وجانبا من كتب الحنَفِيَّة فقهًا وأصولًا ثمَّ شفّعه أَبوهُ فَقَرَأَ

(الْحَاوِي الصَّغِير).

المثال الثاني عشر:

قال في التحول المذهبي (ص١٤٣) وهو يذكر الرازي الهروي ما نصه: قال السخاوي: (كَانَ يزْعم أَنه من بني الْفَخر الرَّازِيّ، واشتغل فِي بِلَاده حنفيّا ثم تحوّل شافعيّا). الضوء اللامع (١٥١/٨). انتهى

وبعد المراجعة وجدتُه حذف سطرا كاملا. وقارن بنفسك، وهذا نصُّ كلام السخاوي: (كَانَ يزْعم أَنّه من بني الْفَخر الرَّازِيّ، قَالَ شَيخُنَا: وَلم نقف على صِحَة ذَلِك وَلَا بلغنَا من كَلَام أحد من المؤرخين أَنَّه كَانَ للْإِمَام ولدٌ ذكرٌ، فَالله أعلم. ولد بهراة سنة سبع وَسِتِّين وَسَبْعمائة واشتغل فِي بِلَاده حنفيّا ثمَّ تحوّل شافعيّا).

المثال الثالث عشر:

قال في التحول المذهبي في (ص١٤٨) عند ذكر العقيلي ما نصه: قال السخاوي في الضوء اللامع (١٤٤/٩)، (حفظ الرسالة لِابْنِ أبي زيد، فِي فروع الْمَالِكِيَّة، ثمَّ تحوّل شافعيّا، وَحفظ الْمِنْهَاج) انتهى.

وبعد المقابلة وجدتُه حذف كلمتين. والأصل الذي عند السخاوي هو: فحفظ الْقُرْآن وجوَّده، والرسالةَ لِابْنِ أبي زيد فِي فروع الْمَالِكِيَّة، ثمَّ تحوّل شافعيّا وَحفظ (الْمِنْهَاج).

المثال الرابع عشر:

قال في التحول المذهبي في (ص١٥٠) عند ذكر ابن أبي الأمير ما نصه: (تردّد لِابْنِ الْكَمَال السُّيُوطِيّ فشفّعه بعد أَن كَانَ تردّد على الصّلاح الطرابلسي فِي الْفِقْه وعَلى غَيره) انتهى.

وبعد المقابلة وجدت الشيخ بكر حذف كلمة (قد) وحرف لفظة (قرأ) إلىٰ (تردّد). والأصل عند السخاوي كما جاء في نفس الصفحة هو: (تردّد لِابْنِ الْكَمَال السُّيُوطِيّ فشفّعه بعد أَن كَانَ قد قَرَأَ علىٰ الصّلاح الطرابلسي فِي الْفِقْه وعَلىٰ غَيره).

المثال الخامس عشر:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٥٧) عند ذكره المعبَّر ما نصه: قال السخاوي في الضوء اللامع (٩/١٦٥): (كَانَ أَبوهُ وجده مالكيين وتحوَّل كجدّه لأمِّه شافعيّا) انتهىٰ.

وبعد المراجعة وجدته حذف جملتين. وإليك ما في الأصل بنصّه من نفس الصفحة، قال: (كَانَ أَبوهُ وجده مالكيا، ومولدُه بعيد الْأَرْبَعين بِقَلِيل تَقْرِيبًا، فَقَرَأَ الْقُرْآن، وتحوّل كجدّه لأمّه شافعيّا).

المثال السادس عشر:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٦٥) عند ذكره السُّنيني نقلاً عن (سلك الدرر) ما نصه: (كان حنفيا، لكن أعجبه زيادة فهمه فتعلّق بحبال العقل والخيال، وترك ميزان النقل في تتبّع الأقوال، وقال: هم رجال) انتهىٰ.

بعد المقارنة تبيّن أنه زاد جملةً وحذف حرفًا. ولك أن تقارن بما في الأصل في نفس الصفحة إذ جاء فيها ما نصه: (كان من العلماء المدرسين الأفاضل له مهارة في استخراج المسائل وتصويرها بأوجز عبارة، وكتب حصة علىٰ (الدرر والغرر) حسنة، لكنه أعجبه زيادةُ فهمه فتعلق بِحبالِ العقل والخيال، وترك ميزان النقل في تتبع الأقوال، وقال: هم رجال ونحن رجال.

المثال السابع عشر:

قال الشيخ بكر في (التحول المذهبي) في (ص٩١) عند ذِكره عبد الرزاق بن همام ما نصه:

ذكر ابن حجر في (تهذيب التهذيب) (٧/٥٣) أنه كان يتشيع ثم رجع. انتهىٰ

وبعد المقابلة وجدتُه تصرَّف فيه. وإليك عبارة الحافظ من الصفحة المشار إليها: (وقال الحاكم سمعت قاسم بن قاسم السياري: سمعت أبا مسلم البغدادي الحافظ يقول: عبيد الله بن موسىٰ من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه، وقد عوتب عن روايته عن عبد الرزاق، فذكر أنَّ عبد الرزاق رجع).

المثال الثامن عشر:

قال الشيخ بكر أبو زيد في رسالته (التحول المذهبي) (ص/ ٧٨) ما نصه: تاريخ الإسلام للذهبي (ص ٢٠٦) وفيات سنة ٦٠٦ هـ. إذْ ذكر في ترجمة الفخر الرازي، أنه كان له مجلسُ وعظٍ بِاللّسانين، وَرجع بِسَببه خلقٌ كثيرٌ مِن الكرّاميّة وَغيرِهِم إلىٰ مَذهبِ أهلِ السّنّة. انتهىٰ.

والعبارةُ التي ذكرَها الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام) (٢٥/ ص ١٣٨) هي: وَله في الوَعظِ بِاللسَانين مَرتبةٌ عاليَةٌ، وَكانَ يَلْحقه الوجْدُ حالَ وَعظِه، وَيحضرُ مجلسَه أربابُ المقَالات وَالمذَاهب، وَيَسألونه، وَرَجَع بِسببِه خلقٌ كثيرٌ مِن الكرّامِيّة وَغَيرهِم إلَىٰ مَذهبِ أهلِ السنّة.

وبالمقابلة يظهر كيف تصرَّف الشيخ بكر، وإن قلنا بلسانه: كيف حرّف وبدّل...

المثال التاسع عشر:

قال الشيخ بكر أبو زيد في التحول المذهبي في (١٦٦) عند ذكره أحمد الدمنهوري ما نصه:

(أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري. الحنفي، ثم المالكي، ثم الحنبلي). انتهىٰ

بعد المقابلة وجدتُه تصرَّف بالحذف والنقص والزيادة ولم يشر إليه. وعبارة الأصل كما جاء في (سلك الدرر)، في الصفحة التي أشار إليها هي: (أحمد بن عبد المنعم بن خيام الشافعي الحنفي المالكي الحنبلي).

وهذا الذي صنعه الشيخُ بكر يُعدُّ تحريفا مُنكراً، إذْ غيَّر معنىٰ الكلام وأتىٰ بما لم يقلْ به صاحبُ (سلك الدرر)، لأنَّ كلامه يدلُّ علىٰ أن الدمنهوري شافعيٌّ وحنفيٌّ ومالكيٌّ وحنبليٌّ في آنٍ واحد، ولذا يقول بعده: هكذا كان يكتبُ بخطه: المصري الشهير بالدمنهوري...

ثم يقول بعده: وكان عالماً بالمذاهب الأربعة أكثر من أهلها قرآءة، وله اليد الطولىٰ في سائر العلوم، منها: الكيمياء والأوفاق والهيئة والحكمة والطب وله في كلِّ علم منها تآليف عديدة وتولّىٰ مشيخة الجامع الأزهر... إلخ

أما الشيخ بكر فجعل منه حَنَفيًّا ترك المذهب الحنفي، وانتقل إلىٰ مذهبِ مالك، ثمّ تركه وانتقل إلىٰ مذهب أحمد، وهو خلاف الواقع، وهو قلبُ الحقائق رأسا علىٰ عقب.

ثم لا يسلَّمُ له ذكره هنا مِن ضِمْن المتحَوِّلين مِن مذهبٍ إلىٰ مذهب، فالشيخ كان ظاهرة فريدة في عصره المذهبي، حيث أتقن فقه المذاهب الأربعة، ولو راجع الشيخ بكرُ كتاب الأعلام لوجده يذكر عنه: وكان يُعرَف بِـ(المذاهبيّ)، لعلمِه

بالمذاهب الأربعة.

المثال العشرون:

قال الشيخ بكر في رسالته (التحول المذهبي) في (ص ١١١) عند ذكره الهروي ما نصه: (مُحَمَّد بن نصر بن مَنْصُور أَبُو سعد الهَرَوِيّ القَاضِي الشافعي)، (طبقات الشافعية) للسبكي (٧/٢٢) انتهى.

بعد المراجعة والمقابلة وجدت الشيخ بكر زاد وتصرَّف في العبارة ولم يشر إليه. وإليك نص كلام السبكي من الصفحة التي أشار إليها الشيخ بكر:

(مُحَمَّد بن نصر بن مَنْصُور أَبُو سعد الهَرَوِيّ القَاضِي، أحد الْفُقَهَاء الرؤساء، وَهُوَ الَّذِي أرْسلهُ الخلِيفَة ليخطب لَهُ بنت السُّلْطَان سنجر فَقتلته الباطنية بهمذان.

ولي الْقَضَاء بمُدن كَثِيرَة من بِلَاد الْعَجم، وَولي قَضَاء الشَّام مُدَّة، وَقَضَاء بَغْدَاد مُدَّة، وترقّت بِهِ الحَالُ، وَعظم رُتْبَة، وعلا صيتا، وَمن شعره

الْبَحْر أَنْت؛ سماحةً وفصاحة ❁ والدر ينثر من يَديك وفيكا

والبدر أَنْت؛ صباحةً وملاحة ❁ وَالخيْر مَجْمُوعٌ لديك وفيكا

قتل سنة تسع عشرَة وَخَمْسمِائة، وَفِي تَارِيخ شَيخنَا الذَّهَبِيّ سنة ثَمَان عشرَة وَفِي تَارِيخه أَيْضا أَنه حَنَفِيّ).

المثال الحادي والعشرون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٢٥) عند ذكره والد ابن كثير ما نصه: قال ابن كثير في تاريخه (١٤/٢٨): (اشْتَغَلَ بِالْعِلْمِ عِنْدَ أَخْوَالِهِ بَنِي عُقْبَةَ بِبُصْرَىٰ... ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَىٰ خَطَابَةِ الْقَرْيَةِ شَرْقِيَّ بُصْرَىٰ، وتمذهب للشافعي) انتهى

وبعد المقابلة يتبيّن أنه حذف منه سطراً كاملاً وأتى بما يفي قصده ومراده.
أما عبارة الأصل فهي كما تلي:

(وَاشْتَغَلَ بِالْعِلْمِ عِنْدَ أَخْوَالِهِ بَنِي عُقْبَةَ بِبُصْرَىٰ، فَقَرَأَ الْبِدَايَةَ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَحَفِظَ جملَ الزَّجَّاجِيِّ، وَعُنِيَ بِالنَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ، وَحِفْظِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ، حَتَّىٰ كَانَ يقول الشعرَ الجيّد الفائق الرائق في المدح والمراثي، وقليل من الهجاء، وقرّر بمدارس بصرىٰ بمنزل النَّاقَةِ شَمَالِيَّ الْبَلَدِ حَيْثُ يُزَارُ، وَهُوَ المبْرَكُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّاسِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَىٰ خَطَابَةِ الْقَرْيَةِ، شَرْقِيَّ بُصْرَىٰ، وتمذهب للشافعي). انتهىٰ

وسيقول المعترض بأنه وضع ثلاث نقطة لتدلَّ علىٰ أن هناك كلاما لم يذكره، لكن الشيخ بكر عدَّ مثل هذا النقل تحريفا كما فعلَ مع الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

المثال الثاني والعشرون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص٧٩) عند ذكره محمد بن أحمد بن علي الفاكهي من شذرات الذهب (٨: ص ٤٢٧، ٤٢٨): قال عنه: (قرأ في المذاهب الأربعة، وحفظ (المقنع) في فقه الحنابلة، وألّف (نور الأبصار شرح مختصر الأنوار) في فقه الشافعي. انتهىٰ.

وبعد المراجعة والمقابلة وجدته تصرّف بالحذف والنقص والتقديم والتأخير، ولم يشر إلىٰ ذلك بشيء.

وهذا نص ما في شذرات الذهب في الصفحة التي أشار إليها الشيخ بكر:

وقرأ في المذاهب الأربعة، فكانت له اليد الطولىٰ، وتفنّن في العلوم.

ومن شيوخه: الشيخ أبو الحسن البكري، وابن حجر الهيتمي، والشيخ محمد

الحطّاب، في آخرين من أهل مكة، وحضرموت، وزبيد، يكثر عددهم بحيث يزيدون على التسعين، وأجازوه، وحفظ «الأربعين النواوية» و«العقائد النسفية» و«المقنع» في فقه الحنابلة، و«جمع الجوامع» الأصولي، و«ألفية ابن مالك»، و«تلخيص المفتاح»، وغير ذلك، منها[1]: القرآن العظيم، وقرأ للسبعة، ونظم ونثر، وألّف من ذلك «شرح مختصر الأنوار» المسمى «نور الأبصار» في فقه الشافعي.

والقارئ يرى كم تصرَّف واختصر ولم يشر إلى ذلك.

المثال الثالث والعشرون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص٨٠) ما نصه:

في (المنتظم) (١١/٨) في وفيات سنة ٤١٣هـ قال: (محمد بن محمد بن النعمان، أبو عبد الله المعروف بابن المعلم، شيخ الإمامية وعالمها، صنف على مذهبهم، ومن أصحابه المرتضى، وكان لابن المعلّم مجلس نظر بداره بدرب رياح، يحضره العلماء، وكانت له منزلة عند أمراء الأطراف، لميلهم إلى مذهبه.

---

(١) يفهم من العبارة بأنه حصلت هنا سقطة، ولذا راجعتُ ترجمته في مصادر أخرى وفي طبعات مختلفة فما وجدتُ هناك سقطة إلا اختلاف التعبير بشيء يسير، مثلا جاء في كتاب (النور السافر عن أخبار القرن العاشر) للشيخ عبد القادر بن عبد الله العيدروس عند ترجمته له ص ٣٦٣ ما نصه: وَمن شُيُوخه: الشَّيْخ الْكَبِير الْمُحَقق الْعَلامَة أَبُو الْحسن الْبكْرِيّ وَشَيخ الْإِسْلَام ابْن حجر الهيتمي وَالشَّيْخ مُحَمَّد الْحطاب فِي آخَرين من أهل مَكَّة وحضرموت وزبيد يكثر عَددهمْ وَيُقَال أَن الَّذين أَخذ عَنْهُم يزِيدُونَ على التسعين وأجازوه ومقروءاته كَثِيرَة جدا لَا تَنْحَصِر.
وَمن محفوظاته: (الأربعين النواوية) و(العقائد النسفية) و(الْمقنع) فِي فقه الحنابلة و(جمع الْجَوَامِع) فِي أُصُول الْفِقْه و(ألفية ابْن مَالك) فِي النَّحْو و(تلخيص الْمِفْتَاح) فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان و(الشاطبية) فِي الْقرَاءَات و(نور الْعُيُون) فِي السّير لِابْنِ سيد النَّاس، وَكَانَ يحفظ الْقُرْآن الْعَظِيم ويقرأُ للسبعة مَعَ التجويد ونظم ونثر وألف غير وَاحِدَة من الرسائل المفيدة... إلخ.

توفي في رمضان هذه السنة. انتهىٰ.

وبعد المقابلة يتبين أنه أسقط كلمة (كافّة) من جملة (يحضره كافّة العلماء).

المثال الرابع والعشرون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص٩٠) عند ذكره المختار الثقفي ما نصه: قال ابن عبد البر رحمه الله: (كان في أول أمره خارجيا ثم صار زيديّا، ثم صار رافضيّا) اهـ (الإصابة) لابن حجر (٦/٣٤٩).

وبالمقارنة يظهر فيه النقص الذي يغيِّر المعنىٰ الأصلي. وعبارة الحافظ جاءت هكذا: (قال: ويُقال: إنَّه كان في أول أمره خارجيا، ثم صار زيديّا، ثم صار رافضيّا).

فحذف كلمة (ويقال).

المثال الخامس والعشرون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص٩٢) عند ذكره أحمد بن يحيىٰ ما نصه: (كَانَ من كبار أصحاب الشافعي الملازمين له، ثم تحوّل إلىٰ ابْن أَبِي دؤاد، فأصبح معتزليا)، (تاريخ بغداد) (٥/٢٠٠)، (طبقات الحنابلة) (١/٩٦) انتهىٰ.

وبعد المقابلة وجدت الشيخ بكر تصرَّف بالنقص والتبديل والتغيير والزيادة. ولك أن تقارن بنفسك، وهذا نص ما جاء في تاريخ بغداد: (كَانَ من كبار أصحاب الشافعي الملازمين له ببغداد، ثم صار من أصحاب ابْن أَبِي دؤاد، واتبعه عَلَىٰ رأيه). والفرق ظاهر وهو تحريف واضح.

المثال السادس والعشرون:

قال الشيخ بكر في رسالته التحول المذهبي في (ص٩٨) عند ذكره الإمام

الطحاوي ما نصه:

قال الذهبي في التذكرة (٨٠٩/٣): (كان أولا شافعيًا يقرأ المزني فقال يومًا: والله لا جاء منك شيء! فغضب من ذلك وانتقل إلىٰ ابن أبي عمران، فلما صنّف مختصره قال: رحم الله أبا إبراهيم لو كان حيًّا لكفّر عن يمينه). انتهىٰ

وبالمقارنة تبيّن لي بأنه تصرّف في موضعين بالحذف، أحدهما مما يُغيّر المعنىٰ الأصلي.

والأصل كما يلي: (كان أولا شافعيًا يقرأ علىٰ المزني، فقال له يومًا: والله لا جاء منك شيء! فغضب من ذلك وانتقل إلىٰ ابن أبي عمران فلما صنّف مختصره قال: رحم الله أبا إبراهيم لو كان حيًّا لكفَّر عن يمينه).

إذ القراءةُ علىٰ المزنيِّ شيءٌ، وقراءةُ المزنيِّ شيء آخر.

المثال السابع والعشرون:

قال الشيخ بكر في (التحول المذهبي) في (ص١٣٠) عند ذكره العبيدلي ما نصه: الحنفي ثم الشافعي، وقيل: بل الحنفي الشافعي، لأنه كان يُقرئ المذهبين. توفي سنة ٧٤٣هـ (الدرر الكامنة) (٤٧/٣). (الطبقات السنية) (٤٢٨/٤) انتهىٰ.

وبعد المراجعة وجدته تصرَّف بالنقص والزيادة ولم يشر إليه. والنص في الأصل كما يلي: (عبيد الله ابن محمد قاضي القضاة، العبيدليّ، الحنفيّ قاضىٰ تبريز، كان يقرئ مذهب أبي حنيفة، والشافعيّ رضي الله عنهما.

ثم لا يسلّم له ذكره من ضمن المتحولين.

المثال الثامن والعشرون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١١٤) عند ذكره ابن العريف ما نصه:

قال ابن كثير في تأريخه (١٣/٣): (كَانَ حَنْبَلِيًّا ثُمَّ اشْتَغَلَ شَافِعِيًّا عَلَىٰ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ فَضْلَانَ، وَهُوَ الَّذِي لَقَّبَهُ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ تَكْرَارِهِ عَلَىٰ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ، وَيُقَالُ إِنَّهُ صَارَ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ إماميًّا). انتهىٰ

وبعد المقابلة وجدته تصرّف بالحذف والزيادة، حذفَ عبارةَ (إلىٰ مذهب الإماميّة).

والأصل في الصفحة التي أشار إليها الشيخ بكر كما يلي: (كَانَ حَنْبَلِيًّا، ثُمَّ اشْتَغَلَ شَافِعِيًّا عَلَىٰ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ فَضْلَانَ، وَهُوَ الَّذِي لَقَّبَهُ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ تَكْرَارِهِ عَلَىٰ هَذِهِ المسْأَلَةِ بَيْنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالحَنَفِيَّةِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ صَارَ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ إِلَىٰ مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ).

المثال التاسع والعشرون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٢٨) وهو يذكر (تاج الدين ابن دقيق العيد) ما نصه:

قال الصفدي في (الوافي) (٧/٢٤٤) عن التاج: اشْتغل بالفقه بالمذهبين؛ مذهب مَالك، وَالشَّافِعِيّ علىٰ أَبيه...) انتهىٰ

وبعد المقابلة وجدتُه تصرّف في العبارة، وزاد كلمة (مذهب). والأصل كما يلي (اشْتغل بالفقه بالمذهبين، مَالك وَالشَّافِعِيّ علىٰ أَبِيه).

المثال الثلاثون:

قال الشيخ بكر في التحول المذهبي في (ص١٣٢) وهو ينقل من (الدرر

الكامنة) (٢١٧/٣) و(التحفة اللطيفة) للسخاوي (٢٦٨/٣) ما نصه: كان قد حفظ ربع (الوجيز) في الفقه الشافعي، ثم تحوّل حنفيًّا، وتفقّه على مذهب أبي حنيفة). انتهى

وبعد المقابلة وجدت الشيخ قد تصرّف بالحذف والزيادة في موضعين.

والأصل في المصدرين اللذين أشار المؤلف إليهما هو كما يلي (كان قد حفظ ربع (الوجيز) في الفقه على مذهب الشافعي، ثم تحوّل حنفيّا، وتفقّه على مذهب الحنفية).

خلاصة القول في تحريفات الشيخ بكر

فهذا تمامُ ثلاثين تحريفا[1] وقعت للشيخ بكر أبوزيد في رسالة صِغيرة له لا تزيد على خمسين ورقة، أتيتُ بها ليراها القارئ الكريم المنصِف، وهنا ليس أمام الشيخ بكر إلَّا أمْرين لا ثالثَ لهما.

أولهما: سلوكُ سبيلِ الإنصاف، والتراجعُ عن إطلاقِ النَّبْز وقبيحِ الأوْصاف، والعودةُ عن الباطل، والاعترافُ بأن ما انتقده على الشيخ عبدِ الفتاح ما كان إلا تصرّفا في النقل بما لا يخلّ بالمعنى، وإتيانًا بخلاصة الكلام من غير الخروج عن قصدِ المؤلِّف، وأن ذلكَ طريقةُ كثيرٍ من أئمة الإسلام وحُفّاظه، كالحافظ العسقلاني وشيخ الإسلام ابن تيمية من قبله.

لو أخذ الشيخُ بكر بهذا السلوك والاعتراف لكان على سَبيل العلماء العادلين

(١) أقوله بناءً على طريقة الشيخ بكر أبو زيد التي انتقد بها الشيخَ عبد الفتاح، أما في نظري فلا أعدّ كلّها تحريفاً يخلُّ بالأمانة...

المنصِفِين، كما قال الإمامُ ابن حزم:

زِمــامُ أصـولِ جميـعِ الفضـائِلِ ❊ عــدلٌ وفَهــمٌ وجُــودٌ وَبــأسُ
فمِـنْ هــذِه رُكِّبـت غيرُهــا فَمَــنْ ❊ حَازهــا فهــو فــي النــاس رأسُ

ثانيهما: الإصْرارُ علىٰ ما ذهب إليه من أنَّ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (محرِّفُ النصوص) وبأنَّه لا يُوثَق بِعلمِه ونَقْله، وأنه كذا وكذا.

أما لو أصرَّ الشيخُ بكر علىٰ ما ساقه في كتاباته مما سبق لنا ذكرُه، فَإصرارُه هذا حُجةٌ علىٰ نفسِه لانْدِرَاجِه في صُفوفِ المحرِّفين، الذين لا يُوثق بِعلمهم ولا بِنَقْلهم، إذ تحريفاتُه أكثرُ بِكثير مما عندَ الشيخ عبدِ الفتاح وأعظمُ، وأفحشُ وأفخمُ، وقديما قال طُريح بن إسْماعيل الثقفي:

متىٰ تَلْتمِسْ للنّاس عيبًا تجدْ لَهُمْ ❊ عُيوبًـا ولكــنَّ الــذي فيــك أكثــرُ

أو كما قال ابن الرومي(١):

ومِـن قلـة الإنصـاف أنـك تبتغي الـ ❊ ـمُهـذَّب فـي الـدنيا ولسـتَ المهـذَّبا

لأن مثل هذه التحريفات عند الشيخ بكر أكثر بكثيرٍ بالنسبة لما عند الشيخ عبد الفتاح، بل التحريفات التي عنده بعضُها مما تُسقط الأمانة والثقة به، وقد سبق لنا خمسُ تحريفات له تُغيّر معنىٰ الكلام ومقصوده، والله المستعان، وهو يغفر الزلات، ويعفو عن السيئات.

ثمّ أقولُ تنازلاً علىٰ قولِ الشيخ بَكر: حتّىٰ وإن كانت هذِه الاخْتلافات في النصِّ عندَ النقل قد وقع فيها الشيخُ عبد الفتاح، مَا كان يَنْبغِي لِلشيخ بَكر أنْ يجعلَه محرِّفًا ومُبدِّلاً لا يُوثقُ بِعِلْمِه، ونَقْلِه، إذْ نقولاتُه في جَمِيعِ كُتُبِه وَرَسَائِله بَلَغتْ بما

---

(١) كما أورده القاضي أبو الحسن الماوردي في كتابه (أدب الدين والدنيا) ص ٢٨١.

يُقاربُ خمسينَ ألفَ نقلٍ تقريبًا، لأنّ هذه السّقطات أو الزِّيَادات عندَ النقلِ، والتِي يَعدُّها الشيخُ بكر تحريفاً شبهُ لَا شَيء بِالنّسْبَة إلىٰ بَحرِ إصَابَاتِه الهَائِلَة.

وللإمام الحافظ المجتهد أبي عبيد، القاسم بن سلام الهروي، المولود سنة ١٥٧ والمتوفي سنة ٢٢٤ كلامٌ ممتع ونفيس يحسنُ إيراده هنا كشاهدٍ علىٰ صحّة كلامنا في الاختلافات التي وقعت للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ اللهُ.

وهو ما ذكره الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) ٣٦٢/٢٣ عند ترجمته لأبي عبيد القاسم بن سلام وقد جاء فيه ما نصه: (وانصرف أَبُو عُبَيد يوما من الصلاة فمرَّ بدار إِسْحَاق الموصلي[1]، فقالوا له: يا أبا عُبَيد صاحب هذه الدار يقول: إن في كتابك (غريب المصنَّف) ألفُ حرفٍ خطأ. فَقَالَ أَبُو عُبَيد: كتابٌ فيه أكثرُ مِن مئة ألفٍ يقعُ فيه ألفٌ ليس بِكثير، ولعلّ إِسْحَاق عندَه رواية، وعندنا رواية، فلم يعلمْ فخطّأنا، والروايتان صوابٌ، ولعلّه أخطأ في حروف وأخطأنا في حروف، فيبقىٰ الخطأ شيء يسير). وبمثله ذكره الحافظ الذهبي في تاريخه ٦٥٤/٥.

وهذا الكلام من الإمام الجليل أبي عبيد في غاية النفاسة والأهمية، لا بد من

(١) وهو: الإمام العلامة الحافظ، ذو الفنون، أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن ميمون التميمي، الموصلي، الأخباري، صاحب الموسيقىٰ، والشعر الرائق، والتصانيف الأدبية مع الفقه واللغة، وأيام الناس، والبصر بالحديث، وعلو المرتبة. وُلد سنة بضع وخمسين ومائة. سمع من: مالك بن أنس، وهشيم بن بشير، وسفيان بن عيينة، وبقية بن الوليد، وأبي معاوية الضرير، والأصمعي، وعدد كثير. قال إبراهيم الحربي: كان ثقة عالما. وقال الخطيب: كان حلو النادرة، حسن المعرفة، جيد الشعر، مذكورا بالسخاء. صنف كتاب (الأغاني) الذي يرويه عنه ابنه. وعن إسحاق الموصلي قال: بقيت دهرا من عمري أغلس كل يوم إلىٰ هشيم أو غيره من المحدثين، ثم أصير إلىٰ الكسائي، أو الفراء، أو ابن غزالة، فأقرأ عليه جزءا من القرآن، ثم آتي عاتكة بنت شهدة، فآخذ منها صوتا أو صوتين، ثم آتي الأصمعي، وأبا عبيدة فأستفيد منهما، وآتي مجلس الرشيد بالعشي، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. كما في (سير أعلام النبلاء)، بتصرف يسير.

أن يقيمه كلُّ ناقدٍ وباحث نصبَ عينيه حتىٰ لا يحيد عن العدل ويقع في الظلم، فكم ينطبق كلامُه علىٰ صنيعِ الشيخ بكر في التشنيع علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة!

وبه يتبين بطلان كلام الشيخ بكر وبُعده عن الحق والصواب.

وهذا هو مبلغ فهمِ الشيخ بكر وفقهِه وذوقِه وخُلقِه وأدبه في الخلاف.

لكن انظر إلىٰ المثال التالي:

مثالٌ بالغُ الأدب في التعقيب

ومما ينبغي ذكرُه هنا ما قاله الشيخ عبدُ الفتاح أبوغدة في مقدمته لكتاب (سنن النسائي)، مما يُضرب به المثلُ في حسن الأدب في التعقيب، وجمال الأسلوب في التصحيح.

كان الشيخ عبدُ الفتاح صنع الفهارسَ المتقنة لكتاب (سنن النسائي)، وكان اعتماده في صنعها علىٰ الطبعة المصرية القديمة، المطبوعة في سنة ١٣٤٨ في ثمانية أجزاء، وهي أتقن الطبعات وأنضرها وأضبطها، ومع ذلك تعقب الشيخُ علىٰ هذه الطبعة في أكثر من مئة موضع، يستدرك عليها، ويُصحح تحريفاتها وتصحيفاتها، ثم انظر ماذا يقول الشيخ عن هذه التحريفات والتصحيفات.

يقول الشيخُ في ١/٢٦٩:

وقد وقفتُ فيها علىٰ جملة أخطاءٍ مطبعية وغير مطبعية، تُعد قليلة جدًّا بالنظر إلىٰ كِبر الكتاب وكاملِ ضبطِه وشكلِه، من أوّله إلىٰ آخره في الأجزاء الثمانية، فصحّحت منها ما أمكن تصحيحه قبل تصوير الكتاب وما لم يمكن تصحيحه تركته كما هو، واستحسنتُ أن أذكر هنا جملة تلك الأخطاء لمعرفتها والوقوف عليها، فإن ذلك مفيد إن شاء الله للمشتغلين بهذا العلم الشريف، والله ولي التوفيق. ثم

ذكرها بعده.

هذا هو العقل والفهم، والفقه والنُّبل، وهو الخلق الحسن، والأدب الرفيع، والتصرف الحكيم!

أمَّا هذا الذي بحثَ في كُتب الشيخ واجتهد حتىٰ يحصل علىٰ ثلاثين تحريفًا ولم يحصل علىٰ ذلك إلَّا بالتكلُّف والتقوُّل، ثم أخذ يصفه بالتحريف والخيانة، ثم أخذ يصرخ ويصيح لإسقاط علمِه وجهدِه وأمانته، فهذا هو الظلم بعينه.

شهادةُ مجِيزه عليه بالتحريف

أما الشاهدُ العدلُ الذي شهد علىٰ الشيخ بكر بالتحريف فهو: الشيخُ المحدِّث عبد الله بن الصديق الغماري.

يقول الشيخ الغماري في كتابه (بيني وبين الشيخ بكر): وقد حرَّف النقلَ عني مرتين: مرة حين نسب إليّ كتاب (إحياء المقبور)[1] وهو من مؤلفات شقيقي أبي الفيض رحمه الله تعالى.

ومرة أخرىٰ حين قال عني أني قلت عن فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة أنه (محضِّر النصوص)، فكتبتُ إليه أبرِّئ نفسي من هذه الكلمة، وقلت: لعلّه أخطأ في هذه النسبة كما أخطأ في نسبة الكتاب السابق إليَّ.

لكنه أعاد هذا الكلام في رسالته: (براءة أهل السنة)، فتبيّن لي أنَّه خطأ مقصودٌ، وأنّه أراد الوقيعة بيني وبين الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وليس من خلق أهل العلم الوقيعةُ بين الناس والسعي في إفساد الودِّ بينهم.

ولهذا أعْلِنُ مرّة أخرىٰ أن كلمة (محضِّر النصوص) لم أقلها قط، ولم

---

(١) قاله في كتابه (ابن القيم الجوزية حياته وآثاره) الطبعة الثانية في صفحة ٣٢.

يسمعها مني الشيخُ بكر، وأنّه نسبها إليّ عمدًا، فالله حسيبه على ذلك، وكيف أقولها وأنا أعرف فضيلةَ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة عالما فاضلا، محدِّثا محقِّقا فيما يكتب وفيما يبحث، وإن أخطأ في بعض الأشياء فتلك طبيعة البشر، وكلُّ ابن آدم خطَّاء.

والشيخ عبد الفتاح لا يستحقّ تلك الحملة الظالمة من بكر؛ حملة سفيهة سافلة ما كنتُ أصدِّق أن تقع لو لا أنِّي أبصرتُها وقرأتُها.

حملة حملتْ في طيِّها الاستعداء على الشيخ وطلب إبعادَه عن علمه، ومحاربته في رزقه.

وليس التمشعرُ الذي يذمُّه الشيخُ بكر بأقبحَ من التمسلف الذي يتمسّك به.

ثم قال الشيخ الغماري بعد أن أثنى على العلامة الكوثري بكمات فيها الإنصاف والتقدير والتبجيل:

ثمَّ من الظلم البيّن والإسعاف القبيح إتيانُ بكر بكلمةٍ مخنّثة قالها مخنثٌ في وصفِ النّساء (يقبل بأربع ويدبر بثمانية[1]) تذكرُ في وصف الشيخين:

(١) والحديث في البخاري عن أم سلمة رضي الله عنها برقم (٤٣٢٤).
والمعنى: المُخنَّثُ هو الذَّكَرُ مِن الرِّجالِ الَّذي يُشبِهُ في تَصرُّفاتِهِ وكَلامِهِ وحَرَكاتِهِ النِّساءَ، وأحْيانًا يكونُ هذا خِلْقةً، وتارةً يكونُ بتَكلُّفٍ منه.
وفي هذا الحَديثِ تُخبِرُ أمُّ المؤمنينَ أمُّ سَلَمةَ رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ دخَلَ عليها وكان عندَها مُخَنَّثٌ، قيلَ اسمُه: هِيتٌ، وقيلَ: ماتعٌ، وهو مَوْلى عبْدِ اللهِ بنِ أبي أُمَيَّةَ رضي الله عنه، فسَمِعَه النَّبيُّ ﷺ يقولُ لعبدِ اللهِ بنِ أُمَيَّةَ أخي أُمِّ سَلَمةَ رضي الله عنها: يا عبدَ اللهِ، أرأيتَ إنْ فتَحَ اللهُ عليكمُ الطَّائفَ غدًا، وكان ذلك عَقِيبَ فَتحِ مكَّةَ ـ والطَّائفُ مَدينةٌ تقَعُ في الغَربِ مِن شِبهِ الجَزيرةِ العَربيَّةِ، وهي اليومَ تابِعةٌ لمِنطَقةِ مكَّةَ المُكرَّمةَ على جانِبَيْ وادي «وَجٍّ»، وتَبعُدُ عن مَدينةِ مكَّةَ المُكرَّمةِ ٧٥ كم تَقْريبًا ـ فعليكَ بابنةِ غَيْلانَ ـ أي: الْزَمْها واحْرِصْ على أنْ تَقَعَ في سَهْمِك ـ؛ فإنهَّا تُقبِلُ بأربَعٍ وتُدبِرُ بثَمانٍ، يَصِفُ له جَسَدَها ومِشْيَتَها، وهي امْرأةٌ مِن الطَّائفِ أسلَمَتْ بعْدَ ذلك وتَزوَّجَها عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ، فوصَفَها=

الكوثري وأبو غدة.

اللهم إنَّ هذا سفهٌ قبيحٌ ، وإسفافٌ فاحش كنت أنزِّه الشيخ بكرا أن يصدر منه. انتهى.



= هذا المُخَنَّثُ بأنَّها تُقبِلُ بأربعِ عُكَنٍ وتُدبِرُ بثَمانٍ، والعُكَنُ: هي الثَّنايا في البَطنِ الَّتي تكونُ مِن السِّمَنِ، فإذا أقبلَتْ رُئِيَتْ مَواضِعُها شاخِصةً مِن كَثرةِ الغُضونِ، وإذا أدبرَتْ رُئِيتْ أطْرافُ هذه العُكَنِ ثَمانيةً، فلمَّا سَمِعَ ﷺ منه ذلك، قال لأمِّ سَلَمةَ: لا يَدخُلْ هؤلاءِ عليكُنَّ؛ لأنَّه عَلِمَ أنَّه يَعلَمُ مَفاتنَ النِّساءِ ويَصِفُها، فمنَعَ أنْ يَدخُلَ عليهنَّ؛ لِئلَّا يَصِفْهُنَّ للرِّجالِ، فيَسقُطَ مَعنى الحِجابِ.

تحريفاتُ ابن القيّم الجوزية
وَفْق المنهج المعتمد عند الشيخ بكر أبو زيد

وزيادة في بيان خطأ الشيخ بكر وعدم إنصافه، وسوء تصرّفه مع الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وتقوُّله عليه، أذكر هنا التحريفات التي وقع فيها ابن القيّم رحمه الله، ورآها الشيخ بكر، لكن لم يقل عنها بأنّ ابن القيم حرَّف فيها، كما قال عن الشيخ عبد الفتاح، وإليك الأمثلة.

﴿ التحريف الأول ﴾

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقعين (١٨٤/٦) وهو ينقل كلام الإمام أبي حامد الغزالي: الإيمان المستفاد من الكلام ضعيف، والإيمان الراسخ: إيمان العوام الحاصل في قلوبهم [في الصبا][١] بتواتر السماع، وبعد البلوغ بقرائن يتعذّر التعبير عنها. انتهىٰ

والذي عند الإمام الغزالي في كتابه (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) في (٧٤) هو ما يلي:

الإيمانُ المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جدًّا مشرف علىٰ التزلزل بكل شبهة، بل الإيمان الراسخ: إيمان العوام الحاصل في قلوبهم من الصبا بتواتر السماع، أو الحاصل بعد البلوغ بقرائن أحوالٍ لا يمكن التعبير عنها. انتهىٰ

وبالمقابلة يعرف كم تصرَّف ابن القيّم في هذه الجملة بالتحريف، مرة بالحذف ومرة بالزيادة.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) و(ق). النقل هنا من طبعة الشيخ مشهور حسن آل سلمان.

التحريف الثاني

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقعين (٦/١٨٣) وهو ينقل عن الغزالي:

وقال في كتاب (التفرقة)[١]: الحق الاتِّباع والكفّ عن تغيير الظواهر رأسًا، والحذر من أتباع تأويلات لم يصرّح بها الصحابة، وحسم باب السؤال رأسًا، والزجر عن الخوض في الكلام والبحث... إلخ

والنص عند الغزالي في (فيصل التفرقة) في (صفحة ٤٥) كما يلي:

والحقُّ فيه الاتباعُ لمذهب السلف، والكفُّ عن تَغيِير الظواهرِ رأساً، والحذرُ عن إبداعِ التّصريحِ بِتأويلٍ لم تصرِّح به الصحابة، وحسمُ بابِ السّؤال، والزجرُ عن الخوض في الكلام والبحث... إلخ.

وبالمقابلة يُعرف كيف حرَّف ابن القيّم بالنقص والحذف والتبديل والتغيير والزيادة.

التحريف الثالث

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٦/١٨٣) ناقلا عن الغزالي ما نصّه:

وقال أبو حامد الغزالي: الصواب للخلف سلوك مسلك السلف في الإيمان المرسل، والتصديق المجْمل، وما قاله الله ورسوله ﷺ، بلا بحثٍ ولا تفتيش. انتهى

والنص عن الإمام الغزالي في كتابه فيصل التفرقة[٢] (١/٢٢٩) كما يلي:

فالصوابُ للخلق كلِّهم ـ إلّا الشاذّ النادر الذي لا تسمحُ الأعصارُ إلا بواحد

---

(١) وهو كتاب (**فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**) للإمام أبي حامد الغزالي رحمه الله.

(٢) وهو ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي.

منهم أو اثنين ـ سلوكُ مسلك السلف في الإيمان بالرّسل، والتصديقُ المجمَل بكلٍّ ما نزّله الله تعالىٰ وأخبر به رسوله من غيرِ بحث وتفتيش عن الأدلة. انتهىٰ

والقارئ يرىٰ بالمقابلة كم حرّف وبدّل وحذف وغيّر ونقص وزاد ابن القيم رحمه الله.

التحريف الرابع

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٦/١٨٣) وهو ينقل عن الغزالي ما نصُّه:

وقال أيضًا: كلُّ مَا لم يحتمل التأويل في نفسه، وتواتر نقله، ولم يتصور أن يقوم علىٰ خلافه برهان فمخالفته تكذيبٌ محض، وما تطرّق إليه احتمال تأويل ولو بمجاز بعيد، فإن كان برهانه قاطعًا وجب القول به، وإن كان البرهان يفيد ظنًّا غالبًا، ولا يعظم ضرره في الدين فهو بدعة، وإن عظم ضررُه في الدين فهو كفرٌ. انتهىٰ

والنصُّ عند الإمام الغزالي في مجموعة رسائل الإمام الغزالي (١/٢٤٨) كما يلي:

وكلُّ ما لم يحتمل التأويل في نفسه، وتواتر نقلُه، ولم يتصوّر أن يقوم برهان علىٰ خلافه فمخالفته تكذيب محض. ومثاله ما ذكرناه من حشر الأجساد والجنّة والنار، وإحاطة علم الله تعالىٰ بتفاصيل الأمور، وما يتطرق إليه احتمال التأويل ولو بالمجاز البعيد، فينظر فيه إلىٰ البرهان، فإن كان قاطعا وجب القول به، ولكن إن كان في إظهاره مع العوام ضررٌ لقصور فهمهم فإظهاره بدعةٌ، وإن لم يكن البرهان قطعيّا لكن يفيد ظنّا غالبا، وكان مع ذلك لا يعلم ضررُه في الدين كنفي المعتزلي الرؤية عن الله تعالىٰ. فهذه بدعة وليس بِكفر. انتهىٰ

وهنا طامَّةٌ كبرىٰ وسقطةٌ عظمىٰ وتحريفاتٌ أخرىٰ، يعرفها كلُّ من قَابل بَين النصّيْن وأنصف الشيخين.

التحريف الخامس

يقول ابن القيِّم في كتابه إعلام الموقّعين (٦/١٨٣) وهو ينقل عن الغزالي ما نصّه:

قال: ولم تجر عادة السلف بالدعوة بهذه المجادلات، بل شدَّدوا القول علىٰ من يخوض في الكلام ويشتغل بالبحث والسؤال. انتهىٰ

اقتصارُ ابن القيّم[1] علىٰ هذا الجزء من كلام الإمام الغزالي مخلٌّ بالمعنىٰ، إذ يفهم القارئ من هذا النص أن رأي الإمام الغزالي فيمن يخوض علمَ الكلام شديدٌ بِدُون اسْتِثْنَاء.

والنص الكامل في مجموعة رسائل الإمام الغزالي (١/٢٥١) هو كما يلي:

لم تجر عادةُ السلف بالدعوة بهذه المجادلات، بل شدّدوا القول علىٰ من يخوض في الكلام ويشتغل بالبحث والسؤال، وإذا تركنا المداهنة ومراقبة الجانب صرّحنا بأن الخوض في الكلام حرام لكثرة الآفة فيه إلا لأحد شخصين:

رجل: وقعت له شبهة ليست تزول عن قلبه بكلام ريب وعظي، ولا بخبر نقلي عن رسول الله ﷺ، فيجوز أن يكون القول المرتب الكلامي رافعا شبهته ودواء له في مرضه، فيستعمل معه ذلك ويحرس عنه سمع الصحيح الذي ليس به ذلك المرض، فإنه يوشك أن يحرّك في نفسه إشكالا ويثير له شبهة تمرضه

---

(١) ولا أقول في مثل هذا التصرّف: حرَّف بالحذف، كما قال الشيخُ بكر وهو ينسب التحريف إلىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله.

وتستنزله عن اعتقاده المجزوم الصحيح.

والثاني: شخص كامل العقل، راسخ القدم في الدين، ثابت الإيمان بأنوار اليقين، يريد أن يحصِّل هذه الصنعة ليداوي بها مريضًا إذا وقعت له شبهة، وليفحم بها مبتدعا إذا نبغ، وليحرس به معتقده إذا قصد مبتدع اغواءه، فتعلُّمُ ذلك بهذا العزم كان من فروض الكفايات، وتعلُّمُ قدر ما يزيل به الشكّ ويدرأ الشبهة في حقّ المشكل فرض عين، إذا لم يمكن إعادة اعتقاده المجزوم بطريق آخر سواه. والحقّ الصريح أنَّ كل من اعتقد ما جاء به الرسول ﷺ واشتمل عليه القرآن اعتقادا جزما فهو مؤمن وإن لم يعرف أدلّته. انتهىٰ

وبهذا النص يتبيّن رأي الغزالي في المسألة صراحة. وصنيعُ ابن القيِّم عند النقل فيه معنىٰ من معاني التحريف الذي لا يحمد.

التحريف السادس

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (١٨٣/٦) وهو ينقل عن الغزالي ما نصّه:

قال: ومن الناس من يبادر إلىٰ التأويل ظنًّا لا قطعًا، فإن كان فَتْحُ هذا الباب والتصريح به يُؤدِّي إلىٰ تشويش قلوب العوام بُدِّعَ صاحبه، وكل ما لم يُؤثَر عن السلف ذكرُه، وما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمّة، فيجب تكفير من يغيّر الظواهر بغير برهان قاطع. انتهىٰ

والنص الكامل في مجموعة رسائل الإمام الغزالي في (٢٤٦/١) هو كما يلي:

ولعلّ الظن في مثل هذه الأمور التي لا تتعلق بأصول الاعتقاد تجري مجرىٰ

البرهان في أصول الاعتقاد، فلا يكفّر فيه ولا يبدّع. نعم إن كان فتحُ هذا الباب يؤدِّي إلىٰ تشويش قلوب العوام فيبدّع به صاحبه في كل ما لم يؤثر عن السلف ذكره، ويقرب منه قولُ بعض الباطنة أنَّ عجل السامريّ مؤول، إذ كيف يخلو خلق كثير عن عاقلٍ يعلم أنّ المتّخذ من الذهب لا يكون إلها؟ وهذا أيضا ظنٌّ، إذ لا يستحيل أن تنتهي طائفة من الناس إليه كعَبَدَةِ الأصنام، وكونه نادرًا لا يُورث يقينا.

وأمّا ما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمّة فيجب تكفير من يُغيّر الظاهر بغير برهان قاطع.

وبالمقابلة يظهر تصرّف ابن القيّم بالحذف والنقص. وكم شنّع الشيخُ بكر أبو زيد علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة بنظير هذا التصرف! ولا أقول بمثيله.

التحريف السابع

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٧٠/٥) ما نصّه: وقال أيوب السختياني في أهل الحِيل: يُخادعون الله كأنما يُخادِعون الصبيان، فلو أتوا الأمر عيانًا كان أهون عليَّ. انتهىٰ

ونص كلام الإمام الجليل أيوب السختياني كما جاء في (الجامع الصحيح)[1] للإمام البخاري هو كما يلي: يُخَادِعُونَ اللهَ كَمَا يُخَادِعُونَ آدَمِيًّا؛ لَوْ أَتَوا الأَمْرَ عِيَانًا كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ. انتهىٰ

وبالمقابلة يظهر تحريفُ ابن القيم، رحمه الله تعالىٰ.

(١) (٣١/٩) حسب ترقيم فتح الباري.

التحريف الثَّامن

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين **التحريف الثامن**:

يقول ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٥/٥٥٣) وهو ينقل عن الإمام البيهقي كلام الشافعي بما نصه:

قال: وهم فوقنا في كلِّ علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر اسْتُدْرِك به علمٌ، ورأيهم أحمدُ وأَوْلىٰ بنا مِن رأينا، ومن أدركنا ممَّن نرضىٰ ـ أو حُكي لنا عنه ببلدنا ـ صاروا فيما لم يعلموا فيه سُنَّة إلىٰ قولهم، إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرَّقوا، وكذا نقول، ولم نخرج عن أقوالهم كلّهم. قال: وإذا قال الرجلان منهم في شيء قولين نظرت، فإن كان قول أحدهما أشبه بالكتاب والسنة أخذت به، لأن معه شيئًا قويًا، فإن لم يكن علىٰ واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان أرجح عندنا من واحد لو خالفهم غير إمام... إلخ

والنص عند البيهقي في كتابه الماتع (المدخل إلىٰ السنن) في (١/١٠٩) كما يلي:

وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استدُرِك به علمٌ واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمدُ وأولىٰ بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا، والله أعلم، ومن أدركنا ممَّن أرضي أو حُكي لنا عنه ببلدنا صاروا ـ فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة ـ إلىٰ قولهم إن اجتمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا، فهكذا نقول: إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج من أقاويلهم كلهم.

قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا قال الرجلان منهم في شيء قولين مختلفين نظرت،

فإن كان قول أحدهما أشبه بكتاب الله أو أشبه بسنة من سنن رسول الله ﷺ أخذت به، لأن معه شيئًا يقوى بمثله ليس مع الذي يخالفه مثله، فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم أرجح عندنا من أحد، لو خالفهم غير إمام... إلخ

وبالمقابلة يرى القارئ ما تصرّف به ابن القيم رحمه الله من الحذف والتغيير بدون أي إشارة إلى الاختصار.

التحريف التَّاسع

قال ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٤/٤٢) وهو ينقل كلام سعيد بن منصور من (سننه) ما نصه: حدثنا محمد بن نشيط البصري قال: قال بكر بن عبد الله المُزَنيّ: لُعن المحلّل والمحلّل له، وكان يسمّى في الجاهلية التيس المستعار. انتهى

والنص الذي في (سنن سعيد بن منصور) في (٢/٥٠) هو كما يلي: حدثنا محمد بن نشيط البصري، قال: سألت بكر بن عبد الله المزني عن رجل يطلِّق امرأته البتة قال: لُعنَ الحالُّ، والمحلَّل له، أولئك كانوا يسمون في الجاهلية التيس المسْتعار. انتهى

وبالمقابلة يتبيَّن ما فيه على مذهب بكر أبو زيد من التحريف.

التحريف العَاشر

قال ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٦/١٨٢) وهو ينقل كلام الشافعي ما نصه:

قال أبو حاتم الرازي: حدثني يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: (الأصل قرآن أو سنة، فإنْ لم يكن: فقياسٌ عليهما، وإذا اتَّصل

الحديثُ عن رسول الله - ﷺ - وصحَّ الإسناد به فهو المنتهىٰ، والإجماع أكبر من الخبر المنفرد، والحديث علىٰ ظاهره، وإذا احتمل المعاني: فما أشبَه منها ظاهره أولاها به، فإذا تكافأت الأحاديث فأصحُّها إسنادًا أوْلاها، وليس المنقطع بشيء، ما عدا منقطع سعيد بن المسيِّب، ولا يقاس أصل علىٰ أصل، ولا يقال لأصل: لم؟ وكيف؟ وإنما يُقال للفرع: لم؟ فإذا صَحَّ قياسُه علىٰ الأصل صح وقامت به الحجة) انتهىٰ.

والنصُّ الذي عند أبي حاتم الرازي كما جاء في كتابه آداب الشافعي ومناقبه (١/١٧٧) وهكذا عند الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/٥٣٣) هو كما يلي:

أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، ثنا أَبِي، سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: الأَصْلُ قُرْآنٌ أَوْ سُنَّةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَقِيَاسٌ عَلَيْهِمَا.

وَإِذَا اتَّصَلَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَصَحَّ الإِسْنَادُ بِهِ، فَهُوَ سُنَّةٌ.

وَالإِجْمَاعُ: أَكْبَرُ مِنَ الْخَبَرِ الْمُنْفَرِدِ. وَالْحَدِيثُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ، وَإِذَا احْتَمَلَ الْمَعَانِيَ فَمَا أَشْبَهَ مِنْهَا ظَاهِرَ الأَحَادِيثِ، أَوْلاهَا بِهِ، وَإِذَا تَكَافَأَتِ الأَحَادِيثُ، فَأَصَحُّهَا إِسْنَادًا أَوْلاهَا.

وَلَيْسَ الْمُنْقَطِعُ بِشَيْءٍ، مَا عَدَا مُنْقَطِعَ ابْنِ الْمُسَيِّبِ

أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، ثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ نَفْسُهُ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «لا يُقَاسُ أَصْلٌ عَلَىٰ أَصْلٍ، وَلا يُقَاسُ عَلَىٰ خَاصٍّ، وَلا يُقَالُ لِلأَصْلِ: لِمَ؟ وَلا كَيْفَ؟» زَادَ أَبِي فِي حَدِيثِهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّمَا يُقَالُ لِلْفَرْعِ: لِمَ؟ فَإِذَا صَحَّ قِيَاسُهُ عَلَىٰ الأَصْلِ صَحَّ، وَقَامَتْ بِهِ الحُجَّةُ. انتهىٰ

وبالمقَابَلة يتبيّنُ تَصَرُّف ابن القيّم رحمه الله، وهو من تحريف النصوص علىٰ

مذهب بكر أبو زيد.

التحريف الحادي عشر

قال ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٤٠٨/٢) وهو ينقل حديث مسلم: وقال ﷺ: مَثَلي ومَثَل الأنبياء قبلي كمثل رجل بنىٰ دارًا فأكملها وأحسنها إلا موضع لَبِنَة، فجعل الناسُ يدخلونها ويتعجَّبون منها، ويقولون: لولا موضعُ تلك اللبنة، فكنتُ موضع تلك اللبنة. رواه مسلم. انتهىٰ

لم يخرّجه الإمام مسلم بهذا النص، وإن كان يوافق أصل المعنىٰ.

والذي ثبت عند مسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة هو ما يلي: عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: مَثَلِي وَمَثَلُ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ بُنْيَانًا، فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهُ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ.

وعنده رواية أخرىٰ وهي: عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَثَلِي وَمَثَلُ الأَنْبِيَاءِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ دَارًا، فَأَتَمَّهَا وَأَكْمَلَهَا، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا، وَيَتَعَجَّبُونَ مِنْهَا، وَيَقُولُونَ: لَوْلَا مَوْضِعُ اللَّبِنَةِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَأَنَا مَوْضِعُ اللَّبِنَةِ، جِئْتُ فَخَتَمْتُ الأَنْبِيَاءَ.

وعنده رواية ثالثة وهي: عَنْ هَمَّام بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: مَثَلِي وَمَثَلُ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ ابْتَنَىٰ بُيُوتًا، فَأَحْسَنَهَا وَأَجْمَلَهَا وَأَكْمَلَهَا، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهَا، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ، وَيُعْجِبُهُمُ الْبُنْيَانُ، فَيَقُولُونَ: أَلَّا وَضَعْتَ هَاهُنَا

لَبِنَةً ، فَيَتِمَّ بُنْيَانُكَ ؟ فَقَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: فَكُنْتُ أَنَا اللَّبِنَةَ. انتهىٰ

وبعد المقابلة يظهر للقارئ بأنَّ اللفظ الذي أتىٰ به ابن القيّم لا يتّفق تماما بأيٍّ رواية من روايات الإمام مسلم ، وإن كان يحمل أصل المعنىٰ. وبِمثل هذه التحريفات كثيرا ما أخذ الشيخ بكر علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمهما الله.

التحريف الثاني عشر

قال ابن القيّم في كتابه بدائع الفوائد (٤١/١) وهو ينقل عن السهيلي ما نصّه:

قال السُّهيلي: والبدل عندي فيه ممتنع ، وكذلك عطف البيان ؛ لأنَّ الاسم الأول لا يفتقر إلىٰ تبيين ، فإنه أعرف المعارف كلّها ، وأبينها... إلخ

والنص الثابت عند السهيلي في كتابه نتائج الفكر (٤٢) هو كما يلي:

والبدل عندي فيه ممتنع ، وكذلك عطف البيان ، لأن الاسم الأول لا يفتقر إلىٰ تبيين ، لأنه أعرف الأسماء كلها وأبينها. انتهىٰ

حرف لفظة (الأسماء) بالمعارف.

التحريف الثالث عشر

قال ابن القيّم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية)[١] في (٨٦): قال ابن عبد البرّ رحمه الله في كتاب الاستيعاب: روينا من وجوه صحاح أنّ عبد الله بن رواحة رضي الله عنه مشىٰ إلىٰ أَمَة له فنالها ، فرأته امرأته فلامته ، فجحدها ، فقالت له: إن كنت صادقا فاقرأ القرآن فإن الجنب لا يقرأ القرآن. فقال: شهدت بأن وعد الله حق... إلخ

---

(١) طبعة بشير محمد عيون (دار البيان). وهكذا في طبعة دار الكتب العلمية.

والنص عند ابن عبد البرّ في كتابه (الاستيعاب) هو كما يلي:

رويناها من وجوه صحاح، وذلك أَنَّهُ مشىٰ ليلة إِلَىٰ أمة لَهُ فنالها، وفطنت لَهُ امرأته فلامتْه، فجحدها. وكانت قد رأتْ جِماعه لَهَا، فقالت لَهُ: إن كنت صادقا فاقرأ القرآن فالجنب لا يقرأ القرآن. فقال: شهدتُ بأنّ وعد الله حق... إلخ

وبالمقابلة يظهر ما في تصرّف ابن القيّم من تحريف للمعنىٰ. وهذا التصرف في أداء لفظ الحديث بما يغير المعنىٰ، وهو التحريف الحقيقي الذي يترتب عليه عظائم الأمور إذا لم يكن خطأ.

التحريف الرابع عشر

قال ابن القيَّم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) في (١١٩) وهو ينقل كلام الإمام المفسِّر الطبري:

قال في كتاب (صريح السنة): وحسب امرئ أن يعلم أن ربّه هو الذي علىٰ العرش استوىٰ، فمن تجاوز إلىٰ غير ذلك، فقد خاب وخسر... إلخ

والنص عند الطبري في صريح السنة هو كما يلي:

وَحَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ، وَالْقَوْلِ فِيهِ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ قَوْلِ الله، ﷻ ثَنَاؤُهُ، الصَّادِقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَيَعْلَمَ أَنَّ رَبَّهُ هُوَ الَّذِي عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ، ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦]، فَمَنْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ... إلخ

والقارئ يرىٰ كيف تصرّف ابن القيّم بكلام الإمام الطبري بدون تنبيه.

﴿ التحريف الخامس عشر ﴾

قال ابن القيّم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) في (١٢١) وهو يسردُ أقوال العلماء في الثناء علىٰ ابن جرير ما نصّه: وقال ابن خزيمة: ما أعلمُ علىٰ أديمِ الأرض أعلمَ من محمد بن جرير. انتهىٰ

والنص الصحيح الثابت عنه هو ما ذكره الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) في (٨٤٦/١٤) وذكره قبله الخطيب البغدادي في كتابه (تاريخ مدينة السلام)، وهو كما يلي:

وروىٰ الخطيب عن إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه طالع (التفسير) لابن جرير في سنين من أوله إلىٰ آخره ثم قال: ما أعلم علىٰ أديم الأرض أعلم من ابن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة. انتهىٰ

فقد حذف ابن القيّم جملة من آخر النص وهي: (ولقد ظلمتْه الحنابلةُ). ماذا لو قمنا هنا بتفعّل الأسباب ثمّ بالتشنيع علىٰ ابن القيّم علىٰ المنهج المتّبع عند الشيخ بكر في تشنيعه علىٰ الشيخ عبد الفتاح، متعلّلا بأنّه يحذف ما فيه إساءة إلىٰ الحنفية! كم شنَّع عليه الشيخُ بكر بناءً علىٰ ظنه أنه حذف جملةً من نصٍّ طويل، لكونه يتعلق بالحنفية!

ليت شعري ماذا سيقول الشيخ بكر عن ابن القيّم وهو قد حذف ما يتعلق بالحنابلة ؟!

﴿ التحريف السادس عشر ﴾

قال ابن القيّم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) في (١٢١) وهو يسردُ أقوال العلماء في الثناء علىٰ ابن جرير ما نصّه: قال الخطيب: كان ابن جرير أحد

العلماء يُحَكَمُ بقوله ويُرجع إلىٰ رأيه ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره ، وكان عارفا بالقرآن بصيرا بالمعاني ، فقيها في أحكام القرآن ، عالما بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين في الأحكام والحلال والحرام. انتهىٰ

أما النص الثابت عند الخطيب في تاريخه (٥٤٨/٢) هو ما يلي:

وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله ، ويرجع إلىٰ رأيه لمعرفته وفضله.

وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، وكان حافظا لكتاب الله ، عارفا بالقراءات ، بصيرا بالمعاني ، فقيها في أحكام القرآن ، عالما بالسنن وطرقها ، صحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام ، ومسائل الحلال والحرام... إلخ

وبالمقابلة يظهر أنّ ابن القيّم حرَّف بالنقص والزيادة والتغيير ، واختصر كلامه بما يخلّ المعنىٰ ، لأنه حذف لفظة (ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام) ، وبه يصير علمُه منحصرا بأقوال الصحابة والتابعين فقط ، بدون أقوال من بعدهم.

إذا نظرنا إلىٰ صاحب ابن القيّم ، وقرينه ، الحافظ ابن كثير ، نجده ينقل في (تاريخه) هذا النص حرفا بحرفٍ كما هو عند الخطيب ، رحمهم الله جميعا.

﴾ التحريف السابع عشر ﴿

قال ابن القيّم في كتابه زاد المعاد (٣٤٦/٥) وهو ينقل عن (المغني) للمقدسي: وَقَالَ مالك وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ: يَصِحُّ نَفْيُ الْحَمْلِ وَيَنْتَفِي عَنْهُ ، مُحْتَجِّينَ بِحَدِيثِ هلال ، وَأَنَّهُ نَفَىٰ حَمْلَهَا ، فَنَفَاهُ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَلْحَقَهُ بِالْأُمِّ. انتهىٰ

والنص عند المقدسي في كتابه (المغني) (٧٥/٨) كما يلي: وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ: يَصِحُّ نَفْيُ الْحَمْلِ، وَيَنْتَفِي عَنْهُ، مُحْتَجِّينَ بِحَدِيثِ هِلَالٍ، وَأَنَّهُ نَفَى حَمْلَهَا فَنَفَاهُ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَلْحَقَهُ بِالْأَوَّلِ. انتهى

وبعد المقابلة يظهر أنه حرّف آخر الجملة.

التحريف الثامن عشر

قال ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين (٤١٢/٣) وهو ينقل عن ابن عبد البرّ: قال أبو عمر: لا أعلم حديث النَّهي عن بيع اللحم بالحيوان متصلًا عن النبي ﷺ من وجه ثابت، وأحسن أسانيده مرسلُ سعيد بن المسيب كما ذكره مالك في (موطّئه) انتهى

والنص عند الحافظ ابن عبد البر في (التمهيد) في (٢٢/٤): لَا أَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ يَتَّصِلُ مِنْ وَجْهٍ ثَابِتٍ مِنَ الْوُجُوهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَحْسَنُ أَسَانِيدِهِ مُرْسَلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ هَذَا وَلَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرْسَالِهِ. انتهى

وبالمقابلة يتبيَّن كيفَ تصرّف ابنُ القيّم.

التحريف التاسع عشر

قال ابن القيّم في كتابه (زاد المعاد) في (٢٨١/١) وهو ينقل عن الحافظ ابن عبد البرّ ما نصّه:

قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا مَذْهَبُهُ لَا خِلَافَ عَنْهُ فِيهِ، وَلَوْ سَجَدَ أَحَدٌ عِنْدَهُ لِسَهْوِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَجَعَلَ السُّجُودَ كُلَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ، أَوْ كُلَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ قَضَاءِ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ، لِاخْتِلَافِ الْآثَارِ الْمَرْفُوعَةِ

وَالسَّلَفِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ. انتهىٰ

وقد جاء النصُّ عند الحافظ ابن عبد البرّ في كتابه (الاستذكار) في (١/٥١٣) كما يلي:

لَا خِلَافَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا، هَذَا هُوَ الِاخْتِيَارُ عِنْدَهُ لِحَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ فِي الزِّيَادَةِ وَحَدِيثِ بن بُحَيْنَةَ فِي النُّقْصَانِ، وَلَوْ سَجَدَ عِنْدَهُ أَحَدٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَجَعَلَ السُّجُودَ كُلَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ، أَوْ كُلَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ قَضَاءِ الْقَاضِي بِالِاجْتِهَادِ لِلْآثَارِ الْمَرْفُوعَةِ وَالسَّلَفُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ... إلخ

والقارئ يرىٰ بكلِّ وضوح كيف تصرّف ابن القيّم، ثمّ لم يشر إليه.

﴾ التحريف العشرون ﴿

قال ابن القيّم في كتابه (الروح) في (٨٤) ناقلا عن الحافظ ابن عبد البرّ:

قَالَ أَبُو عمر بن عبد الْبر فِي كتاب (التَّمْهِيد) والْآثَار الدَّالَّة تدلُّ علىٰ أَن الْفِتْنَة فِي الْقَبْر لَا تكون إِلَّا لمُؤْمِن أَو مُنَافِق كَانَ مَنْسُوبا إِلىٰ أهل الْقبْلَة وَدين الْإِسْلَام بِظَاهِر الشَّهَادَة، وَأمَّا الْكَافِر الجاحد الْمُبْطل فَلَيْسَ مِمَّن يُسْأَل عَن ربه وَدينه وَنبيه، وَإِنَّمَا يُسْأَل عَن هَذَا أهلُ الْإِسْلَام، فَيثبّتُ الله الَّذين آمنُوا ويرتاب المبطلون. انتهىٰ

وقد جاء هذا النص في كتاب (التمهيد) في (٢٢/٢٥٢) لابن عبد البرّ كما يلي: قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْآثَارُ الثَّابِتَةُ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلىٰ أَنَّ الْفِتْنَةَ فِي الْقَبْرِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِمُؤْمِنٍ أَوْ مُنَافِقٍ مِمَّنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا مَنْسُوبًا إِلىٰ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَدِينِ الْإِسْلَامِ، مِمَّنْ حُقِنَ دَمُهُ بِظَاهِرِ الشَّهَادَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ الْجَاحِدُ الْمبْطِلُ فَلَيْس مِمَّنْ يُسْأَلُ عَنْ

رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ هَذَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَالله أَعْلَمُ. ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. انتهى

وبالمقابلة يظهر ويتبيّن بأنّ ابن القيّم تصرّف بالحذف والتغيير والتبديل، ولم يشر إلىٰ ذلك، ومثل هذ التصرّف عند الشيخ بكر يُعدّ تحريفا يستوجب عقوبات مختلفة.

التحريف الحادي والعشرون

قال ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين في (٣٧/٤) ناقلاً عن الخطيب البغدادي في كتابه (الفقيه والمتفقه) ما نصّه:

أَنْبَأَ الْأَزْهَرِيُّ أَنْبَأَ سُهَيْلُ بن أَحْمَدَ ثنا محمّدُ بن محَمَّد الْأَشْعَثُ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنِي مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَيْنِ بْنِ عليِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمْ، ثنا أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ عليه السلام، فِي رَجُلٍ حلَفَ فَقَالَ: امْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يَطَأْهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَهَارًا. قالَ: يُسَافِرُ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا نَهَارًا. انتهىٰ

أما النصُّ الذي عند الخطيب البغدادي في كتابه (الفقيه والمتفقه) في (٤١١/٢) هو كما يلي:

أنا أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ، أنا سَهْلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الدِّيبَاجِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَشْعَثُ الْكُوفِيُّ، بِمِصْرَ، حَدَّثَنِي مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، نا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ، فَقَالَ: امْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يَطَأْهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَهَارًا، قَالَ: «يُسَافِرُ بِهَا ثُمَّ لِيُجَامِعْهَا نَهَارًا».

انتهىٰ

وبالمقابلة، يظهرُ أنه حَذف منه لفظة (أبو القاسم)، ثم حذف لفظة (بِمِصْرَ)، ثم حذف لفظة (بها) من حملة (يسافر بها) ثم أسقط مَنْ بين جعفر بن محمد وعليّ. وهذه تحريفات كبيرة على وفْقَ المنهج المتّبع عند الشيخ بكر.

التحريف الثاني والعشرون

قال ابن القيّم في كتابه إعلام الموقّعين في (٢/٢٧) ما نصّه:

وَقَالَ أَبُو دَاوُد فِي مَسَائِلِهِ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ ـ وَقِيلَ لَهُ: فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنْ الْمَفْقُودِ؟ ـ فَقَالَ: مَا فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ، هَذَا خَمْسَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ أَمَرُوهَا أَنْ تَتَرَبَّصَ، قَالَ أَحْمَدُ: مِنْ ضِيقِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ. انتهى

والنصُّ الثابت عند الإمام أبي داود في مسائله في (٢٢٤) هو كما يلي: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، وَقِيلَ لَهُ: فِي نَفْسِكَ مِنَ الْمَفْقُودِ شَيْءٌ، فَإِنَّ فُلَانًا وَفُلَانًا لَا يُفْتِيَانِ فِيهِ؟ فَقَالَ: مَا فِي نَفْسِي مِنْهُ هَذَا: خَمْسَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرُوهَا بِالتَّرَبُّصِ. قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا عِنْدِي مِنْ ضَيِّقِ الْعِلْمِ. يَعْنِي: ضَيق عِلْم الرَّجُلِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي الْمَفْقُودِ. انتهى[1].

وبالمقابلة يظهر بأنّ ابن القيّم حذف لفظة (فَإِنَّ فُلَانًا وَفُلَانًا لَا يُفْتِيَانِ فِيهِ) ثم زاد لفظة (شيء) ثم غيّر أخرَ الجملة، ثم زاد لفظة (امرأة)، وكلّ هذه تحريفات متتالية عند الشيخ بكر رحمه الله.

---

(١) وأشير هنا إلى ما أظنه خطأً في علامات الترقيم وقع فيه محققا إعلام الموقعين، وقد وضعته هنا كما أظن صحته، ذلك إن الإمام أحمد في جوابه على السؤال كان يشير إلى اختلاف حكم عمر رضي الله عنه في تأجيلها أربع سنوات مع أقوال الصحابة الآخرين بالتربص، ولذا أرى أن تورد هكذا (ما في نفسي منه شيء هذا: خمسة من أصحاب...)، والله أعلم.

خلاصةُ القول في تحريفات ابن القيّم وسكوتُ الشيخ بكر أبو زيد

فهذه ما يزيد على عشرين تحريفًا وقع فيها العلامة ابنُ القيّم على وفْقِ المنهج المتّبع عند الشيخ بكر، وبعضُها في الحقيقة تحريفاتٌ تخرِج المعنى عن سياقه، وبعضُها تغيّر المعنى المقصود.

وبعضُ هذه التحريفات جاءت في الطبعات التي خُدمت وأُخرجت بعد التحقيق والتعليق، ثمّ كُتب على الغلاف (على وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة بكر...)، وبعضُها جاءت في الطبعة التي أشرف عليها الشيخ بكر أبو زيد.

وهنا يأتي السؤال: لماذا لم يبيِّن الشيخُ بكر هذه التحريفات في التعليقات والحواشي عند اعتنائه بكتبِ ابن القيّم، مع أنه قرأها كلّها تقريبا، كما قال متحدّثاً عن ذلك في كتابه (تقريب علوم ابن القيّم) في (ص ١١): (وقد عشتُ مع ابن قيّم الجوزية ـ رحمه الله ـ زمناً مديداً بقراءة عامّة مؤلفاته المطبوعة البالغ عددُها فيما وصل إليّ علمُه: اثنين وثلاثين مؤلفاً، منها ما يتكوّن من مجلدات، ومنها الرسالة في عدد من الملازم، ومنها بين ذلك، وقد منّ الله عليّ بقراءتها جميعها في زمن متصل، ومنها ما سبقت قراءته في أوائل الطلب... إلخ

وله عندي ثلاث احتمالات:

❊ **الاحتمال الأول:** أن يكون الشيخ بكر قد غفل عنها ولم يتنبّه لهذه التحريفات.

فيقال له: ما هي قيمة اعتنائه بِكتب ابن القيّم وهو غافل غيرُ متيقِّظ لمثل هذه الأخطاء الكثيرة!؟ ثم كيف لم يغفل عن أخطاء الشيخ عبد الفتاح أبوغدة؟! أم ينطبقُ عليه قولُ عبد الله بن معاوية[1]:

---

(١) وقد تخبَّط كثيرٌ في نسبة هذا البيت إلىٰ قائله تخبطا كثيرا، مثلاً نسبه الشيخُ الصاوي في حاشيته علىٰ الجلالين إلىٰ العارف، هكذا أطْقه ونقله محرَّفا، فالله أعلم من هو هذا العارف، ومن أين أخذه الشيخ الصاوي!
والشيخُ أحمد بن إبراهيم بن مصطفىٰ الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ) نسبه إلىٰ الإمام الشافعي في كتابه (جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب)، ومثله فعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (الأستاذ بجامعة الأزهر) في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وهكذا نسبه إلىٰ الشافعي من جمعَ كتاب (ديوان الشافعي)، الذي حققه وشرح نصوصه الشيخُ عمر فاروق الطباع، ثم تابع عليه كثير من الكتاب ونسبوه إلىٰ الإمام الشافعي. وهناك من نسبه إلىٰ المتنبي، وهو قطبُ الدين النَّهْرَواني في كتابه (التمثيل والمحاضرة بالأبيات المفردة النادرة). وهناك من نسبه إلىٰ جرِير بن عطية الخطفي، حتىٰ جاء في بعضِ نسخ كتاب (سراج المريدين) للإمام الحافظ القاضي أبي بكر ابن العربي المعافري، طبعة الشيخ الفاضل عبد الله التوراتي أنه للفرزدق. وقد قال ابن السمعاني في ذيله: إنَّ هذين البيتين لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.
إلا أن الثابتَ الصحيح هو أنها لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، الذي كان يتهم بالزندقة، وقتل عند حدود سنتي ١٢٧ و١٢٩. قالها في الفضيل بن السائب بن الأقرع الثقفي، حين لم ينهض بحاجته، وهي:

رأيــتُ فُضَــيلاً كــان شــيئاً مُلَفَّفــاً ✤ فكشــفه التمحــيصُ حتــىٰ بــدا لِيــا
أأنـت أخـي مـا لـم تكـن لـي حاجـةٌ ✤ فـإن عَرَضَـتْ أيْقَنْـتُ أنْ لا أخـا لِيـا
فــلا زادَ مــا بينــي وبينَــكَ بعــدَما ✤ بلَوْتُــك فــي الحاجــاتِ إلَّا تَمادِيــا
فلســتَ بــراءٍ عيــبَ ذي الــوُدِّ كلَّــه ✤ ولا بعــض مــا فيــه إذا كنــت راضِيا
فعــينُ الرِّضــا عــن كــلِّ عيــبٍ كليلــةٌ ✤ ولكــنَّ عــينَ السُّــخْطِ تُبــدي المســاويا

كما أوردها المبرد في (الكامل) ١/١٧٨، والحصري في (زهر الآداب) ١/٩٣، وابن الشجري في حماسته ١/٢٥٢، والجاحظ في (الحيوان)، وابن قتيبة في عيون الأخبار، والأصفهاني في الأغاني، والإمام القاضي الماوردي في كتابه (أدب الدين والدنيا) ص ٣٢.

وَعَـينُ الرِّضـا عَـن كُـلِّ عَيـبٍ كَليلَـةٌ ✽ وَلَكِنَّ عَينَ السُخطِ تُبدي المَساوِيا.

✽ **الاحتمال الثاني**: أن يكون لا يرىٰ هذا التصرّف في النقل تحريفا.

فيقال له: إذا كان لا يراه تحريفا ولا يعدّه خيانة للأمانة العلمية، فلِمَ لم يتعامل بمثله مع الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ؟!

✽ **الاحتمال الثالث**: أن يكون تنبّه لهذه الأخطاء ورأىٰ أنها تحريفات بأنواعها، لكن مع ذلك سكت عنها ولم يعلّق عليها بشيء.

فيقال له: كيف يأتي إلىٰ مؤلفات الشيخ عبد الفتاح بوجهٍ غيورٍ علىٰ نصوص التراث الإسلامي، ثم يأتي إلىٰ مؤلفات ابن القيِّم كأنه سُرق عنه لباسُ الغيرة والنقد!

ويذكّرني موقفُه مع الشيخ بما أنشده مجدُ الدين ابن الشّحنة:

عجبـتُ لشـيخٍ يـأمرُ النـاسَ بِـالتُّقىٰ ✽ ومَا رَاقبَ الرّحمنَ في شيخٍ وَمَا اتَّقىٰ

نعم، وإن كان الشيخ بكر عالما فاضلاً إلّا أنّه لم يتقِّ في الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، ولم يتعامل معه بالعدل الذي أمرنا الله تعالىٰ به في محكم تبيانه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وبقوله: ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء: ٥٨].

ومن أمثال العرب الذي فيه الحكمةُ والبلاغة والنُّبل، قولهم: (التقيُّ مُلجَمٌ)، لأن دينَه يُلجمُه عن الظلم، أما الذي لا يتقي الله تعالىٰ فلسانه طليقٌ ومسلَّطٌ في أعراض المسلمين بالظلم.

التحريفات الحقيقية التي كانت منتشرة وكثيرٌ منها من مُنَاصِرِي الشيخ بكر وإخوانه

هناكَ بعضٌ من العلماء وكثيرٌ من المتعالمين في القديم والحديث قد حرّفوا، وبدّلوا، وغيّروا وتصرّفوا في كتب الأئمة والأعلام بالبتر والحذف، حتىٰ حذفوا من كتاب (الأذكار) للإمام الحافظ الفقيه النووي ما يرونه مخالفا لعقيدتِهم.

كحذف قصة العتيبي في الطبعة التي حقّقها لحساب (دار الهدىٰ) بالرياض.

وهكذا حرّفوا عنوان فصلٍ من فصول كتاب (الأذكار) الذي هو: (فصلٌ في زيارة قبر النبي ﷺ) فقد حرّفوه إلىٰ (فصل في زيارة مسجد رسول الله ﷺ) في الطبعة الصادرة عن دار الهدىٰ بالرياض.

كما حرّفوا من كتاب (السنة) لأبي بكر الخلال، ومن (إتحاف السادة) للزبيدي، ومن كتاب (الوصية) لابن قدامة المقدسي، و(ذيل تذكرة الحفاظ) للحسيني، و(نيل الأوطار) للشوكاني، و(روح المعاني) للآلوسي، و(البحر المحيط) لأبي حيان، و(عقيدة السلف وأصحاب الحديث) للصابوني، و(صيد الخاطر) لابن الجوزي، وبعض كتب ابن تيمية وابن القيم وغيرها كثير، خاصَّةً النسخ الموجودة في المكتبة الشاملة.

كل هذه التحريفات في متون الكتب وفي مسائل العقيدة، التي لا تزال تزيد وتنتشر، لا يذكرها الشيخُ بكر ولا يشير إليها ولا يتكلّم عنها وهو يؤلِّف في موضوع (تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء) مع أنّ منبعَ هذه التحريفات في المملكة

التي هو يعيش فيها[١].

ثم يأتي ويتكلّم في حق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وينسبه إلىٰ التحريف لأخطاءٍ بسيطةٍ لا تخلّ بالمعنىٰ، إذ الأصل في الأداء حفظ معنىٰ الكلام ومقصوده وما زاد فهو زيادة في حسن الأداء والضبط. يقول أحد شعراء البصرة[٢]:

فَـإِذَا أَبَـانَ عَـنِ الْمَعَـانِي خَطُّـهُ ❊ كَانَـتْ مَلَاحَتـه زِيَـادَة شَـرطِهِ



(١) فمن تلك النشرات والمطبوعات التي حرَّفوا فيها وزادوا فيها بدون معرفة مؤلفها كتاب (التصوف بين الحق والخلق) لمحمد فهر الشقفة، كما ذكره الشيخ عبد الفتاح في (كلمات)، قال فيه: كتاب الأستاذ محمد فِهر الشُّقفة: (التصوف بين الحق والخلق) الطبعة الثانية مزيدة ومحققة. فقد طبعوه في دمشق سنة ١٣٩٠، في ٢٤٠ صفحة، ودسّوا فيه زورا وبهتانا: كلاما حولي وحول غيري من العلماء، ومنهم الشيخ الجليل أبو الحسن الندْوي فقد رموْه بالكفر! كما في ص ٢٣١ من الكتاب المذكور، والمؤلف لا يعلم بشيء من ذلك ولا يرضىٰ به، ووزّعوه في المملكة علىٰ كثير من كبار العلماء، وعلىٰ بعض طلاب العلم، ليُحققوا به قصدهم السيّء مني بوجه خاص.
فما أن عَلم مؤلفه بذلك الدسّ، حتىٰ اشتاط غضبه عليهم وغيظه منهم، وبَعث إليّ برسالة منه بخطه، يُعبِّر لي فيها عما يُكنّه نحوي من تقدير واحترام، ويستنكر ما فعلوه من تزوير عليه، وإساءة إليّ وإليه، بما اقترفوه من الأكاذيب. ذكره الشيخ عبد الفتاح في رسالته (كلمات).

(٢) أورده الحافظ السخاوي في كتابه (فتح المغيث) ٣/٥٤، والقاضي الماوردي في كتابه (أدب الدين والدنيا) ص ١٠٩بلفظ آخر.

تحريفات اللكنوي والقنوجي ومو قف الشيخ بكر منها

لو نظرنا إلىٰ مؤلفات العلامة الشيخ عبد الحي اللكنوي نرىٰ عنده بعض الأخطاء وكذا نراه يختصر كلام الأئمة عند النقل ويأتي بالمعنىٰ ولا يشير إلىٰ ذلك، ومع ذلك ينقل عنه الشيخ بكر أبو زيد كثيرا، ويثني عليه ثناء عاطرًا.

وهكذا نرىٰ مؤلفات الشيخ صديق حسن خان القنوجي الذي يُسَمِّيه اللكنوي (بِغير ملتزِم الصحة)، وهو أكثر وقوعًا في التحريفات والسقطات بالنسبة إلىٰ اللكنوي[1]، لكن الشيخ بكر ينقل عنه كثيرا، ويعتمد عليه في المعلومات، ويثني عليه، ولا ينتقد تحريفاته، يقول لمن ينظر في كُتب الشيخ عبد الفتاح: لا تجعلوا بينكم وبين الله وسائط محرفين، لكن هو نفسه ينقل بوسائط أكثر تحريفا وتصحيفا وتبديلا.

ثم يأتي ويقول لمن اشتهر في العصر الحديث بالضبط والإتقان والدقة فيما يقول ويكتب، ويَنسبُ إليه العَظائم من التحريفات.

والذي حمله علىٰ ذلك هو تحسينُ الظنّ بالشيخ القنوجي وإساءة الظن بالشيخ عبد الفتاح دون التحقق والتثبت فيما يقول ويَرْقمُ. يقول أحد شعراء بني هُذيل[2]:

---

(١) وفي استطاعتي أن آتي بِمِئتيْ تحريفٍ للشيخ صديق حسن خان القنوجي علىٰ طريقة الشيخ بكر فماذا سيكون حاله؟! هل سيكون الشيخ بكر قد جعل بينه وبين الله واسطة من المحرفين؟!

(٢) وهو أبو العيال الهذلي، (شرح أشعار الهذليين) ١/٤٣٥.

ومثله تغافلُه عن تحريفات الشيخ حامد الفقي الذي يجتمع معه في المشرب، وقد جمع بعض الأفاضل بحثا خاصًّا وذكر فيه نماذج من تحريفاته، كتحريفه لكتاب الحافظ ابن عبد الهادي، رحمه الله.



أخطاء الشيخ بكر في رسالته (التحول المذهبي)

وللشيخ بكر في رسالته (التحول المذهبي) غفلات غير التي سبقتْ.

❁ منها:

ما قاله الشيخ بكر أبو زيد في مقدمة رسالته (التحول المذهبي) (ص/ ٧٤): وقد رغبتُ عن نفخ الكتاب وتكبير حجمه بترك السياق لشيءٍ من أحوال المترجَم، لأنّ هذا من الحديث المعاد، والرجوع إليها في مصادرها من أيسرِ اليسير.. إلخ

هكذا يقول في المقدمة، ثمّ يأتي ويقولُ بعدَ ذكرِ سيفِ الدّين الآمدي: وَقالَ: صحَّ عنه أنّه كانَ يتركُ الصّلاة، نسأل الله العافية. انتهىٰ

ما الذي جعلَ الشيخَ بكر يَذكر هنا أَسْوَأَ مَا قِيل في الآمدي، وقد رغب عن نفخ الكتاب، وتكبير حجمه بترك السياق لشيءٍ من أحوال المترجم[1]!؟

❁ منها:

ذكرَ الشيخُ بكر ممن تحوّل من مذهب إلىٰ مذهب: علمَ الدين السخاوي (المتوفىٰ سنة ٦٤٧ هـ)، وقال: المالكي ثمَّ الشافعي. مع أنه لم يثبت تمذهُبُه

---

(١) ونظيره ما قاله الشيخ بكر في كتابه (ابن القيّم حياته وآثاره) في صفحة ٣١ وهو يعرِّف الأعلام في الحاشية بترجمة مختصرة في سطر أو سطرين: الكوثري: هو محمد بن زاهد بن الحسن بن علي الكوثري الجركسي الأصل، في نطقه بالعربية لكنة، توفي ١٣٧١هـ بالقاهرة. انظر الأعلام للزركلي: ٦/٣٦٣، ومقدمة مقالات الكوثري: ص ٥٧٧. انتهىٰ
ومن قرأ كتبَ الكوثري يعرفُ جيّدا فصاحةَ عربيته واتزان تعبيره.

بمذهب مالك، إلَّا ما قيل أنَّه سمع عن إبراهيم بن جبارة فقه المالكي في قريته، وهو لم يبلغ سنَّ البلوغ. وهذا لا يكفي لإثبات تمذهبه بمذهب مالك، وإلَّا فكم هو سَمع من الحنابلة والحنفية.

* منها:

ذكرَ الشيخُ بكر العلامةَ أبا الوفاء ابن عقيل في رسالته (التّحول المذهبيّ) من المتحوِّلين، بناءً على أنّه كان متّهمًا بِالاعتزال.

وهذا ليسَ من الإنصاف والعدل في شيء.

* منها:

ذكر الشيخ بكر أبو زيد في رسالته (التحول المذهبي) في (ص ١٠٨): إمام الحرمين الجويني من المتحولين في التمذهب، بناءً على أنه كان قد بالغ في الكلام وصنَّف فيه، ثمّ رَأىٰ أن مذهبَ السلف هو أوْلىٰ.

أقول: ذكرُ الجوينيِّ مِن ضمن المتحوِّلين لا يُسلَّمُ له، وهوَ كلامُ مَنْ لمْ يُدقِّق النظرَ في المسألة، لأنه يأتي السؤال هنا فورًا، وهو: من أيّ مذهب إلىٰ أيّ مذهب كان تحوّل الإمام الجويني؟

إما أن يقول بتحوّله من مذهب إلىٰ مذهب في الفروع، وهو باطل لا شك فيه، أو إما أن يقول بتنقله من مذهب إلىٰ مذهب في الأصول، وهو ما لم يقله الجويني، لا لتلاميذه ولا في كتبه، ولم يقل به أحدٌ من تلامذته ولا تلاميذِ تلامذته، ولا عُرِف عنه ذلك، إلا شنشنةَ بعضِ غيرِ ملتَزِمِي الصحّة.

أما ما أشار إليه الشيخ بكر من أن الإمام الجويني كان يرىٰ مذهب السلف هو الأولىٰ، فهو في الحقيقة ترجيحُ أحد قولي أهل السنة في التعامل مع آيات

الصفات، وهو ما نعتقده ونعمل به، كما قال الإمام النووي في شرح مسلم عند حديث النزول:

(هَذَا الحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ، سَبَقَ إِيضَاحُهُمَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، وَمُخْتَصَرُهُمَا أَنَّ أَحَدُهُمَا - وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ المُتَكَلِّمِينَ: أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِالله تَعَالَىٰ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا المتَعَارَفُ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا، مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللهِ تَعَالَىٰ عَنْ صِفَاتِ المَخْلُوقِ، وَعَنِ الِانْتِقَالِ والحركات وسائر سمات الخلق، والثاني: مذهبُ أكثر المتكلمين وَجَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ مَحْكِيٌّ هُنَا عَنْ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهَا تُتَأَوَّلُ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بها بِحَسَبِ مَوَاطِنِهَا).

❊ منها:

ذكرَ الشيخُ بكر ممن تحوَّل من مذهب إلىٰ مذهب: محمدَ بن أحمد بن عيسىٰ السعدي البغدادي، بدليل ما قاله القاضي عياض في (ترتيب المدارك): (ودرس أبو الفضل، محمد بن أحمد، علىٰ القاضي أبي حامد الإسفراييني، فذهب إلىٰ مذهبه). انتهىٰ، وزاد من عنده: لعله في الاعتقاد: التمشعر.

والسؤال هنا: من أي مذهب إلىٰ أي مذهب تحوَّل السعدي؟

إمَّا أن يكون تحوّل من المذهبي المالكي الذي وَرِثَه مِن أبيه إلىٰ مذهب الشافعي، الذي هو مذهبُ أبي حامد، والذي هو المتوَقَّع.

أوْ إمَّا أنْ يكون السعديُّ هو واحداً مِن الفِرَق المبتدعة، ثم تحوَّل إلىٰ مذهب أبي حامد الذِي هوَ مذهبُ الأشعري، وهو لَا يَصِحُّ.

أو إمَّا أن يكون في الأصول علىٰ مذهب أبيه، ثمَّ تحوَّل إلىٰ مذهب أبي

حامد، وهو تحصيلُ الحاصل، لأنَّ أغلبَ المالكية ـ أو كلّهم ـ مِن الأشاعرة. وكلُّ الاحتمالات تدلُّ علَىٰ أنّ الشيخ بكر تسرع في ذكرهِ من ضمنِ المتَحَوِّلين.

* منها:

ذكرَ الشيخ بكر في رسالته (التحول المذهبي) إبراهيم بن عبد الرزاق بن رزق الله الرسعني، وقال: كان أبوه حنبليا أو حنفيا. ثم أحال إلىٰ كتاب (الطبقات السنية).

وإليك نصُ ما جاء في الطبقات السنية (١/٦٣) قال:

إبراهيم بن عبد الرزاق بن رزق الله ابن أبي بكر بن خلف الرسعني، أبو إسحاق، عرف بابن المحدث. سمع بالموصل من والده الإمام عز الدين، وتفقّه عليه. وكان فقيهاً، عالماً، فاضلاً.

ذكره البرزالي في (معجم شيوخه)، وقال: كتبتُ عنه، وفاق أبناء جنسه معرفة، وذكاء.

وكان نبيهاً، نبيلاً، فاضلاً، عالماً، متنسكاً، ورعاً، حسن الأخلاق. وله منظوم، ومنثور. وشرح القدوري، وكتب الإنشاء بديوان الموصل.

أنشدني من شعره كثيراً في كل فن.

مولده في جمادىٰ الأولىٰ، سنة اثنتين وأربعين وستمائة بالموصل.

وتوفي في شهر رمضان، سنة خمس وتسعين وستمائة، بدمشق، ودُفن بسفح قاسيون. انتهىٰ.

كذا في (الجواهر المضية)، وقوله إنّه تفقّه علىٰ أبيه: فيه شُبهة، لأن الصحيح

أنّ أباه كان حنبليّ المذهب ، كما سيأتي في محلّه إن شاء الله ، اللهمّ إلّا أن يكون تفقّه عليه حنبليًّا ، ثم صار حنفيًّا ، والله أعلم. انتهىٰ.

ومن هنا يتبيّن أمران. الأوّل: مسارعةُ الشيخ في ذكره من المتحوّلين ، والثاني: تحريفُ النصّ ، إن حاسبناه بما حاسب به الشيخ عبد الفتاح رحمة الله عليهما.

* منها:

ذكر الشيخ بكر من المتحوّلين ابن القيّم ، وقال بأنه تحوّل من مذهب الخلف إلىٰ مذهب السلف.

أقول: ليس لذكره هنا ضمن المتحوّلين معنىٰ ، وهو لا يدخل في موضوع الكتاب ، كما يفهم ذلك من كلام المؤلِّف في المقدّمة.

لو قال الشيخ بكر أنه يدخل في الموضوع ذكرُ هذا النوع من التّحول ، نقول له: كمْ هناكَ علماء عندَهم تحوّلٌ مِن هذا النوع ، فلِمَ لمْ تذكر ولو واحدًا منْهم غير ابن القيّم! ؟

هذه تقريباً جملةُ ما في رسلة (التحول المذهبي) للشيخ بكر أبو زيد من التحريفات والأخطاء والمخالفات والتناقضات والمغالطات ، أخذناها بميزانٍ كان الشيخُ بكر يعترض بمثله علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمة الله عليهما.

❊ ❊ ❊

مَا قالَه الشيخُ بَكْر أبُو زَيْد في حَقِّ الشيخ عبد الفتاح أبُو غُدّة

يقول الشيخ بكر في كتابه (تحريف النصوص) في صفحة ١٦٠ عند ذكره طرقَ الغُلاة في التّحريف[1] وهو يُقدِّم أمثلةَ مَنْ اتَّخذَ خدمةَ كتبِ أئمةِ السّلف

---

(١) وقد أنصف مفيدنا ومجيزنا الشيخ الشريف حاتمُ بن عارف العوني حينما انتقد غلوَّ الشيخِ بكر أبو زيد في رسالته هذه (تحريف النصوص)، وفي ذلك يقول الشيخ حاتم العوني: ظاهرة تحريف النصوص عمدًا أو بشبه العمد ظاهرة يريد أتباع كل مشربٍ ومذهب إلصاقها بخصومِهم، وقد ألّف فيها د/ بكر أبو زيد (رحمه الله) رسالته (تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال)، وجعلها من خصائص المبتدعة (في نظر مشربه)، ولذلك فقد ذكر أبو زيد مسمّيات لمدارس التحريف فذكر منهم الأشعرية والماتريدية (وكرّر ذكرهم)، بل ذكر غلاة المتمذهبين بالمذاهب، وتوسّع في دعوىٰ الغلوّ، حتىٰ إنه زعم أن الإمام المرغيناني (ت٥٩٣هـ) صاحب المتن المعتمد عند الحنفية (الهداية) أحد المحرِّفين للسنّة، وبسبب الغلوّ في نصرة المذهب!!

وصدّق بعضُ طلبة العلم هذه الدعوىٰ، وظنّوا أن تحريف النصوص من خصائص المخالفين لهم الذين يسمُّونهم بـ(المبتدعة)! وأن السلفيّة المعاصرة ناجية من داء تحريف النصوص!

حتىٰ قام مخالفوهم بتتبُّعهم وتعقّبهم في تحقيقاتهم ونقولاتهم، فأثبتوا أن تحريف النصوص قد وقع منهم كما وقع من غيرهم، أو أشد. ونشروا ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع النت، وقد تثبت من صحة كثير منها.

وهي لو جُمعت لجاءت مثل ما جمعه د/ بكر أبو زيد (رحمه الله)، أو أكثر بكثير.

ولا غرابة في ذلك: فكما وُجد أناس قديما يضعون الحديث ويكذبون علىٰ النبي ﷺ نصرةً للسنّة بزعمهم، فيوجد مثلهم الآن: يكذبون ويحرِّفون نصرة لطائفتهم التي زعموا أنها هي الناجية.

وذلك أن الكذب والتحريف نتاج الغلوّ وقلّة الأمانة، وقد ينضاف إليهما الجهل وضعف الحجة، وقد ينضاف إليها الضلال الذي يُفقِد صاحبه حججًا صحيحة فيلجأ للكذب والتحريف نصرة لمذهبه ومشربه.

والغلاة لا ينجو منهم مذهب، وقليلو الأمانة موجودون في كل مشرب. =

(علَىٰ حَسَبِ رَأْيِه) مَكِيدَة وَمَصْيَدَة وَأُحْبُولة لاسْتِخرَاج الغَافِلين مَا نَصُّه:

وَتَعْليقاتُ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الحنفي: علَىٰ (المنار) لابن القيّم. والموقظة للذهبي.

وهذا المسكينُ قدْ روّضَ نفسَه علَىٰ تحويلِ جملةٍ كبيرةٍ مِن النّقول عَن ابن تيمية وابنِ القيّم والذهبي وابن حجر والقاسمي وغيرهِم إلىٰ نقطةِ التّلاقِي مَع مَا يَرمي إليه بِالتّصرف في هذه النّقول بالتحريف لها: بالزيادة والنقص والبتر والتقديم والتأخير والتلفيق..

وفي تعليقاتِه علىٰ كتبِ اللَّكْنَوي وَالتّهَانَوِي الشيء الكثير... إلخ.

❁ فالجوابُ:

لو أنصف الشيخ بكر لقال: لم يلتزم أبوغدة بالنصّ عند النقل في بعض المواضع، لأن الشيخ عبد الفتاح كان ينقل بالمعنىٰ كما كان يفعل بمثله ابن تيمية أحيانًا، وابنُ القيّم أحيانا كثيرة، والحافظُ ابن حجر، وغيرهم، ولا يُعدّ ذلك تحريفًا وإن زاد ونقص أو قدَّم وأخَّر، ما لم يغيِّر المعنىٰ المقصود، وإلَّا لصار الشيخُ بكر هو نفسُه محرِّفا للنصوص ومن قبله ابنُ تيمية وابن القيم، كما سبقت الأمثلة علىٰ ذلك.

= فليس التحريف من خصائص أهل الأهواء (المبتدعة في نظر السلفيين المعاصرين)، بل قد نالهم هم أنفسهم من غباره ووحله ما يثبت أنهم بشر ممن خلق، وأن أتباع السلفية المعاصرة وأصحاب الرسائل والتحقيقات والمؤلفات منهم كغيرهم: ليسوا شعبًا مختارًا ولا أمّةً مصطفاة، فيهم محرّفون وكذابون كغيرهم.

إلَّا إن قصدنا بـ(أهل الأهواء) كل غال في مذهب، فهو يتبع هواه في نصرته، ولا يتجرّد للحقّ بالحقّ، ولا يجعل هواه تبعًا للدليل، بل يجعل الدليل تبعا لهواه! فهذا صحيح: إذ هؤلاء حقًّا هم أصحاب التحريف والكذب، من كلّ دين ومذهب.

ثم يقولُ عند ذكره طريق التلوّن:

من اقْتَحَم الطريق الأولىٰ: (تحريف النصوص) من حديث أو أثر، أو كلامِ عَالم، هَانَ عليه طريقُ التّلوّن بِمَا يُبديه بعضُهم مِن عباراتِ إجلالٍ لِابن تيمية وابن القيّم والذهبي وغيرهم مِن علماءِ السلف، وَهو في نفسِ الوَقتِ يَمْتَدِح بِمَن يَعيبُهم وبِمَن يَلعنُهم، ويُكفِّرهم، وَيُنَكّل بِهم وَبِمَذهبِهم في مواضعَ أخرَىٰ لَا تَخْفَىٰ علَىٰ البصراء، كلُّ هَذا لِكسبِ أكبرِ عددٍ مُمْكنٍ مِن القرّاء... إلخ

أقول: هذا كلامٌ غير دقيق، واستنتاجٌ خاطئ، لأن تبجيل شيخٍ لا يعني أنه ليس له خطأٌ، وهكذا لا يعني مِن تبجيلِه أنه لا يُسمَح بِنقد خطئه لمن يَرىٰ ذلك خطأً، خاصةً إذا كانتْ المسألة عند المخطئ والناقد في موضوعٍ تخصُّصِهما.

أما إجلالُه لابن تيمية وابن القيّم والذهبي والاستفادة من كتبهم، فمن طبيعة الشيخ وخلقه، وهو مدرسةٌ وحدَه في التأدُّب مع العلماء بِدون التعصّب، وفي أخذِ ما صفَىٰ وتركِ ما كدَر.

أمّا قوله: (كلُّ هذا لِكسبِ أكبَرِ عددٍ مِن القرّاء): فهذا مِن سوءِ الظنّ، وهو مِنْ تفعّلِ الأسباب، الذي كان الشيخ بكر ينهىٰ عنه كثيرا ويردُّ به علىٰ الشيخ عبد الفتاح وَيعيبه به قائلاً: ليسَ من حقّنا تَفعّلُ الأسباب. أمّا هنا فيتفعّل الأسباب ويتصنّعها هو نفسه مناقضا ومخالفا لزعمه.

ثمّ من أين عرف الشيخُ بكر أنه لِكسبِ أكبرِ عددٍ من القراء؟!

ثمَّ يَقول: وَالدليلُ علىٰ هذا أنّك لَا تَرىٰ مِن هذا (الطّراز) حرفًا واحدًا في الثّناء علَىٰ شيخِ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مُعتقَدِه، في أبوَابِ التّوحيد، وَالسّلوك، وَمُنَابَذَتِه لِلكَلَامِيّين مِن الأشَاعِرَة وَغيرهم... إلخ

أقول: هذا استدلالٌ فيه نظر، لأنه مثلاً: لو وُجد حرفا أو أحْرفا في الثناء على ابن تيمية في السلوك أو في منابذة بعض أخطاء المتكلِّمين، ما الذي سينتج منه؟

إن كان اعتقادُ ابن تيمية مطابقًا لعقيدة أهل السنة فمن الذي يُنكره! أو إذا كان مطابقًا في بعضٍ ومخالفا في البعض الآخر فلا بدّ لأهل الاختصاص من الكلام فيه، وهو الذي كان عليه الكوثري مع شدة وغلظة.

أمّا منابذةُ كلامِ المتَكلِّمين: فلا شكّ في منابذتِه إذا تبيّن خطأُه، أمّا منابذتُه لأجل كونِه كلامًا للمتكلِّمين وهم مصيبون فيه، فليس من الحكمة في شيء.

وَيَقول بعدَ أسْطُر: وَادِّعاءُ مذهبِ السّلف ـ مَع مخالفَتِه (لِلتَغرير والتّلْبيس) ـ دَعْوَىٰ قَديمة كَشَفَها شيخُ الإسلام ﷺ في كتبِه، منها: في الفتاوىٰ: (٤/١٤٩، ١٥١، ١٦٤): وَإنّ الدّعْوَىٰ دونَ النُّصرة لَهُم وَالبَراءة مِن المخَالِفين لهُم، تَبقىٰ دعوىٰ بِلَا بَيّنة، فهي مَرْدودة... إلخ

أقول: لا أدري بماذا أسمي هذا الكلام! هل هو انبهارٌ أم هو تعصّبٌ، أم تجاهل، أم سهوُ ورَهْوٌ!

هذه الدعوة القديمة كيف بقيتْ خَفِيَّة علىٰ مَمَرِّ العصور حتىٰ يكشفها ابن تيمية في القرن الثامن! أين الذين كانوا يَردّون علىٰ المخالف، الذين تكلّم الشيخُ بكر عن تاريخِهم في الرد علَىٰ المخالف!

ثم يقول الشيخ بكر: وَنَظِيرُ هَذا تَلْقيبُ الأشَاعِرة وَالمَاتُرِيدية لِأنْفُسهم بِأنّهم أهلُ السنّة. وَهذا من التّغرير مِن وَجهٍ وَبِنِكايةٍ بِأَهْلِ السنّة وَالجماعة مِن وَجهٍ آخَر، حتّىٰ لَا تَبقىٰ لِأهل السنّة وَالجماعَةِ صفةُ التّمييز بِهذا اللّقب الشّريف بِالنسْبة إلىٰ السنّة في وَسْطِ تِلكم الأهْوَاء المضلّة.

وهَذا الصّنيعُ مِنهم يُذكّرنا مِن وَجهٍ آخَر، مَا ذُكِر عَن وَاعظ، قِيل لَه مَا مَذهبك؟ قال: في أيّ مَدِينة... إلخ

أقول: وهو بهذا الكلام أفصح عن نفسِه بما فيه من غمز بِكبار المحدّثين، وحفّاظِ السنن، ونَقَلَةِ الشّريعة، الذين شهد لهم التاريخُ عبرَ العصور والقرون بأنّهم من أهل السنة والجماعة، الذين كانوا يصرِّحون بِأَنّهم أشاعرة، وهل يقال بأن هؤلاء الحفاظ كانوا يلقّبوا أنفسَهم بِأهلِ السنّة لِلتّغرير حتّىٰ لا يَبقىٰ لِأهل السنَّةِ صفةُ التّمييز!

ثم أقول: إن كان الشيخ الكوثري يطعنُ في الأئمة تعصّبا لتابعيٍ جليل، مثل الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه فالشيخُ بكر أبو زيد يطعَنُ في الأئمة تعصّبا لعالم أو عالمين من القرن الثامن.

والبحث في الأشاعرة طويلٌ، وليس هذا مقام بحثه وبسطه.



الإخسارُ في الميزان

رأينا فيما سبق كيف كان الشيخ بكر أبو زيد يحاولُ تنقيصَ قدرِ الشيخ عبد الفتاح وَلِرَفعِ ثقةِ النّاسِ عن عِلمِه وجُهدِه، إساءةً منه بِالظن في كلِّ صغيرٍ ويَسِير.

وهكذا رأينا كلامَه في أئمة أهل السنّة من الأشاعرة والماتريدية، كيف يَغمز بهم ويصغِّر شأنَهم ويتقوَّل عليهم.

وهنا أريد أن أقدِّم مثالاً يَتبيّن منه كيفَ كان الشيخ بكر يُخسِرُ في الميزان.

قال الشيخُ بكر في رسالته (الردُّ على المخالف) في (ص٣١) وهو يذكر تاريخ الردّ على المخالف: وللحافظ ابن القيّم مبحثٌ استقرائيٌّ تَاريخيٌّ منذُ البعثة حتّى القرن الثامن الهجري، يُعطي تصوّرًا دقيقا ونفيسا عن هذه المحَنِ التي مرّتْ بِالمسلمين، ومقامات الردِّ عليها... إلخ

واستغرق كلامُ ابن القيّم ثمانِ صفحات في ذكرِ ظهورِ البِدع والفِرقِ، والردِّ عليهم، وتَهوِينِ أمرهِم، ثمَّ ظهورِهِم ثانيًا والردِّ عليهم، وَكسرِ شوكتهم، وهكذا حتى يدخلَ القرنُ السابعُ، ثمَّ يقول ابنُ القيّم رحمه الله:

ثمّ نبغتْ نابغةٌ منهم في رأس القرن السّابع، فأقامَ اللهُ لدينه شيخَ الإسلام أبا العباس أحمد بن تيمية (قدّس اللهُ روحَه) فأقامَ على غزوِهم مدةَ حياتِه باليد والقلب واللسان... انتهى

والذي أتعجّب منه: لماذا لمْ يذكر لنا ابنُ القيّم أسماءَ من كانوا يَرُدّون على

هذه البِدع والفِرق، ومقالاتهم المخالِفة للشريعة حتّىٰ يدخل القرن السابع ؟

ثمَّ منْ هُم الذين كانوا يردّون علىٰ المخالفين من الفِرَق وَالمِلَل في القرون السابقة! ؟

وبأيدي مَن كَان كسرُ شوكتهم وتهوينُ أمرِهم ؟

لمْ يذكر ابنُ القيّم في هذا الصّدد أحداً ممّن كان يَردّ علىٰ باطِلِهم مثل:

الإمام أبي علي الحسين بن علي الكرابيسي الذي هو من أوائل من تكلّم في الفرق والمقالات، وله (كتاب في المقالات) عليه مُعوّلُ المتكلمين في معرفةِ مذاهبِ الخوارج وَسَائر أهلِ الأهْواء. توفي سنة ٢٤٥.

وأبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، وله تصنيف في العقيدة والرد علىٰ المبتدعة، توفي سنة ٢٤٣.

وأبي العباس ابن سريج المتوفىٰ سنة ٣٠٦.

وأبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري(١)، صاحب التصانيف في الردِّ علىٰ المعتزلة، والذي كان يردّ علىٰ الجهمية، كما قال الحافظ الذهبي في السير ١١/١٧٤. والذي كان الإمامُ البخاري يأخذ في المسائل الكلامية بِمذهبه ومذهب الكرابيسي، كما قالَ الحافظُ العسقلاني في الفتح ١/٢٤٣.

والإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي يعرفه كلُّ صغير وكبير، الذي هو أكثرُ من ردّ علىٰ المعتزلة وسائر الفرق في التاريخ مطلقا، والذي ناظرهم وغلبهم، وكتب في الردّ عليهم في بيان مقالاتهم ومقالات سائر الفرق

(١) وقد كان حيا قبل الأربعين ومائتين، كما قال الحافظ الذهبي في (السير).

والملل المبتدعة.

حتَّىٰ قال عنه الحافظُ البيهقي في رسالتِه إلىٰ عميد الملْك يُثني علىٰ أبي الحسن الأشعري ما نصه:

(إِلَىٰ أَن بلغت النّوبَة إِلَىٰ شَيخنَا أَبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ ﷺ فَلم يحْدِثْ فِي دين الله حَدثا وَلم يَأْتِ فِيهِ ببدعة، بل أَخذ أقاويل الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وَمن بعدهمْ من الْأَئِمَّة فِي أُصُول الدّين، فنصرها بِزِيَادَة شرح وتبيين، وَأَن مَا قَالُوا وَجَاء بِهِ الشَّرْع فِي الْأُصُول صَحِيح فِي الْعُقُول، بِخِلَاف مَا زعم أهل الْأَهْوَاء من أَن بعضه لَا يَسْتَقِيم فِي الآراء، فَكَانَ فِي بَيَانه تقوية مَا لم يستدل عَلَيْهِ أهل السّنة وَالْجَمَاعَة، ونصره من مضىٰ من الْأَئِمَّة كأبي حنيفَة وسُفْيَان الثوري من أهل الْكُوفَة، والأوزاعي وَغَيره من أهل الشَّام، وَمَالك والشافعي من أهل الحَرَمَيْنِ وَمن نحا نَحْوهمَا من أهل الْحجاز وَغَيرهَا من سَائِر الْبِلَاد، وكأحمد بن حَنْبَل وَغَيره من أهل الحَدِيث، وَاللَّيْث بن سعد وَغَيره، وأبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البخاري وأبي الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج النيسابوري إمامي أهل الْآثَار وحفاظ السّنَن...).

ولا يخفىٰ هنا ما قاله الإمام الزركشي في كتابه (تشنيف المسامع بجمع الجوامع)[1] وهو يدافع عن الإمام الأشعري ما نصه: قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي[2]: أعاد الله هذا الدين بعد ما ذهب ـ يعني أكثره ـ بأحمد بن حنبل

---

(١) ٤/٨٤٩.

(٢) وهو الذي قال عنه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٦/٢٩٣: قال الحاكم: كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر.

وقال أيضا: قال حمزة بن يوسف: سمعت الدارقطني يقول: قد كنت عزمت غير مرة أن أرحل إلىٰ أبي بكر الإسماعيلي فلم أرزق. =

وأبي الحسن الأشعري وأبي نعيم الاستراباذي، وقال أبو إسحاق المروزي: سمعت المحاملي يقول في أبي الحسن الأشعري: لو أتى اللهَ تعالى بِتراب الأرض ذنوبا رجوتُ أن يغفر الله له، لدفعه عن دينه. وقال ابن العربي: كانت المعتزلةُ قد رفعوا رؤوسَهم حتى أظهر الله الأشعري فحجرهم في أقماع السماسم. وقال القاضي أبو بكر: أفضل أحوالي أن أفهم كلام أبي الحسن... إلخ

ولذا لما توفي الإمام نودي على قبره: اليوم مات ناصر السنة، وكانت وفاته سنة ٣٢٤.

وابن مجاهد البصري، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، المتوفى سنة ٣٧٧، المتكلِّم الذي كان أبو بكر البرقاني يثني عليه ثناء حسنا، كما أورده الحافظ الخطيب في تاريخه.

والإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري، الذي كان شوكا على المبتدعة بالرد والمناظرات، والذي جمع مجرّد مقالات الإمام أبي الحسن الأشعري، وصنّف في ردِّ الشبه والأباطيل.

وأبي محمد الطبري المعروف بالعراقي، الذي كان يناظر المخالفين ويردُّ على طريقة الإمام الأشعري، والذي قال عنه الإمام الذهبي في تاريخه: عبد الله بن علي، القاضي العلامة، أبو محمد الطبري الشافعي، المعروف بالعراقي، وبين أهل جرجان بالمنجنيقي، ولي قضاء جرجان، وكان فقيهاً إماماً فصيحاً بليغاً على

= وقال الذهبي أيضا: وصنف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث، عمل (مسند عمر) رضي الله عنه في مجلدتين، و(المستخرج على الصحيح): أربع مجلدات، وغير ذلك، و(معجمه) في مجلدين يكون عن نحو ثلاثمائة شيخ. انتهى

إذا كان الشيخ الإسماعيلي أخذ عن ثلاثمائة شيخ في ذاك العصر، وهو القرن الرابع، وأكثرهم المحدثون والفقهاء، ثم شهد للإمام أبي الحسن الأشعري بهذا الثناء، فشهادته مما لا يستهان بها.

مذهب الأشعري في النظر، ورد نيسابور سنة ٣٩٥، وتوفي بترب دال ببخارىٰ. وقد روىٰ عن: عمران بن موسىٰ بن مجاشع، ويحيىٰ بن صاعد، وعنه أبو عبد الله الحاكم.

والإمام المبجل القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، الذي قال عنه الحافظ المؤرخ ابن عساكر: وَله التصانيفُ الْكَثِيرَة المنتشرة فِي الردّ علىٰ الْمخَالفين من الرافضة والمعتزلة والجهميّة والخوارج وَغَيرهم..

والذي كان أبو الفضل عبد الواحد التميمي الحنبلي يقول عنه لأصحابه: تمسّكوا بِهَذَا الرجل فَلَيْسَ للسّنة عَنهُ غنىٰ أبدا..

حتىٰ لما توفي الإمام الباقلاني، حضر الشَّيْخ أَبُو الْفضل التَّمِيمِي يَوْم وَفَاته العزاء حافيا مَعَ إخْوَته وَأَصْحَابه، وَأمر أَن ينَادىٰ بَين يَدي جنَازته: هَذَا نَاصر السّنة، وَالدّين هَذَا إِمَام الْمُسلمين، هَذَا الَّذِي كَانَ يذب عَن الشَّرِيعَة أَلْسِنَةَ الْمخَالفين، هَذَا الَّذِي صنّف سبعين ألفَ ورقة ردًّا علىٰ الْمُلْحِدِينَ. وَقعد للعزاء مَعَ أَصْحَابه ثَلَاثَة أَيَّام فَلم يبرح، وَكَانَ يزور تربتَه كلَّ يَوْم جُمُعَة فِي الدَّار.

ومثل الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الذي بَيَّن للناس صحيحَ الاعتقاد في الله وفي صفاته ﷻ، وفي نبوة سيدنا رسول الله ﷺ، وصنَّف فيه الكتب، والذي لا يحتاج إلىٰ ذكرِ فضائلِه في نصرةِ الحق وتوهينِ الباطل.

ومثل الأستاذ ركن الدين أبي إسحاق الإسفراييني، إبراهيم بن محمد، المتوفىٰ في نيسابور سنة ٤١٨.

ومثل الإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بإمام الحرمين، والذي كان طولَ عمرِه يردُّ علىٰ المخالفين بِالقلم واللسان والجنان،

والمتوفى سنة ٤٧٨.

والإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ

والإمام أبي حامد حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي، أحد أذكياء العالم، المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

والحافظ القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعافري المالكي، المتوفى سنة ٥٤١هـ.

والإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني صاحب كتب (الملل والنحل)، المتوفى سنة ٥٤٨هـ.

والحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة ٥٧١هـ.

والإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ.

والإمام سلطان العلماء عزالدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، المتوفى سنة ٦٦٠ هـ.

والإمام الكبير تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ.

وابنه أبي نصر تاج الدين بن على بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٧١ هـ.

وغيرهم الذين كانوا في عصورهم يردُّون على شُبهٍ تقعُ في أصول الدّين أوْ في فروعه، بالمناظرات والمجالس، وبالمؤلفات والرسائل، والذين كانت لهم المدارس والأصحاب في الردِّ على المخالفات التي كانت تأتي إمَّا من قبل الزنادقة

والفلاسفة، أو من المشركين والملاحدة، أو من فرق الإسلاميين.

كيف لا يذكر الإمام ابن القيّم (المتوفى سنة ٧٥١هـ) ولو واحدًا من هؤلاء الأعلام وهو يتكلّم عن البدع وظهورِ الفِرق والمِلَل، ثمّ عن مقامات الردّ عليهم، وكسرِ شوكتِهم وتهوينِ أمرهم!

ثمّ يأتي إلى القرن الثامن ويذكر شيخَ الإسلام ابن تيمية بِلقبه وكنيتِه واسمِه واسم جدِّه ﷺ، ثمَّ يذكر جهده وما قام به من الردود باللسان والقلم وحتى بالقلب[1]!!!

أمّا الذين مضوا في القرون السبعة فلا يذكر أحداً منهم لا بالاسْم ولا باللّقب ولا بالكنية فضلا عن ذكر جهودِهم وردودِهم باللّسان والقلم.

هذا الذي أستغربه وأتعجب منه!

وأغربُ منه ما قاله الشيخ بكر أبو زيد في وصفِ كلام ابن القيّم هذا من أنّه: كلامٌ استقرائيٌّ تَاريخيٌّ منذُ البِعثة حتّى القرن الثامن الهجري، وأنه يُعطِي تصوّرًا دَقيقًا وَنفيسًا عَن هذه المِحَن التِي مَرّت بِالمسلمين، وَمَقاماتِ الردّ عليها!

أهكذا يُطلق الثناء ويُبالغُها على كلامٍ مُجْمَلٍ وَمُخْتَصرٍ اخْتصَارًا نَاقِصًا وَمُخِلًّا!؟

هذا هو عينُ التعصّب والهوى، ينفخُ في كيسِه ويخسِرُ ميزانَ غيرِه[2].

---

(١) أنا لا أنكر ذكرَه لشيخ الإسلام، إنما أنكر إغفالَه الأركان والأصول إغفالا كليًّا، ثم ذكرَه ابن تيمية بالتفصيل والتبجيل.

(٢) لو قال المعترض: بأنّه لم يعرف عنه التعصب ولا النفخ في كيسه!

أقول في الجواب عنه: بل شهد عليه به الشيخُ ناصر الدين الألباني في (تمام المنة في تخريج أحاديث فقه السنة) في صفحة ١٩٧، إذ جاء فيه ما نصّه: لقد كان في بحثه بعيدا عن التحقيق العلميّ والتجرّد عن التعصّب المذهبيّ على خلاف ما كنا نظنُّ به، فإنّه غلب عليه نقلُ ما يوافقه=

حتىٰ شيخُ الإسلام ابن تيمية لا يعدّ مثل هذا الاستقراء علميًا يتضمّن العدل والإنصاف، وفي مثل كلام الشيخ بكر يقولُ ابن تيمية وهو يتكلّم في بعض العلماء مثل: الجويني والباقلاني وقال: ثمَّ ما مِنْ هؤلاء إلا مَنْ له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، ولهم في الردّ علىٰ كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصارِ لكثيرٍ من أهلِ السنة والدين ما لا يخفىٰ علىٰ من عرف أحوالهم وتكلّم فيهم بعلمٍ وصدقٍ وعدلٍ وإنصاف.

ثُمّ يُتبع الشيخُ أبو زيد كلامَ ابن القيّم ويقولُ:

فَمِن بعدِ قيامِ هذا الجهاد اللسانيّ العظيم (بعد القرن الثامن كما يقول) انتصرتْ السننُ ومَاتتْ البدعُ وضعُف حملتُها، ثمَّ دبّ في الأمة (داءُ استجرار) تلك الأدواءُ فَنبتتْ في كلّ مصر وأصبحتْ في القرون التاسعة والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر: رائجةً، وَالمواقفُ سجالٌ بين المهتدين والضّالين، حتَّىٰ قامتْ في قلب الجزيرة دعوةُ التّوحيد وَالردّ علَىٰ المعَاندين وَمجَادلتِهم ومراسلتهم من شتىٰ الأقطار... إلخ

هل هذا الكلام من الإنصاف في شيء!؟

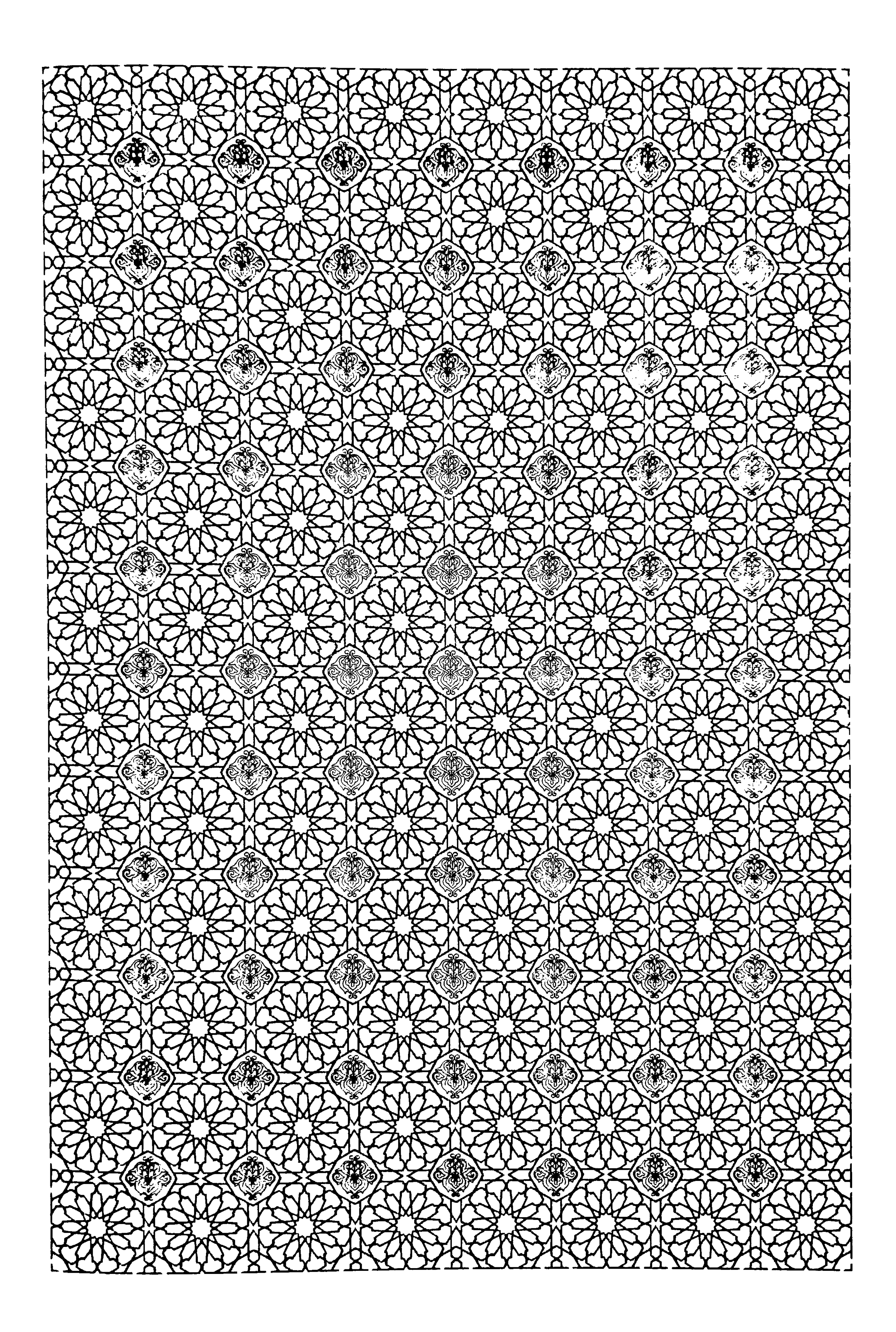
= وطيّ ما يخالفه أو إبعاده عن موضعه المناسب له إن نقله، بحيث لا ينتبه القارئ، لكونه حجة عليه لا له، وتوسعه في نقد ما يخالفه، وتشدده، والتشكيك في دلالته، وتساهله في نقد ما يؤيده، وإظهاره الحديث الضعيف مظهر القوي بطرقه، وليس له سوىٰ طريقين واهيين، أوهم القراء أنها خمسة، ثم يطيل الكلام جدا في ذكر مفردات ألفاظها، حتىٰ يوصلها إلىٰ عشرة دون فائدة تذكر، سوىٰ زيادة في الإبهام المذكور إلىٰ غير ذلك مما يطول البحث بالإشارة إليه، ولا يتحمل هذا التعليق بسط الكلام فيه وضرب الأمثلة عليه!

ثم قال في صفحة ١٩٩: فتأمل كيف أخذ من كلام الأمير بعضه وترك البعض الآخر الذي قال به جميع العلماء الموافقون منهم والمخالفون كما تقدم تركه لأنه ينقض احتماله الثاني... إلخ

ثم قال في صفحة ٢٠٤: لقد سود صاحبنا حولها عشر صفحات دون فائدة تذكر، واستطرد أحيانا ـ كعادته في (جزئه) في ذكر أمور لا علاقة لها بالعلة المزعومة.

أبهذا القدرِ من الخفّة يكون إعطاءُ الصورة لِتاريخ الردّ على المخالِف ومشروعيّته!





تعقيب
على مَا قاله الشيخُ ابنُ باز في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة

قال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلىٰ الشيخ بكر أبي زيد كما جاء في مقدمة رسالته (براءة أهل السنة) (ص ٢٦٩) ما نصه:

فقد اطلعتُ علىٰ الرسالة التي كتبتم بعنوان: (براءة أَهل السنة من الوقيعة في علماء الأُمة) وفضحْتم فيها المجرمَ الآثم محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السَّبِّ والشَّتم والقذف لأَهل العلم والإِيمان، واستطالته في أَعراضهم، وانتقاده لكتبهم إِلىٰ آخر ما فاهَ به ذلك الأَفَّاكُ الأَثيم، عليه من الله ما يستحق.

كما أَوضحتم أَثابكم الله تعالىٰ تعلُّق: تلميذِه الشيخ عبد الفتاح أَبوغدة به وولاءَه له وتبجحه[1] باستطالة شيخِه المذكور في أَعراض أَهل العلم والتُّقىٰ ومشاركتِه له في الهمز واللّمز، وقد سبق أَن نصحناه بالتبرئ منه، وإِعلانِ عدمِ موافقتِه له علىٰ ما صدر منه، وأَلححنا عليه في ذلك، ولكنه أَصرَّ علىٰ موالاته له، هداه الله للرجوع إِلىٰ الحق، وكفىٰ المسلمين شره وأَمثاله. انتهىٰ

فالجوابُ:

قوله: وتبجُّحه باستطالةِ شيخِه المذكور في أَعْرَاض أَهلِ العلم والتُّقَىٰ، ومشاركته له في الهمز واللمز.. إلخ تقوُّلٌ علىٰ الشيخ عبد الفتاح، ما افتخر الشيخ أبوغدة أبدًا بكلام الكوثري في أعراض المسلمين وهو يعلم أنه مخطئ فيه، وما تأخَّر الشيخُ عن قولِه وهو يعلم أنه صادق ومصيب فيه، بل صرّح بما يراه حقًّا

(١) أي تكبُّره وافتخاره وتباهيه.

وصدقًا، وهذا ليس من الهمز واللّمز في شيء، وعلى المعترض أن يثبت ذلك من خلال كُتبه.

أما نصيحتُه للشيخ عبد الفتاح بالتّبرئ عن شيخه الكوثري، وإعلانِ عدمِ موافقتِه له فكلامٌ خالٍ من الإخلاص والإنصاف.

إذْ كيف يطلب عالمٌ من علماء المسلمين من العالم مثلَه أن يتبرّأ من شيخه الذي استفاد منه علما وعقلا!؟

تبيينُ الخطأِ شيءٌ والتبرؤ منه شيءٌ، أمّا طلبُ التبرّؤ عن الشيخ جملة بناءً على أنه أخطأ في مسألة أو مسألتين فشيءٌ آخر، لا يقبله العقلُ والأدب.

إنْ كان عندَ الشيخ عبد الفتاح أخطاءٌ علميَّة فلِمَ لا يناقشون معه بِعلم وأدب!؟ ما له ولأخطاء شيخه!؟ لماذا لا يتعاملون مع الشيخ بما يقوله هو في مجالسه ومحاضراته، أو في كُتبه ومؤلفاته!؟

هم يَعرفون جيدًا بأنّ الشيخ نزيهُ اللسان والقلم، رفيعُ الأسلوب والأدب، صاحبُ أخلاق وقِيم، يعرفون شدَّةَ تثبّتِه فيما يكتب ويقول، يعرفون ضبطَ كلامِه ودقَّتَه، فقد قَرَأوا كتبَه مرات وكرات رجاءَ أن يفوزوا بشيءٍ يمكن أن يتشبثوا به، ولذا دائما يشنِّعون عليه بمقالات شيخه الكوثري ويطلبونه بالتبرّئ منه، ولو وجدوا في كتبِه بغيتَهم لما تعلقوا بشيخه وأستاذه[1].

---

(١) يقول الشيخ يوسف القرضاوي عن الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في مقالته التي نشرت في الصفحة الرسمية (للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) رقم ٥٦٨٤:
لهذا العلَّامة أكثر من (٥٠) خمسين كتابًا في الدراسات المختلفة، ما بين علوم قرآن، وعلوم حديث، وفقه، وتربية وتاريخ، جُلُّها في خدمة السنة المشرفة.
ومن قرأ هذه الكتب، سواء كانت محقَّقة أو مؤلفة ـ وأمعن فيها النظر، عرف منها بوضوح مكانة التكوين العلمي للشيخ حفظه الله، وسعة أفقه، ورسوخ قدمه في علوم المقاصد، وهي علوم=

إذا كان طلبُ التبرؤ عن الشخص الذي أخطأ في مسألة أو مسألتين في العقيدة مما لا يخرجه عن دين الإسلام جائز ومطلوباً، أو عن الشخص الذي يختلف معهم في مسائل العقيدة، فلمَ لا يطلبون من الشيخ عبد الفتاح أن يتبرأ من الإمام الحافظ الجليل شرف الدين النووي، أو الحافظ ابن حجر العسقلاني!؟

لأن عقيدة العلامة الكوثري هي عقيدة هذين الإمامين الجليلين إلا في بعض الجزئيات اليسيرة.

وبه يظهر ما في كلام الشيخ ابن باز من عصبية وبُعد عن الموضوعية والعدل والإنصاف.



= الشريعة المعروفة، من القرآن وعلومه، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله، وعلوم العقيدة والسلوك، وفي علوم الوسائل كذلك، وهي علوم اللغة والنحو والصرف والبلاغة والأدب، كما دلت على ذلك تعليقاته العلمية الضافية، وحواشيه الرائقة الصافية.
ورغم أنه يختار للتحقيق الكتبَ القيمة النافعة، فإن تحقيقاته وتعليقاته الأنيقة الممتعة أضافت إليها قيمة مضاعفة.
هذا مع اعتدال في التوجه، وانصاف للمخالِف، وتقدير للرأي الآخر، ومراعاة لأدب الخلاف والحوار، وعفة اللسان والقلم، في تناول الأشخاص والمذاهب والفرق والجماعات، شأن العلماء الراسخين المربِّين أبدًا.
وكما أن الشيخ معروف بعلمه وفقهه وحسن درايته، في الأوساط العلمية والإسلامية، فهو معروف كذلك بورعه وتقواه وحسن خلقه، يشهد بذلك كل من اقترب منه، ويلمسه لمسَ اليدِ كلُّ من عايشه وعاشره، زميلًا أو تلميذًا، فهو من الربانيين القلائل، أو (الخَلَف العُدُول) الذين يحملون علم النبوة للأجيال، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، نحسبه كذلك والله حسيبه، ولا نزكِّيه على الله تعالى.

تعقبات على كتاب (براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة) للشيخ بكر أبو زيد رحمه الله

وهي رسالةٌ صغيرةٌ، فيها مُقدِّمَاتٌ لا بأسَ بها، لكن مؤلِّفُها انحرفَ عن هذه المقدِّمات في التطبيق والبِنَاء عليها، فكأنّه حرَّر رسالته هذه من نُسخةِ مَآخذه، واسْتَمْلاها مِن صَحِيفة خَوَازِيه، فما ترك لِنفسِه فيها عَيْباً لَئيماً، ولا عاراً بهيماً، إلا ألصقَه عَالماً كَرِيماً، واستباحَ لِنفسِه مِنه حَرِيمًا، ثمّ هو بِزعمه سُنِّيٌّ، وغيرُه بِدعوَاه بِدْعِيٌّ. وإليك قليلٌ من كثيرها:

قال الشيخ بكر في كتابه (براءة أهل السنة) في (ص٢٩٨):

فهذا العلامة المعلمي، المتوفى سنة ١٣٨٦هـ - رحمه الله تعالى -: له جهود في خدمة السنة وعلومها، كما في (التنكيل) و(طليعته) وفي: تحقيقاته الحافلة في كتب في: الرجال، والأَنساب، والموضوعات، أَبدىٰ يَراعُهُ فيها بَراعةً وَدُرَراً في أُصول التخريج، وقواعد الجرح والتعديل، في جهودٍ انتشرت الاستفادةُ منها في كُتُب المعاصرين.

ولم نر التلميذ ـ يعني به الشيخ عبد الفتاح ـ يذكره بخيرٍ سوىٰ مرَّتين، مرّة لنقده، وأُخرىٰ للتحجّج به علىٰ بعض أَقرانه السلفيّين. فبماذا يُفسَّر هذا الهجران والتنكّر لعالم سلفيّ؟ وبماذا تفسَّر تلك الحفاوة والاحتضَان... إلخ يريد به الاحتضان بالكوثري!!

أقول في جوابه:

* **أوّلا:** كلُّ منْ له حظٌّ من علمِ المناظرة والأخذ والردّ، يعرف بأنَّ هذا الكلام ليس كلاما علميًّا.

هل كان العلامةُ المعلميّ شيخًا للشيخ عبد الفتاح كما هو حاله مع الكوثري حتىٰ يكثر عنه مثل إكثاره عن شيخه؟

هل كان الشيخ عبد الفتاح يلتزم المعلميَّ في زمنٍ ما، ثمَّ تركه وهجره، حتىٰ يوصف بالهجران!؟

هل كان يُكثِر النقل عنه، ثم تخلّف وانزجر، حتّىٰ يوصف بالتنكّر علىٰ سبيل الردّ والمآخذة!؟

* **ثانيًا:** ماذا لو حاكمنا الشيخ بكر إلىٰ ما أورده في مجموعته (الردود)[1] مثلا؟

ها هو الإمام المجتهد الحافظ الفقيه أبو عمر ابن عبد البر النمري[2]، لم يذكره ولم ينقل عنه في مجموعته (الردود) إلا أربع مرات، مع أنه ذكر فيها ابن تيمية وابن القيّم ستين مرة تقريباً.

وهذا الإمام الحافظ المتفنن ابن الجوزي الحنبلي لم يذكره في مجموعته علىٰ كثرة مصنفاته وتنوّعه إلَّا مرتين.

ومثله الإمام الفقيه الأصولي سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، لم يذكره الشيخ بكر في مجموعته إلَّا مرة واحدة.

---

(١) وهي تتضمن ست رسائل، وصفحاتها تقريبا خمس مئة.

(٢) أما ابن القيم فقد أكثر عنه النقل في كتبه جدًّا.

وإمام أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعري لم يذكره إلَّا مرة واحدة.

وابن حزم لم يذكره إلَّا مرة واحدة، وكذا أبو محمد الجويني، وابن عساكر، وأبو الوليد الباجي.

والحافظ الكبير المحدث الفقيه الإمام البيهقي والبلقيني والقرطبي وغيرهم، لم يذكر الشيخ بكر هؤلاء الأئمة ولم ينقل عنهم في مجموعته إلا مرة واحدة، مع أنه في نفس المجموعة يذكر وينقل عن ابن تيمية وتلميذه ستين مرة تقريبا.

فبماذا يُفسَّر هذا الهجران والتنكّر لأجلّة من الأئمة الأعلام؟

وبماذا تفسّر تلك الحفاوة والاحتضان لابن تيمية وتلميذه؟[١].

❊ **ثالثًا**: أنا قرأتُ جميعَ كُتب الشيخ عبد الفتاح أبوغدة فوجدتُه قد نقل عن العلامة المعلمي بما يقارب ثمانين مرّة، وليس مرّتين كما قال الشيخ بكر.

❊ **رابعًا**: وقفتُ على ثناء الشيخ عبد الفتاح بخطِّ يده للعلامة المعلمي عندما أهدى له كتاب (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل)، وإليك نص الإهداء والثناء:

(هدية مقدَّمة إلى فضيلة الأستاذ العلّامة المحقِّق الشيخ عبد الرحمن المعلميّ، حفظه الله تعالى لِلعلم والعلماء مَنْهلاً وموئلاً، آمين.

من مُحبِّه ومُستجيزه: عبد الفتاح أبوغدة، خادم العلم بحلب. مكة المكرمة ١٣٨٣/١٢/٦).

فبعدَ كلّ هذا كيف يقول الشيخ بكر بأنه (لم ير الشيخ عبد الفتاح يذكر

---

(١) رحم الله تعالى أبا العباس ابن تيمية وتلميذه، أنا لا أنكر على من يكثر النقول عنهما، إنما أقوله على سبيل المعارضة بنظير ما أتى به الشيخ بكر وأخذ يشنِّع به على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، رحم الله الجميع.

المعلميَّ بخيرٍ سوىٰ مرَّتين، مرّة لنقده، وأُخرىٰ للتحجّج به علىٰ بعض أَقرانه السلفيّين...).

وبه يتبيّن تسرُّعه، وعدمُ استقرائه فيما ينتقد، وعدم انصافه فيما يرقم ويكتب[1].

* **خامسًا**: لو قال المعترض: إنما أكثر الشيخُ بكر عن ابن تيمية لكونه ألّف الكُتب في مختلف العلوم، خاصّة في الردود علىٰ العلماء، ولذا كانت النقولُ عنه أكثر.

﴿ فالجوابُ:

والعلامة الكوثري كذلك تكلَّم في مختلف العلوم وأكثر من الردود علىٰ العلماء، وخاض في مسائل كثيرة.

ثم هو من أجلِّ شيوخ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة فناسب الإكثار في النقل والأخذ عنه.

ومع كلِّ هذا لم يكن موقفُ الشيخ عبد الفتاح مع ابن تيمية مثلَ موقفِ شيخِه الكوثري من حيثُ غلظة القول وشدة الكلام فيه.

* **سادسًا**: كثيراً ما يقول الشيخُ بكر أنه (ليس من حقِّنا تفعل الأسباب)، فما الذي يريده من قلّة النقول عن المعلمي وإكثارِها عن الكوثري!؟

لماذا يتدخّل فيما لا يعرفه بالضبط!؟ لماذا يجتهد ويتطلّع علىٰ اختراع الأسباب والعلل فيما لا علم به!؟

---

(١) ولا عذر له إن زعم بأنه لم تكن كُتب الشيخ كلها مطبوعة حتىٰ يرجع إليها.

افتراء الشيخ بكر على الكوثري

وهنا أيها القارئُ الكريم أنقل مثالاً من صنيع الشيخ بكر مع الكوثري، يتبيَّنُ منه ميل الشيخ بكر لنفسه وهواه.

قال الشيخ بكر في كتابه (ابن القيّم حياته وآثاره) الذي طبع سنة ١٤٠٥ ص ١٨: الكشف عن تلقيبه بابن زفيل:

وقد تتبّعتُ أسماء مؤلفات السبكي فرأيتُ من بينها أنه ألَّف رسالةَ في التعقيب على نونية ابن القيّم باسم (الردّ على نونية ابن القيم).. ولم يسمّ السبكي كتابه باسم (السيف الصقيل) في مقدمته له.. ويكون ذلك الاسم انتحله ووضعه الكوثري... لقد تصفّحتُ الكثير من كتب التراجم والمعاجم فلم أر هذا النبز لابن القيم.. إلى آخر كلام الشيخ بكر.

هكذا ينسب الشيخُ بكر ما لا يعرفه إلى الكوثري افتراءً من عند نفْسِه.

ثم لما ردَّ عليه البعضُ بما جاء في كتاب (إتحاف السادة المتقين) للعلامة الزبيدي من إطلاق كلمة ابن زفيل على ابن القيّم وذكرِ تسمية رسالة السبكي بـ(السيف الصقيل)، أخذ الشيخُ بكر في تبرئةِ ساحته، وقال في كتابه (ابن القيّم حياته وآثاره) بعد أن ذكر أنه اطلّع على ما في شرح الإحياء للزبيدي:

والحاملُ على اتهام الكوثري بوضعِها هو ما اشتهر عنه من التحريف والتلبيس، وبه فتحَ على نفسه طريقا للسالك ومقالا للقائل. ولا تنس كتاب (التنكيل) للمعلمي رحمه الله، فهو كاشف لذلك. والله أعلم. انتهى كلامه.

أقول باختصار:

قولُه: بـ(اشتهار التحريف والكذب عنه) افتراءٌ منه، ثم قوله: (ولا تنس كتاب التنكيل...): بدلَ الاعتراف بالخطأ والاعتذار منه كِبْرٌ، واتباعُ النفس والهوىٰ[1]، وليس من أخلاقِ أتباع الحقِّ والهُدَىٰ.

ثم هل يجوز لأيّ مسلم أن يفتري علىٰ أيّ مسلم، حتىٰ وإن كان المفترَىٰ عليه كاذباً؟

كيف ساغ لهذا الرجل أن يكذب علىٰ أخيه المسلم بناء علىٰ تخيّله!؟

وهذا الذي فعله الشيخُ بكر تبعًا لما في ضميرِه من الحقد والكره للكوثري يجعلني لا أطمئنُّ إلىٰ كلامِه في الخصوم، ويرفعُ جُزءًا من الثقة بكلامه علىٰ الأقلّ، كأنَّ علىٰ إنصافِه للشيخ قفلٌ ضاع مِفتاحُه، وليلٌ مات صَباحُه، ولذا لا يرىٰ فضائله إلا معايبَ، وشمائله إلا مثالبَ.

كثرة النقول عن الكوثري

ويقول الشيخ بكر أبو زيد في كتابه (براءة أهل السنة) (ص٢٨٩) ما نصه: وهذا التلميذ أَثقل رسائله وتعليقاته بالنقل عنه (عن الكوثري) بما يزيد عن مائة وعشرين مرة بما يمثِّل مجموعة مجلدة مستقلّة مستغفلاً لعباد الله كأَنه يصيح بها في وادٍ لا يُنْبِتُ إِلا أَغفالاً شربوا من تلك الأَرض... إلخ

والجواب:

إحصاءُ الشيخ بكر بِقوله: (أَثقلَ رسائله وتعليقاته بالنقل عنه (عن الكوثري)

---

(١) والبعض يدافع عنه ويقول أنَّه من سوء الظنِّ فقط، وهذا تخليطٌ بين سوء الظن والكذب الصريح. يقول ابن القيم في (إغاثة اللهفان) (٢/١٦٠): ولهذا كان السلف يقولون: احذروا من الناس صنفين: صاحب هوىٰ قد فتنَه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه.

بما يزيد عن مائة وعشرين مرّة)، غيرُ دقيق.

إنّما نقل الشيخُ عن الكوثري بما يقارب تسع وثمانين ومئتي مرة (٢٨٩) كما أحصيتُه من جميع كتبِه ورسائِله ما عدا المحاضرات والكتابات هنا وهناك.

وقد نقل الشيخ عبد الفتاح عن ابن تيمية في جميع كتبه وسائله مئتي مرة (٢٠٠) تقريبا، ولم يسطِّر كلمةً واحدة للنيل من ابن تيمية إلّا أن يكون تعقيبا علميًّا، مثل وقوع نسبة الحديث من ابن تيمية إلىٰ أحد دواوين السنن وهو ليس فيه فيعقِّب الشيخ عبد الفتاح.



اختراعُ أربع صفات للشيخ عبد الفتاح أبوغدة

يقول الشيخ بكر في (براءة أهل السنة) بعدما نسب الكوثريَّ إلىٰ التمشعر والتعصب والتقليد الأصم والقبورية ما نصه:

وهذه الأَربع جرَّت التلميذ (أي الشيخ عبد الفتاح) إِلىٰ أَربع:

١ ـ تنكر لعلماء السلف.

٢ ـ غلائل التقديس المصبغة.

٣ ـ احتضان المبتدعة.

٤ ـ الدَّنِيَّة بالدّين.

فانظر كيف التقت حلقتا البطان إِذ هما يرميان عن قوس واحدة لغاية واحدة، فيقبل الأُستاذ بأَربع ويدبر متابعه بثمان[١]، منثورة في صدور الطلاب وأَفئدتهم وأَفكارهم والقلوب الضعيفة، والشُبَهُ خطّافة وليس في (الرَّبْع) حراك. انتهىٰ

۞ فالجوابُ:

أما التنكر لعلماء السلف: فكُتُب الشيخ عبد الفتاح ورسائله طافحة بالدلائل

---

(١) وقد سبق لنا نقد هذا التعبير والتغْيير، بكلام الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، وأعيده هنا مختصرا، قال ﷺ: ثمَّ من الظلم البيّن والإسعاف القبيح إتيانُ بكر بكلمةٍ مخنّثة قالها مخنثٌ في وصفِ النّساء (يقبل بأربع ويدبر بثمانية) تذكرُ في وصف الشيخين: الكوثري وأبو غدة. انتهىٰ المُخنَّثُ هو الذَّكَرُ مِن الرِّجالِ الَّذي يُشبِهُ في تَصرُّفاتِه وكَلامِه وحَرَكاتِه النِّساءَ، وأحْيانًا يكونُ هذا خِلْقةً، وتارةً يكونُ بتَكلُّفٍ منه. وهو جزء من حديث أم سلمة كما سبق.

والشواهد علىٰ عكس ما نسبه إليه الشيخ بكر، ولا يحتاج إلىٰ إثبات ذلك.

أما غلائل التقديس: فهذا ليس من خُلق الشيخ عبد الفتاح، الذي تُعدُّ شخصيته في مقدمة صفوفِ الذين لا يقدِّسون أشياخاً ولا يقلِّدونهم صمّا وعميانا، وأكبرُ شاهدٍ، وأوضحُ دليلٍ علىٰ براءته من التقديس والتقليد الأعمىٰ هو:

تعقباته الكثيرة المليئة التي بلغتْ قرابة ألف تعقيب، حتىٰ بلغت تعقباته في كتاب واحد[1] إلىٰ أربع مئة تعقيب علىٰ جلة من العلماء والأعلام، من المتقدمين والمتأخرين، ومن معاصريه.

فمن المتقدِّمين مثلا:

الإمام الجليل المفسر ابن جرير الطبري والعقيلي وابن عدي وأبي عليّ النيسابوري وابن أبي حاتم وابن حبان وابن قطان والإمام الباقلاني والحافظ الأزدي والخطيب البغدادي والغزالي وغيرهم.

ومن المتأخرين:

ابن الجوزي وابن الأثير وأبي يعلىٰ والجوزجاني والنواوي وابن دقيق العيد والرازي وابن مالك النحوي والمزي وابن تيمية وابن القيم والحافظ العراقي والبلقيني والزركشي والطِيبِي والذهبي والعسقلاني والعيني والسخاوي والسيوطي والزرقاني واليافعي وابن الأكفاني والقاري والخزرجي وابن عراق والشوكاني وشاه ولي الله الدهلوي واللكنوي والقنوجي وطاهر الجزائري والقاسمي وغيرهم.

أما من معاصريه:

كشيوخه وأصحابه، فكم وكم تعقَّب علىٰ فرسان المحققين وكبارِ الكتاب

---

(١) وهو (لسان الميزان) للحافظ العسقلاني.

والأدباء في عصره، مثل شيخه العلامة الناقد الكوثري، والعلامة محمد راغب الطبَّاخ، والمحدّث الجليل أحمد شاكر، ومحمود طحان، والغماريين، والكتاني (صاحب فهرس الفهارس)، والشيخ المعلمي اليماني، وحبيب الرحمن الأعظمي، وأنور شاه الكشميري، وشبّير أحمد العثماني، وعاشق إلهي، والشيخ علي الحجوي، والزركلي، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحمد حامد الفقي، ومحب الدين الخطيب، ورشاد سالم، وإسماعيل الأنصاري، وأكرم ضياء العمري، وعطية الجبوري، ورشاد عبد المطلب، وإبراهيم السامرائي، وأحمد محمد الحوفي، وفضل الله الصمد، وعلي البجاوي، ومحمود حداد المصري، والألباني، ونور الدين عتر، وغيرهم كثير.

المقلد المتعصّب الأعمىٰ لا يعقِّب علىٰ هؤلاء السادة من الأئمة الفقهاء والمحدثين ومن سواهم بتعقيبات علمية رصينة مع التنبيهات علىٰ ما وقع لهم من خطإٍ أو تحريف أو تبديل أو سهو.

أما احتضان المبتدعة: وهو يريد به أَنه لا ولاء إِلا ببراءة، فلا موالاة للسنة إِلا بالبراءة من البدعة ولا موالاة لعلماء السنة وأَهلها إِلا بالبراءة من علماء المبتدعة وحملتها، وهلم جرا.

بمعنىٰ أن الشيخ عبد الفتاح وإن كان يخدم كُتب السلف وأهل السنة، ويعدُّ نفسَه منهم فلا يُسلَّم له ذلك، لأنه ينقل عن الكوثري ويثني عليه، وهو من المبتدعة، وبناء عليه يطلب منه الشيخ بكر أن يتبرّأ من الكوثري حتىٰ يُعدّ من أهل السنة، ويُسمحَ له بالنقل عن كتبهم، أما ما دام لم يتبرّأ منه فهو معدودٌ من المبتدعة، وممنوعٌ من كُتب السلف.

۞ **فالجوابُ:**

لا أدري لماذا يخترع الشيخ بكر من عند نفسه القواعدَ ثم يطلب من الآخرين تطبيقها!؟

ماذا لو طالبناه بهذه القواعد وقلنا له بأنه هو محتضن المبتدعة، لأنه ينقل عن كتب الأشاعرة المبتدعة كالنووي والعسقلاني والسخاوي وغيرهم، بناء على حدِّ قوله: (فلا موالاة للسنة إلا بالبراءة من البدعة، ولا موالاة لعلماء السنة وأَهلها إلا بالبراءة من علماء المبتدعة وحملتها..).

أما الدنيّة بالدين:

كما بيَّن مراده بقوله: (فإن قيل: إنه على مذهب السلف، قيل: لم يحصل في هذا ما يؤيِّده من الحواشي في بابَي الأَسماء والصفات والعبادة. فما بقي إلا سلفه على مشربه).

۞ **فالجوابُ:**

لا يخفى ما في كلام الشيخ بكر من خلطٍ وتناقض، إما أن يكون الشيخ بكر أراد من الشيخ عبد الفتاح أن يعلِّق في الحواشي بما يعتقده ابنُ تيمية في الصفات أو بِما يعتقده فقهاءُ الملة السّالفين، إن كان يقصد الأولَ، فليس الشيخ عبد الفتاح ملزَما بقول ابن تيمية خاصّة حتّى يُسجَّل اسمُه ضِمن علماء أهل السنة، أمّا إن كان يقصد بأقوال علماء أهل السنة الذين كانوا قبل ابن تيمية، فالشيخ عبد الفتاح يقول به ولا يخرج عنه كمثل باقي شيوخه، لا يختلف أصولُهم إلّا أن يكون عند البعضِ تعبيرٌ آخر أم غلظة وشدة عند بيان بعض المسائل.

وليس للسلف الصالح في الصفات مذهبٌ واحدٌ، بل لهم فيه مذهبان كما

هو مشهورٌ، وصرَّح به الإمام النوويُّ في شرحه على صحيح مسلم، وهو قوله عند شرح حديث النزول: هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء:

أحدهما: وهو مذهب السلف وبعض المتكلمين: أنه يؤمن بأنها حقٌّ على ما يليق بالله تعالى، وأنّ ظاهرها المتعارف في حقنا غيرُ مراد، ولا يتكلّم في تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي على أنها تُتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها، فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه: تنزل رحمته وأمره وملائكته، كما يقال فعل السلطان كذا إذا فعله أتباعه بأمره. والثاني: أنه على الاستعارة ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف. والله أعلم. انتهى.

وبناءً على كلام حُرّاسِ الشّريعة ونقلَتِه، لا يبقى معنىً لكلامِ الشيخ بكر، الذي أخرجَ الشيخ عبد الفتاح من أهل السنة بناء على أنه لم يعلِّق الحواشي عند الكلام في الصفات بما يقوله ابن تيمية.

۞ افتراء على الحواشي

قال الشيخ بكر في رسالته (براءة أهل السنة) عن تعليقات الشيخ عبد الفتاح ما نصه:

(فإن حواشيه (زاملة هذه المشارب) تحمل مخاطر عظيمة على أُصول الحديث ومصطلحه مكدَّرة صفوها مائلةً بها إلى مسار مدرسة معيّنة).

والجواب على ذلك باختصار شديد:

كتابان في مصطلح الحديث وأصوله أكثر الشيخُ عبد الفتاح عليهما الحواشي والتعليقات وهما:

الرفع والتكميل، والأجوبة الفاضلة، وكلاهما لعلامة الهند عبد الحي اللكنوي.

* **أولا**: كلُّ منْ قرأهما أو طالعهما يرىٰ فيهما تعقبات الشيخِ عبدِ الفتاح علىٰ المؤلف اللكنوي في مواضع كثيرة جدًّا.

* **ثانيا**: إماما أكثر الشيخ عبدُ الفتاح عنهما النقول في حواشي هذين الكتابين، وهما الحافظان الكبيران الذهبي والعسقلاني. وهذا باعترافٍ صريحٍ من الشيخ بكر أبو زيد كما سبق.

والسؤالُ هنا: كيف يكون الشيخُ عبد الفتاح يحمل المخاطر العظيمة في أصول الحديث، مكدَّرة صفوها، مائلة إلىٰ مذهبِ مدرسةٍ معيّنة (يعني به مدرسة الحنفية)، وهو يعقّب ويردّ علىٰ اللكنوي الحنفي في عشرات الأماكن والمواضع، ويحتج بكلامِ الحافظين الشافعيين، وهما مرجعَا ذلك العلم!؟

هذا خلوٌّ عن الإنصاف في الردّ، وخفَّةٌ في بِناء المقدِّمات التي سَيَردُّ بها علىٰ الخصم.

الإقامة بين من يكفِّرهم الكوثري

يقول الشيخ بكر بعد ذكر مآخذه علىٰ الشيخ الكوثري ما نصه:

ماذا بعد هذا، إن كان التلميذُ [أي الشيخُ عبد الفتاح] يؤمِن به ويُؤَمِّن علىٰ

دعاء شيخه المذكور فكيف يرضىٰ لنفسه ديانة أَن يقيم بين ظهراني من يحكم شيخُه بأَنّهم كفّار لا تجوز مناكحتهم ولا إِمامتهم... ؟ وإِن كان لا يرتضيه فكيف لا يَنْفيه ويذبُّ عن إِخوتِه في الإِسلام؟

فالجوابُ:

* **أولا**: كيف رضي ابن القيّم لِنفسه أن يقيم بين ظهراني أناسٍ لا إله لهم إلا المنحوت في الأذهان كإله المشركين الذي نحتتْه أيدي الكفّار، ثمّ كذَّبوا جميعَ الرّسُل والقرآن.!؟

هذا ما قاله ابن القيّم في نونيّته عن الأشاعرة، وإليك النصّ:

مـن قـال بالتعطيـل فهـو مكـذِّب ❁ بِجميــع رُســل الله والفرقــان

إنَّ المعطِّــــل لا إلهَ لــــه ❁ سِـوىٰ المنحـوت فـي الأذْهـان

وكــذا إله المشــركين نحتتْــه ❁ الأيـدي؛ همـا فـي نحـتهم سـيّان

ومرادُ ابن القيّم بالمعطِّلة هنا الأشاعرةُ، هذا مما لا يشكّ فيه اثنان، وبه صرَّح الإمام السبكي.

كيف يطلقُ ابن القيّم مثلَ هذا الكلمات في حقّ الأشاعرة ثمّ يعيش معهم في دمشق الشام!؟

لو قال المعترِض بأنه لم يكن سُكّان دمشق كلّهم من الأشاعرة، قلنا له بأنه كذلك لم يكن كلُّ سُكّان (الرياض) علىٰ ما عليه ابن القيّم في العقائد.

* **ثانيا**: لم يكفِّر العلامةُ الكوثري أهلَ جزيرة العرب، ولم يكفِّر أحداً من أهل الرياض بالتعيين، إلّا أن يكون حَكَمَ علىٰ بعضِ الأقوال بأنّها كفرٌ، وقد بيَّنَ

في مقالاته أن حكمَه على القول بالكفر لا يقتضي حكمه على القائل[1]، وبه يقول ابن تيمية كما سيأتي.

* **ثالثاً**: الإنسان ليس مطالَبا بما يقول شيخُه أو شيخُ شيخه، إنَّما هو أسيرُ نفسِه وكلماته.

فلا يسلَّم له الاعتراض.

أيهما الكافر؟ الكوثري أم ابن القيّم؟

وقال الشيخ بكر في كتاب (تحريف النصوص) (ص ١٨٨): بعد كلامه في الكوثري:

فيا أيّها التلميذ:

هل أقوال الكوثري في ابن القيّم، وابن تيمية وغيرهما من الشطط الأسود المنبوذ أم لا؟

وهل الكوثري من الذين يسهل عليهم التكفيرُ في العصر الحديث أم لا؟ وهل تحكم على الكوثري بالسفه والعته لتكفيره قومًا وطعنِه في آخرين أم لا؟

---

(١) قال الحافظ الفقيه المجتهد ابن عبد البر في كتابه الجليل (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٥/١٧) ما نصه: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: مَنْ قَالَ لِرَجُلٍ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا؟ قَالَ: أَرَىٰ ذَلِكَ فِي الْحَرُورِيَّةِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَفَتَرَاهُمْ بِذَلِكَ كُفَّارًا؟ فَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا. وَمِثْلُ قوله ﷺ: (من قال لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا)، وقَوْله ﷺ: (سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ)، وَقَوْلُهُ ﷺ: (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)، وَقَوْلُهُ: (لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ)، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ مِنَ الْآثَارِ الَّتِي وَرَدَتْ بِلَفْظِ التَّغْلِيظِ، وَلَيْسَتْ عَلَىٰ ظَاهِرِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْعِلْمِ، لِأُصُولٍ تَدْفَعُهَا أَقْوَىٰ مِنْهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهَا وَالْآثَارِ الثَّابِتَةِ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ وَهَذَا بَابٌ يَتَّسِعُ الْقَوْلُ فيه ويكثر ... إلخ

أخيرًا: أيهما الكافر؟ الكوثري ـ الذي يكفِّر ابن القيّم ـ أم ابن القيّم.

فإن كان الكوثري فكيف تنتمي إليه، وإن كان ابن القيّم، فلماذا لا تتبرّأ منه!؟ وإني أبرأ إلىٰ الله أن أكفِّر مسلمًا.

إنّه من التلميذ: الصمتُ الطويل، والإعراض العريضُ، عن هذا الموقف الأثيم من الكوثري في حقّ أئمة الهدىٰ والدين. أين النَّصَفَة والعدل وحماية أعراض العلماء، وحفظ مقاماتهم، والذبّ عنهم وأخذُ الثأر لهم ممن ظلمهم وآذاهم بما يمليه علىٰ المسلم أدبُه وخلقُه ودينُه[1]؟؟

فالجوابُ:

أولا: أمّا سؤاله: أيُّهما الكافر؟ الكوثري أم ابن القيّم؟ فالجوابُ عنه سؤالٌ مثله، وهو: أيّهما الكافر؟ الحافظُ البيهقيُّ الأشعريُّ الذي يَرميه ابنُ القيّم بالضّلال، واتخاذ الإلهِ كآلهةِ المشركين، لكونه ينفي الجهة الحسية عن الله تعالي، أم ابن القيّم؟ فإن قال بالأوّل فقد نقض علىٰ ابن القيّم، لأن ابن القيّم يَنقل كثيرًا في كتبه عن البيهقي، فكيف تُكفّره؟!

وإنْ قال بالثاني فقد خرَّبَ بُنْيَانه من أصله وأتىٰ بما يناقض نفسه.

وبمثله يقال عن القاضي الباقلاني وعز الدين بن عبد السلام وأمثالهم، كل هؤلاء نسب إليهم ابنُ القيّم الضّلالةَ ونَفَىٰ أنْ يكون لهم إلهٌ إلا المنحوت في الذهن كإله المشركين.

وبه يُرَدُّ علىٰ الشيخ بكر، بناء علىٰ نقله واعتماده في المعلومات علىٰ أئمة

(١) كان ينبغي للشيخ بكر أن يخاطب نفسَه أولاً بكل هذه الكلمات، لأنه أحوج إليها، نظرا إلىٰ كلامه في حقِّ علماء المذاهب الأربعة.

الأشاعرة والماتريدية، كيف ينقل عنهم، ثم يذكرهم على سبيل التنقيص مع الفِرق الضالة كالخوارج والجهمية! ألم يكن الشيخُ بكر يقول أنه: لا ولاءَ لأهل السنة إلا بالبراءة من كُتب المبتدعة!!

أمّا سكوتُ الشيخ عبد الفتاح عن الكوثري فجوابُه من عدةِ وجوه.

* **الوجه الأول**: من أين عرف الشيخُ بكر بأن الشيخ عبد الفتاح لم يتكلّم مع شيخه الكوثري في هذه المسائل التي اختلف فيها العلماءُ، واتخذ الكوثريُّ فيها موقفَه الحازم مع الردّ الشديد وإغلاظِ القول على مخالفيه!؟

ولعلّ المعترِض سيقول بأنّه: ما عُرف عنه الخبرُ في الكُتب التي ألّفها أو حقّقها.

والجواب: هل يلزم الشيخَ أن يسطِّر في تعليقاته كلَّ ما حصل له مع شيخه أو غيره!؟

ولنضرب لذلك مثلا: اتخذ وليُّ الأمر المسلم قراراً رأى فيه بعضُ العلماء المخلصين مخالفةً شرعية، فتقدموا إليه بِدافع من واجبهم الشرعي، ونصحوه بما يرونه صوابا في السرّ دون تشهير أو تشويش، ولكنه لم يأخذ برأيهم، بل أخذ برأي آخر ليس من مذهبهم، ولو أننا كنا نرى رأيَ هؤلاء العلماء، فهل نستطيع أن نتهمهم بالتقصير أو الممالأة دون أن نعلم ما فعلوه؟ أم أن حسن الظن يقضي أن نفترض أنهم قاموا بما يرونهم واجبا عليهم من النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين؟

إذا كانت مثل هذه الاعتراضات تحمَلُ إلى المحامل الحسنة تحسينا للظن فلم لا يتعاملون بمثلها مع الشيخ عبد الفتاح أبوغدة؟!

* **ثانياً**: قد يطلق القول بتكفير صاحبه، فيقال: من قال كذا فهو كافرٌ، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتىٰ تقوم عليه الحجة، كما هو مذهب الجمهور، وبه صرّح ابن تيمية في (المسائل الماردينية) ص ٧٠، ٦٥.

الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ونونيةُ ابن القيّم

يقول الشيخ بكر في (براءة أهل السنة) في (٢٨١):

ثمّ يأْتي التلميذُ (أي الشيخ عبد الفتاح) ولا ينفي ذلك عن ابن القيّم، بل يقبض قبضة من آثار أُستاذه فينبذها في حواشيه وتعليقاته مشيدة حفاوته بهذا الكتاب، ممجّداً له هو ومؤلّفه فيقول:

(وتجد نماذج كثيرة من هذا النوع في (نونيّته) المسماة (الكافية الشافية). وقد استوفىٰ نقد ما فيها الإمام تقي الدين السبكي في كتابه: (السيف الصقيل في الرد علىٰ ابن زفيل). وشيخنا الإمام الكوثري في تعليقه عليه الذي سمَّاه: (تبديد الظلام المخيّم علىٰ نونية ابن القيم) اهـ.

وقال أَيضاً (أي الشيخ عبد الفتاح):

(ولشيخنا الكوثري - رحمه الله - كلمة جامعة في حال الذهبي فقف عليها في تعليقه علىٰ ردّ السبكي علىٰ نونية ابن القيم المسمّىٰ: (السيفُ الصقيل في الردّ علىٰ ابن زفيل).) اهـ.

وقد شحن[1] هذه التعليقة الآثمة بسهام خاسئة من الثلب وسافلِ الكلم في حق الحافظ الذهبي والنقول عن أَعدائه في ذلك في سبع صفحات من: (ص/ ١٧٦) إلىٰ: (ص/ ١٨٢) بما لا يُستكثر منه بجانب ما سمعته عنه في حق ابن القيم

(١) هذا كلام الشيخ بكر.

وغيره ونقول:

الله حسيبه وهو سبحانه الموعد والكلام الساقط مسقطٌ لقائله.

والشأن هنا أَن تنظر ـ رحمك الله تعالىٰ ـ كيف يُثني التلميذُ علىٰ هذه التعليقة المثْقَلة بذلكم الهذيان من ذلك المهْذار المهاتر، وهي في حقيقتها نقضٌ لاعتقادِ السّلف، لأَنَّ النونيّة المسمّاة: (الكافية الشافية في اعتقاد الفرقة الناجية) تعني تقرير اعتقاد السلف والنقض علىٰ الفرق والمذاهب الضالّة، فمن يُثني علىٰ نقدها لا يعتقد ما فيها[1].

وكيف يمتدح بِمؤلفها وهي: مشحونة بالتكفير والتجديع لعلماء السنة وأَتباعهم.

وما التمدّح بمن يرمي المسلمين في صميم علمائهم إِلَّا ممن يسره كثرة سواد المنسلخين من اعتقاد السلف ولا أَظن عاميًّا علىٰ فطرته السليمة يفهم غير هذا.

---

(١) والذي ظهر لي وأنا أقرأ وأطالع كتب الشيخ بكر ﷺ، هو: عدم التزامه واهتمامه بمدلولات الألفاظ، مع أنه أمرٌ مهم جدًّا، خاصة في ميدان النقد والرد، وتسرعه في الاستنتاج بدون استقراء تام في المسألة التي يتكلّم فيها.

مثلاً يقول الشيخ بكر في كتابه معجم المناهي اللفظية (ص٣٨٣): أن كلمة (عبد المولىٰ) يحرم التسمية به شرعا، لأنَّ (المولىٰ) ليس من أسماء الله الحسنىٰ، مع أنه من الأسماء الحسنىٰ. وقد جاء في الكتاب والسنة ما يبين ذلك، فمنه قوله تعالىٰ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [محمد: ١١]. وقوله ﴿هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨]، وقوله علىٰ لسان المؤمنين ـ ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وفي السنة قوله ﷺ: (قولوا الله مولانا ولا مولىٰ لكم) رواه البخاري (٢٨٧٤).

وكلامه هنا عن كتاب (الكافية الشافية) مثل كلامه في التسمية بعبد المولىٰ.

إذ نقدُ كتابٍ ما لا يعني أن كلَّ ما فيه باطلٌ منقودٌ ومنقوض، وهكذا الثناءُ علىٰ كتابٍ ما لا يعني أن كلَّ ما فيه صدقٌ وصواب، ثم الثناءُ علىٰ نقدِ بعضِ مسائلِ الكتاب لا يلزم منه أنه لا يعتقِدُ بشيء من ذلك الكتاب.

انتهىٰ كلام الشيخ بكر.

فالجوابُ:

أنا رجعت وقرأتُ كتاب (السيف الصقيل في الردّ علىٰ ابن زفيل) للإمام الكبير تقي الدين السبكي كاملاً مع تعليقات العلامة الكوثري، حتىٰ أنظر كلام ابن القيّم، ثمّ كلام السبكي عليه، ثمّ حاشية الكوثري، فوجدتُ ابنَ القيّم أساءَ الكلام في مَن لم يقل بما يراه هو وشيخُه عامّةً، ثمَّ أساءَ الكلامَ في الأشاعرة خاصّة، ووجدتُه يُطلِق علىٰ الأشاعرة ألقابًا وإطلاقات تتضمّن عظائمَ الأمور مثل: الجهميّة، المعطِّلة، الملْحِدين، مُكذِّبي الرُّسُل، مُكذِّبي القرآن، مُنكرِي فِعلِ العَبْد، أصحاب الإله المنْحُوت في الأذْهان، أصحاب جَهْمٍ، حِزبِ جِنْكِسْخَان وغيرها ممَّا جاء في نونيته التي بلغت أبياتُها إلىٰ ستة آلاف بيت إلَّا واحدًا وخمسين بيتاً، ولا سبيل إلىٰ إنكار ثبوتها عنه، وقد سَمعَها الحافظ ابنُ رجب الحنبلي علىٰ مؤلِّفها ابن القيّم من لفظه سنةَ وفاتِه، كما جاء في (طبقات الحنابلة) لابن رجب.

ولذا كان موقفُ الإمام التقي السبكي وكلامُه شديداً عليه مع اختصاره، أما حاشية الكوثري فكانت أشدَّ منه في الردّ وأغلظ.

إن كان هناك من رَمَىٰ علماءَ المسلمين الكفرَ والضّلال كَما يَقول الشيخُ بكر فَابْنُ القيّم هو المبْتَدِئ البادِي قبل السبكي والكوثري. رحمهم الله تعالىٰ وغفر لنا ولهم جميعاً.

ومن أراد المزيد فعليه بكتاب (السيف الصقيل) بحاشية الكوثري.

بسطُ القول في ادّعاء التّنقيص من قدرِ الإمام البخاري

قال الشيخ بكر رادًّا على الشيخ عبد الفتاح وتشنيعًا عليه في (براءة أهل السنّة) ما نصه:

كما تابع شيخَه في التنقيص من أَمير المؤمنين الإمام البخاري صاحب (الصحيح) رَحِمَهُ اللَّهُ في: مبحث الإِرجاء من أَن الإِيمان هو (التصديق)، حيث لم يُخرِجْ في صحيحه عمَّن يعتقد ذلك، وأَنه لم يُخرِج إِلَّا عمَّن قال: الإِيمان قول وعمل يزيد وينقص. فساق في كلامٍ لشيخه من (تأْنيب الخطيب): (ص ٤٤ ـ ٤٥) قوله:

(ومن الغريب أَنَّ بعض من يَعُدُّونه في أُمراء المؤمنين في الحديث يتبجَّح قائلاً: إِني لم أُخرج في كتابي عمن لا يرى أَن الإِيمان قول وعمل يزيد وينقص، مع أَنه أَخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم في كتابه...)[1] اهـ.

فنقول في جوابهما:

أمّا مسألة الإرجاء الذي يقول به الحنفية والكوثري والشيخ عبد الفتاح فهو ما حقّقه اللكنوي في كتابه (الرفع والتكميل) قائلاً:

إيقاظ فِي بَيَان معنى الإرجاء السّني والإرجاء البدعي

قد يظنّ من لَا علم لَهُ حِين يرى فِي (ميزَان الِاعْتِدَال) و(تهذيب الْكَمَال) و(تهذيب التَّهْذِيب) و(تقريب التَّهْذِيب) وَغَيرهَا من كتب الْفَنّ فِي حق كثير من الروَاة الطعْنَ بالإرجاء عَن أئمة النَّقْد الأثبات، حَيْثُ يَقُولُونَ: رُمي بالإرجاء، أَوْ كَانَ مرجئا، أَوْ نَحْو ذَلِك، من عباراتهم ـ كَونَهم خَارِجين من أهل السّنة وَالْجَمَاعَة

---

(١) لو كان الشيخُ بكر قبلَ ردِّه على كلام ما، يُورِدُ كلامَ خصمِه مع بيانِ علّتِه وحُجّتِه، ثمَّ يردُّ على حُجَّةِ الخصم وعلّتِه، لكان القرّاءُ في غنىً عن كثيرٍ من الرّدود والمعارضات.

داخلين فِي فرق الضَّلَالَة، مجروحين بالبدعة الاعتقادية، معدودين من الْفِرَق المرجئة الضَّالّة.

وَمن هَا هُنَا طعن كثيرٌ مِنْهُم علىٰ الإمام أبي حنيفَة وصاحبيه وشيوخه! لوُجُود إطلاق الإرجاء عَلَيْهِم فِي كُتب من يُعْتَمد علىٰ نقلِهم.

ومنشأُ ظنّهم غفلتُهم عَن أحْد قسمَيْ الإرجاء وَسُرْعَة انْتِقَال ذهنهم إلىٰ الإرجاء الَّذِي هُوَ ضلال عِنْد الْعلمَاء[1].

فقد قَالَ مُحَمَّد بن عبد الْكَرِيم الشهرستاني فِي كتاب (المِلَل والنحل) (١/١٢٥) عِنْد ذكر فرق الضَّلَالَة: وَمن ذَلِك المرجئةُ. والإرجاء علىٰ مَعْنيين:

* **أحدهما**: التَّأْخِير كَمَا فِي قَوْله تَعَالَىٰ ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء: ٣٦]، أَي أمهله.

* **وَالثَّانِي**: إعطاء الرَّجَاء.

أما إطلاق اسْم المرجئة علىٰ الْجَمَاعَة بِالْمَعْنَىٰ الأول فَصَحِيح، لأَنَّهم كَانُوا يؤخِّرون الْعَمَل عَن النية والاعتقاد.

وأما بِالْمَعْنَىٰ الثَّانِي فَظَاهر، فإنهم كَانُوا يَقُولُونَ: لَا يضرُّ مَعَ الايمان مَعْصِيَّةٌ كَمَا لَا ينفع مَعَ الْكفْر طَاعَة.

ثم ذكر اللكنوي فرق المرجئة وأصنافهم وقال (٣٦٠):

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في (هدي الساري)، ٢/١٧٩ (... فالإرجاء بِمَعْنىٰ التَّأْخِير، وَهُوَ عِنْدهم علىٰ قسمَيْنِ: مِنْهُم من أَرَادَ بِهِ تَأْخِير القَوْل فِي الحكم فِي تصويب إِحْدَىٰ الطَّائِفَتَيْنِ اللَّذين تقاتلوا بعد عُثْمَان. وَمِنْهُم: من أَرَادَ تَأْخِير القَوْل فِي الحكم علىٰ من أَتَىٰ الْكَبَائِر وَترك الْفَرَائِض بالنَّار، لِأَن الْإِيمَان عِنْدهم الْإِقْرَار والاعتقاد، وَلَا يضر ترك الْعَمَل مَعَ ذَلِك).

وَجُمْلَة التَّفْرِقَة بَين اعْتِقَاد أهل السّنة وَبَين اعْتِقَاد المرجئة:

أنَّ المرجئة يكتفون فِي الإيمان بِمَعْرِفَة الله وَنَحْوه، ويجعلون مَا سوىٰ الإيمان من الطَّاعَات وَمَا سوىٰ الْكفْر من الْمعاصِي: غير مضرَّة وَلَا نافعة، ويتشبَّثون بِظَاهِر حَدِيث: (من قَالَ: لَا إله الا الله. دخل الْجنَّة)

وأهل السّنة: يَقُولُونَ: لَا تَكْفِي فِي الإيمان الْمعرفَة، بل لَا بُد من التَّصْدِيق الاخْتِيَارِيّ مَعَ الإقرار اللساني، وأنّ الطَّاعَات مفيدة، والمعاصي مضرَّة مَعَ الإيمان، توصل صَاحبهَا إلىٰ دَار الخسران.

وَالَّذِي يجب علمه علىٰ الْعَالم المشتغل بكتب التواريخ وأسماء الرِّجَال أنَّ الإرجاء يُطلق علىٰ قسمَيْنِ

* **أحدهما**: الإرجاء الَّذِي هُوَ ضلال، وَهُوَ الَّذِي مر ذكرُه آنفا.

* **وَثَانِيهمَا**: الإرجاء الَّذِي لَيْسَ بضلال، وَلَا يكون صَاحبُه عَن أهل السّنة وَالْجَمَاعَة خَارِجا، وَلِهَذَا ذكرُوا أنَّ المرجئة فرقتان، مرجئةُ الضَّلَالَة ومرجئةُ أهل السّنة، وَأَبُو حنيفَة وتلامذته وشيوخه وَغَيرهم من الرواة الأثبات، إنّما عُدّوا من مرجئة أهل السّنة لَا من مرجئة الضَّلَالَة. انتهىٰ.

وكان جلُّ تعليقات الشيخ عبد الفتاح في بيان هذا التقسيم بنقل كلام الكوثري والتهانوي والكشميري حتىٰ لا يخطأ في حقِّ الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله.

أما مسألة التنقيص من قدرِ أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رضي الله عنه، فنقول في جوابها:

لمَّا كان الإمام البخاري أخرج في صحيحه عن بعض الرواة المتّهمين بالإرجاء والنصب كيحيىٰ بن كثير المخزومي، وداود بن الحصين، وعمران بن

حطان، وزيد بن ثور الديلي، وغيرهم وإن كان في المتابعات والشواهد ومن دون إكثار، مثلا:

أخرج ليحيىٰ بن كثير ثلاثة أحاديث، وأخرج لداود بن حصين حديثين، وعمران بن حطان، حديثين أيضاً، وزيد بن ثور الديلي عشرة أحاديث،

ولم يخرج عن أبي حنيفة بل عدّه من المرجئة كما جاء في التاريخ الكبير (٨١/٨) وهذا نصه:

قال البخاري: نعمان بْن ثابت أَبُو حنيفة الكوفِي، مولىٰ لِبَنِي تيم الله بن ثعلبة. روىٰ عنه عباد بْن العوام وابْن المبارك وهشيم ووكيع ومُسْلِم بْن خَالِد وأَبُو مُعَاوِيَة والمقري، كَانَ مُرجئًا، سَكتوا عنه وعن رأيه وعَنْ حديثه، قَالَ أَبُو نُعيم: مات أَبُو حنيفة سنة خمسين ومائة. هـ

نخرج من هذه الترجمة بأنَّ أبا حنيفة معدودٌ عند البخاري في (الفرقة المبتدعة الضالة): (المرجئة)، فيكون بذلك ضالًّا مُنحرفا عن أهل السنة والحديث، وهي تهمة ثقيلة.

ومن جهة ثانية، فأبو حنيفة مسكوتٌ عن شخصِه ورأيِه وحديثه، أي لا يُعتدّ به أو برأيه أو بحديثه.

وهذا غير صادق ولا صحيح، وكأنَّ البخاري لا يعرف ثناءَ العلماء قبلَه علىٰ أبي حنيفة، ويجهل كونَه الفقيه المجتهد الذي لديه أكثرُ الأتباع، إذ انتشر مذهبُه ورأيه في غالب بلاد المسلمين قبل ولادة البخاري نفسه.

مسألة إرجاء الإمام أبي حنيفة

والعجيب أن يكون أبو حنيفة مُرجئا مسكوتا عنه وعن رأيه وعن حديثه، ثم يروي عنه الحفاظُ المشاهيرُ ويتَّخذونه شيخا، ويذكر البخاري منهم: عباد بْن العوام وابْن المبارك وهشيما ووكيعا ومُسْلِم بْن خَالِد وأَبَا مُعَاوِيَة والمقري.

أما الحافظ المزي، فعدّد لأبي حنيفة من التلاميذ والرواة أكثر من سبعين[١].

ولا يخفىٰ أنَّ كلام البخاري في حقِّ أبي حنيفة فيه نوعُ تأخُّرٍ عنه وشبهُ إشارةٍ إلىٰ تضعيفه وهذا فيه نوعُ تقديمٍ لمن دونَ أبي حنيفة.

ثم مما زاد الأمر سوءاً ذكرُ الإمام البخاري في تاريخه الصغير روايةً في حقِّ أبي حنيفة لا يقبلها العقل. فانظر إلىٰ ما أورده الإمام البخاري عن أبي حنيفة في كتابه (التاريخ الصغير) في (١٣٢):

النعمانُ بن ثابت، أبو حنيفة الكوفي، مات سنة خمسين ومائة، حدّثنا نُعيم بن حماد، ثنا يحيىٰ بن سعيد، ومعاذ بن معاذ، سمعنا الثوري يقول: استتيب أبو حنيفة من الكفر مرّتين. حدّثنا نُعيم ثنا الفزاري[٢]، قال: كنت عندَ الثّوري، فنُعي أبو حنيفة، فقال: الحمدُ لله. وسَجَد، قال: كانَ ينقضُ الإسْلَام عُرْوَة عرْوَة، وَقال يعني الثوري: مَا وُلِدَ في الإسْلام مولود أشأم منه.

حدّثنا صاحبٌ لنا عن حمدويه قال: قلتُ لمحمد بن مسلمة: ما لرأي النعمان

---

(١) وسيأتي في مبحث الجواب علىٰ اعتراضات الشيخ الألباني البيان المفصلُ عن مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث.

(٢) والفزاري هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإمام المشهور. وحمدويه هو محمد بن أبان بن وزير ثقة حافظ. ومحمد بن مسلمة هو المخزومي ثقة أيضا، وقد أورد القصة الأولىٰ الخطيب في تاريخه «١٣/٤١٨»، والثانية في «١٣/٤١٥».

دخلَ البُلدان كلّها إلا المدينة؟ قال: إنَّ رسول الله ﷺ قال: لا يدخلها الدجّالُ ولا الطاعون. وهو دجّالٌ من الدجاجلة). انتهىٰ

فلما رأىٰ العلامة الكوثري ما أورده الإمام البخاري في حقٍّ فقيه الأمة أبي حنيفة وسكوته عليه، علَّق عليه قائلا[1]:

لو كان هذا الخبر ثبت عن سفيان الثوري، لسقط بتلك الكلمة وحدَها في هُوّة الهوىٰ والمجازفة، ويكفي في ردّ هذا الخبر وجودُ (نُعيم بن حماد) في سنده، وأقلُّ ما يقال فيه: إنَّه صاحب مناكير، متَّهم بوضع مثالب في أبي حنيفة[2].

وقد ورد: (لا شؤم في الإسلام). وعلىٰ فرض أن الشؤم يوجد في غير الثلاث الواردة في السنة، وأنَّ أبا حنيفة شؤم! فمن أين له معرفة أنه في أعلىٰ درجات المشؤومين؟ فلا يتصور أن يصدر من سفيان الثوري مثلُ هذه الكلمة المرْدِية لقائلها قبلَ كلِّ أحد.

ومعرفةُ المشؤومين في هذه الأمَّة لا تكون إلا بوحي، وقد انقطع الوحي إلَّا وحي الشياطين فلا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) تأنيب الخطيب في صفحة (٤٨، ٧٢، ١١١)

(٢) وللحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في (٤٦٣/١٠) كلام مفصل في نعيم بن حماد، تكلم فيه عن قول الأزدي: (قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب)، وعن قول مسلمة بن قاسم: (كان صدوقا، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها، وله مذهب سوء في القرآن. كان يجعل القرآن قرآنين فالذي في اللوح المحفوظ كلام الله تعالىٰ والذي بأيدي الناس مخلوق). ثم قال الحافظ: وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم، وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه، وقد مضىٰ أن بن عدي يتتبع ما وهم فيه، فهذا فصل القول فيه... إلخ.

وقال في موضع آخر[١]:

ومن الطعون ما يسقط به الطاعن بأول نظرة، حيث يكون كلامه ظاهر المجازفة، فإذا رأيته يقول مثلا: (فلان مَا وُلد في الإسلام أشأم منه)، لاحظتَ أنَّه لا شؤم في الإسلام، وأنَّه على فرض تسليم وجودِه في غيرِ الثلاث الواردة في الحديث، لا تشكّ أنَّ درجات الشؤم تكون متصَاعِدة، فالحكم على شخصٍ بأنّه أشأم المشؤومين بغير نصٍّ من المعصوم: حُكمٌ غيبيٌّ يبرأ منه أهل الدين. فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه قبل إسقاط المقول فيه، فمسكين جدًّا من يسجِّل مثلَ هذا الهراء في شأن الأئمة القادة. انتهى كلام الكوثري.

وكل من أنصف نفسه، يعرف بأن نقد العلامة الكوثري نقدٌ علميٌّ، وإن كان في استطاعة الكوثري وهو من هو في النقد أن يبرِّأ ساحة الإمام أبي حنيفة بدون غمز لأحد من الأئمة السابقين، كما قال العلامة المعلمي في (التنكيل).

والناقدون: منهم المتشدِّدون كشعبة، ومنهم المتوسِّطون كابن عدي، ومنهم المتساهلون كالحاكم. والكوثري من النقَّاد المتشددِّين في عصره.

ويقول الحافظ ابن عبد البر عن صنيع الإمام البخاري في كتاب (الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء) (ص: ١٤٩) ما نصه:

كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ[٢] اسْتَجَازُوا الطَّعْنَ عَلَىٰ أَبِي حَنِيفَةَ، لِرَدِّهِ كَثِيرًا مِنْ

---

(١) (فقه أهل العراق وحديثهم) للكوثري في صفحة (٨٧) وتقدمة نصب الراية للحافظ الزيلعي ص (٥٨، ٥٩).

(٢) ومنها ما جاء في (نصب الراية) للحافظ الزيلعي (٣٥٥/١): وَمَا تَحَلَّىٰ طَالِبُ الْعِلْمِ بِأَحْسَنَ مِنْ الْإِنْصَافِ وَتَرْكِ التَّعَصُّبِ، وَيَكْفِينَا فِي تَضْعِيفِ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ: إعْرَاضُ أَصْحَابِ الْجَوَامِعِ الصَّحِيحَةِ، وَالسُّنَنِ الْمَعْرُوفَةِ، وَالْمَسَانِيدِ الْمَشْهُورَةِ الْمُعْتَمَدِ عَلَيْهَا فِي حُجَجِ الْعِلْمِ، وَمَسَائِلِ الدِّينِ، فَالْبُخَارِيُّ ﷺ مَعَ شِدَّةِ تَعَصُّبِهِ وفرط تحمله عَلَىٰ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ يُودِعْ صَحِيحَهُ مِنْهَا حَدِيثًا=

أَخْبَارِ الآحَادِ الْعُدُولِ، لأَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ عَرْضِهَا عَلَىٰ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ مِنَ الأَحَادِيثِ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ، فَمَا شَذَّ عَنْ ذَلِكَ رَدَّهُ وَسَمَّاهُ شَاذًّا، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا يَقُولُ: الطَّاعَاتُ مِنَ الصَّلاةِ وَغَيْرِهَا لَا تُسَمَّىٰ إِيمَانًا...

فَمِمَّنْ طَعَنَ عَلَيْهِ وجرحه: أَبُو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ فِي (كتاب الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ): أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ الْكُوفِيُّ... إلخ أيْ عدَّه من الضّعفاء والمتروكين.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري) في (١/٢٤٣):

أَنَّ الْبُخَارِيَّ فِي جَمِيعِ مَا يُورِدُهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْغَرِيبِ إِنَّمَا يَنْقُلُهُ عَنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْفَنِّ كَأَبِي عُبَيْدَةَ وَالنَّضرِ بْنِ شُمَيْلٍ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا المباحث الفقهيَّة فغالبها مستمَدَّة من الشَّافِعِي وَأبي عبيد وَأَمْثَالِهِمَا، وَأَمَّا الْمَسَائِلُ الْكَلَامِيَّةُ فَأَكْثَرُهَا مِنَ الْكَرَابِيسِيِّ وابن كلَابٍ وَنَحْوِهِمَا).

وهكذا قال ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (١٢/١٩٧):

وكان ممَّن اتبعَه (أي: ابنَ كُلَّابٍ) أبو الحسن الأشعري...

= وَاحِدًا، وَلَا كَذَلِكَ مُسْلِمٌ ﷺ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ أَنَسٍ الدَّالَّ عَلَىٰ الْإِخْفَاءِ، وَلَا يُقَالُ فِي دَفْعِ ذَلِكَ: إِنَّهُمَا لَمْ يَلْتَزِمَا أَنْ يُودِعَا فِي صَحِيحَيْهِمَا كُلَّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، يَعْنِي فَيَكُونَانِ قَدْ تَرَكَا أَحَادِيثَ الْجَهْرِ فِي جُمْلَةِ مَا تَرَكَاهُ مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا سَخِيفٌ أَوْ مُكَابِرٌ، فَإِنَّ مَسْأَلَةَ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ مِنْ أَعْلَامِ الْمَسَائِلِ وَمُعْضِلَاتِ الْفِقْهِ، وَمِنْ أَكْثَرِهَا دَوَرَانًا فِي الْمُنَاظَرَةِ وَجَوَلَانًا فِي الْمُصَنَّفَاتِ، وَالْبُخَارِيُّ كَثِيرُ التَّتَبُّعِ لِمَا يَرُدُّ عَلَىٰ أَبِي حَنِيفَةَ مِنَ السُّنَّةِ، فَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ، ثُمَّ يُعَرِّضُ بِذِكْرِهِ، فَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كَذَا وَكَذَا، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: كَذَا وَكَذَا، يُشِيرُ بِبَعْضِ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَيُشَنِّعُ لِمُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يُخْلِي كِتَابَهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ، وَهُوَ يَقُولُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ: بَابُ الصَّلَاةِ مِنَ الإِيمَانِ، ثُمَّ يَسُوقُ أَحَادِيثَ الْبَابِ، وَيَقْصِدُ الرَّدَّ عَلَىٰ أَبِي حَنِيفَةَ؟. انتهىٰ

ذكر الشيخ عبد الفتاح شيخَه بعالي الألقاب واعتراض الشيخ بكر عليه

قال الشيخ بكر في رسالته (براءة أهل السنة) ص ٢٧١: وهو (أي الكوثري): منفلتُ العنان، ذَرِب اللسان، يهتك الحرمات والمحارم، فَيَلِغُ في أَعراض الأَبرياء، ويكفّر أَساطين العلماء، ويَنتقص منارات الهدىٰ.

كلُّ هذا ليُكثر سوادَ مزاعمِه لسَواد مشاربِه في أَمراض متنوعة: من التقليد الأَصم والتمشعر بغلوٍّ وجفاء، والتصوّف السادر، والقبورية المكِبَّة للمخلوق عن الخالق[1].

والثاني: (يعني به الشيخ عبد الفتاح) يحتضن حاملَها هذا، ويحيي ذكرَه، وينشر كلمتَه، ويبذل في سبيلِه مهجتَه، مفتوناً به فتوناً بمحبةٍ جامحة، وهوىٰ أَكمَه، فرمىٰ بِنفسه في حبائِله واحترَق فيه، وصار أَتبعَ له من ظلِّه، وكأَنَّما أَخذَ علىٰ قلمِه مِيثاقاً غليظاً أَن لا يَفتر من ذكرِه، وأَن ينظم ما يَقرؤه في أَلواحِ عواطفِه عنه، وتعاطفِه معَه ـ أَمامَ القرّاء والدارسين ـ في صورة أَفرادِ خيرِ القرون مع سكوتٍ طويلٍ عن ضَرَاوته... انتهىٰ

أقول في جوابه:

أمّا الكلامُ عن العلامة الكوثري رحمه الله فطويلُ الذيل وكثيرُ الجوانب، ليس هذا مقام التعليق عليه وبَسْطُ القول فيه.

وأمَّا كلامُه عن الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الذي جاء في خمسة أسطر، فلا قيمة له عند النظر والتحقيق، بل كلامه غيرُ مطابقٍ للواقع.

---

(١) ثم يأتي واحد يعدُّ مِيزات الشيخ بكر ويقول: ومن براعة وَرعِ الشيخ بكر أنه لم يتعرض لأحدٍ باسمه، بل نقد المسلك والطريقة، وحذّر منهما بأسلوب رفيع نفع الله به. كما قال الشيخ محمد بن عبد الله الذياب في مقالته (إشاراتٌ وعِبر من سيرة ومؤلّفاتِ الشيخ بكر).

لأن الاعتراض علىٰ محبة التلميذ لشيخه واحتضانه له، وإحياء ذكره له لا قيمةَ له، وليس مما يعترض عليه إلّا إذا كان الحبُّ قد جاوز الحدَّ بما لا يشرع، والحمد لله علىٰ أنه لم يتجاوز في حبّ شيخه الكوثري وإن كان حبُّه له وتعظيمُه له شديدين.

أما الشيخ بكر فقد جاوز الحدَّ حينما قال بأنّ الشيخ عبد الفتاح (رَمَىٰ بِنفسِه في حبائِك الكوثريّ واحْتَرق فيه، وصار له أتبعَ مِن ظِلّه).

والدليلُ علىٰ ذلك باختصار هو:

أنّ الكوثري مشهورٌ بِمَواقِفه الشّديدة وَبِأقواله الغلِيظة في حقّ ابن تيمية وتِلميذه، ولو كان الشيخ عبد الفتاح وَقع في حَبائِك الكوثري واحْتَرق فِيه، وصَار لَه أتْبَعَ مِن ظِلّه، لَكان الشيخ عبد الفتاح يَنْتَقِد ابن تيمية وتِلْميذه، ويُكثر الردود عليهما عند كلّ فرصة، تبعاً لشَيْخه. ولا أعني أن الشيخ عبد الفتاح يكذّب شيخه الكوثري فيما ذهب إليه في المسائل المختلفة مع ابن تيمية.

وهكذا كان الشيخ الكوثريُّ أكثرُ كلامه في العقائد والردود علىٰ الفِرَق، أمّا الشيخ عبد الفتاح فأكثرُ كلامِه في علم الحديث والتَرَاجِم والتّربِية. وبه يتبيّن مَا في كلامِ الشيخ بكر من الخَلَل والخَطَل.

ويقول الشيخ بكر بعد سطرين:

وفي كل هذا تدليل علىٰ مكنون يقينه، ومرمىٰ اعتقاده، فَلَا لَوْمَ علينا إذ دفع قلمه ينقر بشوكته في هذا (المَهْيع) فدسَّ مولود انتصاره في صفوف القراء والدارسين للسنة المشرفة وعلومها ـ كما سيمرّ نظرك عليه بعد إن شاء الله تعالىٰ ـ لِكَفّ بأْسها وسدِّ طُرق التشغيب بها، وليبتعد المفلحون عن هذه الخطة المندسّة

(يريد بالخطة المندسَّة الشيخ عبد الفتاح) في صفوفهم، ويغسلوا أَيديهم من كاتبها، وما كتب في مشارب كدرة، بالتصريح حيناً والتلويح أَحياناً.

وهي نقولٌ تجري سياقتها علىٰ شيمة الكرام ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، لأَنها كفيلة بأَن يقوم بردها علىٰ عقبها صدورها، فيستغنىٰ عن تسويد الأَوراق بمطارحته فيها، ولأَنها تحكم علىٰ قائلها ومُرَوِّجِها وحاضن مبتدعها ـ بما يتلاقىٰ معها شرعاً بمجرد النظر فيها منتجة الإِشراق أَمام كل طالب علم ـ لمحيا تقعيد لا ينفذ، وتأْصيل لا ينقطع، بالإِعراض عن هذا الطراز وإِنتاجهم، وعدم النقل أَو العزو إِليهم حتىٰ يخوضوا في حديثٍ غيره.

۞ شناعة القول في الشيخ عبد الفتاح

ثم يقول الشيخ بكر:

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ في علماء السنَّة غِنىً عن هذا الغثاء، وفي كُتبهم وإِنتاجهم ما يشفي غلة كلّ غليل، وَلِيعْلَم التلميذ (يعني به الشيخ عبد الفتاح) أَنه محجوج ممجوج بهذه المساوقة التي ركب لها غارب عشواء وفتح عينيه لها في ليلة ظلماء.

وكم تَمَنَّينا لو طوىٰ الثوب علىٰ غِرَّة، ليستمر طيّ بساط التحذير بِمَرَّة، لكنَّه أَورث البحثرة بالدعاية لهذا البائس والغبطة به وبمزاعمه المنبوذة، والبادئ أَظلم، فلا بد إِذاً أَن يحمل أَهل السنة في أَناملهم أَقلام النُّصرة لها بكلمة حقٍّ يخرّ لها (الباطل) صعقاً، ولتفضح (المبطل) بنشر مُثل من بواطله تحذيراً من فتنه وبواقره، ودفعاً لخبائثه، بشاهد عدل يناجي القارئ من صريف قلمه بكلمات هو قائلها.

ثم لتنفض عن الأَنظار غبار الترويج، وتحسر عن أُناس يحملون علىٰ رؤوسهم بياضا وفي قلوبهم سواداً معلنةً أَنه لا مكان للمُسْتَخْفِين والساربين هنا:

ذلك بما عملته أَيديهم.

وبه تعلم أَنَّه ليس القصد هنا الكشف عن ذاك المبتلىٰ (يريد به الكوثري رحمه الله)، وإِنما المسير إِلىٰ الكشف عمن خلفه (أي الشيخ عبد الفتاح رحمه الله) بالعضِّ علىٰ هذا البلاء بطريق نصرته البالغة لبائس تشعَّبت به الأَهواء قد فرغ أَهل السنَّة من الإِطاحة به... إلخ

فالجوابُ:

إِنَّما جئتُ بهذا الكلام الطويل ليرىٰ القارئ الكريم كيف كان الشيخ بكر يجتهد في تحسين العبارة وصياغتها، وإظهار ما يحسنه من الأدب، وكذا ليرىٰ القارئُ خلوَّه وبُعدَه من أدبِ أهل العلم الحقيقي الذي هو حسنُ السّمت، ونبلُ النفس عن الكلمات المنبوذة عند من يعرفُ القيَم والأقدار.

تأصيل القواعد ثم نقضها بنفسه

كثيرًا ما يأتي الشيخُ بكرُ بكلام جميل ليؤيِّد به بعضَ المفاهيم، لأنّه جزءٌ من تزويق العبارة وزخرفة القول الذي يحسنه، ثمَّ إذا جاء موقفٌ تتبدَّىٰ فيه حقيقتُه، وتنجَلِي سليقَتُه، يأتي بكلمات تفوحُ بالحسد والحقد والكره والحطِّ وبَطرِ الحق، وغمطِ الناس، مع الكلمات السافلة، والأمثلة المنبوذة، يسوقها بِتعبيرات مصبوغة تحت شعارِ الغضب لأجل نصرة الدين.

وإليك المثال:

يقول الشيخ بكر في رسالته (تصنيف الناس) في (ص٣٨٦) ما نصه:

(إنّ القِيم، والأقدار، وآثارها الحسان، الممتدّة علىٰ مسارب الزمن لا تقوم بالجاه، والمنصب، والمال، والشهرة، وكيل المدائح، والألقاب، وإنَّما قوامها

وتقويمها بالفضل، والجهاد، وربط العلم بالعمل، مع نُبْلِ نفس، وأدبٍ جمٍّ، وحُسْنِ سمْتٍ، فهذه، وأمثالها هي التي توزن بها الرجال والأعمال). انتهىٰ.

هذه الكلمات، كم فيها من المعاني والأخلاق الجميلة، لكن هو خالٍ عنها، أما الشيخ عبد الفتاح فيتحلّىٰ بتلك الأخلاق والمعاني والقِيم، تشهد له بذلك سيرتُه كتبُه ورسائله قبلَ شهادةِ شيوخه وعارفيه.

وإليك مثال آخر:

يقول الشيخ بكر في رسالته (تصنيف الناس) في (ص٣٨٨) ما نصُّه:

(ومن هذا المنطلق الواهي، غمسوا ألسنتهم في ركام من الأوهام والآثام، ثم بسطوها بإصدار الأحكام عليهم، والتشكيك فيهم، وخدشهم، وإلصاق التهم بهم، وطمس محاسنهم، والتشهير بهم، وتوزيعهم أشتاتا وعِزين:

في عقائدهم، وسلوكهم، ودواخل أعمالهم، وخلجات قلوبهم، وتفسير مقاصدهم، ونيَّاتهم... كل ذلك وأضعاف ذلك ممَّا هنالك من الويلات، يجري علىٰ طرفي، التصنيف: الديني، واللاّديني. فترىٰ وتسمع رمي ذاك، أو هذا بأنه: خارجي، معتزلي، أشعري، طرقي، إخواني، تبليغي، مقلِّد متعصِّب، متطرِّف، متزمِّت، رجعي، أصولي.

وفي السلوك: مداهن، مراء، من علماء السلطان، من علماء الوضوء والغسل.

ومن طرف لا ديني: ماسوني، علماني، شيوعي، اشتراكي، بعثي، قومي، عميل.

وإن نقَّبوا في البلاد، وفتشوا عنه العباد، ولم يجدوا عليه أي عثرة، أو زلة، تصيدوا له العثرات، وأوجدوا له الزلات، مبنيَّة علىٰ شبه واهية، وألفاظ محتملة.

أما إن أفلست جهودهم من كل هذا رموه بالأخرىٰ فقالوا: متستر. محايد.

إلىٰ غير ذلك من ضروب تطاول سعاةِ الفتنة والتفرّق، وتمزيقِ الشمل والتقطّع). انتهىٰ كلامه رحمه الله.

هكذا تجده يسرد هذه الألقاب ويذمّها، ويذمّ من يتكلّم بهذا المنطلق الواهي، ويدعو عليهم بشَلل اليَمين وصَدعِ الجَبين.

أمّا إذا قرأت كتبه ورسائله في الردود، تجده للأسف يستعمل هذا المنطلق الواهي، وينْبز العلماء الذين يخالفونه بأكثر هذه الألقاب. لا أقولُ ذلك هوىٰ من نفسي، ولا كرْها للشيخ بكر أضمّه في صدري، بل لأجل كونه حقيقةً في الواقع، وعندي عشرات الأمثلة لما أقوله وأسطرِّه.

* منها: ما قاله في (تحريف النصوص) (ص١٨٥) في حقّ العلامة الكوثري رحمه الله من أنَّه: متجِّهمٌ أشعريٌّ، حنفيٌّ جلد، قبوريٌّ سادر، صوفيٌّ غالٍ، لسان المتعصِّبة وعريفهم، محرِّف، مبدِّل.

* ومنها: قوله في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله بأنه: البعثرة المندسَّة في صفوف طلاب الحديث.

* ومنها: قوله في حق الكوثري وتلميذه، وهذا نص كلامه: (فهذا التلميذ (الشيخ عبد الفتاح) الوفيُّ لتلكم المشارب الكدرة[1]: يزنه بميزان علماء السلف مع ما رأَتْه عينك الباصرة في هذه النماذج من فحش القول وقبحه والتبرقع بالصفاقة والحماقة، وبثِّ الرِّيَب وتنزيل السباب والشتائم.

* ومنها: ما قاله في (تحريف النصوص) (ص١٩٤) في حق الكوثري أيضًا

(١) أي: مشارب العلامة الكوثري رحمه الله.

من أنّه:

صاحبُ أوابد وغرائب، وفواقر وعواقر، والتجاهل والمجازفات، وأعَاجيبِ أَلَاعِيبِ التّحرِيف، واهتبالِ التّصحيف، والقَرْطَسَة علَىٰ الأغراض.

وكقوله للشيخ عبد الفتاح: (وكيف لا يُسقط هذا (الجركسي الناقد) من حسابه؟ وغيرها.

* ومنها: ما قاله في (تحريف النصوص) (ص١٣٩) من أن: ما من فرقةٍ من الفِرق المخالفة، المنتسبة إلىٰ الإسلام كالرافضة، والجهمية، والقَدَرية، والجبرية، والمعتزلة، والأشاعرة.. إلَّا وقد ضربت بسهم وافر من التَّحريف... إلخ

* ومنها: قوله في حق الشيخ عبد الفتاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأثابه علىٰ ما لقي من بكر من ظلم واعتساف: (وهذا التلميذ صار من أَجله (سَمَرياً) يجمع ما يحسبه ناهضاً لمشاربه الكدرة).

ومنها: قوله وهو يتكلّم عن الكوثري والشيخ عبد الفتاح رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: (فكيف يسوغ لعبدٍ يتّبع الدليل ويرفض التعطيل والتشبيه والتأْويل، وينابذ الإِشراك والبدع في الدين أَن يتكفكف في مهيع هذا: القِذِّيف الشَّغَّاب السَّبَّاب الطَّعَّان الشَّتَّام..) إلخ

* ومنها: نبْزُه بعض الناس بلفظ (الأعجمي) بما يظهر منه كره للعجم.

* ومنها: نبزُه للأستاذ خير الدين الزركلي بالقومية، وذلك تعييرًا للشيخ عبد الفتاح أبوغدة لكونه نقل عن كتابه (الأعلام) مع أن الشيخ بكرًا هو نفسه ينقل عنه وعن كتابه كثيرًا.

وغيرها كثيرٌ من الأمثلة، لا تخفىٰ لمن يطالع كُتبه ورسائله، كيف هو يستعمل هذه الألقاب الخسيسة والنِّسبَ الدنيَّة ويطلقُها على العلماء، وأكثرها بدون رعاية

ولا أدب ولا إنصاف، ثمَّ يدعو الناس بالتخلي عن هذا المنطلق الواهي!

فما معنىٰ أن يُؤصِّل القواعد الجميلة ثمّ يكون أوّل من يخالفها هو نفسه.!

وفي رسالته (حلية طالب العلم) كثيرٌ ممَّا أخذه عن كتابي[١] الإمام الحافظ الخطيب البغدادي من آداب طالب العلم وحامله، لكن لم يطبقها في معاملته مع الشيخ عبد الفتاح، بل جاء بما يناقض هذه الآداب.

فكم شنّع علىٰ الشيخ عبد الفتاح بدون عدل وإنصاف، حتىٰ أخذ عليه لأجل كلمات لها أكثر من المعاني والاحتمالات، وأساء الظن فيه بحمل كلامه إلىٰ محامل بعيدة.

ثم يأتي ويقول في رسالته (تصنيف الناس) ٤٣٩:

التزم (الإنصاف الأدبي) بأن لا تجحد ما للإنسان من فضل، وإذا أذنب فلا تفرح بذنبه، ولا تتخذ الوقائع العارضة منهية لحال الشخص، واتخاذها رصيداً يُنفق منه الجراح في الثلب، والطعن. وأن تدعو له بالهداية، أما التزيد عليه، والبحث عن هفواته، وتصيدها، فذنوب مضافة أخرىٰ.

احذر (الفتَّانين) دعاة الفتنة، الذين يتصيدون العثرات وسيماهُم:

جعلُ الدعاة تحت مطارق النقد، وقوارع التصنيف، موظفين لذلك: الحرص علىٰ تصيد الخطأ، وحمل المحتملات علىٰ المؤاخذات، والفرح بالزلات والعثرات، ليمسكوا بها بالحسد والثلب، واتخاذها ديدناً.

وهذا من أعظم التجني علىٰ أعراض المسلمين عامة، وعلىٰ الدعاة منهم خاصة.

---

(١) وهما: (الجامع)، و(الفقيه والمتفقه).

والرسوخ في الإنصاف بحاجة إلىٰ قدر كبير من خلق رفيع، ودين متين.

وعليه فاحذر قلّة الإنصاف: ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة بين الرجال وإن كانوا ذوي رحم.

وسيماهم أيضاً: توظيف النصوص في غير مجالها، وإخراجها في غير براقعها، لتكثير الجمع، والبحث عن الأنصار، وتغرير الناس بذلك.

فإذا رأيت هذا القطيع فكبِّر عليهم، وولِّهم ظهرَك، وإن استطعت صد هجومهم وصيالهم فهو من دفع الصائل. انتهىٰ

هكذا ينقل كلام العلماء في تأصيل القواعد، ثم يكون هو أوّل من يخالفها ويناقضها.

ومن غرائب قوله:

ادعاؤه بأنّ لفظ (سيِّدِي) من كُنَى العَبِيد والطُرُقيّة

وهذه مسألةٌ أظهرَ الشيخ بكر فيها ضُعف مَقَامِ عِلمِه، وقِصَرَ قَامَةِ فَهْمِه، وسوءَ صُورةِ العَجَمِ في عَقْلِه، كأنَّه نَسِيَ أنّ القولَ في العلم بعيدُ المَرَام، لا يُطلَقُ القولُ فِيه هَكَذا إِطلاقَ السِّهَام.

ففي بيان خطأ كلامه أقول:

يقول الشيخ بكر في رسالته (التعالم) في صفحة (٥٩):

وأما تلك الكنىٰ الطرِية، كنىٰ العبيد والطرقيّة: رخوة متخاذلة تنفر عنها النفوس الأبية... إلخ

ثم نقل عن الشيخ الجليل محمد بَشير الإبْرَاهيمي الجزائري ما نصه:

(من سُنن العرب أنَّهم يجعلون الاسم سمة للطفولة، والكنية عنوانا على الرجولة، ولذلك كانوا لا يكتنون إلا بنتاج الأصلاب وثمرات الأرحام من بنين وبنات، لأنها الامتداد الطبيعي لتاريخ الحياة بهم، ولا يرضون بهذه الكنى والألقاب الرخوة إلا لعبيدهم؛ وما راجت هذه الكنى والألقاب المهلهلة بين المسلمين إلا يوم تراخت العُرى الشاذة لمجتمعهم، فراج فيهم التخنّث في الشمائل والتأنّث في الطباع والارتخاء في العزائم، والنفاق في الدين؛ ويوم نسي المسلمون أنفسهم فأضاعوا الأعمال التي يتمجّد بها الرجال، وأخذوا بالسفاسف التي يتلهّى بها الأطفال؛ وفاتتهم العظمةُ الحقيقية فالتمسوها في الأسماء والكنى والألقاب؛ ولقد كان العرب صخورا وجنادل يوم كان من أسمائهم صخر وجندلة، وكانوا غصصا وسموما يوم كان فيهم مُرَّةٌ وحنظلة؛ وكانوا أشواكا وأحساكا يوم كان فيهم قتادةُ وعَوْسَجَة، فانظر ما هم اليوم؟ وانظر أي أثر تتركه الأسماء في المسميات؟ واعتبر ذلك في كلمة (سيّدي) وأنّها ما راجت بيننا وشاعت فينا إلا يوم أضعنا السيادة، وأُفلتت من أيدينا القيادة. ولماذا لم تشع في المسلمين يوم كانوا سادة الدنيا على الحقيقة؛ ولو قالها قائل لعُمَرَ لهاجت شِرَّتُه، ولبادرت بالجواب دِرَّتُه). انتهى

ثم تكلّم عن المحافظة على اللسان العربي ورفض المولَّد والهجين، وأنَّه لا يكون هذا إلَّا من نفوس تحلّت بالشرف وعلو الهمة، ثمّ قال: وقد رأينا هذا عند جملة من علماء السلف المعاصرين، ومنهم: العلامة الداعية اللغوي الشيخ محمد خضر حسين المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ رحمه الله تعالى... إلخ

وقال الشيخ بكر في رسالته (حلية طالب العلم) في ص (١٦٣):

تنبيه مهم: أعيذك بالله من صنيع الأعاجم، والطرقية، والمبتدعة الخَلَفية،

من الخضوع الخارج عن آداب الشرع، من لحس الأيدي، وتقبيل الأكتاف، والقبض على اليمين باليمين والشمال عند السلام، كحال تودّد الكبار للأطفال، والانحناء عند السلام، واستعمال الألفاظ الرخوة المتخاذلة: سيدي، مولاي، ونحوها من ألفاظ الخدم والعبيد... إلخ

❁ **فالجوابُ:**

لا شكَّ في أهمية المحافظة على اللسان العربي الفصيح، وهكذا في أهمية رفض الدخيل والمولَّد، وهكذا لا شك أن عندَ كثير من الصوفية بدعٌ ومخالفات شرعية، ومبالغات في الأدب الكلامي والأدب الفعلي،

لكن كلام الشيخ بكر في استعمال كلمة (سيدي) تبعًا للإبراهيمي فيه بُعْدٌ عن الصواب، إذ ليس استعمال هذه الكلمة من لوثة العُجمة ولا من المولَّد الدخيل، وليس استعماله طارئا عندما فقدنا السيادة على العالم، ولا هي مختّصة للخدم والعبيد، وشكوى العلامة الإبراهيمي من انتشار كلمة (سيدي)، إنَّما هي لأن بعض مشايخ الطرق الصوفية استمالهم المستعمر الفرنسي، فوقفوا يعارضون حركته الإحيائية الإصلاحية، ولا شك أن تلك حالة خاصَّة بالجزائر في حينها، فلا يخفى على العلامة البشير الإبراهيمي ما سأُورِده بعد قليل، وكان حقاً على الشيخ بكر أن يوازن بين كلامه وبين ما جاء في السنة النبوية، ويضعه في سياقه التاريخي الصحيح، **لا أن يقفز منه للهجوم على استعمال كلمة (سيدي) وتخصيصه بالخدم والعَبيد.**

وقد ورد استعمالُ كلمة (سيدي) في كلام النبي ﷺ وفي كلام الصحابة والتابعين وتابعيهم من الأئمة والفقهاء والمحدثين، والخلفاء والأمراء والشعراء واللغويين ولم ينقطع ذلك إلى يومنا هذا، وله أمثلة كثيرة وشواهد عديدة، في

الشعر والنثر.

❋ منها:

ما جاء في سنن أبي داود من أنَّ أُمّ الدَّرْدَاءِ، قَالَتْ: حَدَّثَنِي سَيِّدِي أَبُو الدَّرْدَاءِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: (إِذَا دَعَا الرَّجُلُ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلٍ).

❋ ومنها:

ما جاء في مسند أحمد[1] من حديث عُثْمَان بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي الرَّبَابُ، وَقَالَ يُونُسُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَتْ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ: مَرَرْنَا بِسَيْلٍ فَدَخَلْتُ فَاغْتَسَلْتُ مِنْهُ، فَخَرَجْتُ مَحْمُومًا، فَنُمِيَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا ثَابِتٍ يَتَعَوَّذُ»، قُلْتُ: يَا سَيِّدِي وَالرُّقَى صَالِحَةٌ؟ قَالَ: «لَا رُقْيَةَ إِلَّا فِي نَفْسٍ، أَوْ حُمَةٍ، أَوْ لَدْغَةٍ». قَالَ عَفَّانُ: «النَّظْرَةُ، وَالحمَةُ وَاللَّدْغَةُ».

❋ ومنها:

ما قاله الإمام الحافظ الفقيه يحيى بن شرف النواوي في شرحه على صحيح مسلم في (١٥/٧): وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ ابني هذا سيد... وقوموا إِلَى سَيِّدِكُمْ (يَعْنِي سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ).. وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: اسْمَعُوا مَا يَقُولُ سَيِّدُكُم (يَعْنِي سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ).

فَلَيْسَ فِي قَوْلِ الْعَبْدِ (سَيِّدِي) إِشْكَالٌ وَلَا لُبْسٌ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهُ غَيْرُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ. انتهى

وهذا نصٌّ صريحٌ من السنّة، وحكمٌ صريحٌ في أنّ استعمال كلمة (سيِّدي)

---

(١) مسند أحمد ١٥٩٧٨

ليس خاصًّا للعبد والأمة.

❋ ومنها

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير الأعلام النبلاء) عند ترجمة هارون الرشيد من أنه: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيْرُ: مَا ذَكَرْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - بَيْنَ يَدَي الرَّشِيْدِ إِلَّا قَالَ: صَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ سَيِّدِي. انتهىٰ.

وأبو معاوية الضرير هو محمد بن خازم السعدي الكوفي الضرير، الإمام الحافظ الحجة أحد الأعلام، وهو تلميذ الأعمش وشيخ الإمام أحمد بن حنبل، وكان الإمام يقدمه علىٰ غيره من تلاميذ الأعمش. كما قال الحافظ الذهبي.

❋ ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة الأمام أحمد، قال: وَعَنِ ابْنِ المَدِيْنِيِّ، قَالَ: أَمَرَنِي سَيِّدِي أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ أَنْ لَا أُحَدِّثَ إِلَّا مِنْ كِتَابٍ.

❋ ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة ابن مقسم البغدادي، وقد قال فيه: وَكَانَ المستنصرُ بِاللهِ الحكمُ يَتَأَدَّبُ مَعَهُ، وَيحترمُهُ جِدّاً، وَقَدْ كتبَ إِلَيْهِ الحكمُ وَرقةً فِيْهَا: حفظَكَ اللهُ وَتوَلَّاكَ، وَسَدَّدَكَ وَرعَاكَ، لمَا امتحنَ أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ سيِّدي أَبقَاهُ اللهُ للأَوْلِيَاءِ الَّذِيْنَ يَسْتَعدُّ بِهِم، مُتقدّماً فِي الولَايَةِ، متَأَخراً عَنِ الصِّلَةِ... إلخ

❋ ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة ابن حنزابة

البغدادي، قال: قَالَ عَبْدُ الله بنُ يُوْسُفَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ المُهَلَّبِيِّ بِمِصْرَ، فَقَالَ: كُنْتُ حَاضراً فِي دَارِ الوَزِيْرِ ابْنِ كلِّسَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو العَبَّاسِ؛ وَلَدُ الوَزِيْرِ أَبِي الفَضْل بنِ حِنْزَابَةَ، وَكَانَ قَدْ زَوَّجَهُ بَابنَتِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا سيِّدِي مَا أَنَا بِأَجلَّ مِنْ أبيك...

* ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة ابن أبي شريح الأنصاري، قال: وَفِيْهِ لابنِ الحجَّاجِ:

إِذَا ذُكِـرَ القُضَـاةُ وَهُـمْ شُـيُوخٌ ❊ تَخيَّـرتُ الشَّـبَابَ عَلَـى الشُّـيُوخِ
وَمَـنْ لَـمْ يَـرْضَ لَـمْ أَصْـفَعْهُ إِلَّا ❊ بِمَجْلِسِ سَيِّدِي القَاضِـي التَّنُـوخِيِّ

* ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة الحسين بن علي المصري، قال: وَقَالَ مِهْيَارٌ الشَّاعِرِ: وَزر ابْنُ المَغْرِبِيّ بِبَغْدَادَ، وَتَعظَّمَ وَتكَبَّرَ، وَرهِبَهُ النَّاسُ، فَانقبضتُ عَنْ لقَائِه، ثُمَّ عَمِلْتُ فِيْهِ قَصِيْدَتِي البَائِيَّة، وَدَخلْتُ فَأَنْشَدتُهُ، فَرَفَعَ طَرْفَه إِليَّ، وَقَالَ: اجلسْ أَيُّهَا الشَّيْخ! فَلَمَّا بَلَغْتُ:

جَـاءَ بِـكَ اللهُ عَلَـى فَتْـرَةٍ ❊ بآيَـةٍ مَـنْ يَرَهَـا يَعْجَـبِ
لَـمْ تَـأْلَفِ الأَبْصَـارُ مِـنْ قَبْلِهَـا ❊ أَنْ تَطْلُـعَ الشَّـمْسُ مِـنَ المَغْـرِبِ

فَقَالَ: أَحْسَنْتَ يَا سَيِّدِي. وَأَعْطَانِي مائَتَي دِيْنَار.

* ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة الحافظ الخطيب البغدادي، قال: قَالَ الحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ: أَخْبَرتَنِي أُمِّي أَن أَبِي حدّثهَا قَالَ: كُنْتُ

أَدخل عَلَىٰ الخَطِيْب ، وَأُمَرِّضه ، فَقُلْتُ لَهُ يَوْماً: يَا سَيِّدي! إِنَّ أَبَا الفَضْل بنَ خَيْرُوْنَ لَمْ يُعْطِنِي شَيْئاً مِنَ الذَّهب الَّذِي أمرته أَنْ يُفرِّقه عَلَىٰ أَصْحَابِ الحَدِيْث.

* ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة الفقيه نصر بن إبراهيم النابلسي ، قال: حكَىٰ الفَقِيْه نَصْرٌ عَنْ شَيْخه نَصْرٍ أَنَّهُ قَبْل مَوْتِه بِلحظَة سَمِعَهُ وَهُوَ يَقُوْلُ: يَا سَيِّدي أَمهلُونِي ، أَنَا مَأْمُوْر وَأَنْتُم مَأمورُوْنَ. ثُمَّ سَمِعْتُ المُؤَذِّن بِالعصر ، فَقُلْتُ: يَا سَيِّدي المُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ.

فَقَالَ: أَجْلِسنِي ، فَأَجلستُهُ ، فَأَحرم بِالصَّلَاة ، وَوَضَعَ يَده عَلَىٰ الأُخْرَىٰ وَصَلَّىٰ ، ثُمَّ تُوُفِّيَ مِنْ سَاعتِهِ - رَحِمَهُ اللهُ -.

* ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة أبي سعد الأصبهاني ، قال: وَكَانَ حُلو الشَّمَائِل ، اسْتمليت عَلَيْهِ بِمَكَّةَ وَالمَدِيْنَة ، وَكَتَبَ عَنِّي ، قَالَ لِي مرَّة: أَوْقَفتُكَ ، وَاعْتَذَرَ.

فَقُلْتُ: يَا سيدِي ، الوُقُوْف عَلَىٰ بَابِ المُحَدِّث عزّ.

* ومنها:

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة أبي عبد الله الجيلي ، قال: قَالَ ابْنُ النَّجَّارِ: سَمِعْتُ ابْنَ سُكَيْنَةَ يَقُوْلُ: كُنْتُ حَاضِراً لَمَّا احتُضِرَ ، فَقَالَتْ لَهُ أُمِّي: يَا سَيِّدِي مَا تَجِدُ؟ فَمَا قدرَ عَلَىٰ النُّطْقِ ، فكَتَبَ عَلَىٰ يَدِها: رَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ، وَجنَّةُ نَعيمٍ. ثُمَّ مَاتَ.

❋ **ومنها:**

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة ابن قدامة المقدسي، قال: وَسَمِعْتُ الحَافِظَ اليُونِينِيَّ يَقُوْلُ: لَمَّا كُنْتُ أَسْمَعُ شنَاعَةَ الخَلْقِ عَلَى الحَنَابِلَةِ بِالتَّشْبِيْهِ، عزمتُ عَلَى سُؤَالِ الشَّيْخِ المُوَفَّقِ، وَبقيتُ أَشهراً أُرِيْدُ أَنْ أَسأَلَهُ، فَصعدتُ مَعَهُ الجبلَ، فَلَمَّا كُنَّا عِنْدَ دَارِ ابْنِ مُحَارِبٍ قُلْتُ: **يَا سيِّدِي**. وَمَا نطقتُ بِأَكْثَرَ مِنْ **سيِّدِي**، فَقَالَ لِي: التَّشبيهُ مُسْتحيلٌ.

❋ **ومنها:**

ما ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عند ترجمة أبي العتاهية، قال: قال أبو بكر بن الأنباري: حَدَّثَنَا عبد الله بن خلف، حَدَّثَنَا أبو بكر الأموي قال: قال الرشيد لأبي العتاهية: يقولون أنّك زنديق. قال: **يا سيدي** كيف أكون زنديقًا وأنا الذي أقول:

يا عجبًا كيف يُعصى الإله ❋ أم كيف يجحده الجاحد؟!

❋ **ومنها:**

ما جاء في حديث أبي بريدة: لا تقولوا للمنافقِ: **سيّدٌ**، فإنّه إنْ يكُ **سيّدًا** فقد أسخطتم ربّكمْ ﷻ.

إذًا لا يمنع أن يقال لغير المنافق.

❋ **ومنها:**

ما عنون به الحافظ ابن حبان في صحيحه ص (٣٣٠) بقوله: **ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الصِّدِّيقَ وَالْفَارُوقَ يَكُونَانِ فِي الْجَنَّةِ سَيِّدَيْ كُهُولِ الْأُمَمِ فِيهَا..**

❊ ومنها:

ما قاله الحافظ الذهبي في تاريخه (١٠/٧٩١) عند ترجمة **عبد الله الإشبيلي** نقلا عن ابن بَشْكُوال: وكان مشكور السيرة، حَسَن المخاطبة، كثيرًا ما يَقُولُ لمن يحكم عَلَيْهِ: خذوا بيد **سيدي إلىٰ السجن**. وله تصنيفات في شرح (المدوّنة)، و(مختصر ابن أَبِي زيد) مُلِئت عِلْمًا.

❊ ومنها:

ما جاء في تاريخ الإسلام (١٣/٤٩٨) ما نصه:

قَالَ ابن العزّ: وَحَدَّثَنِي الزَّاهد خليل بن عَبْد الغني بن مقلَّد، قَالَ: كُنْت بحلقة الحنابلة إلىٰ جانب الشَّيْخ عَبْد الله، فقام ومعه خادمه توبة إلىٰ الكلّاسة، ليتوضأ، وإذا برجل متختّلٍ يفرّق ذهبًا، فَلَمَّا وصل إليَّ أعطاني خمسة دنانير، وَقَالَ: **أين سيّدي الشَّيْخ**؟ قُلْتُ: يتوضّأ. فجعل تحت سجّادته ذهبًا، وَقَالَ: إِذَا جاء قل لَهُ: مملوكك أَبُو بَكْر التَّكْرِيتيّ يُسلّم عليك، ويشتهي تدعو لَهُ... إلخ

وغيرها كثير من الشواهد والأمثلة، من نصوص الأحاديث والآثار، والأخبار والأقوال، في عصر الجاهلية وفي عصر نزول الوحي وما بعدها من القرون المفضَّلة، كلُّها تدلُّ علىٰ استعمال كلمة (سيدي) بدون إنكار، لا من قِبل الشرع والعُرف ولا من قِبل الأدباء والشعراء،

حتىٰ العلامة الداعية اللغوي الخضر حسين شيخ الأزهر، الذي عدّه الشيخ بكر من السلفيّين، وقال بأنه تأثّر بأدبِه وأسلوبه، كان يستعملُ كلمة (سيّدِي) في كتاباته ورسائله، تراه يُكثر من ذلك، خاصّةً في رسائله إلىٰ العلامة اللغوي المفسِّر الشهير الطاهر بن عاشور رحمهما الله، ومن قبلِهم كانَ يكثرُ استعمالها بديعُ الزّمان

الهَمَذَاني في رسائله الأدبية البديعة المشهورة.

وبعد هذه الإطالة في سرد الأدلّة علىٰ الاستعمال كلمة (سيّدي) في كلّ عصر وزمان، يتبيَّن ما في كلام الشيخ بكر من التسرّع والتعالم رحمه الله تعالىٰ.

ثلاثة كتب بحاشية الشيخ عبد الفتاح

يقول الشيخ بكر أبو زيد:

اعلم أَنه ظهر ثلاثةُ كتب يتكوّن كلُّ واحد منها من: أَصل وحاشية، وهي:

(الرفع والتكميل) و(الأَجوبة الفاضلة) كلاهما للشيخ عبد الحي اللكنوي المتوفىٰ سنة ١٣٠٤هـ رحمه الله تعالىٰ.

وَكُلُّ واحدٍ منهما يمثِّل رسالةً بقدرِ بسطةِ اليد، ولو وضعتْ في ظرف لوسعها لكن صار نفخُهما بتكبير الحرف وإِطالة التعليقات.

وثالثها (إِنهاء السكن) مقدمة (إِعلاء السنن) للشيخ ظفر التهانوي المتوفىٰ سنة ١٣٩٤هـ رحمه الله تعالىٰ، وكان مطبوعاً في مجلدة لطيفة، ثم طبع بعد باسم (قواعد في علوم الحديث) في مجلد كبير للسببين المذكورين في سابقيه.

والناظر فيها تقوم عنده بالدلائل الجليَّة أُمور ثلاثة:

* **الأَول:** أَنّ ما في هذه الأُصول من علم نافع هو في الجملة نصوص من تتبّع (الميزان) للحافظ الذهبي، و(اللسان) و(التهذيب) و(هدي الساري)، ثلاثتها للحافظ ابن حجر.

ومن يقف علىٰ هذه يتحصّل علىٰ أَضعاف ما وقفا عليه من القواعد وفرائد الفوائد في الجرح والتعديل، ولعلّ سبب العدول عن ذكرها أَنّها لا تخدم ما ستراه

في الأَمر الثاني.

* **الثاني**: أَنَّ هذه الأُصول الثلاثة أُسّست لنصرة أُصول مدرسة أَهل الرأْي (الحنفية)، ولهذا ترىٰ فيها جوراً عن قصد السبيل في مواضع بصرفِ بعضِ تلكَ النّصوص عن وجهِها، وإِنّ اللّكنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَخفُّ مِن التّهانوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وللعصبية هُواة، وكم جرت من مهازل، ولا يُعلم في المذاهب السُّنِّيَّة أَعظم تعصباً من الحنفية كما هو محرّر في محلّه لدىٰ أَهل العلم منهم: شيخ الإِسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (منهاج السنة النبوية)، وابن أَبي العز الحنفي المتوفىٰ سنة ٧٩٢هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الاتباع).

* **الثالث**: أَن ذاك (مُحَضِّر النصوص)[١] أَثقلها بالحواشي التي شدَّت علىٰ هذا الانتصار بتجسيد المذهب الحنفي والتمشعر حتىٰ امتلأَت بهذه النصرة خاصرتَا حواشِيه بما يشهد الناظر فيها أَن هذه هي الروح التي تموج في جسم تلك الحواشي، من رأْسها إِلىٰ عقبها، مع ما فيها من المحامل البعيدة والمغامز والتَّذَرُّع بكلام الشيخين: ابن تيمية وابن القيم ـ رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ـ في مواضع، في ضروب من التعسّف بالاستدلال، واجتزاء النقول، والحطّ عليهما حيناً، ونقل كلام خشن في حقهما أَحياناً وانتقاد مسلكهما... إلخ

أقول في جوابه:

* **أوّلا**: ما ذكره الشيخ بكر من نفخ كتابي (الرفع والتكميل) و(الأجوبة

---

(١) لو حاسبناه بميزانه وعارضناه بأسلوبه، لقلنا عن الشيخ بكر بأنه هو محضِّر النصوص باعترافه هو، إذ يقول في آخر مقدمته لكتابه النظائر ما نصه: وجميع ما ذكرته ليس لي فيه من فضلٍ سوىٰ الجمع والترتيب... إلىٰ أن قال: لو قلت لكل جملة منها: عودي إلىٰ مكانك لما بقي لي منها إلا النزر اليسير... إلخ.

الفاضلة) بتكبير الحروف وإطالة التعليقات على مساق التنقيص والذمّ، فليس كما قال.

فحروف الكِتابَين متوسطةُ الحجم على طريقة دارِ (مكتب المطبوعات الإسلامية)، وإن كانت الحروف في بعض مطبوعاته أصغر مما في كتابي الشيخ، لأن تعليقات الشيخ جاءت أطول مما في الأصل، فاقتضى الحال تكبيرَ حروفِ الحاشية حتى لا يملّ القارئ.

وهو من ذوق الشيخ وتفنّنه في إخراج الكتاب على صورة أكمل.

وللشيخ كتبٌ ورسائل غير التي تكلّم عنهما الشيخ بكر، قد طبعت وأخرجت على مستوى رفيع من حيث الاختيارات الفنية المتميزة التي تسرّ بها طلاب العلم.

أما إطالة التعليقات، فنعم، وهي طريقة الشيخ في التعليق، لكن الشيخ لا يعلّق إلا في أمر مهّم، وهذان الكتابان (الرفع والتكميل) و(الأجوبة الفاضلة) لولا الشيخ عبد الفتاح وتعليقاته لما أخذا مكانهما في الشهرة والانتشار. هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ تعليقات الشيخ حافلة مفيدة ومهمّة، ولذا سميتْ بـ(**التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة**).

ويقال مثله عن كتاب (قواعد في علوم الحديث).

فلا معنى لانتقاص الشيخ عبد الفتاح بكلام بكر السابق.

* **ثانيا**: ما يقوله الشيخ بكر من أن ما في كتابي اللكنوي والتهانوي من علم نافع إنما هي نصوص من كتب الحافظين الذهبي وابن حجر فكلام صحيح، لا يشك فيه أحد.

أما قوله: بأن اللكنوي والتهانوي لم يذكرا الذهبي وابن حجر عند النقل

عنهما لأجل كونهم ينتصران لمدرسة أهل الرأي ، **فكلام لا طائل تحته ، ولا** يتضمّن أي أدب وحرمة ، بل فيه اتهام كبير في حق الشيخين اللكنوي والتهانوي.

ثمّ من أين أتىٰ الشيخ بكر بهذا التعليل ؟ ألم يكن يقول ويكرِّر **دائما مقولته: (ليس من حقِّنا تفعُّلُ الأسْباب) ؟ ما الذي صار هنا ؟! هذا من ناحية.**

وأما من ناحية أخرىٰ: فقد ذكر الشيخان اللكنوي والتهانوي الحافظين الكبيرين في مؤلفاتهما ، وأكثرا عنهما النقول وذكراهما تصريحًا مع الثناء عليهما وعلىٰ مؤلفاتهما.

❊ **ثالثاً**: وأما قول الشيخ بكر بأن هذه الأصول الثلاثة إنما أسست لنصرة مدرسة أهل الرأي (أي مذهب أبي حنيفة) فكلام لا ينبغي صدوره عن عالم ، إذْ كلام الشيخ هذا يناقض كلامه السابق.

لو كانت هذه الكتب الثلاثة قد أُلِّفت لنصرة مذهب الحنفي ، كما يدَّعي بكر أبو زيد ، لما أكثر فيها اللكنويُّ والتهانويُّ من نصوصِ الذهبي وابن حجر ، ولأكثرا فيها من نصوص الإمام الطحاوي والحافظ مغلطاي والحافظ قاسم بن قطلوبغا والبدر العيني والملا عليّ القاري وشاه ولي الله الدهلوي وأمثالهم.

❊ **رابعاً**: وأما كلامه عن الشيخ عبد الفتاح بأنه (محضِّر النصُوص) وبأنّه أثقلَ الحواشي وشدَّ الانتصار لمذهب الحنفي وبأنّه حطَّ علىٰ ابنِ تيمية وابنِ القيّم بِنقل الكلام الخشِن في حقهما.

فكلام ذو أبعاد معوجّة.

أما تحضيرُ النصوص وإثقالُ الحواشي ، فليس هو إثقالا للحواشي ، إنما هو شرح وبيان للمسألة بما لها وبما عليها ، وبعبارة أخرىٰ ، هو إشباع المسائل بيانا وتوضيحا ، وهو منهج اختاره الشيخ لنفسه ، وقد وفِّق فيه ، إذ كان يرىٰ أن إتمام

بناء الآباء خيرٌ من إتمام بناء الأبناء.

ولذا سمَّىٰ الشيخ تعليقاتَه بـ(التعليقات الحافلة)، ثم لا تخفىٰ صعوبة الإتيان بهذه النقول النادرة والحواشي المفيدة مع الضبط والإتقان، خاصة في زمان لم تكن البرامج الحديثية كالمكتبة الشاملة متوفّرة ميسّرة فيه.

كلُّ مَا في الأمر: هوُ بسطُ الشيخ الكلام في مسألةٍ بإتيانه بالنقول من فرسان الحديث، إذا كانت المسألة فيما يتعلق بالحديث، وهكذا في كل علم.

فقد أكثر الشيخ عبد الفتاح في هذه الكتب الثلاثة عن الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبي حاتم والدارقطني والبيهقي والخطيب البغدادي وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي والذهبي والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي، وليس فيهم أحد من الحنفية، لأن الغرض منه ليستْ نصرة مذهب الحنفي، بل مناقشة مسألة من مسائل علم الحديث بذكر ما عليه عامة المحدثين وانتقاد بعض مواقف المخالفين أو الغالطين.

ومن هنا ذكر الشيخ ما خالف به ابنُ القيّم عامةَ الفقهاء والمحدثين واعترض عليه كما يعترض ويعقب علىٰ الآخرين من العلماء والكتاب والمحققين، وهو الذي أثار ضغائن الشيخ بكر رحمه الله وأغضبه وأبعده عن كلمة الحق والسداد.

ثم، لو كان من خُلقِ الشيخ نفخُ الكتب، أو تكثيرُ مطبوعاتِه، لأخرج من منشوراته ومطبوعاته كتاباً ضخماً بعنوان: (التعقبات علىٰ جلة من كبار العلماء والمحققين والكُتّاب في القديم والحديث)، لكثرة تعقباته وتصحيحاته علىٰ كبار العلماء، لكن الشيخ لم يفعل ذلك.

* **خامسا:** لا يستطيع أحدٌ من العلماء والكُتّاب أن يدَّعي علىٰ أنَّ كتابه خالٍ

من الخطأ والغفلة، أو السقط والهفوة، ومنهم الشيخ عبد الفتاح رحمه الله.

وكتابُ (الرفع والتكميل) للعلامة اللكنوي مع حواشي الشيخ عبد الفتاح هو كتابٌ قيّمٌ ماتع مفيد، لا يستطيعُ منصفٌ من الناس أن ينكر ما فيه من التحقيقات النفيسة، والبحوث النادرة، والتنبيهات المهمة، ولا يعني ذلك أنه لا يوجد فيه موضعٌ للاستدراك والكلام عليه.

مثلا: دَرَسَ هذا الكتابَ دراسةً جيّدة أحدُ شيوخِ قسمِ الحديث في جامعة (مَظَاهِر العلوم) في سهارانفور، وهو الشيخُ الجليل والأستاذ النبيل، عبدُ العظيم ابن الشيخ الجليل عُبَيد الله البَلْيَاوي، ثم قام بتدريسه لطلاب التخصّص في الحديث سنوات، وقد تبيّنت له من خلال دراسته للكتاب مواضعُ يسيرة غفلَ عنها الشيخُ العلامة اللكنوي والشيخُ الجليل عبد الفتاح أبوغدة رحمهما الله، وكتب عليه ملاحظاته فيما تزيد على عشرين صفحة. كان الشيخُ عبد العظيم أطلعني عليها في سنة ١٤٣٣هـ وناوني هذه الأوراق، فلما قرأتُها قراءة بحث ومراجعة، تبيَّن لي بأن الشيخ عبدَ العظيم هو رجلٌ ذُو أدبٍ جَمّ وعلمٍ غزير، وتمكّنٍ مَتين، وإدراكٍ ثاقب، جزاه الله تعالى خير الجزاء.

وهذه المُلاحظات العلمية التي كتبها الشيخُ عبدُ العظيم حفظه الله تعالى، لم يتنبَّه الشيخُ بَكر لواحدة منها وهو يقرأ الكتابَ وحواشيه ويتتبَّعهما رجاءَ الحصول على شيءٍ يمكن أن يشنِّع به على الشيخ عبد الفتاح رحمهما الله.

وعلى سبيل المثال أذكر واحدة من ملاحظات الشيخ عبد العظيم على حاشية الشيخ عبد الفتاح، كما ذكرها في ص ٢١، قال: قال الشيخ عبد الفتاح في حاشيته على (الرفع والتكميل) ص ٤٢٩: وقال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: كلُّ رجل ثبتت عدالتُه... إلخ

علّق عليه الشيخُ عبدُ العظيم بقوله: وفي تهذيب التهذيب ٢٧٣/٧ ، هذا القولُ منسوب إلىٰ أبي عبد الله ، فَهِمَ المُحشي (يعني به الشيخ عبد الفتاح) أن المراد به أحمدَ بن حنبل ، ولكن المراد به محمد بن نصر المروزي ، كما يعلم من سابقِ ولاحقِ عبارة التهذيب ، وكما نسبه إليه السخاوي في (فتح المغيث) ١٨٨/٢ ، وكما نسب إليه المحشي نفسُه في حاشية (أربع رسائل) ص٢٠ ، ولكن وَهِم هنا . . . إلخ

هكذا يكون التعقيبُ في موضعِه بالعلم والأدب ، وليس كما فعله الشيخ بكر .

وبقي أن أذكر أن فضيلة الشيخ عبد الفتاح رَحِمَهُ اللهُ قد أعاد النظر في تحقيق كتابيه (الرفع والتكميل)، و(الأجوبة الفاضلة)، وزاد فيهما فوائد نفيسات وتعليقات كثيرات تضاعف فيهما حجم الكتابين وفوائدهما ، وهما مما بقي من تراث الشيخ الذي يقوم الأخ الكريم الأستاذ الشيخ سلمان بن عبد الفتاح أبو غدة علىٰ العناية بهما وإصدارهما ، وسيكونان قرة عين للباحثين الجادّين والدارسين المنصفين ، ويكثر الانتفاع بهما أكثر مما انتفع بطبعاتهما السابقة .

اعتراضُ الشيخ عبد الفتاح على ابن القيّم

ثمّ أخذ الشيخ بكر يردُّ علىٰ الشيخ عبد الفتاح بما قاله تعليقا علىٰ كلام ابن القيّم ، وهذا نصه:

همزه (أي هَمزَ الشيخُ عبد الفتاح أبوغدة) ابنَ القيّم رَحِمَهُ اللهُ بأَنه:

(تغلبه عادتُه ومشربُه المعروف) أَي في الحكم علىٰ الأَحاديث صحة وضعفاً في: أَبواب التوحيد.

فقال في تعليقه علىٰ (الأَجوبة الفاضلة) (ص/ ١٣٠ ، ١٣٢):

(أَمَّا ابن القيّم فمعَ جلالة قدره ونباهة ذهنه ويقظته البالغة فإِنَّ المرء ليعجب منه رحمه الله كيف يروي الحديث الضعيف والمنكر في بعض كتبه كمدارج السالكين من غير أَن ينبِّه عليه.

بل تراه إِذا روىٰ حديثاً جاء علىٰ مشربه المعروف بالغ في تقويته وتمتينه كل المبالغة، حتىٰ يخيل للقارئ أَن ذلك الحديث من قسم المتواتر، في حين أَنه قد يكون حديثاً ضعيفاً أَو غريباً أَو منكراً، ولكن لما جاء علىٰ (مشربه) جمع له جراميزه وهبَّ لتقويته وتفخيم شأْنه بكل ما أُوتيه من براعة بيان وقوة لسان...) إلخ.

أقول في جوابه:

نعم هذا نصُّ كلام الشيخ عبد الفتاح، لكن لو ذكر الشيخ بكر كلامه كاملا حتىٰ لا يحمل علىٰ غير مراده.

وهذا بقية كلام الشيخ عبد الفتاح:

(وأكتفي علىٰ سبيل المثال بالإشارة إلىٰ حديثٍ واحدٍ من هذا النمط، رواه رحمه الله في كتابه (زاد المعاد في هدي خير العباد) أثناء كلامه عن وفد بني المنتفِق (٣/٦٧٤ت الأرناؤوط)، فقد ساق هناك حديثاً طويلاً جداً جاء فيه من قول النبي ﷺ) ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تُبعَث الصائحة. فلعَمْرُ إلهك ما تدَعُ علىٰ ظهرها شيئاً إلا مات، والملائكةُ الذين مع ربّك. فأصبح ربُّك عز وجل يطوفُ في الأرض! وخلَتْ عليه البلاد (...

بعد أن ساق الحديث المُشار إليه، أتبعه بكلامٍ طويلٍ في تقويته، استهلّه بقوله: هذا حديث كبير جليل، تنادي جلالتُه وفخامتُه وعظمتُه علىٰ أنه قد خَرَج

من مشكاة النبوَّة، لا يُعرَفُ إلَّا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة ابن عبد الرحمن المدني.

ثم استرسلَ في توثيق (عبد الرحمن) ومن رواه عنه استرسالاً غريباً! كما أنه سَرَد الكتبَ التي رُوي الحديث فيها، وهي كتب معروفة بشيوع الحديث الضعيف والمنكر والموضوع فيها، وهو من أعلم الناس بحالها، ولكن غلبتهُ عادتهُ ومشربه، فذهب يسردها ويطيل بتضخيم مؤلِّفيها، تهويلاً بقوة الحديث وصحته.

مع أنَّ الحديث حينما رواه صاحبه الحافظ ابن كثير في كتاب (البداية والنهاية ٥/٨٢) أعقبه بقوله: هذا حديثٌ غريبٌ جداً، وألفاظه في بعضها نكارة. وكذلك قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في ترجمة عاصم بن لقيط بن عامر بن المنتفِق العُقَيلي (٥/٥٠) بعد أن أشار للحديث ومن رواه من المؤلِّفين: وهو حديثٌ غريبٌ جداً.

فحينما يقول الحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر في الحديث المشار إليه: حديثٌ غريب جداً، وألفاظُه في بعضها نكارة، تَرىٰ الشيخَ ابنَ القيّم يُسْهِب ويُطْنِب في دَعمه وتصحيحه، حتىٰ نَقَل مرتضياً قولَ من قال: ولا يُنكِرُ هذا الحديثَ إلَّا جاحد، أو جاهل، أو مخالفٌ للكتاب والسنة.

فصنيعُ ابن القيّم هذا يدعو للبحث والفحص عن الأحاديث التي يرويها من هذا النوع ويُشيدُ بها في تآليفه، وهي من كتبٍ فيها الحديثُ الضعيف والمنكر والموضوع. انتهىٰ كلام الشيخ عبد الفتاح ﷺ. انتهىٰ

وهذا فيما أراه تعقيبٌ علميٌّ وبِأدبٍ جمّ في حديث يتعلّق بعقيدة المسلم، وليس فيه أيّ همزٍ أو غمز.

أما اعتراضُه علىٰ الشيخ عبد الفتاح بأنّه سكت ولم يعلّق علىٰ حديث (من زار قبري وجبتْ له شفاعتي) مع كونه حديثا مَرفوضًا سندًا، ثمّ تعليله لسكوت الشيخ عبد الفتاح، بأنه حديثٌ يُعالج المشرب الخلفي، فله عندي جوابان.

الجواب الأول: السكوت علىٰ حديث ما وعدمُ التعليق عليه لا يلزم منه السكوتُ علىٰ جميع الأحاديث وهكذا بالعكس، ثم التعليق علىٰ حديث جاء يثبت لله صفة، في غاية الأهمية خاصّة إذا كان الحديث ضعيفًا أو موضوعًا، بخلاف حديث يثبت فضل زيارة قبر النبي ﷺ(١).

الجواب الثاني: محاولة الشيخ بكر لإفهام الناس بأن الشيخ عبد الفتاح حريصٌ جدًّا علىٰ التعقيب علىٰ ابن تيمية وابن القيّم ولأدنىٰ فرصة، ثم استدلاله علىٰ ذلك بتعليق الشيخ وتعقيبه علىٰ ابن القيّم، وبسكوته وعدم تعليقه علىٰ حديث الزيارة، ثم تعليله بأنَّ السبب هو المشرب الخلفي، هي محاولة لا تُسلَّم له، وتعليلٌ لا يستقيم له، لأنّنا نجد الشيخَ عبد الفتاح يمرّ به كلامُ ابن تيمية الذي يذكر فيه حديثا موضوعاً وينسب ذلك إلىٰ ابن عباس والشيخُ عبد الفتاح ساكتٌ لا يعلِّق عليه.

وذلك في رسالته (رسالة الألفة بين المسلمين) في (ص ٢٥) يقول ابن تيمية فيه ما نصه: (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ... إلخ

ولم يعقّب الشيخ عبد الفتاح عليه.

ونسبةُ هذا القول إلىٰ سيدنا ابن عباس رضي الله عنه لا يصحّ. وقد ذكره اللالكائي

---

(١) وقد أخبرني أستاذُنا محمد زاهد أبوغدة أن هناك دروسٌ مسجّلة للشيخ الوالد في حلب، سُئل الشيخُ فيها عن هذا الحديث مَرات، وأجاب الشيخُ كلَّ مرة أنه لا يصحُّ.

في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) من طريق علي بن قدامة، قال: ثنا مجاشع بن عمرو، ثنا ميسرة بن عبد ربه، عن عبد الكريم الجزري، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] فأمَّا الذين ابيضَّت وجوههم: فأهل السنة والجماعة، وأولو العلم، وأمَّا الذين اسودّت وجوههم: فأهل البدع والضلالة. اهـ.

وفي سنده علي بن قدامة ضعيف، ومجاشع بن عمرو كذاب، كما قال ابن معين، وغيره، وميسرة بن عبد ربه كذلك كذّاب.

لو كان الشيخُ عبد الفتاح حريصًا لذكرِ مآخذ ابن تيمية أو مترقِّبًا لسقطاته وغلطاته للحَطّ عليه ولِنَقل الكلام الخشِن في حقّه، كما يدّعي الشيخُ بكر، لَمَا سكتَ على ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

لو قال المعتَرِضُ بأنّ الشيخ عبد الفتاح لم يتنبّه لبطلان حديث ابن عباس، ولذا لم يعقّب عليه بشيء، **فالجواب:**

هناك حديثٌ باطل ذكره ابن تيمية في رسالته (قاعدة في توحّد الملة وتعدّد الشرائع) وهي مطبوعة ضمن (مجموعة الرسائل المنيرية) في الجزء الثالث ص ١٢٨ ـ ١٦٥، وقد مرّ عليه الشيخ عبد الفتاح وخرّجه في التعليق وذكر ما قاله الحافظ الذهبي في (الميزان) من أنه حديث باطل.

ولم يتعرض لابن تيمية ولو بكلمة واحدة فضلا من نقل كلامٍ خشنٍ في حقّه كما يقول الشيخ بكر.

ثمَّ كيف يعيبُ الشيخ بكر على الشيخ عبد الفتاح بأن سكت على حديثٍ مختلف بين الصحة والضعف ولا يعيبُ على ابن تيمية وإن سكت على حديث موضوع!؟

ومما أخذ الشيخُ بكر على الشيخ عبد الفتاح قوله في حواشيه على (الرفع والتكميل) عن السبكي وهو: (وله مناظرات مع معاصره ابن تيمية الحراني الحنبلي وهو مصيب في أَكثرها. تُوفي سنة ٧٥٦هـ ـ رحمه الله) اهـ. وفي (ص/ ١٩٨، ١٩٩) من تعليقه على (الرفع والتكميل) ذكر ترجمة اللكنوي لابن تيمية ومنها قوله: (وقد نقل عنه عقائد فاسدة....

ولم يتعقبه هنا ولا في تعليقه على (إِقامة الحجة) (ص/ ٢٩). انتهى.

أما كلام الشيخ عبد الفتاح عن إصابات التقي السبكي في مناظراته مع ابن تيمية رضي الله عنهم جميعا فالحق فيه مع الشيخ عبد الفتاح.

وأما سكوت الشيخ وعدم التعقب على كلام اللكنوي عن ابن تيمية وهو قوله: (وقد نقل عنه عقائد فاسدة...) فمن حُسن معرفة الشيخ فيما يتكلّم وفيما يسكت. ولو كان الشيخ عبد الفتاح يتبع الكوثريَّ أكثرَ من ظلِّه لَه كما يدعي الشيخ بكر لما سكت هنا ولنقل نقولا كثيرة.

ومن المعلوم أنَّ أكثر ما يُؤخذ على ابن تيمية إنَّما هو في العقائد، وقد انتقده كثيرٌ من العلماء في القديم والحديث، ومنهم العلامة الكوثري، ولعلّ الشيخ عبد الفتاح رأى من المناسب أنْ لا يتكلّم فيه قبولًا أو ردًّا اكتفاء بما كُتب في الموضوع من قبل أعلام كُثُر، الذين تخصَّصوا في الأصليْن أكثر، ولذا يحيل الشيخُ القارئَ في مسائل علم الكلام إلى كتبِ من تخصّص فيه.

❊ ❊ ❊

التعقبات
على انتقادات الشيخ بكر أبو زيد لكتاب
(العلماءُ العزاب) للشيخ عبد الفتاح أبو غدة

كان الشيخ بكر أبو زيد كما يقول في كتابه (النظائر): منذ زمن بعيد يستعرض ما تحصَّل له من كُتب السلف قراءة وتتبّعا وبحثا وتحقيقا في مواطن متكاثرة ويقيّد ما وجد من ضمّ النظير إلىٰ نظيره ويحسب أنَّه مما لم يُسبق لجامعٍ تسطيره فيما يعلم.

وكان من ضمنِ نظائره رسالتُه (العزاب) وهم الذين لم يتزوّجوا من العلماء وغيرهم.

ثم إنّه وهو يقيّد هذه النظائر رأىٰ رسالة (العلماء العزَّاب الذين آثروا العلم علىٰ الزواج) للشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله، فأخذ ينتقد الرسالة ويقول عنها وعن موضوعها بأنها:

١ ـ من طُرفِ المطالعة التي يحكيها العلماءُ ويتناقلها الناسُ علىٰ وجه الملح والاستظراف، لا علىٰ وجه الحفاوة والاهتمام.

٢ ـ وبأنّ محل العتب إبراز هذه الملح في مسلاخ آخر بقصدٍ أو بغير قصدٍ[1]،

---

(١) ويمكنني أن أختصر الجواب لجميع كلام الشيخ بكر عن كتاب (العلماء العزاب الذين آثروا العلم علىٰ الزواج) وذلك بناءً علىٰ شرطين قائمين عند الشيخ بكر في مقام البحث والرد، وهما ما قاله في كتابه (تصنيف الناس بين الظن واليقين)، قال فيه (ص٣٨٧):

* إن كشف الأهواء، والبدع المضلة، ونقد المقالات المخالفة للكتاب والسنة، وتعرية الدعاة إليها وهجرهم وتحذير الناس منهم، وإقصائهم، والبراءة من فعلاتهم، سنة ماضية في تاريخ=

ليخدم نزعة صوفيّة ويُزكي جذوة التبتّل والرهبانيّة، ويخدم القضية الكنسية.

٣ ـ وبأنها تنفخ في قضية تحديد النسل.

٤ ـ وبأنّها في حقيقتها خطوة واسعة لمنابذة الشرع في سنّة النكاح.

٥ ـ وبأنّه سَيكشف المغزىٰ الأثيم الذي ترمي إليه هذه الرسالةُ بقصد منه لوهنٍ في الاعتقاد، أو لغير قصدٍ منه لسذاجةٍ واستعجال، وفساد في المزاج.

٦ ـ وأنّه سيأتي بالنقض عليها حتّىٰ لا ينتقل عدْواها إلىٰ من لا يعرف المقاصد المغلَّفة.

= المسلمين في إطار أهل السنة، معتمدين شَرْطي النقد: العلم، وسلامة القصد.

* العلم بثبوت البينة الشرعية، والأدلة اليقينية علىٰ المدعىٰ به في مواجهة أهل الهوىٰ والبدعة، ودعاة الضلالة والفتنة، وإلا كان الناقد ممن يقفو ما ليس له به علم. وهذا عين البهت والإثم.

* ويرون بالاتفاق أن هذا الواجب من تمام النصح لله ولرسوله ـ ﷺ ـ ولأئمة المسلمين، وعامتهم. وهذا شرط القصد لوجه الله تعالىٰ، وإلا كان الناقدُ بمنزلة من يقاتل حمية ورياء. وهو من مدرك الشرك في القصد.

وهذا من الوضوح بمكان مكين لمن نظر في نصوص الوحيين الشريفين، وسير الأئمة الهداة في العلم والدين. انتهىٰ

أقول: نعم، هذا كلام لا بأس به، والقاعدتان منضبطتان، لكن هل أخذ بهما الشيخ بكر في حق الشيخ عبد الفتاح!؟

لم يأخذ بهما ولم يبنِ عليهما رده. يقول بأنه من شرط الرد: (العلمُ بثبوتِ البينة الشرعية، والأدلة اليقينية علىٰ المدَّعىٰ به)، ثم يرد علىٰ الشيخ عبد الفتاح وهو لا يدري قصدَ الشيخ عبد الفتاح، إذ يقول (بقصدٍ أو بغير قصدٍ). ثم كيف ثبت عند الشيخ بكر بأن الشيخ عبد الفتاح إنما وضع كتابه (العلماء العزاب) ليخدم نزعة صوفية ويزكي جذوة التبتل والرهبانية، ويخدم القضية الكنسية؟؟!! وبأي أدلة قطعية ثبتتْ عنده هذه التهم!؟ أو كيف يخترع ويُلصق هذه المقاصد السيئة علىٰ الشيخ عبد الفتاح وهو لا يقول بها، بل ينكرها، كما ذكر ذلك في مقدمته لكتاب (العلماء العزاب).

ولم يأت الشيخ بكر بمأخذ واحد علىٰ كتاب الشيخ عبد الفتاح وقد بني ردَّه علىٰ الشرطين السابقين. وبه تندفع مآخذه وينطوي بساطه.

٧ ـ وبأنّ وراءها تصديعُ الأمة وتشتيتُ جمعِها.

٨ ـ وبأنّ هذا الاختيار لهذا التعليل بداءةٌ صوفيّة وَرأيٌ فجّ.

٩ ـ وبأنه يُوصيه أن يَترك الكتابة في الفقه والحديث لأنّهما ليسا من صِناعته.

١٠ ـ وبأنّ مُؤلفَ الرّسالة أبدَىٰ بَعثرةً لم يقلْ بها أحدٌ، وهو قوله: (الذين آثروا العلم علىٰ الزواج).

هذه جملةُ انتقادات الشيخ بكر علىٰ رسالة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

وأقول في جوابها:

أما قوله: (بأنها من طُرفِ المطالعة التي يحكيها العلماء ويتناقلها الناس علىٰ وجه الملح والاستظراف، لا علىٰ وجه الحفاوة والاهتمام):

فهو كلام من كيسه، وحصرٌ وتحديدٌ جاء به من جيْبه. وهو بهذا الحصر والتخصيص يريد التشنيع علىٰ الشيخ عبد الفتاح بأنْ اختارَ هذا الموضوع للتأليف فيه مع أنّه هو نفسه كان يجمع فيه رسالةً حتّىٰ وصفها في مقدمةِ إخراجِها الأولىٰ، وهي مقدمة: (الإسفار عن النظائر والأسفار) بقوله: أقيّد ما وجدتُ من اللطائف وما وجدتُ من بديع الفوائد وعزيزِ المطالب، فاجتمع لدي طائفة نفيسة... إلخ كلامه.

ها هو يصف هذه النظائر التي منها رسالته (العزّاب) باللطائف والفوائد وبعزيز المطالب وبأنّ ما جمعه فيها طائفة نفيسة، ثمّ طبعها، ثم ما زال يقيِّد ويزيد في الموضوع حتىٰ طبعها مرّة ثانية. وذكر أنّه لم يذكر الأسماء بالأرقام حتّىٰ يمكنه إدخال تراجمَ أخرىٰ في الطبعات القادمة، بمعنىٰ أنّه ما زال يتتبّع الموضوع ويهتمّ به.

إذا كان الموضوع من الطُّرَف، التي تُذكر وتُطوىٰ فلم كلّ هذا الاهتمام!؟

ثم إن كنتَ تقرؤُها علىٰ وجه الملح والاستظراف، فهناك من لهم عبرةٌ في كل مَا يقرؤون، بل لا يقرؤون للاستظراف والمسامرة أصلاً.

أمّا قوله: (بأنّ محلّ العتب إبراز هذه الملح في مسلاخ آخر بقصدٍ أو بغير قصدٍ، ليخدم نزعة صوفية ويُزكي جذوة التبتّل والرهبانيّة، ويخدم القضية الكنسيّة):

فتقوُّلٌ ظاهر، وليس له أي علاقة بالتصوّف ولا بالرهبانيّة ولا بالكنيسة، لأنّ الشيخ عبد الفتاح فَطِنَ علىٰ أنّ هناك بعضُ مرضَىٰ العقول والأفهام، يمكنهم أن يفهموا من موضوع الكتاب ما وُضع الكتاب لغيره، ولذلك كتب في المقدمة كلامًا مهما في سُنيَّة الزواج والنكاح وخطر الرهبانيَّة وما فيها.

وإليك ما قاله في مقدمة طبعته الأولىٰ (ص١٥)، قال: **وأردتُ من جمع هذه الصفحات، وكتابة هذه الكلمات غلاءَ العلم عند الآباء والأجداد، وشدّةَ تعلقِهم به وفنائِهم فيه، وعظيمِ إيثارهِم له علىٰ ما سواه من أُنسِ الحياة وتلبية الاحتياج الفطري، فيعرفون لهم فضلَهم، ويقدرون لهم قدرهم، ويتبيّنوا قيمة العلم عند أسلافهم المتقدِّمين فتَتَبَارَىٰ فيه هممُهم وتَتَنافس في تحصيله عزائمُهم وهم يَرفلون في أنسِ الزواج وفضائله...**

ثم يقول: **وقدّمت لهذا الموضوع بمقدمة تتضّمن أقوال العلماء والفقهاء في حكم تعزّب هؤلاء، فإنّ عزوبتهم مِدْعاةُ استغرابٍ وَتساؤلٍ عندَ كلِّ منْ وقَف عليها، فينبغي أن يَعرف مسوِّغاتها عندهم.** انتهىٰ

وبه تتبيّنُ عقلانيةُ الشيخ عبد الفتاح ودقةُ فهمِه الموضوع، وبه يعلم قصد الشيخ من تأليف هذه الرسالة.

فلم يجعل كتابه مجرّد طُرف للمُلح والاستطراف، بل ألّفه ليكون وسيلةً لحضٍّ طلاب العلم على الحرص عليه والتنافس فيه؛ لأنه صاحب عقل ثاقب وفهم صحيح.

أما قوله: (وبأنّها في حقيقتها خطوةٌ واسعةٌ لمنابذة الشرع في سنّة النكاح):

فخطأٌ بيِّنٌ، واستنتاج خاطئ، نشأ من إساءة الظن بالشيخ والتكلّف في التشنيع عليه.

أما حقيقتها (أي حقيقة رسالة الشيخ عبد الفتاح) التي أراد الشيخ من تأليفها هي ما بيّنه الشيخ في المقدّمة بما جاء في وصيَّة الإمام أبي حنيفة للقاضي أبي يوسف رضي الله عنهما.

وإليك نص كلامه من (ص٢٣):

وجاء في وصية الإمام أبي حنيفة لتلميذه، الإمام القاضي أبي يوسف رحمهما الله تعالى بعد أن ظهر منه الرشد وحسن السيرة والإقبال على الناس ما يلي: (وَاطْلُبْ الْعِلْمَ أَوَّلًا، ثُمَّ اجْمَعْ الْمَالَ مِنْ الْحَلَالِ. ثُمَّ تَزَوَّجْ؛ فَإِنَّك إنْ اشتغلت بطلب الْمَال فِي وَقْتِ التَّعليم، عَجَزْت عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ، وَدَعَاك الْمَالُ إلَى شِرَاءِ الْجَوَارِي وَالْغِلْمَانِ وَتَشْتَغِلُ بِالدُّنْيَا.

وإيّاك أن تشتغل بالنساء قبل تحصيل العلم، فيضيع وقتك، ويجتمع عليك الولد، ويكثر عيالك فتحتاج إلى القيام بحوائجهم، وتترك العلم! وَاشْتَغِلْ بِالْعِلْمِ فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِك، وَوَقْتِ فَرَاغِ قَلْبِك وَخَاطِرِك، ثُمَّ اشْتَغِلْ بِالْمالِ لِيَجْتَمِعَ عِنْدَك؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ الْوَلَدِ وَالْعِيَالِ يُشَوِّشُ الْبَالَ؛ فَإِذَا جَمَعْت الْمَالَ فَتَزَوَّجْ. وَعَلَيْك بِتَقْوَى الله تَعَالَى وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ وَالنَّصِيحَةِ لِجَمِيعِ الْخاصَّةِ وَالْعَامَّةِ... إلخ

هذا هو الذي أراد الشيخ عبد الفتاح من وراء رسالته النفيسة (العلماء العزاب..) كما هو ظاهر.

ولو كان الأمر كما يقول الشيخ بكر: من أنّها خطوة في منابذة سنّة النكاح لما شكّ أحدٌ في حرمة طباعة تلك الرّسالة، وفي حرمة بيعها وشرائها، ولما سكت شيوخه (وهم كُثُر) عن بيان أمرها وخطورتها..

أما قوله (وبأنه سيكشف المغزىٰ الأثيم الذي ترمي إليه هذه الرسالة بقصد منه لوهن في الاعتقاد، أو لغير قصد منه لسذاجة واستعجال وفساد في المزاج):

فهذا تعسف في القول خلطٌ في الأمور، يظهر للقارئ من كلامه بأنّه كلامٌ يسوقه الحسدُ والحسد والهوىٰ، وإلَّا، ما له وللاعتقاد! ؟ كلّ ما في الأمر ظاهرٌ بما جاء في وصية الإمام أبي حنيفة.

أما قوله: (وأنه سيأتي بالنقض عليها حتىٰ لا ينتقل عدوَاها إلىٰ من لا يَعرف المقاصد المغلَّفَة):

فكلامٌ فيما لا يعلمه. مرّة يقول عن المؤلّف: (لا أدري، بِقصدٍ منهُ أوْ بِدونِ قصدٍ)، ثمَّ يأتي هنا ويُثبت للمؤلِّف المقاصدَ المغلَّفَة.

أما قوله: (وبأن وراءهَا تصديعُ الأمّة وتشتيتُ جمعها):

فلا أدري أَ إلىٰ هذا الحد كان الشيخُ بكرُ يكرَه الشيخ عبد الفتاح أبوغدة!

ثم أيهما أشد وأعظم: تصديع الأمة؟ أم تضليل الأمة؟

فقد بدع وضلَّل الشيخُ بكر الأشاعرة والماتريدية في أكثر من ثلاثة مواضع في كتبه، والأمّة الإسلامية علىٰ مدىٰ القرون أكثرها أشاعرة وماتريدية.

وأما قوله: (بأن هذا الاختيار لهذا التعليل بداءة صوفية، ورأيٌ فج):

فنقول في جوابه:

ذكر الشيخ عبد الفتاح في رسالته ما يزيد على ثلاثين شخصا من أجلّة العلماء الأعلام الذين أفنوا عمرهم في العلم، رحلةً في طلبه، وزهدًا عن كل شيء لأجله، يقرؤون طول الليل، ويملون طول النهار، يطوُون المدن والبلاد ماشين على الأقدام، فصاروا أئمة في العلم والدين، ومع ذلك لم يتزوجوا طولَ العمر.

وهنا يأتي السؤال: لماذا لم يتزوّجوا؟ ما العلة والسبب؟

قبل أن يجيب على السؤال لا بد من أن نبحث عن كل واحد من هؤلاء الأئمة على حدة، وبعد البحث نجد فيهم:

من ذكر علةَ عزوبتِه صراحة، كعدم قدرته على النكاح لأمراض نفسية أو لأسباب مالية، أو لظروف ضيقة لا تسمح بالزواج، فحملُ عزوبتِهم على أنها كانت إيثارا للعلم خطأٌ بيّن، والشيخُ عبدُ الفتاح لا يقول به.

وهكذا نجد فيهم من لم يذكرْ علة عزوبته، وهذا الصنفُ من العلماء خاصة الذين ذكرهم الشيخُ عبد الفتاح، إذا بحثنا عن العلة والمانع فلا يوجد من صرّح بذلك، ثم يبحث مرّة ثانية فلا يوجد السبب الذي منعَهم من الزّواج، ثم يبحث مرّة ثالثة فلا نجد أمامنا إلّا أمرا واحدا هو أقرب ما يكون سببا في عزوبة هؤلاء الأعلام، وهو ما انشغلوا به عن الزواج وعن كل شيء، وأفنوا عمرهم فيه، ألا وهو العلم.

ولعل فيهم من كان ينوي الزواج بعد الرجوع عن رحلته لطلب العلم، لكن امتدّت رحلتُه عشر سنوات أو أكثر ثمّ مات وهو عزبُ.

ومما يشهد لما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح تصريحُ بعض العلماء علىٰ أنّهم آثروا العلمَ علىٰ الزواج ، كما صرّح به أمام الحديث والمحدثين في وقته ، علم السنة أبو نصر السِّجزي ، كما قَالَ الحافظ إِسْحَاقُ الحبال: كُنْت يَوْماً عِنْدَ أَبِي نَصْرٍ السِّجْزِيِّ ، فَدُقَّ البَابَ ، فَقُمْتُ ، فَفَتَحتُ ، فَدَخلتِ امْرَأَةٌ ، وَأَخرَجَتْ كِيساً فِيْهِ أَلفُ دِيْنَارٍ ، فَوَضَعَتْهُ بَيْنَ يَدَي الشَّيْخِ ، وَقَالَتْ: أَنْفِقْهَا كَمَا تَرَىٰ! قَالَ: مَا المَقْصُوْدُ؟ قَالَتْ: تَتَزَوَّجُنِي ، وَلاَ حَاجَةَ لِي فِي الزَّوجِ ، لَكِنْ لأَخْدُمَكَ. فَأَمَرَهَا بِأَخذِ الكِيسِ ، وَأَنْ تَنْصَرِفَ ، فَلَمَّا انصَرَفَتْ ، قَالَ: خَرَجتُ مِنْ سِجِسْتَان بِنِيَّةِ طَلَبِ العِلْمِ ، وَمَتَىٰ تَزَوَّجتُ سَقطَ عَنِّي هَذَا الاسْمُ ، وَمَا أُوثِرُ عَلَىٰ ثَوَابِ طَلَبِ العِلْمِ شَيْئاً.

وممَّا يشهد لما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح ما قاله الحافظ الذهبي في ترجمة شيخه الحافظ ابن تيمية (وهو من العلماء العزاب) في (المعجم المختص بالمحدثين) (ص٢٥) ما نصه:

كَانَ إِمَامًا مُتَبَحِّرًا فِي عُلُومِ الدِّيَانَةِ ، صَحِيحَ الذِّهْنِ ، سَرِيعَ الْإِدْرَاكِ ، سَيَّالَ الْفَهْمِ ، كَثِيرَ الْمحَاسِنِ ، مَوْصُوفًا بِفَرْطِ الشَّجَاعَةِ وَالْكَرَمِ ، فَارِغًا عَنِ الشَّهَوَاتِ ؛ المأْكَلِ ، وَالملْبَسِ ، وَالْجِمَاعِ ، لَا لَذَّةَ لَهُ فِي غَيْرِ نَشْرِ الْعِلْمِ وَتَدْوِينِهِ وَالْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ. انتهىٰ

ويفهم من كلام الذهبي أنَّ أغلىٰ ما كان عند الحافظ ابن تيمية هو العلم، وهو أقرب ما يكون سببا لعدم زواجه انشغالا بالعلم.

والذي يقول به الشيخ بكر عن عزوبة ابن تيمية في النظائر (ص ٢٥٧ - ٢٥٨) من أنه:

(فهل عزوبته رحمه الله إيثارا للعلم؟ أم للعبادة واللهج؟ أم للجهاد والغزو؟ أم لمكاسرة المتعصبة للمذهبية؟ أم لفض جموع الغلو والطرقية؟ أم لمقارعة

الخصوم؟ أم بسبب ما جناه عليه خصوم الكتاب والسنة من السجن والإيذاء؟ وكم؟ وكم؟

وهو رحمه الله ثابت الجأش، فرح النفس، قرير العين) انتهىٰ

هو كلام مجمل، وإطلاقات لا تحقيق فيها ولا تدقيق.

إذ الجهاد والغزو، والمقارعة مع الخصوم ثمّ السجن، كلُّ هذا كان بعد ما بلغ سنُّه إلىٰ اثنين وثلاثين سنة[1] وهو مقيم في دمشق يقرأ ويدرّس، ما الذي منعه من الزواج؟

لا أرىٰ شاغلا له عن الزواج إلا العلم، وهو الذي أفنىٰ عمره فيه.

ومثله كلام الشيخ صالح فوزان حينما سئل عن علة عدم زواج ابن تيمية إذ قال: (شيخ الإسلام إنما تركه، لأنه مجاهد في سبيل الله، وأيضا مطارَد ويسجن ويعذّب، وهو لم يتفرّغ للزواج). انتهىٰ.

من الممكن أن تكون هذه العلل هي السبب لعدم زواجه، لكن الذي قلناه هو الأقرب إلىٰ الصواب، بدليل كلام الحافظ الذهبي وبدليل حصول الجهاد والتضييق عليه بالسجن بعدما بلغ عمره ٣٢ سنة.

وأما قوله: (وبأنه يوصيه أن يترك الكتابة في الفقه والحديث لأنهما ليسا من صناعته) فلا أرىٰ الحاجة إلىٰ بيان بطلان كلامه هذا لظهور تعصبه فيه.

وأمّا قوله: (إنّ مؤلّف الرسالة أبدىٰ بعثرةً لم يقل بها أحدٌ، يعني به (إيثار العلم

---

(١) والشيخ بكر يرىٰ أن المسارعة في الزواج هو سبيل المؤمنين من زمن الصحابة إلىٰ زماننا ـ كما سيأتي ذكره ـ ولكنه التمس لابن تيمية العذر في ذلك التماساً عجيباً لم تسمح نفسه أن يلتمسه للشيخ عبد الفتاح، رحمهما الله..

علىٰ الزواج... ، فكلام غير علميّ ، واستدلاله بكونه لم يقل بها أحدٌ استدلالٌ بعيد. وقد سبق لنا نصّ الإمام أَبِي نَصْرِ السِّجْزِيِّ بأنّ تركه للزواج كان إيثارًا للعلم.

ثمّ لو أخذنا نعترض علىٰ كلِّ من قال بما لمْ يقلْ به أحدٌ من قبلُ ، لأخذنا علىٰ الشيخ بكر لما أبداه من بعثرةٍ لم يقلْ بها أحدٌ من الأئمة السابقين ، وهو قوله بحرمة التقليد والمحاكاة لقراءة فلانٍ للقرآن ومنعُه إتيانَ الناس مِن مسافةٍ بعيدة إلىٰ مسجدٍ ما لِسماعِ قراءةِ فلانٍ للقرآن) ، بحجة أنه التعبد بالأصوات.

وقد جاء في كتاب (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب) للعلامة الياقوت الحموي عند ترجمة إمام القراء والمفسرين أبي جعفر ابن جرير الطبري ما نصه:

وكان أبو جعفر مجوِّدا في القراءة ، موصوفا بذلك ، يقصدُه القرّاءُ البعداءُ مِن الناس للصلاة خلفَه يسمعون قراءتَه وتجويدَه. انتهىٰ

ولم ينكر عليهم أحدٌ ، والناس أناسٌ من خير القرون.



البَدَوات[1]
على نقض الشيخ بكر للبَدَاة

بعد ما فرغ الشيخُ بكر من انتقاداته علىٰ رسالة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، أخذ في نقض مقولة (إيثارُ العلمِ علىٰ الزّواج)، لكن بطريقة غير صحيحة، إذ يختلق أقوالا من عند نفسه ويَنسبُها إلىٰ الشيخ عبد الفتاح ثمَّ يردّ عليها مع أنّ الشيخ عبد الفتاح لَا يقول به أصلاً.

❊ النقض الأول:

يقول الشيخ بكر بأنَّ الترغيب بالزّواج مِن سُنن الهُدىٰ، فتضْييق مَسالك الزّواج تعبّدًا كإيثار العلم، فيه منابذة للسنّة.

أقول: والشيخ عبد الفتاح لا يُنكرها، بل يدعو إلىٰ الزواج ويحذر من الرهبانية، كما بيَّنه في مقدمة رسالته، حتىٰ لا يفهم القارئ من رسالته خطأً منه أنَّ الشيخ يدعو إلىٰ الرهبانية.

ولم يقل الشيخ بأنّ إيثار العلم علىٰ الزواج تعبُّدٌ علىٰ الإطلاق.

❊ النقض الثاني:

وفيه أطال الشيخُ بكر الكلام بأنّ العزوبة ليست من الإسلام في شيء، وبأنّ من لمْ يلتزم في التعبّد بالسنّة يندمُ ويسوء مزاجُه...

أقول: لكنّ الشيخ عبد الفتاح كان قد بيّن فضل الزّواج ومصالحه بِأفصح

---

(١) البَدَاة: الرأي، يقال: فلانٌ ذو بَدَواتٍ، وأبو البَدَوات: إذا كانت تظهر له آراء فيختار أحزمَها.

كلام وأبين مثالٍ في مقدّمة الرّسالة، فليس هذا النقض إلا مجرد أوهام ووساوس تطوف في عقله، وأسباب يفتعلها، ثم يتكلّف الجواب عليها.

*** النقض الثالث:**

يقول الشيخ بكر بأنّ العزوبة مكابرةٌ لهَدي النبيّ ﷺ في كثرة الزواج.

هل يقال بأنّ هؤلاء الأجلّة من العلماء كابن جرير وابن جزي والنووي وابن تيمية وغيرهم بأنّهم كانوا يكَابرون هديَ النبيّ بتركهم الزواج!؟

أقول: إنما تكون العزوبةُ مكابرةً لهدي النبيّ ﷺ إذا كان العَزبُ لا يَرىٰ سُنيّةَ الزواج أوْ يرىٰ أفضليّة العُزوبة علىٰ النكاح أوْ غير ذلك.

أمّا الذي يؤمن بسنيّة الزواج وفضلها ومع ذلك أخَّر الزواج وقدّم عليه طلبَ العلم، ثمّ طاف البلاد سنين عديدة، ثمّ تُوفّي وهو لم يتزوّج مِن بعد، فهذا لا تُعدّ مكابرة أبدا.

*** النقض الرابع:**

يقول الشيخ بكر بأنّ قاعدة المسلمين من زمن الصحابة وإلىٰ يومنا هذا، هي المبادرةُ في الزواج فهل ذلك من إيثار الزواج علىٰ العلم!؟

أقول: كلامه هذا في واد وكلام الشيخ عبد الفتاح في واد.

وهنا لا ينبغي للشيخ بكر أن ينسىٰ بأنَّ من عادة المسلمين أيضا طلب العلم قبل الزواج كما هو معروف ومشهور، لكن الشيخ عبد الفتاح لم يقل بإيثار العلم علىٰ الزواج بناءً علىٰ هذه العادة، ولا بتلك القاعدة.

*** النقض الخامس:**

ويقول الشيخ بكر بأنّ المتزوِّج أفضل من العزب.

أقول: نعم، هو كذلك، لكن إذا تساويا في كل شي إلّا في الزواج، وإلّا فالعالمُ العزب أفضل بكثير من الجاهل المتزوج.

*** النقض السادس:**

ويقول الشيخ البكر بأنّ كثيراً من العلماء كانوا مكثرين من الزواج، وذكر منهم من كان عنده عشرين جارية للفراش تساوي كلُّ واحدة ألفَ دينارٍ وأكثر، وهكذا ذكر منهم من أكثر من الزواج حتىٰ بلغ المئة وهو يفتض الأبكار، وفيهم من كان عنده أكثر من عشرين سرية من أحسن النساء، كلّ واحدة بألف دينار، وكان يطوف عليهنّ ويغشاهنَّ، وبعد هذا كله مات فقيرا لم يخلف كفناً وغيرهم.

أقول: هذا كلُّه مما تحبّه الأنفسُ وتميل إليها القلوبُ والشهوات ممّا أباحه الله لعباده، لا ينكره الشيخ عبد الفتاح، وهو ما في استطاعة أكثر الناس، والظاهر من أحوال أكثرهم أنّهم إنّما تزوّجوا ـ كما ذكر ـ إمّا للمتعة، أو للشهوة، أو للكتب التي عند المرأة، فمقاصدهم ليست اتباع الهدي النبويّ المحض وإن كان البعضُ عندهم مقاصد حسنة، فمنافع هذا الإكثار من الزواج مقتصرة علىٰ إشباع النفوس والشهوات، فشتّان بين هذه المقاصد ومقاصد من صبروا علىٰ مشقّات الأسفار والتِّرحال لأجل العلم الذي أوجبه الله عليهم.

*** النقض السابع:**

يقول الشيخ بكر بأنّ هناك كثير من العلماء لهم مِئات وألوفٌ من الشيوخ، وهم متزوِّجون، فهل كان الزواج عائقاً لهم عن طلب العلم...

أولا: الشيخ لا ينكر هذا الصنفَ من العلماء، بل الشيخ ذكَرهم وجُهدَهم في طلبِ العلم وكثرةِ الرحلة والشيوخ والمسموعات، في كتابه القيّم البديع المتميّز الفريد (صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل) وفي (قيمة الزمن عند العماء). وهذه مِيزتُهم يحسن ذكرها للترغيب.

ثانيا: لا يستطيع أحد أن ينكر أنّ من عنده أربعُ زوجات وعشرين سرية، لا يخلو حالُه نوعًا ما من المشقّة والعوائق التي تصدُّه من التفرّغ الكامل للعلم.

❋ النقض الثامن:

يقول الشيخ بكر بأنّ هناك علماء لم يحجّوا بيت الله الحرام، فهل يقال بأنهم آثروا العلم على الحج!؟

لا يخفى ما في تمثيل الشيخ من ضعف الموضوعية.

أيامُ الحج ليستْ مدعاة لصدّ الناس عن العلم بل بالعكس، يلتقي الحاجّ فيها بأعلام من مختلف بقاع الأرض الذين وفدوا إلى بيت الله الحرام وكم فيه تُعقدُ مجالس العلم، فليس في تمثيل الشيخ بكر معنىً ينقضُ به ما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح رحمه الله تعالى.

❋ النقض التاسع:

يقول الشيخ بكر بأنّ هناك علماء تنقّلوا من مذهب إلى مذهب، لأسباب مختلفة، ومن جاء ليطّرد التسبيب لهذا التنقّل من بابة واحدة لكُذّب، وهكذا الشأن في العزوبة، لكلّ إنسان سببُه الذي أدّاه إلى ذلك.

أيها القارئ النبيل، ما هذا الخلط والتشويش! هل قال الشيخ عبد الفتاح بأنّ كلّ من لم يتزوّج من العلماء سببُه إيثارُ العلم؟ هل قال الشيخُ عن عالم جاء ذكرُ

سببِ عزوبتِه (وهو غير إيثار العلم) بأنه كان إيثاراً للعلم؟

كلُّ ما في الأمر، هناك علماء آثروا العلم علىٰ الزواج، وقال به صراحة، وهناك من لم يأت ذكرُ أيّ سبب في ذلك، والشيخ عبد الفتاح ذكر في كتابه الصنفَ الأول وألحقه الصنف الثاني، ولم يذكر أحدًا ممَّن كان سببُ عزوبتِه غيرَ إيثارِ العلم وقد جاء ذكرُها صراحة.

*** النقض العاشر:**

ويقول الشيخ بكر بأنّ في كتب السِّير تنقّلات العلماء بين البلدان، وليس في وسعِ عاقل أن يطّرد الرحلة والتنقّل من باب إيثار العلم.. إلخ.

هذه مشاغبة سيّئة وغير مرضيّة عند أهل العلم. لا شكّ أنّ كلّ عاقل يعرفُ بأنّ أسباب تنقّلات العلماء مختلفة، والمقاصد متباينة، والشيخ عبد الفتاح من أعرف الناس بها في عصره، فلا يقول بمثل هذا الهراء، ومثال الشيخ بكر خارج الموضوع فكأنّه لا يُحسن باب المناقشة والردّ، وإلّا لَحَدَّدَ نقطةَ الخلاف ولما خرج منها.

*** النقض الحادي عشر:**

ويقول الشيخ بكر بأنّ من مقاصد الشرع: تكثيرُ النسل، وفي العزوبة قطعُ ذلك.

أقول: وقد بيَّنه الشيخُ عبد الفتاح في مقدمة كتابه، وأجاب عنه، فيستغنىٰ عن إعادته هنا.

*** النقض الثاني عشر:**

يقول الشيخ بكر بأنّه: كم من جاهل لم يتزوّج، فهل يكون هذا من باب إيثار

الجهل على الزواج؟

وهذا التمثيل في غاية السفسطة والبعد عن الموضوعية.

العلم والزواج مطلبان شرعيّان، والإنسان لا يُولد عالما ولا متزوّجا فلا بدّ له من طلبه، إمّا أن يطلبهما معا أو يتركهما معا، أو يترك الأول دون الثاني أو بالعكس.

أوْ يؤثر طلب العلم على الزواج من حيث الأَوَّليّة كما يحصل عادة، وهو ينوي الزواج بعد طلب العلم، ثم بعضُهم يتزوّج بعده، وبعضهم يبقى على عزوبته، وفي كلا الحالين يمكن لنا أن نقول بأنه آثر العلم على الزواج.

نعم وقد يتزوّج الرجلُ لأجل العلم إذا علم أنّ في زواجه فتحَ باب له إلى العلم، كما فعل إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى.

قَالَ أَحْمَدُ بنُ سَلَمَةَ النَّيْسَابُوْرِيُّ: تَزَوَّجَ إِسْحَاقُ بنُ رَاهْوَيْه بِامْرَأَةِ رَجُلٍ (كَانَ عِنْدَهُ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ) مَاتَ، لَمْ يَتَزَوَّجْ بِهَا إِلَّا لِلْكُتُبِ. ذكره الذهبي في (سير أعلام النبلاء).

❋ النقض الثالث عشر:

يقول الشيخ بكر بأنَّ هناك أسباب متكاثرة وعوارض متواردة، التي لأجلها لم يحصل الزواج، كأن يكون حصورا، أو ضيق الحال، أو ذي وصف خِلقي أو خُلقي، أو عدمُ وجود الكفاءة وغيرها.

كلُّ هذا الكلام تحصيلُ الحاصل وَإحضارُ الحاضر، لأنّ الشيخ عبد الفتاح يَعرف ذلك جيدا، ويقول به ولا ينكره.

ثمّ هو لم يقل لمن كان سببُ عزوبتِه أحدُ هذه العوارض والموارد بِأنَّ عزوبتَه

كانَتْ إيثارًا للعلم، وأنّها لم تكن لذاك العوارض والموارد..

وهذه جملةُ النقض على نواقض الشيخ بكر التي أثارها بِطرق مختلفة للتشنيع على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمهما الله.

﴿ نقدُ البداة:

ثم عقد الشيخ بكر فصلا ينقض فيه دلالةَ أحادِ تراجِم العزّاب التي يُفهم منها بأنّهم كانوا آثروا العلم على الزواج، وحاول فيه بتكلّف ظاهر على أنْ لا يكون سببُ عزوبهم إيثاراً للعلم.

ومن محاولاته الضعيفة:

ما قاله بعدَ قصة إيثارِ ابن الأنباري العلمَ على امرأة وقعتْ في قلبه، وهي:

(أنه مضى يوما في النخاسين وجاريةٌ تعرَضُ (أي للبيع) حسنة كاملة الوصف، قال: فوقعتْ في قلبي، ثمّ مضيت إلى دار أمير المؤمنين الراضي، فقال لي: أين كنتَ إلى الساعة؟ فعرّفتُه فأمرَ بعضَ أسبابه فمضى فاشتراها وحملها إلى منزلي، فجئت فوجدتُها، فعلمت الأمر كيفَ جرَى، فقلت لها: كوني فوقَ إلى أن استبرئَك. وكنتُ أطلبُ مسألةً قدْ اختلّت عليَّ فاشتغلَ قلبِي، فقلتُ للخادم: خذها وامض بها إلى النخاس، فليس قدرُها أنْ تشغل قلبِي عن علمِي. فأخذهَا الغلامُ، فقالتْ: دعنِي أكلّمُه بِحرفين. فقالتْ: أنتَ رجلٌ لكَ محلٌّ وعقلٌ، وإذا أخرجتَني ولم تُبيِّن لي ذنبي، لمْ آمن أن يظنَّ الناس بِي ظنًّا قبيحا فعرفنيه قبل أن تخرجني. فقلتُ لها: مالك عندي عيبٌ غيرَ أنّك شغلتَنِي عن علمِي. فقَالَ: هذا أسهلُ عندي. قال: فبلغ الراضي أمره فقال: لَا ينبغي أن يكون العلم في قلب أحد أحلى منه في صدر هذا الرجل.

قال الشيخ بكر بعده: وليس فيه شيء من ذلك ما يفيد عزوبته، وقال: هي واقعة عينٍ في التسري لا في الزواج، فلا يمنع أن يكون تزوّج وتسرّىٰ.

ولم أر عند عامَّة من ترجمه نفيَ تزوّجه وتسرّيه، بل غاية ما لديهم نفيُ العيال له.

أقول: وهذا في الحقيقة تكلّفٌ من الشيخ بكر.

الأصل في كلّ إنسان أن يكون عزبا حتىٰ يثبت زواجه. وابن الأنباري لم يقل أحدٌ بأنّه تزوّج، فيبقىٰ حالُه علىٰ ما كان عليه، وهو العزوبة، والقرائن تدلّ عليها.

* منها:

ما ذكره القفطي في (إنباه الرواة) من أن ابن الأنباري كان شحيحا، وكذلك أبو عبد الله نفطويه؛ إلا أن نفطويه كان يعاشر الناس ويحضر مجالسهم، وكان ابن الأنباري لا يفعل ذلك، وكان يأكل كلّ جمعة طباهجة تصلح له بلحم أحمر ومرّي، وما أكل له أحدٌ قطّ شيئا، وكان ذا يسار وحال واسعة، ولم يكن له عيال. وكان لنفطويه جَوارٍ إحداهن قارئة بالألحان، وكانت له بنتٌ.

لو كان ابن الأنباري قد تزوّج أو تسرَّىٰ لذكره القفطي كما ذكر أنه كان لنفطويه جَوار وبنت.

* ومنها:

أنَّ ابن الأنباري كان يأخذ الرّطب يشمّه ويقول: أما إنّك لطيّب؛ ولكن أطيب منك حفظ ما وهب الله لي من العلم.

وهكذا ما قاله للجارية التي شغلته عن العلم: (ما لك عندي عيب غير أنّك

شغلتني عن علمي).

يفهم منه بأنّ أطيب ما عنه هو العلم، وأعظم ما يخافه من فوته وضياعِه هو العلم، فلا شكّ أنّه سيترك كلَّ ما يصدُّه عن العلم أو يُشغله عنه أو يشوّش عليه فيه.

وهو الذي يغلب علىٰ الظن، فلا معنىٰ لمحاولة الشيخ بكر لترجيح ما هو مرجوح علىٰ ما يغلب علىٰ الظن.

وهكذا تكلَّف ألّا تترجّح كفةُ الشيخ عبد الفتاح في عزوبة أبي علي الفارسي، واستدلّ علىٰ ذلك بأمور منها:

أنَّ أخص تلامذته لم يصرِّح بعدم زواجه وتسرِّيه، وهو ابن جني.

ومنها: أن من دارس حياته وهو الشيخ عبد الفتاح شلبي يقول بأنه لا يملك ما يدلّ علىٰ زواجه أو ما ينفيه.

مع أن الشيخ عبد الفتاح لم يقل بأنه جاء ذكرُ عزوبةِ أبي علي الفارسي مصرَّحاً، بل قال بأن ابن جني أشار إلىٰ ذلك ثم أتىٰ بنصٍ من كتاب (الخصائص) و(المحتسب).

وسأنقل ما فيهما بزيادة علىٰ ما نقل الشيخ عبد الفتاح.

جاء في الخصائص (٢٧٨/١) ما نصه: فما كان أقوىٰ قياسه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه. فكأنه إنما كان مخلوقًا له، وكيف لا يكون كذلك وقد أقام علىٰ هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحةٌ عللُه، ساقطةٌ عنه كلُفه، وجعله همه وسدمه، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلبًا، ولا يخدم به رئيسًا إلا بأخرة، وقد حط من أثقاله وألقىٰ

عصا ترحاله!

وقال في المحتسب (١/ ٣٤): فاعترضت خوالج[1] هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه، هذا على ما كان عليه من خلو سِربه، وسروح فكره، وفروده بنفسه، وانبتات علائق الهموم عن قبله، يبيت وقواصي نظره محوطة عليه، وأحناء تصوره محوزة إليه، مضجعه مقر جسمه ومجال همته، ومغداه ومراحه مقصوران على حفظ بنيته.

وبهذين النصين يتبيَّن رجحانُ ما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح أبوغدة من أنّه لم يتزوّج، وإن لم يأت التصريح بذلك. لأنه الأصلُ كونُه لم يَتزوّج، ولم يأتِ ما يدلُّ على زواجه وقد عاش نحو تسعين سنة، والقرائن تدلّ على أنّه لم يتزوّج، وهو الأصل حتّى يثبت خلافه.

ولم يكن من شرط الشيخ عبد الفتاح في كتابه (العلماء العزاب) أنْ لا يذكر فيه إلّا من جاء ذكر عزوبتِه مصرَّحا.

محاولته في تشكيك عزوبة أبي نصر السجزي

ومنها محاولته في تشكيك عزوبة أبي نصر السجزي حتى لا يستقيم معنىً لما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله، مع وضوح كلام السجزي وصراحته في إيثار العلم على الزواج وغيره.

وهذا نصُّ كلام الحافظ السجزي من كتاب (تذكرة الحفاظ) للذهبي، ومنها نقله الشيخ عبد الفتاح في كتابه.

قال الذهبي فيها (٣/ ٢١١): قال ابن طاهر المقدسي: سألت الحافظ أبا

---

(١) أي جواذب.

إسحاق الحبال عن أبي نصر السجزي والصوري: أيُّهما أحفظ؟ فقال: كان السجزيُّ أحفظ من خمسين مثل الصوريّ! ثمّ قال الحبال: كنت يومًا عند أبي نصر السجزي فدقّ الباب، فقمت ففتحته، فدخلت امرأة وأخرجت كيسًا فيه ألف دينار، فوضعته بين يدي الشيخ، وقالت: أنفقها كما ترىٰ. قال: ما المقصود؟ قالت: تتزوّجني ولا حاجة لي في الزوج ولكن لأخدمك. فأمرها بأخذ الكيس وأن تنصرف؛ فلمّا انصرفت قال: خرجتُ من سجستان بِنيّة طلب العلم ومتىٰ تزوّجتُ سقط عني هذا الاسمُ، وما أُوثِر علىٰ ثوابِ طلبِ العلم شيئًا. انتهىٰ.

وكلام الشيخ بكر في صنيع عَلَم السنّة السجزيّ، من أنّه اجتهادٌ منه حتىٰ لا يخدش نيّته في الرحلة لطلب العلم فَيَكون كمجاهر أمّ قيس، ثمَّ حكمُه علىٰ اجتهاده بأنّه غيرُ مصيب فيه، بدليل ما صنعه المهاجرون لَمَّا وفدوا علىٰ إخوانهم الأنصار، وما صار بينهم من الإصهار، ثمّ أنّه لم يقل أحدٌ بسقوط هجرتِهم، فكلام لا معنىٰ له، وقياسُه بِزواج المهاجرين قياسٌ مع فارق كبير، لأنّ المهاجرين بعد ما وصلوا إلىٰ المدينة انتهتْ هجرتُهم، أمّا الحافظ السجزيّ فما زال في السفر والتِّرحال في طلب العلم.

۞ الإمام النووي وعزوبته

حاول الشيخُ بكر ألَّا تكون عزوبة الإمام النووي لأجل العلم علىٰ خلاف رأي الشيخ عبد الفتاح. ولذا جاء بكلام الفقيه كمال الدين الدَّميريّ الشافعي الذي قاله في شرحه للمنهاج، وهو قوله:

كان يقتاتُ ممَّا يأتيه من قبل أبويْه كفافاً، ويؤْثر علىٰ نفسه الذين لا يسألون الناس إلحافاً، فلذلك لم يتزوّج إلىٰ أن خرج من الدنيا معافىٰ.

نقله الشيخ بكر من ترجمة الحافظ السخاوي للإمام النووي.

ثم قال الشيخ بكر عن الشيخ عبد الفتاح: لو رجع كاتبُ الرسالة (يعني به الشيخ عبد الفتاح) إلىٰ هذا لنقض عليه التسبيب.

فالجوابُ:

له عندي جوابان.

الجواب الأول: من أين أتىٰ الدميريُّ بهذا التعليل!؟ ولماذا سلَّم له الشيخ بكر هذا التسبيب!؟

ألم يكن السبيلُ في مثل هذه الأمور ـ علىٰ رأي الشيخ بكر ـ الوقفُ والسكوتُ والإمساكُ عنده!

لم يكن الدميريُّ تلميذًا للإمام النووي، ولا واحدًا من أقاربه، كيف عرف أنّه لم يتزوّج لأجل كونه يقْتات ممّا يأتيه من قبلِ أبويه كفافا.

ثم لم تكنْ بساطتُه وخشونة عيشه اضطرارًا، بل باختيار منه، ألم تكن لوالده شرف بن مُرِّي، دُكّانٌ بِنَوَىٰ، يبيعُ فيها ويشتري!

ألم تكن له جامكيةٌ[1] في دار الحديث الأشرفية!؟

لو أراد الزواج لما صرف جامكيّتَه في الكُتب، كما ذكر ذلك السخاوي في (المنهل العذب الروي). وقد جاء فيه: (فلم يكن يتناول من جهة من الجهات درهماً فرداً، وأنه ما أخذ للأشرفية (فيما بلغني) جامكيةً، بل اشترىٰ بها كتباً ووَقَفَهَا.

وقال ابن دَقْمَاق: أنّه كان يجمع جامكيتَه عند الناظر، وكلّما صار له حقُّ سنةٍ اشترىٰ له به مِلكاً ويوقفه علىٰ دار الحديث، أو كتباً فيُوقفها علىٰ خزائنها) انتهىٰ

---

(١) أي راتبٌ معيّن.

وبناءً عليه، فلا يستقيم تعليلُ الإمام الدميري ولا استدلالُ الشيخ بكر بكلام الدميريّ ولا يساعده القرائنُ والشواهد.

الجواب الثاني:

وهو ما غفَلَ عنه الشيخُ بكر أو تَغَافَل. إذْ جَاء في ترجمة الإمام النوويّ أنَّ تَركه للزّواج كَان لأجل العلم والعمل.

وإليك نص كلام الحافظ السخاوي من كتابه القيّم (المنهل العذب الرويّ في ترجمة قطب الأولياء النوويّ) قال في (١/٢٩):

(ولم يتزوّج قط ـ فيما علمتُ ـ لاشتغاله بالعلم والعمل، وكذا جزم بكونه لم يتزوّج غيرُ واحد، منهم قاضي صفد). انتهىٰ.

وهو الذي تدلّ عليه القرائن، مثل ما جاء عن تلميذه علاء الدين ابن العطار إذ قال في كتابه (**تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين**) (١/٦٤): وذكر لي رحمه الله أنَّه كان لا يضيع له وقتاً في ليلٍ ولا نهار، إلَّا في وظيفة من الاشتغال بالعلم، حتىٰ في ذهابه في الطُّرق ومجيئه يشتغل في تكرار محفوظه، أو مطالعة، وأنه بقي علىٰ التحصيل علىٰ هذا الوجه نحو ستّ سنين.

ثم إنَّه اشتغل بالتصنيف، والإشغال، والإفادة، والمناصحة للمسلمين ووُلاتهم، مع ما هو عليه من المجاهدة لنفسه، والعمل بدقائق الفقه، والاجتهاد علىٰ الخروج من خلاف العلماء وإنْ كان بعيداً، والمراقبة لأعمال القلوب وتصفيتها من الشوائب؛ يحاسب نفسه علىٰ الخطرة بعد الخطرة. انتهىٰ

وبه يتبيَّن ضعف كلام الشيخ بكر، وتسرّعه في الحكم، وعدم إنصافه في البحث، وسوء معاملته مع الشيخ عبد الفتاح رحمه الله تعالى.

عزوبةُ شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله

وهذا موقفٌ من المواقف التي تظهر فيها ما في نفس الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، إن خيرا فخير وإن شرًّا فشرٌّ، ولكن لن تجدوا الشيخ إلَّا ذا علم رصين وعقل سليم وأدب رفيع.

نذكر أولا ما قاله الشيخ بكر عن عزوبة ابن تيمية وما ردَّ به على الشيخ عبد الفتاح في شأن عزوبته.

قال الشيخ بكر في النظائر (١/٢٥٥):

هل عزوبته رحمه الله إيثارا للعلم؟

أم للعبادة واللهج؟

أم للجهاد والغزو؟

أم لمكاسرة المتعصبة للمذهبية؟

أم لفض جموع الغلو والطرقية؟

أم لمقارعة الخصوم؟

أم بسبب ما جناه عليه خصوم الكتاب والسنة من السجن والإيذاء؟

وكم وكم...؟

وهو رحمه الله ثابت الجأش، فرح النفس قرير العين.

وقد مات خصوم ابن تيمية رحمه الله وماتت علومهم معهم، وبقي ابن تيمية ببقاء تجديده وعلومه وآثاره مرتسمة حقيقته الوضَّاءة في عقول الجماهير وأفكارهم، فرحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته آمين.

وأعظم الله لشيخ الإسلام ابن تيمية الأجر والمثوبة ، فكم أوذي في سبيل الله حيًّا وميّتا ، ومنه ما سطّره مجنون الكوثري [يعني به الشيخ عبد الفتاح] في رسالته المذكورة امتدادًا لما سطَّره الكوثري (مجنون أبي حنيفة) كما لقّبه أحمد بن الصديق الغماري بذلك ـ بل لقّبه في كتابه (جؤنة العطار) (٢/٥٢) بمعبود أبي حنيفة ـ وذلك في (ص١٦) من كتابه (الإشفاق) بشأن عزوبة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ، بكلام يستحيى من ذكره والله المستعان). انتهى.

أقول في الجواب:

أولا: هو كلام مجْمل ، وإطلاقات لا تحقيق فيها ولا تدقيق.

إذ الجهاد والغزو ، والمقارعة مع الخصوم ثمّ السجن ، كلُّ هذا كان بعد ما بلغ سنه إلى اثنين وثلاثين سنة وهو مقيم في دمشق يقرأ ويدرّس ، ما الذي منعه من الزواج مع أنه من سنة المسلمين بدءاً من عهد الصحابة إلى يومنا هذا المسارعةُ في الزواج ، كما ذكره الشيخ بكر أبو زيد نفسه ، هل كان ابن تيمية هو أول من تأخر عن أداء هذه السنة!؟

ثم العبادة واللهج والغزو والجهاد والمناقشات مع الخصوم وغيرها لم يكن ابنُ تيمية هو الوحيدُ في ميادينها ، ولا هو الفريدُ الذي لاقى هذه الأمور الصعبة ، بل هناك كثيرٌ من العلماء خرجوا للجهاد وامْتُحنوا في المسائل ، وسُجنوا وخُوصموا ، لكن لم يعدُّوا مثلَ هذه الأمور مانعًا من إتمام سنة الزواج وتكثير الأمة والنسل.

ولذا لا أرى شاغلا له عن الزواج إلا العلمُ ، وهو الذي أفنى عمرَه فيه.

ومثله كلام الشيخ صالح فوزان حينما سُئل عن علّة عدم زواج ابن تيمية إذ

قال: (شيخ الإسلام إنما تركه، لأنه مجاهد في سبيل الله، وأيضا مطارَد ويسجَن ويعذَّب، وهو لم يتفرّغ للزواج). انتهىٰ.

من الممكن أن تكون هذه العلل هي السبب لعدم زواجه، لكن الذي قلناه هو الأقرب إلىٰ الصواب بدليل كلام الحافظ الذهبي (وهو غلاءُ العلم عنده علىٰ كلّ شيء)، وبدليل حصولِ الجهاد والتضييق عليه بالسّجن بعدما بلغ عمره إلىٰ ٣٢ سنة.

ثانيا: أما قوله: (وقد مات خصوم ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وماتت علومهم معهم...) فكلام خفيف غير علمي، لا ينبغي صدوره عن عالم.

العلم لا يموت.

إن أراد الشيخُ بكر بخصوم ابن تيمية، العلامة تقيَ الدين السبكي ووَلَدَه، أو العلامة بدرَ الدين ابن جماعة، أو علاءَ الدين البخاري، أو العلائي، أو العلامة النظار صفيَّ الدين الهندي، أو الزملكاني، أو ابن المعلِّم القرشي (صاحب نجم المهتدي ورجم المعتدي) أو غيرهم، فنَعَم، كلُّهم مَاتوا كما مات ابن تيمية رحمهم الله تعالىٰ ورضي عنهم.

أما كتبُهم ومؤلفاتُهم فأكثرها طبعتْ وانتشرتْ، وانتفع أهلُ العلم بها ولا يزالون، فكيف يقول الشيخُ بكر بِموت علمهم!

وأكثر هؤلاء الأئمة كانوا يُقِرّون لابن تيمية بالعلم وحفظه وتبحره فيه وسعة اطلاعه، ومع ذلك كانوا يأخذون عليه بعض المسائل، وما زال العلماء يردون عليه في هذه المسائل إلىٰ يومنا هذا.

فكلام الشيخ بكر غير دقيق هنا.

ثالثا: أما قوله: بأنَّ الشيخ عبد الفتاح ممَّن آذىٰ الشيخَ ابن تيمية من بعد موته فتقولٌ بيّن علىٰ الشيخ.

والدليلُ علىٰ ذلك عدّةُ أمور.

※ **منها:** ما قاله في بداية كلامه عن ابن تيمية، في كتابه (العلماء العزاب) وهذا نصه:

وترجمتُه (أي ترجمة ابن تيمية) واسعة جداً، أجتزئ منها بما يلي عن الحافظ الذهبي وغيره ممَّن عاصره وخالطه وخَبَرَهُ وعَرَفَهُ، وقد كتب عنه الحافظ الذهبي في كثير من كتبه ومَدَحَه ونَقَدَه، وأثنَىٰ عليه ثناءً بالغا في إمامته وعلمِه ودينِه وصلاحه وتقواه وزهده، فترجمتُه لَه من أوْفَىٰ التّراجم وأشمَلِها.

ثم ذكر فضله وعلمه وثناء العلماء عليه فيما يقارب عشرين صفحة، وهي أطول ترجمة في كتابه العلماء العزاب.

وقال أنَّه لم يذكر هنا[1] ما انتقدوه عليه من مسائل الاعتقاد والفقه والتفسير، لأن الغاية هنا، بيان مقامه الرفيع في تسنُّم ذروة العلم والفضائل، وقد عاش عزبا ما تزوّج ولا تسرّىٰ، ولا التفت إلىٰ ملاذ الحياة ومُتَعها انصرافًا منه علىٰ العلم وذوبانًا في خدمة الدين والإسلام.

لم يتكلّم الشيخ عبد الفتاح في كتابه (العلماء العزاب) عن ابن تيمية بِحرفٍ واحد فيه إساءة في حقّه، فلا يستقيم كلام الشيخ بكر غفر الله له.

---

(١) لو كان الشيخ عبد الفتاح أبوغدة يتبع العلامة الكوثري أكثرَ من ظلّه كما يدعيه بكر أبو زيد، لذكر الشيخُ عبد الفتاح حتىٰ في هذا المقام بعض المؤاخذات علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية.

مآخذ على رسالة (العزاب) للشيخ بكر أبو زيد

وممَّا يؤخذ على الشيخ بكر مَا قاله في رسالته (العزاب) ص ٢٢٠ بعد أن ذكر أن في كُتب أحكام النكاح كلامٌ على مناكحة المبتدعة، لا سيما البدع المغلظة كالجهمية والرافضة:

بل نجد ما يُؤكِّد هذا السبب، ففي (السير) ٥٩١/٢٠، في ترجمة يوسف بن آدم المتوفى ستة ٥٦٩ هـ قال: قال أبو الحسن القطيعي: (كان إذا بلغه أن قاضيا أشعريا عقد نكاحا، فسخ نكاحه، وأفتى بأنّ الطلاق لا يقع في ذلك النكاح، فأثار فِتنا...) انتهى.

أيها القارئ الكريم، ما الذي يريدُ الشيخ بكر من ذكر هذا القول الشاذِّ المردودِ على قائِله، مُثِيرِ الفِتن!؟ أَمَا قَرَأ الشيخُ بكر ترجمة هذا الرجل؟ ما هي قيمة كلامِه وحُكْمِه وهو مِن عَوامِّ المُحدِّثين!؟ خاصّة إذا كان مَزْجِي البضاعة، كما قال الحافظ الذهبي في (السير) عن هذا المثير للفتن: قلتُ: وكان من عوامِّ المُحدِّثين، مزجي البضاعة.

وقال عنه ابن النجار: كان كثيرَ الشغب، مثيرًا للفتن بين الطوائف. انتهى.

كيف يذكر الشيخُ بكر هذا القولَ الشاذ في رسالتِه دونَ أن ينتقده، وقد أُخرِج قائلُه من دمشق بسببِ مقالته!؟ ثم كيف يشنِّعُ على الشيخ عبد الفتاح بأنه يأخذ بالأقوال الشاذة!

* ومنها:

ما ذكره الشيخ بكر على سبيلِ الاعتراض على الشيخ عبد الفتاح (أن مَن قِيل فيه: لم يتزوّج، لا يمتنع أن يكون تسرَّى...).

والجوابُ على هذا الاعتراض من وجهين، **الأول**: عنوانُ كتاب الشيخ عبد الفتاح صريحٌ في الزّواج وليس فيه ذكرُ التَّسري ولا نفيه. **الثاني**: لم يكن الشيخُ عبد الفتاح يُنكرُ أن يكون في العلماء العزّاب من تسرّىٰ.

ولي أن أعترضه هنا بما يشبه كلامه، مثلا: ذكرَ الشيخُ بكر في رسالته (العزاب) أحمدَ بن عمر العلواني الخلوتي، وقال: (ولم يعرف لذَّةَ الجماع أصلاً).

قوله: (ولم يعرف لذة الجماع أصلاً) لا يعني أنه ما تزوّج أصلا، إذ يمكن أن يكون تزوّج لكن لم يتفّق له الجماع.

❋ ومنها:

اعتراضُ الشيخ بكر على عبد الفتاح بقوله: فقد يذكرُ المترجمُ أن فلانا لم يتزوج، ثم تزوج بعد فتنتفي عزوبته إذا... إلخ

فالجواب: نعم هذا احتمالٌ واردٌ، لكن لم يقع للشيخ عبد الفتاح في كتابه ذكرُ مَنْ هَذا حالُه، لكن وقع في رسالة الشيخ بكر ذكرُ من لم يتخذ زوجةً ولا ولدا، ولا عقارا، وقد تزوج في ابتداء أمره امرأة، ثم طلقها، وهو: إلياس الكردي[1].

ثم هناك احتمالات أخرىٰ كأن يكون تزوَّج في سفر له، ثم مات قبل أن ينتهي السفر، أو تزوج ولم يخبر عنه أحدا، ثم مات، وغيرها من الاحتمالات.

ماذا لو اعترضنا على المؤرِّخين بناء على مثل هذه الاحتمالات، مثلا يقول الإمام البخاري أن فلانا شيعي، أو رافضي، أو جهمي، أليس من المحتمل أن يكون هذا الشيعي أو الرافضي ترك مذهبه ورجع إلىٰ أهل السنة في آخر حياته!؟

---

(١) ص ٢٧٤.

* ومنها:

اعتراضُ الشيخ بكر علىٰ عبد الفتاح بأن ذكَرَ ابن الأنباري من العلماء العزاب، وهو قوله بعد كلام طويل: والخلاصة: أن عزوبته غير متحققة، ولم يستند الكاتبُ في عزوبته إلىٰ غير ما ذكر، فَعَلامَ هذا التزيد: أَضَغْثٌ علىٰ إِبّالة[1]؟ انتهىٰ.

فالجواب: سبق لنا ما تترجّح به عزوبةُ الإمام ابن الأنباري، والذي أريد أن أردّ به كلامَ الشيخ بكر هنا هو ما وقع له في رسالتِه (التحول المذهبي) من ذِكرِ مَنْ لم يَتحقّق تحوّلُه مِن مذهبٍ إلىٰ مذهب، كالإمام ابن عقيل الحنبلي.

ثم الشيخ بكر نفسُه ذكر في رسالته (العزاب) من لم تتحقّق عزوبته، وهو أحمد بن علي الأدفوي الشافعي، إذ قال بعد أن ذكر ما قيل عنه: فربّما أنه لم يتزوّج. والله أعلم.

فكيف يعترض علىٰ الشيخ عبد الفتاح!؟

أما قوله (فعلام هذا التزيد؟) فمما ينبغي له أن يخاطب به نفسَه بدلَ الشيخ عبد الفتاح، لأنه هو الذي تكلَّف بِتزايد عددِ العُزاب في رسالته حتىٰ بِذكر من تزوّج، ثم طلّق، كَعِزّ الدين بن عبد العزيز بن منصور، وليس الشيخ عبد الفتاح.

* ومنها:

قولُه بعد ذكر أحمد بن علي الحسيني البدوي من: أن قبرَه وثنٌ يُعبد من دون الله تعالىٰ... إلخ.

نعم، لا تخفىٰ ما تحصلُ عند قبرِه من المخالفات للشريعة، وبيانها وتحذير المسلمين منها واجبٌ شرعيٌّ لا شك فيه، لكن كلمة الشيخ بكر لهي كلمة كبيرة

---

(١) أي: بلية علىٰ أخرىٰ.

عند الله تعالىٰ بهذا الإطلاق والعموم، وفيها إساءة الظنِّ بالمؤمنين ومجافاة للعدل والحق والصواب.

وهذا قُلٌّ من الكُلِّ مما يدلُّ علىٰ انحرافات الشيخ بكر عن الحقِّ والصواب في ميدان العلم والدين.

* خلاصة هذه المآخذات

مما سبق لنا يظهرُ أن كلّ اعتراضات الشيخ بكر علىٰ كتاب (العلماء العزاب) لم يصحَّ له منها اعتراضٌ واحدٌ، وأشبهُ ما عنده هو عنوانُ الكتاب الذي هو (العلماءُ العزاب الذين آثروا العلم علىٰ الزواج)، الذي يمكن له أن يحمله إلىٰ محملٍ بعيد حتىٰ يصح له الاعتراض عليه.

لكنه لَمَا مرَّ به كلامُ الإمامِ الحافظ الخطيب البغدادي الذي جاء في كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ١/١٠١، وهو قوله:

(إيثارُ العُزوبة للطالب وتركُه التزويج)

المستحبُّ لِطالب الحديث أن يكون عزبا ما أمكنه ذلك؛ لئلا يقتطعه الاشتغالُ بحقوق الزوجة والاهتمام بالمعيشة عن الطلب. انتهىٰ

لم يعلِّق عليه الشيخُ بكر عليه بشيء، لا بالشرح والبيان ولا بالنقد والنكران، مع كون عبارة الخطيب أوضح دلالة إلىٰ المعاني التي ينكرها الشيخ بكر.

لو قال المعترِضُ أنَّه من الممكن أن يكون الشيخُ بكر لم يراجع كتاب (الجامع) للخطيب، ولم يقرأه، فالجواب:

مما لا يشك فيه اثنان أن الشيخ بكر راجعه وقرأه، ثم اختصر منه رسالته في

آداب طالب الحديث ، فكيف لا يراه ! ؟

حتىٰ وإن كان قد فاتتْه هذه العبارة ، هل يصحُّ لنا أن نصف الحافظَ الخطيبَ بِكلِّ هذه الأوصاف التي أطلقها الشيخُ بكر علىٰ عبد الفتاح أبوغدة بحُجّة أن عنوانَ الخطيب يدعو إلىٰ الرهبانية ويخدم قضية الكنيسة ! ؟

المقارنة بين كتابَي الشيخيْن عن العُزّاب

ومن قارن بين كتاب (العلماء العزاب) للشيخ عبد الفتاح أبوغدة وبين كتاب (العزاب) للشيخ بكر أبو زيد سيرىٰ القارئ الفرقَ الكبير بينهما ، وسيتبيّنُ له تميزُ الشيخ عبد الفتاح في كتابه ، وذوقُه في سياقةِ تراجمِهم بالروح الجذّابة ، والكلمات الأخّاذة ، بأسلوبٍ يحرِّك الشوقَ والهمّة ، ويُوقظ القصدَ والنيّة ، لِطلب العلمِ والخروج في تحصيله ، وبذلِ المُهَجِ في تعلّمه وتعليمه ، وغير ذلك من الدروس والعبر والتوجيهات ، والدّعوَةِ والتنبيهات ، كلّ ذلك لأجل أن يأخذ بك نحوَ العلم والجدِّ في طلبه .

بخلافِ كتابِ الشيخ بكر ، فإنّه كتابٌ جامدٌ ، لا روحَ فيه ولا حياةَ ، ولا أدري ما الذي جعله يجمعُ فيه أسماء العزاب ويسردُها بهذه الجمادة والفراغ ، وهو يعتقدُ أنها من المُلح التي تُذْكر وتُطْوىٰ ، وما الفائدةُ من مجرّدِ معرفةِ كونِهم عُزّابًا ! ؟ وبعدَ قراءة كتابه ما وجدتُ فيه كبيرَ فائدة تذكر ، إلا ما قام به من تحليته بِزَخارف أوْصَافه ، وتَخْليتِه مِن إنصَافِه ، وقد كثَّر فيه الانحياء علىٰ خصْمه ، ولم يستقمْ برهانُه علىٰ زَعْمِه .

ومن اطلع بنفسه إلىٰ ما أشرنا ، فسيرىٰ صدقَ قولنا وكلامنا ، وسيتبين له أن قصدَ الشيخ عبد الفتاح من كتابه هو : التعريفُ بِجِديّة مَنْ سَبَقنا من العلماء ،

واجتهادهم في طلب العلم، وبذلَهم الغالي والنفيس في سبيل ذلك، ولذا اختار الشيخُ لكتابه العزابَ من كبار العلماء المشهورين، ليكون أوقع في النفوس، وأنجح في المقصود، ولم يكن قصدُه تكثيرَ عددِهم. أما من قرأ كتابَ الشيخ بكر فلا يجدُ فيه إلا التشنيع على الشيخ عبد الفتاح وإكثار عَدد العُزاب.

وعلى سبيل المثال نذكر هنا ترجمةَ الإمام أبي على الفاسي من كتاب الشيخ بكر، ثم من كتاب الشيخ عبد الفتاح ليرى القارئ الكريم ما بينهما من فرق كبير.

قال الشيخ بكر في رسالته (العزاب[1]):

أبو علي الحسين بن علي الفاسي[2]. من أصحاب ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ. قال عنه ابن حزم في (طوْق الحمامة) من رسائل ابن حزم ٢٧٣/١: (وكان أبو علي المذكور عاقلاً عاملاً، ممن تقدم في الصلاح والنسك الصحيح وفي الزهد في الدنيا والاجتهاد للآخرة، وأحسبه كان حصوراً[3] لأنه لم تكن له امرأة قط...) انتهى.

أما الشيخ عبد الفتاح فقد تفنّن في إيرادِ ترجمته وقال في كتابه (العلماء العزاب[4]): ومن العلماء العزاب إمامُ العربية في عصره: أبو علي الفاسي (الحسن

(١) وهي ضمن مجموعته (النظائر) ص ٢٤٤.

(٢) هكذا أثبت اسمه (الحسين) وهو خطأٌ، والصحيحُ (الحسن) كما أثبه الشيخ عبد الفتاح ﷺ.

(٣) يقول القاضي عياض في كتابه القيّم المبارك (الشفا بتعريف حقوق المصطفى) ﷺ: فاعلم أن ثناء الله تعالى على يحيى بأنه حصورٌ ليس كما قال بعضهم: أنه كان هيوبا أو لا ذَكَر له، بل قد أنكر هذا حذّاقُ المفسرين ونقاد العلماء، وقالوا: هذه نقيصة وعيب، ولا يليق بالأنبياء ﷺ، وإنما معناه أنه معصوم من الذنوب، أي: لا يأتيها كأنه حُصر عنها، وقيل: مانعا نفسه من الشهوات، وقيل: ليست له شهوة في النساء. فقد بان لك من هذا أن عدم القدرة على النكاح نقصٌ، وإنما الفضلُ في كونها موجودةً، ثم قمعها إما بمجاهدة كعيسى ﷺ أو بكفاية من الله تعالى كيحيى ﷺ... إلخ

(٤) ص ٨٤، من طبعة البشائر.

بن أحمد)، المولود سنة ٢٨٨، والمتوفى سنة ٣٧٧ عن ٨٩ سنة رحمه الله. وُلد في مدينة (فسا) من بلاد فارس، فيقال في نسبته: الفاسي، والفسوي، وطَلب العلم، ثمّ رَحل إلى بغداد ودخلها سنة ٣٠٧ وأقام بها.

ثم جَال ودَار في البلدان ودخل الشام فزار حلب وطرابلس ومعرَّة النعمان، وأقام بحلب سنة ٣٤١ عند الأمير سيف الدولة بن حمدان نحو سبع سنين، وجرت بينه وبين الشاعر أبي الطيب المتنبي مجالس، وامتحن بخصومة ابن خالويه النحوي بحلب، وكان هذا العالم من خلصاء سيف الدولة وآثرِهم عنده، فلم تطب لأبي عليّ الإقامة هناك.

ترك أبو علي مدينة حلب ورجع إلى بلاد فارس، وورد مدينة شيراز سنة ٣٤٨، فلبث فيها عشرين عاما منقطعا إلى الملك عضد الدولة بن بُوَيْه، وتقدم عنده، وعلت منزلته، وعلَّمه النحو، حتى كان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي النحوي في النحو، وصنف أبو علي له كتابَ (الإيضاح) وكتاب (التكملة)، ولما استولى عضد الدولة على بغداد، عاد أبو علي إليها، وأقام فيها إلى أن توفي منتقلا إلى رحمة الله تعالى.

وكان أبو علي في رحلاته وانتقالاته في البلاد، يجالس العلماء، ويحاضر الطلاب، ويجيب على الأسئلة العويصة التي توجَّه إليه، ويُؤلف فيها وفي غيرها الكتب، وسُئل في حلب، وشيراز، والبصرة، وغيرها، أسئلة كثيرة من كبار العلماء، فصنّف فيها الكتب إجابة للسائلين، وسماها بنسبتها على البلد الذي أُلِّف فيه، مثل (البغداديات) و(البصريات) و(الحلبيات) و(الشيْرَازيات).

وبارك الله في عمر أبي علي، فعاش نحو تسعين سنة، يخدم العلم وأهله، ويؤلف في علوم القرآن وعلوم العربية التصانيفَ الفريدة، ولم يتزوّج ولم يعقب،

وإنَّما كانت ذريته ونسله: مؤلفاته وتصانيفه التي بقيت بعده إلىٰ يومنا هذا، وقد بلغت نحو ٢٥ كتابا.

منها (الحجة) في علل القراءات السبع، في ست مجلدات، و(التذكرة) في علوم العربية عشرين مجلدا، و(الإيضاح) في النحو، و(شرح أبيات الإيضاح)، و(المسائل القصرية)، و(المسائل العسكرية)، و(الأهوازيات)، و(المسائل الكرمانية)، و(العوامل المئة)، و(المسائل الذهبيات)، و(المسائل المجلسيات)، و(تعليقة) علىٰ كتاب سيبويه، و(جواهر النحو)، و(الهيثميات)، وغيرها.

وكان الإمام ابن جنِّي من أخصّ تلامذة الإمام أبي علي الفاسي، ومن المشغوفين به، وفد أفاض في كُتبه بذكره، والثناء عليه، والاقتباس من علومه ومعارفه، وكاد يستوعب علمه وقد أشار إلىٰ عزوبته، وتفرغه وتفرده ـ بخلوه من الزوجة والولد ـ للعلم والتأليف، وتأصيل القواعد وتأسيسها في مواضع من كتبه.

قال في كتابه (الخصائص[1])، وهو يتحدَّث عن قوة أبي علي في معرقة القياس في اللغة، ومتانته به تقعيدًا وتأصيلا: (أقام علىٰ هذه الطريقة سبعين سنة، زائدة علله، ساقطة عنه كلفه، وجعله همه وسدمه ـ يعني: مقصده ـ لا يعتاقه عنه ولدٌ).

وأشار ابن جنِّي أيضا إلىٰ عزوبته في مقدمة كتابه (المحتسب)، فقال وهو يشيد به، ويُبيِّن سببَ سُموِّ علمِه وغزارة مَعارفه: (... بِخُلُوِّ سِرْبِه، وسُرُوجِ فِكره، وفُرُودِه بِنَفسه). انتهىٰ. رحمة الله تعالىٰ عليه. انتهىٰ

ومن خلال هذا المثال تظهرُ ميزةُ كتاب الشيخ عبد الفتاح وثمرتُه، ويتجلىٰ تفوّقُ كتابه علىٰ ما جَمَعه الشيخُ بكر.

---

(١) ٢٧٧/١.

أما كلامُ الشيخ بكر في مقدمة (نظائره) والتي منها رسالتُه (العزّاب) أنّه: مِن تتابعِ نعمِ الله تعالى: ما حصل لهذه النظائر من رواجٍ وانتشار.

فانتشارُ رسالتِه يقتصرُ حسبَ معرفتي على الطبعة الأولى في سنة ١٤١٣هـ وإعادتِها بعدَ زمنٍ طويل في سنة ١٤٢٣هـ.

أمّا انتشارُ كتابِ الشيخ عبد الفتاح فظاهرٌ من كثرةِ إعادةِ طبعاتِها، فقد طُبع عشرَ مرّات تقريبًا، مع كونِ الشيخ بكر يدعو دُوَرَ النّشرِ إلى عدمِ طباعةِ كتبِه، والكُتُبِيِّين إلى عدمِ بيعها، والقرّاءَ إلى عدمِ شرائها، لكن خاب رجاؤُه، وبالعكس زاد لِكتابِ الشيخ رَواجُه.

۞ مبلغُ حقدِ الشيخ بكر على الشيخ عبد الفتاح وسوءِ كلامِه فيه

يقولُ في مقدمةِ رسالتِه (العزّاب) ص ١٨٨ وهو يشنّع على الشيخ عبد الفتاح بالتهم السافلة والكلمات الساقطة، ما نصه:

(لأنه يخشى من بقاءِ هذه الغدّةِ مسكوتا عنها...)

وهكذا يقولُ بعدَ أسطر **(إذ الشأنُ استئصالُ الغدّة الكبرى...)**

فكم في قلبِ هذا الرجل من الكُره والحقد للشيخ عبد الفتاح!!!

أمّا بيانُ ما في هذه الكلمات من المخالفات الشرعية، وسوءِ أدبِ صاحِبها، وسافلةِ أخلاق قائلها، فممّا لا يحتاج إلى بيان ولا في إثباتها إلى برهان.

التعيير والنبذ بـ(الغدة)

ثمَّ كيفَ ساغَ له أن يُعيِّر أخَاه المسلم بِكلمةِ (غُدّة)! مع أنّه ليس عَلَماً له ولا لقباً خاصًّا به دونَ غيره.

فلا بدّ هنا من ذكرِ كلامٍ علميٍّ رائقٍ للشيخ عبد الفتاح فيما يتعلق بصنيع الشيخ بكر أبو زيد، حتىٰ يظهر للقارئ ما بين نظرِ الشيخ عبد الفتاح ونظرِ الشيخ بكر أبو زيد من فَرْقٍ كبِير.

يقول الشيخُ في تقديمه لكتاب (قفو الأثر في صفو علوم الأثر) لرضي الدين ابن الحنبلي[1]:

والمؤلفُ رحمه الله تعالى (يعني به ابن الحنبلي)، يجلُّ ويُبجِّل الحافظَ ابن حجر، رحمه الله تعالى، فيختار أن يسمِّيه في كتابه هذا باسم (قاضي القضاة) ـ علىٰ وجود خلاف في جواز هذه التسمية ـ تباعداً منه فيما يبدو عن لفظ (ابن حجر).

ولكن هذا عندي ليس فيه أي نقص أو غضاضة، فقد عرف الإمام باسم (ابن حجر) وكتبه هو بِيده عن نفسه، واشتهر به في آفاق الإسلام، من عصره إلىٰ عصر المؤلف، إلىٰ عصرنا، إلىٰ ما شاء الله.

فالعدولُ عنه إلىٰ (قاضي القضاة) ـ وإن كان اللفظ في مدلوله اللغوي والعرفي أجل وأحلىٰ ـ ليس بجيد، فإنّ (ابن حجر) في مدلوله العلمي وشهرته العلمية العالمية أعظم وأعلىٰ، وأعرف وأجلىٰ.

ثم في (قاضي القضاة) إبهام واشتراك يحتاج إلىٰ بيان... إلخ

(۱) الصفحة ١٦.

ثم يقول الشيخُ:

وقد أصبح هذا الاسمُ (ابن حجر) العسقلاني، عَلَمًا مقرونًا بِالفَخْر والإمامَةِ المسلَّمَة له في الحديث وعلومه، فذكره به مُشْعِرٌ بقوّةِ الكلام المنقول عنه، وباعث لقبوله والتسليم له ـ إلا في السهو وغيره ـ لإمامته الفذة، وخاصة أنه يقال: قال الحافظُ ابن حجر، فلا ملمح للنقص فيه كما توهمه المؤلف، رَحِمَهُ اللهُ.

وقديمًا لُقِّب قومٌ بلقبِ (أنفِ النّاقة)، فكان هذا اللقب معيرةً لهم أوّلَ الأمر، فقال الشاعرُ يمدحهم لبعض المآثر التي صدرت عنهم:

قومٌ هُمُ الأَنفُ وَالأذنابُ غيرُهمُ ❊ ومَنْ يُسوِّي بِأنفِ النّاقة الذّنَبا

فغدَا اسمُهم ولَقبُهم وِسامَ مَدِيحٍ وشرفٍ، بقول شاعرٍ مدَّاحٍ، أما الإمام الحافظ ابن حجر، فقد غدا اسمه (ابن حجر) وسام علم وإمارة للمؤمنين في الحديث الشريف وعلوم الدين، فلا نقص ولا غضاضة في أنه (ابن حجر)، رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه، وجعل الجنة مستقرّه ومثواه، وجمعنا معه في دار كرامته ورضاه:

وما التأنيثُ في اسمِ الشَّمْسِ عيبٌ ❊ ولا التّذكيرُ فخرٌ للهِلال

أمَّا ما يسلكه بعض فاقدي أدب العقيدة والإسلام، من النَّبْز بالألقاب، والعيب بها والسِّباب، فهو عنوانٌ علىٰ المرضِ الذي يعانونه! وإلا فأين علمهم بكتاب الله وسنة رسول الله، المحرِّمَيْن ذلك أَشَدَّ التّحريم، والحاكمَيْن علىٰ فاعل ذلك بأنَّه فعل ما قال الله تعالىٰ فيه: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]، أسأل الله الصون والعافية.

ومَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيض ❊ يَجِد مُرًّا بِه الماءَ الزُّلالا!

انتهىٰ كلام الشيخ.

وهكذا صارت لفظةُ (**أَبُوغُدَّة**) لَقَبَ وِسَامٍ للشيخ عبد الفتاح في حياته وبعد مماته، فذكرُه بِه مُشْعِرٌ بِشخصيَّة متميِّزة ظهرت في أواخر القرن الرابع عشر بكتاباته الدقيقة المتقنة، وأخلاقه العالية المتّزنة.

ومن كلامه الذي أطلقه علىٰ الشيخ عبد الفتاح تعييرًا له قوله في رسالته (العزاب) ص ٢٥٨: مجنونُ الكوثري، وكذا وصفَ الشيخَ الكوثريَّ بِمجنون أبي حنيفة تبعا لِلشيخ أحمد بن الصديق الغماري.

فمعنىٰ كلامه أن الشيخَ عبد الفتاح مجنونُ أبي حنيفة كذلك، إذ جعل الشيخُ بكر الكوثريَّ مجنونَ أبي حنيفة، فيكون مجنونُ الكوثري مجنونَ من جنَّ به الكوثري.

علىٰ كل حال، ماذا لو عارضنا الشيخَ بكر بأسلوبه وقلنا له بأنه هو: **مجنون ابن القيِّم**!؟ هل ستكون في هذه التسمية والتلقيب علىٰ سبيل التعيير رائحةُ العلم والأدب!؟ أهذا كان هدْيُ النبي ﷺ، والسلف الصالح!؟

حتىٰ وإن كانا مجنُونَيْ أبي حَنيفة، كما يقولون أليس هو أفضلُ بِكثير مِن أن يكون مجنونَ ابن القيِّم.

أم هناك من يفضِّل ابنَ القيّم علىٰ الإمام أبي حنيفة!؟ وهذه نتيجة الخروج عن الموضوعية عند الخلاف والنقاش.

التعقيبُ على رسالةِ الشيخ بكر أبو زيد (عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبثُ المعاصرين بها)

وهذه رسالةٌ أخرىٰ للشيخ بكر أبو زيد التي لم يتأدّب فيها بأدب النقاش والاختلاف، ولم يلتزم فيها الموضوعيّة والإنصاف، ولم يكسُ كلامَه وألفاظَه جميلَ الأوصاف، وأسرف فيها بالتشنيع علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، ونسب إليه ما خطر في باله من أمورٍ عِدَّة، فنَتكلّمُ عن هذه الأمورِ ببيانٍ هَادِئٍ غيرِ ذِي شِدَّة، ونقولُ:

قال الشيخ بكر في رسالته (عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبثُ بعض المعاصرين بها) (ص٤٧٧) ما نصُّه:

وهو (أي الشيخ عبد الفتاح أبوغدة) بهذا الإخراج لمقدمة ابن أبي زيد رحمه الله، وبهذه التعليقات عليها، لم يُبق هذه العقيدة الإسلامية علىٰ مبناها، لما أدخله من تحريف: زيادةً ونقصًا وتبديلا. ولم يبقها علىٰ معناها وصفائها ونقاوتها، بل نكثها وحوَّلها إلىٰ عقيدة خَلَفيّة، وهو عاضّ عليها، تحمِلُ الإرجاءَ والتفويض والتأويل، وترفض سلف هذه الأمّة وخيارها من لدن الصحابة رضي الله عنهم، فمن تبعهم بإحسان، ومنهم إمامُ أهلِ السنة في زمانه ابنُ أبي زيد القيرواني رحمه الله.

وهذا التحويلُ جنايات عدّة علىٰ الحق والخلق، جنايةٌ علىٰ ابن أبي زيد فيما بذلَه ونصحَ به للمسلمين مِن بيان واجب الديانة في الاعتقاد.

وفي هذا التحويل: تغريرٌ بالمتعلّمين وغشٌّ لأوْلاد المسلمين.

وفي هذا التحويل: نفثٌ لعقيدة التّفويض والتأويل بواسطةِ كتبِ السّلف، والتمسحُ بإخراجها وخدمتِها والتعليق عليها.

وهذا الكيدُ المكين من الظلم والفجور والانطواء على حرقةٍ مِن انتشار عقيدةِ السّلف، وانحسار شبابِ الأمّة عن تلكم العقائد الخلفيّة التي يرفضها النصُّ والفطرةُ والعقلُ.

ومعلوم أنّ أمور الاعتقاد لا تقبل التردّد، ولا حِكاية القَولين أو الأقوال، وإنّما الحقّ فيها واحدٌ لا يتعدّد، وليس وراءه إلّا الضلال.

ومعلومٌ أنّ أهل الأهواء قد وقفوا نصوص الصفات بالمرصاد، بالتأويل تارةً، وبالتفويض تارةً وبالتّعطيل تارة، فإذا لم يتمّ لهم شيءٌ من ذلك لَجَأوا إلى الطّعن في ثبوت السّنن.

والرّجلُ يدورُ في تعليقاتِه بين التأويل والتّفويض.

وَبِالجملة، فهذه تصرفات منه مشينة مرفوضة بجميعِ معاييرِ النّقدِ عندَ السّلف وَالخلف.

إلى آخر كلامه...

فالجوابُ:

أوّلا: أيها القارئ الكريم، يا من مَنَّ الله عليك بِفهمِ لغةِ القرآن العظيم، يا من أعْطَاك اللهُ القلب السليم، أنشدك بالله تعالى أنْ تراجع هذه الرسالة، أعني (رسالة ابن أبي زيد القيرواني) مع بعضِ كُلَيْمات الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وهي سهلةُ الوصول وميسورة الحصول، صغيرةُ الحجم وقليلة الأحرف، لا تأخذ منك إلَّا بعض الدقائق، حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وحتى يتبيَّن

لك مدىٰ ظُلم الشيخ بكر ودعاويه، إنَّها لإحْدَىٰ الكُبَر، ومن العَجائب التي تُسْتكبر!

ثانيا: كلّ هذه الدعاوىٰ والاعتراضات لا يثبت منها شيءٌ ببرهان، ولا يسلَّم له منها قولٌ عند العيان.

ثالثا: كيف يدّعي الشيخ بكر بأنَّ الشيخ عبد الفتاح لم يُبْق هذه الرسالة علىٰ مَبناها ولا علىٰ صفائها، وأنَّه حرَّف فيها وحوَّلها إلىٰ عقيدة خَلَفِيّة، وأنَّه يرفض سلف هذه الأمَّة وخيارها من لَدُن الصحابة ﷺ وهكذا من تبعهم بإحسان، وبأنَّ المصنِّف القيرواني منهم، مع أنَّ الشيخ لم يعترض علىٰ المؤلِّف إلَّا في كلمة واحدة، نعم لم يعترض الشيخُ عبد الفتاح علىٰ القيرواني، صاحب الرسالة إلَّا في موضع واحد، وهو تعليقه عند لفظ المؤلف: (وأنه فوق عرشِه المجيد بذاته)، فعلّق عليه بما نصه:

لفظة (بذاتِه) لم ترد في الكتاب والسنّة، ولا في كلام الصحابة ﷺ. قال الحافظ الذهبي في كتاب العلو (ص ١٧٢) عند ذكرها في كلام ابن أبي زيد القيرواني هنا: وقد نقموا علىٰ ابن أبي زيد في قوله: (بذاته)، فليْته تركها.

وقال الحافظ الذهبي أيضا في سير أعلام النبلاء (١٩/٦٠٦) في ترجمة الإمام العلامة أبي الحسن بن الزاغوني: علي بن عبيد الله الزاغوني البغدادي الحنبلي، المتوفىٰ سنة ٥٢٧ رحمه الله، بعد أن ذكر قوله من قصيدة له:

عَــالٍ عَلَــىٰ العَــرْشِ الرَّفِيْــعِ بِذَاتِــهِ ❊ سُــبْحَانَهُ عَــنْ قَــوْلِ غَــاوٍ مُلْحِــدِ

ما يلي: قد ذكرنَا أَن لفظَة (بِذَاته[1]) لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، وَهِيَ تَشْغَبُ النُّفُوْسَ،

(١) وقد أطال الشيخ بكر من ذكر كلام بعض العلماء الذين نقل عنهم النطق بكلمة (بذاته)، كإتيانه بقول أبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجْزي من كتاب (الإبانة)، الذي ألفه في السنّة، وهو قوله: (أئمتنا كسفيان الثوري ومالك وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة=

وَتركُهَا أَوْلَىٰ ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وقال أيضا في سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٦) في ترجمة الامام العلَّامة الحافظ شيخ الإسلام (أبي القاسم إسماعيل بن محمد التَّيْمِي الأصبهاني الشافعي، الملقَّب بقوام السنة، المتوفىٰ سنة ٥٣٥ رحمه الله، بعد ذكر سؤالٍ سأله أبو القاسم التيمي: (هل يجوز أن يقال: لله حد أو لا؟)، فأجاب فيه بالتفصيل. قال الحافظ الذهبي عقبه:

الصَّوَابُ: الكَفُّ عَنْ إِطلَاق ذَلِكَ، إِذْ لَم يَأْتِ فِيْهِ نَصٌّ، وَلَوْ فَرَضنَا أَنَّ المَعْنَىٰ صَحِيْحٌ، فَلَيْسَ لَنَا أَن نَتَفوَّهَ بِشَيْءٍ لَمْ يَأْذنْ بِهِ اللهُ تعالىٰ، خَوْفاً مِنْ أَنْ يَدخُلَ القَلْبَ شَيْءٌ مِنَ البِدْعَةِ، اللَّهُمَّ احْفَظْ عَلَيْنَا إِيْمَانَنَا. انتهىٰ

هذا هو نصُّ تعليق الشيخ حرفًا بِحرفٍ علىٰ لفظة (بِذاته)، الذي جاء في كلام المصنف رحمه الله.

هل يعقل بأنَّ هذا التعليق غيَّر مبنىٰ الرسالة وصفْوَها، وبأنّه حوَّلها إلىٰ عقيدة خَلَفِيَّة؟!

مع أنَّ الشيخ ليس هو من اعترضَ علىٰ المصنِّف، إنّما هو الحافظ الذهبيُّ تلميذُ ابن تيمية وصاحبُ ابن القيّم.

ثمَّ، إذا كان الاعتراضُ علىٰ كلمةٍ واحدة من حيث الأَوْلَوِيّة يُعدُّ رفضاً

= والفضيل وابن المبارك وأحمد وإسحاق متفقون علىٰ أن الله سبحانه بذاته فوق العرش وعلمه بكل مكان وأنه ينزل إلىٰ السماء الدنيا وأنه بغضب ويرضىٰ ويتكلم بما شاء) انتهىٰ

لكن الحافظ الذهبي علَّق علىٰ كلام السِّجْزي بقوله: (قلت: هو الذي نقله عنهم مشهور محفوظ، سوىٰ كلمة (بذاته)، فإنها من كيسه، نسبها إليهم بالمعنىٰ ليفرق بين العرش وبين ما عداه من الأمكنة.

لصاحب الرسالة، وتحويلاً لها ولمبناها، فأوّلُ من رفضَ عقيدةَ ابن أبي زيد القيرواني هو الإمام العلامة القاضي عبد الوهاب البغدادي[١] المتوفَّىٰ (سنة ٤٢٢هـ) في شرحه علىٰ رسالة القيرواني، إذ تعقب فيه علىٰ كلمة (فوقَ) الذي جاء في كلام ابن أبي زيد (وأنه فوق عرشه)، وهذا نص كلام القاضي:

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر ﷺ: هذه العبارة الأخيرة التي هي قوله: (علىٰ العرش) أحبُّ إليَّ من الأولىٰ، التي هي (فوقَ العرشِ المجيد بذاته)[٢]، لأن قوله: (علىٰ عرشه) هو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر (فوق)، وإن كان المعنىٰ واحدا، وكان المراد بذكر (الفوق) في هذا الموضع: أنَّه بمعنىٰ (علىٰ)، إلَّا أن ما طابق النصَّ أوْلىٰ بأن يُستعمل، إذا ثبت هذا.

ماذا سيقول الشيخُ بكر عن اعتراض القاضي عبد الوهاب، مع قوله واعترافه بأنَّ شرح القاضي يلتقي مع صاحب الرسالة في المشرب!

لمَّا علَّق القاضي مِن عند نفسِه، وبما يراه صوابا، لا يكون تغييرًا لمبنىٰ الرسالة، وتحويلًا لها إلىٰ عقيدة خَلَفِيَّة، بل يكون التعليقُ علىٰ طريقة الماتن، أمَّا إذا علّق الشيخُ عبد الفتاح بكلام الحافظ الذهبي الذي جاء في الموضوع، فيُعدّ

---

(١) الذي يراه الشيخ بكر مِمَّن مَشىٰ علىٰ طريقة صاحب الرسالة.

(٢) وهناك احتمالٌ يرفعُ تقريباً كلَّ الاعتراضات التي وُجِّهت إلىٰ ابن أبي زيد بِسبب كلمة (بذاته)، وهو احتمالُ أن يكون إعرابُ الجملة كالتالي: (وأنه فوقَ عرشِه المجيدُ بذاتِه)، صّرح بذلك ابن أبي جمرة في مختصره لصحيح البخاري المعروف بـ (بهجة النفوس وتحلِّيها بمعرفة ما لها وما عليها)، وهذا نص كلامه:
والوجه فيه رفعُ (المجيدُ) لأنه تم الكلام بقوله: (فوق عرشه)، و(المجيدُ بذاته) كلامٌ مستأنفٌ، وهو من غاية التنزيه، لأن مجد الله عز وجل بذاته لا مكتسبا، ومجد عباده مكتسب... إلخ (١/ ٧٩) طبعة دار الرياحين.

ذلك ظلمًا للرّسالة ولِمُؤِّلفِها وَقارِيها!

أمّا قول المعترِض بِأنّ الشيخ حرَّف في الرسالة بِالنقص والزّيادة.

فالجوابُ:

لمَّا كانت رسالة القيرواني وُضعتْ أصلا للمُبتدئين، وقد جاءت فيها كلمة أو كلمتان كان أليق للمؤلف أن يأتي بكلمة أسهل منها وأوضح منها حتىٰ تكون منفتحة للمبتدئين، وهم اليوم غير مبتدئي ذلك العصر (عصر المؤلف)، رأىٰ الشيخ عبد الفتاح تبديلَ كلمةٍ واحد في موضعٍ، وزيادة ثلاث كلمات في أماكن أخرىٰ، ثم إضافة جملة صغيرة هنا في آخر المقدمة أخذًا من آخر رسالة القيرواني حتىٰ تكون الرسالة أكثر وضوحا وألطف تعبيراً.

وما كان ذلك منه خفية ولا خلسة، بل صرَّح بها في المقدِّمة بذكر الكلمات التي سيزيدها، حتىٰ ذكر أرقام الصفحات التي تصرّف فيها.

أما الكلمة التي بدَّلها فهي: (الماهية) التي جاءت في كلام المصنف (ولا يتفكرون في ماهيَّةِ ذاته) فبدَّلها الشيخ إلىٰ (حقيقة ذاته). وهذا التبديل لا يغيِّر معنىٰ كلام المصنِّف.

أمّا الكلمات التي زادها الشيخ فهي كالتالي:

الأول: قال المصنف: والإيمانُ بالقدر خيره وشره، حلوه ومره (فرضٌ وركنٌ في الدين)، وكلُّ ذلك قدَّره الله ربُّنا. انتهىٰ. والذي زاده الشيخ هو ما بين الهلالين.

الثاني: قال المصنف: والإيمان بحوض رسول الله ﷺ (فرضٌ)، تَرِدُه أمّتُهُ، لا يظمأ مَن شَرِب منه... إلخ. ما زاده الشيخ هو ما بين الهلالين.

الثالث: قال المصنف: والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم، وعلمائهم (فرضٌ)، واتِّباعُ السّلف الصّالح، واقتفاءُ آثارهِمْ (واجبٌ)، والاسْتِغْفارِ لهم (مطلوبٌ).

وترك المراء والجدال في الدين، وترك ما أحدَثه المحْدِثُون: (واجبٌ).

كلُّ هذه الكلمات التي وضعت بين الهلالين، فهي من زيادات الشيخ.

الرابع: وفي ختام المقدمة، رأىٰ الشيخ أن يأتي بكلام نفيس ذكره ابن أبي زيد القيرواني في آخر رسالته، وهذا نصُّه:

وأَوْلىٰ العلوم وأفضلُها وأقربها إلىٰ الله تعالىٰ: علمُ دينِه وشرَائِعه، مِمَّا أمر به، ونهىٰ عنه، ودعا إليه، وحض عليه في كتابه وعلىٰ لسان نبيه محمد ﷺ، وكذلك الفهمُ فيه والتهَمُّمُ بِرِعَايته والعملُ به، والعلمُ أفضلُ الأعمال.

وأقربُ العلماء إلىٰ الله تعالىٰ وأولاهم به: أكثرهم له خشية، وفيما عنده رغبةً.

والعلمُ دليلٌ إلىٰ الخيرات وقائدٌ إليها، والملجأُ ـ أي الرجوع ـ إلىٰ كتاب الله تعالىٰ، وسنة نبيِّه محمّد ﷺ، واتِّباع سبيل المؤمنين، وخير القرون من خير أمّةٍ أخْرجَتْ للناس: نجاةٌ، ففي المفزع إلىٰ ذلك: العصمةُ، وفي اتباع السلف الصالح النجاةُ، وهم القدوةُ في تأويل ما تأوَّلوه، واستخراج ما استنْبَطُوه، وإذا اختلفوا في الفروع والحوادث لم يخرج عن جماعتهم. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدا نا الله.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد نبيه وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. انتهىٰ.

خلاصة البيان لأغاليط الشيخ بكر

وهنا أريد أن أتوجَّه إلىٰ القراء المنصفين قائلا: ها أنتم شاهدتم تبديلَ الشيخ عبد الفتاح وزيادته، هل قام الشيخُ بتحويل الرسالةِ من أصلِ مبناها إلىٰ غيرها؟

هل رفض الشيخُ فيها عقيدةَ الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم؟

هل رفض الشيخُ عقيدةَ المصنِّف الإمام ابن أبي زيد القيرواني؟

هل تكلم الشيخُ فيها بلسانِ المتكلّمين فضلا أن يكون تكلّم باصطلاحات الفلاسفة؟

لم يحصلْ شيءٌ من ذلك، والحمد لله.

فلماذا يا بكر كلّ هذا التشنيع علىٰ الشيخ والتقوّل عليه؟

أما ما قاله الشيخ بكر: (وهذا الكيدُ المكين من الظلم والفجور والانطواء علىٰ حرقةٍ مِن انتشار عقيدةِ السّلف، وانحسار شبابِ الأمّة عن تلكم العقائد الخلَفِيَّة التي يرفضها النصُّ والفطرة والعقل)،

فظلمٌ ظاهر، لأنه، لو أراد الشيخ عبد الفتاح صدّ انتشار عقيدة السلف بحرقةٍ لقام بخدمة رسائل أخرىٰ في العقيدة، وهي كثيرة جدا، ولزاد عليها ما رآه صوابا، بدل أن ينشر الرسالة المشهورة للقيرواني، التي لو غيَّر منها حرفًا واحدًا لعَلِمَه حتّىٰ المبتدؤون من الطلاب.

لو كان الشيخ يريد بهذا الإخراج لرسالة القيرواني غشًّا لأولاد المسلمين وصدّهم عن عقيدة السلف، كما يدعيه الشيخُ بكر، لما جاء الشيخ بتلك الزيادة التي زادها في آخر الرسالة، لما فيها من الدعوة والتحريض علىٰ اتِّباعِ السلف

ومنهجهم، والاستمساكِ بعلمِهم وأقوالهم، والرجوع إليهم والعصمة بهم.

ثم، لما ألَّف الإمامُ ابن أبي زيد القيرواني كتابَه الآخر بعنوان (**كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ**[1]) اكتفىٰ فيه بقوله (**وأنه فوق سماواته علىٰ عرشه...**) ولم يذكر لفظة (**بذاته**).

ثم قال الشيخ بكر:

وعندي أنه لا يُوثقُ بِنقل هذا الرجل إخراجًا أو تعليقا، لاختلال أمانتِه وفساد مَشْربِه.

ثمّ ذكر تحريرًا لثلاثة أمور:

الأول: أن ابن أبي زيد صاحب عقيدة سلفيَّة سنيَّة.

الثاني: أن مقدمة رسالته في التوحيد، علىٰ طريقة السلف، ولزوم السنة والأثر، مشرقة بالحق وصحة المعتقد.

الثالث: أن إخراج (معلِّم المحكّكين) لها، مدخولة بتحريفه لمبْناها وتحويله لمعناها: معارضة منه للنور بالظلمة وللصحة بالزمانة وللحق الجلي بالشبهة الواهية. انتهىٰ كلامه.

فالجوابُ:

أما عدم ثقة الشيخ بكر بالشيخ عبد الفتاح فقد صارت لا عبرة لها في الميزان، لأن الشيخ بكر أظهر من نفسه كرها شديدا، لفضيلة الشيخ عبد الفتاح، وقد تكلّمنا عن تحريفاته ومواقفه، فلا معنىٰ لقبول كلام فلان في حق فلان إذا كان

---

(١) ص ١٠٨، طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق: محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ. الطبعة الثانية.

يعدُّه عدوًّا له، خاصّة إذا كان كلامه مخالفا للحقيقة.

وأما تحريره الأوّل: من أنَّ ابن أبي زيد سلفيُّ المعتقد، فلم ينكره الشيخُ عبد الفتاح أبدا ولا غيره، وما كان اعتناء الشيخ بهذه الرسالة إلَّا لأنَّ مؤلفها صاحب عقيدة صافية سُنيَّة.

وهكذا القول فيما تضمَّنته مقدمة الرسالة، من سُنيَّة مَنْهجها وصفاء عقيدتها، هذا ممَّا لا شك فيه.

وأما قوله: أنّ إخراج (مُعلِّم المحكّكين) لها... إلخ فقد تكلّمنا عليها بالتفصيل فيما سبق.

ثم يقول بعد أسطر:

وهنا أقول: وإنَّنا في هذه الأيام نشاهد (كوثرية ولا معلمي لها) نرىٰ هؤلاء الأصاغر رابضين بين أهل السنّة، تمتد أيديهم إلىٰ كتب أعلامِها، ويتلصّصون ساعةَ الغفلة فيها، فيصعدون علىٰ أكتافها، ويتحرشون بهم بوساطتها، وينفثون ما لديهم من هوىٰ وبدعة في حواشيها... إلخ

❁ فالجوابُ:

وهذا نصٌّ آخر يَرسمُ الشيخُ بكر نفسَه بقلمِ لسانِه، ويظهر علىٰ فيه ما فيه.

ثم يقولُ بعد أسطر:

والواجب أمام هذا الرهط: الحجْر علىٰ امتداد أقلامهم إلىٰ كتب السلف، وهجْر ما تعمله أيديهم، والبُعد عن نشره وتخريجه، وتواصي الكتبيين بعدم تسويقها، والإنكار عليهم إنْ فعلوا، وعدم تمكين كلِّ صاحب هوىٰ وبدعة من

تعليمِ أولاد المسلمين: الفقه في الدين. انتهىٰ

فانظر أيُّها القارئ الكريم، كيف يتعامل الشيخ بكر أبو زيد مع الشيخ عبد الفتاح، وإلىٰ ماذا يدعو الناس، مرادُه ألا يخرج كتابٌ للشيخ، وألا تُعرض كتبُه للبيع، وأن يُمنع من التدريس، وبالجملة: يدعو إلىٰ منعه عن الكتابة، والقرّاءَ عن القراءة له.

سطحيةُ الشيخ بكر في تقريرِ معنى التفويض

قال الشيخ بكر أبو زيد في رسالته (عقيدةُ ابن أبي زيد القيرواني وعبثُ المعاصرين بها) (ص ٤٦٤) ما نصه:

الحقيقة الأولىٰ: أنه ما زال أمر المسلمين جاريًا علىٰ الإسلام والسنّة من لدن الصحابة من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم إلىٰ مَنْ بعدهم من التابعين بإحسان ما تتابعوا، يؤمنون بصفات الله تعالىٰ التي نطق بها الوحيان الشريفان، فتُمَرُّ كما جاءتْ وُتثبت علىٰ ظواهرِها بِألفاظها، وتثبت دلالة ألفاظها علىٰ حَقائِقها، وَمعانِيها، وُتعيَّنُ المراد منها علىٰ ما يَليق بالله تبارك وتعالى، وذلك كَالقول في الذّات سواء، مع تفويض الكيفيّة، ونفي الشبيه والمثال، والتنزيه عن التعطيل.

وهذا موجب النصوص والعقول وفِطرِ الخلائق السليمة، وكانت الحالُ كذلك في صدرِ الأمّة في أمور التوحيد كافّة، لا يشوبهم في ذلك شائبة... إلخ.

فالجوابُ:

كلامه هذا فيه خلط وتخليط، كيف يقول بأن آيات الصفات تثبتُ علىٰ ظواهرها وتثبت دلالة ألفاظها علىٰ حقائقها ومعانيها، وتُعيَّن المراد منها ثمّ تفوَّض الكيفيّة مع نفي التشبيه والتنزيه عن التعطيل!؟

إذا أثبت ظاهرَ الألفاظ وحقائقها، وأُثبت معانيها ثم بُيِّن المرادُ منها، فما الذي بقي من التكييف حتىٰ يُفَوَّض!؟

ثمّ كيف تُنسب هذه الطريقة إلىٰ الصحابة والتابعين كافةً بدون أي شائبة.

مثلاً: الآيات المتشابهات التي فيها ذكر صفات الله تعالىٰ، كيف تُثبت علىٰ حقائقها وكيف تُعَيَّن معناها ومرادها؟

مثلا يقول الإمام ابن أبي زيد القيرواني في رسالته: (ولا يتفكَّرون في حقيقة ذاته)، ثم مِن المعروف أن الشيخ بكر ممَّن يقول بأن القول في الصفات كالقول في الذات، فينتج منه أنه لا يتفكّرون في حقيقة الصفات أيضاً، فكيف تثبت الحقيقةُ لصفاته ﷻ؟

إذا كانت الآيات المتشابهات مما تعرف حقائقها ومعانيها وحتىٰ مرادها فلماذا سميت بآيات متشابهات أصلا؟!

أهمُّ ما يُؤخذ علىٰ الشيخ بكر في هذا المقطع هو: السطحيّة في بيان التعامل مع آيات الصفات وعدم فهمِه معنىٰ التفويض عند السلف الصالح، إذ يرىٰ الشيخُ بكر أن آيات الصفات تُمَرُّ كما جاءتْ، وُتثبت علىٰ ظواهرِها بِألفاظها، وتثبت دلالة ألفاظها علىٰ حَقائِقها، وَمعانِيها، وُتعيَّنُ المراد منها علىٰ ما يَليق بالله تبارك مع التنزيه ونفي التشبيه ثم يفوّض إلىٰ الله تعالىٰ الكيف، ثم الادِّعاء بأنَّ هذه هي طريقة الصحابة والتابعين وتابعيهم.

والآن نذكر منهج السلف الصالح في التعامل مع آيات الصفات، والأحاديث الواردة في صفات الله تعالىٰ، هل هو: إمرارها كما جاءت، وإثبات ظواهرها، ودلالة ألفاظها علىٰ حَقائِقها، وإثبات معانِيها، ثم تعيين المراد منها مع التنزيه،

كما يدَّعي الشيخ بكر، أم للعلماء كلام آخر.

ننظر إلىٰ ما كان عليه سفيان الثوري وهو من هو:

قال الحافظ الذهبي في كتابه (العلو) في (١٤٦): عن يحيىٰ بن معِين، يَقُول: شهِدتُ زَكَرِيَّا بن عدي سَأَلَ وكيعاً فَقَالَ: يَا أَبَا سُفْيَان، هَذِه الْأَحَادِيث مثل حَدِيث الْكُرْسِيّ مَوضِع الْقَدَمَيْنِ وَنَحو هَذَا، فَقَالَ: **(كَانَ إِسْمَاعِيل بن أبي خَالِد، وَالثَّوْري، ومسعر يَرْوُون هَذِه الْأَحَادِيث لَا يُفَسِّرون مِنْهَا شَيْئا)**. وهو قولُ بن أبي خالد ومِسْعر.

ما كان عليه إمام دار الهجرة مالك بن أنس:

قال الإمام الترمذي في جامعه بعد حديث (حَتَّىٰ إِذَا أُوعِبُوا فِيهَا وَضَعَ الرَّحْمَنُ قَدَمَهُ فِيهَا...)[1]: وَالمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ الأَئِمَّةِ مِثْلِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنِ المُبَارَكِ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَوَكِيعٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ رَوَوْا هَذِهِ الأَشْيَاءَ، ثُمَّ قَالُوا: **نَرْوِي هَذِهِ الأَحَادِيث وَنُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الحَدِيثِ: أَنْ يَرْوُوا هَذِهِ الأَشْيَاء كَمَا جَاءَتْ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا تُفَسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَهَذَا أَمْرُ أَهْلِ العِلْمِ الَّذِي اخْتَارُوهُ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ.**

وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ هَارُوْنَ بنِ حَسَّان، حَدَّثَنَا صَالِحُ بنُ أَيُّوْبَ، حَدَّثَنَا حَبِيْبُ بنُ أَبِي حَبِيْب، حَدَّثَنِي مَالِك، قَالَ:

يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا ﷻ: أَمْرُهُ، فَأَمَّا هُوَ، فَدَائِمٌ لَا يَزُولُ[2].

---

(١) جامع الترمذي (٢٥٥٧).

(٢) وقال الحافظ ابن عبد البر في كتابه (الاستذكار) ١٥٣/٨: وقد قالت فرقة منتسبة إلىٰ السنة:=

قَالَ صَالِحٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِيَحْيَىٰ بنِ بُكَيْر، فَقَالَ: حَسَنٌ وَاللهِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ مَالِكٍ.

قُلْتُ: لَا أَعْرِفُ صَالِحاً، وَحَبِيْبٌ مَشْهُوْرٌ، وَالمَحْفُوْظُ عَنْ مَالِكٍ - ﷺ - رِوَايَةُ الوَلِيْدِ بنِ مُسْلِم، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ أَحَادِيْثِ الصِّفَات، فَقَالَ: **أَمِرَّهَا كَمَا جَاءتْ، بِلَا تَفْسِيْرٍ.**

فَيَكُوْنُ لِلإِمَامِ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ إِنْ صَحَّتْ رِوَايَةُ حَبِيْب. انتهىٰ كلام الإمام الذهبي[1].

منهج سفيان بن عيينة

قال الحافظ البيهقي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، سَمِعْتُ أَبَا يَحْيَىٰ الْبَزَّارَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ حَمْزَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي الْحَوَارِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: **كُلُّ مَا وَصَفَ اللهُ مِنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَلَيْهِ**[2].

قول الإمام وكيع بن الجراح:

قال الإمام المجتهد الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: وَذَكَرَ عَبَّاسٌ الدّورِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: شَهِدْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ سَأَلَ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ فَقَالَ: يَا أَبَا سُفْيَانَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ يَعْنِي مِثْلَ: الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ وَنَحْوِ هَذَا؟ فَقَالَ:

= إنه ينزل بذاته، وهذا قول مهجورٌ، لأنه تعالىٰ ذكرُه ليس بمحل للحركات ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات.

(١) سير أعلام النبلاء (٨/١٠٥).

(٢) الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد (١١٨).

أَدْرَكْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ وَسُفْيَانَ وَمِسْعَرًا يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئًا[١].

قول أبي عبيد القاسم بن سلام:

قَالَ عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ: وَسَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ وَذُكِرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرْوَىٰ فِي الرُّؤْيَةِ، وَالْكُرْسِيِّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ، وَضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عباده، وأن جهنم لتمتلئ، وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَقَالُوا: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ: يَقَعُ فِي قُلُوبِنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ حَقٌّ. فَقَالَ: ضَعَّفْتُمْ عِنْدِي أَمْرَهُ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهَا، رَوَاهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، إِلَّا أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَمْ نُفَسِّرْهَا وَلَمْ نَذْكُرْ أَحَدًا يُفَسِّرُهَا... إلخ

قول الإمام يحيىٰ بن معين:

قال الإمامُ المجتهدُ الحافظُ أبو عمر ابن عَبْد البرّ: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ وَضَّاحٍ سَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ عَنِ التَّنَزُّلِ فَقَالَ: أَقِرَّ بِهِ وَلَا تُحِدَّ فِيهِ بِقَوْلٍ؛ كُلُّ مَنْ لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يُصَدِّقُ بِحَدِيثِ التَّنَزُّلِ. قَالَ: وَقَالَ لِيَ ابْنُ مَعِينٍ: صَدِّقْ بِهِ وَلَا تَصِفْهُ. وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ عَنِ التَّنَزُّلِ؟ فَقَالَ: أَقِرَّ بِهِ وَلَا تُحِدَّ فِيهِ[٢].

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤٩/٧). وقد جمع فيه روايات كثيرة في بيان ما كان عليه السلف الصالح.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٥١/٧).

قول الإمام المبجل أحمد بن حنبل:

ذكر ابن قدامة المقدسي عن الإمام الحافظ أبي بكر الخلال أنه قال: أخبرنَا الْمَرْوذِيّ قَالَ: سَأَلت أَبَا عبد الله عَن أَخْبَار الصِّفَات؟ فَقَالَ: **نمرها كَمَا جَاءَت**. قَالَ: وَأَخْبرنِي عَليّ بن عِيسَىٰ أَن حنبلا حَدثهمْ قَالَ: سَأَلت أَبَا عبد الله عَن الْأَحَادِيث الَّتِي تروىٰ إِن الله تبارك وتعالى ينزل كل لَيْلَة إِلَىٰ السماء الدُّنْيَا، وَأَن الله يرىٰ، وَإِن الله يضع قدمه، وَمَا أشبهه؟ فَقَالَ أَبُو عبد الله: **نؤمن بهَا، ونصدق بهَا، وَلَا كَيفَ وَلَا معنىٰ، وَلَا نرد مِنْهَا شَيْئا، ونعلم أَن مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُول حق إِذا كَانَت بأسانيد صِحَاح، وَلَا نرد علىٰ رَسُول الله ﷺ قَوْله، وَلَا يُوصف الله تَعَالَىٰ بِأَكْثَر مِمَّا وصف بِهِ نَفسه، أَو وَصفه بِهِ رَسُوله بِلَا حد وَلَا غَايَة** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١][(١)].

ونستشهد بما أورده قال الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي الحنبلي المتوفىٰ سنة (٤١٠هـ)، وكان رئيس الحنابلة في وقته، ودفن إلىٰ جانب الأمام أحمد، قال في كتابه (عقيدة الإمام المبجّل أحمد بن حنبل) في (٢٩٣): جملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه والذي كان يذهب إليه: **أن الله عز وجل واحد لا من عددٍ، لا يجوز عليه التجزؤُ، ولا القسمةُ، وهو واحد من كل جهة، وما سواه**

---

(١) رواه أبو بكر الخلال في السنة، ونقله عنه ابن قدامة في ذم التأويل، وابن تيمية في رسالة التسعينية. وقرأت دراسة لأحد الباحثين، حول ثبوت هذا النص عن الإمام أحمد، فقد حاول بتكلّف ألا يثبت عنه، لكن لم يأت بدليل واحدٍ يردّ به رواية حنبل.
وقد قال هذا الباحث: أنهم (أي الأشاعرة) أخذوا بالمتشابه من كلام الإمام أحمد، وجعلوه قاضيًا علىٰ المحكم والصريح من كلامه، ولا يخفىٰ ضعف هذا المسلك، وبُعده عن الإنصاف والصواب... إلخ
فالأمر هنا بالعكس تماما، هم أخذوا ما هو مفسّر وتركوا ما هو مجمل.
وأما قول الباحث: أنهم (أي الأشاعرة) لم يتتبّعوا الروايات عن الإمام أحمد في المسألة، ومعلوم أن الباب إذا لم تجمع طرقه لم تتبين علله، كما هو مقرر عند المحدثين والأصوليين... إلخ
فالجواب: حينما أخذ الأشاعرة بما قاله الإمام أحمد مفسّراً، هذا يعني: أنَّهم رأوا كلَّ ما جاء عن الإمام أحمد، لكن اختاروا ما هو الظاهر البيّن المفسّر، الذي هو لا يخالف قوله المجمل المختصر.

واحدٌ من وجهٍ دونَ وجه، وأنه موصوف بما أوجبه السمع والإجماع، وذلك دليل إثباته وأنه موجود... إلخ

وقال أيضا في (٢٩٤):

ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل ﷺ: أنَّ لله ﷻ وجها لا كالصور المصوّرة، والأعيان المخطّطة، بل وجهٌ وصفه بقوله: (كل شيء هالك إلا وجهه)، ومن غيّر معناه فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجهٌ في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باق لا يبلىٰ، وصفة له لا تفنىٰ، ومن ادَّعىٰ أنّ وجهه نفسُه فقد ألحد، ومن غيّر معناه فقد كفر، وليس معنىٰ وجه: معنىٰ جسد عنده، ولا صورة، ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع.

وكان يقول: إنَّ لله تعالىٰ يدين وهما صفة له في ذاته، ليستا بجارحتين، وليستا بمركَّبتين، ولا جسم، ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس المحدود والتركيب، ولا الأبعاض والجوارح، ولا يقاس علىٰ ذلك، ولا له مرفق ولا عضد، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد، إلا ما نطق القرآن به، أو صحَّت عن رسول الله ﷺ السنّة فيه.

وقال أيضا في (٢٩٦):

وكان يقول: إنَّ الله ﷻ مستو علىٰ العرش المجيد، وحكىٰ جماعة عنه أنَّ الاستواء من صفات الفعل، وحكىٰ جماعة عنه أنَّه كان يقول: إن الاستواء من صفات الذات.

وكان يقول في معنىٰ الاستواء: هو العلو والارتفاع، ولم يزل الله تعالىٰ عاليا رفيعا، قبل أن يخلق عرشه فهو فوق كلّ شيء، والعالي علىٰ كلّ شيء، وإنَّما خصّ الله العرشَ لمعنىٰ فيه مخالف لسائر الأشياء، والعرشُ أفضل الأشياء

وأرفعها، فامتدح الله نفسَه بأنّه على العرش استوى، أي عليه علا، ولا يجوز أن يقال: استوى بمماسّة ولا بملاقاة، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والله تعالى لم يلحقه تغيّرٌ ولا تبدّلٌ، ولا يلحقه الحدودُ قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه القيم (فتح الباري) ١٣/٤٠٧: **أخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي، قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدِّدون ولا يشبِّهون، ويروون هذه الأحاديث، ولا يقولون: كيف؟ قال أبو داود: وهو قولنا. قال البيهقي وعلى هذا مضى أكابرُنا.**

وكان [أي الإمام أحمد] ينكر على من يقول: إنَّ الله في كل مكان بذاته، لأنَّ الأمكنة كلّها محدودة... إلخ

قول الإمام المبجَّل أبي عبد الله البخاري:

فقد ثبتَ عن الإمام البخاري تأويلُ معنى (الضحك) بالرحمة، كما جاء في أصحّ نُسخ الجامع الصحيح، وهي نسخة الإمام الحافظ رضي الدين الصغاني رحمه الله تعالى.

وهذه صورتها:

قول الإمام الحافظ العلم محمد بن عيسىٰ الترمذي:

قال الإمام الترمذي بعد إيراده الحديث «**يَمِينُ الرَّحْمَنِ مَلأَىٰ سَحَّاءُ، لَا يُغِيضُهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ**»، قَالَ: «**أَرَأَيْتُم مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ المِيزَانُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**»:

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]. وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَتْهُ الأَئِمَّةُ، نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَسَّرَ أَوْ يُتَوَهَّمَ، هَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ: الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ المُبَارَكِ؛ أَنَّهُ تُرْوَىٰ هَذِهِ الأَشْيَاءُ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا يُقَالُ كَيْفَ.

قول الإمام ابن سريج:

قال الحافظ الذهبي: ابْن سُرَيج، فَقِيه الْعِرَاق: قَالَ الإِمَام أَبُو الْقَاسِم سعد بن عَليّ الزنجاني: سَأَلتَ أيّدك الله، بَيَان مَا صَحَّ لدي من مَذْهَب السّلف وَصَالح الْخلف[1] فِي الصِّفَات، فاستخرت الله تَعَالَىٰ، وأجبتُ بِجَوَاب الْفَقِيه أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن عمر بن سُرَيج، وَقد سُئِلَ عَن هَذَا. ذكره أَبُو سعيد عبد الْوَاحِد بن مُحَمَّد الْفَقِيه قَالَ: سَمِعتُ بعض شُيُوخنَا يَقُول: سُئِلَ ابْن سُرَيج ﷺ عَن صِفَات الله تَعَالَىٰ، فَقَالَ:

حرَام على الْعُقُول أَن تمثّل الله، وعَلىٰ الأوهام أَن تحدّه، وعَلىٰ الْأَلْبَاب أَن تصف إِلَّا مَا وصف بِهِ نَفسه فِي كِتَابه، أَو علىٰ لِسَان رَسُوله. وَقد صَحَّ عَن جَمِيع أهل الدّيانَة وَالسّنة إِلَىٰ زَمَاننَا أَن جَمِيع الْآي وَالْأَخْبَار الصادقة عَن رَسُول الله ﷺ

(١) حتىٰ في هذا العصر يُسمَّي بعض العلماء بصالح الخلف.

يجب علىٰ المسلمين الْإِيمَان بِكُل وَاحِد مِنْهُ كَمَا ورد، وَأَن السُّؤَال عَن مَعَانِيهَا بِدعَةٌ[(١)]، وَالجَوَاب كفرٌ وزندقةٌ، مثل قَوْله ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، **وَقَوله** ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، و﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ونظائرها مِمَّا نطق بِهِ الْقُرْآن كالفوقية، وَالنَّفس، وَالْيَدَيْنِ، والسمع، وَالْبَصَر، وصعود الْكَلم الطّيب إِلَيْهِ، والضحك، والتعجب، وَالنُّزُول... إِلَىٰ أَن قَالَ: اعتقادنا فِيهِ وَفِي الْآي الْمُتَشَابه فِي الْقُرْآن أَن نقبلها وَلَا نردّها وَلَا نتأولها بِتَأْوِيل الْمُخَالفين، وَلَا نحملها علىٰ تَشْبِيه المشبّهين، وَلَا نترجم عَن صِفَاتِه بلُغَةٍ غير الْعَرَبيَّة، ونسلِّم الْخَبَر الظَّاهِر وَالْآيَة الظَّاهِر تنزيلها[(٢)]. انتهىٰ.

فلو كانت هذه الآيات معلومة المعاني فما المانع من تفسيره وترجمته إلىٰ أيِّ لغة أخرىٰ؟!

قول الإمام أبي الحسن الأشعري:

قال الحافظ ابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري) وهو يذكر عقيدة أبي الحسن الأشعري:

كتب إليّ الشَّيْخ أَبُو الْقَاسم نصر بن نصر الْوَاعِظ، يُخْبرنِي عَن الْقَاضِي أَبِي الْمَعَالِي بن عَبْدِ الْمَلِكِ، وَذكر أَبَا الْحسن الْأَشْعَرِيّ، فَقَالَ: نضَّر الله وَجهه، وَقدَّس روحه، فَإِنَّهُ نظر فِي كتب الْمُعْتَزلَة والجهمية والرافضة، وَإِنَّهُم عطلوا وأبطلوا، فَقَالُوا: لَا علم لله وَلَا قدرَة وَلَا سمع وَلَا بصر وَلَا حَيَاة وَلَا بَقَاء وَلَا إِرَادَة. وَقَالَت

---

(١) لو كان معناه معلومًا، وتفسيره مشهورًا، لما كان السؤالُ عنه بدعة، فضلا أن يكون كفرًا وزندقة. من تعليق مفيدنا الشيخ سيف العصري حفظه الله تعالىٰ.

(٢) العلو للعلي الغفار للحافظ الذهبي (٢٠٨).

الحشوية والمجسمة والمكيفة المحدِّدة: إن لِله علما كالعلوم، وقدرةً كالقدَر، وسمعا كالأسماع وبصرا كالأبصار. فسلك رضي الله عنه طَرِيقَة بَينهمَا، فَقَالَ: إن لِله تعالى علما لَا كالعلوم، وقدرة لَا كالقدرة، وسمعا لَا كالأسماع، وبصرا لَا كالأبصار.

وَكَذَلِكَ قَالَ جهم بن صَفْوَان: العَبْد لَا يقدر علىٰ إِحْدَاث شَيْء، وَلَا علىٰ كسب شَيْء. وَقَالَت الْمُعْتَزلَة: هُوَ قَادر علىٰ الإحداث وَالْكَسْب مَعًا. فسلك رضي الله عنه طَرِيقَة بَينهمَا، فَقَالَ: العَبْد لَا يقدر علىٰ الإحداث وَيقدر علىٰ الْكسْب. وَنفىٰ قدرَة الإحداث وَأثبت قدرَة الْكسْب. وَكَذَلِكَ قَالَت الحشوية المشبهة: إن الله تعالى يُرىٰ مكيَّفا محدودًا كَسَائِر المرئيَّات. وَقَالَت الْمُعْتَزلَة والجهمية والنجارية: إِنَّه سُبْحَانَهُ لَا يرىٰ بِحَال من الْأَحْوَال. فسلك رضي الله عنه طَرِيقَة بَينهمَا، فَقَالَ: يُرىٰ من غير حُلُول وَلَا حُدُود وَلَا تكييف كَمَا يرانا هُوَ تعالى وَهُوَ غير مَحْدُود وَلَا مكيَّف، فَكَذَلِك نرَاهُ وَهُوَ غير مَحْدُود وَلَا مكيَّف.

وَكَذَلِكَ قَالَت النجارية: إن الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِكُل مَكَان من غير حُلُول وَلَا جِهَة. وَقَالَت الحشوية والمجسمة: إِنَّه سُبْحَانَهُ حَالٌّ فِي الْعَرْش، وَإِن الْعَرْش مَكَان لَهُ وَهُوَ جَالس عَلَيْهِ. فسلك طَرِيقَة بَينهمَا، فَقَالَ: كَانَ وَلَا مَكَان، فخلق الْعَرْش والكرسي، وَلم يحْتَج إِلَىٰ مَكَان، وَهُوَ بعدَ خَلقِ الْمَكَان كَمَا كَانَ قبل خلقه.

وَقَالَت الْمُعْتَزلَة: لَهُ يَدٌ، يَدُ قدرَةٍ ونعمةٍ، وَوَجهُه وَجهُ وجود. وَقَالَت الحشوية: يَدُه يَدُ جارحةٍ، وَوَجهُه وَجهُ صُورَة. فسلك رضي الله عنه طَرِيقَة بَينهمَا، فَقَالَ: يَده يَدُ صفةٍ، وَوَجهُه وَجهُ صفةٍ كالسمع وَالْبَصَر.

وَكَذَلِكَ قَالَت الْمُعْتَزلَة: النُّزُول نزُول بعض آيَاته وَمَلَائِكَته، والاستواء: بمعني الِاسْتِيلَاء. وَقَالَت المشبهة والحشوية: النُّزُول: نزُول ذَاته بحركةٍ وانتقالٍ من مَكَان إِلَىٰ مَكَان، والاستواء: جُلُوسٌ علىٰ الْعَرْش وحلولٌ فِيهِ. فسلك رضي الله عنه

طَرِيقَة بَينهمَا، فَقَالَ: النُّزُول: صفةٌ من صِفَاته، والاستواءُ... إلخ

وغيرها من نصوص السلف الصالح والأئمة المتقدمين ممن كتبوا في مقالات الملل وأصحابها.

خلاصة القول في المعاملة مع متشابهات الآيات والأحاديث

ومن خلال هذه النصوص يتبين جليًّا بأن السلف ما كانوا يعيِّنون معاني هذه الآيات والأحاديث، وما كانوا يثبتون ظواهرها، فضلا من أن يعيِّنوا المراد منها، وقد تقدَّم لنا من أقوال السلف نصوصٌ مثل: (لَا يُفَسِّرون مِنْهَا شَيْئا)، (وَلَا تُفَسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ)، (أَمِرَّهَا كَمَا جَاءتْ، بِلَا تَفْسِيْرٍ)، (فتفسيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَلَيْهِ)، (يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئًا)، (إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَمْ نُفَسِّرْهَا وَلَمْ نَذْكُرْ أَحَدًا يُفَسِّرُهَا)، (نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَسَّرَ أَوْ يُتَوَهَّمَ، هَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ: الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ تُرْوَىٰ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا يُقَالُ كَيْفَ)، (وَقد صَحَّ عَن جَمِيع أهل الدّيانَة وَالسّنّة إِلَىٰ زَمَاننَا أَن جَمِيع الْآي وَالْأَخْبَار الصادقة عَن رَسُول الله ﷺ يجب علىٰ الْمُسلمين الْإِيمَان بِكُل وَاحِد مِنْهُ كَمَا ورد، وَأَن السُّؤَال عَن مَعَانِيهَا بِدعَةٌ، وَالْجَوَاب كفرٌ وزندقةٌ)، (اعتقادنا فِيهِ وَفِي الْآي الْمُتَشَابه فِي الْقُرْآن أَن نقبلها وَلَا نردّها وَلَا نتأولها بِتَأْوِيل الْمُخَالفين، وَلَا نحملها علىٰ تَشْبِيه المشبّهين، وَلَا نترجم عَن صِفَاتِه بلُغَةٍ غير الْعَرَبيَّة، ونسلِّم الْخَبَر الظَّاهِر وَالْآيَة، الظَّاهِر تنزيلها)، وغيرها.

وبهذه النقول الصريحة يظهر سطحية الشيخ بكر في بيان منهج السلف في المعاملة مع آيات الصفات.

۞ تسرّعُ الشيخ بكر

والذي ظهر لي وأنا أقرأ وأطالع كُتب الشيخ بكر ﷺ، هو: عدم التزامه واهتمامه بمدلولات الألفاظ، مع أنَّه أمرٌ مهمٌّ جدًا، خاصة في ميدان النقد والردّ.

وكذلك تسرّعه في الاستنتاج بدون استقراء تامّ في المسألة التي يتكلّم فيها[1].

مثلاً يقول الشيخ بكر في رسالته (عقيدة ابن أبي زيد) في (٤٥٨) بعد ذكر شرح المقبري والقاضي عبد الوهاب:

وهذان الشرحان يلتقيان مع ابن أبي زيد القيرواني ﷺ على طريقة السلف، كما يفيده نقلُ ابن القيّم عنهما... إلخ

۞ وهذا كلام خاطئ من عدّة وجوه:

أولاً: إتيانُه بهذه النتيجة إن كان بناءً على مجرّد نقل ابن القيّم من هذين الشرحين، فكثيرًا ما ينقل ابن القيّم من كتب أمثال البيهقي والخطيب البغدادي وحتى الغزالي، فهل يقول الشيخ بكر بأن الغزالي على طريقة السلف؟!

أمّا إن كان إتيانُه بهذه النتيجة لأجل أن رأى لابن القيّم كلامًا يفيد هذا المعنى، فهنا يقع الشيخ بكر في التناقض، إذ طريقة القاضي عبد الوهاب البغدادي وسلفيته ليست مطابقة لسلفية ابن القيّم.

---

(١) مثال آخر، قال الشيخ بكر في كتابه معجم المناهي اللفظية (ص٣٨٣): أن (عبد المولى) يحرم التسمية به شرعا، لأن (المولى) ليس من أسماء الله الحسنى. مع أنه من الأسماء الحسنى. وقد جاء في الكتاب والسنة ما يبين ذلك، فمنه قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]. وقوله ﴿هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨]، وقوله على لسان المؤمنين ـ ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفي السنة قوله ﷺ: (قولوا الله مولانا ولا مولى لكم) رواه البخاري (٢٨٧٤).

والدليل على ذلك نصوص كثيرة من كلام القاضي عبد الوهاب، منها ما قاله في شرحه على رسالة القيرواني في (١٠٤) وهو يشرح كلام الماتن (كلّم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته): فهو الكلام في أنَّ القرآن غير مخلوق، وهو إجماع كافّة أهل السنة وأئمَّة الملّة قبل الجهميّة ومن نشأ بعدهم من أتباعهم المبتدعة.

والدليل على ذلك: أنه لو كان مخلوقا لم يخل أن يكون جسما، أو جوهرًا، أو عرضًا، لأن أجناس المخلوقات لا تنفكّ من هذه الأقسام.

ولا يجوز أن يكون جسمًا، لأن ذلك يوجب قيامه بنفسه، وأن يكون من جنس سائر الأجسام.

ومثل ذلك يستحيل أن يكون جوهرًا، ولا يجوز أن يكون عرضًا، لأنه لو كان عرضًا، لم يخل أن يكون مفعولًا في محدث أو في ذات القديم ـ تعالى ـ أو لا في محلّ، ولا يجوز أن تكون ذات القديم محلًّا للحوادث، وأنْ لا يكون لا في محلّ، لأنَّه يخرجه عن جنسه، ويوجب قيام الصفات به... إلخ

ويقول في مواضع: فقد استدلَّ أصحابنا المتكلمون... إلخ

وهكذا ينقل فيه عن الإمام أبي الحسن الأشعري.

فابن القيّم لا يرى هذه الطريقة سلفيَّة تبعًا لشيخه ابن تيمية. والشيخ بكر لا يعدّها طريقة سلفيّة تبعًا لهما، وبذلك يظهر الخللُ وعدم الدقّة والاستقراء في كلام الشيخ بكر السابق ذكره.

تناقُضُ كلام الشيخ بكر

يقول الشيخ بكر في مجموعته (الردود) ص ٤٠٣: (ومن مستندات المنشقين الجرَّاحين: تتبّعُ العَثَرات وتلمّسُ الزّلّات والهفَوات).

ثم يقول في موضع آخر بأنه لم يتتبّع كتابات الشيخ عبد الفتاح، ومع ذلك يدعي بأن الشيخ عبد الفتاح لم ينقل عن المعلميّ إلّا مرّتيْن، كما ذكرنا سابقا.

فكيف عرف ذلك بدون التتبع؟

ويقول في مجموعته أيضا: إنّه من التلميذ: (الصمتُ الطويل...)،

فكيف عرف أنه صَمَتَ، وأنَّ صمتَه طويلٌ؟! لا يعرف ذلك إلا بالتتبع!؟

وهكذا يقول بعد صفحة: (فمْن ذا الذي سَلِم من الخطأ ـ غير أنبياء الله ورسله ـ، وكم لبعض المشاهيرِ من العلماء من الزلات، لكنها مغتفرة بجانب ما هُمْ عليه من الحق والهدىٰ والخير الكثير) انتهىٰ

إذا كانتْ مثل هذه الأخطاء مغتفرة بجانبِ ما هم عليه من الحقِّ والهدىٰ، فلِمَ لمْ يتعامل الشيخُ بكر مع الشيخ عبد الفتاح بهذا الأسلوب والمنهج[1]!

ثم يقول في نفس الصفحة وهو يتكلّم عن ظاهرة تصنيف الناس:

ومن طرائقهم: (ترتيب سوءِ الظن، وحمل التصرُّفات قولا، وفعلا علىٰ محامل السوء والشكوك) انتهىٰ

لكن الشيخ بكر بنفس هذه الطريقة شنّع علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

وهكذا يقول الشيخ بكر في مجموعته (الردود) ص ٧٠: احذر لفظاً نصفُ بلاءِ العالم منه:

أنا، نحن، في قولك: اختيارُنا، قولُنا، ترجيحُنا... إلىٰ أخره،

---

(١) أما قوله في مجموعته في الردود بأنه كان يرىٰ هذه التحريفات، لكن كان يحسن الظن ويقول: لعله زلةُ كريمٍ يغتفر له، ثم وجدتُه حديث المجالس... فكلامٌ فيه مشاغبة.

ثم يأتي ويقولُ في رسالتِه (تصنيف الناس) ص ٣٨٧: (ها أنَا ذا أقولُ...).

وهكذا يقولُ بأنّ الكوثري سَلَخَ ٢٧٨ عالما تقريباً، ونسي أنَّه حينما بدَّع الأشاعرةَ وشنَّع عليهم بِسوءِ القول، كان سلخُه للأئمة أكثرَ مِن سَلْخِ الكوثري، لكن لا يغفُلُ الديّانُ، ولا تُهْمَلُ إنسانٌ، بل سيُوضَع الميزانُ، وكما تَدِينُ تُدانُ.

نقد كلام الشيخ بكر أبو زيد في اعتقاد الحافظ ابن حجر العسقلاني

وممَّا يظهر التناقضُ وعدم الدقة في كلامِ الشيخ بكر ما ذكره عنه تلميذُه البَارّ الشيخُ الفاضل **علي بن محمد العمران** في كتابه **(نِثَار السّيرة وثمار الصُّحْبة)** ص ١٦٦، من أن شيخه بكرًا قال له:

(إنَّ الحافظَ في غالب أمره على الجادَّة، وقد يقعُ في بعضِ التأويلات في الصفات، وأنه إن شاء الله معذورٌ في ذلك لتحرِّيه الحقَّ، ولأنَّ غالبَ شيوخِه ومجتمَعِه على ذلك الاعتقاد، وأن مصرَ في عصرِ الحَافظ لم يكن فيها من يُظهر الاعتقادَ الصحيحَ إلا إذا اسْتَثْنَيْنَا المقْرِيزي، مع أنه قد غَلَب عليه فنُّ التاريخ). انتهى.

ولعلّ القارئ في أوّلِ وهْلَةٍ لا يرى بأسًا بهذا الكلام الذي أطلقَه الشيخُ بكر، خاصّة إذا كان القارئُ سَطْحيًّا في قراءته أو ضَعيفا في علم الآلة والأصْلَيْن، لكن الذي يعرفُ مدلولات الألفاظ بأنواعِها وأقسامها التفصيلية، فلا يخفى عليه ما في كلام الشيخِ مِن الخلل الكَبير والتناقض العجيب.

فنقول في بيان ذلك:

أمَّا قوله: **(إن الحافظَ في غالب أمره على الجادَّة، وقد يقع في بعض التأويلات في الصفات)**، فمعنى كلامه أن الحافظ وإن كان في غالب أمره على

الحقِّ والصواب، إلَّا أنَّه خرج في أمورٍ عن الحقّ والصواب، وأبهم هذه الأمور، ثم أفصح عنها وقال: (**وقد يقعُ...**)، وكلمةُ (**قد**) هنا تفيد التقليل، **إذْ اسْتُعْمِلَت** مع المضارع الخَالي عَن النواصِب، ثمّ قيَّد الشيخُ بكر قلةَ وقوعِ الحافظ في التأويلات بِكلمة (**بعض**)، فصار مفاد كلامه أنَّ الحافظ لا يقول **بالتأويل في كثير من الآيات وأحاديث الصفات، وهو خلافُ الواقع، وبعبارة أخرىٰ، هو بهتان عظيمٌ علىٰ الحافظ**، لأنه لم يخرج في الصفات عن قو ليْ أهل السنة[١]، والشواهدُ علىٰ ذلك كثيرة.

❊ منها:

تأويله لكلٍّ من اليد والقدم والساق والعين والنزول والإتيان والاستواء والوجه والرحمة والعلو والمجيء والمناجاة والقرب والعندية والاستحياء والغضب والرضا والعجب والضحك والغيرة والفرح والنظر والمحبة والسخط والكره والعندية والعلو والفوق واللإتيان والأصابع والدنو والمعية والرداء وغيرها من التأويلات التي ذكرها في كتابه القيم النفيس (فتح الباري).

ولم يخالف الحافظُ الأشاعرةَ في مسألة واحدة مخالفة كليَّة، بمعنىٰ أنه مثلا يخالفُ في مسألةٍ بما يقوله إمامُ الحرمين، لكن يوافق في نفس المسألة بما يقوله الحافظُ البيهقي، وكلاهما من الأشاعرة، وهكذا.

---

(١) كما قَالَ الإمامُ الحَافِظ الفَقِّيه محيي الدين النَّوَاوِيُّ في شَرحِه علىٰ (صَحِيحِ مُسلِم) عندَ شَرْحِ حَدِيثِ النُّزُول

المذهبُ الأوّلُ: وهو مذهبُ جمهورِ السّلفِ وبَعْضِ المتكلِّمين: أنّه يُؤْمن بأنّها حقٌّ علىٰ ما يَليقُ بالله تعالىٰ، وأنّ ظاهرَها المتَعَارِف في حَقِّنا غيرُ مُرَاد، ولا يتكلّمُ في تَأْوِيلِها معَ اعتقادِ تنزيهِ الله تعالىٰ عَن صِفَاتِ المخْلوق، وعَن الانْتِقَالِ والحَرَكَاتِ وسَائِرِ سِمَاتِ الخلْق.

والمذهَبُ الثّاني: وهو مَذهبُ أكثرِ المتَكَلِّمين وجماعاتٍ من السَّلَفِ، وهو محْكِيٌّ هنا عن مَالِكٍ والأوْزَاعِيّ: أنّها تُتَأوَّلُ علىٰ ما يليقُ بها بِحَسَبِ مَوَاطِنِها... إلىٰ آخر كلامه النفيس.

فكيف يقولُ الشيخ بكر بأن الحافظ لا يُؤوِّل في أكثرِ الآيات والأحاديث التي وردت في الصفات، وإنَّما قد يؤوِّل في بعضِها، مع أنّ الحقيقة تخالفه وتناقضه!؟

أمّا قوله: (**وأنه إن شاء الله معذورٌ في ذلك لتحرِّيه الحقَّ**) فكلامٌ يُؤخذ عليه ويُرد عليه، لأن مفادَ كلامه: **أن من تكلّم في العقائد وتحرَّىٰ الحقَّ، فهو معذورٌ، فيكون كثيرٌ من أصحاب المِلل معذورِين لتحرّيهم الحقَّ.**

ثم كيف يكون الحافظُ معذورًا ولا يكون الإمامُ البيضاويّ وإمام الحرمين والغزالي والسُّبْكي وغيرهم من الأشاعرة مَعذورِين!؟ وكيف يُعرَف مَن يتحرَّىٰ الحقَّ ممن لا يتحرّاه، ثم الحقُّ الذي يراه فلانٌ حقًّا ويتحرَّاه لا يكون حقًّا في نظرِ الآخر ليتحرَّاه، ولذا لا يمكن معرفة السبب الذي لأجله يتحرّىٰ الإنسانُ علىٰ شيء ما حقيقةً، أهو لأجلِ كونه حقًّا أمْ لشيء آخر، حتىٰ نَحكم عليه بِحكمٍ.

وأما قوله: (**ولأنّ غالبَ شيوخِه ومجتمَعِه علىٰ ذلك الاعتقاد، وأن مصرَ في عصرِ الحافظ لم يكن فيها من يُظهِر الاعتقادَ الصحيحَ إلا إذا اسْتَثْنَينا المقْريزيَّ، مع أنه قد غلَب عليه فنُّ التارِيخ**)، فغفلةٌ من دونها غفلاتٌ، لا تغسلها لا النيل ولا الفرات، فكأنه لم يُلقِ بَالًا لما يدلُّ عليه كلامُه هذا، ولم يتنبّه أنّه بقوله هذا **يقدحُ في الحافظِ وشيوخِه وتلاميذِه ومن في مصرَ من العلماء، ويَرميهم بِالاعْتقاد البَاطل، وكِتمانِ الحقِّ، والخيانةِ في العلم، والنفاقِ في مَسائل الإيمان، وبالدعوةِ إلىٰ اعتقادٍ غيرِ صحيحٍ، وغيرِ ذلك من الأمور المخرِّبة لأمانتهم وصدقهم.**

مثلا للحافظ ابن حَجر شيوخٌ كثيرة جدًّا، وقد جَمعَهم في كتابه: (المجْمَع المؤسِّس للمعجَم المفهرِس)، ورتّبهم علىٰ حروف المعجم، وهم نحو (٤٥٠) شيخًا بالسّماع والإجازة الخاصّة دون العامَّة.

وقد عَدّهم الحافظ السّخاوي فبلغ خالصُ عِدَّتهم (٦٣٠) دون المكرّر.

فمن أشهرهم: **الشيخ إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي (ت ٨٠٠هـ)**: لازمه الحافظُ ابن حجر ثلاث سنوات.

والإمام الحافظ أبو الفضل العراقي زين الدّين عبد الرّحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ ص). وقد لازمه عشرةَ أعوام.

والحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ).

والإمام عمر بن رسلان البُلْقِيني (ت ٨٠٥ص): لازمه الحافظ ابن حجر مدّة، وقرأ عليه عدّة أجزاء حديثيّة، وسمع عليه أشياء وحضر دروسه الفقهيّة، وقرأ عليه الكتب من (الرّوضة)، ومن كلامه في حواشيها، و(دلائل النّبوة) للبيهقي، وقرأ عليه (المسلسل بالأوليّة)، كما قرأ عليه جزءًا من (الحلية)، والجزء الثّاني والعشرين من (آمالي الضّبّي)، وسمع عليه الكثير من (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم)، والكثيرَ من (سنن أبي داود)، و(مختصر المزني).

والإمام ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد (٧٢٣ ـ ٨٠٤). قرأ عليه الحافظ ابن حجر قطعةً كبيرةً من شرحه علىٰ (المنهاج).

والإمام محمّد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمّد ابن جماعة (٧٤٩ ـ ٨١٩ ص). لازمه الحافظ ابن حجر في غالب العلوم الّتي كان يُقرئها من سنة (٧٩٠ هـ) إلىٰ أن مات سنة (٨١٩ هـ) في (شرح منهاج البيضاوي) وفي (جمع الجوامع) و(شرحه) للشّيخ، وفي (المختصر الأصلي) لابن الحاجب، والنّصف الأوّل من (شرحه) للقاضي عضد الدّين، وفي المطوّل) للشّيخ سعد الدّين، وغير ذلك.

حتىٰ قال الحافظ السخاوي في كتابه القيم النفيس **(الجواهر والدرر في ترجمة**

شيخ الإسلام ابن حجر) ١/١٤٠:

واجتمع له من الشيوخ الذين يُشار إليهم ، ويُعوَّلُ في حلِّ المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحدٍ مِنْ أهل عصره ، لأنَّ كل واحدٍ منهم كان متبحِّرًا ورأسًا في فنِّه الذي اشتهر به ، لا يلحق فيه ، فالبُلقيني في سَعَةِ الحفظ وكثرة الاطلاع ، وابن الملقِّن في كثرة التصانيف ، والعراقيّ في معرفة علم الحديث ومتعلقاته ، والهيثمي في حفظ المتون واستحضارها ، والمجد الشيرازي في حفظ اللُّغة واطِّلاعه عليها ، والغُمَاري في معرفة العربية ومتعلقاتها ، وكذا المحب ابن هشام ، كان حسنَ التَّصرُّف فيها لوفور ذكائه ، وكان الغماري فائقًا في حفظها ، والأبناسي في حُسن تعليمه وجَوْدَةِ تفهيمه ، والعز ابن جماعة في تفنُّنه في علوم كثيرةٍ ، بحيث إنه كان يقول: أنا أقرئ في خمسة عشر علمًا لا يعرف علماءُ عصري أسماءها ، والتَّنوخيُّ في معرفته القراءات وعلوِّ سنده فيها . وهم مع ذلك في غاية التَّبجيل لصاحب الترجمة ، والتكريم والتحرُّز عن مخاطبته بغير تعظيم ، بل ربما راجعوه للتفهيم .

وقرأتُ بخطِّ صاحب الترجمة في ترجمة المجد الشيرازي من (ذيله على الحفاظ) ما نصه: وهو آخرُ الرُّؤوس الذين أدركناهم موتًا ، فإني أدركت على رأس القرن رؤساء في كلِّ فنٍّ ، كالبلقيني ، والعراقي ، والغماري ، وابن عرفة ، وابن الملقن ، والمجد هذا . انتهى

فبَعدَ كلِّ هذا كيف يقولُ الشيخُ بكر بأن كلَّ هؤلاء الأئمة الأعلام ومن بِمصرَ من الفقهاء والأعيان ، لم يكونوا يُظهرون العقيدةَ الصحيحةَ ؟!

أليس كلام الشيخ يدلُّ على أنَّ أغلبَ شيوخ الحافظ كانوا يُبطِنون العقيدةَ الصَّحيحةَ ويُظهرون العَقيدة الباطلة ؟ ومن المعروف أنَّ هؤلاء الأعلام كانت تعقدُ لهم المجالسُ العلميّة ، تحضرها الجمهرةُ الكبيرة من العلماء وطلاب العلم .

وكذا كان الحافظُ ابن حجر يدرِّس التفسيرَ في المدرسة الحسينية، والقبة المنصورية، والحديثَ في كثير من المدارس وكانت الشيْخُونية هي أوَّل مكان ولي فيه تدريس الحديث، ويليها قبة الخانقاه البيبرسية، والمدرسة الجمالية المستجدَّة، والجامع الطُّولوني، والقبة المنصورية، كما ولي مشيخة الحديث بالمدرسة الزينية سنة ٨٥١هـ، ومشيخة إسماع الحديث بالمدرسة المحمودية، وولي أيضًا مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق، ثم درس الفقه في كثير من المدارس والمجامع وفي كثير من البلاد والبلدان، وكانت له تعقد مجالس الإملاء في الحديث، وغيرها مما يطول الكلام عنها.

هل يُعقل بأن الحافظ ابن حجر في كلِّ هذه المجالس والدروس لم يكن يُظهر الاعتقاد الصحيح!؟

أم كان الحافظ وشيوخه وعلماء عصره لا يعرفون العقيدة الصحيحة حتى يظهروها!؟

ثمّ لم يَسْتَثْنِ الشيخُ بكر مِن بين هؤلاء الأئمة الفقهاء والمحدِّثين إلَّا العلامة المؤرِّخ المشهورَ أحمد بن علي المقريزي، الذي قال عنه الحافظُ شمسُ الدين السخاوي في كتابه النفيس (الضوء اللامع) ٢/٢٣ ما نصه:

وَكَانَ كثير الاستحضار للوقائع الْقَدِيمَة فِي الْجَاهِلِيَّة وَغيرهَا، وَأمَّا الوقائع الإسلامية وَمَعْرِفَة الرِّجَال وأسمائهم وَالْجرْح وَالتَّعْدِيل والمراتب وَالسير وَغير ذَلِك من أسرار التَّارِيخ ومحاسِنه فَغيرُ ماهرٍ فِيهِ، وَكَانَت لَهُ معرفَةٌ قَليلَةٌ بالفقهِ والْحَدِيث والنحوِ، واطلاع على أَقْوَال السّلف، وإلمام بِمذهب أهل الكتاب... إلخ[1]

---

(١) أما الحافظُ ابن حجر العسقلاني فقد قال عنه في (إنباء الغمر بأبناء العمر) ٤/١٨٧: حفظ كتاباً في مذهب أبي حنيفة تبعاً لجدِّه لأمّه، الشيخ شمس الدين بن الصائغ، الأديب المشهور، ثم لما ترعرع=

ولنا أن نقول باختصار شديد: كلامُ الشيخ بكر صريحٌ في أنَّ هؤلاء الأئمة قد خانوا الله ورسوله ﷺ بِكتْمانهم العقيدة الصحيحة، أو أنَّهم جَهِلُوا العقيدةَ الصحيحة التي عرفَها في عصرِهم الشخصُ الوحيدُ ألا وهو المؤرِّخ أحمد بن علي المقريزي رحم الله الجميع.

ثم قوله: (ولأنّ غالبَ شيوخِه ومجتمَعِه على ذلك الاعتقاد، وأن مصرَ في عصرِ الحافظ لم يكن فيها من يُظهِر الاعتقادَ الصحيحَ إلا إذا اسْتَثْنَينا المقْرِيزيَّ...) فإليك ما فيه من تناقض:

أولا: يقول بأنّ غالب شيوخ الحافظ ـ وليس الكلُّ ـ على عقيدة الأشاعرة، ثم يقول بعده: (لم يكن فيها من يُظهِر الاعتقادَ الصحيحَ)، ولا يستثني إلا المقريزي، والسؤال هنا: أين تلك الأقلية من شيوخ الحافظ؟

فلماذا لم يذكر إلا المقريزي!؟

ولنا أن ننتقد كلامه هذا من ناحية أخرى، أخذًا بِمضمون الدلالة، مثلا: إذا كانت عقيدةُ الحافظ وأئمةِ عصرِه ومصرِه غير صحيحة، فمعناه أنَّ كلّ عقيدةٍ توافق عقيدةَ الحافظ وشيوخَه وأئمةَ عصره كذلك غير صحيحة، وينتج منه بأن عقيدة العلامة البلقيني وابن دقيق العيد والعز بن عبد السلام والحافظ ابن عساكر

= وجاوز العشرين ومات أبوه سنة ست وثمانين تحول شافعياً، وأحبَّ إتباع الحديث فواظب على ذلك حتى كان يُتَّهم بِمذهب ابن حزم، ولكنه كان لا يعرف به، ونظر في عدّة فنون، وأولع بالتاريخ فجمع منه شيئاً كثيراً وصنّف فيه كُتباً، وسمع من شيوخنا وممن قبلهم قليلاً كالطبردار، وحدّث بِبعض مسموعاته، وكان لكثرة ولعِه بالتاريخ يحفظ كثيراً منه، وكان إماماً بارعاً مُفنناً مُتقناً ضابطاً ديّناً خيّراً، محبًّا لأهل السنة، يميل إلى الحديث والعمل به.

ثم ذكر الحافظُ تناقضَه وتردّدَه في إثبات نسبِه. إنما ذكرتُ ما قاله السخاوي لأن ترجمته للمقريزي ترجمة مطوّلة مع النقد العلمي كما هي عادته في (الضوء اللامع).

والخطيب البغدادي والباجي والقاضي عياض وغيرهم ممَّن يطول ذكرُهم كذلك غير صحيحة ، إذ لا فرق بين عقيدتهم وعقيدة الحافظ ابن حجر ، رحمهم الله.

وبهذا التحليل يتبدَّىٰ للمُخْلِص المنصِف ما في كلام الشيخ بكر من التناقض وعدم الدّقّة ، والوقوع في الغفلة والزلّة ، غفر الله لنا وله.

وممَّا يُؤسف جدًّا أن بعضَ من له اطلاعٌ أَسَاءَ الكلام في حقِّ الشيخ عبد الفتاح وشنّع عليه ، لكن عمدتُه في تلك الإساءة وقدوتُه في ذلك التشنيع هو الشيخ بكر أبو زيد ، وما أحسن أبيات الفقيه أبي المنصور فَتْح بن علي الدّمياطي الشافعي في قصيدته التي تحكي حال هذا المقلِّد والمقلَّد به!

أَيُّهَا الْعَالِمُ إِيَّاكَ الزَّلَلْ ✤ واحذَرْ الْهفوَةَ فَالْخَطبُ جَلَلْ

هَفْوَةُ الْعَالِمِ مُستعظَمَةٌ ✤ إنْ هَفَا أَصبحَ فِي الْخَلقِ مَثَلْ

وَعلَىٰ زَلَّتِهِ عُمْدَتُهُمْ ✤ فبهَا يَحْتَجُّ مَنْ اَخطَأَ وَزَلْ

لَا تَقُلْ يستُرُ عَلَىٰ زَلَّتِي ✤ بَلْ بِهَا يَحْصُلُ فِي الْعِلمِ الْخَلَلْ

إنْ تَكُنْ عِندَكَ مُستحْقَرَةً ✤ فهيَ عِندَ الله والنَّاسِ جَبَلْ

وإلىٰ ذكر شيءٍ من إساءة هذا المقلِّد...



تعقبات على الشيخ
أبي عبيدة مشهور بن حسن[1]

ومن جانبَ في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أدبَ الخلاف، وتكلّم فيه بدونِ تحقيقٍ وإنصاف، وأطلقَ عليه شرَّ الألقاب والأوصاف: **الشيخ أبو عُبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.**

فقدْ سَاءَنِي في الشيخِ مقالُه، وعَنِ البُرهَان خُلُوُّه، وأزْعَجَنِي موقفُه، وفي الشيخِ عتابُه، فلا عليَّ من أن أعرِّف خطَأَه، وأبيِّن زلَّتَه، وأذكرَ غَلَطَه.

وبيان ذلك كالتالي:

قال الشيخ مشهور في كتابه (كتبٌ حذَّر منها العلماء) في (١/٣٠٤) عن الشيخ عبد الفتاح ما نصُّه:

ثم جاء بعد نفاق هذا الكوثري تلميذُه وربيبُه، ربّاه على نسقه وصنعه على

(١) هو الشيخ مشهور بن حسن بن محمود آل سلمان، المكنىٰ بأبي عبيدة، وُلد في فلسطين سنة (١٣٨٠هـ)، وهاجر إلىٰ الأردن سنة ١٣٨٧هـ، واستقر في عمان البلقاء، وكانت دراسته الثانوية فيها، والتحق بكلية الشريعة؛ سنة (١٤٠٠هـ)، في قسم (الفقه وأصوله)، فقرأ شطراً عظيماً من (المجموع) للنووي، و(المغني) لابن قدامة، و(تفسير أبي الفداء ابن كثير)، وتفسير القرطبي، وصحيح البخاري بشرح الحافظ العسقلاني، وصحيح مسلم بشرح النووي، وغيرها. كذا يقولون.
تأثر بشيخ الإسلام، أبي العباس أحمد ابن تيمية، وتلميذه ابن قيّم الجوزية، وله مؤلفات كثيرة، واعتناء بالمخطوطات، وهو ممن أثنىٰ عليه الشيخ ناصر الدين الألباني والشيخ بكر أبو زيد، وما زال يلقي الدروس في مسجده.
وقد حضرتُ بعضَ دروسِه في شرحِ صحيح مسلم لما كنتُ أدرسُ في عمان سنة ١٤٣٩ هـ.

عينه، من إليه ينتسب، وعنه يذبُّ ويدافعُ، وهو عند كلِّ صفيِّ المنهج مشهورٌ، لا ليُتَّبَع وإنّما لأنّه محذورٌ ذو شرر!

وترىٰ في كتاب (براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة) لأخينا الكبير المفضال فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ما يعرِّفك بحقيقة هذا التلميذ وشيخه، ويكشف لك ما حاولا تزيينه وزخرفته وإظهاره علىٰ غير حقيقته بالأدلة الصريحة والبراهين الساطعة والحجج الجليّة من غير سرفٍ ولا مخيلة. انتهىٰ كلامه

فالجوابُ:

قوله: (بعد نفاق الكوثري...) هذه كلمة كبيرة وسيُحاسَب عليها عند من لا يخفىٰ عليه كبيرة أو صغيرة.

أما قوله: (تلميذه وربيبه ربّاه علىٰ نسقِه وصنعَه علىٰ عيْنِه)، فليس الشيخ الكوثري هو الذي ربَّاه وصنعه، فشيوخه كُثُر، كما قال في كتابه (كلمات في كشف أباطيل وافتراءات) ص٣٨: (فقد تلقيتُ العلم عن نحو مائة عالم ـ والحمد لله ـ في بلدي حلب، وفي غيرها من بلاد الشام ومكة والمدينة المنورة ومصر والهند وباكستان والمغرب وغيرها، فلي من الشيوخ قرابة مائة شيخ تلقّيت عنهم، وأخذتُ منهم، وكل واحدٍ منهم له مشربُه ومذهبُه، وما التزمتُ قولَ أحدٍ منهم لأنّه شيخي وأستاذي، بل ألتزم ما أراه صَواباً وأعتقده حقاً أو راجحاً).

ولما سُئل الشيخ عبد الفتاح في (الإثنينية[1]) عن أكثر الناس تأثيرًا في

(١) وهي منتدىٰ يقام مساءَ كلّ اثنين بدار مُؤسِّس الإثنينية الشيخ عبد المقصود خوجة في جدة، بحضور جمعٍ من رجال الفكر والصحافة والأدب، وقد أنجزت الإثنينيةُ توثيقَ فعاليات تكريم خمسمائة عالمٍ ومفكّرٍ وأديب من داخل السعودية وخارجها، وكان تأسيسها سنة ١٤٠٣ هـ. وممن أُكرم فيها الشيخ الجليل عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله بحضور جمع من العلماء الأجلاء مثل الشيخ=

حياته، قال: فأوّلُ ما درستُ تأثّرتُ بفضيلة الشيخ عيسى البيانوني، وكان من كبار شيوخي رحمه الله، كان فقيها شافعيًا، أديبًا في أخلاقه وعلمه وتقواه، فتأثّرت به، وكان من قرب بيتنا لبيته فائدة كبيرة، وكنت أصلي عنده وأستفيد منه، فتأثّرت به كثيراً رحمه الله.

وقال بعده: وتأثّرت أيضًا بفضيلة الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقا فتعلّمت منه العلم والفقه والعقل، وهذا شيء لا يوجد في الكتب؛ تعلُّمُ الإدراك، وتعلُّم البصيرة، تعلم المعرفة، تعلُّم وزن الأمور، تعلم إيرادها وإصدارها. انتهى

وهكذا من أشهر شيوخه الشيخ العلامة محمد راغب الطباخ المتوفى سنة ١٣٧٠ رحمه الله.

الذي كان الشيخ عبد الفتاح يحبه ويكثر من ذكرِهِ، والذي تعلّم منه التواضع، وشيئًا من فن التأليف والتحقيق، واستمرّت علاقتُه به طوال الحياة.

وبالجملة بلغ عددُ شيوخه قرابةَ مئة وعشرين عالمًا، فما معنى حصرِ تعلّمِه وتأدّبه بالكوثري ثمّ حصر تقليده به وتعصبِّه له!

وأما قوله: (من إليه ينتسب، وعنه يذبُّ ويدافع)، فمجرّد الانتساب إلى شيخه والدفاع عنه ليس ممّا يُذمّ ويُردُّ، ما لم يكن دفاعُه عن الباطل أو عن رأيٍ في مسألة لا يَسوغ فيها الخلاف.

وأما قوله: (وهو عند كلِّ صفيِّ المنهجِ مشهورٌ، لا ليُتّبَع وإنّما لأنّه محذورٌ ذُو شَرر) فكلامٌ بعيدٌ عن الأدب والأخلاق وخروجٌ عن الموضوعية. ما له وللشهرة! هل إصاباته وإفاداته كثيرة أم شرره؟

= يوسف القرضاوي والشيخ علي الصابوني والشيخ محمد عوامة وغيرهم.

ومع ذلك أقول: لا يستطيع أحدٌ أن ينكر شهرةَ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة عندَ جميع علماء العصر وطلابِ الشريعة، صفا منهجُهم أم لم يصفو، إذْ طُبعتْ كتبُه ورسائله وأعيدتْ بما يقارب عشرين مرة، بعضُها مقرَّرة في الجامعات، وبعضها مترجمة إلىٰ شتَّىٰ اللغات، كالتركية والإنكليزية والروسية وغيرها، هل كل هذا لأنَّه محذورٌ ذو شُررٍ!؟

ثم الشيخُ علي الحلبي، الذي يقول عنه الشيخ مشهور بن حسن: هو أفضلُنا وأحسنُنا وأعلمُنا... إلخ، يُثني علىٰ كُتبِ الشيخ عبد الفتاح، ويقول: بأنه حريصٌ علىٰ قراءةِ كُتبه، ويقول: بأنَّه قدْ قرأها كلَّها، لما فيها من منفعة، لكن علىٰ شيء من الحذر.

هذا أفضلهم وأحسنهم وأعلمهم يحرص علىٰ قراءة كلِّ كتبِ الشيخ عبد الفتاح لما فيها من منفعة، وإن كانت قراءتُه علىٰ شيء من الحذر، ثمّ كيف يقول الشيخ مشهور بأنَّ الشيخ عبد الفتاح (عند صفيِّ المنهجِ مشهورٌ لا ليُتّبع وإنّما لأنّه محذورٌ ذو شرر)!

وأما قوله: وترىٰ في كتاب (براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة) لأخينا الكبير المفضال فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ما يعرِّفك بحقيقة هذا التلميذ وشيخه، ويكشف لك ما حاولا تزيينه وزخرفته وإظهاره علىٰ غير حقيقته بالأدلة الصريحة والبراهين الساطعة والحُجج الجليَّة من غير سرف ولا مخيلة).

۞ فالجوابُ عنه كالتالي:

إما أن يكون الشيخ مشهور قرأ ما في كتاب (براءة أهل السنة) ثم قابله بما

في كُتب الشيخ عبد الفتاح فوجد الأمر كما قال الشيخ بكر، وهذا ما لم يفعله الشيخُ مشهور، لأننا بيّنا فيما سبق مدىٰ خطأ كلام الشيخ بكر في حقِّ الشيخ عبد الفتاح وظلمِه له، وعدم مطابقة كلامه لما هو في الواقع.

أو أنه قابله فوجد في كلام الشيخ عبد الفتاح بعضَ التصرّف عند النقل ورأىٰ ذلك تحريفا للكَلِم عن مواضعه وقال بما ذهب إليه الشيخ بكر، فيقال له بما قلنا في مبحث بيان التحريفات وهو: (فهذا تمامُ ثلاثين تحريفا[1] وقعت للشيخ بكر أبوزيد في رسالة صغيرة لا تزيد علىٰ خمسين ورقة). فماذا يقول فيها الشيخ مشهور عفا الله عنه؟

أو أنَّ الشيخ مشهور قَبِلَ بِما عند الشيخ بكر بدون تثبُّت ومقابلة، وقال بكلامه تقليدًا له، وهذا ما يظنُّ به، وما كان ينبغي له ذلك، إذ لا يخفىٰ عليه أن كثيرًا من الأئمة الأعلام ما كانوا يلتزمون النصَّ حرفيًّا عند النقل، وإنما كانوا يلتزمون بما لا يخلّ المعنىٰ.

ثم الشيخ مشهور بن حسن لما حقّق كتاب (إعلام الموقّعين) لابن القيّم كان يرىٰ عدمَ التزامِ ابن القيِّم بالنصِّ، وهكذا كان يرىٰ تصرفاته في العبارة عند النقل، فما بالُه يعلِّق في الحاشية بأنَّ في كلام ابن القيّم تصرّفًا، ولا يقول بأنه تحريف؟!

وإليك الأمثلة:

المثال الأول: قال الشيخ مشهور في الحاشية من كتاب (إعلام الموقعين) في (٧٦/٢): تصرّف المؤلف - رحمه الله - في اللفظ شيئًا ما، انظر: «مسائل عبد الله»

---

(١) أقوله بناءً علىٰ طريقة الشيخ بكر أبو زيد التي انتقد بها الشيخ عبد الفتاح، أما في نظري فلا أعد كلَّها تحريفاً يخل بالأمانة.

(٢٢٦/ ٩٨٤، ٩٨٥). وبدّل ما بين المعقوفتين في (ق): «سبحانه».

المثال الثاني: قال في (٣/٢٢٨): قلت: الكلام بطوله مع تصرف يسير جدًا في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٥٦٠ ـ ٥٦١)، وانظر: «المعدول به عن القياس» (ص ١٣٢ ـ ١٣٤).

المثال الثالث: قال في (٥/٧٣): «وقد تصرّف ابن القيم في بعض ما نقل» اهـ.

المثال الرابع: قال في (٥/١٥٧): من هنا إلىٰ آخر الفصل تصرّف فيه ابن القيم كثيرًا مع زياداته علىٰ كلام شيخه، فاقتضىٰ التنويه والتنبيه.

المثال الخامس: قال في الحاشية (٥/١٥٧): كل ما بين المعقوفتين تصرف فيه ابن القيم مع شيء من الاختصار، فآثرتُ الإبقاء علىٰ ما هو عليه، مكتفيًا بالإشارة هنا، وفي (ك): «وإذا أن ذلك» وفي (ق): «وإذا عرف ذلك»[1].

المثال السادس: قال في (٥/١٦١): من هنا إلىٰ آخر الفصل تصرّف فيه كثيرًا ابن القيم، وزاد علىٰ ما في «بيان الدليل».

المثال السابع: في (٥/١٨٣): وما بعد ذلك تصرّف فيه كثيرًا ابن القيم، وقدّم فيه وأخّر، فآثرت الإبقاء والإشارة هنا، منعًا من تثقيل الحاشية.

المثال السابع: قال في (٥/٢٤١): من هنا إلىٰ آخر الفصل فيه تصرف وزيادة من ابن القيم، فانظره في «بيان الدليل» (ص ٢٠٨ ـ ٢١٣).

المثال الثامن: قال في (٣/٧٦): رحم الله الإمام ابن القيم، فقد تصرف في اللفظ، ودمج المسألتين مع بعضهما، فالنصف الأول هنا هي الرواية السابقة.

---

(١) مراده بذكر (ك) و(ق) ذكرُ فروق النسخ.

كل هذه الأمثلة مرّت على الشيخ مشهور بن حسن، ورآها بنفسه، ثمّ نبّه عليها وسطّرها في الحواشي، لكن لم يقل في موضع واحد من هذه المواضع بأنَّ ابن القيّم حرّف فيه بالنقص والتبديل، فأين الإنصاف!

والذي أتعجّب منه: إذا لم يكن الشيخ مشهور حسن قد قارن بين كلام الشيخ بكر وبين كلام الشيخ عبد الفتاح حتى تكون الحقيقة واضحةً أمامه، فكيف عرف بأن ردَّ الشيخ بكر ظاهرٌ جليٌّ! أو كيف يقول بأنّه: (ردٌّ بالأدلّة الصّريحة، والبراهين الساطعة، والحجج الجليّة، من غير سرف ولا مخيلة!؟).

وبه يتبيّن بأنّ الشيخ مشهور مقلِّد لغيره فيما ساقه في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وبأنّ ردَّه على الشيخ ردٌّ متهافتٌ، ولا وزن له في الميزان.

وهذه طريقةٌ يستعملها كثيرٌ ممن ينتسبون إلى السلف بأفوَاههم وأَقْلامِهم وهم في الحقيقة لا يأخذون بمذاهب السلف في العمل والتطبيق:

ينقل بعضُهم عن البعض ما يُؤيّدُ مواقفَهم بدون تحقيق ومراجعة، اغترارًا مِنهم بِنوعٍ من تقديسِ شيوخهم عن الخطأ والسقط.

وكتابه (كتبٌ حذر منها العلماء) كتاب مفيد، لكن ظَلم فيه لكثير من كُتب العلماء.

منها: كتاب قيّم نافع (أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم) للشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى.

يقول الشيخ مشهور بن حسن عن هذا الكتاب (أثر الحديث...)[1]: اسم هذا الكتاب ينبئُ ويشير إلى أنَّ الذنب كل الذنب للأحاديث الشريفة لا لمن لا

---

(١) في صفحة (١/١٦٨).

يعمل بها من المقلِّدة.

ويقول أيضا: أنَّ هذا الكتاب محاولة مُسْتميتة لإقناع الناس بمحضِ التقليد، وصدِّهم عن قبول النصوص الشرعية، وزِد على ذلك أنّه يهمز ويلمز بمن يدعو إلى العمل بالحديث وترك التقليد الأعمى، ويرميهم بالجهل، ويدَّعي أن الدعوة إلى العمل بالحديث الآن تُعدُّ هدمًا لبناء السنة... إلخ

سبحان الله! قرأتُ كتابَ الشيخ محمد عوامة مرّتين، من أوله إلى آخره، فما وجدتُ فيه إلَّا عكس ما نسب إليه الشيخ مشهور ظلماً وبهتانا.

والكتاب في أصل تأليفه، يُبيِّن بأنّ اختلاف الأئمَّة سببُه اختلافُ روايات الحديث، واختلاف دلالات الألفاظ، والاختلاف في بعض شروط صحة الحديث، كمسألة اللقاء بين الراوي وشيخه، والاختلاف فيما يشترط في العدالة، هل يشترط العدالة ظاهرا وباطنا؟، أم يُكتفى بالعدالة الظاهرة. وهكذا الاختلاف في عدالة الراوي، هل يكتفى بتعديل إمام واحد؟ أم لا بدَّ من تعديل إمامين لكل راوٍ... إلخ

فقد عالج الشيخ محمد عوامة هذه الأسباب معالجة علميّة مع بيان مكانة السنة عند الأئمة ووجوب اتباع الحديث الصحيح.

لذا نال هذا الكتاب شهرة واسعة، حتى قرّر في بعض الجامعات الإسلامية للتدريس، ونال الثناء العاطر من فضلاء العصر، ومنهم العلامة المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، والشيخ المحدث عبد الله سراج الدين والعلامة الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا، والأديب القاضي الفقيه علي الطنطاوي.

لو كان الكتاب يصدُّ الناس عن قبول النصوص الشرعية لخرجَ بذلك مؤلّفه

عن ربقة الإسلام كما لا يخفىٰ علىٰ ذي بصيرة.

والشيخ محمد عوامة معروفٌ بخدمته لكتب الحديث وعلومه مثل كتاب (المصنّف لابن أبي شيبة)، و(مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ﷺ) للباغندي، و(المدخل إلىٰ السنن) للحافظ البيهقي، و(الشمائل المحمدية) للإمام للترمذي، و(سنن الإمام أبي داود)، و(تقريب التهذيب)، و(تلخيص نصب الراية) كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني، و(الكاشف) للذهبي، و(القول البديع) للحافظ السخاوي، و(مجالس في تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤]...) لابن ناصر الدين الدمشقي، و(تدريب الراوي) للسيوطي، و(من صحاح الأحاديث القدسية)، وغيرها من الكتب النافعة الماتعة.

ولوكان يصدُّ الناس عن الحديث ونصوصه، ويدعو إلىٰ تقليد المذاهب الفقهية المحضة لكانت خدمته واعتناؤه بكتب الفقه ومسائله، وليس بكتب الأحاديث وعلومه كما مرَّ، ولكن ذنب الشيخ محمد عوامة عند الشيخ مشهور ومن قبله الشيخ بكر أنه معدودٌ من تلاميذ الشيخ عبد الفتاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأطال في عمر الشيخ محمد عوامة ونفع به.



التعقيب على كلام الدكتور محمد لطفي صباغ[1] الذي شنَّع به على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة

وممَّن شنّع على الشيخ عبد الفتاح بدونِ عدلٍ وإنصاف، الدكتور محمد لطفي صباغ.

يقولُ ﷺ في مقدِّمة تحقيقه لرسالة أبي داود إلى أهل مكة: وقد وقفت على طبعة حديثة بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، ودرستها فوجدته قد أفاد من طبعتي، وأخذ كثيرا من تعليقاتي وعبَّر عنها بألفاظه، ولم يذكر أنه استفادها مني!

وقرأت مقدمته فوجدت شيئا عجبا ما كنت أتصوَّر صدوره عنه، ومعرفتي به قديمة، تتجاوز الأربعين سنة، وقد أسَفَّ في تلك المقدمة إسفافا شنيعا، وما كنتُ أظن أن هذا الرجل سينحدر إلى هذا المستوى، لا سيما وأنا لم أواجهه بما يسوؤه، ولكني ذكرت الكوثري بما له وبما عليه، بإيجاز شديد، فساءه ذلك فانتصر لأستاذه بهذا الأسلوب.

وقال بعد أسطر:

---

(١) هو الدكتور محمد بن لطفي بن عبد اللطيف بن عمر الصباغ، ولد بدمشق عام ١٩٣٠م، وحفظ القرآن الكريم وهو في سن مبكرة برواية حفص عن عاصم وقد حصل على الإجازة بالإقراء من الشيخ كريم راجح، كما تلقى العلوم الدينية على يد كبار العلماء بسوريا ودمشق، انتقل الشيخ الصباغ من سوريا إلى المملكة وعمل بها حتى وافته المنية يوم الجمعة سنة ١٤٣٩هـ. وله من المؤلفات ما يزيد على ثلاثين كتابا ورسالة.

وقد ملأ الأستاذُ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة هذه المقدِّمة سبابا وشتما وتنقصا لأخيه المسلم... إلخ.

فالجوابُ:

أيها القارئ الكريم قبل كلِّ شيء لا بدّ وأن تقف على تفاصيل ما حدث في هذا الموضوع، حتى تكون على بصيرة من أمره، وهذه التفاصيل يذكرُها الشيخ عبد الفتاح جوابا للأستاذ الصباغ بأسلوب بيِّن وبأمثلة بيّنة حتى تظهر الحقيقةُ للقارئ بما لا يدع الشك في براءة ساحتيْ نفسِه وشيخِه[1].

يقول الشيخ عبد الفتاح في مقدِّمة تحقيقه لـ(رسالة أبي داود إلى أهل مكة) ردًّا لكلام الأستاذ الصباغ ما نصه:

وقد طُبعت هذه الرسالةُ[2] كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في مطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٩، بتقدمة وتعليق شيخنا الكوثري رحمه الله.

وكانت تلك الطبعة عن المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ٣٤٨ حديث، وهي بخط الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله، وقد حصلت على صورة من تلك المخطوطة، وهي مع كونها بخط المقدسي فيها وقفات، في

---

(١) وبعد أن ردَّ الشيخُ عبدُ الفتاح على كلامه هذا أخذ الدكتورُ لطفي في التشنيع على الشيخ مرة ثانية، وذلك في الطبعة الرابعة من (رسالة أبي داود) بتحقيقه.
وقد بيّن الشيخُ محمد آل رشيد ما في هذه الطبعة من زلات الدكتور لطفي بتفاصيل دقيقة، وردَّ على أباطيله، وذلك في تتماته الملحقة في آخر كتابه القيِّم (إمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح) ص ٦٤٨.

(٢) إنما أتيتُ بكلام الشيخ بدئًا من هنا حتى يظهر للقارئ بأن الشيخ عبد الفتاح ما كان يخفى عليه ما يتعلق بما هو في صدد تحقيقه وخدمته من المعلومات، حتى يقال بأنه نقل من تعليقات الصبّاغ ولم ينسب إليه!!

مواضع عديدة، وكان شيخنا أثبت في تلك المواضع ما رآه أرجح وأوفق بالسياق، منبِّها على ذلك في بعض المواضع وبدون تنبيه في بعضها، وقد أشار إلى ذلك في خاتمة تحقيقه فقال: (منقولة من النسخة المحفوظة بظاهرية دمشق: حديث ٣٤٨ (١٨٨)، وفي الأصل بعض وقفات مع كونه بخط الحافظ عبد الغني المقدسي).

ووقفت على صورة نسخة ثانية من رسالة أبي داود، بعد الفراغ من صف الكتاب قبل طبعه، أهداها إليَّ أخ فاضل كريم، لم يسمح بذكر اسمه تواضعًا منه، وهي أعلى إسنادا إلى أبي داود من نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي النسخة الدمشقية، كُتبت بخط مغربي سنة ٥٨٩، وهي نسخة تامّة كاملة، رُويت من غير الطريق الذي رويت به النسخة الدمشقيَّة، ورمزت لها بحرف (ب)، واستفدت منها تصويب كلمات كثيرة، أشرت إليها فيما سيأتي، جاء في أولها:

(رواها أبو جعفر أحمد بن عيسى بن ماهان الهمذاني، قال: حدثني حامد بن بشر أبو العباس، قال: أملى عليّ أبو عبد الله محمد بن أيوب من كتاب أبي داود بخط يده رحمه الله تعالى.

قال أحمد: وحدثني حمدان بن أحمد أبو الحسن التمار، قال: كتب إليّ أبو داود وهو بمكة ـ يزيد كلام بعضهم على بعض ـ سلام عليكم...).

وأحمد بن عيسى المذكور كان يعرف بالجوّال، قال أبو نعيم في (تاريخ أصبهان): (قَدم علينا في سنة ٢٨٩). ومن شيوخه الذين روى عنهم هشام بن عمار الدمشقي ودُحَيم الدمشقي: عبد الرحمن بن إبراهيم، المتوفيان سنة ٢٤٥. ومن تلامذته: الحافظ الثقة أبو العباس الوليد بن أبان الأصبهاني، المتوفى سنة ٣١٠. فوفاة أحمد بن عيسى بعد سنة ٢٨٩، والله تعالى أعلم.

وأبو عبد الله محمد بن أيوب، هو البجلي الرازي، المعروف بابن

الضُّرَيس، الحافظ المسند صاحب التصانيف، ولد على رأس المئتين، وتوفي سنة ٢٩٤. فهو من تلامذة أبي داود. فالنسخة عالية الإسناد.

وسيأتي الكلام قريبا في ص ٢٥ ـ ٢٦ على نسخة ثالثة من هذه الرسالة عند السيوطي، ونسخة رابعة عند صديق حسن خان، ونسخة خامسة عند الشيخ خليل السهارنفوري، وعلى جمل منقولة منها عند آخرين سابقين ولاحقين، فما زعمه الدكتور الصباغ في طبعته الأولى والثانية تحت عنوان (توثيق الرسالة): (فإن المخطوطة النفيسة التي اعتمدناها للطبع والتي هي النسخة الوحيدة في العالم)، فكلامٌ تافهٌ لا يُلتفت إليه، فإنَّ هذه الرسالة صغيرة جدا ـ كتبت في بعض النسخ في صفحة ونصف ـ تكتب في نصف ساعة أو أقل من ساعة! فما أسهل نسخ مثل هذه الرسالة، التي هي صفحة أو صفحتان في خطوط الناسخين السابقين، فدعواه أنَّها (وحيدة في العالم) من التعالم، والتشبّع بما لم يعط. وقد ذكرت لها خمس نسخ كما سبق، ولصغرها تنغمس في المجاميع فلا ينتبّه إليها.

ثم طُبعت الرسالة في (مجلة أضواء الشريعة) التي تصدرها كلية الشريعة بالرياض، في العدد الخامس منها سنة ١٣٩٤، بتحقيق وتعليق وتقديم الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، عن مخطوطة الظاهرية بعينها، ثم صدرت طبعة أخرى منها مستقلة بتحقيق الدكتور المذكور أيضا في نفس العام، طبعتها دار العربية ببيروت، وطبعة أخرى سنة ١٤٠٥ طبعها المكتب الإسلامي بتحقيق الدكتور المذكور أيضا.

وهو يقول في مقدمة تحقيقه لها مجهِّلا ومُخوّنا الأمانة للكوثري: (نُشرت هذه الرسالة أول مرة في مصر سنة ١٣٦٩ هـ في مطبعة الأنوار نشرة (محققة!) تصرّف محقِّقها في نص الرسالة تصرفا أفسد به المعنى حينا، وخالف الأمانة

العلمية أحيانا، وليس ذلك بغريب عنه، لأن له سوابق في هذا المضمار... إنَّه الأستاذ محمد زاهد الكوثري المتوفى سنة ١٣٧١ هـ غفر الله له.

وقد علق عليها تعليقات يسيرة، ولكنه أطال في الدفاع عن أبي يوسف ﷺ إطالة لا تتناسب وطبيعة التعليقات في الرسالة، ونال من ابن المبارك أمير المؤمنين في الحديث والإمام العملاق نيلا يدلُّ على تعصّب وقلّة إنصاف، وذلك عندما زعم أنه لم يكن متفرغا للعلم ففاته كثير مما أدركه غيره.

أما تصرّفه فقد كان يتصرّف في قراءة الألفاظ ولم يشر إلى الأصل المخطوط إلا في عدد قليل من هذه التصرّفات، أما معظمها فلم يشر إليه أيّة إشارة، فأوهم بذلك أن المنشور مطابق للأصل، وهذا أمرٌ لا يتّفق والتحقيق العلمي الصحيح.

من ذلك صنيعه في ص ٢٣ فقد كتب أقوم (أقدم)، وكتب وإنه (لأنه)، وصنيعه ص ٢٧ إذ كتب ومنه (وفيه)، ولم يشر إلى الأصل، وصنيعه ص ٣٤ إذ كتب بتة (عنه).

والرجل على معرفته بالكتب المطبوعة والمخطوطة، وعلى اطلاعه الواسع في جوانب الثقافة الإسلامية لا يؤمن جانبه بحال...) إلى آخر ما أملاه الدكتور المذكور من أدبه وتعالمه، وتاجَرَ به، ولكن خابتْ تجارتُه!

وهذا الذي قاله هذا الكاتبُ مصدرُه حبُّ المتاجرة بالتنطّع والحطِّ على الشيخ الكوثري، لا غير، والشيخُ الكوثري يعرفه أهلُ العلم بالتحقيق والأمانة والإتقان في خدمة التراث، ولم يصفه أحدٌ بالخيانة فيما أخرج واعتنى به من الكتب المخطوطة، وهي بالكثرة الكاثرة، بل كان عمله وخدمته للمخطوطات موضعَ إعجاب لأهل العلم، وناهيك قول الإمام أبي زهرة فيه:

(ولقد عرفته ـ أي الشيخ الكوثري ـ سنين قبل أن ألقاه، عرفته في كتاباته التي يُشرق فيها نور الحق، وعرفته في تعليقاته على المخطوطات التي قام على نشرها، وما كان والله عجبي من المخطوط بقدر إعجابي بتعليق من علّق عليه...).

وأما دعوى هذا الكاتب أن الشيخ الكوثري رحمه الله خالفَ الأمانة العلمية في إخراج (رسالة أبي داود)، وأنَّه تصرّف فيها تصرّفا أفسد المعنى، فمجرّد دعوى لا يعضدها دليل صحيح، ويكفي القارئ لمعرفة فسادِ دعواه أن ينظر فيما ساقه الكاتبُ تدليلا على تصرفات الشيخ المفسِدة للمعنى والمؤدّية للخيانة العلمية بزعم حضرة الدكتور، فأوّل ما ذكره أن الشيخ كتب أقوم (أقدم). وذلك في عبارة الإمام أبي داود: (فاعلموا أنه كذلك كلّه إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقدم إسنادا، والآخر صاحبه قدّم في الحفظ فربّما كتبت ذلك).

وقد علّق عليه الشيخ الكوثري ما يلي: (وفي أصلنا (أقوم إسنادا والآخر صاحبه أقدم في الحفظ)، لكن في شرح السخاوي على ألفية العراقي (أقدم إسنادا والآخر قدّم في الحفظ)، فيكون قوله: (فربما كتبت ذلك) بمعنى ذلك الأقدم في الإسناد لعلو سنده مع تقدم الآخر في الحفظ، كما وقع مثل ذلك في مقدمة (صحيح مسلم). انتهى كلام الشيخ الكوثري.

فذكر الشيخ مستنده فيما أثبته مع إيضاحه العبارة، ولا ريب أن ما أثبته أوفق بالمعنى مما جاء في الأصل وأثبته هذا الكاتب، وهو كما يلي: (... من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسنادا والآخر صاحبه أقدم في الحفظ...). ثم علق عليه الكاتب: (أي يكتب الحديث الذي صاحبه أقدم في الحفظ، وكأنه يريد بذلك ما عرف عند علماء الحديث بعلو الإسناد). انتهى. وهذا تفسير ساقط!

فهل عجز أبو داود عن أن يصرّح بعلوّ الإسناد فعبّر بأقدم في الحفظ ؟!

ومعلوم أن وصف القدامة أليق بالإسناد منه بالحفظ ، وعلىٰ كل فإذا كان المعنىٰ علىٰ ما أثبته هذا الكاتب ـ حسب شرحه ـ عين المعنىٰ الذي ذكره الشيخ ، وأثبت العبارة بمقتضاه معتمدا علىٰ ما جاء في (شرح الألفية) للسخاوي مع التنبيه علىٰ ذلك ، لا يمكن أن يعدّ هذا تصرفا مفسدا للمعنىٰ أو مخالفا للأمانة العلمية. وهذه الكلمة كذلك (أقدم) بالدال في (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي ، وقد نقل بعض الرسالة بسنده إلىٰ المصنف ، والحازمي أتقن وأحفظ من عبد الغني المقدسي صاحب النسخة الأصل. وهي في نسخة ب (أقدم إسنادا) بالدال الواضحة البينة فنسفت فلسفة الكاتب!

ثم ذكر الكاتب تدليلا علىٰ خيانة الشيخ المزعومة أنه كتب وإنه (لأنه). وذلك في عبارة أبي داود: (ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين ، وإن كان في الباب أحاديث صحاح لأنه يكثر). وأثبته الكاتب: (... فإنه يكثر) ، وعلق عليه ما يلي: (في الأصل: وإنه). وفي (التوجيه) و(فتح المغيث): فإنها تكثر. وفي المطبوعة: لأنه. ورجحتُ ما أثبت لأنه أقرب ما يكون للأصل. واستأنست برواية (التوجيه). انتهىٰ.

فالكاتب نفسه رجّح غير ما في الأصل ، ولفظا (لأنه) و(فإنه) كلاهما للتعليل ، والمعنىٰ واحد في الوجهين ، فأين التصرّف المفسِد للمعنىٰ وأين الخيانة يا أمين ؟!

ثم ذكر أن الشيخ كتب ومنه (وفيه). وذلك في كلام أبي داود: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بيّنته ، ومنه ما لا يصح سنده). أثبته الشيخ (وفيه ما لا يصح سنده) ، وهو كذلك في نسخة الرسالة المطبوع ملخصها في مقدمة

(التعليق المحمود على سنن أبي داود) للشيخ المحدث الكبير فخر الحسن الكَنكُوهي، والعلامة شيخ الهند محمود حسن الديوبندي، وعلى كل فالمعنى متّحد في الحالَيْن.

ثم قال الكاتب: إن الشيخ كتب بتة (عنه). وذلك في عبارة أبي داود: (مثل ما يروى عن ابن جريج قال: أُخبرتُ عن الزهري. ويرويه البُرسَاني عن ابن جريج عن الزهري. فالذي يسمع يظن أنه متّصل، ولا يصحّ بتة فإنما تركناه لذلك). أثبته الشيخ (ولا يصح عنه)، والضمير على هذا يرجع إلى الزهري، أي لا يصح الحديث عن الزهري، فإنها منقطعة بينه وبين ابن جريج، كما دلّت عليه الرواية الأولى، وما غاية الكوثري من هذا التحريف المزعوم؟

وهذه الكلمة وقعتْ في الأصل المخطوط غير واضحة، انظر صورة الورقة الأخيرة من المخطوط في تقدمة الكتاب ص ٢٠ من طبعته الثالثة، فقرأها الشيخ (عنه)، وما في المخطوط يحتمله، وجزمُ الكاتب أن ما في المخطوط هو (بتة) يقينا: غير صحيح، وبالجملة إثباته (عنه) لم يغير الكلام عن مفهومه. وجاءت الكلمة في ب (فنقمهم). فهي كلمة مغلقة يشتبه فيها.

هذه هي النماذج التي ساقها الكاتب تدليلا على تصرّف الشيخ التصرف المفسد للمعنى والمخالف للأمانة العلمية، ولا ريب أن هذه المواضع الأربعة هي أوضح وأدلّ ما عند الكاتب على دعواه، ولذلك خصّها بالذكر، وحالها كما يراه القارئ، وهكذا يكذّبُ المرءُ نفسَه عندما يحاولُ اتهامَ الأبرياء.

وقد قال هذا الكاتب في ص ١٠ من تقدمته: (ويبدو أنّ شيئا من التحريف قد اعتراها ـ أي الرسالة). وقال في ص ١٥: (وقد استوقفتني بعض العبارات فحاورت عددا من العلماء في المراد منها، وأثبتُّ ما اتجه لي في فهمها). وقال

في ص ١٢: (ولقد قرأ هذه النسخة عدد من العلماء فصححوا فيها بعض الأغلاط التي هي من قبيل سبق القلم، واستدركوا على الهامش بعض النواقص). انتهى.

فصرّح أن الأصل المخطوط اعتراه تحريف، وأن فيه وقفات وأغلاط، ولا ريب أن تصحيح أمثال هذه المواضع من المخطوط مما تختلف فيه الأنظار، فما يراه الواحد أوفق بالمعنى أو السياق أو أقرب إلى ما وقع في المخطوط، لا يلزم أن يوافقه الكل في رأيه، كما لا يلزم أن ينبّه المعتني بالتصحيح في كل موضع على ما في الأصل ما دام أنه يراه مغلوطا أو مرجوحا، لا سيما إذا لم يؤثّر ذلك على مقصد الكلام ومغزاه، وهذا واضح جدا، وعليه عمل كثير من العلماء المحققين القدامى والمتأخرين.

والغريبُ أن هذا الكاتب خالف في بعض المواضع الأصل المخطوط مع كونه صحيحا مطابقا للسياق، وأثبت ما أخرج الكلام عن مراده، وذلك في ص ٢٦ من طبعته الثالثة حيث جاء في (الرسالة): (فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمراسيل يحتج بها، وليس هو مثل المتصل في القوة). أثبته الكاتب كما يلي: (فإذا لم يكن مسند غير المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمراسيل يحتج به...). ثم علق على قوله (غير): في الأصل: ضد. والتصويب من (توجيه النظر). وعلق على قوله (فالمرسل): في الأصل: فالمراسيل. والتصويب من (توجيه النظر) و(المنهل العذب). انتهى. وجاءت الكلمة في ب (ضد) واضحة جليّة كالشمس الساطعة.

والغرض من كلام أبي داود ـ كما هو واضح ـ أن المرسل يحتج به إذا لم يوجد في بابه غيره ولم يعارضه حديث مسند، فقوله (ضد المرسل) أي أمامه وبمقابله. والكاتب أثبته (غير) ولم يتفطّن أنه على هذا التقدير يكون قوله (ولم

يوجد المسند) تكرارًا محْضًا للجملة السابقة، مع خروج الكلام عن الغرض المقصود منه.

وأثبت في آخر الكتاب عبارة أبي داود هناك كما يلي: (فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا فلم أخرجه). فتورّع أن يثبته (فلم أخرجها) حتىٰ يصح الكلام من جهة العربية، تقليدا للأصل، مع أنه خالف الأصل فأثبت قوله (في غير هذا): (من غير هذا)، تبعا لما جاء في (مختصر المنذري) لسنن أبي داود، وقوله (لم أخرجه) وهو (لم أخرجها) علىٰ الصحة في (مختصر المنذري)، ولكنه لم يتابع المنذري في الصحيح وأثبت الغلط!! وهكذا يقع في هوّة الغلط من تعدّىٰ طورَه وحاول مناطحة الأكابر، وصدق عليه في ذلك قولهم: (من أعظم البلية تشييخ الصحيفة)!!

ثم دعوىٰ هذا الكاتب أن الشيخ نال من ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأنه زعم أن ابن المبارك لم يكن متفرغا للعلم، دعوىٰ باطلة، فإن الشيخ قال: إنه لم يكن متفرغا لاستنباط الأحكام وتطلب أحاديث الأحكام. انظر كلامه في ص ٣٥ من طبعتي هذه، أو في ص ٦ من طبعة الشيخ، والتفرغ لاستنباط الأحكام شيءٌ والتفرغ لمطلق العلم شيءٌ آخر، فقوّل الكاتبُ الشيخَ ما لم يقله، وهذا من (تحريف النصوص)!! والأمانة العلمية للكاتب!

ولا ريب أن الإمام ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ إمامته وجلالة قدره لم يكن متفرغا لاستنباط الأحكام، وكانت أشغاله متنوّعة، وأوقاته موزّعة في شتىٰ الأعمال الخيريّة، من تجارة وجهاد وغزو وحجٍّ عاما بعد عام، ومرابطة في بعض الثغور وتصنيف وتأليف...، كما لا يخفىٰ علىٰ من طالع سيرته المباركة في كتب التراجم والتاريخ.

ومعذرة من القارئ الكريم من هذه الاستطراد هنا، وإنما قصدت بها التنبيه على طعن هذا الكاتب على الشيخ الكوثري رحمه الله وإصراره على ذلك في جميع طبعاته للرسالة، والكوثري ـ وهو عالم من علماء الأمة ـ غير معصوم، وكل واحد منا يؤخذ من قوله ويترك، ولكن ذلك لا يسوِّغ الطعن عليه بباطل وبمناسبة وغير مناسبة، ولا يفلح من استحلى لحوم العلماء، وقانا الله تعالى شر الحاسدين وحفظنا من مواقع الردى. آمين.

وقول الكاتب ـ كما سبق نقله ـ في الشيخ الكوثري: (تصرف تصرفا أفسد المعنى حينا، وخالف الأمانة العلمية أحيانا)، كذا قال الكاتب، ثم أتبعه بقوله: (وليس ذلك بغريب عنه، لأن له سوابق في هذا المضمار، إنه الأستاذ الكوثري). يريد فيه بآخر كلامه: أن الوصف الذي وصف به الشيخ الكوثري وصف ثابت مشهور ـ أي عنده وعند أضرابه ـ مفروغ منه معلوم: (إنه الأستاذ الكوثري). فادعى الكاتب أن التحريف والتغيير للنصوص سمة معروفة من سمات الأستاذ الكوثري.

وهذا منه بلاجة شنيعة، وبهتان عظيم، وقد عرف الأستاذ الكوثري في العالم الإسلامي بالعلم والأمانة والدين، والحفاظ على التراث الإسلامي عند كل العلماء المرموقين، فلا يؤثر فيه غمز وهمز هذا الكاتب، فإنه:

كناطح صخرةً يوما ليوهنها ❁ فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وممَّا ينبغي التنبيه إليه هنا أنَّ شيخنا الكوثري رحمه الله ذكر في تقدمة تحقيقه للرسالة ما نصه: (ومن أحسن شروح (سنن أبي داود) شرح الشهاب بن رسلان، وليس هو أحمد بن محمد المقدسي تلميذ المزي، وهو محفوظ في مكتبة (لا له لي) في الآستانة في أربع مجلدات تحت رقم ٤٩٨ ـ ٥٠١، وفي شروح

المتأخرين مجازفات توجب التحري البالغ والتحرز الشديد).

وسقط لفظ (وليس) قبل (أحمد بن محمد...) من النسخة المطبوعة، وقد أضافه شيخنا بقلمه في النسخة التي أهداها إليّ وغيرها من النسخ التي وقفت عليها، ولا بد من زيادة هذه اللفظة، فإن الشهاب بن رسلان هو شهاب الدين أحمد بن حسين بن أرسلان الرملي، المتوفى سنة ٨٤٤ رحمه الله، وليس هو صاحب المزي، بل لم يدركه البتة، وإنما صاحب المزي هو شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي المتوفى بالقدس سنة ٧٦٥، له (انتحاء السُّنن واقتفاء السَّنن) شرح به (سنن أبي داود).

والموجود في مكتبة (لا له لي) تحت الرقم المذكور هو شرح شهاب الدين بن أرسلان (ويقال: رسلان) الرملي، دون (انتحاء السُّنن) للشهاب المقدسي تلميذ المزي.

والغريب أن الدكتور محمد بن لطفي الصباغ لمَّا تعرض في كتابه (أبو داود حياته وسننه) لذكر شروح (سنن أبي داود) ذكر برقم ٤: (وشَرحَ السننَ أيضا شهابُ الدين أحمد بن حسين بن أرسلان الرملي المتوفى سنة ٨٤٤ (تاريخ التراث ١: ٣٨٦ ومقدمة تحفة الأحوذي ص ٦٢) ومخطوطاته موجودة في تركيا).

ثم قال برقم ٦: (وشَرحَ هذا الكتاب أيضا شهابُ الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي من أصحاب المزي، المتوفى بالقدس سنة ٧٦٥... وسمّى شرحه (انتحاء السنن واقتفاء السنن)، ومخطوطته محفوظة في مكتبة (لا له لي) في أرْبع مجلدات تحت رقم ٤٩٨ ـ ٥٠١).

فأخطأ الدكتور الصباغ هنا في موضعين:

الأول: أنه كنّىٰ الشهاب المقدسي أبا محمدٍ تبعا لما في (كشف الظنون)، والصحيح أن كنيته (أبو محمود) كما في ترجمته في (المعجم المختصّ) للحافظ الذهبي ـ وهو ممن قرأ علىٰ الذهبي ـ، و(الدرر الكامنة) للحافظ ابن حجر.

والثاني: أنَّه ذكر أن مخطوطة (انتحاء السنن) للشهاب المقدسي محفوظة في مكتبة (لا له لي) برقم ٤٩٨ ـ ٥٠١، والواقع أن المحفوظ في تلك المكتبة بذلك الرقم هو شرح الشهاب بن رسلان، كما ذكره شيخنا وكما في (تاريخ التراث العربي) للدكتور فؤاد سزكين الذي أحال عليه الدكتور الصباغ، ومأتىٰ هذا الخطأ في كلامه عدم تنبهه للخطأ الواقع في مقدمة شيخنا الكوثري من سقوط لفظ (وليس) كما أشرت إليه، فظن أن الكتاب الذي يذكر شيخنا موضعه هو كتاب الشهاب المقدسي، ولم يتنبّه ـ وأنَّىٰ له ذلك ـ إلىٰ أنَّ المقدسي ليس هو ابن رسلان!! فاقتضىٰ ذلك التنبيه إليه.

هذا، وقد وقفت علىٰ نسخة أخرىٰ لرسالة أبي داود هذه ضمّنها الحافظ السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، في بحث الحديث الحسن في شرح (ألفيته) في المصطلح المسمىٰ: (البحر الذي زخر)، وهو مخطوط محفوظ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم ٣٥٦، في ٤٤٧ ورقة.

وهذه الرسالة مطبوعة بتمامها ـ سوىٰ الخطبة وكلمات الصلاة والسلام في آخرها ـ في كتاب (الحِطّة في ذكر الصحاح الستة) للشيخ السيد صديق حسن خان القِنَّوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، كما أنها مطبوعة بتمامها في فاتحة الجزء الأول من (بذل المجهود في حل أبي داود) للعلامة المحدث الكبير شيخ مشايخنا في الهند الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، المولود في نانوتة من أعمال سهارنفور سنة ١٢٦٩، والمتوفىٰ بالمدينة المنورة سنة ١٣٤٦ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وقد نَقل عن هذه الرسالة جلُّ المؤلِّفين في علم المصطلح في النوع الثاني: مبحث الحديث الحسن، ونقل جملا منها الحافظ الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة)، والحافظ المنذري في فاتحة (مختصر سنن أبي داود)، والحافظ ابن رجب الحنبلي في ثلاثة مواضع من (شرح علل الترمذي)، وغيرهم من المحدثين والحفاظ.

وكان الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله وقف على ملخص الرسالة، ـ كما صرّح بذلك ـ فأورد منه شيئا كثيرا في كتابه (توجيه النظر إلى أصول الأثر). وسبق أن قلتُ: إن الرسالة مطبوعة بتلخيص في مقدمة (التعليق المحمود على سنن أبي داود) أيضا.

فبذلتُ جهدي في تصحيح النص بمراجعة النسخ والمراجع المذكورة، ولم أنبّه على الفروق والمغايرات إلا نادرا، وعلّقت على الرسالة ما يشرح بعض الجمل الغامضة المراد، وما يوقف القارئ على خلاصة ما قاله الحفاظ الجهابذة في شرط أبي داود على ضوء ما أفاده في رسالته هذه، ولم أتأخر عن إطالة بعض التعليقات إذا رأيت المقام في حاجة إلى ذلك، وأثبت جلَّ تعليقات شيخنا الكوثري التي علّقها على الرسالة في طبعة مطبعة الأنوار، ورمزت لها بحرف (ز).

هذا، وقد كنت قابلت هذه النسخة التي أقدمها إلى القراء ببعض النسخ المذكورة، مع شيخنا العلّامة الجليل محدث الهند مولانا حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله، بقراءتي عليه في مدينة لكنو بالهند، في رجب سنة ١٣٩٩، كما قابلتها بنسخة (الحطة في ذكر الصحاح الستة) مع مولانا المحدث الشيخ عبد الستار أحسن الله تعالى إليه في لكنو أيضا، فاقتضى ذلك التنبيه تنويهًا بفضلهما، جزاهما الله تعالى خير الجزاء، وصلى الله تعالى وبارك وسلم على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

في الرياض ١٦ من المحرم ١٤١٦

انتهى كلام الشيخ عبد الفتاح، ولا يحتاج كلامه إلى التوضيح والبيان.

وبه يتبين بأنَّ ما قاله الدكتور محمد لطفي صباغ فيما يتعلق (برسالة أبي داود إلى أهل مكة) وبمن اعتنى بها سابقا ولاحقا إنما هو شيء لا يُحمد ولا يليق بالمحقق، وهكذا يتبين بأن ما يعرفه الصباغُ شيءٌ وما يجهلُه أشياءٌ كثيرة.

وقد أخذ يحفرُ لأخيه المسلم ويُعيِّره بقوله: (إنَّه الأستاذ الكوثري) فوقع في وادٍ ما كان في حسبانه، ثم نسي تعييَره لأخيه المسلم وأخذ يشتكي عن ردِّ الشيخ عبد الفتاح بقوله: (وقد ملأ الأستاذُ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة هذه المقدمة سبابا وشتما وتنقصا لأخيه المسلم... إلخ).



اعتراضُ أحدِ الكُتّاب على الشيخ عبد الفتاح

وقد اعترض أحدُ كُتّابِ جزيرة العرب على الشيخ عبد الفتاح بأن أهدى كتابَه إلى روحِ العلامة الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري، وأبدى اعتراضه بقوله:

(الإهداءُ فيه ما فيه من التشبّه بالغرب، ومخالفة هدي السلف...)

والمقصود هنا هو: الإهداءُ الذي يُكتب في أوّل الكتاب الذي ألّفه، أو خدمه، أو اعتنى به.

فالجوابُ:

ممّا لا يخفى على الفضلاء أن هذه المسألة مما كثُر حولها كلامُ الناس، بعضُهم يرى جوازَه، وبعضُهم يرى غير ذلك، لكن ما دامت المسألة خلافية لا معنى لاعتراض من يريدُ أن يُلزِم الشيخَ بما يراه هو، فإن كان المعترِض له رأيٌ في المسألة فللعلماء فيها آراء.

والشيخ عبد الفتاح أبدى رأيه في هذه المسألة حينما أفردَ مقدمةَ كتاب (فتح الملهم) للشيخ شبّير أحمد، وطبعه بخدمته الفائقة، بِعنوان (مبادئ علم الحديث وأصوله) وقد أهداها إلى روح شيخه العلّامة الجليل محمد يوسف البنوري، وقد علّق في الحاشية بما يدلُّ صراحةً على موقفه في هذه المسألة، وإليك نصُّ كلامه، قال الشيخ عبد الفتاح:

قال العلامةُ الصَنْعاني اليمانيُّ رحمه الله في (سبل السلام شرح بلوغ المرام) في أخر (كتاب الجنائز) ٢/ ٢٢٨:

(ذهب جماعةٌ من أهل السنّة والحنفيّة إلىٰ أنّ للإنسان أن يجعل ثوابَ عمله لغيره صلاةً كان، أو صومًا، أو حجًّا، أو صدقة، أو قراءة قرآن، أو ذكرًا، أو أي أنواع القرب، وهذا هو القولُ الأرجحُ دليلًا.

وقد أخرج الدارقطني «أن رجلا سأل النبي - ﷺ - أنه كيف يبرُّ أبويه بعد موتهما، فأجابه بأنّه يصلي لهما مع صلاته، ويصوم لهما مع صيامه». وأخرج أبو داود من حديث معقل بن يسار عنه - ﷺ - «اقرءُوا علىٰ موتاكم سورة يس»، وهو شاملٌ للميّت، بل هو الحقيقةُ فيه.

وأخرج الشيخان «أنه - ﷺ - كان يُضحي عن نفسه بِكبشٍ وعن أمته بِكبش» وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ الإنسان ينفعه عمل غيره، وقد بسطنا الكلام في حواشي (ضوء النهار[1]) بما يتضح منه قوّةُ هذا المذهب. انتهىٰ ما نقله الشيخ.

ثمّ إنْ كان هذا الكاتب يرىٰ في المشي علىٰ أسلوب الغربِ تشبُّهًا بهم، ويكرهه ولا يُجيزه، فلماذا يستعمل كلمةَ (الدكتور) و(الدكتورة) في كتاباته وبحوثه!؟

ثم إهداءُ الكتاب أو الرسالة إلىٰ عالم، أو إمامٍ، أو خليفة ليس أصله من الغرب، وإنَّما يوجد في تاريخا أمثلةٌ تدلّ علىٰ أن علماءنا السابقين كانوا يُهدون بعضَ كتاباتهم إلىٰ العلماء والأمراء، أو إلىٰ الجهات الخيرية.

منها مثلا: ما جاء في كتاب (الأغاني) للأصفهاني[2] أن يحيىٰ بن مرزوق صنف كتابا في (الأغاني)، وأهداه إلىٰ عبد الله بن طاهر.

---

(١) وهو شرحه علىٰ كتاب (صفحات الأزهار) للعلامة الحسن بن أحمد الجلال المتوفىٰ ١٠٨٢ من الهجرة.

(٢) طبعة دار الكتب ٦: ١٧٣.

ومنها: ما جاء في كشف الظنون[1] من أن برهان الدين نفيس بن عوض بن حكيم الكرماني، عالم بالطب في سمرقند صنّف كتاب (شرح الأسباب والعلامات في الأمراض ومعالجتها) في جزئين، وأهداه إلىٰ أولغْ بِك.

ومنها: ما ذكره الزِّركلي في الأعلام عند ترجمة أَبي الفضائل، عبد الله بن عبد الكريم الدهلوي، وهو فقيه، نحوي، من علماء دِهْلي بالهند، من أن له كتاب (إفاضة الأنوار في إضاءة أصول المنار)، وكتاب (المقصد في النحو)، أهداه الىٰ الملك الأشرف... إلخ.

ومنها: ما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون[2] من أن للشيخ علاء الدين علي بن محمد، الشهير: بمصنفك، والمتوفىٰ سنة ٨٧١، كتاب (تحفة السلاطين)، ألَّفها بِرَسْمِ السلطان ألغ بك بن السلطان.

ومنها: ما جاء في كشف الظنون[3] من أن أبا حامد محمد بن عبد الرحمن الأندلسي، صنّف في موضوع (عجائب المخلوقات) كتابا، وأنه ذكر فيه: أنه سأله بعضهم: أن يذكر له نسبه، وبلاده، وما شاهده من عجائب البلدان، فأجاب.

قال: فرأيتُ أن أسمِّي هذا المجموع: (المُغْرب، عن بعض عجائب المغرب).

وأجعله بِرَسم خزانةِ مولانا، الوزير، عون الدين، يحيىٰ بن محمد بن هبيرة، وأن أذكر إحسانه.

ومنها: ما جاء في كشف الظنون أيضا[4] أنّ صاحب كتاب (قلائد النحور

---

(١) كشف الظنون ١: ٧٧.

(٢) ١/٣٦٧.

(٣) ٢/١١٢٧.

(٤) ٢/١٣٥٥.

من جواهر البحور) وهو شهاب الدين أحمد بن محمد الحجازي، الشاعر، المتوفى: سنة ٨٧٥، قال فيه: (وبعد، فإنه قد عنّ لي أن أستخرج من الكتاب العزيز، ما جاء على أوزان الأبحر اتفاقا، ثم بَدَا لي أن أبني على كلِّ بحر من البحور بيتا، على ما عندي من القصور، وجَعَلَهُ بِرَسْمِ قَاضي القضاة، ابن حجر العسقلاني، كما ذكره).

ومنها ما جاء في كشف الظنون[1] أن موفق الدين ابن المِطْران: وهو طبيبٌ، باحث، وجيه، من أهل دمشق، كان أسلمَ في أيام صلاح الدين الأيوبي، وعلتْ مكانته عنده. واجتمعت له خزانةُ كتب حافلة، وصنّف كتبا قيمة، منها: (بستان الأطباء وروضة الألباء)، وكذا جاء فيه أنه ألّف وَرَقَةً بِرَسْم الملكِ الناصر صلاح الدين الأيوبي. وغيرها كثير.

ثم هذا الكاتب ممن يجلُّ الشيخَ ابن باز، والشيخُ ابن باز ممن يستعمل في ألقابِ العلماء كلمةَ (الدكتور) وهي كلمةٌ لا شكَّ في مجيئها من الغرب، فما بالُ هذا الكاتب لا يعترضُ على الشيخ ابن باز كما اعترض على الشيخ عبد الفتاح؟

وبهذا يندفع اعتراضُ هذا الكاتب، عفا الله عنه.

وأما كلام الشيخ صالح بن فوزان وعبد العزيز بن يحيى البرعي وعبد المحسن بن حمد العباد عن فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فجلُّها تقريبًا حكاية لمقالات الشيخ بكر والألباني، كنتُ قصدتُ الكلام عن منشوراتهم لكن لم أجد كبيرَ شيء عندهم مما لم يذكره شيوخهم، فعدلتُ عن التعقيب على كلامهم، اكتفاءً بما سبق لنا وبما سنتكلّم عنه في الفصل الخامس.



---

(١) ١/٣٠٠.

الشيخ محمود سعيد بن محمد ممدوح المصري[1] وكتابه: الشذا الفواح في أخبار الشيخ عبد الفتاح

رتَّب الشيخُ محمود سعيد كتابه هذا بعد مقدمته على أربعة فصول:

الأول: ذكرَ فيه نبذة مختصرة عن حياة الشيخ.

الثاني: تكلّم فيه عن مؤلّفات الشيخ.

الثالث: تكلَّم فيه عن نظرات في بعض كُتب الشيخ.

---

(١) وهو الشيخ محمود سعيد بن محمد ممدوح بن عبد الحميد بن محمد بن سليمان المصري الشَّافعي. وهو تركي الأصل من أبيه، وشريف حسيني من أمَّهاته. وُلد بالقاهرة، في حيٍّ كوبري القبة في شهر جمادى الأولى سنة ١٣٧١هـ. دَرَسَ في المدارس الحكومية حتى وَصَلَ إلى المرحلة الثانوية، ودخل كلية الزراعة وتخرج فيها، ولازم عدداً من علماء مصر، وحضر مجالسهم واستفاد منهم، ثم أقام في الحجاز سنين، وحضر مجالس علمائها، وأخذ عن كثير من أجلة علماء عصره كالشيخ السيد أحمد صقر، والشيخين المحدثين عبد الله وعبد العزيز الغماريين، والشيخ الجليل الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، والشيخ محمد ياسين الفاداني وغيرهم كثير، ثم أُخرج من مكة المكرمة، فسافر إلى دبي، ثم عاد إلى مصر، وله مؤلفات ورسائل، أكثرها فيما يتعلق بالحديث، ومنها المناقشات والردود.

وبعد تدرجه في الدِّراسة والطلب والتأليف حَصَلَ على الدكتوراه من جامعة الملك محمد الخامس المغرب ـ كلية الآداب ـ سنة ١٤٢٥، وكان عنوان رسالته «الاتجاهات الحديثيَّة في القرن الرابع عشر»، وكان المشرف عليه الدكتور فاروق حمادة.

رأيتُه والتقيتُ به في أوّلِ زيارتي له سنة ١٤٤٢هـ في بيته في القاهرة، فقد أكرمني وأحسن ضيافتي، وأجاز لي إجازة خاصّة بمروّياته وبمؤلفاته، وكتب ذلك في الصفحة الأولى من كتابه (الاتجاهات الحديثيَّة)، الطبعة الثانية من دار العلوم الدينية. وهو في الحقيقة كتابٌ مفيدٌ، خاصةً انتقاداته وتعقباته على من عُرف باعتناء الحديث، وذلك مما يشهدُ بأنّ الشيخ متمكِّن في تخصّصه، إلا أنَّه أُخذ عليه بعض الأمور في تعصّبه للغماريّين، وردوده على بعض الفضلاء من العلماء. عفا الله عنا وعنه.

الرابع: كان كلامُه فيه بينَ الشيخ عبد الفتاح وبعضِ المعارضِين له.

أما المقدمة:

فقد ذكر فيها أنّه لما بدأ الشيخُ بكر أبو زيد حملتَه الظالمة علىٰ الشيخ عبد الفتاح قبلَ وفاتِه بِحَوالي ثلاثةَ عشر عامًا، وقد سكتَ تلامذةُ الشيخ وأصحابُه اكتفاءً بِالألمِ لمَا أصابَ الشيخ، طلبَ منه الشيخُ أنْ يردّ علىٰ بكر، فألّف كتابه (إحكام القَيْد علىٰ بكر أبي زيد) وذلك في سنة ١٤١٣ هـ ثمّ أنّه أرسلَه إلىٰ الشيخ فسرّ به وطلب منه تقديمها للطباعة، لكن الشيخ محمود سعيد لم يفعل ذلك، وقال: لم أفعل لسَببَيْن:

الأول: أن الشيخ حيٌّ ممتَّع بحواسِّه، وهو يكتبُ ويحقِّق، وهو يعرفُ كيفَ يُناقش مخالِفَه.

والثاني: قال فيه بأنّ لِلشيخ تلاميذٌ وأصحابٌ كثيرون في الحجاز والشام والهند أقدَمُ وأطول له صحبة منه، وأقرب إليه مذهبًا، فبناءً عليه توقّف عن فكرة طبعِ كتابه (إحكام القيد).

ثم قيَّد بعده وقال: (بعدَ أخذِ رأيِ مَنْ طَاعتُه غُنْمٌ)[1].

ثم قال فيه أنه: لما توفي الشيخ أراد أن يبرئ ساحةَ الشيخ من دعاوىٰ بكر فتعيّن عليه نصرتُه، لأنه هو الذي كان بإمكانه أن ينتصر لعِلمِه، أمّا أصحابُه وتلاميذه فسيسكتون ما بقي البترودولار، وقد سكتوا... إلخ. هكذا تكلّم في المقدِّمة باختصار يسير.

---

(١) يعني به الشيخ عبد العزيز الغماري ﵀، ولا أدري ما الذي كان يُضْمِر الشيخُ عبدُ العزيز تجاهَ الشيخ عبد الفتاح، حتىٰ يُصْرِف الشيخَ محمودَ من طباعة ردِّه علىٰ بكر أبو زيد! مع أنّ الشيخ عبد الفتاح لم يظهر منه في حقّهم إلا الحبُّ والتقدير.

ولي بعض الملاحظات على كلام الشيخ وهي:

* **أولا:** أمّا كلام الشيخ محمود سعيد من أنّه توقّف عن طباعة ردّه على الشيخ بكر بناءً على أن الشيخ عبد الفتاح حيٌّ، وبأنّ له تلاميذ أقربُ إليه منه، ففيه نظرٌ كبيرٌ، وهو: أنَّه إن كان يرى حقًّا بأنّ الشيخَ عبد الفتاح قد ظُلِمَ، ثمّ دَافع عنه وكَتب فيه مؤلَّفًا، ولمْ يتغيّر رأيُه فيما كَتب، فما المانعُ مِن طباعتِه!؟

ألمْ يكن الشيخ محمود يعرفُ قبلَ تأليفِ كتابه بِأنَّ الشيخ حيٌّ، وبأنّ له تلامذة أقرب إليه!

ثمّ ما علاقةُ الشيخ عبد العزيز الغماري في الموضوع حتى يطلب من الشيخ محمود أنْ لا يطبع الكتاب!

أليس من واجب المسلم أن ينصر أخاه ظالما كان أو مظلومًا! هل بيانُ الحقِّ ورَفعِ الظّلم متوقِّفٌ على الأولويات؟ بمعنى أنه إذا أخطأ زيدٌ من الناس وتنبّه لخطئهِ صديقُه، فلا يتكلّم الصديقُ بِبيانِ خطئه بناءً على أنّ لِزيد ابنًا وأخًا وعمًّا، أو تلميذًا وصديقًا هُمْ إليه أقرب منه!

هل هذه طريقةُ ردِّ الظلمِ والاعْتداء!

ثمّ قولُه وَبِتكرار: (أنّ تلامذةَ الشيخ سَيَسْكُتون عمّا نُسِب إلى شيخِهم مَا بَقي البَتْرودُولار... وقدْ سَكَتُوا)، فاتّهامٌ وإِسَاءَةُ الظّنّ، وبيان ذلك كالتالي:

مثلاً: تلامذةُ الشيخ إمّا أن يردّوا على المعتَرِضِين في حياةِ الشيخ أو بعدَ وفاته، فإن كانوا قد سَكتوا والشيخ حيٌّ، فقد شارك الشيخ محمود معهم في السكوت بِدليل امتناعِه عن نشر الكتاب، وإن كانوا قد سَكتوا بعدَ وفاةِ الشيخ فالأَسْبابُ لذلك كثيرة، منها مثلا:

الاكتفاءُ بما كتبَ الشيخُ في رسالتِه (كلمات في كشف أباطيل وافتراءات)، إذ دافع الشيخُ فيها عن نفسِه جُملة.

عدمُ معرفتِهم واطلاعِهم بما في نفس الأمر، وعدمُ دراستِهم لما نُسب إلىٰ الشيخ.

ضيقُ الوقت عندهم لوجود المشاريع التي تواعدوا علىٰ إتمامها مع دورِ النّشر.

اتِّقاءُ الشرِّ والظُّلم مِن قِبل هؤلاء المتعصِّبين الظّالمين.

الاكتفاء بكتاب (الشّذا الفوَّاح) للشيخ محمود سعيد، إذ هو من أوائل ما صدر عن الشيخ عبد الفتاح بعد وفاته.

أمّا حصرُ العلة والسبب بـ(البترودولار) علىٰ سبيل الغَمز واللَّمز بتلامذة الشيخ عمومًا بما يشتمل الشيخَ الجليل محمد عوّامة، والشيخ الكريم محمد بن عبد الله آل رشيد، ونجلَيْه البارِيْن الشيخَيْن محمد زاهد وسلمان، وغيرهم من أكابر تلامذة الشيخ كالشيخ الجليل مجد مكي فإساءةٌ إليهم وسوءُ القول في حقّهم وأمانتهم.

لو قال الشيخ محمود بأنَّ تلامذة الشيخ إنَّما سكتوا اتّقاءً من سَطوِ هؤلاء المتعصِّبين ومن شرِّ حملتِهم الظالمة، لكان فيه شيءٌ من الحقّ، إذْ اتقاء الشرِّ والظّلم والبطش غير اكتساب المال وتقديم البترودولار.

ثم كبار تلامذة الشيخ الذين يُرجىٰ ويظنُّ بهم الدفاع عن الشيخ كانوا مقيمين في جزيرة العرب بخلاف الشيخ محمود سعيد[١].

---

(١) علىٰ كلِّ حال جزا الله الشيخ محمود سعيد خير الجزاء علىٰ كلِّ كلمة سطّره دفاعًا عن الشيخ عبد الفتاح.

ثمّ لما تكلّم الشيخ محمود عن كتابات الشيخ عبد الفتاح، وقال في صفحة (٣٣) ما نصه:

ولقد استوقفَنِي في مقدمة المقدمات أنينُ الشيخ (يعني به الشيخ عبد الفتاح) وتألّمُه من التطاول على شيخه (أي الكوثري) فأبدى في (ص: ٧) انزعاجه من غمزات توجُّه للكوثري اعتمادًا على كتاب (التنكيل) للمعلمي، ثم ذهب الشيخ يردّد في (ص: ٨) ثناء المعلمي على الكوثري، وهذا لا نزاع فيه، ثم حاول الشيخ انتزاع تأسف المعلمي على تنكيله وندمه عليه، وأنه كان محمولا عليه وهو ما حاول أن يثبته آخرون في تقدمته لتأنيب الخطيب (ص: أ، ب).

ثم قال بعد السطرين: وجعلُ المعلميّ نادمًا على (التنكيل)، كما ادَّعى بعضُ من يتشيّع للكوثري لا مجال له في سوق البحث العلمي، و(التنكيل)، ببحوثه الكثيرة المتنوِّعة، كان الموقف الصحيح منه هو مباحثة (التنكيل) ولكن السكوت له أسباب كثيرة... إلخ

فالجوابُ:

أولا: هذا الذي نسبه الشيخُ محمود سعيد إلى الشيخ عبد الفتاح ليس بصحيح، وليس الشيخُ عبد الفتاح هو الذي كتب المقدِّمة لكتاب (مقدِّمات العلامة الكوثري)، إنمَّا هو تلميذه الشيخ الجليل محمد عوامة حفظه الله، أخبرني بذلك فضيلةُ الشيخ مجد مكي، الذي كان مشاركًا له في جمع هذه المقدّمات.

ثانيا: رجعتُ إلى الكلام الذي كتبه الشيخ محمد عوامة في تقدمته لمقدمات الشيخ الكوثري، فوجدت كلام الشيخ متّزنا ورأيتُه يتكلّم عن الكوثري والشيخ المعلميّ بكلام علميّ، ثمّ أبدَى رأيَه في كتاب (التنكيل)، ولم يقل الشيخ بأنّ كلامه هو القول الفصل بين الكوثري والمعلميّ، ثم أبدى رأيه فيه على ما ثبت

عنده ظاهرًا، وأسند معرفة تفاصيل ذلك إلىٰ مستقبل الزمان بين الكوثري والمعلمي.

وكلام الشيخ في هذا الموضوع مفيد جدًّا، لا يُوجدُ إلَّا في هذه المقدّمة، وأرىٰ في سياقتها فائدة وإليك نصّ كلامه من الصفحة المشار إليها، قال الشيخ محمّد عوّامة:

وفي صدري كلمةُ تنازعني فلا بدّ لي من كتابتها.

لقد طلبتُ العلم في بلد من البلاد العربية، فراعتني غَمَزَاتٌ تُوجَّهُ للإمام الذي أتشرّفُ بتصحيح مقدِّماته، ويتوكَّأُ أصحابها علىٰ كتاب طبع في مجلدين في الردّ علىٰ أحد كُتب الإمام الكوثري، فنظرت في هذا الردِّ نظرةً عجْلىٰ، ثم نظرتُ نظرة متأنٍّ، فوجدت البون بين الرجلين شاسعًا والمزار بعيدا!

وجدتُ نفسي بين عالم يترسَّم ما في كُتب الجرح والتعديل لا يعدو حروفها، وبين عالمٍ ملكَ علم الجرح والتعديل، وملكَ تاريخه وملكَ فقهه! يتخيَّلُ إليك أنه في قمّة جبلٍ شامخ لا يستطال، مَلِكَ من العلوم زمامَها ليغرْبل منها كلّ زيف ودخيل، فترىٰ العالم يتعب في تنقيح المسألة طويلًا، وهي عند الكوثري علىٰ طرف اللّسان أو القلم ينثرها نثرًا!

ثم رأيتُ أنَّ كاتب ذلك الردّ قد أشفق علىٰ نفسه ورحمها، وأشار بخفاء إلىٰ مكانة الإمام الكوثري عنده، وكأنَّه أراد أن يغسل عن نفسه عار ذلك الردّ الذي حُمل عليه حملًا، فأثني علىٰ الكوثري ثناء يليق بمتعاصرَيْن أُثِير بينهما ما أُثير من المكَدِّرين صفوَ الأخوّة بين العلماء، فقال في آخر مقدمته لـ(تقدمة الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، صفحة (كو): (وقد كان لفضيلة العلَّامة الكبير الأستاذ محمد زاهد الكوثري مدّ الله في أيّامه، فضلٌ كبير بِتَنْبِيهه علىٰ وجود نسخة التقدمة

في مكتبة مراد ملا، وإرشاده إلىٰ نسخ كثير من الكتب، هذا، مع عنايته بمطبوعات الدائرة، شكر اللهُ سعيَه ووفَّق الجميع للاستمرار علىٰ خدمة العلم ونشره).

وقد صدر هذا الثناء منه بعد كتابته الردَّ بزمن طويل، وتاريخ هذه الكتابة ٢٣ شوال ١٣٧١ هـ أي قبل وفاة الأمام الكوثري بستة وعشرين يوماً، بعد أن ألّف كتابه (التنكيل)، وبعد أن طبع منه مقدمته التي سمّاها (طليعة التنكيل)، ووقف عليها الكوثري، وردَّ عليها بكتابه (الترحيب بنقد التأنيب).

وأنا أسأل كلّ قارئ لذاك الردّ ولهذا الثناء: هل يتصوّر أنَّ كاتبهما واحدُ؟!

والردّ لم يبق بينه وبين التصريح بالكفر إلا كما بين العين وحاجبها أو جفنها، وهذا يدعو له بطول العمر والبقاء وشكرِ المسعىٰ الحميد، والاستمرار علىٰ خدمة العلم ونشره!!

وعلمت حينئذ: لِمَ طَبَع (الطليعة)، ثم أمسك الردَّ الأصلي عنده ولم يطبعه، ولم يدفعه للمتحمِّسين المحسنين ليطبعوه مع توفّرهم!

فلو كان المعلميّ يعتقد أن ما كتبه عن الكوثري حقٌّ وصدق فهل يسوغ له شرعًا أن يدعو له هذا الدعاء؟! ويصفه هذه الأوصاف!

فالمعلميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا أحد رجلين: إما آثم بالدعاء أن يطيل عمر الكوثري في الضلال والإضلال، وإما أنَّه كان محمولا مغلوبًا علىٰ ما كتب في (التنكيل) وندم علىٰ ما فعل، وأراد أن يغسل عنه ما تلبس به.

وهذا الاحتمال الثاني هو الواقع لأمور، منها: أنه ليست بين الكوثري والمعلمي أية صلة ومراسلة علمية، ليدله علىٰ مخطوطة كتاب يحققه، إنما الصلة القوية والمراسلات العلمية كانت بين الكوثري ودائرة المعارف العثمانية بحيدر

آباد الدكن التي طبعت (الجرح والتعديل) وغيره.

فالكوثري دلَّ القائمين عليها علىٰ مخطوطة الكتاب، وهم سعوا للحصول عليها، وأخبروا المعلميَّ بذلك وهو في مكة فسُرَّ بذلك، وكتب ما نقلته كلمة شكر للكوثري، وانتهزها فرصة للاعتذار إليه عن بُعْد، لعله يصل إلىٰ الكوثري ويقرؤه قبل أن يتوفىٰ، لكن ما قدر ذلك.

كما أثنىٰ المعلمي علىٰ الإمام الكوثري في موضع آخر من كتبه، ففي كتاب (الأنوار الكاشفة) ص ١٧٥ وصفه فيه بـ(العلَّامة) وبسعة الاطلاع علىٰ كتب الحنفية وغيرهم. وكان تأليفه لكتابه هذا سنة ١٣٧٨ هـ أي بعد وفاة الكوثري بسبع سنوات.

وهذا الثناء من المعلمي جاء وهو ينقل عن الكوثري من كتابه (الترحيب) الذي ردَّ به الكوثري علىٰ المعلمي، وهذا من إنصافه.

وبهذه المناسبة أَلْفِتُ النظرَ فأقول: مهما يكن من أمر خفيّ مستور: يكشفه مستقبلُ الزمن بين الكوثري والمعلمي.

وختاما أقول: إن المنهج العلمي الذي اختطه الكوثري الإمام لنفسه ـ بعد أن أخذ من العلوم العقلية والنقلية رحيقها ـ منهج لا يدرك غوره ولا يستطيعه إلا من طلب العلوم طلَبَه، وأوتي من المواهب مثل ما أوتيه! وأنىٰ ذلك إلا بمنن من الله الكريم الوهاب.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. ١٤١٥/٢٢/٢ هـ انتهىٰ كلام الشيخ محمد عوامة.

ويتبيّن من كلام الشيخ أنَّه نظر في (التنكيل) وأبدىٰ رأيه عن منهج المعلمي

ومرتبته ومنهج الكوثري ومنزلته، ثم تكلّم عن واقع الحال كما فهمه وكما يراه، واستدلّ له بالحوادث والتواريخ، ومع ذلك علّق معرفةَ حقيقةِ الأمر بِما وقع بين العلامتين إلىٰ أجل آت.

ولم يقلْ بأنَّ كلامه هذا هو البحث العلمي والميزان العادل لما في الكتابين، ولا يخفىٰ عليه كيف يكون البحث العلمي، وليس من طبيعته إذا رأي واحداً يردُّ علىٰ شيخِه أو علىٰ شيخِ شيخه أن يردَّ عليه فورًا، كما هو حالُ الكثيرين، استجابة لرغبات النفس، واندفاع الغضب.

ولا يخوض في الخلافات كلَّما خاض الناس، كالذي يهيجُ صدرُه لكلِّ قولٍ وقيلٍ انتصارًا لنفسه وهواه[1].

وبناءً عليه فلا معنىٰ لكلام الشيخ محمود الذي جاء في ص ١٤٤: والشيخُ ـ مع محبته في الكوثري ـ لم يقف الموقف العلميّ الصحيح من المعترضين علىٰ الكوثري... إلخ

وفي صفحة (٣٤) أخذ الشيخ محمود سعيد علىٰ الشيخ خدمته لكتاب (المصنوع) للشيخ الملا علي القاري، وتلقيب الشيخ له بالمحدِّث، وقال بأنَّ خدمته لكتاب القاري ما يراه إلا لكونه حنفيًّا.

---

(١) ومما يدلّ علىٰ ذلك ما كان يقول به شيخُه ومربّيه الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في مقدمته لكتاب (كشف الالتباس) للغنيمي (ص) ٥٠ بعد ذكر موقف البخاري مع أهل الرأي: وبعد، فإن هذا النقاش العلمي بين الأكابر كيفما صدر عنهم لا يزيدهُم في نفوسنا إلا إكبارًا وتبجيلا.
فهم أوتاد العلم وأركان العلم فلا يصحّ أن يتخذ من اختلافهم أو كلام بعضهم في بعض مدعاة تحزبٍ لبعضهم أو تحزبٍ علىٰ بعضِهم بإنشاء البغضاء والكراهية والعداوة لهذا أو هذا.
فالمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره، وكل واحد منهم قام بنصرة الدين وتمكين العلم من حيث ما تمكن... إلخ

❁ **فالجوابُ:**

لا يخفىٰ علىٰ الشيخ بأن العلامة القاري، ليس من فرسان الحديث، وهكذا ينبغي أن يُعرف بأن الشيخ الملا القاري لا تقلّ درجتُه عن كثيرٍ ممن ذكر الشيخ محمود في كتابه (الاتجاهات الحديثية) ولقَّبهم بالمحدِّث، وتلقيبُ الشيخ عبد الفتاح للقاري بالمحدِّث إنَّما هو من هذا الباب.

إذا لم تكن خدمة الشيخ لكتاب القاري إلَّا لأجلِ كونه حنفيًا، كما لا يرىٰ الشيخ محمود لها علة إلَّا اتفاقية المذهب، فماذا نقول عن خدمة الشيخ لكتاب (المنار المنيف) لابن القيّم!؟

ثم اعترض الشيخ محمود علىٰ الشيخ عبد الفتاح في ص ٤٢ وقال: بأنَّ الشيخ أغرب، لأنَّه مرّة دافع عن الحافظ الذهبي، ثم في موضع آخر قال: ولشيخنا الكوثري كلمةٌ جامعة في حال الذهبي، ثم أحال إلىٰ تعليقه علىٰ ردّ السبكي علىٰ نونية ابن القيم.

❁ **والجواب:**

أمَّا دفاع الشيخ عن الذهبي: إنما كان في أصل قضية ادّعاء السبكي أن الذهبي ينتقص الأشاعرة والماتريدية والصوفية وأتباع المذاهب الأربعة، فدافع الشيخ عبد الفتاح عن الذهبي بما يراه صوابا.

أما إذا أحال الشيخُ إلىٰ كلام الكوثري فقد أراد معرفةَ حاله في أحاديث الصفات، وهو تخصّص الكوثري وميدانه، ولذا أحال إليه[1].

---

(١) وقد بحثتُ ما جرىٰ بين الإمامين الذهبي والسبكي بحثا موسّعًا في دراسة خاصّة، سمّيتُها بـ(البَسْطُ التَّامّ لما قاله التاجُ السبكيُّ في حقِّ شيخِه الذهبيّ مِن الـمَذَامّ) ألحقتُها بآخر كتاب (معيد النعم ومبيد النقم)، طبعته (دار الضياء) أضاء الله مسيرها في خدمة التراث الإسلامي.

ثم قال الشيخ محمود وفقه الله تعالىٰ في ص ١٤٣: تنبيه:

فإذا رأيتَ الشيخ عبد الفتاح بعد يُثني علىٰ ناظم النونيّة، أو علىٰ شيخِه ويلقبه بِشيخ الإسلام فهذا من باب المجاملة أو الملاينة ومن أثر المجاورة[1] فإنَّ الجمع بين الكوثري وابن تيمية هو جمعٌ بين النقيضين، والشيخ ماتريدي في الأصول حنفي في الفروع، معظِّم للصوفية، لا يقول بالتجسيم ولا بما أثر عن ابن تيمية من شذوذ... إلخ

أقول في الجواب:

أما قوله بأنَّ الشيخ يثني علىٰ صاحب النونية، فصحيح، لكن هو لا يُثني علىٰ نونيَّته، هو يُثني علىٰ إصاباته وهي الأكثر، أمّا إذا جاء منه الخطأُ فالشيخ يعلّق عليه ويبيِّن خطأه بكلام علمي، لا مجاملة فيه ولا الشدّة والغلظة، ومثاله تصحيحُ ابنِ القيّم لحديثٍ جاء علىٰ مشربه ثم أخذُه في تفخيمِ أمرِه ثمّ تعقيبُ الشيخ عبد الفتاح عليه.

وأمّا تلقيبُه ابنَ تيمية بِشيخ الإسلام فقد لقّبه به من هو أعلىٰ وأجلُّ من الشيخ عبد الفتاح، وفيهم من كان ينتقد شذوذاته بالشدّة، ومع ذلك كان يُلقبه بشيخ الإسلام، كالحافظ العلائي وابن حجر العسقلاني وغيرهما.

وهو أمر لا بأس به، ما دام لا يرجِّح مخالفاتِه وبعضَ ما أخطأ فيه.

وليس هو من المجاملة والملاينة، ولا من أثرِ المجاورة، والذي ظهر لي بعد التتبّع لمواضع من كتب الشيخ هو أنّ موقفَ الشيخ من ابن تيمية وابن القيّم موقفٌ ظاهرٌ وواضحٌ، لا فرقَ بين ما كتبه قبلَ المجاورة وبين ما كتبه بعدَ المجاورة، وقد

---

(١) يعني به: ذهابه إلىٰ الرياض وإقامته بجوار أتباع ابن تيمية.

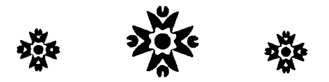
جاء تلقيبُه لابن تيمية بشيخ الإسلام في حاشيته على (الأجوبة الفاضلة) في صفحة (٩٢) وهي ممَّا كتبها الشيخ قبل المجاورة، والشيخ محمود سعيد يعرف ذلك، ومما يشير إلى ذلك ما أخبر الشيخُ عادل فارس[1] عند كلامه عن الشيخ أنه: من الكتب التي كان الشيخ عبد الفتاح يوصي بها كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) لابن تيمية رحمه الله.

وسمعتُ من أحد تلامذة الشيخ عبد الفتاح أنه قرأ على شيخه عيسى البيانوني مجموعة أوراق من تفسيرات ابن تيمية، والشيخ عيسى البيانوني ممَّن أخذ الشيخ عنه قبل المجاورة.

وموقفُه منه هو: تجنّبُ شذوذاته وأخطائه، والاستفادةُ من إفاداته وإصاباته وهي الأكثر.

والدليلُ على ذلك ما قاله في حاشيته على الرفع والتكميل في ص ٣٣٠: وقد نقل عنه عقائد فاسدة شنّع عليه بها اليافعي وابن حجر المكي وغيرهما، وهو بشرٌ له ذنوبٌ وخطأ، فليتنبّه الإنسانُ على خطئه، وليُقرَّ بِمهارته وفضلِه... إلخ

ولهذا كان يقول في مثل هذه المواقف: (خذْ ما صَفَىٰ وَدعْ مَا كَدر)، وبهذا المنهج كان الشيخ يسير مع جلِّ العلماء، مع حُسن الأدب وجميل الذكر.



(١) وهو من تلامذة الشيخ الذي كان يحضر دروسَه التي تعقد في المدرسة وفي يومي الاثنين والخميس، ويحضر مجالسه وخطبه في حلب، وقد قدر لقاءاته مع الشيخ بما يقارب ألف مجلس.

اعتراضاتُ الشيخ محمود سعيد في كتابه (الاتجاهات الحديثيَّة) على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، والجواب عنها

لما ذكر الشيخ عبد الفتاح في حاشيته على كتاب (المصنوع) لملا عليّ القاري (ص ٢٠) أن لفظ (منكر) كثيرًا ما يطلقونه على (الموضوع)، وذكرَ أسماء الكتب التي استعمل فيها إطلاق لفظ (منكر) بمعنى الموضوع، وأشار إلى ما يقارب خمسين موضعًا استعمل فيه هذا الاصطلاح، قال بعده:

وهذا البحثُ ممّا يستفاد، ولم أر من كتب فيه من قبلُ، فالحمد لله على فضل الله.

قال الشيخ محمود سعيد في كتابه (الاتجاهات الحديثية)[1] معترضًا على الشيخ: وما ذكره الشيخ عبد الفتاح من كونه لم يسبق إليه، فيه نظرٌ، فقد سبقه إليه غيره.

ثم ذكر أمثلةً أحال إليها الشيخ عبد الفتاح من تعليقات الشيخ عبد الله الغماري، مثل قوله: (والحديثُ رُغْم هذا منكرٌ موضوعٌ)، (والحديثان منكران موضوعان) وزاد مثالين من كلام أحمد وعبد الله الغماريّين، ثم قال بعده: فعُلم مما سبق أن الشيخ عبد الفتاح مسبوق بِبيان أن المنكر قد يرادفُ الموضوعَ، من مشايخه الغماريين، فضلا عن بعض الحفاظ.

---

(١) الطبعة الثانية من دار العلوم الدينية، ١/٣٢٢.

أقول في الجواب:

كلام الشيخ عبد الفتاح لا غبار عليه، وهو صادق فيما قال، ومصيب فيما ساق، والشيخ محمود لم يدقِّق في عبارة الشيخ.

إذ عبارة الشيخ جاءت كالتالي: وهذا البحثُ ممَّا يستفاد، ولم أر من كتب فيه من قبل...

هو يقصد أنه لم يَرَ مَن كتبَ فيه بحثاً يبيِّن فيه بأنّ لفظ (منكر) قد يراد به (الموضوع)، ولا يدخل في البحث ذكرُ قول أو قولين ساقهما بدون شرح وبيان، مثل قولهم: (والحديث منكر وموضوع)، وإلا لما كان معنىً لبحثه، إذ الشيخ نفسُه ينقل من الذهبي وغيره مثل هذه الإطلاقات، ولم ينكر أنَّ أحدًا استعمل هذا الاصطلاح، ثم هو لم يقل: أنه لم يسبق إليه ولم يكتب فيه، بل قال: لم أر، والفرق بينهما ظاهرٌ.

وبه يندفعُ اعتراض الشيخ محمود سعيد.

ومما أخذ الشيخ محمود على الشيخ عبد الفتاح هو ما قاله في كتابه (الاتجاهات الحديثية) في (ص ٣١٠) وهو يكلَّم عن خدمة الشيخ لكتاب (ظفر الأماني)، قال فيه بعد أن ذكر ستة عشر نوعًا من الأحاديث: سكت الشيخُ عليها ولم يُبْدِ نظره فيها، ولم ينشط لتحقيق أسانيده. وقال في ص ٣٠٨: وكان على الشيخ أن يبيِّنه لكنه سكت.

❁ فالجوابُ:

هذه الأحاديث التي ذكرها الشيخُ محمود مثل: حديث صلاة التسبيح، وحديث التوسعة على العيال في يوم عاشوراء، وحديث: طلب العلم فريضة على كل مسلم،

وحديث: من زار قبري وجبت له شفاعتي، وحديث ليلة النصف من شعبان، وأحاديث صلاة الرغائب، وأحاديث إحياء والدي المصطفىٰ ﷺ، وأحاديث القراءة علىٰ الإمام، وأحاديث ردّ الشمس وغيرها، فهي أحاديثٌ قد أخرجت طرقُها من مصادرها، وبيِّنَتْ مراتبُ رُوّاتها وصنّفت التصانيفُ في تخريج أكثرها علىٰ حِدة.

ثمَّ كتاب (ظفر الأماني) كتاب كبير ضخم، وتخريج هذه الأحاديث في حواشي هذا الكتاب الضخم، مع كثرة كلام الحفَّاظ عليها، ومع وجود مؤلفات مستقلَّة في بيانها وتخريجها أمرٌ لا يقبلُه ذوقُ الشيخ وطريقتُه.

اعتراضاتُ الشيخ الناقد عَذاب الحَمْش[1]:

وممَّن اعترض علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الناقد البصير الشيخُ عَذَاب بن محمود الحَمْش، وذلك في رسالته (رواة الحديث الذين سكتَ عليهم أئمةُ الجرح والتعديل ـ بين التوثيق والتعديل)، قرأتُها كاملةً، فوجدتُها في أصلِ موضوعِه بحثًا

(١) وهو الشيخ المعتني بالحديث وعلومه، عداب بن محمود الحمش، ولد في سوريا بحماة سنة ١٣٧١ هـ ثم غادر من سوريا عام ١٩٧٨م عندما كانت السلطات السورية تلاحقه بتهمة انتمائه إلىٰ جماعة الإخوان المسلمين. وأقام في السعودية وأكمل دراسته الجامعية ثم دراسة الماجستير وعمل مدرسا فيها، ثم ذهب إلىٰ العراق وأقام فيها عدة سنوات وعمل أستاذا في جامعة صدام للعلوم الإسلامية ببغداد وخطيبا في بعض المساجد. ورُدَّت أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها بعنوان (الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في الكتب الستة الأصول) بعد مناقشتها من قبل اللجنة المناقشة برئاسة الأستاذ الدكتور حارث الضاري لعدم قناعة بعض أعضاء اللجنة فضلاً عن رئيسها بمنهجه العام. وقد طلب الباحث من اللجنة عرض الرسالة علىٰ مختصين في علم الحديث نظراً لدقّة موضوع الرسالة وتخصصها في علمي الرجال والعلل، ولكن لم يتمّ ذلك. واستطاع المؤلف في فترة وجيزة من كتابة أطروحة جديدة بعنوان (الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع)، وتمَّ مناقشة الرسالة من قبل لجنة أخرىٰ برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الستار حامد الدباغ، وحصل علىٰ العالمية في الحديث بامتياز. وهو الناقد البصير المتمكِّن في علم الحديث، وعنده جرأة في إظهار ما يراه حقًا وصوابًا وإن كان ذلك يخالف جُلّ العلماء.

مفيدًا ، قد أجاد فيه ، مثلَ تعقّبِه على الحافظ الذهبي لعدِّه كتابَ (الأحكام) الذي تكلّم عنها الحافظ ابن القطان في كتابه (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) كتابا آخر وهو (الأحكام الكبرى) ، فقد أتى بأدلّة علميّة رصينة تدلُّ على أنّه كتاب (الأحكام الوسطى) وليس (الكبرى) ، وكان الشيخ عبد الفتاح نقل هذا القول عن الحافظ الذهبي بِدونِ بحثٍ عنه ، على خلافِ عادته .

وكذا تعقباتُ الشيخ عداب على الشيخين المعلمي والألباني تنبئُ عن قدرتِه وتمكُّنه في بحث المسائل الحديثيَّة ، خاصّةً في تلك المرحلة التي كانت بعضُ المراجع الحديثية مخطوطة لم تُطبع بعد .

وقد أصاب الشيخُ عداب في بعضِ مؤاخذاته على الشيخ عبد الفتاح ولم يصب في بعضها ، ونذكر هنا بعض مؤاخذاته التي لم يصب فيها ، إذْ موضوعنا: بيان خطأ من أخطأ على الشيخ .

قبل أن ندخل في ذكر المؤاخذات والجواب عنها ، أريد التعريف بأصل المسألة التي حصل فيها الخلاف بين الشيخين الشيخ عبد الفتاح أبوغدة وعداب الحمش .

لما حقّق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة كتاب (الرفع والتكميل) للعلامة اللكنوي ووصل إلى بحث (المجهول) وبيان الفرق بين المحدثين وأبي حاتم الرازي عند إطلاق لفظ (المجهول) على الراوي ، كتب الشيخُ في الحاشية بحثًا في بيان حالِ الرواة الذين جاء ذكرُهم في كتب المتكلِّمين في الرجال ولم يَذكروا فيهم جرحًا ولا تعديلاً ، ولم يأتوا بِمتنٍ منكرٍ ، ماذا يكون حالهم ؟

عقد الشيخ له عنوانا كما يلي:

سكوتُ المتكلِّمين في الرِّجال عن الرّاوي الذي لم يُجْرَح، ولم يأتِ بِمتنٍ مُنكرٍ: يُعدُّ تَوثيقا له.

ثم ذكر الشيخ وِجْهَة نظرِه، وَنَتِيجَةَ بَحْثِه في المسألة بعدَ أن نقل كلام ابن أبي حاتم الرازي، وهذا نص كلامه: قال (أي ابن أبي حاتم) رحمه الله في (الجرح والتعديل) ١/١: ٣٨ (على أننا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشمل الكتابُ على كلِّ من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم بعد إن شاء الله تعالى). انتهى كلامه.

وهو لا ينفي أن يكون سكوته عمَّن سكت عنه يعتبر تعديلا ضمنيًّا ـ وهو دون التعديل الصريح طبعًا ـ لأنه لو وجد فيه جرحًا لذكره. وقد يقال بمقابل هذا: وكلامه أيضا لا ينفي أن يكون سكوته عمن سكت عنه يعتبر تجهيلا ضمنيًّا، لأنه لو وجد فيه تعديلا لذكره.

قلتُ، (أي الشيخ عبد الفتاح): نعم، ولكن إذا لم يذكروا في الراوي جرحًا، ولا ذكر فيه غيرُه جرحًا، فالبراءةُ من الجرح هي الأصل، ولا يثبت الجرحُ إلا بِجارح، ولم يذكر جارح، فلذا يعتبر سكوته عنه من باب التعديل الضمني له، ولو كان ابن أبي حاتم يرى السكوت: جرحًا في الراوي أو تجهيلا له، لما قال: (رجاء وجود الجرح... فيهم) فيستفاد من هذا أنَّ سكوته ليس تجهيلا ولا جرحا. واعتبارُ السكوت تعديلاً أولى من هَدْرِه أو اعْتِبَاره تجهيلا، لأنَّ أَقلّ ما يقال في الراوي الذي سكت عنه، ولم ينقل عن غيره فيه جرحٌ، ولم يذكر في مروياته شيء يغمز فيه: إنّه باق على أصل البراءة التي لا تزولُ إلّا بثبوت نقل الجرح، ولم ينقل.

على هذا: فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل أولى من اعتباره من باب التجهيل، وهو الذي مشى عليه جمهورُ كبار الحفاظ الجهابذة المتأخرين. انتهى

كلام الشيخ عبد الفتاح.

فلمَّا رأىٰ الشيخ عدابُ بحثه وهو ملمٌّ بهذه المسألة أخذ في ردّه وكتب رسالته المشهورة (رواة الحديث الذين سكتَ عليهم أئمةُ الجرح والتعديل ـ بين التوثيق والتعديل) وأتىٰ في آخره بما حاصله:

إنّ الرواة المسكوت عنهم لا يجوز أن يطلق عليهم حكم ما، أيّ حكم كان، فلا نقول هم ثقات ولا هم مجاهيل، ولا هم مستورون، وإنّما نقوم بتطبيق القواعد النّقديّة الحَدِيثِيَّة، فمن انطبقت عليهم شروط الثقة فهو ثقة، ومن لم يتوفر له صفات المعرفة الذاتية أو الحديثية أخذ الحكم الذي يستحقه دون وكس ولا شطط.

ولما رأىٰ الفضلاءُ بحثَهما، مال بعضُهم إلىٰ قول الشيخ عداب وبقي بعضُهم علىٰ رأي الشيخ عبد الفتاح، وبعضُهم جمع بينهما وقرّب بحثهما، بناء علىٰ أن ما يقول الشيخ عداب من تطبيق القواعد النقدية الحديثية في الراوي المسكوت عنه، معناه:

أنه يجب البحث عن الراوي عند الآخرين، هل جرَحَه أحدٌ أم عدّله، ثمّ إذا لم يُعثَر علىٰ كلام فيه، يُبحثُ عن مرويّاته، هل أتىٰ بما يخالفُ الثّقات أو بما ينكره الثقات، وبه سيكون إما مُعدَّلا أو مجهولاً أو مجروحا، كما علم بالاستقراء.

وبه يتبين بأنَّ ما يقوله الشيخ عبد الفتاح من أنَّ الراوي المسكوت عنه إذا لم ينقل عنه جرحٌ، ولم يذكر في مرويّاته شيءٌ يغمز فيه: إنّه باق علىٰ أصل البراءة التي لا تزولُ إلّا بثبوت نقل الجرح، ولم ينقل)، وهو نفس ما تتطلّبه القواعد الحديثية.

إذْ لا يقول الشيخ عبد الفتاح أنَّ كلَّ من سَكت عنه المتكلِّمُ في الرجال يكون عادلاً... إلخ.

تعقيبُ الشيخ محمود سعيد ممدوح على الشيخ عداب الحمش في مسألة المسكوت عنه

يقول الشيخ محمود سعيد بن محمد ممدوح في كتاب (الاتجاهات الحديثية[١]) عند ذكر بحث الشيخ في الرواة المسكوت عنهم ورد الشيخ عداب عليه بما نصه:

وأرىٰ ـ والله أعلم ـ أنه لا تنافي بين بحثي الشيخين الشيخ عبد الفتاح وعداب، للآتي:

١ ـ أن عنوانَ بحثِ الشيخ عبد الفتاح هو (سكوتُ المتكلِّمين...) فغرضُ الشيخ السكوتُ الكليُّ لا الجزئيُّ، فمن سكت عنه البخاري وتكلّم عنه غيرُه جرحًا أو تعديلاً فليس بمسكوتٍ عنه.

٢ ـ والشيخ عداب لما رأىٰ الشيخ عبد الفتاح يحكي سكوت البخاري أو ابن أبي حاتم، نظر في بعض التراجم فوجد أصحابها موثقين أو مجروحين في مكان آخر، فانتقد علىٰ الشيخ، وسببُ انتقاده هو: أن بعض الأمثلة التي أوردها الشيخ غير مطابقة للدعوىٰ، بمعنىٰ أنه مسكوت عليها في كتاب، وتكلم عليها في مكان آخر، فهي لا تدخل في البحث.

٣ ـ أن توثيق المتفق علىٰ السكوت عنه قائم علىٰ بحثي العدالة والضبط، فإن كان الأصل في المسلم العدالة كما هو مذهب الكثيرين، وتمَّ سَبْرُ مَرْوِيَّاتهم من النقَّاد العارفين ووجدت مستقيمة فحديثه يدخل في دائرة القبول، والله أعلم.

---

(١) المجلد الأول من الطبعة الجديدة في صفحة ٣٢٠.

(الذين بحثوا في الرواة المسكوت عنهم)

وأذكر هنا بعض النتائج التي توصل إليها الباحثون في دراساتهم للرواة المسكوت عنهم.

منهم:

(خالد الدرويش)

وممَّن كتب في الرواة التي لم يذكر فيهم الجرح الشيخُ خالد الدرويش في كتابه (الحديث الحسن لذاته ولغيره)، فقد أتىٰ بنتيجة قريبة لما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح، لكن بحثه خاصّ بما عند البخاري في التاريخ، فقد أتي فيه بنصٍّ من (كتاب التاريخ الكبير) للبخاري بواسطة الحافظ المزي وابن يربوع الإشبيلي، وهو في الحقيقة بحثٌ مهمّ ومفيد في هذا الموضوع، وأنقله مع بعض الطول فيه:

إذا ترجم البخاري في (تاريخه الكبير) لراوٍ ولم يذكر فيه جرحًا، فإنه يكون عنده ممن يحتمل حديثُهُ، قال الحافظ الحجة أبو الحجاج المزي في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق: «قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي: بيّن مسلمٌ جَرحَهُ في صدر كتابه، وأما البخاري فلم يُنبّه من أمره علىٰ شيء، فدل أنه عنده علىٰ الاحتمال، لأنه قد قال في التاريخ: (كل من لم أبين فيه جُرْحَةً فهو علىٰ الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل) [تهذيب الكمال: ١٨/٢٦٥]، وفي موضع آخر قال ابن يربوع في عثمان بن عمر التيمي: هو علىٰ اصل البخاري محتمل. السابق ١٩/٤١٦.

وابن يربوع الإشبيلي الذي نقل هذا النص من كلام البخاري في تاريخه وُلد سنة ٤٤٤هـ، وتوفي سنة ٥٢٢هـ، وقد قال فيه تلميذه ابن بشكوال: «كان حافظًا

للحديث وعلله، عارفًا بأسماء رجاله ونَقَلَتِه، يبصر المعدَّلين منهم والمجرّحين، ضابطًا لما كتبه، ثقةً فيما رواه، وكتب بخطه علمًا كثيرًا، وصحب أبا علي الغساني كثيرًا واختص به وانتفع بصحبته، وكان أبو علي يكرمه ويفضله، ويعرف حقه، ويصفه بالمعرفة والذكاء، وجمع أبو محمد هذا كتبًا حسانًا، منها: كتاب الإقليد في بيان الأسانيد، وكتاب تاج الحلية وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ، وكتاب لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكلاباذي من الإغفال والنقصان، وكتاب المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج، وغير ذلك. [الصلة لابن بشكوال: ٢٨٣/١].

وقال ابن الأبار فيه: «الحافظ المحقِّق... وله تواليف مفيدة، وكان ظاهري المذهب» [المعجم لابن الأبار، ص٢٠٦، وقال الذهبي: (الأستاذ الحافظ المجوِّد الحجَّة) (النبلاء: ٥٧٨/١٩)، وفتشتُ عن مصنفاته في فهارس المخطوطات فلم أقف له على شيء موجود، فيا للأسف والحسرة على ضياع مثلها. وعلى أية حال، أردت من ذكر كلام أهل العلم في الحافظ ابن يربوع أن أبيّن أنه من أهل الاعتناء الشديد بعلم الجرح والتعديل كما يظهر من كلام تلميذه ابن بشكوال، ومن أسماء مصنفاته التي تدلُّ دلالة واضحة على تخصصه في هذا الشأن، فنقل مثل هذا الحافظ المحقق يعتدُّ به إن شاء الله، لعدم وجود طعن في صحة النقل، وإن كان هذا النص غير موجود في كتاب التاريخ الكبير المطبوع، فإني قرأته بأكمله ولم أقف على هذا النص، ومن هنا أصبح من الملحِّ أن ننظر في بعض القرائن التي تجعل ثبوت ذلك النص ممكنًا وغير مدفوع، فمن ذلك

١ ـ من الاحتمالات القوية جدًّا أن يكون ابن يربوع الإشبيلي نقل ذلك النصّ عن البخاري عن إحدى روايات التاريخ الكبير التي لم تعتمد في النسخة المطبوعة، والأندلسيون يروون كتاب التاريخ الكبير من ثلاثة طرق عن البخاري

[فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص٢٠٤، ٢٠٥]، هي: رواية محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الفسوي، ورواية محمد بن سليمان بن فارس الدلال، ورواية محمد بن سهل بن عبد الله المقرئ، والمطبوع اعتمد في طبعه على عدة نسخ [انظر: التاريخ الكبير: ٢/٣٩٨ ـ ٤٠٠ و٨/٤٥٦ خاتمة الطبع]، ولم يذكر المحققون له إلا رواية محمد بن سهل (انظر: التاريخ الكبير ١/٢/١، ٣). ومما يؤكد اختلاف نسخ التاريخ الكبير وروايااته أنه في المطبوع ما صورته: «عبد الرحمن بن عائش الحميري» [التاريخ الكبير: ٥/٢٥٢] فقط، ووجدت البيهقي يذكر بسنده إلى أبي أحمد محمد بن سليمان بن فارس قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: «عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه» [الأسماء والصفات للبيهقي، ص٣٨٠]، فهذه الزيادة المهمة وردت في رواية ابن فارس ولم ترد في المطبوع، فإما سقطت من إحدى النسخ، أو من رواية ابن سهل المقرئ، أو يكون البخاري حذفها، ولكن الشاهد أن هناك زيادات وإضافات في روايات أو نسخ التاريخ الكبير... وبما تقدَّم يقوى الظن بأنَّ ما نقله ابن يربوع من كلامٍ للبخاري يكون وجده في رواية من روايات التاريخ الكبير أو في نسخة من نسخِهِ، والرجل كما ذكروا عنه من أهل التحقيق والإتقان والشهرة بالضبط.

٢ ـ رأيت البخاري استعمل مصطلح (الاحتمال) الذي ذكره في كلمته السابقة، فقد قال في ضعفائه الصغير في عبد الله بن أبي لبيد المدني: «وهو محتمل» [الضعفاء الصغير، ص٦٩]، وعبد الملك بن أعين: «يحتمل في الحديث» [السابق، ص٧٦]، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف: «ليس بالقوي عندهم... وهو محتمل» [السابق، ص٨٠]، ومُجِل بن محرز الضبي: «قال يحيى القطان: لم يكن بذاك، قال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ، وهو محتمل» [السابق، ص١١٧]. ووجدته يقول في كتابه (القراءة خلف الإمام) في عبد الرحمن بن

إسحاق بن عبد الله المدني: «وليس هو ممن يعتمد علىٰ حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وكان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض» [جزء القراءة، ص٣٨، ٣٩]، وقد قال عنه أيضًا في العلل الكبير للترمذي: «هو ثقة» [العلل الكبير، ص١٧٩]، وقال في التاريخ الكبير: «ربما وهم» [التاريخ الكبير: ٥/٢٥٨]

فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري، ولا يعني به التوثيق المطلق كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة، وإنَّما يقوله في حقِّ الرجل الذي له أوهام ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقًا، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة (صدوق يخطئ)، والله أعلم.

وعلىٰ أيَّة حال، فإنَّ استعمال البخاري للفظة (الاحتمال) مما يدلُّ علىٰ أنْ ليس في النص الذي نقله ابن يربوع ما يستنكر أو يخالف منهج البخاري واستعمالاته للمصطلحات.

٣ ـ من خلال اطّلاعي علىٰ كتاب التاريخ الكبير لاحظت أن نصوص البخاري في تعديل الرواة وتوثيقهم قليلة جدًا، بل نادرة، إذا ما قورنت بنصوصه التي ينتقد فيها الرواة بمثل قوله: «فيه نظر» و«منكر الحديث» ولا يتابع عليه) و(لم يصح حديثه)، ونحو هذه العبارات النَّقدية، وكنت قبل أن أطلع علىٰ ما نقله ابن يربوع أسائل نفسي: لماذا يكثر البخاري من جرح الرواة، ولا يكاد يوثق في تاريخه الكبير الكثير من ثقات المحدثين ومشاهيرهم؟ فلما وقفت علىٰ كلامه التي فيها طعن وجرح لبعض الرواة، ولعل في هذه الأمور ما يجعل القلب يركن إلىٰ ثبوت الكلام الذي نقل عن البخاري في بيان منهجه في كتابه التاريخ الكبير، ويظهر أن قول البخاري:

«ومن لم أبين فيه جُرْحةً فهو علىٰ الاحتمال» يدخل فيه الثقة ومتوسط الحفظ

وكل راوٍ ضُعّف ولم يشتد ضعفه، ويوضِّح الأمر أكثر ويفسر مقصوده أنه قد قال: «كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه»، فغير المحتمل عنده من يترك هو الرواية عنه، وكل من تميَّزَ صحيح حديثه من سقيمه فهو يروي عنه، وهو المحتمل عنده فيما يظهر لي، والقاعدة السابقة لم أر من نبّه عليها، وإنما رأيت لبعض المشتغلين بالحديث وهو الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رسالة مضمنة في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل، ص٢٣٠ ـ ٢٤٨، وعنوانها: (سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بمتن منكر يعد توثيقًا) يذهب فيها إلى أن الرجل إذا سكت عنه المتكلمون في الرجال كالبخاري وأبي حاتم وابن عدي يُعدُّ سكوتهم توثيقًا له.

وهذا كلام فيه نظر[١]، وقد تولى غير واحد من الباحثين الردّ على الشيخ عبد الفتاح، ولم أرَ أحدًا من الطرفين وقف على نصِّ البخاري السابق، وهو فيما أظنُّ يحسم النزاع، إذ إنَّ لفظ الاحتمال لا يعني التوثيق المطلق، بل هو ـ أعني النص السابق المروي عن البخاري ـ أشبه ما يكون بقول أبي داود في سننه: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض» رسالة أبي داود لأهل مكة ص ٢٧، ٢٨. ولا يخفى أنَّ حديثنا عن البخاري فقط، ولا يدخل ابن أبي حاتم ولا غيره معنا.. انتهى كلام الشيخ خالد الدرويش.

---

(١) لو أطلق الشيخ عبد الفتاح هذه العبارة ثم اقتصر عليه لكان فيه نظر كبير، لكن الشيخ ذكر لها قيودًا تُبيّن ما ذهب إليه.

۞ **وممَّن كتب في الموضوع: الشيخ محمد بن عوض الخباص**(١)

في رسالته (المسكوت عنهم من شيوخ الإمام البخاري)، ذكر فيها من رجال البخاري ثمانية وعشرين راويًا لم يذكرهم أحد من المتقدمين بجرح أو تعديل، ثم بحث عنهم فأتىٰ في النتيجة بما حاصله:

١ ـ إن الرواة المسكوت عنهم لا يجوز أن يطلق عليهم حكم ما، وإنَّما نقوم بِسبر مروياتهم، فمن انطبقت عليهم شرائطُ الثقة، فهو ثقة، وإلا أخذ الحكم الذي يستحقه.

٢ ـ عدد شيوخ البخاري الذين روىٰ عنهم ممَّن هو مسكوت عنه تسعة شيوخ.

٣ ـ لا يوجد لأحدٍ منهم ذكرٌ في كتب الضعفاء.

٤ ـ كانت روايته لهم جميعا في المتابعات.

۞ **وممن كتب في الرواة المسكوت عنهم: الشيخ إدريس بن محمد بن علي**

لكن بحثه كان مقتصرًا علىٰ الرواة المسكوت عنهم في كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، وهي رسالة له تقدّم بها لنيل درجة العالمية، واسمها: الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

ذكر فيه ما يقارب ألفَ راوٍ سكت عنه ابن أبي حاتم، لكن أغلبهم ثقات عند ابن حبان، وقلَّما يُوجد فيهم من هو مجروح عند الحافظ ابن حجر.

---

(١) متخصِّص في الحديث وعلومه، حصل علىٰ العالمية من الجامعة الأردنية بتقدير (ممتاز) سنة ٢٠٠٤م.

۞ وممن كتب فيه الباحثتان: سيدة يسرىٰ سيد بدر منير شاه وسيدة حفصة سيد بدر منير شاه

في رسالة لهما بعنوان (الرواة الذين سكت عنهم البخاري في تاريخه الكبير ولهم روايات في جامعه الصحيح) فكانت خلاصة بحثهما أن من الرواة المسكوت عنهم جرحاً وتعديلاً في التاريخ الكبير منهم من قد أخرج لهم في صحيحه، ولا يدلُّ سكوته عنهم علىٰ جرحِهم ولا علىٰ تعديلهم، والأصلُ في كتابه أنه أراد استيعاب الرواة الذين روي عنهم العلمُ دون الحكم عليهم.

۞ وممن كتب فيه الشيخ أحمد السيد الجداوي(١)

في رسالته (صفة الرواة المسكوت عنهم وموقف المحدثين منهم، دراسة تفصيليَّة) قال في ص (٥٩٢):

تعتبر روايةُ الصحيحين للمسكوت عنهم تعديلا ضمنيًّا لهم، عند جمهور العلماء، وقد فرّقوا بين من روىٰ له البخاري ومسلم في الأصول، وبين من خرَّجا له متابعة، واستشهاداً، فالأول ثقة يحتج به، والآخر حصل لهم اسم الصدق واندفعت عنهم الجهالة، وقد بيّن ذلك ابن الصلاح وتبعه النواوي والمنذري والذهبي وابن حجر والسخاوي وابن دقيق العيد... إلخ

ثم قال في آخر البحث:

١ ـ هناك فرق بين المسكوت عنه وبين المجهول، فالأول متوقفٌ في حاله وفي حديثه، والثاني محكوم بجهالته وبضعف حديثه.

٢ ـ المسكوت عنه لم يحتج به في القرآن والسنة لا شهادة ولا رواية.

---

(١) الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر.

٣ ـ ظهر القول بالاحتجاج بالمسكوت عنه في عصر التابعين، واتّسع الخلاف في العصور التي بعدهم، والراجح التوقف في حاله وفي حديثه.

٤ ـ المسكوت عنه إذا روىٰ عنه الثقة، فالراجح عدم الاحتجاج بحديثه، لأنَّ العدالة لا تثبت له بذلك.

٥ ـ المسكوت عنه إذا روىٰ عنه من لا يروي إلَّا عن ثقة، فإن كان صرَّح بنفسه بذلك، فروايته عن المسكوت عنه تعديل له، لأنه بمثابة قوله: هذا المسكوت عنه عند غيري، عرفت حاله فهو ثقة عندي، وإن لم يصرِّح بنفسه، بل نسب له العلماء بأنه لا يروي إلا عن ثقة بل تفيد روايته عنه العدالة لأن الساكت لا ينسب له قول، ولا نلزم العالم إلا بما قاله هو.

٦ ـ من حكم من الأئمة علىٰ حديث بالصحة أو الحسن فهو يقتضي قبول وتعديل جميع رواته بما فيهم المسكوت عنه فكأنه عدله.

۞ وممَّن بحث في الموضوع الشيخ علي بن نايف الشحود[1]

في كتابه (الحافظ ابن حجر ومنهجه في تهذيب التهذيب)

قال في فصل: القولُ الفصل في الرواة المسكوت عنهم:

أقول: لقد تبيَّن لديَّ بالاستقراء أنَّ كلَّ راوٍ سكتَ عنه الإمامُ البخاري في التاريخ وأبو حاتم الرازي في (الجرح والتعديل)، وقال عنه الإمام الذهبي: (وُثِّقَ) أو الحافظ ابن حجر: (مقبول) أو كانوا من الطبقة الثالثة حتىٰ السادسة ممن قيل

---

(١) تخرّج من جامعة دمشق سنة ١٩٨٤م، درس الفقه علىٰ الشيخ وهبة الزحيلي والشيخ محمد فتحي الدريني، والشيخ الجليل محمد سعيد رمضان البوطي، وأخذ الحديث وعلومه عن الشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، والشيخ نور الدين عتر، والشيخ محمد عجاج الخطيب.

فيه: مجهول الحال، أو مستور، فحديثه حسنٌ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ، إذا لم يخالف أو ينكر عليه.

وهو الذي يحسِّنُ له عادةً الإمامُ الترمذي، أو يصحِّح له ابن حبان، أو ابن خزيمة، أو الحاكم في المستدرك، ويحسِّنُ له الإمام المنذري في (الترغيب والترهيب)، أو الإمام الهيثمي في (مجمع الزوائد)، أو الحافظ العراقي في (تخريج أحاديث الإحياء)، وهو عادة يكون من الرواة المقلِّين، فليس له سوىٰ حديث أو حديثين، وغالب هؤلاء في التابعين.

❁ وممن بحث في الرواة المسكوت عنهم الشيخ نشأت بن محمود الكوجك

قال الشيخ نشأتُ في رسالته (الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي)[1] في خاتمة بحثه:

فإن الرواة المسكوت عنهم لا يجوز أن يطلق عليهم حكم ما، أي حكم كان، فلا نقول هم ثقات ولا هم مجاهيل، ولا هم مستورون، وإنما نقوم بتطبيق القواعد النقدية الحديثية، فمن انطبقت عليهم شروط الثقة فهو ثقة، ومن لم يتوفر له صفات المعرفة الذاتية أو الحديثية أخذ الحكم الذي يستحقه دون وكس ولا شطط.

ثم ذكر أن فيهم الثقة والصدوق والمستور والمجهول بنوعيهما والفرق في الجهالة، والضعيف، والواهي. وأن هناك من سكت عنهم البخاري في التاريخ الكبير قد ضعفهم في كتابه الضعفاء الصغير وأمثاله... إلخ

ويظهر من كلامه أنه مقلّدٌ للشيخ عداب لأن كلامه هذا هو نصّ كلام الشيخ

(١) وبحثه مختصٌّ ومقتصر علىٰ حرف العين، الذي تقدّم به لنيل درجة العالمية في سنة ١٤١٣ هـ.

عداب الحمش في رسالته.

۞ رأيُ الشيخ الشريف حَاتِم بن عَارِف العَوْني[(١)] في الخلاف الواقع بين الشيخين

لما كنتُ أكتبُ هذا البحث سألتُ الشيخَ الشريفَ حاتم العوني عن الخلاف الواقع بين الشيخين الشيخ عبد الفتاح وعداب في مسألة المسكوت عنه فكان جوابه كالتالي: قولُ عداب الحمش هو الصوابُ[(٢)].

۞ موقف الشيخ الجليل أحمد شاكر[(٣)] فيمن سكت عنه البخاري

(١) وهو مجيزنا ومُفيدنا الشيخ المحدِّث حاتم بن عارف بن ناصر بن هزاع بن ناصر بن فواز بن عون، الذي ينتسب إليه آل عون من العبادلة الأشراف الحسنيين، أي من ذرية الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ. وُلد في الطائف سنة ١٣٨٥ هـ، والتحق بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، واختار قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين، فحصل على البكالوريوس سنة (١٤٠٨) هـ، ثم الماجستير سنة (١٤١٥) هـ، ثم الدكتوراه سنة (١٤٢١) هـ، وهو الآن يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الكتاب والسنة.
وله كثير من التحقيقات والبحوث والمؤلفات، وهو ملتزم بمنهج أهل السنة، متمكِّن في الحديث وعلومه، ذو معرفة وخبرة في القضايا المعاصرة، خاصة بالمسائل المشهورة التي كثر حولها الخلاف والنقاش، ومن قرأ كُتبه كـ(تكفير أهل الشهادتين)، و(الولاء والبراء)، و(اختلاف المفتيين)، و(شرح الحديث النبوي ﷺ)، وغيرها، عرف قدرَ عِلمِه وسَلامةِ فَهْمه وفِقهه، واتزان عقلِه واستقامةِ طريقته، حفظه الله تعالى.

(٢) وذلك في ١٩ محرم من سنة ١٤٤٤ هـ

(٣) وهو العلامة المشهور المحدِّث، أبو الأشبال، الشيخ أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، وُلد سنة ١٣٠٩هـ بمنزل والده بالقاهرة، ثم ارتحل مع والده إلى السودان حيث كان قد عُين قاضياً فيها، درس الشيخ أحمد شاكر في السودان بكلية (غوردن)، ثم بعد رجوعه إلى مصر درس بالإسكندرية، ثم التحق بالأزهر الشريف الذي صار والده وكيلاً لمشيخته سنة ١٣٢٨هـ، وانتقالُ الشيخ إلى الأزهر كان بداية عهدٍ جديد من حياته، فقد استطاع أن يتصل بكثير من العلماء وطلبة العلم الموجودين في القاهرة، ثم بدأ ينتقل في مكتبات القاهرة ويستفيد=

يقول الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في تعليقه على كتاب (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي، ص ٥٤٩ ما نصه:

وقد مشى العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على مسند أحمد على أن سكوت البخاري على الراوي في تاريخه أمارة التوثيق له، وذلك في مواضع كثيرة من تعاليقه، انظر منها ٥/٢٨٥.

والذي أراه بعد أن قرأتُ كلامَ الشيخ عبد الفتاح وكلام الشيخ عداب ومباحثَ كثيرٍ مِن العلماء المتخصِّصين بالحديث هو أنَّ ما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح هو أقرب إلى الصواب[1] والله أعلم.

التعقيبات على اعتراضات الشيخ عداب

وممَّا اعترض به الشيخ عداب الحمش على الشيخ بعدما نقل وصفَ الحافظ الذهبي لابن القطان بالتعنّت والتشدّد قولُه في صفحة (٨٨):

وأمّا ما وُصفَ به ابن القطان من التعنّت والتشدّد في الرجال، فمنشأُ هذا هو التقليدُ لمن سبق، وإلّا فلو تجشّم الباحثُ (يعني به الشيخ عبد الفتاح) مطالعةَ كتاب (الوهم والإيهام) لوجد فيه دررًا نادرة، وغررًا تُضيءُ صحائفَ علم الجرح والتعديل أمامَ السالكين فيه.

= من العلماء ويكثر من المطالعة. وقد حاز على الشهادة العالمية من الأزهر سنة ١٩١٧م وعمل في التدريس لمدة أربعة أشهر فقط، ثم عمل في سلك القضاء حتى أحيل على التقاعد سنة ١٩٥١م، ولم ينقطع خلال فترة اشتغاله بالقضاء عن المطالعة والتصنيف، بل إنه أثرى المكتبة الإسلامية بأبحاثه القيمة وتحقيقه لأمهات الكتب المفيدة، وهو من شيوخ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله، وكانت وفاة الشيخ أحمد سنة ١٣٧٧هـ رحمه الله.

(١) ثم سألتُ الشيخ الفاضل المتفنِّن حمزة البكري حفظه الله تعالى عن رأيه فيما جري بين الشيخين عبد الفتاح أبوغدة وعداب الحمش، فقال: الصواب مع الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.

وتشددُّه في بعضِ الروّاة حفاظًا على السنة لا يدلُّ على التعنّت. انتهى

فالجواب عنه:

وقبل أن أبدأ بالجواب أرجو من القارئ الكريم أن يكون متيقِّظًا ومُتركِّزًا على دلالاتِ ألفاظِ المعترِض ومتعلقاتِ كلماتِه وضمائِره، حتى يتبيّن ما تتضمَّنُ هذه الأسطرُ الأربعة.

أمّا قوله (فمنشأُ هذا هو التقليدُ لمن سبق):

إمّا أن يكون أراد تقليدَ الحافظ الذهبي لمن سبق، أوْ تقليدَ الشيخ عبد الفتاح لمن سبق، والذي يفهم من سِياقه ولِحاقه، أنه أراد به تقليدَ الشيخ عبد الفتاح لمن سبق.

فيقال له: كيف تعترض على الناقل بعدَ ثبوتِ نصِّ ما نقله عن المنقول (الحافظ الذهبي) وصحته عنه!

إنّما يكون الاعتراضُ هنا على الذهبي لأنّه هو الذي وصفه بالتعنّتِ والتشدّد.

وأمّا قوله: (وإلّا فلو تجشّم الباحثُ مطالعةَ كتاب (الوهم والإيهام) لوجد فيه دررًا نادرة، وغررًا تُضيء صحائفَ علم الجرح والتعديل):

فكلام فارغٌ، لأنَّه يقول بأن الوصفَ بالتعنّت كان منشؤُه التقليدُ لمن سبق، ثم يقولُ عن الباحث بأنّه لو طالع كتابَ (الوهم والإيهام) لوجد فيه دررًا نادرة، فما علاقة وجودُ الدرر فيه! فهل كان الباحثُ ينكرُ وجودَ الدُّررِ والغُرَرِ فيه!؟ طبعًا لا.

ثمّ ما معنى قوله: (وإلّا فلو تجشم...)؟ وإلّا ماذا سيكون؟ وما معنى هذا

الاستثناء!؟ هل يُريد به أنّ الباحث لو قرأ كتاب (الوهم والإيهام) لما وصف ابن القطان بالتعنُّت والتشدُّد!؟

ها هُو الحافظ الذهبي قرأ كتاب (الوهم والإيهام) وأثنى عليه وعلى مؤلِّفه كثيرًا، باعترافِ المخالِف والموافِق، ومع ذلك وصف الذهبيُّ مؤلِّفه ابنَ القطان بالتعنّت والتشدّد!

ففي كلام الشيخ عداب هذا خللٌ وقصورٌ كما بيّنّاه.

ومما اعترض الشيخُ عداب على الشيخ عبد الفتاح قوله في ص ٩١:

وفضيلة الباحث حفظه الله جعلَ الحافظ ابن عدي صاحب دعوى باطلة، لأنه قال عن أبي حنيفة: لا يصحُّ له في جملة ما روى إلَّا بضعة عشر حديثا. وراح يستدلُّ على ردِّه بأدلَّةٍ أوْهَى من خيوطِ العَنَاكب، مِن أبرزِها أنّ أبا حنيفةَ له سبعة عشر مسندًا. إلخ

❁ **فالجوابُ:**

لما ذكر العلامة اللكنوي في كتابه (الرفع والتكميل) بعضَ من ينتقد الإمام أبي حنيفة وأقاويلَ بعضِهم فيه وذكرَ منها قولهم: وكان (أي أبو حنيفة) لا يعمل بالحديث. علَّق الشيخ عبد الفتاح في الحاشية بما نصّه:

مثل هذه الدّعاوَى البَاطلة، دعوَى ابنِ عَدي أنّ الإمام أبا حنيفة لم يرو إلَّا ثلاث مئة حديث، ودعوى ابنِ خلدون في مقدمته، إذْ قال فيها عن أبي حنيفة: (يقال: إنه إنما بلغتْ روايته إلى سبعة عشر حديثا أو نحوها إلى خمسين)، كما في النسخة المخطوطة المحفوظة في الآستانة، وقد صحّحها بخطِّ يده، وتوجدُ نسخةٌ مصوّرة عنها بدار الكتب المصرية. وجاء في المقدمة المطبوعة بمطبعة

بولاق ص ٢١٧ وغيرها من الطبعات: ويقال: بلغت روايته إلىٰ سبعة عشر حديثا أو نحوها.!!

في حين أنّ مسانيد أبي حنيفة تزيد علىٰ سبعة عشر مسنداً كما في (تأنيب الخطيب) لشيخنا الكوثري ص ١٥٦وغيره... وقد استوفىٰ المؤلِّف اللكنوي رحمه الله إبطال دعوىٰ ابن خلدون في مقدمة كتابه (عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية) ١: ٣٤، ٣٧، وفي كتابه (تذكرة الراشد) ص ٢٢٣، ٢٢٨، أفضل استيفاء فانْظرْهما. وانظر معهما لزاما ما علّقه شيخنا الكوثري رحمه الله علىٰ شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٥٠. انتهىٰ كلام الشيخ.

والذي يفهمُ من كلام الشيخ، هو ردُّه قولَ ابن عدي الذي يقول فيه: لم يرو الإمامُ أبو حنيفة إلَّا ثلاث مئة حديث، لأنه ظاهرُ البطلان، ومع ذلك أشار إلىٰ المصادر التي بحث فيها الموضوع.

تعال ننظر ماذا يقول اللكنوي في (عمدة الرعاية): قال فيه ص ١٥٣:

وقع في نفس (تاريخ ابن خلدون) المطبوع: أبو حنيفة يقال: بلغت رواياته إلىٰ سبعةَ عشرَ حديثاً. انتهىٰ.

وهذا القول قد اغترَّ عليه كثيرٌ من عوَّامِ الزمان، وفتحوا لسانَ الطعنِ علىٰ الإمامِ العظيم الشأن، وقالوا: لم يكن له بالحديث عرفان، ولم يرو إلَّا سبعةَ عشرَ حديثاً كما صرَّح به ابنُ خلدون المؤرِّخُ الكبيرُ الشأن، ولا عجب منهم، فلم يزل من شأن الجهلاءِ الطعنُ علىٰ العلماء، وهذا أمرٌ نالَه العلماءُ بوراثتهم عن الأنبياء، فكما طعنَ معاصرو الأنبياء ومَن بعدهم ممَّن لم يعرف قدرهم ولم يدرك رتبتَهم الرسلُ والأنبياء، كذلك يطعنُ جهلاءُ كلِّ عصرٍ علىٰ مَن يعاصرهم، ومَن سلفهم من العلماء المتدينين والأئمّة المجتهدين.

إنّما العجبُ من العلماء حيث ينقلونَ هذا القولَ المردود القبيح ، ويقرُّونه ويسكتون عليه ولا يتعرَّضون بالتغليظ والتقبيح ، وقد نقلَه بعضُ أفاضلِ عصرنا في كتابه: (الحطّة بذكر الصحاح الستّة[1]) ، وسكت عليه ، ومنه أخذَ بعضُ أتباعِه ومقلِّديه هذه الكلمة وأشاعَها ، وظنَّ صدقَها وروَّجَها مع أنّه يحرمُ علىٰ العالم لاسيما مَن كان نظره وسيعاً وعلمه رفيعاً أن ينقلَ هذه الكلمة إلّا للردِّ عليها وتغليطها ، ونحن نقول:

* **أوّلاً:** إنّ هذا القولَ إن لم يكن غلطاً وزلّةً من ابن خلدون ، أو من كُتّاب (تاريخه) ، أو من مهتمي طبعه ، فهو قولٌ مخالفٌ للثقات الذاكرين تعداد الروايات للإمامِ الأعظم ذي الكرامات ، فيكون شاذّاً مردوداً.

* **وثانياً:** إنّ ابنَ خلدون وإن كان ماهراً في الأمور التاريخيّة إلّا أنه لم يكن ماهراً بالعلوم الشرعية. كما نصّ عليه شمس الدين السَّخَاوِي في ترجمته في (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع) ، فكيف يكون قولُهُ مقبولاً في هذا المرام ، فإنّ مَن لا مهارةَ له في العلومِ الشرعيَّة لا يقفُ علىٰ مراتبِ الأئمة الأعلام فيما يتعلّق بالأمور النقليّة ، فلا يُقبل قوله ، لا سيما إذا كان مخالفا لغيره.

* **وثالثاً:** إنّه ذكره ابن خلدون بلفظ: يقال ، الدالُّ علىٰ ضعفِهِ وعدم حصولِ إذعانه به ، ولم يجزم به ، فكيف يحتجّ به.

* **ورابعاً:** إنّ الأمورَ التاريخيَّةَ والحكايات المنقولة في الكتب التاريخيّة لا بدَّ أن توزنَ بميزانِ العقول ، فما خالفَ البراهين القطعيّةَ العقليّةَ أو النقليّة ، تردُّ عند أربابِ العقول ، يدلُّ علىٰ ذلك قول ابنُ خلدون في مفتح (تاريخه): الأخبارُ إذا اعتمد فيها علىٰ مجرَّدِ النقل ، ولم تحكَّم أصولُ العادة ، وقواعدُ السّياسة ،

---

(١) للشيخ صديق حسن خان القنوجي.

وطبيعةُ العمران والأحوالُ في الاجتماعِ الإنساني ، ولا قيس الغائب منها بالشاهد ، والحاضرُ بالذاهب ، فرُبَّما لم يؤمن فيها من العثور ومزلّة القدمِ والحيد عن جادّةِ الصدق ، وكثيراً ما وقعَ للمؤرّخين والمفسّرين وأئمّة النقل المغالطَ في الحكايات والوقائع ؛ لاعتمادهم فيها على مجرَّد النقل غثّاً أو سميناً ، لم يعرضوها على أصولها ، ولا قاسوها بأشباهها ، ولا سبروها بمعيار الحكمة ، والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار ، فضلُّوا عن الحقّ ، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط ، سيَّما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات ، إذ هي مظنّة الكذب ، ومطيَّة الهذر ، ولا بُدّ من عرضِها على الأصول ، وعرضِها على القواعد . انتهى كلامه .

إذا عرفت هذا فاعرف أنّ هذه الكلمة : إن روايات أبي حنيفة بلغت إلى سبعةَ عشرَ ؛ مخالفةٌ للدلائل القطعيّة المؤيّدة بالأمورِ النقليّة اليقينيّة ، وللمشاهدة البينيّة ؛ وذلك لأنّ مَن نظرَ تصانيف تلامذةِ الإمام الذين أسندوا الروايات فيها إلى أستاذِهم وأسندوها إلى الرسول - ﷺ - بإسنادهم ، كـ(موطأ الإمام محمّد) ، وكتاب (الحجج) له ، وكتاب (الآثار) له ، و(السير الكبير) له ، وكتاب (الخراج) للإمامِ أبي يوسف ، وغير ذلك ، وجدَ فيها روايات الإمام أزيد من مئة بل مئتين ، فما معنى كون رواياته سبعةَ عشرَ فقط .

وأيضاً : مَن نظر (مصنّف ابن أبي شيبة) ، و(مصنّف عبد الرزاق) ، وتصانيف الدَّارَقُطْنِيّ ، وتصانيف الحاكم ، وتصانيف البَيْهَقِيّ ، وتصانيف الطّحاويّ كـ(شرح معاني الآثار) ، و(مشكل الآثار) ، وغير ذلك وجد فيها روايات كثيرة لأبي حنيفة مرويَّة من طرقٍ مرضيّة ، فكيف يُسَلَّم كونها سبعةَ عشرَ فقط .

وأيضاً : كلُّ أحدٍ يعلمُ أنّ زمانَ الإمام كان آخر زمان الصحابة ، وأوّل زمانِ

التابعين، وكان ذلك العصر عصر شيوعِ العلم وإشاعة الأخبار النبويّة، وكان أصاغرُ ذلك الزمان أيضاً تبلغهم الأحاديث الكثيرة، فمع ذلك كيف يجوِّزُ العقل أنْ لا تبلغ أبا حنيفةَ إلَّا سبعةَ عشر.

وأيضاً: قد اتَّفقت كلماتُ الفقهاء والمحدَّثين والمؤرِّخين، بل جميعُ العلماء المعتبَرين على أنّ أبا حنيفةَ كان مجتهداً، وإجماعُهم دالٌّ على أنّه بلغته أحاديثُ كثيرة، فمن الظاهر أنّ مَن لم تبلغه من الأخبارِ النبويّة إلا سبعةَ عشرَ كيف يجتهدُ وكيف يستنبط.

فإن قلت: نحن نلتزم أنّه لم يكن مجتهداً.

قلت: فحينئذٍ يكون قولُ المحدِّثين والمؤرّخين وسائر العلماء المعتبرين أنّه من المجتهدين، وذكرهم له في أثناءِ ذكرهم، وذكر قوله ومذهبه عند ذكر أقوالهم ومذاهبهم، وإشاعةُ قولهِ فيما بينهم ردّاً وقبولاً كاذباً وباطلاً، ومَن التزمَ ذلك فهو أجهل الجاهلين باليقين.

وأيضاً: قد أجمعت كلماتهم على أنّ أبا حنيفةَ، كان من الفقهاء، حتى قال محمّد بن إدريس الإمامُ الشافعيّ: إنَّ الناسَ في الفقه عيال على أبي حنيفة، ولم يذكره أحدٌ من المؤرّخين والمحدّثين إلا وصفه بفقيه أهل العراق. ومن المعلوم أنّ هذه الصفة لا توجدُ بدونِ قوّة الاجتهاد، فإنّه يشترطُ في حصول الفقه مَلَكة الاستنباط والاجتهاد كما هو مصرّح في كتب أصول الفقه؛ ولذلك صرّحوا أنّ المقلِّدَ الذي ليس له مَلَكَةُ الاستنباطِ ليس بفقيه، بل هو حاكٍ وناقل، فلو لم يكن تبلغْهُ إلا سبعةَ عشرَ حديثاً كيف يصحّ حكمهم ذلك، وكيفَ يصح حكمُ الشافعيّ فيما هنالك.

وأيضاً: المسائلُ الفرعيّة في العبادات والمعاملات التي نقلت عن الإمامِ في كتب تلامذتهِ كالكتب الستّة للإمام محمد: (الجامع الصغير)، و(الجامع الكبير)، و(السير الكبير)، و(السير الصغير)، و(المبسوط)، و(الزيادات)، و(كتاب الآثار)، له و(كتاب الحجج) له، وكتاب (الخراج) لأبي يوسف، و(الأمالي) له، و(المجرّد) لابن زياد، ونحو ذلك أكثر من أن تحصىٰ، وكلُّها ليست منصوصةً في القرآن، ولا ثبتت بإجماع، وأكثرها ممّا لا تدركُ لمجرَّد القياس والرأي، فإن كان لم تبلغه أحاديث فكيف أفتىٰ بها، ومن أين استخرجها، وحكم بها، ومَن لا تبلغه من الأحاديثِ إلَّا سبعةَ عشرَ كيف يفتي بهذه الأحكام المتكثرة.

فإن قلت: يمكن أن تكون مسموعاته سبعةَ عشرَ فقط، واطَّلع علىٰ أحاديثَ كثيرةٍ من غير رواية، فاستخرج منها الأحكام.

قلت: لم تكن كتب الحديث في زمانِهِ مدوَّنة، ولم يكن للاطّلاعِ علىٰ الأحاديث فيه سبيل إلَّا السمَّاع عن أفواهِ حمَلةَ الشريعة.

وأيضاً: مشايخه في العلم علىٰ ما ذكره ابنُ حجر وغيرُه أربعة آلاف، وعدَّ منهم في (تهذيب الكمال) وغيره من كتب نقّاد الرجال نحو سبعينَ شيخاً، فإن كان سمعَ من كلِّ واحدٍ من شيوخه حديثاً واحداً فقط تبلغ مرويّاته سبعينَ أو أربعة آلاف، فما معنىٰ كونها سبعةَ عشر.

وأيضاً: مَن لا تبلغه من الأحاديثِ إلَّا سبعةَ عشرَ لا يعدُّ من المحدّثين فضلاً عن أن يدرجَ في عداد الحفَّاظِ المتّقين، مع أنّهم عدُّوه في الحفَّاظ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَن طالع (تذكرة الحفّاظ).

فإن قلت: إدراجه في الحفّاظ لا يثبتُ منه أنّه حافظٌ في نفس الأمرِ أيضاً.

قلت: فحينئذٍ يرتفعُ الأمانُ عن أقوالِ نقّاد الرجال: كالذهبي، وابن حجر، والمِزِّي وغيرهم من أربابِ الكمال؛ لاحتمال مثل ذلك في كلِّ مَن عدُّوه من حفَّاظ الحديث، وكشفوا عن أحوالِهم بالكشف الحثيث.

وأيضاً: كلامُ ابنِ خلدون بعد ذكر عبارة وقعت فيه هذه الكلمة، وهو ما نقلناه سابقاً في بحثِ قلّة الروايةِ شاهدٌ علىٰ أنّها ليست منه أو هي وقعت زلّة منه، فإنّه قد شهدَ فيه بأنّ أبا حنيفةَ من كبار المجتهدين في الحديث، فلو كان عنده أنّه لم تبلغه من الأحاديث إلَّا سبعةَ عشرَ لم تصحّ منه هذه الشهادة.

وبالجملة؛ فتلك الكلمة: يعني بلغت رواياته إلىٰ سبعةَ عشرَ قد كذَّبتها عبارةُ ابنِ خلدون نفسه، وكذَّبتها عباراتُ غيره، وشهدت ببطلانها دلالةُ إجماع المحدِّثين والمؤرّخين، ونادت بكونها غلطاً مطالعةُ كتبِ أبي حنيفة وتلامذته المتَّقين، وحكمت بعدم قبولها معاينة كلام غيرهم من المجتهدين، ومع هذا كلّه فلا يؤمن بها إلَّا المعتدي المهين لا العاقل الفطين، وما مثلُها إلَّا كما لو قيل في حقّ البُخاريّ رئيس المحدّثين إنّه بلغته من الأحاديث ثلاثة أو عشرون فقط، وإنّه لم يكن من الفقهاء ولا كان من المجتهدين قطّ، ولا ريب في أنَّ مثل هذه الكلمات التي تشهدُ ببطلانها شهادةُ الوجود، ودلالة الإجماع، ويحكمُ بكونها غلطاً العقلُ والنقل بلا دفاع، لا تقبل عند أحدٍ بلا نزاع، فاحفظ هذه كلّه فإنّه ينفعُك في دنياك وآخرتك. انتهىٰ كلام اللكنوي.

أما مسانيد الإمام أبي حنيفة:

فقد جمع محمد بن محمود العربي محتداً، الخوارزمي مولداً في كتابه الموسوم: بجامع الإمام الأعظم خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فحولُ علماء الحديث وهي:

* **الأول**: مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي المعروف بعبد الله الأستاذ، رحمه الله رحمة واسعة.

* **الثاني**: مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر، الشاهد العدل، رحمه الله تعالى.

* **الثالث**: مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو الحسين محمد بن مطهر بن موسى بن عيسى بن محمد، رحمه الله تعالى.

* **الرابع**: مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني، رحمه الله تعالى.

* **الخامس**: مسند له جمعه الشيخ الإمام الثقة العدل أبو بكر محمد بن عبد الباقي ابن محمد الأنصاري، رحمه الله تعالى.

* **السادس**: مسند له جمعه الإمام الحافظ صاحب الجرح والتعديل أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، رحمه الله تعالى.

* **السابع**: مسند له رواه عنه الإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي، رحمه الله تعالى

* **الثامن**: مسند له جمعه الإمام الحافظ عمر بن الحسن الأشناني، رحمه الله تعالى.

* **التاسع**: مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد بن خلي الكلاعي، رحمه الله تعالى.

* **العاشر**: مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، رحمه الله تعالى.

* **الحادي عشر**: مسند له جمعه الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم

الأنصاري، رحمه الله تعالى ورواه عنه يسمى: نسخة أبي يوسف.

* **الثاني عشر**: مسند له جمعه الإمام محمد بن الحسن الشيباني، رحمه الله تعالى ورواه عنه يسمى: نسخة محمد، مطبوع ومتداول.

* **الثالث عشر**: مسند له جمعه ابنه الإمام حمّاد بن أبي حنيفة ورواه عن أبيه، رضي الله تعالى عنهما.

* **الرابع عشر**: مسند له أيضاً جمعه الإمام محمد بن الحسن، معظمه عن التابعين، ورواه عنه يسمى: الآثار. مطبوع ومتداول.

* **الخامس عشر**: مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السغدي، رحمه الله تعالى.

هذا، واستخرج جميع ما في هذه المسانيد الإمام الخوارزمي ورتبها على أبواب الفقه في مجلدين طُبعا في الهند بمطبعة دائرة المعارف في حيدر آباد الدكن سنة ١٣٣٢ هـ.

وبعد كلِّ هذا كيفَ يقولُ عداب الحمش بِأنّ أدلّة الشيخ عبد الفتاح أوْهَى مِن خُيُوطِ العَنَاكب، مِن أبرزِها أنّ أبا حنيفةَ له سبعة عشر مسندًا[١].

ومِن الخطأِ البيِّن مَا نسبه الشيخ عداب إلى الشيخ عبد الفتاح وهو يناقشه على طريقةِ الفَنْقَلَة في ص (٩٩)، قوله:

كلُّ أئمةِ النقد قدْ وصفتَهم بالتعنّتِ إلى نهايةِ القرنِ الرابع الهجري، فمن

---

(١) رأيت مؤخّرًا كتابًا اسمه (مشايخ الإمام الأعظم) للشيخ عبد الستار المعروفي المتوفى سنة ١٤١٤ هـ. ذكر فيه شيوخ الإمام أبي حنيفة فبلغ عددهم إلى ما يزيد عن ثلاثمئة شيخ، وذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في كلّ واحد منهم، وهو كتاب جيّد في الردّ على مثل هذ الدعاوي.

الذي يُعتدُّ بِقوله عندك ؟ انتهىٰ

إذ لا يخفىٰ ما في هذا الإطلاق من تجاوز الحدّ ، وبه يُستغنىٰ عن التعقيب والردّ .

وممَّا نسب الشيخ عداب إلىٰ الشيخ عبد الفتاح ما جاء في ص ١٠٥ ، وهو قوله :

معَ أنّ الباحثَ (يعني به الشيخ عبد الفتاح) حفظه الله تعالىٰ يأبىٰ أن يردَّ عليه أحدٌ ، أو يخالفه في شيء ، فإن فعل فهو عنده قليل أدب . انتهىٰ

۞ فالجوابُ :

والذي يُعْرفُ عن الشيخ أنّ كلَّ من تكلّم معه تأييدًا له ، أو ردًّا عليه ، بدون فرقٍ بينهما ، إذا كان بعيداً عن الأسلوب العلميّ والأدب الإسلاميّ فالشيخ ينبِّهه عليه بأسلوبٍ جميلٍ ليِّن ، وكلامٍ حَسَنٍ هَيِّن .

وعلىٰ سبيل المثال أسوقُ هنا كلامَ الشيخ عداب الحمش وهو يُخاطب به الشيخ عبد الفتاح ، الذي يحسبُ عداب نفسَه مِمَّن تَربَّىٰ علَىٰ كُتبِهِ وتعليقاته ، واسْتَفاد مِنها ، ويعده شيخا له :

يقول في صفحة ١٥وهو يردُّ علىٰ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ :

وقد أتيتُ علىٰ دعوَاك بِدليل هشٍّ عَريض! ونحنُ نَقذِف في وجهِ دعْوَاك هذه بِأدلّةٍ كثيرةٍ لا يَسعُك أن تنقض واحداً منها ، ولو أجْلبْتَ علينا بِخَيْلك وَرِجْلك ، فأنْصِتْ باهْتِمَام بَالغ ، والتقطْ أنفاسَك الحرّىٰ . انتهىٰ

والقارئ الفَهِمُ يُدرك مَا في هذه الكلمات مِن سوءِ الأدب ، خاصّةً في كلمتِه (فأنْصِتْ بِاهْتِمَام بَالغ) ، كم هي خالية عن الأدب والذوق!

ثم لما وصف الشيخ عبد الفتاح لمن خاطبَه بهذا الأسلوبِ البَعِيدِ عن الأدبِ الإسْلاميّ أنّه قليلُ الأدب، لا يرضىٰ به الشيخُ عداب، ويذكره علىٰ سبيل العيب والعتاب! وقد تناسىٰ أنه بمثابة تلميذ من تلاميذه في السنِّ والعلم، وإن فاتته فيما يبدو التلمذة علىٰ الشيخ في التواضع والسكينة وعدم الغرور.

ومما أخطأ الشيخ عداب وهو يردُّ علىٰ الشيخ عبد الفتاح، إتيانُه بمثال خارج الموضوع الذي يقول به الشيخ عبد الفتاح ولا ينكره. وبيان ذلك:

أراد الشيخُ عداب نقضَ قولِ الشيخ من أنَّ ابن القيّم يرىٰ تعديلَ من سكت عنه البخاري جرحًا وتعديلًا، وأتىٰ بمثال يُثبِت بأنّ ابن القيّم يُضعِّف من سكت عنه البخاري، وذكر له مثالًا، وهو قوله:

لقد ترجم البخاري لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وسكت عليه، وقد ذكر ابن القيّم حديث أبي سعيد الخدري (من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح)، ثم قال ابن القيّم: ولكن لهذا الحديث عدّةُ عللٍ.

أحدُها: أنّه مِن رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيفٌ. انتهىٰ

❁ **والجواب:**

ووجه الخطأ فيه، أنّ ابن القيّم لم يضعِّف عبدَ الرّحمن بن زيد بناءً علىٰ أنّ البخاري سكت عليه، بل لثبوت جرحه عن البخاري، كما ذكره الإمام الترمذي في (جامعه) بعد ذكر حديث الوتر، قال فيه: سمعتُ أبا داود السِّجْزي يعني سليمان بن الأشعث يقول: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقال: «أخوه عبد الله لا بأس به»، وسمعتُ محمدًا (يعني البخاري) يذكر عن علي بن عبد الله أنَّه ضعَّف عبد الرحمنَ بن زيد بن أسلم، وقال: عبد الله بن

زيد بن أسلم ثقة. انتهى.

وكلامُ الشيخ عبد الفتاح في تعديل المسكوت عنه مقيَّدٌ بِعدم ثبوت الجرح عنه، وبِعدم إتيانه بما فيه الشذوذ والنكارة، ومثال الشيخ عداب بِعبد الرحمن بن زيد لا يُسلّم له، إذ ثبت فيه الجرح.

وهكذا غلط الشيخ عداب حينما نسب التناقض إلى الحافظ السخاوي.

وذلك في صفحة ٧٤ إذ قال فيها:

قال السخاوي عن الكامل (أكمل الكتب المصنَّفة قبله وأجلّها، لكنه توسّع لذكره كلُّ من تُكلّم فيه وإن كان ثقة، مع أنَّه لا يحسن أن يقال (الكامل) للناقصين).

علّق عليه الشيخ عداب بقوله: قلتُ: السخاوي نفسُه قد وصف الكامل بأنّه أكمل الكتب المصنّفة قبله، فناقض نفسه في سطور... إلخ

﴿ الجواب:

لو كان السخاوي قال: بأنه لا يجوز أن يوصف الكاملُ بأكمل الكتب.. لصح الاعتراض عليه،

لكن كلامه واضح وصحيح، هو يصفه بأنّه أكمل الكتب المصنّفة قبله... وهو يعترف ويقول بأنه: لا يحسنُ أن يوصف بذلك.

❁ ❁ ❁

الفَصْلُ الثالث
التعقبات على الشيخ حمود التويجري [(١)]
في ردِّه على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة

هناك رسالةٌ صغيرةٌ للشيخ عبد الفتاح أبوغدة اسمها (مسألةُ خَلقِ القُرآن وأثرُها في صُفوفِ الرُّوَّاة والمحَدِّثين وكُتبِ الجَرْح والتعْدِيل).

وهذه الرسالة في أصلِ تأليفها، كان قصْدُ الشيخ منها ذكر منشأ هذه المسألة وتاريخها باختصارٍ، والإشارة إلىٰ أثرها من الناحية السياسيَّة والاعتقاديَّة، ثمّ التوسع في بيان أثرِها في كتب الجرح والتعديل، إذْ بسببها امتحِن الناسُ، وحُبسوا وضُربوا وعذِّب وقُتلوا، حتىٰ صارتْ هذ الفتنةُ هي الشغل الشاغل للدولة والناس خاصّتهم وعامتهم، وأصبحت حديث مجالسهم وأنديتهم، وبعد انطفاء نارِ هذه الفتنة اتّخذت هذه المسألةُ طابعَ شَنَآن يميز به بين القائلين بها وغير القائلين بها،

---

(١) وهو الشيخ الداعية حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري، وُلد في مدينة المجمعة عاصمة سدير، وذلك في عام ١٣٣٤ هـ، وفي صباه شرع يقرأ في كُتّاب المربي ـ أحمد الصائغ ـ وتوفي والده بعد ذلك بأيام قليلة، فتعلم مبادئ القراءة والكتابة في الكُتاب، ثم حفظ القرآن الكريم، وهو لم يتجاوز الحادية عشر من عمره. ولما بلغ سن الشباب لازم حلقة الفقيه قاضي بلدان سدير الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، واستمر في القراءة عليه ربع قرن، قرأ عليه فيها شتىٰ العلوم من التوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصولها، ثم قرأ علىٰ الشيخ محمد بن عبد المحسن الخيال، وعلىٰ الشيخ سليمان بن حمدان، أحد قضاة مكة المكرمة، وروىٰ عنه مسلسل الحنابلة بالأولية.

وله من المؤلفات والرسائل ما يبلغ خمسين كتاباً في مختلف الموضوعات. توفي في مدينة الرياض في ١٤١٣/٧/٥ هـ.

ثم أصبحت هذه المسألة سببا من أسباب الجرح والتعديل، التي تُضعَّفُ بها الأحاديثُ وتصحّح، وجُرح بها أقوامٌ من العلماء والمحدثين والفقهاء والرواة الثقات الأثبات حتىٰ أولئك الذين توقّفوا فيها لم يقولوا شيئا.

ثم توسع نطاقُ الجرح بهذه المسألة، حتىٰ تناول الإمام البخاري وشيوخه الأجلة، كيحيىٰ بن معين وعلي بن المديني ويزيد بن هارون وغيرهم من الأئمة الأفذاذ، كما ذكره الحاكم في (تاريخ نيسابور)، عن حاتم بن أحمد بن محمود، قال: سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: لمَّا قدم محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، ما رأيت واليا ولا عالما فعل به أهلُ نيسابور ما فعلوا به. استقبلوه من مرحلتين من البلد، أو ثلاث. وقال محمد بن يحيىٰ الذهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدا فليستقبله، فإني أستقبله، فاستقبله محمد بن يحيىٰ وعامةُ علماء نيسابور، فدخل البلد فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيىٰ: لا تسألوه عن شيءٍ من الكلام، فإنَّه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كلُّ ناصبيٍّ ورافضي وجهمي ومرجئ بخراسان.

قال: فازدحم الناس علىٰ محمد بن إسماعيل حتىٰ امتلأت الدار والسطوح، فلما كان اليوم الثاني، أو الثالث من يوم قدومه، قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن؟ فقال: أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا. قال: فوقع بين الناس اختلافٌ فقال بعضهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوق. وقال بعضهم: لم يقل.

فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتىٰ قام بعضُهم إلىٰ بعض، قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم. وقال أبو أحمد بن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أنَّ محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده، حسده بعضُ شيوخ الوقت فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق.

فلمَّا حضر المجلسَ قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثا، فألح عليه، فقال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقةٌ والامتحان بدعةٌ. فشغب الرجل وقال: قد قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

وقال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي الهيثم، حدثنا الفربري قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: إنَّ أفعال العباد مخلوقة، فقد حدّثنا علي بن عبد الله حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك عن ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: إنَّ الله يصنع كل صانع وصنعته. قال البخاري: وسمعت عبيد الله بن سعيد ـ يعني أبا قدامة السرخسي ـ يقول: ما زلتُ أسمع أصحابنا يقولون: إنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ. قال محمد بن إسماعيل: حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقةٌ، فأما القرآن المبين المثبت في المصاحف الموعَىٰ في القلوب فهو كلام الله غير مخلوق، قال الله تعالىٰ: (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم). قال: وقال إسحاق بن راهويه: أمَّا الأوعية فمن يشك أنها مخلوقة؟! وقال أبو حامد بن الشرقي: سمعت محمد بن يحيىٰ الذهلي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدعٌ، ولا يُجالَس ولا يُكلَّم، ومن ذهب بعدَ هذا إلىٰ محمد بن إسماعيل فاتَّهموه، فإنَّه لا يحضر مجلسَه إلَّا من كان علىٰ مذهبه.

وقال الحاكم: ولمَّا وقع بين البخاري وبين الذهلي في مسألة اللفظ، انقطع الناسُ عن البخاري إلا مسلمَ بن الحجاج، وأحمد بن سلمة، قال الذهلي: ألا من قال باللفظ فلا يحلُّ له أن يحضر مجلسنا. فأخذ مسلمٌ رداءَه فوقَ عمامته وقام علىٰ رؤوس الناس، فبعث إلىٰ الذهليّ جميعَ ما كان كتبه عنه علىٰ ظهر حمَّال. قلتُ:

وقد أنصف مسلم فلم يحدِّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا[1]. انتهىٰ.

فلمَّا كانت الفتنةُ قد وصلت إلىٰ هذا الحدِّ، وأخذت مكانها في التاريخ، وقد بنيت عليها أحكام بالقبول والرد ومضىٰ عليها زمان، رأىٰ الشيخُ عبد الفتاح أن يتكلَّم في هذه المسألة بإلقاء الضوء عليها من ناحية الجرح والتعديل خاصَّة، وذكر في ذلك الخلاف المذهبَ الوسطَ والقول العدل، وهو قولهم:

بأنَّ القرآن كلامُ الله غير مخلوق، وبأنَّ أفعال العباد مخلوقة، حركاتهم، وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأمَّا القرآن المبين المثبت في المصاحف، والموعىٰ في القلوب، فهو كلام الله غير مخلوق.

وهو نصُّ كلام الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولأجل هذه المسألة تركه الرازيان، مع أنَّ الحقّ في هذ المسألة مع الإمام البخاري.

فلما كان التدقيق في هذه المسألة بما يتعلّقُ اللفظَ والملفوظَ مما يعسر فهمه علىٰ الناس، مع قولهم بأن القرآن غير مخلوق، وأخذ البعضُ يردّ بها علىٰ أركان الإسلام، قال الشوكاني في كتابه (إرشاد الفحول) ما نصه: بَلْ مَسْأَلَةُ الْخِلَافِ فِي كَلَامِ الله سُبْحَانَهُ، وَإِنْ طَالَتْ ذُيُولُهَا، وَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِيهَا فِرَقًا، وَامْتُحِنَ بِهَا مَنِ امْتُحِنَ، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَظَنَّ مَنْ ظَنَّ أَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ، لَيْسَ لَهَا (كبير) فَائِدَةٍ، بَلْ هِيَ مِنْ فُضُولِ الْعِلْمِ، وَلِهَذَا صَانَ الله سَلَفَ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، والتابعين، وتابعيهم عن التكلم فيها. ص ٣٩.

إلىٰ أن ختم الشيخُ رسالته ببيان غرضِه منها، وهو: أنَّه ليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفةَ ولا ممَّا يُوجب الوحشة، لأنهم مجمعون علىٰ أصلٍ واحد، وهو:

---

(١) فتح الباري ١/٤٩٠.

القرآن كلام الله غير مخلوق).

وإنَّما اختلفوا في فرع لم يفهموه لغموضه ولطف معناه، كلٌّ ادّعى شيئًا أو انتحل نحلة، حتى بُلِيَ الواقفُ الشاكُّ المستبصر بإكفارِ بعض هذه النحل وبإكفار من شك في كفره.

ثم أتبعه الشيخُ استنتاجا مما مضى: ومن هذه اللمحات الكاشفة: يتبدَّى لنا سدادُ موقف الإمام البخاري وسدادُ موقف تلميذه الإمام مسلم رحمهما الله تعالى إذ نرى كلًّا منهما لا يمتنع أن يروي في صحيحه عمَّن رُمي بمثل هذه الجروح المجروحة بوزن القسطاس المستقيم.

هذا هو مقصدُ الشيخ من رسالته باختصار.

بيانُ اعتراض التويجري والجواب عنها

وقد كتب الشيخُ التويجري رسالة اسمها، (تنبيهُ الإخوان على الأخطاء في مسألة خلق القرآن)، يعترض فيها على الشيخ في بعض النقاط، منها قول الشيخ عبد الفتاح: (وقد ظهرت هذه الفتنة بعض الظهور في زمن الإمام أبي حنيفة فقال فيها قولاً فصلاً ورد على ناشريها فأسكتهم إلى حين).

وقد اعترض عليه التويجري بقوله: (لا يخفى على من له فضل اطلاع ما في هذا الكلام من المبالغة في المدح بما لا حقيقة له. وقد رأيتُ عدداً من الكتب التي ذُكر فيها الردُّ على الجهميَّة، وما رأيت أحداً من أهل السنَّة ذكر عن أبي حنيفة أنَّه رد على الجهميَّة بشيء، فضلاً عن أن يكون قال قولاً فصلاً أسكت به الجهميَّة الذين نشروا فتنة القول بخلق القرآن). انتهى

فالجوابُ:

أما قوله: (وما رأيتُ أحداً من أهل السنَّة ذكر عن أبي حنيفة أنَّه ردَّ على الجهميَّة بشيء)، فلعلّه لم ير ذلك، لكن ليس معناه أنه ليس له ردٌّ عليهم في الحقيقة، وممَّا يدلُّ عليه ما قاله الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه (أصول الدين) ص٣٠٨ وهو يذكر أئمة متكلمي أهل السنة بالترتيب بدأ من أولهم: وأوّلُ متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب: أبو حنيفة... فإنَّ أبا حنيفة له كتاب في الرد على القَدَرية سمَّاه (الفقه الأكبر)، وله رسالة أملاها في نصرة قول أهل السنة... إلخ.

وممَّا لا يخفى أن مسألة خلق القرآن وما نتج من آثارها كان في زمن الإمام أبي حنيفة، فلا يستبعد أن يتكلّم أبو حنيفة فيها، ومما يلمح إلى ذلك ما ذكره الحافظ الخليلي في كتابه (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) عند ترجمة القاضي أبي يوسف، قال فيه: (وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى الْجَهْمِيَّةِ).

وممَّا يدلُّ على أنَّ أبا حنيفة ردَّ على الجهمية، ما ذكره الخطيبُ البغدادي في تاريخه بإسناده قال:

قَالَ أَبُو حنيفة: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جَهْمٌ مُعَطِّل، ومقاتلٌ مُشَبِّه.

وهكذا ذكر فيه الخطيب بإسناده عن بِشْر بن الوليد أنَّه قال: سَمِعْتُ أَبَا يُوسُف، يَقُولُ: قَالَ أَبُو حنيفة: صنفان من شر النَّاس بخُرَاسَان: الجهميَّة والمشبِّهة. وربما قَالَ: والمقاتلية.

وفيه روايةٌ أخرى كفّر الإمامُ أبو حنيفة فيها جهماً.

وبه يتبيّن ما ذهب إليه الشيخ تبعًا لشيخه العلامة الكوثري.

ثمَّ ما نقله الشيخُ عن شيخه الكوثري من أن الإمام أبي حنيفة لما انتشرت: فتنة الجهميّة، تدارك الأمر وقال: (ما قام بالله غير مخلوق، وما قام بالخلق مخلوقٌ)، فلم أهتدِ إلىٰ مصدر هذا الكلام، ولم يذكر الشيخ الكوثري مرجعه، لكن علىٰ كلِّ حال، هذه المقولةُ هي قاعدة عظيمة، وتفسيرُ الكوثري لها مطابق لما عليه جمهور متكلمي أهل السنة، كالإمام المبجَّل ناصر السنة القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله.

ولا ينكرُ ذلك إلا من يجهل ما هو كلامُ الله تعالىٰ في الحقيقة، وما هو القرآن عند من يقول بخلقه وعند من يقول بعدم خلقه، وإليك مختصرُ القول فيه[1] كما بيّنه أبو القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري المتوفىٰ سنة ٥١٢ من الهجرة، في كتابه القيّم (شرح الإرشاد)، يقول فيه وهو يعرِّف الكلامَ بعد ذكرِ مذهب المعتزلة وأقوالهم:

وأمَّا مشايخنا فقد صاروا أن الكلام: معنىٰ قائمٌ بذات المتكلِّم، وليس بحروفٍ ولا أصوات، وإنما هو القول الذي يجده العاقلُ في نفسِه ويزوِّره في خَلَدِه، ثمّ يدلُّ علىٰ ما يجدُه: بِالعبارة مرةً، وبالكتابة مرة، وبالرموز والإشارات التي تقع عليها المواضعة أخرىٰ.

والكلامُ عند أبي الهذيل والشحّام والجبّائي هو: حروفٌ مفيدةٌ مسموعةٌ مع الأصوات، غير مسموعةٍ مع الكتابة والحفظ.

ثم يأتي السؤال: فما هي العبارةُ التي تعبِّر عن الكلام الذي هو معنىٰ قائم بذات المتكلم؟

---

(١) وممن تكلَّم في مسألة كلام الله تعالىٰ بأجلىٰ بيان وأوفىٰ كلام: الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني في رسالة طبعت بعنوان (سؤالات أهل الري عن الكلام في القرآن العزيز) وهي من إملائه رحمه الله، طبعته دار الفتح بتحقيق الشيخ محمد فكري.

فالجواب: معظمُ أئمة أهل السنّة يقولون بأنه دلالات على الكلام، وليست بكلام على الحقيقة، وهو المشهور من مذهب أبي الحسن.

وقال في (أجوبة المسائل المصريَّات): الكلام اسم يطلق على الذي في النفس وعلى العبارة جميعا على التحقيق.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، وقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

ثم بيَّن الأنصاري بأن الله تعالى متكلِّمٌ بكلام، وكلام الله تعالى مكتوبٌ في المصاحف، محفوظٌ في الصدور، وليس حالًّا في مصحف ولا قائما بقلب، بمعنى أنَّ ما في المصحف كتابةٌ دالّةٌ على كلامِ الله تعالى.

ثم بين مذاهب الناس في القراءة وقال: ومذهبنا: أنَّ المقروءَ بِقراءتنا هو الكلام القديم بذات الله تعالى، وقراءتُنا دالَّةٌ عليه.

ثم يقول إمام الحرمين: بأنّ القراءة عند أهل الحق: أصواتُ القَرَأَة[1] ونغماتهم، وهي أكسابُهم التي يؤمرون بها في حال: إيجاباً في بعض العبادات، وندباً في كثير من الأوقات؛ ويزجرون عنها إذا أجْنبوا، ويُثابون عليها، ويُعاقبون على تركها.

وهذا ممَّا أجمعَ عليه المسلمون، ونطقت به الآثار، ودلّ عليه كثيرٌ من الأخبار. ولا يتعلق الثوابُ والعقاب، إلَّا بما هو من أكسابِ العباد. ويستحيلُ أن يُناط التكليفُ والترغيب والترهيبُ والتعنيفُ بصفةٍ أزليَّةٍ خارجةٍ عن المُمْكنات وقَبيلِ المقدورات.

---

(١) هكذا نقله الأنصاري، ولفظ الإرشاد (أصوات القرَّاء).

والقراءةُ هي التي تُسْتَطاب مِن قارئٍ، وتُسْتَبشع من آخر، وهي الملحُونةُ، والقَوِيمَة، وتَتَنَزَّهُ عن جميع ذلك الصفةُ القَدِيمة.

ولا يخطر لمن لازم الإنصافَ أنّ الأصوات التي يَبحُّ لها حَلْقُه، وتَنْتَفِخُ على مُستقرِّ العَادة أوْداجُه، ويقعُ علَى حسبِ الإيثارِ والاختيار، محرَّفاً، وَقَوِيماً، وَجهْوَرِيًا ورخيما ـ نفس كلام الله تعالى[١].

فأمَّا المقروءُ بالقراءة فهو المفهوم منها المعلوم، وهو الكلام القديم الذي تدلُّ عليه العبارات، وليس منها.

ثم المقروءُ لا يحلُّ القارئَ ولا يقومُ به، وسبيلُ القراءةِ والمقروءِ كَسَبيلِ الذّكر والمذكُور.

والذكرُ يرجع إلى أقوالِ الذاكرين، والرّبُّ المذكورُ المسبَّح المجمَّد، غيرُ الذكرِ والتسبِيح والتمجِيد.

كما أنَّ من روى خبرًا عن النبي ﷺ: أن المفهوم منه كلام النبي ﷺ على الحقيقة، وأن رواية الراوي وأصواته ليست أصوات النبي ﷺ، وإن كانت دالة عليها[٢].

ولذا يقول الإمام البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد): والقراءة فعلُ الخلقِ، وهو طاعةُ الله، والقرآنُ ليس هو بطاعةٍ إنّما هو الأمرُ بالطّاعة، ودليله قوله: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩].

---

(١) النص الذي نقله الأنصاري عن الإمام يختلف بما في الإرشاد اختلافا يسيراً

(٢) إلى هنا من شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري مختصراً.

وهكذا نقل الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري بإسناده عن أحمد بن حنبل في كتاب (تزكية أهل الحديث) وكذلك في (تاريخ نيسابور) أنه قال: (ألفاظ الآدميين كيفما ذكرت مخلوقة، وكلام الله تعالىٰ ليس بمخلوق)(١)

ثم بيّن الأنصاري بأنَّ كلام الله تعالىٰ صفة واحدة لا تتعدّد وإن تعدَّدت التسميات، فلا يوصف بالعربي أو الفارسي أو سرياني أو عبراني، لكن العبارات تتعدّد وتختلف، فإذا قرأ كلام الله تعالىٰ بلغة العرب سمِّي قرآنًا، وإذا قرئ بالعبرانية أو السريانية سمِّي توراةً وإنجيلًا... إلىٰ آخر شرحه وبيانه.

وبهذا التفصيل المختصر يتبيَّن صوابُ ما ذهب إلي الشيخ الكوثري، ويظهر أن كلامه مطابق لما عليه أهل السنة.

أما قول التويجري عن كلام الشيخ عبد الفتاح في ص ٤٤:

(وفي هامش صفحة١٢، ذكر المؤلف (أي الشيخ عبد الفتاح) أن البخاري قرَّر في كتابه (خلق أفعال العباد) أنَّ المِداد والرقّ ـ أي الوَرِق ـ والكتابة والحفظ للقرآن وأصواتَ العباد به كلّها مؤلّفة مخلوقة من فعل المخلوقين، وأنَّ القرآن صفة الله تعالىٰ، وهو قول الجبار أنطق به عباده، وكذلك تواترت الأخبار عن النبي ﷺ أن القرآن كلام الله.

وأقول (أي التويجري): إنَّ هذه الجملةَ قد لخصّها المؤلفُ من عدّةِ مواضع من كتاب «خلق أفعال العباد» وأدخل فيها أحرُفاً ليست في كلام البخاري. منها قوله: (للقرآن) بعد قوله: والحفظ. ومنها قوله (به) بعد قوله وأصوات العباد. ومنها قوله: (كلّها مؤلّفة من فعل المخلوقين). وكان ينبغي للمؤلف أن يلتزم الأمانة في إيراده لأقوال البخاري بحيث لا يدخل فيها ما ليس منها، ولاسيما إذا كان

(١) شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري ص ٨٩.

المزيد ممَّا يفسد الكلام ويغيِّر معناه. وهذه الأحرف المزيدة في بعضها إفساد لبعض كلام البخاري، وتغيير لمعناه وإحالة له إلىٰ قول من يقول من الجهميَّة أن اللفظ بالقرآن مخلوق.

فمن هذه الأحرف قوله (به) أي في قوله وأصوات العباد به ـ أي بالقرآن ـ كلها مؤلفة مخلوقة من فعل المخلوقين. وهذه العبارة لا فرق بينها وبين قول من يقول من الجهميَّة أنَّ ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فإن كان المؤلِّف قد أدخل هذا الحرف في كلام البخاري متعمداً فما أعظم ذلك وأبشعه!! وإن كان قد أدخله سهواً أو لعدم علمه بما يدلُّ عليه من إحالة المعنىٰ إلىٰ قول اللفظية فينبغي له أن يستدرك ذلك وينبِّه عليه... إلخ

أقول في الجواب:

بعدَ المراجعة والمقارنة وجدتُ الشيخ عبد الفتاح نقلَ من كتاب (خلق أفعال العباد) للإمام البخاري بنصّه وفصّه، حرفًا بِحرف. وإليك النص:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَسمعتُ عبيد الله بن سعيد يَعْنِي أَبَا قدامَة السَّرخسِيّ يَقُولُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنَّ أَفعَال الْعباد مخلوقة. قَالَ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل: حَرَكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَأَكْسَابُهُمْ وَكِتَابَتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ، فَأَمَّا الْقُرْآنُ الْمبين الْمثبت فِي الْمَصَاحِف، الموعىٰ فِي الْقُلُوب، فَهُوَ كَلَام الله غير مَخْلُوق، قَالَ الله تَعَالَىٰ: (بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذين أُوتُوا الْعلم). انتهىٰ

وبهذا اللفظ، حرفًا بِحرف نقله الحافظُ ابن حجر في (فتح الباري) (١٣/٤٩٨). ولذا قال في الهامش: هذا نصّ كلام البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد) (ص ٧٣)

أمّا في (هدي الساري) (١/٤٩٠) فقد نقل بزيادة لفظة (المتلوُّ...)

أمّا تعليقُ الشيخ عبد الفتاح في الحاشية، وهو الذي يعترض عليه الشيخُ التويجري، فهومن كلام الشيخ عبد الفتاح الذي فهمه من كلام الإمام البخاري، وساقه بعبارته. وليس هو مما يغيِّر المعنىٰ، كما يقول التويجري، إذ الكلام هنا عن قراءتنا للقرآن، وألفاظنا بالقرآن، وأصواتنا بالقرآن، وإلَّا فلا معنىٰ لكل هذا البحث والجهد، إذ لا يشكُّ أحدٌ بأنّ كلام الخلق وألفاظهم وأصواتهم في الخطاب مع الناس مخلوقٌ.

والبحثُ حولَ هذا المسألة ذو جوانب متعدِّدة، لكن أظنُّ أنّ هذا القدر يكفي لبيان الحقّ والصواب الذي يقول به الكوثري، وهكذا لبيان إصابة الشيخ عبد الفتاح في رسالته (مسألة خلق القرآن)، وهو مذهب أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، وأصحاب الفقه والحديث.



الفصل الخامس
بيانُ خطأِ الشيخ الألباني في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة

وممَّن اختلف مع الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الشيخُ المعتني بالحديث محمد ناصرُ الدين الألباني رحمهما الله، فقد حصلت بينهما بعضُ الاعتراضات والردود، وكانت هذه الردودُ أكثرها كتابةً، وفي مسائل متعدِّدة، أصاب الشيخ الألباني منها في مسألة أو مسألتين، ولم يصب في بقية المسائل، لكن ما أنصفَه الألبانيُّ حتّىٰ وهو يُقرِّر ما أصابَ هو فيه، ولم تكن أخلاقُ السّلف حَليفةً له فيه، وإن أظهر نفسَه من الدّعاة إلىٰ مذهبِ السّلف.

وأمامي طريقتان في التعقيب علىٰ اعتراضات الشيخ الألباني:

إمّا أن أُورِد نصَّ اعتراضاته علىٰ طوله ثمّ آتي بالتعقيب عليها.

أو ألخِّص اعتراضاته علىٰ الشيخ، ثم أذكر الجواب عنها.

أمّا طريقةُ التلخيص فكثيرًا ما ينتقدها المخالِفُ بدعوىٰ عدمِ الإتيان بكلامِ المنتقَد كاملا، أو بدعوىٰ بترِ كلامِه، أو إخفاء شيء من سِياقه.

أمّا الطريقةُ الأولىٰ فهي أقربُ إلىٰ الإنصاف، وأبعدُ عن الاعتراض، أبْينُ للقارئ، ولذا فضّلتُها واتخذتُها منهجًا في الجواب علىٰ اعتراضات الشيخ الألباني.

وكان بإمكاني أن أختصر كثيرًا من اعتراضات الشيخ الألباني نظرًا إلىٰ مقدماته غير الصحيحة التي يَبني عليها اعتراضاته بدون ذكر أيِّ شيءٍ علىٰ كلامه،

وذلك بناءً علىٰ أنَّه إذا بطل ما بُني عليه اعتراضُه بطل معه ما اعترض به.

كاعتراضاته الكثيرة علىٰ الشيخ بما يقول شيخُه الكوثري.

وكقوله دفاعًا عن نفسِه: أنه مسبوقٌ فيه، وأنّه ليس أوّل من يقول به.

وكرمْيه الناسَ بالتعصُّب وإكثارِه ذلك مع أنّه أكثرُهم تعصُّبًا لآراء معيّنة.

وكتسميتِه الردَّ طعنًا مع أنه كثيرُ الطعون مع الشتائم.

وكنسبتِه العداوةَ إلىٰ أشخاصٍ لأنهم خالفوا عالمًا أو عالميْن من القرن الثامن، مع مخالفته هو أجِلّةً من أعلامِ القرنِ الثالث والرابع والخامسِ والسادس.

وهكذا كثيرًا ما يبني اعتراضاته علىٰ سكوت المعتَرَض عليه، وغيرها من المفاهيم التي لا تسلَّمُ له عند البحث والمناقشة.

وهنا نذكرُ أوّلا ما قاله الشيخُ الألباني في مقدمة تعليقه علىٰ (شرح الطحاوية) في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، ونتكلم عليه بما نراه حقًّا وصواباً، ونذكر ما قاله الشيخ عبد الفتاح في (كلماته) جوابا للشيخ الألباني، ثم نورد في الحاشية ما ردَّ به الألبانيُّ في رسالته (كشف النقاب) علىٰ ما جاء في (كلمات) الشيخ ونتكلّم عليه ونذكر ما أخطأ الألبانيُّ فيه علىٰ حسب ما نراه.

التعقيب على اعتراضات الشيخ الألباني

وقبل أن نبدأ به، أريدُ أن أُعرِّف سببَ هذا الخلاف والرّدود فأقول:

يقول الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في رسالته (كلمات) وهو يُوضِّح ما حصل بينه وبين الشيخ ناصر الدين الألباني:

قد يتساءلُ القارئُ العارف بما كان بيْني وبين الشيخ ناصر الألباني وزهير

الشاويش ومن يؤازرهما من صداقة، عن سبب الخلاف بيننا، حتىٰ بلغ بهم الأمر إلىٰ هذه الهجوم الشديد العنيف عليّ، فأذكُر السبب الظاهر ليُوقَف عليه، وأُرجئ ذكر غيره من الأسباب إلىٰ وقت آخر إن شاء الله تعالىٰ.

السببُ: بيانُ رأيي في مسألة علميّة خالفتُ فيها الألبانيَّ، وذلك حين طَلَبتْ مني عمادةُ كلية[1] الشريعة التي كنتُ أُدرِّس فيها الرياض سنة ١٣٩٠، أن أبيِّن رأيي في صنيع الألباني فيما علَّقه علىٰ (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز، الذي طبعه الناشر زهير الشاويش صاحبه (سابقا)، وكان هذا الشرح مُقرّرًا تدريسه في الكلية.

فقد علَّق الألباني في حاشية هذا الكتاب، علىٰ كل حديث عزاه المؤلف إلىٰ الشيخين البخاري ومسلم، وروياه في (صحيحيهما)، أو رواه أحدهما في (صحيحه)، بقوله: (صحيح)، قاصداً بيان مرتبة الحديث وإبداء حكمه بثبوته وصحته عنده، فأبديت رأيي أنَّ هذا المسلك في التعليق علىٰ أحاديث (الصحيحين) خطأ كبير، وفيه إيهام خطير للطلبة الناشئين في العلم، بأنّ في (الصحيحين) أحاديث غير صحيحة، وفي ذلك تشويش لأذهانهم، وتشكيكٌ لهم في صحّة أحاديث (الصحيحين)، ونقض لثقة المسلمين بهذين الكتابين الجليلين.

وبيّنتُ رأيي هذا لعمادة الكليَّة مكتوبا كما طُلب مني، وأُورد بآخر هذا التوضيح صورة من كتاب عمادة الكلية إليّ بذلك، فقامت قيامة أولئك، وسمَّوْا بياني لعمادة الكلية (تقريرًا سرِّيًا، خلسة)، وعدُّوا عملي هذا تجسّسًا، ونبزوني بأشنع الأوصاف المُقْذعة، إلىٰ آخر ما نقلت بعضه ـ وسيقف القارئ عليه ـ في رسالة (كلمات).

---

(١) يلاحظ هنا بأن العمادة هي التي طلبتْ من الشيخ، وليس الشيخُ هو الذي رفع القضية بنفسه أوّلًا.

وقد كانوا سمعوا مني هذا الرأي والنقد مرات كثيرةً في سنوات سابقة، فلم يكن منهم معي خصومةٌ ولا مقاطعة، فلمّا قدّمتُه لعمادة الكلية اتّخذوه سببًا، وقاموا بهذا الردّ الشنيع والهجوم العنيف والعداء الصارخ.

وإليك قصة تعليقات الألباني هذه، وما دار بيني وبين زهير الشاويش والألباني والأستاذ الشيخ يوسف القرضاوي بشأنها، وإصرار الألباني على طريقته المستنكرة فيها:

حين صدور كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) في الطبعة الثالثة سنة ١٣٨١ كنت في دمشق، فأهدى إليّ الناشر زهير نسخة منه فأخذته وشكرته، ثم نظرت فيه ليلا فرأيت فيه تصحيح الألباني على البخاري ومسلم، فأنكرت ذلك في نفسي.

ومررتُ في اليوم التالي بزهير، فبدأتُه بالحديث عن تعالي الأدباء المعاصرين على الأدباء المتقدِّمين مثل الجاحظ وطبقته، ثم عن تطاول المؤرِّخين الحدثاء على المؤرِّخين القدامى، ثم عن الشعراء كذلك، ثم قلت له: ومثل ذلك تطاولُ بعض المحْدَثِين المعاصرين على أئمة المحدِّثين المتقدِّمين كالبخاري ومسلم وأمثالهما.

فاستنكر معي زهير هذا جدًّا، ولكنه حين ذكرت له المحْدَثين المعاصرين، تحرك في نفسه التساؤل: من أعني بذلك؟ وهل أنا جادٌّ أم مازح؟ فسألني فقلت: أنا جادّ لا مازح. فلما رأى أنَّ الحديث جدّ، قال: هذا غريب! مثل من فعل أو يفعل ذلك؟

قلت: الشيخ ناصر. فأبدى عجبا واستغرابا كثيرا أن يكون وقع منه ذلك، ثم قال: وأين وقع منه هذا؟ قلت: في الكتاب الذي أهديتَه إليّ بالأمس (شرح العقيدة

الطحاوية)، هاته حتىٰ أُريَك الذي أنكرته موجودا فيه في مواضع كثيرة جدا.

فجاء بنسخة من الكتاب، فلمَّا رأىٰ ذلك بعينيه ـ شهد الله الذي هو علىٰ كل شيء شهيد ـ أنكر ذلك الصنيع كلَّ الإنكار، ولكنه قال: أنا أستبعد أن يكون هذا من الشيخ ناصر. قلت: لا معنىٰ للاستبعاد والاستغراب أن يقع منه، فإنَّه لا يفعل هذا إلا محقِّق الكتاب.

قال: أُقدّر أنه من المصححين في المكتب الإسلامي؟ لا منه. قلت: هذا بعيد، فلا دخل للمصححين بالحكم علىٰ (الصحيحين) أو غيرهما في الأحاديث. قال: نرىٰ نسخة الأصل المطبوع عنها. قلت: هاتها. فجاء بها فإذا تلك التصحيحات علىٰ أحاديث البخاري ومسلم في (صحيحيهما) هي بخط الشيخ ناصر، ولا دخل لغيره فيها، فسُقط في يد زهير عندئذ وسكت[1].

ثم في صيف سنة ١٣٨٩ كنت في بيروت، وذهبت لزيارة زهير في منزله، فرأيت عنده الأستاذ الشيخ يوسف القرضاوي يراجع بعض المسائل، فجلست معه، وبعد قليل جاء الشيخ ناصر الألباني فجلس، وكان زهير معنا في الغرفة أيضا.

فبدأ الأستاذ يوسف القرضاوي بالحديث مع الشيخ ناصر، متلطّفا جدًّا قائلا له: بعض الإخوة الأساتذة المحبين أبدوْا ملاحظة علىٰ بعض تعليقاتكم علىٰ (شرح العقيدة الطحاوية)، حول أحاديث البخاري ومسلم في (الصحيحين)، إذ أنكم في تعليقاتكم تصححون علىٰ الصحيحين حين يقول المؤلف: روىٰ البخاري ومسلم في صحيحيهما. فتعلقون علىٰ الحديث بقولكم: (صحيح)، وعَدُّوا هذا

---

(١) ويقول الشيخ القرضاوي بأن الشيخ زهير الشاويش كان ينتصر للألباني في هذه القضية، وسيأتي كلام الشاويش في الألباني، وكلام الألباني في الشاويش وصنيعهما في عالم النشر مما يُبلبِل الثقة في مطبوعاتهم ومقالاتهم في الشيخ.

منافيًا لطريقة المحدثين مع الصحيحين.

فسأله الشيخ ناصر: من يقول هذا؟ قال الأستاذ القرضاوي: والله أنا سمعت هذا النقد في قطر من بعض الأساتذة، وأجبت عنه بأنه يحتمل أن يكون الباعث للشيخ ناصر علىٰ هذا، أنه يريد أن يبين أن هذا الحديث ليس من الأحاديث المنتقدة علىٰ الصحيحين، إذ من المعلوم أن بعض أحاديث فيهما انتُقدت عليهما من حيث إنها ليست علىٰ شرطهما في المرتبة العليا من الصحة، فلعل الشيخ ناصرا أراد بهذا أن الحديث المذكور ليس من تلك الأحاديث المنتقدة، فهو حديث صحيح علىٰ شرطهما المعروف.

فإذا بالشيخ ناصر يغضب جدًّا ويحمرّ وجهه، ويقول: لا، هذه طريقتي في تعليقاتي، فأنا بقولي بعد ذكر الحديث عن الصحيحين: (صحيح)، أقصد بيان صحَّته، لا نفي أن يكون من الأحاديث المنتقدة عليهما. فدخلت أنا في الحديث وقلت: لكن هذه طريقة غير سليمة، تُوهم الشكّ في أحاديث (الصحيحين) حتىٰ يُكشف عنها. فازداد غضبه وتضايقه وتوتّر[1] المجلس جدًّا، فسكتُّ حتىٰ لا نخرج إلىٰ جوّ آخر لا تُحْمَد عقباه. انتهىٰ كلام الشيخ عبد الفتاح رحمه الله.

هكذا يحكي لنا الشيخُ عبدُ الفتاح خلاصةَ ما حصل بينه وبين الشيخ ناصر فيما يتعلَّق بتصحيح أحاديث الصحيحين ورَفْع قضية شرح العقيدة الطحاوية إلىٰ العمادة.

ومن الإنصاف أن نستمع الآن إلىٰ الشيخ ناصر الدين الألباني حتّىٰ نعرف رؤيتَه لما وقع بينهما.

يقول الشيخ الناصرُ في تعليقه علىٰ (شرح عقيدة الطحاوية) وهو يذكر صنيعَه

(١) أي: ساءَ ومال إلىٰ الشدَّة بعد اللِّين.

بأحاديث الصحيحين:

وكان ممَّا فاتني يومئذٍ (أي حينما طبع أوّلًا) توحيدُ طريقة التخريج في أحاديث الكتاب التي أخرجها الشيخان أو أحدهما، فقد جريتُ في كثير من تخريجاتي وتأليفاتي على التصريح في أول التخريج بمرتبة الحديث التي ينتهي إليها التحقيق، سواء كان ممَّا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فأقول مثلا: صحيحٌ، أخرجه الشيخان أو صحيحٌ، أخرجه البخاري، أو صحيحٌ، رواه مسلم ونحو ذلك، ولكن لم يطّرد لي ذلك في كلِّ أحَاديثهما، بل وقع هذا التصريحُ في بعضِها دون بعض.

وكان قد بلغني عن بعضهم أنَّه استشكل أو استنكر هذا التصريح، فحملني ذلك على أن كتبت كلمة في المقدمة التي سبقت الإشارة إليها، أدفع بها الاستشكال المشار إليه، فقلت فيها ما نصه:

يلاحظ القارئ الكريم أن كثيرًا من الأحاديث التي جاءت في الكتاب معزوة إلى الصحيحين أو أحدهما، قد علقنا عليه بقولنا: صحيح. وتارة نقول: صحيح، متفق عليه، أو صحيحٌ، رواه البخاري، أو صحيحٌ، رواه مسلم. وذلك حين يكون الحديث غير مخرّج في الكتاب، فالذي نريد بيانه حول ذلك، أنه يقول قائل: إن الجمع بين صحيح ومتفق عليه ونحوه، اصطلاحٌ غيرُ معروف، وقد يتوهّم فيه البعضُ أن أحاديث الصحيحين كأحاديث السنن وغيرها من الكتب التي تجمع الصحيح والضعيف من الحديث ولم يفرد للصحيح فقط.

وجوابًا على ذلك نقول:

إن الذي دعانا إلى هذا الاصطلاح، إنَّما هو شيء واحد، ألا وهو رغبتنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق على درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة، مثل قولنا:

(صحيح) ، جرينا على هذا في كل حديث صحيح ، ولو كان من المتفق عليه ، لِما ذكرنا ، ولسنا نعني بذلك ما أشرنا إليه مما قد توهمه البعض ، كيف والصحيحان هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى باتِّفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم ، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة ، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة ، على قواعد متينة ، وشروط دقيقة ، وقد وُفِقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفَّق إليه مَنْ بعدهم ممَّن نحا نحوهم في جمع الصحيح ، كابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وغيرهم حتى صار عرفًا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما ، فقد جاوز القنطرة ، ودخل في طريق الصحة والسلامة ، ولا ريب في ذلك ، وأنه هو الأصل عندنا ، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في الصحيحين هو بمنزلة ما في القرآن ، لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة ، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا ، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: أبى الله أن يتم إلا كتابه. ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهّمٍ وتدبّرٍ مع نبذ التعصّب ، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة ، لا الأهواء الشخصية ، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه ، فهذا مثلا حديثهما الذي أخرجاه بإسنادهما عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - تزوج ميمونة وهو محرم ، فإن من المقطوع به أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو غير محرم ، ثبت ذلك عن ميمونة نفسها ، ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٢/١٠٤/١ وقد ذكر حديث ابن عباس:

وقد عدّ هذا من الغلطات التي وقعتْ في الصحيح ، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع ، والإنسان أعرف بحال نفسه... انظر الحديث 1037 من (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل).

وعلىٰ الرغم من هذا البيان القاضي علىٰ الإشكال، فقد علمتُ في هذه الأيام أن أحد أعداء عقيدة أهل السنة والجماعة من متعصبة الحنفية ـ قد رفع تقريرًا إلىٰ بعض المراجع المسؤولة في الدولة السعودية التي هو مدرِّس في بعض معاهدها؛ يحطُّ فيه من قيمة هذا التخريج، وينسب إليّ ما لم يخطر لي علىٰ بال، فرأيت أن ألخِّص هنا مآخذه عليّ، لأعود بعد ذلك، فأكر عليها بالرد والنقض، ويمكن تلخيصها في خمسة أمور.

الأول: قولي فيما عزاه المصنف للشيخين، أو أحدهما: صحيح. وقولي أحيانًا: صحيح، أخرجه مسلم أو صحيح، متفق عليه. وأحيانًا لا أقول في كل ذلك صحيح فاستنتج المتعصب[١] المشار إليه ما أفصح عنه بقوله:

ما لم يقل فيه ذلك يكون متوقَفًا فيه تحت النظر والمراجعة له فيه، حتىٰ يأتي هو بحكمه، فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون.

الثاني: قولي في بعض الأحاديث والآثار: لا أعرفه. ويرد عليه بقوله: فكان ماذا إذا عرفه غيره كالشارح أو غيره مثلاً! وقال في أثر ابن مسعود: هَلَكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَلْبٌ يَعْرِفُ به المعروف والمنكر. الذي قلت فيه: لا أعرفه. فقال في ذلك: فهل المراد من هذا أنه لا يعرف المعروف من المنكر، أو لا يعرف كلام عبد الله بن مسعود!!

الثالث: أخذ عليّ قولي في حديث صحيح مستدركًا علىٰ الشارح عزوه إياه لـ(الصحيحين)، لكن لم يروه أحد من أهل الصحيح والمراد به البخاري أو مسلم.

الرابع: قال: استدرك بعض المصححين حديثًا نفاه [كذا الأصل] أن يكون موجودًا في كتب السنة التي اطلع عليها، وقال: لا أصل له باللفظ المذكور في

(١) يعني به الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

شيء من كتب السنة التي وقفت عليها وأظنه وهمًا من المؤلف. فإذا به قد رواه الترمذي في سننه وابن جرير أيضًا كما قد نبهه إلىٰ ذلك أحد المصححين في المكتب الإسلامي وأن الحديث بلفظه الذي نفاه جاء في مشكاة المصابيح برقم ٢٣٤ فيها.

الخامس: أخذ عليّ أيضًا قولي في حديث: (من عادىٰ لي وليًّا...) رواه البخاري، وفي سنده ضعف، لكن له طرق لعله يتقوىٰ بها، ولم يتيسر لي حتىٰ الآن تتبّعها وتحقيق الكلام عليها.

هذه هي الأمورُ الهامة التي أخذها عليّ ذلك المتعصب، وثمّة أمور أخرىٰ لا تستحقُّ الذكر، ضربت لذلك الذكر عنها صفحًا.

ولما كان كلامه قد ينطلي علىٰ البعض، لا سيما الذين لم يتح لهم الاطلاع علىٰ المقدمة الملحقة بالطبعة الثالثة، كان لا بد من أن أكشف النقاب عما فيه من البعد عن الحق والإنصاف، بل وتعمد الكذب والتزوير وكتم الحقيقة عن الذين رفع تقريره إليهم، والطعن في مخرج الكتاب بغير حق، ظلمات بعضها فوق بعض. فأقول مجيبًا علىٰ كل أمر من تلك الأمور الخمسة مراعيًا ترتيبها:

(١) إن قولي فيما رواه الشيخان أو أحدهما (صحيح)، وكنت قدّمت الجواب عنه في المقدمة الملحقة المشار إليها آنفًا وهو قولنا فيها:

رغبتنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق علىٰ درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة. واطرادًا لطريقتي في تخريج الأحاديث حسبما شرحته في مطلع هذه المقدمة، غاية ما في الأمر أنّه لم يطّرد لي ذلك في بعض الأحاديث للسبب الذي سبق بيانُه، فجاء هذا المتعصِّب فعلَّل ذلك بتعليل من عند نفسِه إرواءً منه لحقده

وغيظه ، فقال كما تقدم نقله عنه:

(وما لم يقل فيه ذلك يكون متوقفًا فيه... إلخ) ثم أعاد هذا فقال: ص٤ عن تقريره متسائلا ، مجيبًا نفسه بنفسه:

فهل الحكم لهذا الحديث بالصحة آت من حكمه هو له ، أو من إخراج مسلم لهذا الحديث في صحيحه ، وحكمه له بالصحة الجواب أن الصحة لهذا الحديث وأمثاله آتية من حكمه هو له بالصحة ؟ وليس من حكم الإمام مسلم ، بدليل أنه علق على غيره ممَّا أخرجه مسلم بقوله (صحيح) وتارة يقول: صحيح ، متفق عليه.

فأقول ، وبالله أستعين:

إنَّ هذا الجواب الذي أجاب به نفسه لهو محض تخرُّص واختلاق ؛ لأنَّ كل من شم رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهة أن قول المحدِّث في حديث ما: رواه الشيخان ، أو «البخاري أو مسلم» إنما يعني أنه صحيح فإذا قال في بعض المرات: «صحيح ، رواه الشيخان» أو «صحيح ، رواه البخاري» أو «صحيح ، رواه مسلم» أو نحوه ، فلا ينافي أنه صحيح ، غاية ما في الأمر أن التعبير مختلف والمعنى متحد ، فأي شيء في هذا الاختلاف في التعبير ؟ وإنما أتي هذا المتعصب من جهله بهذا العلم ، وضيق فكره وعطنه ، إن سلم من سوء قصده ، وفساد طويته ، الذي يدل عليه بعض أقواله المتقدمة مما سيأتي التعليق عليه ، ولفت النظر إليه ، وإنما قلت: «من جهله» ؛ لأني لا أستبعد على مثله أن يخفى عليه مثل هذا التوجيه بين التعبيرين ؛ لأن الجمود على التقليد الذي ران على قلبه ، لا يفسح له المجال أن يتفهم الحقائق الظاهرة لكل ذي لب وبصيرة ، إلا أن يلقنها إياه شيخ مقلد مثله وهيهات! وظني به أنه يجهل أن قولي: (صحيح ، رواه الشيخان) ونحو ممَّا تقدَّم ، قد سُبقتُ إليه ، وإلا لم يبادر إلى الإنكار وإلى هذا الافتراء الذي نسبه إليّ من أني

إذا قلت: (رواه الشيخان) فأنا متوقف في صحته ـ زعم ـ ولَما قال أيضًا ما سبق نقله عنه: (فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدِّمون ولا المتأخِّرون)

وقد سبقني إلىٰ ما ذكرتُ إمامٌ كبير من أئمة الحديث وحفاظه، ألا وهو شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، مؤلف الكتاب الجليل (شرح السنة)، الذي يقوم بطبعه المكتب الإسلامي لأول مرة، فقد جرىٰ فيه مؤلفه رحمه الله تعالى علىٰ مثل ما جريت أنا عليه في تخريج هذا الكتاب: (شرح الطحاوية)، فهو تارة يكتفي بعزو الحديث إلىٰ الشيخين أو أحدهما، وتارة يضم إلىٰ ذلك التصريح بالصحَّة، والاستعمال الأول، لا شبهة فيه عند صاحب التقرير الجائر، ولذلك فلا فائدة من تسويد الورقة بنقل الأمثلة عنه فيه، وإنما المستنكر عنده الاستعمال الآخر: الجمع بين التصريح بالصحة مع العزو إلىٰ الشيخين أو أحدهما[1]، فهذا الذي ينبغي ضرب الأمثلة له من الكتاب المذكور، لعل ذلك المتعصب يرتدع عن جهله وغيه.

لقد رأيتُ للحافظ البغوي في المجلد الأول من كتابه المذكور أنواعًا من التعابير، أنقلها مع الإشارة إلىٰ أحاديث كل نوع منها برقمها.

الأول: صحيح، متفق علىٰ صحته. (يعني بين الشيخين).

انظر أحاديث ٦ (، ٦٨ ، ١٣٢)، وقد يقول: صحيح، أخرجاه رقم ١٥٤.

الثاني: حديث صحيح، أخرجه محمد، يعني الإمام البخاري.... إلخ

ثم ذكر الأمثلة وأحال إلىٰ أرقام الأحاديث، ثم قال:

الخامس: ورأيتُه مرّة قال: هذا حديث حسن، أخرجه مسلم فلم يصححه.

---

(١) سيأتي الجواب عن اعتراضاته.

راجع رقم ١٠٧.

وظني أن عنده أمثلة أخرىٰ من كل نوع من هذه الأنواع الخمسة ولا سيما الرابع منها، ولكنِّي لا أطول الآن بقية الأجزاء، وفيما ذكرنا كفاية لمن أراد الله له الهداية.

وبهذا البيان يتبيَّن للقارئ الكريم بوضوح تامّ بطلان[1] ما رماني به المتعصب الجائر في قوله السابق: فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون. انتهىٰ كلام الألباني.

هكذا بيَّن الشيخُ الألبانيُّ موقفَه وصنيعَه لشرح عقيدة الطحاوية.

فنقول في بيان أخطاء الشيخ الألباني التي وقع فيها:

عندما يرىٰ القارئُ أوّلاً كلامَ الشيخ عبد الفتاح، يظنُّ أنَّ الحقّ معه، ثم إذا قرأ كلامَ الألباني ثانياً يظنّ أنّ الذي يقوله هو الحقُّ، وهو في الحقيقة ظنُّ من لم يقرأ ما كتباه ولم يقارن بينهما، أو رأي من ليس عنده شيءٌ من النظر النقدي، أمَّا الذي قرأ كلامهما وقارن بينهما بالرجوع إلىٰ الأصول، أو الذي عنده النظرُ النقديّ فلا بدّ من أن يطلِع علىٰ خللٍ في كلامهما أو في كلام أحدهما، أو أن يجد فيه التناقض، أو المخالفة المنهجية، أو الخروجَ عن الموضوع، أو الغفلةَ والخطأ، بقصدٍ أم بِدون قصد.

فنقول في بيان ذلك كله:

أما قوله: (وكان ممَّا فاتني يومئذٍ توحيدُ طريقة التخريج في أحاديث الكتاب التي أخرجها الشيخان أو أحدهما، فقد جريتُ في كثير من تخريجاتي وتأليفاتي علىٰ التصريح في أول التخريج بمرتبة الحديث التي ينتهي إليها التحقيق، سواء

(١) سيتبينُ للقارئ الكريم بوضوحٍ تامٍّ تسرّعُ الشيخِ الألباني في الاستشهاد بِصنيع الإمام البغوي رحمه الله.

كان ممَّا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فأقول مثلا: «صحيحٌ، أخرجه الشيخان» أو «صحيحٌ، أخرجه البخاري»، أو «صحيحٌ، رواه مسلم» ونحو ذلك، ولكن لم يطّرد لي ذلك في كلِّ أحَاديثهما، بل وقع هذا التصريحُ في بعضِها دون بعض) انتهىٰ

فالجوابُ:

إذا كان الألبانيُّ قد فاتَه أمران، توحيدُ طريقة التخريج، الذي هو أصلُ عَمَلِه وتخصّصه كما يدّعي، ثم عدمُ اطِّرادِ منهجِه عندَ ذكرِ مرتبة الحديث الذي هو مقصدُ عملِه وجهده، مع أنّ ما فاته ليس في الطبعة الأولىٰ ولا في الطبعة الثانية بل ولا في الطبعة الثالثة حتىٰ يُعذر له، فما عيبُ من أخذ عليه هذه الطريقة الغريبة في التخريج ؟!

ثمّ ما الذي جعله يُقدِّم عملَه إلىٰ الناشر بِدون إحكام عملِه وإتقانه!؟ فالجواب عند الألباني نفسِه، إذْ يقول في أوّلِ مقدمةٍ تحقيقه لـ(شرح العقيدة الطحاوية) ما نصه:

(فلقد يسّر اللهُ ﷻ للأخ الفاضل الأستاذ زهير الشاويش[1] أن يُعيد طبع الكتاب العظيم (شرح العقيدة الطحاوية) طبعة رابعة مهذَّبة، فرأيتُ أنا بِدوري أن أعيد النظر في تخريج أحاديثه، وأستدرك ما كان قد فاتنِي من تحقيق القول في بعضها، أو سهوٍ وقع لي في بعض أفرادها، وأنْ أنسِّق الكلام عليها، فإنَّ التخريج بأوَّلِ أمرِه كانَ أشبه شيءٍ بالتعليقات السريعة التي من طبيعتها أن لا تمكّن صاحبها من مراجعة الكتب من أجلِها إلَّا قليلا، ولا من إعادة النظر فيها، لأني كنتُ يومئذ

(١) هكذا يقول هنا، لكن بعده كلٌّ من الألباني وزهيرٍ نَسَبَ بعضُهم إلىٰ البعض أموراً عظيمة تخلّ بأمانةَ العلم.

علىٰ سفر ، والمكتب راغبٌ في سرعة طبع الكتاب.) انتهىٰ

أقول:

ما معنىٰ قوله: أنّه جاء دورُه لإعادة النظر في تخريج أحاديثه والكتابُ قد طبع ثلاث مراث!

هل كان يرىٰ في أوّلِ أمره أنّ تخريجَه يحتاج إلىٰ المراجعة أم لا ؟ فالسياق يدلُّ علىٰ أنه كان يرىٰ ذلك ، إذ يقول بأنه كان في السفر ولم يمكنه المراجعة... ، فلماذا سَمَحَ بإعادة طبعتِه ثلاث مرات بدون إعادة النظر! ؟

ثمّ ما معنىٰ قوله: أنْ جاءَ دورُه لإعادة النظر في التخريج ؟ ألم يكن دورُ المخرِّج للحديث قائمًا عند ما أخذ في طباعة الكتاب لأوّل مرّة بدون التساهل والتسرّع!

ثم كيف يقول بأن تخريجَه للأحاديث كان أشبهُ شيء بالتعليقات السريعة ، والكتاب كتاب العقيدة!

ثم كونه في السفر أو في الحضر لا يعطيه رخصة للتسرّع في إخراج الحديث والحكم عليه.

ورغبةُ المكتب الإسلامي في تعجيل طباعة الكتاب والحصول علىٰ الربح أمرٌ طبيعي ، فكيف الشيخُ الألبانيُّ يراعي مصلحةَ ربحِ المكتب بدلَ أن يراعي الأمانة العلميّة وهيبتَها ، خاصّة في تخريج أحاديث كتابٍ في العقيدة! كان ينبغي له أنْ لا ينقاد وراء رغبات المكتب[1] ، وأنْ لا يتسرَّع في طباعة الكتاب ما لم يتْقن

(١) ومثله ما فعله الألباني بسكوته علىٰ التدليس والكذب من قبل (دار المكتب الإسلامي)، ثم الاعتراف به:

عملَه مع بيان المنهج المتَّبع فيه.

ثم إذا فهم الآخرُ من تعليقاته السريعة ما لم يخطر بباله (كما يدَّعي) يرميه بالتعصّب والكذب.

وأما قوله (إن الذي دعانا إلىٰ هذا الاصطلاح، إنما هو شيءٌ واحد، ألا وهو رغبتُنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق علىٰ درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة، مثل قولنا: (صحيح)، جرينا علىٰ هذا في كل حديث صحيح، ولو كان من المتفق عليه، لِما ذكرنا، ولسنا نعني بذلك ما أشرنا إليه مما قد توهمه البعضُ، كيف والصحيحان هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالىٰ باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا علىٰ غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، علىٰ قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفِقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفق إليه من بعدهم ممَّن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، حتىٰ صار عرفًا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة).

۞ فالجوابُ:

ليس من أصول تخريج الأحاديث أن يوقف القارئَ علىٰ درجة الحديث

وهو اعترافه في مقدمة (صفة صلاة..) أن العبارة التي وضعت علىٰ كتاب تخريج أحاديث كتاب (الحلال والحرام) للشيخ يوسف القرضاوي، ونصه: خرَّجه فضيلةُ المحدث محمد ناصر الدين الألباني)، ليس له، وبأنه كلام مزوّرٌ، وأنه ليس له في تخريج ذلك الكتاب حرفٌ واحد، لم يُظهِر ذلك للقرَّاء إلا بعد أن فسد ما بينه وبين الشاويش، وإن كان تكلم معه فيما بينهم. ومن اطلع إلىٰ مقدمة الشيخ الألباني لكتابه (صفة صلاة النبي ﷺ) ربما تسقط الثقةُ بمطبوعات المكتب الإسلامي، أو علىٰ الأقل تتولَّدُ الرِّيبُ في أعمالهم.

بأقربِ طريق، خاصَّة باستعمال طريقةٍ ذات احتمالات، مع أنّه كان بإمكانه أن يُوقف القارئَ على صِحة الحديثِ بإثبات كلمةٍ أو كلمتين، كـ(صحيح مسلم) بعده، أو (صحيح البخاري) أو (في الصحيحين)، إذ يحصل به المراد، كما يعترفُ الألباني بذلك بقوله (حتى صار عرفًا عامًّا أنّ الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحَّة والسلامة).

ثمّ نفيُه أن يكون قصدَ ما فهمه الشيخُ عبد الفتاح، فهنا وقفة:

سبق لنا ما ذكرَه الشيخ عبد الفتاح من أنّ الألباني حينما يُعلِّق على أحاديث الصحيحين مراده التعريفُ بأنَّ هذا الحديث صحيحٌ.

ويأتي هنا سؤالٌ يفصِّل ما بين الشيخ عبد الفتاح والألباني، وهو:

هل هذه النتيجةُ التي يُعلنُها الألباني بقوله (صحيح) بعد أحاديث الصحيحين حاصلةٌ بِتخريجه وحكمه هو، أم هي مبنيّة على كونه من أحاديث الصحيحين!؟

هذه هي نقطة الخلاف الحقيقيَّة، وهو الذي يعدُّه الشيخ عبد الفتاح أمرًا غريبا.

فبماذا يقول الشيخ الألباني؟

قولُه هنا من أنّ (الصحيحين) هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء... إلخ

يشيرُ إلى استقامتِه[1]، لكن في الحقيقة لم يلتزم بقوله وناقض نفسه وخالف

---

(١) وجاء في كتاب (الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر) للشيخ محمود سعيد محمد ممدوح أن للشيخ الألباني موقفين متغايرين من أحاديث الصحيحين، الموقف الأول هو المشي على طريق الحفاظ الأئمة من صحة أو أصحية ما فيهما، والموقف الثاني هو أن أحاديثهما قابلة للتصحيح والتضعيف، وهو الأخير منه، وذكر الأدلة والأمثلة على ذلك باختصار ١/٣٥٦.

قوله ، وأتىٰ بما يُفصِح من مرادِه وهو يعلِّق علىٰ حديث من أحاديث البخاري أو مسلم.

مثاله: ما قاله في (السلسلة الضعيفة)[(١)] تعليقا علىٰ حديث (إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل ، يعني الجماع بدون إنزال): ضعيفٌ مرفوعاً. أخرجه مسلم... إلخ

قصدي من هذا المثال بغضِّ النظر عن صحة قولِه أو عدم صحتِه هو: بيان مراد الشيخ الألباني من تعليقه بـ(صحيح) أو (ضعيف) علىٰ حديث من أحاديث الصحيحين إنما هو بيان النتيجة التي انتهىٰ إليه هو ، بمعنىٰ: مبنىٰ صحةِ الحديث إنّما هو من عند الشيخ الألباني وليس ورودُ الحديث في صحيح مسلم.

ومثال آخر: من كتاب (ضعيف الجامع الصغير وزيادته) ، يقول الألباني في (١/٥٩٠): قال الله تعالىٰ: ثلاثةٌ أنا خصمُهم يوم القيامة: رجل أعطىٰ بي ثمّ غدر ، ورجل باع حرًّا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفىٰ منه ولم يعطه أجره[(٢)].

(أحمد والبخاري) عن أبي هريرة. ضعيف.

مثال آخر: وهو ما قاله في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (١/٨٩) حديث: (إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين[(٣)])

(أحمد ، مسلم) عن أبي هريرة. ضعيف.

وبهذه الأمثلة يتبيَّن أن الشيخ الألباني حينما يكتب (صحيح) أو (ضعيف)

---

(١) صفحة (/٤٠٦ ، ٤٠٧)

(٢) صحيح البخاري (٢٢٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (٧٦٨).

بعد أحاديث الصحيحين ، يريدُ به إثباتَ حكمه هو على الحديث ، لا الإخبار بأنّه صحيحٌ لورودِهِ في أحد الصحيحين.

وهذا المنهج في تخريج أحاديث الصحيحين هو الذي استغربه الشيخ عبد الفتاح رحمه الله.

أمّا قوله:

(حتى صار عرفًا عامًّا أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما ، فقد جاوز القنطرة ، ودخل في طريق الصحة والسلامة ، ولا ريب في ذلك ، وأنه هو الأصل عندنا ، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في الصحيحين هو بمنزلة ما في القرآن لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة ، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا ، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: أبى الله أن يتم إلا كتابه).

❁ **فالجوابُ:**

أما كلامه عن أحاديث الصحيحين من أنه جاوز القنطرة ودخل في طرق الصحة والسلام فليس موضع إشكال هنا ، وإن كان هو أتى بخلاف ما قال.

وأما الاعتقاد في أحاديث الصحيحين بما نعتقده في الآيات القرآنية ، فلا أظن أن أحداً يقول ذلك.

وأما كلامه عن إمكانيَّة وقوعِ وهمٍ في الصحيحين من قبلِ بعض الرواة ، فهو من حيث الإمكانية جائزٌ ، أمَّا ادعاء وقوعِه فعلاً بما يلغي صحته أصلا ، فهذا الذي ينكره العلماء.

أما قوله:

(فهذا مثلا حديثهما الذي أخرجاه بإسنادهما عن ابن عباس أن النبي ﷺ، تزوج ميمونة وهو محرِم، فإنَّ من المقطوع به[١] أنه ﷺ تزوّج ميمونة وهو غير محرِم، ثبت ذلك عن ميمونة نفسها، ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ١/١٠٤/٢ وقد ذكر حديث ابن عباس:

وقد عدّ هذا من الغلطات التي وقعتْ في الصحيح، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسانُ أعرف بحال نفسه... انظر الحديث 1037 من (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل).

فالجوابُ:

قال الحافظ الزيلعي في كتابه (نصب الراية)[٢] بعد أنَّ ذكر حديث زواج ميمونة والنبي ﷺ محرِمٌ:

قُلْت: رواهُ الْأَئِمَّةُ السِّتَّةُ فِي كُتُبِهِمْ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ محرم، انتهى.

وزاد الْبُخَارِيُّ: وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرِفَ. انْتَهَى.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرِفَ. انْتَهَى.

ولهُ عَنْهُ أيْضا، قال: تزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ. وَلَمْ يَصِلْ

---

(١) لو قال بأن للعلماء فيه كلام، بدل أن يقطع الخلاف فيه لوجد لكلامه آذانا صاغية.

(٢) (١٧٢/٣).

سَنَدُهُ بِهِ، ذَكَرَهَا فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهْ فِي (النِّكَاحِ)، وَالْبَاقُونَ فِي (الْحَجِّ)، وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. وَأَخْرَجَ الْبَزَّارُ فِي (مُسْنَدِهِ) عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. قَالَ السُّهَيْلِيُّ فِي (الرَّوْضِ الأُنُفِ): إِنَّمَا أَرَادَتْ نِكَاحَ مَيْمُونَةَ، وَلَكِنَّهَا لَمْ تُسَمِّهَا. انْتَهَىٰ.

أَحَادِيثُ الْخُصُومِ الْمُعَارِضَةُ: رَوَىٰ مُسْلِم، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيّ، وابن مَاجَه عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي مَيْمُونَةُ بنت الحارث أن رَسُولَ الله ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ[1].

---

(١) قال ابن الهمام في (الفتح)، ٢: ٣٧٥: وما ـ جاء ـ عن يزيد بن الأصم أنه تزوجها، وهو حلال لم يقو قوة هذا، فإنه مما اتفق عليه الستة، وحديث يزيد لم يخرجه البخاري، ولا النسائي، وأيضاً لا يقاوم بابن عباس حفظاً واتقاناً، ولذا قال عمرو بن دينار للزهري: وما يُدري ابن الأصم كذا وكذا ـ لشيء قاله ـ أتجعله مثل ابن عباس؟! وما روي عن أبي رافع أنه ﷺ تزوجها وهو حلال، وبنىٰ بها وهو حلال، وكنت أنا الرسول بينهما، لم يخرج في واحد من (الصحيحين)، وإن روي في (صحيح ابن حبان) فلم يبلغ درجة الصحة، ولذا لم يقل فيه الترمذي سوىٰ: حديث حسن، قال: ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد عن مطر، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، فمنكر عنه، لا يجوز النظر إليه بعدما اشتهر، إلىٰ أن كاد يبلغ اليقين عنه في خلافه، ولذا بعد أن أخرج الطبراني ذلك عارضه بأن أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما من خمسة عشر طريقاً: أنه تزوجها وهو محرم، وفي لفظ: وهما محرمان، وقال: هذا هو الصحيح، وما أُوِّل به حديثُ ابن عباس بأن المعنىٰ وهو في الحرم، فإنه يقال: أنجد، إذا دخل أرض نجد، وأحرم إذا دخل أرض الحرم، بعيد، ومما يبعده حديث البخاري: تزوجها وهو محرم، وبنىٰ بها وهو حلال. انتهىٰ
والحاصل أنه قام ركن المعارضة بين حديث ابن عباس، وحديثي يزيد بن الأصم، وأبان بن عثمان بن عفان، وحديث ابن عباس أقوىٰ منهما سنداً، فإن رجحنا باعتباره كان الترجيح معنا، ويعضده ما قال الطحاوي: روىٰ أبو عوانة عن مغيرة عن أبي الضحىٰ عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها، قالت: تزوج رسول الله ﷺ بعض نسائه وهو محرم قال: ونقلة هذا الحديث كلهم ثقات يحتج بروايتهم، انتهىٰ. =

قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي، وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ. انْتَهَىٰ بِلَفْظِ مُسْلِمٍ. وَفِي لَفْظٍ لَهُ: وَبَنَىٰ بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُد قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ الله ﷺ، وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرِفَ. انْتَهَىٰ. زَادَ أَبُو يَعْلَىٰ الْمَوْصِلِيُّ فِي (مُسْنَدِهِ) بَعْدَ أَنْ رَجَعْنَا مِنْ مَكَّةَ. انْتَهَىٰ.

ثُمَّ أَسْنَدَ أَبُو دَاوُد عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: وَهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. انْتَهَىٰ. وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ أَنَّهُ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُمَا حَلَالَانِ، قَالَ عَمْرٌو: فَقُلْت لِلزُّهْرِيِّ: وَمَا يَدْرِي ابْنُ الأَصَمِّ، أَعْرَابِيٌّ بَوَّالٌ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ، أَتَجْعَلُهُ مِثْلَ ابْنِ

= ومحصل كلام الطحاوي في (شرح الآثار) ١/٤٤٣، والذين رووا: أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم، أهل علم، وأثبت أصحاب ابن عباس: سعيد بن جبير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وجابر بن زيد، وهؤلاء كلهم أئمة فقهاء، يحتج برواياتهم وآرائهم، والذين نقلوا عنهم فكذلك أيضاً، منهم: عمرو بن دينار، وأيوب السختياني، وعبد الله بن أبي نجيح، فهؤلاء أيضاً أئمة يقتدىٰ برواياتهم، ثم قد روي عن عائشة أيضاً ما قد وافق ما روي عن ابن عباس، وروىٰ ذلك عنها من لا يطعن أحد فيه: أبو عوانة عن مغيرة عن أبي الضحىٰ عن مسروق، فكل هؤلاء أئمة يحتج برواياتهم، فما رووا من ذلك أولىٰ مما روىٰ من ليس كمثلهم في الضبط، والثبت، والفقه، والأمانة، وأما حديث عثمان فإنما رواه نبيه بن وهب، وليس كعمرو ابن دينار، ولا كجابر بن زيد، ولا كمن روىٰ ما يوافق ذلك عن مسروق عن عائشة، ولا لنبيه موضع في العلم، كموضع أحد ممن ذكرنا، فلا يجوز ـ إن كان كذلك ـ أن يعارض به جميع من ذكرنا ممن روىٰ بخلاف الذي روىٰ، انتهىٰ كلامه.

ثم أخرج الطحاوي في آخر الباب آثاراً عن ابن مسعود، وابن عباس، وأنس أنهم كانوا لا يرون بأساً أن يتزوج المحرمان، انتهىٰ. وقال الشيخ محمد عوامة: قال شيخنا حجة الإسلام إمام العصر (محمد أنور الكشميري)، ﷺ ـ في إملائه علىٰ جامع الترمذي ـ الموسوم (بالعرف الشذي) أقول: يلزم عليه، [أي قول الترمذي: إنه ﷺ تزوجها في طريق مكة، وظهر أمر تزويجها وهو محرم، ثم بنىٰ بها وهو حلال بسرف] أنه ﷺ تجاوز عن الميقات بلا إحرام، وهو يريد الحج، لأن في الروايات أنه ﷺ نكح بسرف، وهو بين مكة، وذي الحليفة، وكانت المواقيت مؤقتة، كيف!

عَبَّاسٍ ؟! انْتَهَىٰ.

ثم قال الزيلعيُّ بعد سَطريْن: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ، لِأَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ ثُمَّ بَنَىٰ بِهَا، وَهُوَ حَلَالٌ بِسَرِفَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَمَاتَتْ مَيْمُونَةُ بِسَرِفَ حَيْثُ بَنَىٰ بِهَا، وَدُفِنَتْ بِسَرِفَ. انْتَهَىٰ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَعَارُضٌ، وَلَا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهِمَ، لِأَنَّهُ أَحْفَظُ وَأَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ عِنْدِي أَنَّ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَيْ دَاخِلٌ فِي الْحَرَمِ، كَمَا يُقَالُ: أَنْجَدَ، وَأَتْهَمَ، إِذَا دَخَلَ نَجْدًا، وَتِهَامَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَزَمَ عَلَىٰ الْخُرُوجِ إِلَىٰ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، فَبَعَثَ مِنْ الْمَدِينَةِ أَبَا رَافِعٍ، وَرَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ إِلَىٰ مَكَّةَ لِيَخْطُبَا مَيْمُونَةَ لَهُ، ثُمَّ خَرَجَ وَأَحْرَمَ، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَسَعَىٰ وَحَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَتَزَوَّجَ بِهَا، وَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَلَاثًا، ثُمَّ سَأَلَهُ أَهْلُ مَكَّةَ الْخُرُوجَ، فَخَرَجَ حَتَّىٰ بَلَغَ سَرِفَ، فَبَنَىٰ بِهَا، وَهُمَا حَلَالَانِ، فَحَكَىٰ ابْنُ عَبَّاسٍ نَفْسَ الْعَقْدِ، وَحَكَتْ مَيْمُونَةُ عَنْ نَفْسِهَا الْقِصَّةَ عَلَىٰ وَجْهِهَا، وَهَكَذَا أَخْبَرَ أَبُو رَافِعٍ، وَكَانَ الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا، فَدَلَّ ذَلِكَ ـ مَعَ نَهْيِهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ وَإِنْكَاحِهِ ـ عَلَىٰ صِحَّةِ مَا ادَّعَيْنَاهُ. انْتَهَىٰ كَلَامُهُ.

حَدِيثٌ آخَرُ: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي (مُعْجَمِهِ) حدثنا أحمد بن عمرو البزار، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مَخْلَدٍ الْوَاسِطِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَلَّامٍ أَبِي الْمُنْذِرِ عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ حَلَالٌ. انْتَهَىٰ. ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ خَمْسَةَ عَشَرَ طَرِيقًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ. وَفِي لَفْظٍ: وَهُمَا حَرَامَانِ. وَقَالَ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. انْتَهَىٰ.

وبه يتبين خطأُ كلام الشيخ الألباني الذي يقول فيه: (فإنّ من المقطوع به أنه ﷺ تزوّج ميمونةَ وهو غيرُ محرِمٍ)، إذ ليس هو من المقطوع به كما قال.

أما قوله:

(وعلىٰ الرغم من هذا البيان القاضي علىٰ الإشكال، فقد علمتُ في هذه الأيام أن أحدَ أعداءِ عقيدة أهل السنة والجماعة من متعصبة الحنفية ـ قد رفع تقريرًا إلىٰ بعض المراجع المسؤولة في الدولة السعودية التي هو مدرِّس في بعض معاهدها؛ يحطُّ فيه من قيمة هذا التخريج، وينسب إليّ ما لم يخطر لي علىٰ بال).

۞ فالجوابُ:

الشيخ الألبانيُّ يذكر صنيعَه في التخريج ويبيِّنُ قصده ومراده، لكن هو ليس يقضي علىٰ الإشكال كما يقول، لأن الإشكال باق لم يزل، وأهمّ نقطة الخلاف والإشكال هو: هل يريد الألباني بقوله (صحيح) بعد أحاديث الصحيحين إثباتَ حكمِه هو، أم إثباتَ صحَّتِه لأجل وروده في الصحيحين!؟

لم يُفصح الألباني عن هذه النقطة، أما توضيحه لمنهجه فهذا ظاهر لمن يقرأ كلامه، ولا يحتاج إلىٰ الإيضاح.

ثم قوله (أحد أعداء أهل السنة والجماعة من متعصبة الحنفية) فكلمة كبيرة سطّرها قلمُ الألباني، وقد اتهمه الألبانيُّ بالتعصب الشديد وعيَّره به، وشنَّع عليه بتكرارِ ذكرِه في مختلف كُتبه ورسائله، وهكذا نسبَ إليه التعصبَ الشديد بعضُ أتباعِه تبعًا له.

۞ فالجوابُ:

يقول الشيخ عبد الفتاح جوابا له ولمن تبعه في (كلمات):

وصرت أنا في هذه (المقدمة) وما كتبوه قبلها من سنة ١٣٩٠: المتصَف بهذه الثلاثين وصفًا، من: (التعصب، وتعمّد الكذب، والتزوير، والافتراء، والجور، والضلال... إلى: المخبِر، والجاسوس). وكنت قبل سنة ١٣٩٠ عندهم أنفسهم كما كتبوه إليّ بخطوطهم المحفوظة عندي: (فضيلة أستاذنا الجليل...، فضيلة الأخ المكرم...)، وكما طبعوه في بعض كتبهم مثل كتاب (الكلم الطيب) لشيخ الإسلام ابن تيمية، الذي بيروت سنة ١٣٨٥، وقالوا فيه في حاشية ص ١٢ من مقدمتهم للكتاب بالحرف الواحد: (... تحقيق الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الفتاح أبوغدة)، ومثل تفسير ابن الجوزي (زاد المسير) الذي طبعوه بدمشق سنة ١٣٨٤، فقد قالوا في مقدمته ٦/١: (... نُقدِّم خالص شكرنا وجزيل امتناننا للعالم الفاضل الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة).

فكنت عندهم (فضيلة أستاذنا الجليل...، وفضيلة الأخ المكرم...، والأستاذ الفاضل... والعالم الفاضل...)، فلما وقعت الواقعة في سنة ١٣٩٠ صِرت صاحب الثلاثين وصفا... إلخ[١].

---

(١) اعترض الشيخ الألباني في رسالته (كشف النقاب) على كلام الشيخ عبد الفتاح بما نصه: تعرّفت على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في بلده حلب منذ أكثر من عشرين سنة تقريبًا. وقد عرفتُ فيه رجلًا متعصبًا للمذهب الحنفي تعصّبًا أعمى، في درس له في مسجده في حلب قرر فيه جواز التداوي بالخمر بإرشاد طبيب حاذق مسلم، فقلت له: هذا لا يكفي، بل لا بدّ أن يكون عالمًا بالسنة. ففي السنة مثلًا وصف الخمر بأنها داء وليست بدواء. فكيف يعقل لطبيب مسلم عالمٍ بشرعه أن يصف دواء وصفه نبيّه ﷺ بأنه داء؟! - (فسيأتي الكلامُ عن سوءِ تعليقِ الألباني بما يناقضُ لما جاء في الحديث الصحيح قبيل آخر الكتاب،) - فقال: لعل الحديث ضعيف لا يصح! قلت: كيف وهو في «صحيح مسلم». فقال: نراجع لنتأكد من ذلك.

فقال له أحد الحاضرين وهو صديق للفريقين: فإذا تأكدت من صحته أتأخذ به أم بالمذهب؟ فقال: بالمذهب! وتأكدت بعده من تعصبه الشديد مما كان يبلغني من حملاته في خطبه ودروسه على السلفية والدعاة إليها، ومن أجل ذلك كان بعض إخواننا في حلب يسعى حثيثًا لعقد اجتماعات بيني وبينه لمناقشته في تعصبه على السنة وشرح الدعوة له، فكان لا يستجيب لأي اجتماع=

....

= يدعىٰ إليه ولو علىٰ الانفراد، اللهم إلا علىٰ طعام! ولكنه لا يفسح المجال لأي بحث حول الدعوة السلفية بل يطعم ثم ينصرف! وهو مع ذلك مستمر في الغمز واللمز والتشهير شأنه في ذلك كشأن غيره من الخطباء الجهلاء الحاقدين.

ثم أخذت الأيام والسنون تمضي، فإذا بأبو غدة يعين مدرسًا في كلية الشريعة في الرياض، وفي العطلة الصيفية كان يقضيها في لبنان، ويتردد كثيرًا علىٰ بيت ومكتبة أخينا الأستاذ زهير الشاويش، وصديقه يومئذٍ، فكنت ألتقي معه فيها أحيانًا وهو مصرٌّ علىٰ موقفه السابق من الامتناع عن الدخول في أي نقاش أو بحث علىٰ الرغم من توسط الأستاذ زهير ودفعه إياه لقبول البحث، ولكن عبثًا، ولقد كان من سياسة الأخ زهير وحكمته يومئذ معه أنه كان يقدمه أحيانًا ليصلي بنا، ليريه عمليًّا أن ما يشيعه هو وأمثاله من التكفير باطل، بدليل صلاتي خلفه، مع أن صلاته مخالفة للسنة الصحيحة في كثير من أحكامها! وكان يبدو عليه الاغتباط بهذا التقديم، فيتقدم دون أي تردد أو اعتذار أو تقديم منه لغيره! كأنه لا يريد بالمقابل أن يثبت لنا أنه يرىٰ صحة صلاته خلف هذا الذي يصلي خلفه!!

وبينما كانت ظواهر الأمور تدل علىٰ أن أبوغدة في الآونة الأخيرة رجل مسالم إلىٰ حد أنه يفرّ من الدخول في مناقشة علمية هادئة، بله مخاصمة مذهبية حامية، قانع بتعصّبه «لإمام الأئمة، ومقدَّم الأمة أبي حنيفة ﷺ...».

إذا به يكشف عن أن «تحت جلد الضأن قلب الأذؤب» وأن «الطبع غلب التطبع»... إلخ.

فالجواب:

خلاصةُ كلام الألباني يدلُّ علىٰ أنه كان يعرف الشيخ عبد الفتاح قبل عشرين سنة حنفيا متعصبا شديدا، مستمرا في الغمز واللمز، ولا يقبل النقاش، ثم بعد ما رفع قضية تخريج كتاب شرح عقيدة الطحاوية، انكشف أمرُه.

والسؤالُ هنا باختصار: ما الذي انكشف عنه؟ وما الذي ظهر منه مما يخالف لِما كان عليه الشيخُ عبد الفتاح من قبل؟ هل صار الشيخُ يقول بما يخالف قولَه في الفروع أم في الأصول؟ هل غيَّر موقفَه أو مذهبه أو اعتقاده؟ ما الذي ظهر؟ ما حصل من هذه الأمور شيء، وليس له إلا أن يقول بأنَّه ظهر تعصبُه برفع القضية التي أغضب الألباني، فالجواب عنه كالتالي:

أما دعوىٰ ظهورِ التعصبِ، فالشيخُ الألباني يقول بأنه تأكَّد من تعصبِ الشيخ عبد الفتاح قبلَ عشرين سنة، فما معنىٰ انكشافِه الآن!؟

ثم كيف يقول الألبانيُّ بأن الظواهر كانت تدلُّ علىٰ أن الشيخ عبد الفتاح رجل مسالم، مع أنه يقول=

وأما قضية رفع التقرير فقد مرَّ بنا بيان الشيخ عبد الفتاح لذلك.

وأمَّا نسبةُ ما لم يخطر على باله إليه، فالأمرُ هنا ليس بما خطر في باله، إنما الأمر فيما سيخطر في بال القراء من أجيال قادمة عندما يرون صنيعه وهو يخرج أحاديث الصحيحين.

أمّا قولُه بعدَ أن لخَّصَ ما أُخِذ عليه في خمسة مسائل:

= ويُكرِّر بأنه كان يبلغه حملاتُه على الوهابية في خُطبه.

وزيادةً على ما مضى أنبّه على نقطة مهمّة وهي: أنا أدعي بأن الألباني متصنِّعٌ في كلامه الطويل هذا، الذي يريد أن يُظهر من خلاله بأنّ ظواهرَ الشيخ عبد الفتاح كانت تدلُّ على أنه رجل مسالم، ثمّ غلب الطبعُ على التطبع، والدليلُ على ذلك هو:

معرفةُ الشيخ الألباني بأنّ الشيخ عبد الفتاح تلميذُ الكوثري من زمان، ثم اعتقاده بأنه يتبعه مائة في المائة، وبأنه لا يستطيع أن يخالف شيخَه، حتى يقول بعبارة: (يستحيل أن يخالفه)، كلُّ هذا تدلّ على أن الشيخ الألباني إمَّا تقوَّل هناك وصدق هنا، أو صدق هناك وتقوّل هنا.

وأما مسألةُ رفع القضية، فالشيخُ ليس هو الذي رفع القضية ابتداء إنما هو أجابَ لَـمَّا طلبَت منه العمادةُ إظهارَ رأيه، بناء على أن الكتاب مقرَّرٌ في الجامعة والشيخ عبد الفتاح مدرِّسٌ فيها، وقد أجاب الشيخ بما أدى إليه نظره. وأثبت نصَّ رسالة العمادة في (كلماته).

أما عدمُ الدخول في النقاش، فالذي يظهر من الشيخ أنه ما كان يحبُّ النقاشات، نظرا إلى ما يورثه النقاشُ بين العالمين، وبما كان يراه من النتائج السيئة في أغلب النقاشات التي جرت في عصرهم، خاصة إذا كان أحد المناقشَين معروفا بإطلاق لسانه في الأعراض، وقد اضطرّ الشيخُ إلى المناقشة مع الألباني في بيتِ الشيخ زهير مع حضور الشيخ يوسف القرضاوي كما سبق ذكرُه، ورأى بما صارت إليه المناقشة في النتيجة.

وأما الغمز واللمز، فكلمتان مجملتان يحتاج إلى بيان المراد منها حتى يجاب عنه، فِيَمن كان اللمزُ؟ وبما كان الغمز؟

أما التقدم للصلاة... فاسترسال بما لا يليق بالعلماء.

مثلاً إن كان الألباني قد رأى صلاةَ الشيخ عبد الفتاح مخالِفة للسنة الصحيحة في كثير من أحكامها، فلماذا لم يبدها للشيخ بعد الصلاة، مع أن الواقعة قد تكرّرت كما يُفهم من سياقه!

(إن هذا الجواب الذي أجاب به نفسُه لهو محضُ تخرصٍ واختلاق؛ لأن كل من شمَّ رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهةً أنّ قول المحدِّث في حديث ما (رواه الشيخان)، أو (البخاري) أو مسلم إنما يعني أنه صحيح فإذا قال في بعض المرات: (صحيح) رواه الشيخان أو) صحيح)، رواه البخاري أو صحيح، رواه مسلم أو نحوه فلا ينافي أنه صحيح غاية ما في الأمر أن التعبير مختلف والمعنىٰ متحد، فأي شيء في هذا الاختلاف في التعبير؟ وإنما أُتي هذا المتعصب من جهله بهذا العلم، وضيق فكره وعطنه، إن سلم من سوء قصده، وفساد طويته) انتهىٰ.

۞ فالجوابُ:

كما قلنا فيما مرَّ، ونعيده هنا: إنّ نقطة الخلاف والإشكال هنا إنما هو: هل يريد الألباني بقوله (صحيح) بعد أحاديث الصحيحين إثباتَ حكمِه هو؟ أم إثباتَ صحَّتِه لأجل وروده في الصحيحين!؟

لم يُفصح الألباني عن هذه النقطة، وسبق لنا التمثيل علىٰ أنَّ الشيخ يقصد به ما انتهىٰ إليه حكمُه هو ليس إلا.

ثم قوله: (إن سَلِم من سوء القصد...) بعد أن حصر مَأتَاه بقوله: (إنما أُتي...) فكلام غير دقيق.

وأما قوله:

(وقد سبقني إلىٰ ما ذكرتُ إمامٌ كبير من أئمة الحديث وحفاظه ألا وهو شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي مؤلف الكتاب الجليل: (شرح السنة) الذي يقوم بطبعه المكتب الإسلامي لأول مرة، فقد جرىٰ فيه مؤلفه ﵀ علىٰ مثل ما جريت أنا عليه في تخريج هذا الكتاب (شرح

الطحاوية)، فهو تارة يكتفي بعزو الحديث إلىٰ الشيخين أو أحدهما، وتارة يضم إلىٰ ذلك التصريح بالصحة، والاستعمال الأول لا شبهة فيه عند صاحب التقرير الجائر، ولذلك فلا فائدة من تسويد الورقة بنقل الأمثلة عنه فيه وإنما المستنكر عنده الاستعمال الآخر: الجمع بين التصريح بالصحة مع العزو إلىٰ الشيخين أو أحدهما، فهذا الذي ينبغي ضرب الأمثلة له من الكتاب المذكور، لعل ذلك المتعصب يرتدع عن جهله وغيه). ثم ذكر الأمثلة وأشار إلىٰ أرقام الأحاديث.

❁ فالجوابُ:

ما قام به الإمامُ البغوي وما قال به الألبانيُّ ليس علىٰ منهج واحد، وليستْ طريقة الإمام البغوي في تخريج أحاديث الصحيحين كصنيع الألباني.

أما طريقة الألباني فقد بيناها بأمثلة بما يظهر مراده ومصدر حكمه علىٰ أحاديث الصحيحين.

أما منهج الإمام البغوي في كتابه (شرح السنة) فمختلف عنه، إذ يقول في مقدمته وهو يبيِّنُ منهجَه الذي سار فيه:

(وَلم أودع هَذَا الْكتاب من الْأَحَادِيث إِلَّا مَا اعْتَمدهُ أَئِمَّةُ السّلف الَّذين هم أهل الصَّنْعَة، الْمسَلَّمُ لَهُم الْأَمر من أهل عصرِهم...)

ويقول بعده: **(وَإِنِّي فِي أَكثر مَا أوردته بل فِي عامَّته مُتّبعٌ، إِلَّا الْقَلِيل الَّذِي لَاحَ لي بِنَوْع من الدَّلِيل، فِي تَأْوِيل كَلَام مُحْتَمل، أَو إِيضَاح مُشكل، أَو تَرْجِيح قَول** علىٰ آخر، **إِذْ لعلماء السّلف** رحمهم الله **سعيٌ كَامِلٌ فِي تأليف مَا جَمَعُوهُ، وَنظرٌ صَادِق للخلف فِي أَدَاء مَا سَمِعُوهُ.)** انتهىٰ.

ويفهم من كلامه أنه لا يحكم علىٰ الأحاديث بحكمه هو، خاصة علىٰ

أحاديث الصحيحين ، إذ يصرِّح بأنّه متّبعٌ فيه ، وأنّه يعتمد أهل الصنعة المسلَّم لهم الأمر ، والسيرُ على منهاج معيّن لتخريجِ الحديث شيءٌ ، واتفاقُ حُكمٍ لحديث أو حديثين شيءٌ آخر .

ثمّ لم يكن الألباني يعرفُ بِمنهج البغوي إلَّا بعد أن اعترض عليه الشيخ عبد الفتاح ، حتى يوهم القرَّاءَ بأنَّه إنَّما فعل ذلك تبعًا للآخرين .

نقطة مهمة

وهنا تظهر غفلةُ الشيخ الألباني ، وعدمُ دقَّة فهمِه بما اعترض عليه الشيخُ عبدُ الفتاح وبما سَار به الإمامُ البغويُّ في كتابه شرح السنَّة .

وبيانها كالتالي:

أولا: أذكر نصّ اعتراض الشيخ عبد الفتاح الذي قدّمه في تقريره إلى العمادة وهو قوله: **يرى الناظرُ في شرح الطحاوية أن الشارحَ لها من أهل التوثيق والضبط والإتقان فيما ينقله من الأحاديث الشريفة وغيرها ، فتراه يعزو الأحاديث إلى مخرجيها إلا في النادر جدا ، فيعزو الحديث إلى الصحيحين إن كان في الصحيحين ، أو يعزو إلى أحدهما إن كان في أحدهما بعبارة واضحة ، لا لبس فيها ولا غموض ، وبأمانة ملموسة مشهودة[1] ، ومع هذا ترى الألباني فيما علّقه عليه يتعقبه في كلِّ حديث ، فيعلق على قول الشارح: (رواه البخاري ومسلم ، أو رواه البخاري ، أو رواه مسلم) ، يعلِّقُ الألبانيُّ على مثل هذه العبارات بقوله: (صحيح) وهو يريد بهذا بيان أن الحديث صحيح لا ضعيف أو موضوع . . .) .**

اعتراضُ الشيخ عبد الفتاح ظاهرٌ وصريحٌ ، لأنَّ تصحيحَ الألباني للأحاديث

(١) وسيأتي الكلام عن هذا النص عند بيان استدلال الشيخ الألباني به في غير موضعه.

التي قال عنها الشارحُ (أي ابن أبي العز): رواه البخاريُّ ومسلم، أو أحدهما، هو منهجٌ غريبٌ، وهذا لا يعني أنه يسلِّم لكلِّ أحد ما ينسبه إلىٰ الشيخين أو إلىٰ غيرهما من الأحاديث بدون المراجعة والتثبت، ثم المراجعة والتثبتُ، وبيانُ الخطأ في نسبة حديث إلىٰ الصحيحين هو شيءٌ، أما تصحيح أحاديثهما مع ثبوت نسبتها إلىٰ الصحيحين بقوله (صحيحٌ) هو شيء آخر، وهو الذي استغربه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

أما استدلالُ الشيخ الألباني بصنيع الإمام البغوي في كتابه (شرح السنة) فتسرعٌ أو غفلة منه، أو عدم فهمه نقطةَ الخلاف والاعتراض، إذ كلام الإمام البغوي الذي نقله الشيخُ الألباني وهو: (ورأيتُه مرّة قال: هذا حديث حسن، أخرجه مسلم، فلم يصحِّحه) لا علاقة له بما نحن فيه، لأن الإمام البغوي يسوق حديثاً بروايته وطريقته، ثم يقول عنه: حسن، ثم يقول بعده: أخرجه مسلمٌ عن فلان وفلان، وليست هي رواية الإمام البغوي.

وإليك المثال: يقول الإمامُ البغوي في كتابه (شرح السنة) ١/١٦٤: **أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي، أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، أنا حاجب بن أحمد الطوسي، نا محمد بن حماد، نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب ثبِّت قلبي علىٰ دينك»، قالوا: يا رسول الله، آمنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها»، هذا حديث حسن، أخرجه مسلم، من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.**

انتهىٰ كلام البغوي.

وبه يتبيّن أن تحسينَ الحافظ البغوي إنما هو لرواية أخرجها هو عن أنس بن

مالك، وليس لحديث مسلمٍ الذي أخرجه في صحيحه من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

ويحسن هنا ذكر المثال من صنيع الشيخ الألباني وهو يخرج الحديث الذي نسبه شارحُ العقيدة الطحاوية إلىٰ صحيح مسلم، وإليك النص: جاء في ص ٥٣٩ من الطبعة الخامسة ما نصه: **(وفي صحيح مسلم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: وضع عمر علىٰ سريره، فتكنفه الناس يدعون ويثنون ويصلون عليه، قبل أن يرفع، وأنا فيهم، فلم يرعني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفت إليه، فإذا هو علي، فترحَّم علىٰ عمر، وقال: ما خلفت أحدًا أحب إليَّ أن ألقىٰ الله بمثل عمله منك، وايم الله، إن كنت [لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت] كثيرا ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو، أو لأظن أن يجعلك الله معهما.** انتهىٰ. وهنا في آخر الحديث وضعَ الشيخ الألباني علامةً وعلق في الحاشية بقوله: (صحيح).

وبهذين المثالين يظهر ما بين تخريج الإمام البغوي ومنهجه وبين صنيع الألباني من فرق كبير.

وهكذا باقي الأمثلة التي أشار إليها الشيخ الألباني. وبه تظهر براءةُ الشيخ عبد الفتاح ومصداقيَّة كلامه، وموضوعية اعتراضه.

أما قوله: (ورأيتُه مرّة قال: هذا حديث حسن، أخرجه مسلم فلم يصححه)، فبعد المراجعة وجدتُه يقول في موضعين: هذا حديث حسن، أخرجه مسلم.

الأول: بعد حديث (يا مصرِّف القلوب...)[1]، **والثاني**: بعد حديث (سَيَكُونُ

---

(١) وقد سبق إليه الإمامُ الترمذي في جامعه، وحسنّه فيه.

فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا...)[١].

لكن تحسينه إنما هو لرواية أخرجها هو عن فلان في كتابه، وليس لروايةٍ أخرجها الإمامُ مسلم عن فلان آخر، كما بيَّنا بالأمثلة.

حتىٰ ولو كان الأمر كما قال الألباني (وهو ليس كذلك كما مرَّ) لما كان الشيخُ عبد الفتاح مخطئًا في وصفه لصنيع الشيخ الألباني، لأنَّ اتفاق هذه الطريقة عند واحد من ألوف المحدثين وفي حديث أو حديثين، لا يرفع غرابته.

وبناء عليه يتبيَّن جليًّا أن وصفَ الشيخ عبد الفتاح لطريقة الألباني بالغرابة وصفٌ صادق عليها.

وأما قوله في صفحة (٣٢):

جاء في (المصنوع) حديث رد الشمس علىٰ عليٍّ رضي الله عنه ليصلي العصر بعد أن غربت ولم يصل، فذكر المتعصب في التعليق عليه: جماعة من العلماء قالوا بأنّه حديث موضوع، وآخرون ذهبوا إلىٰ تصحيحه منهم شيخه الكوثري، فضَلَّ المتعصِّبُ بين هذين الحكمين المتناقضين، ولم يستطع ـ وهو الأمر الطبيعي الملازم له[٢]! أن يرجِّح أحدهما علىٰ الآخر، ولكنه حاول بادئ الرأي أن يرجح التصحيح بدون مرجِّح، وإنَّما تقليدًا منه لشيخه الكوثري، فقال: (ص٢١٥):

(وقد جاءت كلمته رحمه الله علىٰ وجازتها ملخصة المسألة أحسن تلخيص، إذ قال: (ولا كلام في صحَّة الحديث من حيث الصناعة، لكن حكمه حكم أخبار

---

(١) وصحّحه الحاكم في (المستدرك) (٣٥١)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي خِطْبَةِ الْكِتَابِ مَعَ الْحِكَايَاتِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ فِي أَبْوَابِ الْكِتَابِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا جَمِيعًا، وَمُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً). انتهىٰ.

(٢) وسيأتي الكلام عنه بالتفصيل.

الآحاد الصحيحة في المطالب العلميَّة، فأفاد بهذا الإيجاز البالغ أن الخبر على صحته لا ينهض في بابه وموضوعه؛ لأنه من المطالب العلمية التي تتوقف على اليقينيَّات وما قاربها، فلا بد على هذا من تأويل الخبر مع قولهم). هكذا قال هذا المسكين، ولم يدر أنه بهذه الفلسفة التي تلقاها من شيخه يجعله كما تقول العامة: (كنا تحت المطر، فصرنا تحت المزاريب)، لأنَّه فتح على نفسه بابا للشباب الذين لا علم لهم بالسنة أن يردوا كل حديث صحيح ورد في الأمور التي ليست من الأحكام، وإنَّما هي في المعجزات أو بدء الخلق والجنة والنار، وبكلمة واحدة في الغيبيات التي تتوقف على اليقينيات بزعمه ويعني بذلك الأحاديث المتواترة، ثم تحفظ فقال:

(أو ما قاربها)، ويعني الأحاديث المشهورة التي رواها أكثر من اثنين، أما الحديث الذي تفرد به الثقة وهو صحيح عند أهل العلم فليس حجة في الغيبيَّات عنده فلا بد من تأويله بزعمه، وليت شعري كيف يؤول مثل هذا الحديث الذي يتحدث عن واقعة معينة؟ اللهم إلا بإنكار معناه وتعطيله حتى يتفق مع العقول المريضة والقلوب العليلة، تماما كما فعلوا في آيات الصفات وأحاديثها! ثم إنَّ المتعصب المذكور يبدو أنَّه بعد أن كتب عن شيخه ما كتب وقف على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الحديث فألحقه بكلام شيخه قائلا:

(على أنَّ الذي يقرأ كلام الشيخ ابن تيمية يجزم بوضع الحديث)!

هكذا قال بالحرف الواحد، فليتأمّل القارئ كيف حكم في أول الأمر بصحَّة الحديث، ثم ختمه بهذه العبارة التي توهم أنه قد مال أخيرا إلى أنَّ الحديث موضوع! والحقيقة أنه لضعفه في هذا العلم لا يستطيع أن يقطع فيه برأي، هذا إذا أحسنَّا الظنَّ به، وإلّا فمن غير المعقول أن يخالف شيخه الكوثري إلى رأي ابن

تيمية الذي حكم عليه شيخه بأن أكبر بلية أصيب المسلمون بها إنَّما هو ابن تيمية!

❁ **فالجوابُ:**

لما رجعتُ إلىٰ كلام الشيخ عبد الفتاح وجدته علق فيه علىٰ حديث ردِّ الشمس بما نصه[1]:

قلتُ: خبرُ ردّ الشمس لسيدنا عليّ ﷺ بدعاء النبي ﷺ، أصح ما ورد فيه؛ حديث أسماء بنت عميس ﷺ، وقد تفرَّدت به، وكثر كلام العلماء فيه بين مثبت له ونافٍ.

فممَّن نفاه: الإمام علي بن المديني كما في ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرىٰ) للتاج السبكي ١٥٠/٢، والإمام أحمد فقالا: لا أصل له. وتبعهما ابن الجوزي في الموضوعات ٣٥٥/١، ٣٥٧ والشيخ ابن تيمية، وأطال في ذلك أيما إطالة في كتابه (منهاج السنة النبوية) ١٨٥/٤ ـ ١٩٥، وتابعه في ذلك من تلامذته الحفاظ الأئمة: الذهبي كما في (تنزيه الشريعة المرفوعة) لابن عراق ٣٧٩/١ ـ ٣٨٠، وابن القيم في (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) ص ٥٨، وابن كثير كما في (البداية والنهاية) ٣٢٣/١ و(شرح المواهب اللدنيّة) للزرقاني ١١٧/٥، والحافظ الدلجي وغيرهم.

وممَّن أثبته وصحَّحه: الإمام أحمد بن صالح المصري، والإمام الطحاوي في (مشكل الآثار ٨/٢، ١١)، وجمع طرق هذا الحديث وحكم عليه بالصحّة أبو القاسم العامري، والحاكم النيسابوري، والبيهقي في (دلائل النبوة)، والقاضي عياض في (الشفا)، والحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد ٢٩٧/٨)، والحافظ

---

(١) ص ٢٦٥

العراقي في (طرح التثريب ٧/٢٤٧)، والحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري) في كتاب فرض الخمس، في (باب قول النبي ﷺ: أحلّت لكم الغنائم)، ٦/١٥٥... إلىٰ أن ذكر منهم شيخه الكوثري في مقالاته عند ذكر مصنفات الطحاوي ص ٤٧٠، ثم قال بعد أن نقل كلام الحافظ في معنىٰ حبس الشمس لنبي الله يوشع بن نون عليه السلام ما نصه:

ثم قال الحافظ ابن حجر: وروىٰ الطحاوي والطبراني في (الكبير)، والحاكم، والبيهقي في (الدلائل) عن أسماء بنت عميس أنَّه ﷺ دعا لما نام علىٰ ركبة علي ففاتته صلاة العصر، فردت الشمس حتىٰ صلىٰ علي، ثم غربت. وهذا أبلغ في المعجزة.

وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده ـ حديث رد الشمس لعلي ـ في (الموضوعات) وكذا ابن تيمية في كتاب الرد علىٰ الروافض في زعمه وضعه... إلخ

ولم أجد فيه ما ذكره الشيخ الألباني، ولعل كان ذلك في الطبعة الأولىٰ، ثم لما أعاد الشيخ الطبعة الثانية أو الثالثة، أثبت هذا البيان.

ثم رجعت إلىٰ ما قاله الكوثري في مقدماته فوجدت هناك ما نصه:

وما ذكره ابن تيمية في حقه (أي في حق الطحاوي) عند توهين حديث أسماء إنَّما هو مجازفة من مجازفاته، وليس أدلّ علىٰ ذلك من الاطلاع علىٰ كتبه، وما كتبه كثيرٌ من الحفاظ في حديث أسماء بزعم ابن تيمية الذي ألف في أغلاطه في الرجال خاصة أبو بكر الصامت الحنبلي جزءا، وحق لمثله أن يقبع[1] ولا يتكلم في مثل ذلك.

---

(١) بمعنىٰ أن يتخلف وينزوي.

ولا كلام في صحّة الحديث من حيث الصناعة الحديثية ، لكن حكمه حكم أخبار الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية ، ومعرفة الطحاوي بالعلل لا يتجاهلها إلا من اعتل بعلل لا دواء لها ، نسأل الله السلامة[١]. انتهىٰ.

أمَّا قوله بأن الشيخ عبد الفتاح حكم أولا بصحة الحديث ، فليس بصحيح ، لأنَّه إنَّما ذكر قول من يراه صحيحا وهو الكوثري ، ثم ذكر قول من يراه موضوعا وهو ابن تيمية.

وأما قوله بأن الشيخ ضل بينهما ، وأنه لا يستطيع الترجيح بينهما لعدم أهليته فتقوُّلٌ عليه ، وزعمٌ بلا دليل ، وتحكّمٌ يبطله الواقعُ ، لأن الشيخ عبد الفتاح أكثر التعقيبات في المسائل الدقيقة علىٰ كثير من العلماء الأعلام فيهم من هم أجل بكثير من الشيخ الألباني ، حتىٰ بلغت تعقباته في كتاب واحد[٢] إلىٰ أربع مئة تعقيب علىٰ جلة من العلماء والأعلام ، من المتقدِّمين والمتأخِّرين ، ومن معاصريه.

فمن المتقدمين مثلا:

الإمام الجليل المفسر ابن جرير الطبري ، والعقيلي ، وابن عدي ، وأبي عليّ النيسابوري ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان ، وابن قطان ، والإمام الباقلاني ، والحافظ الأزدي ، والخطيب البغدادي ، والغزالي ، وغيرهم

ومن المتأخرين:

ابن الجوزي ، وابن الأثير ، وأبي يعلىٰ ، والجوزجاني ، والنواوي ، وابن دقيق العيد ، والرازي ، وابن مالك النحوي ، والمزي ، وابن تيمية ، وابن القيم ،

---

(١) ص ٤١١ ، طبعة دار السلام

(٢) وهو (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

والحافظ العراقي، والبلقيني، والزركشي، والطيبي، والذهبي، والعسقلاني، والعيني، والسخاوي، والسيوطي، والزرقاني، واليافعي، وابن الأكفاني، والقاري، والخزرجي، وابن عراق، والشوكاني، وشاه ولي الله الدهلوي، واللكنوي، والقنوجي، وطاهر الجزائري، والقاسمي وغيرهم.

أمَّا من معاصريه من شيوخه وأصحابه:

فكم وكم تعقَّب على فرسان المحققين وكبارِ الكتاب والأدباء في عصره، مثل شيخه العلامة الناقد الكوثري، وشيخه محمد راغب الطبَّاخ، والمحدّث الجليل أحمد شاكر، والشيخ محمود طحان، والغماريين، والكتاني (صاحب فهرس الفهارس)، والشيخ المعلمي اليماني، وحبيب الرحمن الأعظمي، وأنورهاه الكشميري، وأحمد شبّير العثماني، وعاشق إلاهي، والزركلي، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحمد حامد الفقي، ومحب الدين الخطيب، ورشاد سالم، وإسماعيل الأنصاري، وأكرم ضياء العمري، وعطية الجبوري، ورشاد عبد المطلب، وإبراهيم السامرائي، وأحمد محمد الحوفي، وفضل الله الجيلاني، وعلي البجاوي، ومحمود حداد المصري، ونور الدين عتر، وغيرهم كثير.

ومن كان على هذا القدر من التمكن في العلم، لا يصعب عليه (إن أراد أن يتظاهر على الأعلام بأنه الناقد الخبير، وبأن عنده فصل الخطاب والمقال في مثل هذا الأمر) أن يقول فيه قولا واحدا بدون مبالاة بكلّ ما جرى حول هذا الحديث من خلاف، وهو ما يفعله كثير من صغار طلبة الحديث بل حتى من طلبة الطب والهندسة وهم يحققون بعض الكتب العلمية.

ثم كان بوسعي أن أردّ كلام الألباني بمثال واحد، ولكفى ذلك المثال الواحد، وهو ردُّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة على الألباني في قوله بسنيَّة خطبة

الحاجة في بداية الكتب والمؤلفات، لأنَّه يتجلَّىٰ فيه تمكّن الشيخ في الردِّ والمناقشة والترجيح، ومن قرأ هذه الرسالة يتبيّن له خطأ كلام الألباني[١].

أمّا قوله[٢]:

هو الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الحنفي الحلبي، المعروف بشدَّة عدائه لأهل السنَّة والحديث[٣]، لا سيما في بلده (حلب)[٤] حين كان يخطب علىٰ منبر مسجده يوم الجمعة[٥]، ويستغله للطعن في أهل التوحيد المعروفين في بلده ـ بالسلفيين ـ خاصة، وفي أهل التوحيد السعوديين وغيرهم الذين ينبزهم بلقب الوهابية عامّة، ويعلن عداءه الشديد لهم، ويصرِّح بتضليلهم بقوله: إنّ الاستعانة بالموتىٰ من دون الله تعالىٰ وطلب الغوث منهم جائز، وليست شركا، ومن زعم أنها شرك أو كفر فهو كافر، ويتهمهم جميعا بشتىٰ التهم، التي كنا نظن أن أمرها قد انتهىٰ ودفن؛ لأن الناس قد عرفوا حقيقة أمرهم، وأن دعوتهم تنحصر في تحقيق العبادة لله تعالىٰ، وإخلاص الاتباع لرسول الله ـ ﷺ ـ وإذا بأبي غدة هذا، يتجاهل كل ذلك، ويحيي ما كان ميتا من التهم حولهم، ويلصقها بهم، بل ويزيد عليها ما لم نسمعه من قبل، فيقول من علىٰ المنبر: (إنَّ هؤلاء الوهابيين تتقزز نفوسهم أو تشمئز حينما يذكر اسم محمد ﷺ). (سبحانك هذا بهتان عظيم) إلىٰ

---

(١) وسيأتي الكلام عن هذه الرسالة بالتفصيل.

(٢) قاله في مقدمة تعليقه علىٰ شرح عقيدة الطحاوية، ص ٤٩. الطبعة الرابعة.

(٣) أما أن يكون معروفا به عند الألباني وأتباعه من غير المنصفين فمن الممكن، أما عند الآخرين وحتىٰ عند بعض تلامذة الألباني المنصفين فهو رمزُ الأدب والعفة والعدل والإنصاف، ومثالٌ وحدَه في دقّة ما يحقّقه، كما اعترف به الشيخ علي الحلبي، وهو أحسنهم وأعلمهم، كما قال الشيخ مشهور حسن.

(٤) مدينةُ حلب وأهلها يفتخرون بالشيخ عبد الفتاح إلا المتعصبين من أتباع الألباني رحمه الله.

(٥) لم يثبت عنه، وقد أنكر ثبوته الشيخ عبد الفتاح وتحدَّىٰ أن يأتي بدليل يثبت ذلك.

غير ذلك من التهم الباطلة ممَّا سمعه منه أهل بلده الذين حضروا خطبه بذلك، وغيره مما جاء في التعليق علىٰ كتاب الأستاذ الفاضل فهر الشقفة: (التصوف بين الحق والخلق) ص٢٢٠ الطبعة الثانية. انتهىٰ

فالجوابُ:

ذكر الشيخ عبد الفتاح في رسالته (كلمات)، بيانا لحقيقة هذه التهم ومصدرها، وحقيقة ما جاء في كتاب (التصوف بين الحق والخلق) لمحمد فهر الشفقة، ومن نقل عنه أو أحال إليه كما فعل الشيخ الألباني هنا.

وهذا نص كلام الشيخ عبد الفتاح:

نماذج من المفتريات:

وأرىٰ أن أشير هنا إلىٰ بعض ما نشروه لهذه الغاية السيئة، لأكشف للقارئ الكريم نماذج أعمالهم، وحبل أباطيلهم، واستمرار كيدهم، وسقوط صنيعهم فيما صنعوه، جاهلين أو متجاهلين أن أولي العلم بما آتاهم الله تعالىٰ من نور الحق والمعرفة، وبصيرة التثبّت والاستيقان سيرُدُّون عليهم باطلهم ولو زوّقوه وزخرفوه، وأنَّ المكر السيّء لا يحيق إلا بأهله مهما لبّسوه ودلّسوه، وتلك سنة الله الحق سبحانه: في أنَّ كل باطل يَصدر عن المبطل يصدر ويكون معه دليل بطلانه، يُبصره من أوتي المعرفة والبصيرة، وقد يَخفىٰ علىٰ غيرهم من الناس.

استغلال مكشوف:

١ ـ فمن تلك النشرات والمطبوعات: كتاب الأستاذ محمد فِهر الشّقفة: (التصوف بين الحق والخلق) الطبعة الثانية مزيدة ومحققة. فقد طبعوه في دمشق سنة ١٣٩٠، في ٢٤٠ صفحة، ودسّوا فيه زورا وبهتانا: كلاما حولي وحول غيري

من العلماء، ومنهم الشيخ الجليل أبو الحسن الندْوي فقد رموْه بالكفر! كما في ص ٢٣١ من الكتاب المذكور، والمؤلف لا يعلم بشيء من ذلك ولا يرضىٰ به، ووزّعوه في المملكة علىٰ كثير من كبار العلماء، وعلىٰ بعض طلاب العلم، ليُحققوا به قصدهم السيّء مني بوجه خاص.

فما أن عَلم مؤلِّفه بذلك الدسّ، حتىٰ اشتاط غضبه عليهم وغيظه منهم، وبَعث إليّ برسالة منه بخطه، يُعبِّر لي فيها عمَّا يُكنّه نحوي من تقدير واحترام، ويستنكر ما فعلوه من تزوير عليه، وإساءة إليّ وإليه، بما اقترفوه من الأكاذيب. وقد ذَكر في رسالته إليّ أنه هدّدهم بتقديمهم إلىٰ القضاء ليُحاكموا علىٰ تزويرهم ودسِّهم وتقويلهم له ما لم يقُله، ما لم يُثبتوا علىٰ كل نسخة مما بقي لديهم من نسخ الكتاب: عبارة تدل علىٰ أن الزيادات التي طعنوا فيها بي وبغيري من العلماء ومنهم علماء لم يَعرفهم المؤلف ولم يَسمع بهم كما قال ذلك في رسالته إليّ، إنَّما هي من صنيعهم وحدهم، وليس للمؤلف أيّ علم بها.

۞ اعتراف بالدس:

وقد أذعنوا لطلب المؤلف هذا، ووضعوا علىٰ الكتاب المذكور العبارة التالية: (ملاحظة: من صفحة ١٨٥ إلىٰ النهاية بعض آراء نُشرت بدون علم المؤلف). وعدد صفحات الكتاب الذي طبعوه ٢٤٠ صفحة، فقد زادوا فيه دون علم مؤلفه ٥٥ صفحة، لينالوا بها من شخصي وغيري من العلماء، ولديّ من النسخ التي أثبتوا عليها هذه العبارة أكثر من نسخة.

۞ رسالة تحذير:

كما أرسل إلي المؤلف أيضًا صورة عن الكتاب الذي بعث به إلىٰ كل من بلغه أنَّهم أرسلوا إليه كتابه المذكور، وهذا نص كتابه:

(المحامي: محمد فِهر الشقفة ـ دمشق ـ بوابة الصالحية ـ بناية الهلال الأحمر ـ طابق أول رقم ١٣).

بسم الله الرحمن الرحيم

الفاضل السيد المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد بلغني أنه وصلكم نسخة من كتابي (التصوف بين الحق والخلق) الطبعة الثانية. وتبيانًا للحقيقة فإني أُعلمكم أن تلك الطبعة مزوّرة، وقد دسّ عليّ الناشر فيها أقوالا لم أكتبها، تتعرض لبعض علماء هذا العصر، لغاية في نفسه، وعلىٰ ذلك اقتضىٰ التنويه، والسلام. دمشق ١٩٧١/٣/١٠ المحامي محمد فهر الشقفة. انتهىٰ.

ويجد القارئ الكريم في آخر هذه (الكلمات) صورة كتاب الأستاذ محمد فهر الشقفة إليّ بخطه، وصورة كتابه إلىٰ الذين بلَغه أنَّهم أرسلوا كتابه إليهم من العلماء في المملكة.

افتراء كبير:

وممَّا في تلك الافتراءات التي دسّوها في الكتاب قولهم في ص ٢٢٠ منه: ومن خصوم أهل الحديث السلفيين في سورية: الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، فهو حبًّا في التقرب إلىٰ العامة والغوغاء، ليكسب عطفهم وتأييدهم، يعمد إلىٰ الطعن في هؤلاء السلفيين، حسدًا وحقدًا، فقد خطب مرة في أحد مساجد حلب، فتطرّق إلىٰ الكلام علىٰ السلفيين، فأسماهم (الوهابيين) تقليدًا للعامة والرعاع، وكان مما قاله: (إن هؤلاء الوهابيين تتقزز نفوسهم أو تشمئز حينما يسمعون بذكر النبي ﷺ، ممَّا لا يَجسُر علىٰ القول به أكذب الناس...) انتهىٰ كلامهم.

سقوط البهتان:

وأقول: الذي تتقزّز نفسُه بذكر محمّد ﷺ خارج عن الملة بيقين، ومن قال هذا في هذه الأيام عن أهل هذه الديار المقدّسة، التي يدخلها كلّ عام مئات الألوف من حجاج العالم الإسلامي، فقد حكم على نفسه بالجنون المطبق والتكذيب من كل من سمعه، فقد اتصل الناس بعضهم ببعض ودخل أهل كل بلد البلد الآخر، وماتت تلك الدعايات التي يَتذرّع بها هؤلاء لمآربهم المعلومة، ولم يبق إمكان عند أحد من الناس أن يُصدّق مثل هذه الأكاذيب، بعد ذيوع المذياع، واتصال البلدان، واختلاط الناس وتعارفهم عن لقاء وقرب ومعاشرة، فسبحان الله! إن هؤلاء يكذبون كذبا مجنونا، ويظنون أنَّ الناس لا عقول لهم، ولا عيون لديهم، ولا موازين عندهم، وأنهم يصدقونهم بكل ما يَهْرِفون ويَبْهتون[1].

---

(١) اعترض الشيخ الألباني على هذا الجواب في رسالته (كشف النقاب)، واستدل على ذلك بكلام الشيخ المسجَّل في الشريط ونصُّه: (من جملة هذه الأخطاء أنهم يُصَغِّروا (كذا) شأن النبي ﷺ فيجعلوه (كذا) أحد الناس بعد مماته وحين حياته، لا يتميز عن أحد من البشر، وهو كذلك إلا فيما أكرمه الله ﷻ، وقد أكرم الله ﷻ رسوله ﷺ كرامات وأي كرامات، فالنبي ﷺ حي بعد مماته الذي انتقل به من الدنيا في قبره، فإن الأنبياء أحياء في قبورهم، فالذي يزعم أن الأنبياء موتى كحال موتى الناس: هذا إنسان ما يفرق بين الحي والميت، ولا النبي ولا المتنبي، فحقه أن يعيد دراسته من ألفها إلى يائها، لأن رسول الله ﷺ دلنا أن الشهداء أحياء في قبورهم! وسيدنا رسول الله ﷺ فوق الشهداء منزلة وتكرمة ومقامًا وتعظيمًا. فلذلك فتصغير شأنِ الرسول ﷺ بدعوى تنزيه العقيدة خطأ وانحراف...

ثم يقول الألباني: ففي الوقت الذي يريد أبوغدة أن يثبت أنَّ ما نسب إليه من الاتهام إنَّما هو افتراء عليه إذا به يدين نفسه بنفسه، ويحقق هو التهمة بشخصه، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣] وتحقيقًا للمثل القائل: «فرَّ من الموت وفي الموت وقع» و«على نفسها جنت براقش» وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «من قال في مؤمن ما ليس فيه، أسكنه الله ردغة الخبال، حتى يخرج مما قال، وليس بخارج» وهو حديث صحيح مخرج في «الصحيحة» (٤٣٨) و«إرواء الغليل» (٢٣٧٦)، وردغة الخبال هي كما في حديث آخر: عرق أهل النار=

ومن المعلوم أن الصلاة على النبي ﷺ ركن من أركان الصلاة عند السادة الحنابلة، وتبطل صلاة المصلي إذا ترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد، والناس في البلاد السعودية يتبعون مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وفي مقدمتهم إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فما أقبح الكذب وما أسرع انكشافه؟!

افتراء يُبنى على افتراء:

٢ ـ ومن المنشورات التي وزّعوها أيضا ودسّوا فيها أيضا، وتلاعبوا بها كما شاءت لهم أنفسهم المريضة: رسالة أسموها: (السيف الصقيل العبقري على

= أو عصارة أهل النار. والعياذ بالله منها ومن أسبابها والآخذين بها!

وإذا كان أبوغدة قد صرّح بقوله المتقدم نقله عنه: «الذي تتقزز نفسه بذكر محمد ﷺ خارج عن الملة بيقين» وهذا في نفسه حقٌّ لا ريب فيه، وكان لا يزال يتهم السلفيين بالتقزز المذكور على ما سلف بيانُه وإدانته به، فينتج من هاتين المقدمتين أن السلفيين عنده كفّار خارجون عن ملة الإسلام يقينًا. وقد يصرّ بعض القراء على تبرئة أبي غدة من اتهامه للسلفيين بالتقزز المذكور على الرغم من عدم إنكار أبي غدة ذلك لو وجد سبيلًا إليه ـ لفحش التهمة وفظاعتها وسوء ما نتج منها من التكفير ولكن ماذا يقول القراء في تهمته الأخرى إياهم وهي: «إنهم يصغروا (كذا) شأن النبي ﷺ» هذه التهمة المسجلة في شريط محفوظ عندي كما تقدم، ونحن مستعدون أن نسمع من شك في ذلك صوت أبي غدة بذلك بالحرف الواحد مع لحنه المشار إليه (!) وهي لا تقل عن سابقتها في الفحش والفظاعة... إلخ

فالجواب:

يذكر الشيخُ في خطبته بأن هناك أناسٌ يحسبون أنَّ النبي ﷺ بعدَ موته كأيِّ إنسان عادي قد مات، بدون أي تمييز بينهما، ويقول بأنَّ الأنبياء أحياءٌ يرزقون، ويرى الشيخ في موقفهم هذا تصغيرا لشأن النبي ﷺ، وإن كان بدعوى تنزيه العقيدة. وهذا الكلام لا غبار عليه، والشيخ صادق فيه.

وأما كلام الشيخ عمن يتقزّز عندَ ذكرِ النبي ﷺ، فكذلك كلام صحيح، لكن محاولة الشيخ الألباني على تصويرهما وسياقتهما مساقا واحداً حتى يستنتج له ما يريد على حدِّ قوله (وهي لا تقل عن سابقتها في الفحش والفظاعة) فكل ذلك باختصار شديد، قياسٌ مع فارق كبير، ومع ذلك ينفي الشيخ صدور هذا الكلام عنه.

أباطيل تلميذ الكوثري)، وقد طبعوها في بيروت قبل شهر رمضان من سنة ١٣٩٠، في ٤٠ صفحة، طبعوها باسم (عبد الكريم الربيعان) على وجه الغلاف، وباسم (محمد الربيعان) على الصفحة الأولى من الرسالة، ونقلوا فيها جُلّ العبارات التي دسّوها في كتاب (التصوف بين الحق والخلق)، وزادوا عليها وصفي: بالنفاق والاندساس في صفوف الدعوة الإسلامية، مع فساد العقيدة.

وقالوا فيها بالحرف الواحد في ص ٤، ٥: (... وإن كل البطء في السير والتعثر في الحركة الإسلامية، إنما كان بسبب هذه العناصر الملوّثة، التي استطاعت بنفاقها أن تكون في صفوفها، وأبو غدة واحد من هؤلاء المخرِّفين الذين اندسّوا في الصف الإسلامي...). انتهى كلامهم، ثم طلبوا من القارئ بقولهم: انظروا تعليق الأستاذ فهر الشقفة من كتابه (التصوف بين الحق والخلق)، الذي فَضح فيه أبا غدة وبِطانته. انتهى كلامهم.

فصار كذبهم السابق مصدرا ومرجعا لكذبهم اللاحق، وقد وزّعوا هذه الرسالة بحسب ما قَدروا، وعند من قدّروا أنها تُقنعهم وتُحرِّكهم، لتحقيق ما يقصدون من وراء إذاعتها ونشرها، ومن قرأ الصفحات الأولى من الرسالة المذكورة أدرك الغرض من طبعها وتوزيعها ونحلها لاسمين مختلفين، لا وجود لهما لدى العارفين بالناس هنا... إلخ

وأما قوله:

(وإن تعليقات أبي غدة الكثيرة على الكتب التي يقوم بطبعها، والنقول التي يودعها فيها من كلام الكوثري، كل هذا وذاك ليدل دلالة واضحة على أنه معجب به أشد الإعجاب، وأنه كوثري المشرب وكيف لا وهو يضفي عليه الألقاب الضخمة، التي لا يطلقها عليه غيره، فيقول: (العلامة المحقق الإمام) ص٦٨،

من التعليق على (الرفع والتكميل) بل يقول قبيل مقدمته عليه:

(الإهداء إلى روح أستاذ المحققين الحجة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم النظار المؤرخ النقاد الإمام[١]) وقد بلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه فهو الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الحنفي الكوثري، وأن سمى ابنه الكبير باسم: زاهد، تبركا به وإحياء لذكره! فهو إذن راض عنه وعن أفكاره وآرائه مائة في المائة[٢]! فهو مشترك معه في تحمل مسئولياتها، ويؤكده أنه لم يبد أي نقد أو اعتراض في شيء منها في أي تعليق من تعليقاته الكثيرة، بل هو متأثر به إلى أبعد حد، فإنك تراه بينما هو يضفي عليه ما سبق من الألقاب الضخمة، يضن على شيخ الإسلام ابن تيمية ببعضها، فهو إذا ذكره لا يزيد على قوله: (الشيخ ابن تيمية) ص٥٥، ٦٠ ـ الرفع والتكميل، مع الاعتراف بأننا لا ندري على وجه اليقين بقصده بـ(الشيخ) هنا، هل يعني في العلم والفضل، أم في العمر والسن، أم في الزيغ والضلال، وكان المفروض أن لا نتوقف في حمله على المعنى الأول، ولكن منعني من ذلك علمي أن أبا غدة (كوثري) كما عرفت، والكوثري يرمي ابن تيمية

---

(١) وقد وُصف الشيخُ الألباني بأبلغ من هذا بكثير في كتاب طُبع تحت إشرافه هو ولم يعلِّق عليه بشيء.

(٢) هذه مبالغة شديدة، لو قال الشيخ الألباني بأن الشيخ عبد الفتاح معجبٌ بالكوثري أشدَّ الإعجاب لوجد لكلامه أسماعا صاغية، أما أن يقول بأنه تابع له مئة في المئة، أو مئة إلَّا واحدًا، كما في (كشف النقاب) فمبالغة لا يقبلها العقل، ولذا يقول الشيخ في (كلماته) جوابا عنه: وقد تلقَّيتُ عن أحد شيوخي الكبار في بلدنا حلب رحمه الله، وكان شيخي هذا يحب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حبًّا لم أر عند أحد من علماء العصر مثله، ويتابعه في كل شيء، وكان يقول: (لو لم تكن النبوة مختومة لكان ابن تيمية نبيًّا). فلا بهذا أخذتُ ولا بذاك أخذت، والحمد لله على ما رزقني من الاعتدال والإجلال للأئمة والعلماء، والاستفادة منهم والتأدّب معهم.

والحمد لله الذي وهبني ما أميز به بين المقبول والمردود، فأرتضي ما أراه ـ بحسب فهمي ـ مقبولا ولو صدر من أقل الناس، وأترك ما أراه بعيدا عن القبول ولو صدر من أكبر من الشيخ الكوثري من العلماء المشهورين.

في كثير من تعليقاته بالزيغ والضلال! بل لقد قال في كتابه (الإشفاق) ص٨٩:

(إن كان ابن تيمية لا يزال يعد شيخ الإسلام، فعلى الإسلام السلام)! وغالب ظني أن هذه الكلمة ـ وأبو غدة متأثر بها قطعا لأنها من شيخه (أستاذ المحققين الحجة...) ـ هي السبب في اقتصار أبي غدة على لفظ (الشيخ ابن تيمية) دون (شيخ الإسلام) لأنه لو فعل لكان عاقًّا لشيخه، وذلك ما لا يكون منه إلا أن يشاء الله هدايته[١]! أقول هذا مع علمي أنه أطلق مرة هذا اللقب عليه في تعليقه على (الأجوبة الفاضلة) ص٩٢، فإن كان ذلك عن اعتقاد منه بما كتب ورام، ولم يكن منه رمية من غير رام، ولا على سبيل ما يعتقده الناس في بلد إقامته الموقتة (الرياض) ولا من قبيل الزلفى به إليهم، أو غير ذلك من الاحتمالات التي قد تخطر في البال، فيكون أبوغدة بإطلاقه المذكور، قد أعلن براءته من شيخه الكوثري في كلمته السابق، فلعل عنده من الشجاعة الأدبية ما يتجرأ به على أن يعلن صراحة أنه كتب ذلك عن قناعة واعتقاد فقط، وأن ابن تيمية رحمه الله هو شيخ الإسلام حقا، وأن كلمة شيخه الكوثري المتقدم في رد ذلك هو كافر بها ومتبرئ منها، فإن فعل، وذلك مما أشك فيه، سألت الله لنا وله التثبيت!

ومهما يكن قصد أبي غدة من قوله: (الشيخ ابن تيمية)، فالذي لا نشك فيه أنه تلميذ الكوثري حقيقة ومذهبا، وإذا كان كذلك فلا يمكن أن يكون سلفي المذهب في التوحيد والصفات، كما كان عليه ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب[٢]، رحمة الله.

---

(١) وقد كان ذلك على خلافِ كلِّ الاحتمالات ـ مع التناقض فيها ـ التي ذكرها الشيخ الألباني، فتبين خطأُ كلامه.

(٢) كم رمى الشيخُ الألبانيُّ الشيخَ عبد الفتاح بالتعصب، لكن إذا نظرنا إلى مقالات الشيخ الألباني نجدها تنضح بالتعصب والغلو؛ لأنه يجعل ابن تيمية وتلميذه وابن عبد الوهاب معيارا=

انتهى كلام الألباني.

فالجوابُ:

يقول الشيخ عبد الفتاح في رسالته (كلمات) وهو يجيب على الشيخ الألباني ومن قال بمقالته تبعا له أو على غيره ما نصه:

وأتحدّى أن يُثبت أحدٌ أني ذكرتُه (أي ابن تيمية) في كتاب من كتبي بإساءة أو انتقاص، ودعوى أولئك التي زعموا فيها أني كفّرته: ساقطة إلى الأرض، ولم تصدر إلا منهم، يَكذبون على الناس، ويَنحلون الكتب لغير أصحابها، ثم يرمون غيرهم بالبهتان والأباطيل، ويَنسوْن: أن لعنة الله على الكاذبين.

شيخ الإسلام:

وأما الشيخ ابن تيمية رحمه الله، فهو شيخ الإسلام وإمام من كبار أئمة الدين، ودعوى أولئك الكائدين أيضا أني كفّرته، يردّها على كاذبيها ومصدّريها: ما شحنت به كتبي وتعليقاتي من النقول الكثيرة عنه مع وصفي له بالإمامة والتكريم والإجلال، والاعتداد بأقواله وآرائه، مع الترحّم عليه عند ذكره، ودفاعي عنه عند من أخطأ في التعبير عن مقامه العلمي، وإيرادي لذكره في بعض كتبي على أنه النموذج الذي جدّد سيرة السلف الصالح بسيرته الفذّة. وكل هذا موجود في كتبي المطبوعة المنتشرة، بين أيدي القراء في داخل المملكة وخارجها، قبل شنّ أولئك

= لتمييز العقيدة السلفية، ولا يعدُّ أحدا سلفيًا إلا إذا كان يعتقد بما يقول به ابن تيمية، مع أن هناك مئات من العلماء بدءا من القرن الأول، هم أئمة في الفقه والحديث وأصول الدين، ولا يقولون بكثير من مقالات ابن تيمية، بل هناك شموس من الأئمة يستغني بهم الشيخ وأمثاله من هل العلم في أصول الدين عن ابن تيمية وتلميذه فضلا عن ابن عبد الوهاب، وهؤلاء الأئمة أقرب إلى السلف، وإليهم تميل القلوب، وعلى مقالاتهم تطمئن النفوس، ومع ذلك لا يتكلّم الشيخُ في حقّ ابن تيمية، فما بالكم بدعاوى الألباني ومشايعيه الباطلة.

الكائدين هذه الحملة المدخولة عليّ بسنوات.

وأنا أحيل القارئ الكريم إلىٰ بعض كتبي، لينظر فيها ذكري لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بما ذكرته آنفا، فلينظر القارئ تعليقي علىٰ كتاب (الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة) للشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، وهو مطبوع بحلب من عشر سنوات سنة ١٣٨٤، فلينظر منه الصفحات التالية، وفيها تعليقاتي واستشهاداتي بكلام شيخ الإسلام، مع الإجلال والتوقير والترحم عليه كما الشأن في الأدب مع كل عالم وإمام، وتلك الصفحات هي ٤٧، ٧٨، ٨٠، ٩٢، ٩٦، ٩٧، و٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١٢٠.

ولينظر القارئ الكريم أيضا تعليقاتي علىٰ كتاب (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) للإمام ابن القيم تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله، وقد حققته وخدمته وفرغت منه في ١٢ من رجب سنة ١٣٨٩، وتم طبعه سنة ١٣٩٠ في بيروت، وهو في أيدي طلاب العلم في مكة والمدينة والرياض وغيرها من مدن المملكة يباع ويوزّع، فلينظر القارئ الكريم منه ما ذكرته عن شيخ الإسلام ابن تيمية في ترجمة مؤلفه الإمام ابن القيم، ولينظر منه أيضا الصفحات التالية ص ٥٨، ٥٩، ٦٩، ١٠٥، ١٢٤، ١٣٥.

ولينظر القارئ الكريم أيضا تعليقاتي علىٰ كتاب (قواعد في علوم الحديث) للعلامة الشيخ ظَفر أحمد التهانوي، وهو مطبوع في بيروت، وقد بدئ بطبعه سنة ١٣٩٠ وفرغ من أوائل سنة ١٣٩٢، فلينظر القارئ فيه المواطن التالية ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٨، ١١٣، ١٤١، ١٦٨، ٢٢٣، ٣٥٤، ٤٤٠، ٤٤١[1].

---

(١) اعترض عليه الشيخُ الألباني في رسالته (كشف النقاب) بقوله: تقول إنك أثنيت علىٰ الشيخين رحمهما الله: فالجواب أن مثل هذا الثناء عليهما الذي سوّدت صفحات عديدة من «كلماتك» في النقل=

وأكتفي بهذه الإحالات إلىٰ مواطن ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية مبجّلا معظما مقتدىٰ به[١]، في الكتب الثلاثة السابقة الذكر من كتبي الكثيرة دفعا للإطالة، وأنقل للقارئ الكريم بعد قليل نصّين من كلامي وتعليقاتي في بعض كتبي قبل سنوات عديدة، ليعرف كل من وقف علىٰ هذين النصين مقام شيخ

= من تعليقاتك علىٰ بعض الكتب مما لا يدلُّ عند أهل المعرفة والعلم أنك حسن الاعتقاد فيهما وأن لا انحراف برأيك في علمهما، وهذا هو موضع النزاع بين السلفيين أمثالنا والخلفيين أمثالك، بدليل أن كلّ تلك الكلمات ليس فيها جملةٌ واحدة بل ولا قطعة واحدة يستشم منها تقديرك إياهما في عقيدتهما وأنهما غير منحرفين في علمهما. هذا مع ملاحظة أن عامة تلك التعليقات إنما نشرتها وأنت موظّف في المملكة السعودية وتعيش بين قوم يعرفون فضل ابن تيمية وتلميذه ويتبعون عقيدتهما فلقائل أنْ يقول: إن ذلك إنما صدر منك للاستهلاك المحلي! وقد قيل فعلًا... إلخ

فالجواب:

لما كان اتهامُ الألباني وغيرِه علىٰ الشيخ بأنه عدوٌّ لابن تيمية وتلميذِه، أتىٰ الشيخُ بما يثبت أنه ليس عدوّا لهما، والشيخ الألباني عاد الآن يخصِّص اتهامَه ويقول بأن الشيخ عبد الفتاح لا يثني علىٰ عقيدة ابن تيمية.

فالجواب:

إذا كان الشيخ عبد الفتاح اعترف بفضل ابن تيمية وعلمه، ونقل عنه في بحوثه، ووصفه بالشيخ وبشيخ الإسلام، وترحم عليه بعد ذكره، ولم يتعرض لعقيدته لا بالثناء ولا بالنقد، هل يسوغ للشيخ الألباني بعد هذا أن يصفه وبتكرار كثيرٍ بأنه عدوٌّ لابن تيمية بِحجة أنّه لم يُثْنِ علىٰ عقيدته؟

أما كلامه عن التعليقات: لو كان الشيخُ يثبت في الحواشي ما لا يعتقده ولا يؤمن به، طلبًا للوظيفة، أو نظرا إلىٰ الدولة التي هو مقيم فيها، لأجاب إلىٰ ما كان يطلبه بعضُ كبار علماء السعوديِّين، ألا وهو التبري من الكوثري جملة وتفصيلا، لكنه لم يفعل، لأنه لا يرىٰ القضية بمنظارهم الضيق.

(١) اعترض عليه الشيخ الألباني في (كشف النقاب) بأنه اطلع إلىٰ هذه الصفحات فلم يجد هناك ما ادعىٰ الشيخُ من التعظيم.

فالجواب:

عندما يعالج الباحثُ المسائلَ الخلافية وينقل في بيانها عن كتاب معيَّن، معناه: أنه يرىٰ ذلك الكتاب ومؤلفَه مرجعا من المراجع العلمية، ويرىٰ لمقالته مكانة في الميزان، وأن قوله معتبر في المسائل الخلافية، أو علىٰ الأقل في تلك المسألة، وكل هذا إنما يدلُّ علىٰ تعظيم ذلك العالم، وهذا ما فعله الشيخ.

الإسلام ابن تيمية عند كاتب هذه السطور، ولينكشف له إلىٰ ما سبق ذكره من الأدلة: تزوير أولئك المختفين وراء الأسماء المستعارة والكتب المنحولة والأساليب الملتوية، أنقل إلىٰ القارئ الكريم النصين اللذين أشرت إليهما بعد هذه الكلمات التالية.

انتصاري لشيخ الإسلام في أحرج الظروف:

لما كنت في (المعتَقَل) في سنة ١٣٨٦ في السجن الحربي في بلدة تدمر، قرب مدينة حمص من بلاد الشام، مع من اعتقل من رجالات البلاد السورية، طالعت كتاب (قواعد في علوم الحديث) لمؤلفه الشيخ ظفر أحمد التهانوي، أحد كبار علماء الهند الذي يعيش إلىٰ يومنا هذا، فرأيته كتابا مفيدا جديرا بالخدمة والنشر.

وأثناء مطالعتي له وأنا في (المعتقل)، وقفت علىٰ عبارة نافرة قالها المؤلف في مقام عِلْم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فاستكبرتها وأنكرتها مع علمي بالمراد منها في تعابير علماء الهند، فظاهرها التصغير، وواقعها المراد بها: التفضيل لغيره عليه، فكتبت إلىٰ الشيخ المؤلف رسالة بشأن تلك العبارة من داخل (المعتقل)، وسلّمتها بطريقة خفية لبعض المحبين الذين زاروني في (المعتقل)، ليرسلها إلىٰ المؤلف في كراتشي حيث يقيم، ففعل.

وجاءني الجواب والاعتذار عنها من المؤلف وأنا في (المعتقل)، فأثبتّه في تعليقاتي علىٰ الكتاب المذكور، دفاعا عن مقام شيخ الإسلام ابن تيمية في نفسي، فأنا أنقل عبارتي التي علّقتها منذ ثماني سنوات، من كتابي المطبوع المتداول داخل المملكة وخارجها، واسمه (قواعد في علوم الحديث) للعلامة الشيخ ظفر أحمد التهانوي، من ص ٤٤١، وإليك نص تعليقي فيه بالحرف، والكلام أولا

للمؤلف، والتعقيب عليه من كلامي وقلمي.

أقوالي في ابن تيمية:

قلت ـ القائل المؤلف: ومما رده ابن تيمية من الأحاديث الجياد، في كتابه (منهاج السنة) حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه، ولما رأى الطحاويَّ قد حسنه وأثبته، جعل يجرح الطحاوي بلسان ذلق وكلام طلق، وأيم الله إن درجة الطحاوي في علم الحديث فوق آلاف من مثل ابن تيمية، وأين لابن تيمية أن يكون كتراب نعليه؟ فمثل هؤلاء المتشددين لا يحتج بقولهم إلا بعد التثبت والتأمل، والله تعالى أعلم) انتهى كلام المؤلف التهانوي.

وقد علقت على هذا النص بما يلي: قولة المؤلف في حق الإمام ابن تيمية بالنسبة للإمام الطحاوي رحمهما الله: وأين لابن تيمية أن يكون كتراب نعليه؟ هي من كلمات علماء الهند ولهجتهم كما سمعتها منهم مرارا، يقولونها في بيان التفاوت بين شخصين فاضل وأفضل، ولا يقصدون بها الإزراء بالمفضل عليه والانتقاص له، كما يتبادر لفهمها نحن معشر العرب في الشام ومصر وغيرهما.

وسيأتي في المقطع ١٢ ص ٤٦١ من هذا الفصل قول المؤلف عن نفسه في جانب بيان فضل ابن القيم تلميذ الشيخ ابن تيمية: (فوالله لأن نصير تراب نعليه أرفع لمرتبتنا). انتهى.

ومع معرفتي بعادة علماء الهند وقصدهم من هذا التعبير، كتبت إلى المؤلف من (المعتقل) بواسطة بعض أصحابي الذين زاروني فيه، بشأن كلمته هذه في الشيخ ابن تيمية رحمه الله، فكتب إلي رعاه الله بخط يده ما يلي:

(وقد كنت أمرت بعض أصحابي أن يضربوا على هذه العبارة في حق الإمام

ابن تيمية ﷺ، ولكنه نسي وأنساني الشيطان أن أذكره، فاضربوا أنتم على هذه العبارة، واكتبوا في الهامش: إن المؤلف رجع عن تلك العبارة، وكانت من هفوات القلم، وهو يستغفر الله ويتوب إليه من سوء الأدب في حق أئمة الإسلام، ومنهم الإمام ابن تيمية الحراني شيخ الإسلام، ﷺ وأدخله وإيانا دار السلام).

انتهى ما علقته وأنا في (المعتقل) في سنة ١٣٨٦ على كتاب: (قواعد في علوم الحديث)، وهو مطبوع متداول، فهل يفعل هذا من (المعتقل) من يكفر شيخ الإسلام ابن تيمية[١]؟! (سبحانك هذا بهتان عظيم).

---

(١) اعترض الشيخ الألباني على هذا الكلام في (كشف النقاب) بقوله: ثم ركز أبوغدة كلامه على قول التهانوي: «وأين لابن تيمية أن يكون كتراب نعله» وانتقده في هذه العبارة وكتب إلى التهانوي بذلك حتى رجع عنها.

فيلاحظ القارئ الكريم أن أبا غدة إنما عني بناحية شكلية متوسلًا بذلك إلى إظهار توقيره لشيخ الإسلام ابن تيمية وعدم تكفيره إياه، وفاته أن الأولى بانتقاده للتهانوي هو زعمه أن درجة الطحاوي في علم الحديث فوق آلاف من مثل ابن تيمية»، وقوله فيه إنه من المتشددين، فإعراض أبوغدة عن انتقاده في هذين الأمرين لهو أكبر دليل على موافقته إياه فيهما، ويؤيده ما سبق نقله عن أبي غدة من حشره لابن تيمية في زمرة المتشددين تبعًا لشيخه الكوثري فأين ما زعمه من الإجلال والتوقير لابن تيمية وهو ينظر إليه بتلك النظرة المزرية المنحطة في الحديث، وأنه من المتشددين ؟! انتهى

فالجواب:

أخذ الشيخ الألباني على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في هذه الفقرة أمرين، وهما: عدمُ اعتراض الشيخ على قول التهانوي: (أن درجة الطحاوي في علم الحديث فوق آلاف من مثل ابن تيمية)، وقولِه فيه: (إنّه من المتشدِّدين)، أما درجةُ الإمام الطحاوي فهي أعلى وأجل بكثير من شيخ الإسلام، من حيث كونه من خير القرون، ومن حيث علمه، الذي كان يحفظه عن ظَهر قلب، وشهادة الحفاظ له بذلك، وهكذا من حيث اتفاق كلمة العلماء والفقهاء والمحدثين على جلالة قدره في العلم، والفقه والحديث، وعدم اختلاف الأئمة في علمه وعقيدته كما يقول السبكي في كتابه القيم البديع (معيد النعم ومبيد النقم) ص ٦٢: (وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد في العقائد واحدة، إلَّا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلَّا فجمهورها على الحق، يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي=

هذه العبارة الأولى أو النص الأول من النصين اللذين وعدت القارئ الكريم بنقلهما له، ليدرك منهما مقام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عندي، إلى جانب تلك النصوص التي أشرت إلى مواطنها في بعض كتبي إشارة فقط.

النص الثاني من تعليقاتي وثنائي على شيخ الإسلام ابن تيمية، أنقله من كتابي المطبوع المتداول أيضا من سنوات عديدة، وهو (رسالة المسترشدين) للمحاسبي في طبعته الثانية سنة ١٣٩١ في بيروت، فقد قال المحاسبي في رسالته المذكورة في ص ١٠٢ - ١٠٣، وهو يتحدث عن صفات المؤمن العالم العاقل المخلص، المختشي من الله تعالى، الصادق مع الله تعالى في السلف المتَّقِين، ما يلي:

(وعلامة ذلك في الصادق: إذا نظر اعتبر، وإذا صمت تفكّر، وإذا تكلّم ذكر، وإذا مُنع صبر، وإذا أُعطي شكر، وإذا ابتلي استرجع، وإذا جُهل عليه حلم، وإذا علم تواضع، وإذا علّم رفق، وإذا سئل بذل، شفاء للقاصد، وعون للمسترشد، حليف صدق، وكهف بر، قريب الرضا في حق نفسه، بعيد الهمة في حق الله تعالى.

نيته أفضل من عمله، وعمله أبلغ من قوله، موطنه الحق، ومعقله الحياء، ومعلمُه الورع، وشاهده الثقة، له بصائرُ من النور يبصر بها، وحقائق من العلم ينطق منها، ودلائل من اليقين يعبر عنها). انتهى كلام الحارث المحاسبي في

= التي تلقّاها العلماء سلفًا وخلفًا بالقبول، ويدينون اللهَ برأي شيخ السنّة أبي الحسن الأشعريّ الذي لم يعارضه إلّا مبتدع)، وكونه موضع اتفاق عند الجميع، خاصةً في أصولِ الدين، هذا يجعله فوقَ الكثيرين من معاصريه أهل القرن الثالث فضلا عن أهل القرن السابع.

أما عدُّ ابن تيمية من المتشددين، فلعله أراد أنه شديدٌ في الردِّ على مخالفيه، بناء على أن له اختيارات مخالفة لما عليه المذاهبُ الأربعة، وحينما يخوض في الرد عليها يكون شديدا، ولذا قيّد الشيخُ التهانوي، وهو أمر معروفٌ، ولذا لم يعلّق عليه الشيخُ، أما مقارنة شيخ الإسلام بتراب نعلٍ مع أنه ليس له شيءٌ مما ذكرنا فَمِنَ المبالغة الشديدة، والمقايسةِ البعيدة، مع فارق كبير، وإن كانَ التهانوي إنما جاء بها على طريق المجاز، فناسب التنبيه.

(رسالة المسترشدين) وقد علّقت عليه ما يلي بالحرف:

ما أجمل هذه الصفات وأجلّها؟ وما أعظمها مجتمعة متحققة في العبد المسلم؟ وقد كان في سلفنا الصالح من هذا النوع النفيس أعداد لا تُحصىٰ.

ورحم الله تعالىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ جدّد بعظيم سيرته تاريخ الأسلاف في هذه الصفات، فإنه لما نزلت به المحنة، وحبس في قلعة دمشق، وقطع عن الناس، وسجن معه تلميذه ابن القيم منفردًا عنه حتىٰ مات الشيخ في السجن: كانت حاله في ارتياح وسرور ورضا غامر، وكان كما قال المؤلف رحمه الله: (... له بصائر من النور يُبصر بها، وحقائق من العلم ينطق منها، ودلائل من اليقين يعبِّر عنها)، فكان السجن له خلوة، وكان يشكر الله علىٰ ذلك شكرًا عظيما...

يصف ابن القيم في كتابه (الوابل الصيب) ص ٦٦ ـ ٦٧ حال الشيخ وحال نفسه آنذاك فيقول: قال لي مرة: ما يصنع أعدائي بي؟ أنا جنتي وبستاني في صدري ـ يعني بذلك إيمانه وعلمه ـ أين رحت فهي معي لا تفارقني. إنّ حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة. وكان يقول في محبسه في القلعة: لو بذلت ملء هذه القلعة ذهبا ما عدل عندي شكر هذه النعمة. أو قال: ما جزيتهم علىٰ ما تسبَّبوا لي فيه من الخير.

وكان يقول في سجوده وهو محبوس: اللهمَّ أعنِّي علىٰ ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ـ ما شاء الله ـ أي كثيرًا جدًّا.

وقال لي مرة: المحبوس من حبس قلبه عن ربه تعالىٰ، والمأسور من أسره هواه. ولما دخل القلعة وصار من داخل سورها، نظر إليه فقال: (فضرب بينهم بسور له باب باطنه في الرحمة، وظاهره من قبله العذاب).

وعَلِمَ اللهُ: ما رأيت أحدا أطيب عيشا منه قط، مع ما كان فيه من ضيق العيش، وخلاف الرفاهية والنعيم بل ضدهما، ومع ما كان فيه من الحبس والتهديد

والإرجاف، وهو مع ذلك من أطيب الناس عيشا، وأشرحهم صدرا، وأقواهم قلبا، وأسرهم نفسا، تلوح نضرة النعيم علىٰ وجهه.

وكنا إذا اشتدّ بنا الخوف، وساءت منا الظنون، وضاقت بنا الأرض، أتيناه، فما هو إلا أن نراه ونسمع كلامه، فيذهب عنا ذلك كله، وينقلب انشراحًا وقوة ويقينًا وطمأنينة، وكان يقول: إنّ في الدنيا جنة من لم يدخلها لا يدخل جنة الآخرة.

فسبحان من أشهد عباده جنته قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل، فأتاهم من روْحها ونسيمها وطيبها ما استفرغ قواهم لطلبها والمسابقة إليها. انتهىٰ النص الثاني الذي أشرت إليه وعلقته علىٰ (رسالة المسترشدين) للمحاسبي المطبوعة من أربع سنوات، وقد سقت هذا النص لبيان صفات السلف التي تحدَّث عنها المحاسبي، وجدّدها شيخ الإسلام ابن تيمية في سيرته رحمه الله.

فأين دعوىٰ أولئك الكائدين أني أكفره؟ حاشاه من هذا ورحمه الله تعالىٰ، ورزقنا التأسّي به فيما يُلمّ من محن وابتلاء واعتداء وافتراء[1]. انتهىٰ.

---

(١) اعترض الشيخ الألباني علىٰ هذا الجواب بقوله في (كشف النقاب): والدفاع عنه فهو من هذه الحيثية. وهذا بطبيعة الحال لا ينافي أنه يعتقد فيه أنه ضال منحرف عن العقيدة كالتجسيم وغيره ممَّا يتّهمه به شيخُه الكوثري، فهذا شيءٌ وذاك شيءٌ آخر، وقدْ يلمح المتأمل في كلامه شيئًا من هذا، فقد نقل ص ٢٨ ـ ٢٩ من كلماته تعليقًا له في بعض الكتب في الثناء علىٰ ابن تيمية وصبره في سجنه وعقب علىٰ ذلك بقوله:

«ورحمه الله تعالىٰ ورزقنا التأسي به فيما يلمّ من محن وابتلاء واعتداء وافتراء»، فلمْ يطلب أن يرزق التأسي به أيضًا في دعوته لعقيدة السلف وحسن فهمه للشريعة، لأن ابن تيمية لا يصلح فيهما عنده قدوة للناس، وهذا ما لا يجرؤُ أبوغدة أن يصرِّح به، ولذلك يظلُّ يجادل ويكابر ويراوغ. انتهىٰ.

فالجواب:

أيها القارئ الكريم، إذا كان كلامُ الشيخ عبد الفتاح عن فضلِ ابن تيمية وعلمِه في التفسير والحديث والأصول وغيرها من أخلاقه شيئاً، وكلامه عن العقائد المنسوبة إليه كالتجسيم والقول بالحد شيئا آخر، ثم إذا كان الألباني لا يستبعدُ صدور الكلام الأول عن الشيخ عبد الفتاح، فلماذا لا يصرِّح الألبانيُّ باختصار، بأنَّ الشيخ عبد الفتاح لا يقول بالعقائد المنسوبة إليه ولا يقرُّها، بدل أن=

ثم قال الشيخ عبد الفتاح بعده وهو يبين موقفه من ابن القيم الجوزية:

= يقول أنّه عدوٌّ شديد لابن تيمية!؟

ثم قوله: (أننا لا نستبعد أن يكون أبوغدة معظِّمًا لابن تيمية في صفة...) فليس بصحيح، لأنه استبعد صدور ذلك عنه، وإليك المثال، يقول الألباني في مقدمة شرح الطحاوية عن الشيخ عبد الفتاح: (فإنك تراه - أي الشيخَ عبد الفتاح - بينما هو يضفي عليه (أي على ابن تيمية) ما سبق من الألقاب الضخمة، يضنُّ على شيخ الإسلام ابن تيمية ببعضها، فهو إذا ذكره لا يزيد على قوله: (الشيخ ابن تيمية) ص٥٥، ٦٠ - الرفع والتكميل، مع الاعتراف بأننا لا ندري على وجه اليقين بقصده بـ(الشيخ) هنا، هل يعني في العلم والفضل، أم في العمر والسن، أم في الزيغ والضلال، وكان المفروض أن لا نتوقف في حمله على المعنى الأول، ولكن منعني من ذلك علمي أن أبا غدة (كوثري) كما عرفت، والكوثري يرمي ابن تيمية في كثير من تعليقاته بالزيغ والضلال! انتهى.

فقوله: (ولكن منعني...) تدلُّ على أنه يستبعدُ أن يكون الشيخُ يعظِّم ابن تيميةَ ولو بتلقيبه بشيخ الإسلام.!

والمثال الثاني على عدم صحة كلامه، ما قاله في مقدمة رسالته (كشف النقاب) وهو يتكلم عن الشيخ: (... وكشفوا للناس عن جهله بالسنة وعدائه الشديد لأهلها ولأئمتها، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم الجوزية، وداعية التوحيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله، الذين يعاديهم أبوغدة أشد العداء تبعًا لشيخه الكوثري الضال المضل، والذي هو من آثاره)!! انتهى

وهذا الكلام يدل على أن الألباني كان يرى الشيخَ عبد الفتاح عدوًّا شديدًا لابن تيمية وليس فقط مخالفا له في بعض مسائل العقيدة فقط.

ثم قوله: (لأن ابن تيمية لا يصلحُ فيهما عندَه قدوة للناس، وهذا ما لا يجرّؤُ أبوغدة أن يصرِّح به...) فهنا يأتي السؤال للشيخ الألباني: هل يرى الشيخُ الألباني ابنَ تيمية قدوةً في العقيدة وفهمها؟ إما أن يقول بأنه يصلحُ، وإما أن يقول بأنه لا يصلحُ، فإن قال بالأول، نقول له: كيف جاز لابن تيمية أن يكون قدوة في العقيدة للناس ولم يجز لغيره من علماء القرن الثالث والرابع والخامس!؟ فإن قال بالثاني، نقول له: فكيف يعترض الألباني على الشيخ عبد الفتاح بما هو لا يقول به أيضا!؟

وقد سبق لنا شهادة الشيخ عادل الفارس (وهو ممن لازم دروس الشيخ عبد الفتاح في حلب) على أن الشيخ عبد الفتاح كان يوصي بقراءة كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم) لابن تيمية و(إعلام الموقعين) لابن القيم رحمهما الله.

وأما الشيخ ابن القيم رحمه الله، فهو إمام من أجلَّة أئمة المسلمين، ودعوىٰ أولئك الحانقين أني كفّرته، يردها عليهم أسوأ ردٍّ نقولي الكثيرة عنه في تعليقاتي وكتبي، وقيامي بخدمة كتابه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)، وإبرازه بالمظهر اللائق به، وترجمتي له الترجمة الكريمة الطافحة بالإجلال والتقدير والمحبة والاحترام. وسأشير إلىٰ مواطن تلك التعليقات التي نقلتها عن الإمام ابن القيم رحمه الله في بعض كتبي، بعد أن أنقل هنا نص الترجمة التي كتبتها وقدمت بها لكتابه (المنار المنيف)، وهو مطبوع في بيروت سنة ١٣٩٠، فقد قلت في ص ٧، ٨، ٩، ما يلي بالحرف الواحد:

أقوالي في ابن القيم:

ترجمة المؤلف: هو الإمام المحقِّق البارع الفذ المتقن المتفنِّن، ذو الذهن الوقاد، والقريحة السيالة، والقلم العذب البليغ المِطواع، والبيان المشرق الحي الأخّاذ، والروحانيَّة الفياضة؛ الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المشهور بابن قيم الجوزية، الدمشقي الحنبلي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه. واشتهر بابن قيم الجوزية، لما أن والده ـ وهو عالم مشهور بعلم الفرائض ـ كان قيِّما للمدرسة الجوزية الكائنة اليوم في سوق البُزورية بدمشق، فعُرف الشيخ (بابن قيم الجوزية).

وترجمة هذا الإمام باستيفاء تخرج في مجلد كبير، وهو جدير أن تخرج عنه دراسة شاملة: في حياته وإمامته وآرائه وفتاواه وانفراداته وتلامذته ومؤلفاته، وأثره الفكري الحي في صفوف أهل العلم من زمنه إلىٰ يومنا هذا، فلقد كان أبو عبد الله مقتدًىٰ به علىٰ الأجيال المتعاقبة، وقبسًا من نور شيخه الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وأنا سأجتزئ بسطور من ترجمته، بقدر ما يتَّسع المقام فأقول: ولد هذا الإمام سنة ٦٩١ في قرية زُرَع، من قرىٰ حوران قرب دمشق، وتلقىٰ العلم عن مشايخ تلك الديار في عصره، فسمع الحديث من الشهاب النابلسي العابر، والقاضي تقي الدين بن سليمان، وعيسىٰ المطعم، وأبي بكر بن عبد الدائم، وإسماعيل بن مكتوم، وفاطمة بنت جوهر، وغيرهم. وقرأ العربية علىٰ أبي الفتح والمجد التونسي، وقرأ الفقه علىٰ المجد الحراني، وأخذ الأصول عن الصفي الهندي، وأخذ علم الفرائض عن أبيه، وكانت له يد باسطة في هذا العلم.

وقرأ علىٰ الشيخ تقي الدين بن تيمية شيخ الإسلام، ولازمه ستّ عشرة سنة، منذ عاد الشيخ من مصر سنة ٧١٢ إلىٰ وفاته سنة ٧٢٨، وكان الشيخ ابن القيم إذ ذاك في ريعان شبابه، وذروة قوته ونشاطه واكتمال مداركه فقد كانت سنه حين عودة الشيخ إلىٰ الديار الشامية ٢١ سنة، مع الاستعداد الفطري العلمي الكامل الذي منحه الله إياه، والحافظة القوية العجيبة، والقدرة الباهرة علىٰ هضم المشكلات العلمية وتذليلها، وتحرير مواضع النزاع منها، وحسن الفصل فيها.

ولا ريب أنه ازداد من ذلك وتقوّىٰ فيه من ملازمته للشيخ ملازمة الظل للشاخص ١٦ سنة، ينهل ويعلّ من غزير علومه، ويتضلّع ويتروّىٰ من عظيم مداركه وفهومه، حتىٰ صار لسان حاله، والمعروف بالتلمذة عليه من بين العديد الكثير من سائر تلامذته، وهو الذي هذّب كتبه ونشر علمه. ولمّا حبس الشيخ في المرّة الأخيرة في قلعة دمشق، حبس معه، منفردا عنه، ولقي من الشدائد والمحن الشيء الكثير، ولم يفرج عنه إلا بعد وفاة شيخه رحمه الله تعالى.

وقد تلقّىٰ العلم عن ابن القيم أناس كثيرون في حياة شيخه، وإلىٰ أن مات، وانتفعوا به، وغدا من شيوخ مصره وعصره، وممن تلقّىٰ عنه الحافظ ابن رجب

الحنبلي، وقد ترجم له في كتابه (ذيل طبقات الحنابلة) ترجمة واسعة كريمة ٤٤٧/٢ ـ ٤٥٢ وحكىٰ من فنون فضائله وعظيم إمامته وكثير عبادته: الشيء الكثير، وعدّد من مؤلّفاته قرابة خمسين مؤلفا ـ بل قد قاربت مؤلفاته المئة ـ في التفسير والحديث والفقه والأصول والعقائد والديانات والطب والنحو والعربية والأدب والتصوف والأخلاق والقضاء والفروسية وغيرها من العلوم والفنون.

وقد طبع كثير من مؤلفاته، وكلها شاهد صدق بسعة باعه، وعظيم اطلاعه، ورسوخ إمامته في العلوم التي ألّف فيها، وما ترىٰ له كتابا في علم إلا وتجد له فيه مزية بارزة علىٰ من ألف في ذلك العلم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

هذا ما ترجمت به للإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، في أول كتابه (المنار المنيف) علىٰ سبيل الاختصار، وهذا الكتاب قد فرغت من خدمته وتحقيقه في يوم الأحد ١٢ من رجب سنة ١٣٨٩ بالرياض، كما هو مطبوع في آخر مقدمتي له في ص ١٨، وهو مطبوع في بيروت سنة ١٣٩٠ كما أسلفت.

فأين دعوىٰ أولئك أني كفّرته رَحِمَهُ اللَّهُ؟ وكيف يجمع بين التكفير لمثل هذا الإمام والترحم عليه والترضي عنه وذكر محاسنه ومزاياه واحترامه وإجلاله؟ وحقّ لكل قارئ بصير عندما يقرأ افتراءهم بأني كفرته أن يقول: (سبحانك هذا بهتان عظيم).

وهذا الكلام الذي سُقته الآن في ترجمة الشيخ الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، صدر مني قبل نحو ست سنوات كما يدل علىٰ ذلك تاريخ الفراغ للمقدمة كما سلف ذكره آنفا، ولم أُنشئه الآن حديثا ليمكن أن يقال من قبلهم أو قبل غيرهم: إني قلته تصنّعا أو تكلفا، فهذا تاريخ كتابته ينطق عليهم بالحق.

بقي عليّ بعد هذا أن أشير إلىٰ مواطن نقولي الكثيرة عن الشيخ ابن القيم في

كتبي التي خدمتها وحققتها أو ألفتها، ونظرا لطول ذلك وكثرته، فإني أرىٰ أن أقتصر علىٰ الإشارة إلىٰ ذلك في ثلاثة كتب من كتبي:

أحدها: (رسالة المسترشدين) للمحاسبي، فأرجو القارئ الكريم أن ينظر تعليقاتي الطويلة العديدة علىٰ هذا الكتاب في طبعته الأولىٰ بحلب سنة ١٣٨٤، أو طبعته الثانية في بيروت سنة ١٣٩١، ليشهد منها منزلة الإمام ابن القيم في نفس كاتب هذه (الكلمات)، وأكتفي بالإحالة هنا إلىٰ الطبعة الثانية لوجودها وشيوعها في المملكة، فلينظر القارئ منها المواطن التالية ص ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٨١، ٨٢، ١٠١، ١٠٣، ١١١، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٦، ١٣٩، ١٥٥، ١٥٨، ١٨١.

وأذكر من تعليقاتي ونقولي عن الشيخ ابن القيم في (رسالة المسترشدين) نموذجين اثنين، فقد قلت في تعليقي عليها من عشر سنوات، في ص ٤٦ من الطبعة الثانية ما يلي بالحرف الواحد:

وللشيخ الإمام ابن القيم رحمه الله كلام في الخطرة والفكرة وما إليهما، في غاية الدقة والنفاسة، ما أصدقه وما أحقّه؟ كأنه خرج من مشكاة النبوة، وأنا ناقله لك ـ علىٰ طوله ـ راجيا منك أن تتدبّره، ففيه الخير لك في دينك ودنياك، قال رحمه الله في كتابه (الفوائد) (ص٣١ و١٧٣ ـ ١٧٤): دافع الخطرة، فإن لم تفعل صارت شهوة...). إلىٰ آخر ما نقلته هناك نحو صفحتين.

وقلت في تعليقي عليها أيضا من عشر سنوات، في ص٥٢ من الطبعة الثانية: قال الشيخ ابن القيم رحمه الله في (الفوائد) ص٣٢: من خلقه الله للجنة، لم تزل هداياها تأتيه من المكاره، ومن خلقه الله للنار، لم تزل هداياها تأتيه من الشهوات. ثم نقلت عن كتابه (إعلام الموقعين) أكثر من صفحتين. وهكذا سائر تعليقاتي عنه رحمه الله.

وثاني الكتابين الذي أحيل القارئ الكريم إليه أيضا، لمعرفة مقام الإمام ابن القيم عندي هو كتاب (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي، وقد سلف الكلام عنه وعن تاريخ خدمتي له ومكان طبعه، وأني فرغت منه أواخر سنة ١٣٨٩، فلينظر القارئ مواطن تعليقاتي عليه التي فيها ذكر الإمام ابن القيم مع الإجلال والتقدير وبلفظ الإمامة مع الترحم عليه، في الصفحات التالية ٦٩، ٩٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١١، ١٥٠، ١٥١، ١٦٨، ٢١٣، ٢١٩، ٢٨٧، ٣٢١، ٣٥٧، ٣٦١، ٤٤٢، ٤٦٧.

وثالث تلك الكتب التي أحيل القارئ الكريم إلى تعليقاتي عليها، ليعرف منها مقام الإمام ابن القيم في نفسي، هو كتابه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)، وقد سبق بيان تاريخ خدمتي له وطبعه، وأرجو من القارئ أن ينظر منه المواطن التالية ص ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ٥٨، ٦١، ٦٩، ٨٠، ١٠٥، ١٢١، ١٣٢. وأكتفي بهذا الإلماع في جنب كشف افترائهم عليّ في مقام الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى وجزاه عن العلم والإسلام وأهله خيرا.

وأجدني بهذا الإيضاح لموقفي من شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم رحمهما الله تعالى: معبّرا عن حقيقة ما في نفسي لهما وعن الواقع، كما أعتبر هذا الإيضاح بمثابة تعليق على كل ما يخالف ذلك أيا كان مصدره.

وقال بعده فيما يتعلق بمسألة الاستغاثة ما نصه:

افتراء كبير:

وأما دعواهم عليّ زورًا بأني قلت: بجواز الاستغاثة بالموتى من دون الله تعالى، وطلب الغوث والعون منهم، ومَن زَعَمَ أنها شرك أو كفر: فهو كافر.

فهي من باطل دعاويهم عليّ أيضا، وأطالبهم بالإثبات، وأتحدّاهم أن يُثبتوا أني قلت ذلك، فأين قلت هذا؟ ومتى قلت هذا؟ ومن يشهد لهم بهذا؟ والدعوى لا تثبت إلَّا بدليل ولو قَلَّتْ، فكيف إذا كانت تتعلق بالعقيدة، أو رمي الإنسان بالكفر، أو رميه بالتكفير للناس؟!

ليخش الله تعالى من يرمي غيره بالكفر، ليبلّ غليله، ويشفي غيظه، وينتقم ممن يعاديه! (وما الله بغافل عما يعمل الظالمون...).

وإني بحمد الله تعالى وفضله وتوفيقه: لم يصدر مني شيء ممَّا ادّعوه، وأقرّر ما قرّره السادة العلماء والسلف من قبل، كالإمام أحمد وغيره من الأئمة رضي الله عنهم: لا تجوز الاستغاثة بمخلوق، لا تجوز الاستغاثة فيما لا يقدر عليه غير الله إلا بالله سبحانه، عملا بالنصوص الصريحة المستفيضة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. وليس بي حاجة إلى أن أسوق النصوص هنا، فليس المقام مقام استدلال وإثبات، وإنَّما المقام مقام كشف بهتان وافتئات[1].

(١) لما أثبت الشيخُ براءتَه مما اتّهموا به من تجويز الاستغاثة بالموتى من دون الله تعالى، قال الشيخ الألباني في رسالته (كشف النقاب) بأن الشيخ يجيز التوسل بالميّت، وأتى بكلام الشيخ المسجَّل في الشريط، وهذا نصّ كلام الشيخ: وما نشعر من إنسان خَطّاء كهذا الذي صوّرناه أنه يعتقد أن هذا النبيّ أو هذا الوليّ يحل ويربط، ويعطي ويمنع، ويخفض ويرفع ويتصرّف في مقدرات الله ﷻ، إنما يعتقد هذا الإنسان أن لهذا الذي يتوسل به منزلة (كذا) عند الله ﷻ ومكان (كذا) كريم، فيطلب من الله بكرامة هذا الإنسان عليه وتقدمه لديه أن يستجيب دعاءه، وما في ذلك من شيء من الحرام، وإنما أخطأ هذا الرجل فسأل هذا الإنسان، فطلب منه طلبًا مباشرًا، وحقّه أن يتوسّل به إلى الله ﷻ، ويطلب من الله سبحانه مستقلًّا، فإن الله ﷻ يقول: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ويقول تعليمًا لنا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ففرق بين خطأ المخطئ وجهل الجاهل، وبين أن نكفره ونعده مشركًا فاجرًا كافرًا لا يلتقي بأمة محمد ﷺ ففرق كبير بين هذا وذاك. انتهى.

فكلام الشيخ لا غبار عليه، إنما منع الاستغاثة لكونها أمرًا خطير جدًّا، أما مسألة التوسل=

ولما حقّقت كتاب (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) للعلامة عبد الحي اللكنوي، ورأيته في ص ٢٣٦ من الطبعة الثانية المطبوعة في بيروت سنة ١٣٨٨، يقول في الإمام الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله: (ذكر غوث الأنجاب... ذكر غوث الثقلين...) علّقت على قوله ما يلي:

(ليت المؤلف رحمه الله أكرم الشيخ الجيلاني الجليل رحمه الله بغير هذا اللقب هنا وفيما سيأتي من قوله (غوث الثقلين)، فإني ما أظن الشيخ رحمه الله يرضاه لنفسه ولا لغيره، ومقام الشيخ الجليل محفوظ، لا يتوقف إجلاله على مثل هذا اللفظ، والتوسع في تفخيم الألقاب وتضخيمها ليس من سيرة السلف المشهود لهم بالخيرية، رزقنا الله التوفيق لما يحبه ويرضاه).

هذا ما علّقتُه على كتاب المذكور المطبوع من سبع سنوات، وهو في أيدي أولئك من أول صدوره من المطبعة، فإذا كنت لا أقرّ أن يلقّب مخلوق مهما بلغ من الصلاح والعلم والمنزلة الرفيعة بلقب (غوث الثقلين)، فكيف أجيز الاستغاثة بالموتى ـ ومن دون الله ـ كما زعموا؟! وأكفر من لا يجيزها؟! ألا يتقي الله من يعلم أنه محاسب على ما يتقوّله؟

انتهى كلام الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

وأما قوله:

(إن أبا غدة يعلم هذا وغيره مما ذكرنا وما لم نذكره عن شيخه الكوثري، ولم نره يتعقبه في شيء من ذلك إطلاقا، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنه مع شيخه

= فأمرها ليس بذاك. وبه يقول معظم الأمّة إن لم تكن كلُّها.

ثم رأيت تسجيلًا للشيخ الألباني يقول بنفس مقالة الشيخ عبد الفتاح رحمه الله.

في عدائه لأهل السنة والحديث، وإلا فليعلن براءته منه جملة وتفصيلا[١]، فإن فعل، وما إخاله، أخذنا بظاهر كلامه، ووكلنا سريرته إلىٰ ربه ﷻ...) إلخ

وقوله (فالذي لا نشك فيه أنه تلميذ الكوثري حقيقة ومذهبا...) إلخ

ووقوله: (فأبو غدة عدوٌّ لدودٌ أيضا لهم[٢]، ولا يمكن أن يكون غير ذلك، وهو يضفي تلك الألقاب الضخمة عليه[٣]، فإلىٰ أن يتبرأ من شيخه في معاداته تلك لأهل السنة..) إلخ.

فالجوابُ:

يقول الشيخ عبد الفتاح في رسالته (كلمات) جوابا له ولغيره ممَّن أثار هذه المقولة:

أما إثارتهم عليّ بأني تلميذ الكوثري، إلىٰ آخر ما حاولوا به الإثارة والكيد لي، فأقول: نعم إني تلميذ الكوثري رحمه الله، كما أني تلميذ غيره من العلماء الكثيرين رحمهم الله، فقد تلقيت العلم عن نحو مئة عالم والحمد لله، في بلدي حلب وفي غيرها من بلاد الشام ومكة المكرمة والمدينة المنورة ومصر والهند وباكستان والمغرب وغيرها، فلي من الشيوخ قرابة مئة شيخ، تلقيت عنهم، وأخذت منهم، وكل واحد منهم له مشربه ومذهبه، وما التزمت قول أحد منهم لأنه شيخي وأستاذي، بل ألتزم

---

(١) بعد كلِّ ما سبق لنا من الاتهامات التي نُسبت إلىٰ الشيخ عبد الفتاح هل يصحّ أن يقال بأنَّه: إن تبرّأ الشيخُ عن العلامة الكوثري أخذنا بظاهره، ووكلّنا سريرتَه إلىٰ ربِّه! ؟ كيف يصحُّ هذا الكلام ؟ فماذا لو لم يتبرَّأ الشيخُ من الكوثري لا جملة ولا تفصيلا، تأخذون بباطنِه بدون توكيلِ سريرتِه إلىٰ الله تعالىٰ ؟!

لو أخذنا في نقد هذه الاطلاقات بلوازمها لطال بنا الكلام.

(٢) أي لابن تيمية وتلميذه...

(٣) أي علىٰ الكوثري.

ما أراه صوابا وأعتقده حقًّا أو راجحا، وقد أخطئ في ذلك أو أصيب كشأن كل طالب علم.

فدعواهم أني ملتزم بكل ما يقوله الكوثري... دعوىٰ باطلة، يردها عليهم تعليقاتي ونقولي الكثيرة في كتبي والكتب التي خدمتها وحققتها، وهي في أيدي الناس، وفي أيدي أولئك الكائدين بوجه خاص، وقد تصفَّحوها مرات ومرات، ليجدوا فيها ثغرة ينفذون منها إلىٰ الطعن بي والإساءة إليّ فلم يجدوا مبتغاهم الذي يريدون، فرجعوا يدّعون بأني ملتزم للكوثري بكل ما يقول، ومئة في المئة، ويقحمون هذا في كل مكان للإثارة...

وأقرب برهان لدفع افترائهم هذا: أني قد حشوت كتبي وتعليقاتي من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم رحمهما الله، وخدمت بعض كتب الإمام ابن القيم بالنشر والتحقيق كما سلف ذكره، كما أني أثنيت عليهما ودافعت عنهما، وذكرتهما علىٰ وجه الإجلال والتعظيم والإمامة في كتبي عشرات المرات، كما سلف بيانه بيانا قاطعا لا مرية فيه، وكان الشيخ الكوثري رحمه الله تعالىٰ وغفر لنا وله يجافي هذين الإمامين بحسب رأيه واجتهاده، فلو كنت ملتزمًا له بكل ما يقول لجفوتهما وتابعته في مشربه هذا نحوهما رحمهما الله، والواقع يثبت خلاف ذلك[1].

(١) اعترض الشيخُ الألباني علىٰ جواب الشيخ عبد الفتاح في كتابه (كشف النقاب) بقوله: أما طعن الكوثري في أئمة الحديث، وفيهم ابن تيمية وابن القيّم، واتهامه إياهم بالتجسيم، وتلقيبهم بالحشوية السخفاء، وبالجمود في الفقه والفهم، وأنهم حملة أسفار، وطعنه في الرواة الثقات، وفيهم جماعة من الحفاظ والأئمة الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد وتكذيبه لعبد الله بن أحمد... إلخ، مما سبق ذكره في الفقرة المذكورة فكلُّ هذا لم يقل أبوغدة إنه ليس مع شيخه الكوثري فيها مع إلحاحنا عليه بالتبري منه جملة وتفصيلًا، ثمّ مع ذلك هو لم يقل ولم يتبرّأ إلا من مجافاته لابن تيمية وابن القيّم، فكلّ ذي لبٍّ يشهد والحالة هذه أن أبوغدة لا يزال كوثريًّا في الأمور الأخرىٰ وما أكثرها، وواحدة منها كافية للحكم علىٰ أبوغدة بالضلال والخروج عن الفرقة الناجية إذا لم=

وقد تلقَّيتُ عن أحد شيوخي الكبار في بلدنا حلب رحمه الله، وكان شيخي هذا يحب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حبًّا لم أر عند أحد من علماء العصر مثله، ويتابعه في كل شيء، وكان يقول: (لو لم تكن النبوة مختومة لكان ابن تيمية

= نقل بسقوطه في ساحة الكفر المستوجب الخلود في النار وبئس القرار. لا سيما وهو يتبجح في «كلماته» فيقول (ص ٣٨):

«... وأترك ما أراه بعيدًا عن القبول ولو صدر من أكبر من الشيخ الكوثري... إلخ.

فالجواب:

أما طعن الكوثري في مالك والشافعي وأحمد فمما لم يثبت عن الشيخ الكوثري إلا بحمل كلامه إلىٰ محمل سيء، وأما الطعنُ في ابن الإمام أحمد فنعم، كلامُ الكوثري في شأن عبد الله بن أحمد شديد وغليظ في الحقيقة، والسبب لذلك ما جاء في كتابه (السنة) مما يفهم منه التجسيم، لكن كل ما قاله العلامة الكوثري هذا لا يعني بأن الشيخ عبد الفتاح تابعٌ له فيه، ما لم يصدقه في ذلك تصريحا، أو لم يقل هو به، وهذا ما لم نسمع منه، ولا رأيناه في كتبه.

وأما قوله: (مع إلحاحنا له بالتبري...)، فكلام غير دقيق، لأنّه، إن كان الشيخ عبد الفتاح يقول بكل ما يقوله الكوثري، ويعتقد بما يعتقده الكوثري، فما معنىٰ محاولة الألباني في إثبات تقليد الشيخ عبد الفتاح بكل ما يقوله الكوثري، بدل أن يرد عليه مباشرة، وطلبه بالرجوع عن أفكاره واعتقاداته بدل الرجوع عن تقليد الكوثري!؟

وأما قوله: (لا يزال كوثريًّا في الأمور الأخرىٰ وما أكثرها...) لو ذكرها الألباني أو بعضها مع كثرتها كما يقول!

نشر الشيخ يوسفُ القرضاوي مقالةً في الصفحة الرسمية (للاتحاد العالمي لعلماء المسامين) رقم ٥٦٨٤ يتكلم فيها عن الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ويثني عليه بكلمات عطرة وأثناء ذلك يقول:

وقد سألتُ شيخنا الشيخَ عبد الفتاح أبا غدة بصراحة: هل تتبنىٰ هذه الأقاويل التي يقولها شيخُك الكوثري؟ قال لي: لا والله، لا أتبناها، ولا أروِّجها، ولا أدعو إليها. هذا ما قاله الشيخ أبوغدة بصريح كلامه، وأنا أسجِّل هذا للشيخ، وأبرئه من أن يتحمَّل كل ما قاله شيخُه في هذه الأمور. انتهىٰ كلام القرضاوي

أما قوله: (وواحدة منها كافية للحكم علىٰ أبوغدة بالضلال والخروج عن الفرقة الناجية...) إلىٰ آخره، فكلام يناقض أوّلُه آخرَه، ويناقض آخرَه أوّلُه، لأنه ينتج من كلامِه بأنّ الشيخ عبد الفتاح ضالٌ خارجٌ عن الفرقة الناجية، وبالتالي يخرج الكوثري من الفرقة الناجية.

نبيًّا). فلا بهذا أخذتُ ولا بذاك أخذتُ، والحمد لله على ما رزقني من الاعتدال والإجلال للأئمة والعلماء، والاستفادة منهم والتأدّب معهم.

والحمد لله الذي وهبني ما أميز به بين المقبول والمردود، فأرتضي ما أراه ـ بحسب فهمي ـ مقبولا ولو صدر من أقل الناس، وأترك ما أراه بعيدا عن القبول ولو صدر من أكبر من الشيخ الكوثري من العلماء المشهورين، مع أني تابعٌ مقلِّدٌ والحمد لله على فضله، فلا يتابع في كلِّ شيء إلا عصبيٌّ أو غبيٌّ، ثمّ هم يعلمون من ٢٥ سنة أني تلميذ الكوثري، فما معنى أني صرت تلميذه الآن[1]!

انتهى كلام الشيخ عبد الفتاح.

وأما قوله عن إقامة الشيخ في السعودية:

(الذي أتصوّر أنّه لم يكن بينهم كما يجب أن يكون (المربِّي الناصح الرشيد)! يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويبيِّن لهم أنَّ ما أنتم عليه من أمور منكر وضلال، منها إنكار قولهم: إن الاستغاثة بغير الله تعالى كفر، فإنه لو فعل، لكان أمر من ثلاثة أمور:

إما أن يقنعهم بضلالهم، بخطبة نارية يلقيها هناك، كما كان يفعل في بلده (حلب)، وهذا مستحيل.

وإما أن يقنعوه هو بضلاله بما عندهم من حجج ناطقة وأدلة قاطعة من كتاب الله وسنة رسوله، وهذا بعيد!

وإما أن تكون الثالثة ولا بد هي... إلا أن يشاء الله تعالى.

ولما كان يعلم بأن النتيجة هو ما أشرنا إليه، وكان يستحب البقاء بين

---

(١) وقد سبق الجواب عنه

أظهرهم، لسببٍ لا يخفىٰ علىٰ القارئ اللبيب، آثر أن يظل بينهم كأي إنسان آخر ليس له هدف إلا . . . علىٰ حد قول الشاعر:

ودارِهم ما دمتُ في دَارِهم ❁ وأرضِهم ما دمتَ في أرْضِهم

ولا يستغربنّ هذا أحدٌ ممن يحسنون الظنَّ بأبي غدة، ولم يعرفوا حتىٰ الآن عقيدته، فإن لديّ البرهان القاطعُ علىٰ ما نسبتُ إليه من المداراة[1] ولم أقل: المداهنة! انتهىٰ.

❁ فالجوابُ:

أما إقامتُه فيها فقد كانت كما كانتْ من قبل في حلب وسوريا ومصر، وهكذا كان يأمر فيها بالمعروف وينهىٰ عن المنكر، لكن الشيخ ليس من أسلوبه أن ينكر علىٰ كلِّ أحد لأجل مسائلَ اختلف فيها العلماء، ويتشدّد فيها في كلِّ زمان ومكان، بمناسبة أو بدون مناسبة، كما يفعله البعضُ بدون مراعاة أدب الاختلاف.

أمّا تمثيلُه بمسألة الاستغاثة، فقد سبق لنا إنكارُ الشيخ لما نسبه إليه فيما يتعلق بهذه المسألة، وسبق لنا رأيُه فيها الذي اختاره لنفسه.

ثم ما ذكره الألباني من أن للشيخ عبد الفتاح ثلاثة أحوال إن أراد أن يقيم في

---

(١) قال ابن بطال في شرحه علىٰ صحيح البخاري ٩/٣٠٥: (المدَاراة: خفضُ الجناح للناس، ولين الكلام وترك الإغلاظ لهم في القول.

والفرق بينها وبين المداهنة هو كما قال ابن بطال في شرحه علىٰ الجامع الصحيح ٩/٣٠٦: (المدَاراة مندوب إليها، والمداهنة محرّمة، والفرق أنَّ المداهنة من الدهان، وهو الذي يظهر علىٰ الشيء ويستر باطنه، وفسَّرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق، وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه، والمدَاراة: هي الرفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النهي عن فعله، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلطف القول والفعل، ولا سيما إذا احتيج إلىٰ تأليفه ونحو ذلك). انتهىٰ بتصرف يسير.

السعودية... إلخ:

أما الاحتمال الأول: فالشيخ لا يرى بأن الإقناع إنّما يكون بِخطبة ناريّة، وأسطورةُ خطبه في حلب قد سبق بطلانُها.

أما الاحتمال الثاني: إن كان يريد إقناعَهم بحجّة قاطعة في أصول الدين فالشيخ مقتنع وموقن في أصول الدين بما تدلُّ عليه الدلائل القاطعة، إذ المسائل التي مبناها أدلة قطعية (قطعية الثبوت والدلالة) لا يسوغ فيها الخلاف. وإن كان يريد إقناعَهم في مسائل فرعية التي فيها أكثر من وجه، فلا سبيل إليه، ولا تكون عندهم فيها الحجج القاطعة، إذ لو كانت لما حصل الخلاف.

أما الاحتمال الثالث: وهو ما نسبه الشيخ الألباني إلى الشيخ عبد الفتاح من المداراة مع ادعاء وجود الدليل القاطع عنده على ذلك، فمما يبطله الواقع والحقيقة، وسيرةُ الشيخ شاهدة على براءته من قول القائل:

ودارِهم ما دمتَ في دارِهم ❊ وأَرضِهم ما دمتَ في أرضِهم

لأنه لوكان الشيخُ ممَّن يُراعي مصالحَ دنياه، ويقدِّمها على مَعَالم الدّين ومقدّسَاتِه، لما دخل في جماعةِ الإخوان المسلمين، ولما صار أميراً لهم في سوريا، ولَما حُبس في السجن لأجل دينه، ولما طُرد عن وَطنه، إذْ كان بِوُسعه أن يختار العيشة السكينة بدلَ الحبْسِ والطَّرْد، كما فعله البعضُ.

ثم لو كان الشيخُ ممن يتلوَّن بِحسب الديار والمصالح والمُقَام، لأجاب إلى إلحاحِكُم ورجائكم بِالتبرِّي من الكوثري، وقد مضى على وفاتِه ما يربو على عشرين سنة، حتى يطيب له العيشُ في المملكة، لكن الشيخ لم يفعل منها شيئا.

وأما قوله بعد أن أثنى الشيخُ على شارح الطحاوية:

(فإذا كان أبوغدة مؤمنا حقا بهذه الأمانة الملموسة المشهورة فأنا أختار له من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام المشهور من قلب مخلص فذلك ما نرجوه، وأعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت الأخرىٰ فذلك مما يؤيد ـ مع الأسف ـ ما رميته به من المداراة... إلخ

❁ فالجوابُ:

هذا الذي يقوله الألباني حتىٰ وإن لم يوافق الشيخُ عبد الفتاح علىٰ واحدةٍ منها، هذا لا يسوِّغ له أن ينسب إلىٰ الشيخ المداراة، لأن الثناءَ علىٰ عالم ما، لا يعني أن كلَّ ما عنده صوابٌ، أو أن المُثْنِي مصدِّقٌ لكلِّ ما يقوله ذلك العالم، ولا أدري من أين أتىٰ الشيخُ الألباني بهذا الأسلوب الاستدلالي في النقاش!

وكم نراه يعترض علىٰ الشيخ بناءً علىٰ هذه الطريقة الخاطئة، ويستخرج المفاهيم بناء عليها، ثم يعترض بها علىٰ الشيخ، كما حصل في ادعائه بأن الشيخ يثني كثيرًا علىٰ الكوثري، إذًا هو كوثريٌّ حقيقةً ومشرباً، يتبعه في كل شيء مئة في المئة... إلخ

وبإمكان الشيخ الألباني أن يختار كذلك سبعَ مسائل من كتب ابن تيمية، ثم مثلَه من كتب ابن القيّم، وهكذا من كتب ابن عبد الهادي، ويوجِّهها إلىٰ الشيخ عبد الفتاح ثم يحدِّد لنفسه مفاهيم... لأن الشيخ أثنىٰ علىٰ هؤلاء كما أثنىٰ علىٰ شارح الطحاوية، هل يفهم منه بأن الشيخ موافق لكل ما يقول هؤلاء الأعلام!

ومع ذلك أعود وأقول في الجواب:

لم تكن شهادةُ الشيخِ عبد الفتاح بالأمانة الملموسة لابن أبي العز في أصول الدين والمسائل العقدية أو في الفروع والمسائل الفقهية، إنما كانت شهادته له

بالأمانة الملموسة في نسبة الأحاديث إلىٰ مصادرها وأصحابها، وهذا نصّ كلامه كما سبق: (يرىٰ الناظرُ في شرح الطحاوية أن الشارحَ لها من أهل التوثيق والضبط والإتقان فيما ينقله من الأحاديث الشريفة وغيرها، فتراه يعزو الأحاديث إلىٰ مخرجيها إلا في النادر جدًّا، فيعزو الحديث إلىٰ الصحيحين إن كان في الصحيحين، أو يعزو إلىٰ أحدهما إن كان في أحدهما بعبارة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، وبأمانة ملموسة مشهودة). انتهىٰ كلام الشيخ عبد الفتاح.

وبه يبطلُ اعتراضُ الشيخ الألباني، ويظهرُ عدمُ موضوعيّة اعتراضه، وعدمُ دقة فهمِه ومغالطته وتلبيسه، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ.

۞ تعييرُ الشيخ الألباني على الشيخ عبد الفتاح بأنه حنفيّ:

وأما إكثار الألباني وهو يرد علىٰ الشيخ بأنه حنفيٌّ، وهكذا تعييرُ الآخرين له بذلك، فالجواب المفصَّل عنه عند الشيخ في (كلماته) كما يلي:

لقد وصل بهم الطعن إلىٰ أن اعتبروا مذهبي: (الحنفي) مجالا للانتقاص مني والتعيير لي، وساقوا وصفي بلفظ (الحنفي) المرات تلو المرات مساق القدح والذم.

طعنهم في المذاهب الأربعة:

وما كان لي أن أستغرب ذلك منهم، ما داموا يعتقدون الانتساب إلىٰ أي إمام من أئمة المذاهب المتبعة سبة وعارا، يوصم به المنتسبون إلىٰ تلك المذاهب، فقد قرنوا المذاهب المتبعة بالإنجيل، وأخرجوها عن دائرة شرعنا، وعن الكتاب والسنة، وزعموا أنها غيرهما، نعم زعموا أنها غير الكتاب والسنة، فما أدري ماذا يعنون؟ وماذا ـ من وراء ذلك ـ يقصدون؟!

فهذا قولهم[١] في حاشية (مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري)، المطبوع في الكويت في الطبعة الأولىٰ والثانية جميعا، في الجزء الثاني منه في ص ٣٠٨ في التعليقة ذات الرقم (٤)، فهذا قولهم فيها بالحرف الواحد، أضعه بين قوسين (... إن عيسىٰ ﷺ ـ أي عند نزوله ـ يحكم بشرعنا، ويقضي بالكتاب والسنة، لا بغيرهما من الإنجيل أو الفقه الحنفي ونحوه)[٢]. انتهىٰ قولهم بالحرف الواحد.

وربما استفظع القارئ الكريم هذا القول أنْ يصدر من أحد ما! ولكن حسب القارئ أن يقرأ هذا النص في مصدره الذي ذكرته، ليرىٰ أن ما استفظعه قد وقع وثبت منهم فعلا! وهيهات أن يُغطّوا ما صدر منهم بأي تأويل أو تعليل ؟! وقد أفاد قولهم هذا: أن (الفقه الحنفي ونحوه) ليس من شرعنا وليس من الكتاب والسنة.

---

(١) اعترض الشيخ الألبانيُّ علىٰ الشيخ عبد الفتاح بأن صاحبَ هذا الكلام واحدٌ، فما علاقةُ الآخرين حتىٰ يتوجه الخطاب بصيغة الجمع! فالجواب:
قصدُ الشيخ ومرادُه في هذه الرسالة مجموعة من الناس، منهم الألباني ومحمود مهدي إستانبولي وزهير وغيرهم، ولذا يُقيمهم في صف واحد ويستعمل صيغة الجمع بدون ذكر أسمائهم، لتألبهم واجتماعهم علىٰ الكيد والافتراء علىٰ الشيخ.

(٢) اعترض الألباني علىٰ الشيخ عبد الفتاح بأن كلامه هنا، إنما كان جواباً علىٰ بعض من يقولون بأن عيسىٰ ﷺ عند نزوله سيحكم بالمذهب الحنفي، واعتضد بما ردَّ به الشيخ زهير الشاويش علىٰ الشيخ عبد الفتاح في (التوضيح) من إثبات ثناء الألباني علىٰ الإمام أبي حنيفة في كُتبه.
فالجواب: نعم، ولعل الشيخ الألباني أراد ذلك، لكن يفهم من تعبيره أنه أراد مع ذلك تعبيراً بمذهبه المتداول، ويشير إليه قوله بعده (ونحوه).
وأما استدلالُ الشيخ زهير بثناء الألباني علىٰ أبي حنيفة في مقام الرد علىٰ الشيخ عبد الفتاح، فهو كلام خارج عن مسألة البحث، إذ الكلام في المذهب الحنفي الذي يفهم منه (المذهب المتداول) وليس قول الإمام أبي حنيفة، والشيخ الألباني يعرف ذلك، بدليل كلامه في الدفاع عن نفسه وهو قوله: (نحن نعتقد أن عيسىٰ حين ينزل يحكم بالكتاب والسنة، وليس بمذهب من المذاهب الأربعة، فهل تعتقد أنت ذلك معنا، أم تعتقد العكس الذي رددنا عليه في تعليقنا الموجز؟)

وحكموا هذا الحكم على (المذهب الحنفي ونحوه)، ولا يفهم من لفظ (ونحوه) إلا بقية المذاهب الأخرى: المذهب الحنبلي والمذهب الشافعي والمذهب المالكي، حكموا بقرن هذه المذاهب المتبعة جميعا بـ(الإنجيل)! وحكموا عليها بأنَّها (غير الكتاب والسنة)! فهي ـ بحسب دعواهم ـ ليست من شرعنا لأنهم قالوا: (إن عيسى ﷺ يحكم بشرعنا لا بالإنجيل أو الفقه الحنفي ونحوه)[1].

---

(١) اعترض الشيخ الألباني على هذا المأخذ، في رسالته (كشف النقاب) وحاول أن يتخلص منه وقال:
١ ـ نحن نعتقد أن عيسى حين ينزل يحكم بالكتاب والسنة، وليس بمذهب من المذاهب الأربعة، فهل تعتقد أنت ذلك معنا، أم تعتقد العكس الذي رددنا عليه في تعليقنا الموجز؟
٢ ـ نحن نعتقد أن في كل مذهب من المذاهب صوابًا وخطأ، وليس هناك مذهب معصوم عن الخطأ، فهل تعتقد أنت هذا معنا، أم تقول:
مذهبك الحنفي صواب كله، ومذهب غيرك خطأ كله، فإن قلت في كل من السؤالين بما يوافق ما عندنا، فقد ظهر للقراء أن ردك علينا إنما هو مجادلة بالباطل واصطياد في الماء العكر حقدًا وحسدًا وتقربًا إلى العامة الذين يظنون بسبب أمثالِك أن المذهبي هو الأحق بالاتباع، وأن الحق يتعدد وفي كل ذلك يقولون: «وكلهم من رسول الله ملتمس». وإن كان جوابك على خلاف اعتقادنا، فأنت حينئذ مع ضلالك متناقض كما سبق بيانه. فنسأل الله الهداية إلى الحق والخلق الكريم!
وأزيد الآن فأقول: قال أبوغدة في تعليقه على «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» (ص ٥٨):
«وقال العلامة الآلوسي في تفسيره:
«ثم إن عيسى ﷺ حين ينزل باق على نبوته السابقة لم يعزل عنها بحال، لكنه لا يتعبد بها لنسخها في حقه وحق غيره. وتكليفه بأحكام هذه الشريعة أصلًا وفرعًا، فلا يكون إليه ﷺ وحي ولا نصب أحكام، بل يكون خليفة لرسول الله ﷺ، وحاكمًا من حكام ملته بين أمته بما علم في السماء قبل نزوله من شريعته ﷺ كما في بعض الآثار».
نقل هذا أبوغدة وأقرّه ولم يتعقبه بشيء مما يدلُّ بمجموعه على أنه قد ارتضاه لنفسه مذهبًا، وعليه أليس معنى ذلك أن عيسى ﷺ لا يحكم بالمذهب الحنفي ولا بغيره، وإنما يحكم بالكتاب والسنة، فما الذي تنقمه منا **أشلَّ الله يدَك وقطعَ لسانَك؟!** انتهى
فالجواب:
لا أحد يدّعي بأن مذهبه كلّه حق وصواب، لا الشيخ عبد الفتاح ولا غيره، وكلّ كلام الألباني في هذا المنحى كلام خارج عن نقطة الخلاف، إنما كلام الشيخ عن تعبير الألباني بما فيه غمز=

وإذا كان الفقه الحنفي شيئا غير الشريعة الإسلامية التي هي الكتاب والسنة، فقد كان ثناء الأئمة: مالك، والشافعي، ويحيى القطان وابن معين وغيرهم على الإمام أبي حنيفة وفقهه: باطلا، وشهادتهم له بذلك: جهلا منهم وزورا، وحاشاهم من ذلك ألف ألف مرة.

ومن هذا أدركت لماذا يُعيّرونني في (مقدمة شرح العقيدة الطحاوية) وغيرها بأني (حنفي)، ويعيدون ذلك التعبير مرارا وتكرارا، ذلك لأني وكل مقلد للأئمة المتبوعين في (حكمهم): على غير الكتاب والسنة، لأن هذه المذاهب ـ كما سبق نص قولهم ـ (غير الكتاب والسنة)[1].

= بمذهب الحنفي، إذ قال: (إن عيسى ﷺ ـ أي عند نزوله ـ يحكم بشرعنا، ويقضي بالكتاب والسنة، لا بغيرهما من الإنجيل أو الفقه الحنفي ونحوه)، ما معنى قوله: (يحكم بشرعنا...)!!! أليس شرعك وشرعنا شرعٌ واحدٌ؟ أم لكم شرعٌ وللناس شرائع؟ كل من يفهم العربية يدرك ما في هذا الكلام من سوء التعبير، بل أقول بأن الألباني متناقض في كلامه هنا، مثلا قوله: (ويقضي بالكتاب والسنة) بعد قوله: (يحكم بشرعنا) يدل على أن الشرع الذي فهمه الألباني وأتباعه من الكتاب والسنة، هو نفسُ ما سيقضي به نبيُّ الله عيسى ﷺ، وبعبارة أخرى: فهمه للشرع وفقهه للدين هو الكتاب والسنة، بدليل قوله (يحكم بشرعنا)، أما فقه الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي هو ليس الكتاب والسنة، هذا الذي أخذ الشيخُ على الألباني، لكن هو بدلَ أن يعترف بخطئه في التعبير ـ إن لم يكن هو قصد هذا المعنى ـ أخذ يبرِّر ساحته بطرح أمثلة لا يقول بها الشيخ عبد الفتاح أصلا.
أما قوله وهو يدعو على الشيخ عبد الفتاح (أشلَّ الله يدَك وقطعَ لسانك...) فمما تقشعرُّ منه الجلود، أوّل ما قرأتُ هذه الجملة ما كنتُ أصدّق صدورَها عن الألباني، ـ بمعنى: ماكنت أظنُّ أن أمره بلغ إلى هذا الحدِّ من سوء الأدب والفجور في الخصومة!
يدّعي بأنّه الدّاعي إلى مذهب السلف لكن لسانه لم يتأدّب بأدب السلف، وكثيرا ما كان الألبانيُّ يذكر أمثالَ العرب ويأتي بها وهو يشنِّع على الشيخ عبد الفتاح، لكنه هنا قبل أن يدعو على الشيخ عبد الفتاح نسي قوله ﷺ فيما رواه الشيخان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ـ ﷺ: سِبابُ المسلم فسوقٌ، وقتالُه كفر.

(١) اعترض الشيخ الألباني على هذا الجواب في رسالته (كشف النقاب) وقال فيها: ولكني أريد أن أسأل هذا المتعصب الذي يحاول أن يصطاد في الماء العكر: مفهوم كلامك هذا... ـ ومفاهيم=

....

= الكتب معتبرة عند الحنفية ـ أن الفقه الحنفي هو كله من الكتاب والسنة فهل تقول بهذا ؟! فإن أجبت بالنفي فقد صرتَ إلىٰ قولي فما الذي تنكره علي ؟!
وإن أجبت بالإيجاب، فقد كشفت عن ضلالك وتناقضك!
أما الضلال، فهو أن في المذهب الحنفي ـ كغيره من المذاهب ـ كثيرًا من المسائل المخالفة لأدلة الكتاب والسنة، كما سبق بيانه ودعمه بكلام ابن دقيق العيد، فإذا قلت: إنها من الكتاب والسنة فقد نسبت الاختلاف والتناقض والخطأ إلىٰ الشريعة، والله ﷻ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وليس وراء ذلك الضلال ضلال. وأما التناقض فهو أنك اعترفت في «كلماتك» (ص ٤٤) بأن في «كل مذهب الفروع الشواذ مما لا يعمل به». فكيف يقال: إن الفقه الحنفي كله من شرعنا وفيه الشواذ التي لا يعمل بها؟! فهل ينطق بمثل هذا إلا مغفل لا يدري ما يخرج من فيه، ثم هو لا يكتفي بهذه الحماقة حتىٰ يضم إليها أخرىٰ فينكر علىٰ من ينكر أن يكون كل ما في الفقه الحنفي من الشرع الإسلامي!
أقول هذا، وأنا لا أستبعد علىٰ مثل هذا الأنوك أن يجمع بين النقيضين في ذهنه، فهو تارة يتكلم بما هو الصواب، كمثل اعترافه بوجود فروع شواذ في المذهب الحنفي لا يعمل بها، وتارة يقول بما يذكرنا بالضلالة الكبرىٰ التي تقول: «كل مجتهد مصيب»، وأن المذاهب علىٰ ما بينها من اختلاف واسع كشرائع متعددة لا حرج علىٰ المسلم أن يأخذ من أيها ما شاء، ويدع ما شاء، إذ الكل شرع، فإنه علق علىٰ قول الشيخ القاري في «فتح باب العناية» (١/٢٦١):
«ويُصلَّىٰ علىٰ ثوب بطانته نجسة عند محمد، وعند أبي يوسف لا يجوز». ثم نقل عن حاشية ابن عابدين أنه قال: وظاهر «البدائع» ترجيح قول محمد، وهو الأشبه ورجح في «الحاشية» قول «أبي يوسف» قال أبوغدة:
«فالقولان مرجحان يسوغ العمل بكل منهما»!
أليس هذا يدلُّ علىٰ أن أبا غدة يرىٰ أن الأقوال المتناقضة ـ وما أكثرها في مذهبه ـ كلُّها شرعٌ يجوز العمل بما شئت منها... إلخ
فالجواب:
اعتراض الألباني ليس دقيقا ولا علميا، لأنه يبني نتائجَه علىٰ مقدمة خاطئة، وهو يظنُّ أنه حدَّد نقطة الخلاف مع أنه لم يفعل ذلك. فنقول:
أما قوله: (ومفاهيم الكتب معتبرة...) فلا فرق بين مفاهيم الكتب والرسائل هنا، حنفية كانت أم غير حنفية، طالما كانت المفاهيم صحيحة.
أما قوله: (أن الفقه الحنفي هو كله من الكتاب والسنة...) سؤالا للشيخ عبد الفتاح ثم تحديدَ=

ولهذا حرصوا أن ينشروا كتاب (المقابلة بين الهدىٰ والضلال) الذي سبق ذكره والكلام فيه، ويوزّعوه بكميات كبيرة جدًّا، مجانا وهدايا عامة لكل أحد، ذلك لأنهم وجدوا فيه بغيتهم في ص١٢٦، وهي العبارة التالية في حق الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وعن سائر الأئمة المتبوعين، أضعها بالحرف الواحد بين قوسين: (استُتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين، لعنه الله، إن كان (كاد) يهدم الإسلام عروة عُروة، وما وُلد في الإسلام مولودٌ شر منه). انتهت العبارة بالحرف الواحد كما هي في الكتاب المذكور.

= الجواب من عند نفسه إلىٰ أخر كلامه، فالجواب:

لا يخفىٰ علىٰ الشيخ عبد الفتاح بأنه يوجد في كلِّ المذاهب أقوالا ضعيفة ومرجوحة، وكذا أقوالا شاذة (مثاله ما علَّقه الشيخُ علىٰ رسالة الميانشي ص ٢٥٥)، إذْ إنما أُلِّفت الكتبُ وجُمعت الدواوين لبيان ما هو ثابت وراجح منها، وما هو مرجوح ومردود منها، وهكذا في بيان قول المذهب الذي هو أقربُ إلىٰ فهم الكتاب والسنة، ولا يقول أحدٌ بأنّ كلَّ ما في كتبِ أئمةِ المذاهب هو الكتابُ والسنة، حتىٰ فهمُ السلف الذي يقول عنه الألبانيُّ بأنه (شرعنا) فيه أيضا أخطاءٌ، وهذا لا ينفي أن يكون هناك قوليْن في المذهب مخالفيْن، ومع ذلك يعمل بهما، وينسبُهما إلىٰ الكتاب والسنة، وله أمثلة كثيرة، منها ما أخرجه البخاري في صحيحه، باب رجوع النبي من الأحزاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الأَحْزَابِ: (لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ) فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ العَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّىٰ نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِداً مِنْهُمْ.

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري): قال السهيلي وغيره: في هذا الحديث من الفقه أنه لا يعاب علىٰ من أخذ بظاهر حديث أو آية ولا علىٰ من استنبط من النص معنىٰ يخصصه، وفيه أن كل مختلفين في الفروع من المجتهدين مصيب. انتهىٰ

وهكذا يقول الإمام النووي في شرحه علىٰ صحيح مسلم: فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلىٰ المعنىٰ لا إلىٰ اللفظ، فصلوا حين خافوا فوت الوقت، وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته فأخروها. ولم يعنف النبي ﷺ واحداً من الفريقين لأنهم مجتهدون. ففيه دلالة لمن يقول بالمفهوم والقياس ومراعاة المعنىٰ ولمن يقول بالظاهر أيضاً، وفيه أنه لا يعنف المجتهد فيما فعله باجتهاده إذا بذل وسعه في الاجتهاد، وقد يستدل به علىٰ أن كل مجتهد مصيب. انتهىٰ

فبناء عليه، لا يستقيم اعتراض الشيخ الألباني أصلاً رحمه الله.

ووجدوا بغيتهم أيضا في الكتاب المذكور نفسه ص ١٢٩ ـ ١٣٠ ، في العبارة التالية في حق الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أيضا ، أضعها بين قوسين: (النعمان بن ثابت أبو حنيفة: قد اختلف في إسلامه). انتهت العبارة بالحرف الواحد.

كما وجدوا في الكتاب المذكور عبارات كثيرة ـ غير هاتين العبارتين ـ تجعل القارئ ينتهي من قراءة الكتاب ، وقد صُوِّر له الإمام أبو حنيفة بأنه مشرك بالله تعالىٰ ص ١٠٢ ، ومستهزئ بالرسول ﷺ وبالكتاب والسنة ص ١٣٢ ـ ١٣٣ ، ومتلاعب بالدين يحل الحرام ويحرّم الحلال ص ١١٢ ، ويردّ أحاديث رسول الله ﷺ بهواه ورأيه ص ١٢٥ و١٣٢ ، ويسخر من بعضها ص ٩٥ ، ويقول في بعضها: هذا هذيان. وفي بعضها: هذا رجز. ص ١٤٢ ، كما يحكم بتجهيل قدر كبار الصحابة رضي الله عنهم ص ١١٤ و١٣٥ ـ ١٣٦ ، ويستهزئ بصلاة النبي ﷺ التي سها فيها ويحكم ببطلانها ويقول: إن لم يكن جلس النبي في الرابعة منها فلا تساوي صلاته قشّة من الأرض ص ١٤٨ ، ويقول بأن الدين عنده ـ أي عند أبي حنيفة ـ هو الرأي الحسن ص ٧٤ و٩٥ ، وبأن النبي ﷺ لو أدركه لأخذ النبي ﷺ الدين عنه أي عن أبي حنيفة ص ٧٢ ، إلىٰ آخر ما في ذلك الكتاب مما لا يرضىٰ أفسق الناس أن يقال بصدوره عنه ، أو يقبل بنسبته إليه.

وقد يستكبر القارئ هذا الكلام ويستبعده جدا ، ولكن ما عليه إلا أن يرجع إلىٰ الصفحات التي ذكرتها ليشهد هذا الكلام بتمامه وكماله كما نقلته فيها.

فمن أجل هذا نشطوا هذا النشاط العجيب في توزيع الكتاب ، لأنهم يكسبون به ـ في زعمهم ـ كسبين: الإثارة عليّ ، والنيل من الأئمة المتبوعين ، وفي مقدمتهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنهم جميعا.

ماذا وراء التخطيط لهدم المذاهب:

وإنا لنا أن نتساءل بعد هذا كله: ما الداعي إلىٰ نبش هذه الأقوال الميتة المردودة، ونشرها في كتب توزّع بالكميات الكبيرة مجانا علىٰ طلبة العلم وغيرهم في الكليات والمعاهد والمؤسسات التعليمية وغيرها، وهي تنال من إمام من كبار أئمة المذاهب الأربعة رضي الله عنهم، وترميه بالردة والكفر والتلاعب بالدين إلىٰ آخر ما سبقت الإشارة إلىٰ بعضه! لحساب من هذا؟ لحساب (الكتاب والسنة)؟ حاشا! أم بقصد الدسّ والفتنة والكيد؟ اللهم نعم! وما هذا التخطيط الهائل الخبيث لانتزاع الثقة بالأئمة المتبوعين من قلوب المسلمين عامة وقلوب طلبة العلم خاصة؟!

ما موقف السادة العلماء؟

فليتبصّر السادة أولو العلم وأصحاب الدين ما وراء ذلك التوزيع والنشر؟ وما رأي السادة العلماء في هذا الكتاب وهذا بعض ما فيه؟ وهل يصح السكوت عن توزيعه أم ينبغي الوقوف من هذا الكتاب وأمثاله الموقف اللازم؟ إذ يتناول بالطعن والتجريح والتكفير... أحد الأئمة الأربعة الذي يجلّه المسلمون ويحترمونه ويعظمونه ويتّبعونه، ويعتقدون فيه أنه من أئمة العلم والدين والصلاح والتقوىٰ.

لقد صوّر أولئك الكائدون بأحاديثهم الشخصية، وبمقدماتهم التي قدّموا بها عند توزيع كتاب (المقابلة بين الهدىٰ والضلال): أنهم يريدون كشف أبي غدة، الذي زعموا فيه أنه يكفّر إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم رحمهم الله، وغيّبوا بمقدمة الكتاب المطولة وبكثرة التعليقات التي تنال مني: ما حواه ذلك الكتاب من تلك العظائم والقبائح والطامّات

في حق الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، ولكن ما غيّبوا واضح لكل من يقرأ الكتاب أو ينظر فيه بتفكّر.

وقد وزّعوا سمومهم وطعونهم في الأئمة المتبوعين في كتب متعددة، لتؤدي الغاية التي يبتغون، دون أن تنكشف خبيئة نفوسهم التي يُضمرونها، ويتظاهرون معها بالغيرة على الكتاب والسنة... إلخ. فقد قالوا في كتاب (حجاب المرأة المسلمة) ص ٦١ ما يلي: (وقد أغرب الشافعية فقالوا: أما لو ستر اللون ـ أي العورة في الصلاة ـ ووصف الأعضاء، فلا بأس، كما لو لبس سروالا ضيقا. قالوا: ويستحب أن تصلي المرأة في قميص سابغ وخمار، وتتخذ جلبابا كثيفا فوق ثيابها، ليتجافى عنها، ولا يتبيّن حجم أعضائها. ذكره الرافعي في شرحه ٤/٩٢ و١٠٥ بشرح المهذب). انتهى كلامهم، ثم علّقوا عليه بقولهم بالحرف الواحد ما أضعه بين قوسين:

(**قلت**: فعلى رأيهم هذا، يجوز للمرأة اليوم أن تخرج لابسة هذه الثياب الضيقة التي تلتصق بالجسم، وتصفه وصفا دقيقا، حتى ليخال من كان بعيدا عنها أنها عارية! كهذه الجوارب اللحمية التي تصف حجم الساقين والفخذين وتزيدها جمالا، بل التبّان الذي يصف العضو نفسه!

لو أن امرأة لبست مثل هذا اللباس، جاز لها ذلك عندهم! لأنها سترت اللون به، ولو أعطت المرأة لونا أجمل من لونها الطبيعي! فهل يقول بجواز هذا اليوم مسلم؟ فهذا من الأدلة الكثيرة على وجوب الاجتهاد وترك التقليد، فهل من مدّكر؟!). انتهى كلامهم بالحرف وفيه الوقاحة والافتراء كما ترى!

الطائفة الوسط:

وقد ألّفوا كتابا هاجموا فيه المذاهب المتّبعة هجوما صريحا دون هوادة،

وسمّوه: (بدعة التعصب المذهبي وآثاره الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين)، وطبعوه في دمشق سنة ١٣٩٠ في ٣٥٠ صفحة، وسمّوا أنفسهم فيه كما في ص ١٧٥ منه باللفظ الآتي بين قوسين: (... وبذلك نكون الطائفة الوسط، في الإسلام الوسط، في الأمة الوسط)، ووبّخوا فيه علماء المسلمين على تقليدهم للأئمة الأربعة رضي الله عنهم، وقرّعوا علماء الدين تقريعا بالغا على ما أسموه: جمودهم على المذاهب. وجمعوا فيه من كل مذهب الفروع الشواذّ مما يعمل به، ليشوّهوا المذاهب ويسفّهوا علماءها وينفّروا الناس منها.

عيبهم للمذاهب:

ومما جاء في ذلك الكتاب في ص ١٣٧ تعدادهم عيوب المذاهب، وإيصالها إلى ستة عشر عيبا، ثم ذكروها عيبا عَيبًا، إلى أن قالوا في ص ١٧٦ وهم يشرحون تلك العيوب التي نشأت عن المذاهب المتّبعة بدعواهم، ما أضعه بين قوسين:

(سابعا: فتح باب الحيل للتخلص من التكاليف الشرعية:

وهذا عيب خطير من عيوب المذهبية المتعصبة، ذلك هو فتح باب الحيل التي سمّوها: شرعية، وما هي والله بشرعية، لأن غرضهم منها هو الهروب من التكاليف الشرعية، وتحليل الحرام وتحريم الحلال). انتهى كلامهم في الكتاب المذكور... إلخ

استدلالُ الألباني على تعصّب الشيخ:

استدلّ الشيخ الألباني على إثبات تعصّب الشيخ بأمور، ذكر منها اتباعه التهانويَّ في الطعن على الصحيحين وذلك في كتابه (قواعد في علوم الحديث)، وطعْنه في البخاري لانحرافه عن أبي حنيفة، وطعْنه في المحدثين قديما وحديثا،

وإصراره على القول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ومخالفته الإمامَ الطحاوي في مسألة الكلام، وتقويته لحديث الوضوء، ومخالفته للعلماء في تضعيف حديث الوضوء... إلخ

فالجوابُ:

أما اتباع الشيخ على التهانوي في الطعن على الصحيحين، فليس كما صاغه الشيخ الألباني، وكتاب (قواعد في علوم الحديث) في أصله مقدِّمة لكتاب (إعلاء السنن) الذي استوفى فيه أدلة المذهب الحنفي، وطبع في عشرين مجلدا. وكان سببُ تأليفه ما قام به البعض في الهند ممن ينتسبون إلى أهل الحديث من نشر الدعاوى بأن مذهب الحنفية (وهو مذهب جماهير أهل الهند) يخالف الأحاديث النبوية، في كثير من مسائله، كما زعموا أيضا أن الحنفية يقدِّمون القياس على الحديث، كما أنكروا أيضا تقليدَ الأئمة الأربعة، وأطالوا لسانهم في الحنفية وفي الإمام أبي حنيفة خاصة، فألف التهانوي هذا الكتاب لردِّ هذه المزاعم، فكان من طبيعة الكتاب ذكرُ ما يراه الإمامُ البخاري صحيحًا، وما يراه الإمامُ أبو حنيفة أو صاحباه صحيحا، وليس فيه أيّ طعنٍ في الصحيحين.

وهكذا جاء فيه ذكرُ غمز الإمام البخاري على أبي حنيفة بقوله: (وقال بعض الناس)، يريد به أبا حنيفة، مشيرا إلى أنه يخالف حديث النبي ﷺ، كما قال الزيلعي في نصب الراية: والبخاري كثيرُ التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول: قال رسول الله ﷺ: كذا وكذا، وقال بعض الناس: كذا وكذا. يشير ببعض الناس إليه ويشنع لمخالفة الحديث عليه. انتهى.

فكان من طبيعة الكتاب إلقاء الضوء على هذه القضية، وليس الطعن في البخاري ولا في أحاديثه، ولو جاز أن يقال في مثل هذه البحوث بأنه يطعن في

البخاري، لكان الإمام البخاري هو الطاعن في الإمام أبي حنيفة، مع أن أبا حنيفة أعلم منه في فقه الحديث والاستنباط منه وأجل.

أما الطعن في المحدثين قديما وحديثا، فليس الأمر كما قال، ذِكرُ الخلاف بما جاء في الموضوع شيءٌ والطعن فيه شيء آخر،

لو عاملنا الشيخَ الألباني بأسلوبه لقلنا عنه بأنه يطعن في كثير من أركان العلم والفقه والحديث، بدلالة كلامه في الأشاعرة.

وأما باقي كلامه عن مخالفته للطحاوي في مسألة أو في مسألتين، فهو مما لا يخلو عنه أحدٌ، فضلا أن يخلو منه مذهب.

ثم التعصب ليس كلُّه مذموما كما يظنُّ البعض، وكثير من الناس يتسرّع في نقد العلماء بالتعصب المذهبي من غير تحقيق لمعنى التعصب.

التعصب لغةً: من العَصَبية، والعصبية: أن يدعو الرجل إلى نصرة عَصَبَتِه والتألّبِ معهم على من يُناوِئهم، ظالمين كانوا أو مظلومين. وهذا المعنى اللغوي للتعصب يقتضي انقسامه إلى تعصبٍ ممدوح، وهو ما كان في الدعوة إلى نصرة العَصَبَة وهم مظلومون، وإلى تعصّب مذموم، وهو ما كان في الدعوة إلى نصرة العصبة وهم ظالمون.

وهذا المعنى اللغوي بقسميه نراه مستعملاً في كلام أهل العلم في إطلاق لفظ التعصب، ولو نظرنا في كتب التراجم لرأينا وصف بعض العلماء بالتعصب في معرض المدح والثناء عليهم، مثلاً

١ ـ جاء في ترجمة الإمام المحدث أبي الحسن محمد بن يحيى الرازي المتوفى سنة ٣١٨: (كان متعصبا للسنة ناصراً لأهلها).

٢ ـ وفي ترجمة الشيخ الأجل القدوة أبي منصور عبد الملك بن محمد البغدادي المتوفى سنة ٤٦٠: (كان صالحا عظيم الصدقة، متعصبا للسنة)

٣ ـ وفي ترجمة الإمام الفقيه أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني المتوفى سنة ٤٨٩: (تعصب لأهل الحديث والسنة والجماعة، وكان شوكا في أعين المخالفين وحجة لأهل السنة).

٤ ـ وفي ترجمة الإمام النحوي الأديب إسماعيل بن محمد الصفار المتوفى سنة ٣٤١: (قال الحافظ الدارقطني: كان ثقة متعصباً للسنة).

٥ ـ وفي ترجمة الإمام الحافظ أبي الفضل نصر بن محمد الطوسي المتوفى سنة ٣٤٨، قال الحاكم:

هو أحد أركان الحديث بخراسان، مع ما يرجع إليه من الدين والزهد والسخاء والتعصب لأهل السنة). كل هذه النقول التي نقلها الحافظ الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء، ذكر فيها التعصب للسنة أو التعصب لأهلها في معرض المدح والثناء.

ومعنى التعصب للسنة:

الانتصار لها، والدفاع عنها، والتصدي لدفع الشبهات عنها، والعمل على نشرها ونحو ذلك..

وهكذا كان العلامة الكوثري رحمة الله عليه متعصبًا لأهل السنة والجماعة، ناصرا لهم بالحجة والبرهان.

كما كان شوكا في أعين المخالفين وحجة لأهل السنة والجماعة، داعيا إلى اتباع أهل السنة بالقول والقلم[1].

---

(١) مستفادٌ من كلام الشيخ الفاضل حمزة البكري في مقدمة تحقيقه لكتاب (النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة) للعلامة محمد زاهد أفندي الكوثري رحمه الله.

۞ عودةٌ إلى الكلام عن اعتراضات الشيخ الألباني على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمهما الله تعالى

من أهمّ ما أخذ الشيخ الألبانيُّ على الشيخ عبد الفتاح، قوله بأنه يطعن في شيخ الإسلام ابن تيمية، ذكره في مقدمة تعليقه على شرح الطحاوية، واستدلّ على ذلك بخطبة الشيخ ألقاها في حلب معتمدا على ما بلغه، ثم لما أثبت الشيخ عبد الفتاح براءته مما نسب إليه وكذَّب خبرَ الخطبة، أخذ الشيخُ الألباني يحاول مرّةً ثانية إثباتَ طعنِه في ابن تيمية وقال في (كشف النقاب):

أحاسبُك بما صدر منك في بعض خطبك في بلدك حلب، فذلك مما يعود أمره إلى غيري ممن تتّهمهم بالكذب عليك، وإنما أنا سأدينُك بما كتبه قلمُك المنحرف عن الشيخين رحمهما الله تعالى:

١ ـ أقررتَ في تعليقك على كتاب «إقامة الحجة» (ص ٢٩) المؤلِّف على ما ذكره في ترجمة ابن تيمية أنه نُقل عنه عقائد فاسدة شنّع عليه بها اليافعي وابن حجر المكي وغيرهما! وليس هذا فقط بل نقلت هذه العبارة في تعليقك على «الرفع والتكميل» (ص ١٣٥) من باب التأييد لها. وإذا رجع القارئ الكريمُ إلى كلام ابن حجر المكي، وجد فيه اتهام الشيخ ابن تيمية بكثير مما يتهمه به الكوثري كالتشبيه والتجسيم وغير ذلك مما لا مجال لذكره الآن، مع التشنيع عليه والطعن فيه أشد الطعن في أول كلامه وآخره بمثل طعن الكوثري فيه... إلخ

۞ **فالجوابُ:**

أيها القارئ الكريم بالله عليك، لو رجعتَ إلى كلام الشيخ عبد الفتاح فيما أشار إليه من المراجع، لتبيّن لك عدمُ موضوعية الألباني وخطأُ مبنى كلامِه، سأنقلُ هنا نصّ ما في كتاب (إقامة الحجة) وما في كتاب (الرفع والتكميل).

يقول الشيخ عبد الحي اللكنوي في كتابه (إقامة الحجة علىٰ أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة) وهو يترجم لشيخ الإسلام ابن تيمية كما اعتاد في كتابه هذا ذكرُ ترجمة موجزة لكثير من العلماء:

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبيد الله بن عبد الله ابن أبي القاسم، ابن تيمية الحراني الدمشقي، تقي الدين أبو العباس الحنبلي، له باع طويل في معرفة أقوال السلف، وقلَّ أن يذكر مسألة إلَّا ويذكر فيها مذاهب الأئمة الأربعة، وبرع في العلم، وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه، كذا قال الذهبي.

وقد مدحه غاية المدح تاجُ الدين السبكي وابن سيد الناس وغيرهم كما هو مبسوط في (الدرر الكامنة) لابن حجر العسقلاني (١/١٥٦، ١٦٠). وقد نُقِل عنه عقائد فاسدة شنع عليه بها اليافعي وابن حجر المكي وغيرهما، وهو بشرٌ له ذنوب وخطأٌ، فليتنبه الإنسان علىٰ خطئه، وليقرَّ بمهارته وفضلِه، وكانت وفاته (علىٰ ما ذكر ابن حجر) سنة ثمان وعشرين وسبعمائة في الحبس بأمر سلطان زمانه. انتهىٰ نص اللكنوي.

وعلَّق عليه الشيخ عبد الفتاح بأنَّ ما وقع في سياقة نسب الشيخ من ذكر (عُبيد الله) خطأٌ، وأنه رجع إلىٰ كثير من المراجع فلم يجد لهذا الاسم ذكر. هذا كلُّ ما في كتاب (إقامة الحجة).

وهنا أريد أن يتنبه القارئُ أوّلاً إلىٰ هذا النص الذي ذكره العلامة اللكنوي كترجمة مختصرة لعَلمٍ من أعلام الاسلام، الذي كثُر حوله الخلاف والانتقادات، ليرىٰ فيها إنصاف اللكنوي في هذه الترجمة!

أولا: أتىٰ في إثبات فضله وعلمه بكلام تلميذِه الحافظ الذهبي بدلَ غيره من المؤرِّخين الذين يشنّعون عليه، ثم ذَكر مدحَ التاج السبكي وابن سيد الناس له،

ولم يذكر انتقادهما له في بعض المسائل، ثم أحال إلىٰ (الدرر الكامنة) للعسقلاني الذي هو من أعدل المترجمين لابن تيمية، ثم قال: (ونُقل عنه (بصيغة التمريض) عقائد فاسدة، شنّع عليه بها اليافعي وابن حجر المكي)، حتىٰ لم يقل بأنَّ اليافعيّ والهيتمي بيّن فسادَ عقيدته، ثم قال (وكأنه يريد أن يختصر الكلام فيه نظرا إلىٰ كلّ ما نُقل عنه): وهو بشرٌ له ذنوبٌ وخطأٌ، فليتنبّه الإنسان علىٰ خطئه وليقرَّ بمهارته وفضله.

ثم ذكر تاريخ وفاته وبه ختم الترجمة.

وهكذا أريد أن يتنبه القارئُ ثانياً إلىٰ صنيع الشيخ عبد الفتاح بعد هذه الترجمة،

لما أثبت الشيخ نصَّ كلام المصنف، رأىٰ خطأً في ذكر اسم أحد أجداده، فصحّحه ولم يزد عليه كلمة واحدة، مع أنه كان بإمكانه أن يتكلم عما نقل عنه من العقائد الفاسدة، وهكذا أن يتكلم عن المجالس التي استتيب فيه ابن تيمية، وما أخذ عليه بقوله عن علي وعثمان وأبي بكر وغيرها مما رد عليه معاصروه، ومن جاء بعده وغيرها من المسائل في الأصول والفروع، لكنه لم يعلق عليه بشيء.

ثم لما جاء ذكر شيخ الإسلام في كتاب (الرفع والتكميل) للعلامة اللكنوي، ولم يترجم له المصنف فيه كما فعل في كتابه (إقامة الحجة) أخذ الشيخُ نص كلام اللكنوي وأثبته في الحاشية، ولم يعلق عليه بشيء، حتىٰ لم يحلْ إلىٰ كتاب (الفتاوىٰ الحديثية) لابن حجر المكي الذي تكلم فيه عن ابن تيمية، بذكر رقم الصفحة أو شيء آخر.

فكيف يستقيمُ استدلالُ الشيخ الألباني لإثبات طعنِ الشيخ في ابن تيمية!

بأي مقاييس اللغة والفهم أخذ الألبانيُ من هذا النص بأن الشيخ عبد الفتاح

يطعن في ابن تيمية!؟

۞ الرمي بالتجسس خلسة وجورًا

لما طلبَت من الشيخِ عمادةُ كلية الشريعة في الرياض سنة ١٣٩٠ إبداءَ رأيه في صنيع الألباني في تخريج أحاديث شرح عقيدة الطحاوية كتابةً، وأجاب الشيخُ بما يراه، قامتْ قيامةُ الألباني ووصف ما فعله الشيخُ تجسسًا وما كتبه جورًا، وقال في رسالته (كشف النقاب):

تقريرُه الجائر الذي رفعه إلىٰ بعض المسؤولين في المملكة العربية السعودية سنة ١٣٩١ أو قبلها بقليل، ـ ولغير المسؤولين أيضا ـ حول تخريجي لـ«شرح العقيدة الطحاوية»، وذلك بعد اطلاعه هو عليه بنحو عشر سنوات، دون أن يحدثني مطلقًا بشيء مما في نفسه من النقد عليه، ونحن نلتقي معه في هذه السنوات عند أخينا الأستاذ زهير الشاويش، أو علىٰ الأقل أن يحدثه هو بذلك!

۞ فالجوابُ:

أثبت الشيخُ الألباني بأن تقريرَه الجائر كان في سنة ١٣٩١ أو قبلها بقليل، ثم أخذ علىٰ الشيخِ إخفاءَه ما في نفسه من النقد في تخريجه لأحاديث «شرح العقيدة الطحاوية»، لكن الشيخ عبد الفتاح يقول في كلماته ما نصه:

ثم في صيف سنة ١٣٨٩ كنت في بيروت، وذهبت لزيارة زهير في منزله، فرأيت، عنده الأستاذ الشيخ يوسف القرضاوي يراجع بعض المسائل، فجلست معه، وبعد قليل جاء الشيخ ناصر الألباني فجلس... إلخ

فكيف يقول الشيخ الألباني بأنه لم يُطلِعه الشيخ عبد الفتاح علىٰ ما في نفسه من النقد وقد حصل بينهما ما حصل قبل سنتين تقريبا!؟

وقد سبق كلام الشيخ الذي يقول فيه: (وقد كانوا سمعوا مني هذا الرأي والنقد مرات كثيرةً في سنوات سابقة، فلم يكن منهم معي خصومةٌ ولا مقاطعة، فلمّا قدّمتُه لعمادة الكلية اتخذوه سببا، وقاموا بهذا الردّ الشنيع والهجوم العنيف والعداء الصارخ).

ولذا يمكنني أن أعترض على كلامِ الألباني بمثل اعتراضه، إذ قال في رسالته (كشف النقاب) بأنه صلَّى خلفَ الشيخ عبد الفتاح جماعةً، وأنَّ صلاتَه كانتْ مخالفةً للسنة، فلماذا أخفى الألبانيُّ ما في نفسه من النقد لمخالفة صلاةِ الشيخِ للسنّة، ولم يبْدِها للشيخ عبد الفتاح مع أنَّه صلَّى خلفَه عدّةَ مرَّات كما يفهم من كلامه!؟

ثم إن الشيخ عبد الفتاح قدّم لعمادة كلية الشريعة بطلب منها تقريرًا علميًّا عن الكتاب ومن الأصول المتَّبعة في هذه الأمور على أن يبقى هذا الأمر مكتوما لأنه لم يكتب بغرض النشر والإعلان، كما أفادني بذلك نجله الشيخ محمد زاهد حفظه الله تعالى.

أما قوله:

من أنَّ الشيخ عبد الفتاح افترى على كلام المحامي محمد فهر الشفقة، واستدلاله على ذلك بقول الشيخ (فما أن علم مؤلفه بذلك الدسّ حتى استشاط غضبه عليهم...) أي بصيغة الجمع، مع أن الذي فعله هو الناشر محمود مهدي إستانبولي.

❁ فالجوابُ:

جرى الشيخ في (كلماته) بهذا الأسلوب، وكان قصده أنْ لا يذكر من افترى

عليه، أو أساء إليه بدون حق، لكن الشيخ الشفقة صرَّح باسمه، وقد اضطر الشيخ إلىٰ إثبات صورة من رسالته، وإلا فالشيخ ما كان يريد التصريح بأسماء هؤلاء الذين أساؤوا إليه، ولذا لم يذكر الكاتبَ أو الناشر أو الموزِّع.

ثم لا نعرف ما الذي كان في رسالة المحامي محمد فهر الشفقة الأخرىٰ التي أرسلها إلىٰ الشيخ، والتي ذكر فيها بأنه هدَّدهم برفع القضية إن لم يصلحوا ما اقترفوا به.

ومما اعترض الألبانيُّ علىٰ الشيخ:

ما ذكره من أن الشيخ عبد الفتاح لما رَدَّ عليه، ذكر تلك الأوصاف التي قلتُ فيه، لكن لم يردَّ علىٰ شيء مما كتبتُ في ٤٤ صفحة.

۞ فالجوابُ:

قوله: (فأين الردّ علىٰ سائر الصفحات التي أدنته فيها بذلك كله، فهل يشك عاقلٌ منصف حين يرىٰ أبا غدة لم يكتب كلمة واحدة في الرد عليها...) **فليس بصحيح، لأنَّ الشيخ عبد الفتاح تكلم عن كثير مما وصفه به الشيخ الألباني، وإن لم يكن قصد الشيخِ بـ(كلماته) الردّ علىٰ كلِّ مقالات الألباني.**

فقد تكلم الشيخ عما رُمي به من التعصُّب، والتقليد علىٰ الكوثري، وما رمي به من أنه حنفي، وغيرهما مما سبق لنا ذكره، كالعداوة لابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، ومسألة الاستغاثة، وغيرها، فكيف يقول الألباني بأنه لم يجبْه بشيء!!!

ومما اعترض به الألباني:

قوله أنّ الشيخ عبد الفتاح اعترض عليه لكلامه علىٰ أحاديث الصحيحين،

لكن لما تكلم التهانوي عن مغامز الصحيحين سكت عليه ولم يعلِّق بشيء. وأشار إلىٰ أنه في ٤٦٣ صفحة.

وهكذا اعترض الألباني علىٰ الشيخ بكلام الغماري في أحاديث الصحيحين وأتىٰ علىٰ ذلك بأمثلة.

فالجوابُ:

كلُّ هذا الكلام إنّما حصل بِسبب عدم الموضوعية وتحديد نقطة الخلاف، إذْ لم يُنكر الشيخ عبد الفتاح أن يكون هناك كلامٌ للعلماء علىٰ حديث أو حديثين من أحاديث الصحيحين، إنما قال الشيخ إذا رأىٰ الألباني وهو يخرِّج الأحاديث ويتعامل مع أحاديث الصحيحين كالتعامل مع أحاديث السنن، بأنه منهج غريبٌ يُسقط به هيبتهما عند الأجيال القادمة.

ثم لما رجعتُ إلىٰ الموضع المشار إليه، وجدتُ الشيخ التهانوي تكلّم فيه بما قاله العلماء في الأحاديث التي جاءت في الصحيحين بالعنعنة، ومثَّل له بحديث أبي الزبير عن جابر، ولم يُسئ إلىٰ الصحيحين بشيء، ومع ذلك لم يسكت الشيخُ عبد الفتاح عليه، كما قال الألباني، فقد علّق عليه في صفحة ٤٦٤، ٤٦٥ بشيء من البيان لأحاديث أبي الزبير.

وليس هناك ما يسوِّغ للشيخ الألباني أن يصف الشيخ عبد الفتاح باللعب علىٰ الحَبْلين، أو بالنفاق المكشوف.

ومنها:

قوله: (فإننا لا نعيِّر أحدًا لمجرد كونه منتسبًا لأبي حنيفة أو غيره من الأئمة رحمهم الله جميعًا، وإنما نعيِّر من كان متعصبًا لمذهبه مؤثرًا له علىٰ كتاب ربّه،

وسنة نبيِّه ﷺ، وأبو غدة من هذا الجنس قطعًا شديدُ التعصب لمذهبه، فخورٌ به...)

فالجوابُ:

هذا الذي يقوله الألباني لا يطابق لما هو في الواقع، لأنه لو لم يكن الألباني يقصد به التعيير والغمز لما كان معنىٰ لتكرار قوله (المتعصب الحنفي)، مرات وكرات، لو كانت المشكلة في التعصب فقط لاكتفىٰ بقوله: (المتعصب).

ثمّ تعييرُ الناس بما لا يجوز التعييرُ به ليس مما لا يُظنّ بالشيخ الألباني، بل هو مما يظن به، فقد عيَّر الشيخَ عبدَ الفتاح علىٰ سبيل الاستهزاء في مجلس له لما جرىٰ ذكرُ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة بقوله: (فإن أبا غدة فيما يتعلق بالعلم غدةٌ كَغُدَّة البَعِير، تعرفون الغُدة؟!)

هذا القولُ (تعييرُ الناس علىٰ سبيل الاستهزاء) أقلّ ما يُؤخذ عليه من كلامه، أما لو أخذنا في نقد مقولتِه هذه، وشددنا فيه بناء علىٰ مدلول كلامه ولوازم تعبيره، لقلنا عنه بأنه: كذبٌ وبهتان، لأن الشيخ عبد الفتاح ليس فيما يتعلق بالعلم غُدَّةً كَغُدّةِ البعير، بل هو غُرَّةٌ عَالي القَدَر، ودُرَّةٌ من غَوالي الدُّرَر.

ومنها:

ما قاله الألباني في رسالته (كشف النقاب) من أن الشيخ حرَّف كلامه وهو قوله: (إنّ مبلغ تعصب هذا الحنفي تبعًا لشيوخه الأحناف علىٰ أهل الحديث عامّة والبخاري ومسلم خاصَّة، لا يعلمه إلا من تتبع مؤلفاتهم أو تعليقاتهم علىٰ غيرها...).

فحرّفه إلىٰ (ويذمُّ الشيوخ الأحناف)، هذا الإطلاق كذبٌ، لأنه يوهم شمول الذمِّ لجميع شيوخ الأحناف المتقدمين منهم والمتأخرين، المنصفين منهم

والمتعصبين، وليس كذلك، وإنما كلامي في شيوخ المتعصب الجائر نفسه، ولستُ أعنيهم أيضًا جميعًا...) إلخ.

❁ فالجوابُ:

إذا نظرنا إلىٰ قول الألباني (لشيوخه الأحناف) الذي قاله علىٰ سبيل ذم الشيخِ وشيوخه، كما يدعي، ثمّ إلىٰ تعبيرِ الشيخ عبد الفتاح بلفظ (ويذمُّ الشيوخ الأحناف) بيانا علىٰ أنَّ الألباني يذم الشيوخ الأحناف ليس بِكذبٍ البَتَّة، لأنّه إذا كان الألباني لم يقصد بقوله (لشيوخه الأحناف) جميعَ شيوخه، وهو أمرٌ محتمل، كذلك من المحتمل أن يكون قصدُ الشيخ عبد الفتاح بقوله (الشيوخَ الأحناف) أي شيوخَه من الأحناف، وليس جميع شيوخ المذهب الحنفي، وهكذا يحتمل أن يكون قَصَدَ الشيخُ شيوخًا من الأحناف، إذ مما لا يخفىٰ أنّ الشيخ الألباني ذمَّ كثيرًا من علماء الأحناف الذين هم ليسوا من شيوخ الشيخ عبد الفتاح.

ثم رأيتُ الشيخ الألبانيَّ في شريط مسجَّل يُطلقُ ويعمِّم القولَ في أتباع الإمام أبي حنيفة بما فيه القدح والعيب، ويقول عنهم بأنَّ إمامهم في واد، وأتباعه في واد. وليس كلام الألباني هذا في مسألة فقهية من مسائل فروع الفقه حتىٰ يعذر له باختلاف الآراء في الاجتهاد، إنما هو في مذهبهم في العقيدة.

والذي أستغربه وأتعجب منه

هو ما قاله الشيخ الألبانيُّ صَراحة في تسجيلٍ له وهو قوله لمن وجَّه إليه سؤالا:

(أنا أنصحُكَ نَصِيحَتيْن، النصيحة الأولىٰ: إذا مَا قرأتَ كُتُبَ ابنِ تيمية وابن القيِّم الجوزية تكونُ ضَالًا، وقدْ تكونُ مَع كونِك ضَالًّا مُضِلا لِلْآخَرِين)!!!

وهل في الدنيا تعصبٌ أكبرُ من هذا!!

لو قاله أحدُ عوام الناس من جُهال الصوفية في حقِّ شيوخهم لأقاموا الدنيا على ذلك ، لكن ها هو الشيخُ الألباني الذي يُشنِّع على الشيخ عبد الفتاح وعلى شيخه الكوثري بالتعصب لأحد كبار فقهاء الأمة من القرن الثاني ، هو نفسه يُظهِر من نفسه هذا الغلوَّ في ابن تيمية وابن القيم!

ثم تقييده بأنه (إنما يقصد المتعصِّب الجائر لنفسِه...) فحلقةٌ من سِلسِلتنا ، وسهمٌ من كِنانَتِنا ، إذ المتعصبُ الجائرُ لنفسِه غيرُ مقبولٍ عندنَا وعندَ الجميع. فهو مما لا نقول به ولا ننكره.

ومما أخذ الألباني على الشيخ:

قوله في رسالته كشف النقاب: (أن الشيخ عبد الفتاح أخذ عليّ بسببِ وهمٍ وقعَ لي في تخريج حديثٍ كنتُ نبّهت عليه في استدراك لي طُبع في آخر الكتاب قبلَ تحامله المشار إليه بسنتين ، وأقمتُ الدليل من كلامه...)

❁ فالجوابُ:

وهنا من المحتمل أن يكون الشيخ لم يطلع على ما في طبعتِه الجديدة التي استدركَ فيه الألبانيُّ بعضَ الشيء ، لكن تفعُّلُ الألباني لِلأَسْباب ليس بصحيح ، وهو تقوّلٌ بالظنون التي طالما ذمها الألبانيُّ لما صدر عن غيره.

❁ غفلة الشيخ الألباني

ومما شنَّع به الشيخُ الألباني على الشيخ عبد الفتاح قوله في (صحيحته) (٥/٦٠٦) عند حديث (إن من المؤمنين من يلين لي قلبه) ، قال:

أوّلاً عزاه لمسند الإمام أحمد رحمه الله (٥/٢٦٧) ثم قال وهو يعترض على الشيخ عبد الفتاح: تنبيه: انقلبَ هذا الحديث على الحارث المحاسبي، فأورده في كتابه ـ (رسالة المسترشدين) (ص ٦٦) بلفظ:

(له قلبي) وعلّق عليه محقِّقه الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الحنفي الكوثري بقوله:

لم أقف عليه فيما رجعتُ إليه من المراجع الحديثية، فالله أعلم بثبوته). قلتُ: لو رجع إلى (المسند) لوجده، بل لو أنه رجع إلى ما هو أقرب منالا منه لوقف عليه، فقد أورده الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد) ١٠/٢٧٦ انتهى كلام الألباني.

فالجوابُ:

ليس الأمرُ في الحديث المذكور كما قال الألباني، وإنما قال الشيخ عبد الفتاح ذلك في الحديث الذي بعدَه وهو حديث: (إن الحقّ يأتي وعليه نورٌ فعليكم بسرائر القلوب[1])

أما الحديث الذي تكلّم عليه الألبانيُّ فقد عزاه الشيخ عبد الفتاح لمسند أحمد (٥/٢٦٧) وللطبراني نقلا عن الحافظ الهيثمي في (مجمع الزواد (١٠/٢٧٦) ثم ذكر لفظ أبي أمامة ثم لفظ ما جاء في مسند أحمد، وما جاء في ميزان الاعتدال وتفسير ابن كثير.

وبه يتبين خطأ كلام الشيخ الألباني غفر الله له.

* * *

(١) ص ١٧٣

شيوخُ الإمام الأعظم أبي حنيفة وتشنيعُ الألباني عليه بطريقة خاطئة

ومما أخذ الألبانيُّ علىٰ الشيخ:

قوله في (كشف النقاب): وأُثبتُ تعصبَهم لإمامهم بقوله: «**شيوخُ إمامنا الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه ثقات**» معَ أنّ واقع الأمر يكذّبه كما أثبتُه هناك، بإيرادِ أسماء بعض شيوخه رحمهم الله، ومنهم جابر الجعفي الذي ثبت عن أبي حنيفة نفسه أنه قال فيه: «ما رأيت أكذب منه». انتهىٰ كلامه.

فالجوابُ:

إذا رجعنا إلىٰ المصادر والمراجع وكُتب الرجال والتاريخ وما أُلّف من الرسائل والبحوث في ترجمة الإمام الأعظم أبي حنيفة نجد له زهاءَ ٣٥٠ خمسين وثلاثمائة شيخا، وفيهم أجلّةٌ من التابعين وكبار المحدثين، منهم:

حُميد الأعْرج:

الذي قال عنه أبوداود: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو زرعة الدمشقي: أحد الثقات، وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن حميد الأعرج فقال: ثقة هو أخو سندل، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: قارئ أهل مكة، ليس هو بالقوىٰ في الحديث. وقال ابن حجر في التقريب: ليس به بأس، وقال ابن خراش: ثقة صدوق، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهو عندي لا بأس بحديثه، وإنما يؤتىٰ مما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروىٰ عنه.

ومِسْعر بن كدام:

الذي قال عنه سفيان بن عيينة: قالوا للأعمش: إن مِسْعرا يشكُّ في حديثه. قال: شكُّه كَيَقينِ غيرِه. وقال شعبة بن الحجاج عنه: كنا نسمي مِسْعرا: المصْحَف ـ يعني من إتقانه.

والذي لا يشك أحدٌ في جلالةِ قدره واتقانه.

ومنهم: الإمام الجليل محمد بْن مسلم بْن شهاب الزُّهْرِيّ، ومحمد بن المنكدر، وطاووس بن كَيْسَانَ، وعامر الشعبي، ونافع مولىٰ ابن عُمَر، وعكرمة مولىٰ ابن عباس، وقتادة بن دعامة، وقيس بن مسلم الجدلي، وأبو جعفر مُحَمَّد بن عَلِي بنِ الحسَيْنِ بن علي بن أَبي طالب، وعدي بن ثابت الأَنْصارِيّ، وعطاء بن أَبي رباح، وعون بن عَبد الله بن عتبة بن مسعود، ويحيىٰ بن سَعِيد الأَنْصارِيّ، وهشام بن عروة، وأبو سفيان طلحة بن نافع، وعَبد الله بن أَبي حبيبة، روىٰ عنه الإمام مالك كما قال الحافظ في (تعجيل المنفعة)، وعبد الله بن دينار، وقد أساء أبو جعفر العقيلي بإيراده في (كتاب الضعفاء) له، مسلم البطين، وهو من رجال صحيح مسلم، صهيب الفقير، وهو ثقة مقل، يعد من أكابر شيوخ أبي حنيفة، ومنصور بْن المعتمر، وعَبد المَلِك بن عُمَير، وهو ثقة في الحديث، كما قال الذهبي في السير، ومحارب بن دثار، وَثَّقَهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَىٰ بنُ مَعِيْنٍ. كما ذكره الذهبيُّ في السير.

وغيرهم كثير من حفاظ الأمة وثقاتها، وفقهائها وقضاتها وصالحيها من العباد والزهاد، كما هو مذكور في المراجع والمصادر، مثل كتاب (تهذيب الكمال) للحافظ المزي، خاصة في كتاب (مشايخ الإمام الأعظم أبي حنيفة) للشيخ عبد الستار المعروفي المتوفىٰ سنة ١٤١٤من الهجرة.

فكيف يأتي الألباني بعشرةٍ من ضُعفاءِ شيوخِ الإمام أبي حنيفة ثم يذكر فيهم جابرا الجعفي الكذاب المشهور ليثبت أن شيوخه ليسوا بثقات! مع أن هناك كثيرٌ من شيوخ الإمام هم أجلّةٌ من التابعين وتابعي التابعين من الثقات كما ذكرنا بعضهم!

ثم لم يكن المعترَض عليه يدعي بأنَّ كلَّ شيوخه ثقات!؟

أهكذا يكون التشنيع على فقيه الأمة!؟

ثمَّ ماذا سيقول الشيخ الألباني، لو أتيتُ بعشرة من ضعافِ شيوخ الإمام أحمد أو الترمذي، وهكذا مثلَهم من شيوخ الدارقطني والنسائي والحاكم وغيرهم؟

وهل في هذه المعاملة مع الإمام أدبٌ وإنصاف؟

ما يتعلق بالشيخ زهير الشاويش

وللشيخ زهير الشاويش بعضُ الاعتراضات على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة فيما يتعلق بقضية كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) وذلك بعدَ ما انتقدَ الشيخُ تخريجَ الألباني لِكتاب (شرح العقيدة الطحاوية) الذي طبعه زهير الشاويش، إذ كان في أولِ أمره يستبعدُ صنيعَ الألباني في التخريج كما أخبر بذلك الشيخُ عبد الفتاح، ثمّ أخذ ينتصرُ للألبانيِّ بعد ما أبدى الشيخُ رأيَه في تخريج الألباني للعمادة بطلبٍ منها، كما أخبر بذلك الشيخُ يوسف القرضاوي رحمهم الله تعالى.

وقد نقل الشيخُ الألبانيُّ في ردِّه على الشيخ، عن زهير الشاويش وأثنى عليه في زمن الودِّ معه، منها قوله في مقدمة شرح الطحاوية:

(فإن المكتب الإسلامي، وصاحبه الأخ السلفي الأستاذ زهير الشاويش، وقد نشر حتى الآن ما يزيد على أربعمائة كتاب في العقيدة، والتفسير والحديث، والفقه، لن يؤذيه تعطلُ كتابٍ له عند الجهة التي قدم المخبر تقريرَه إليها، ولن يوقفه ذلك عن نشر كتب السلف بالروح العلمية والإتقان[1]... التي اشتهر بها،

---

(١) نقطة مهمة! هكذا يشهدُ على منشوراته بالروح العلميّة والإتقان، مع أنه اعترف بعده بتدليس الشيخِ زُهير الشاويش على القرّاء بإثبات كلامٍ لا حقيقة له وهو ما أثبتَه الشيخُ زهير على غلافِ=

فإنه مؤمن بهذه العقيدة، ومن الدعاة إليها، الذين آمنوا بها منذ نعومة أظفارهم، خالصا لوجه الله، دون ما رغبة أو رهبة، بل نالهم الأذىٰ في بلادهم، والبلاد التي هاجروا إليها، وأكثر ما نالهم الأذىٰ بسببِ هذه التقارير[١] التي يقدِّمُها الجواسيس والمخبرون، المنتشرون في كل مكان، مثل مقدِّم ذلك التقرير الجائر)[٢]. انتهىٰ كلامه.

هكذا يقول الشيخ الألباني عن صديقه زهير.

ثم يمضي وقتٌ ويتفق اختيارُهما علىٰ طبع (كتاب السنة) لابن أبي العاصم ويُكلّف الشيخُ زهير الألبانيَّ بتخريج أحاديثه علىٰ حساب المكتب الإسلامي، وبالفعل يتسلَّمُ الألبانيُّ حقوقَ عملِه كاملًا ولكن لا يرسل عملَه إلىٰ الدار حتىٰ يُطبع الكتاب، وكذا لم يُرسل إليهم تراجمَ رجالِ السّند التي قال عنها أنه ترجم لرجال هذا السند ترجمة وافية.

فيقول الشيخُ زهير في مقدمته لـ(كتاب السنة): ص٧: وفي هذه الطبعة قمنا بإصلاحِ الأخطاء المطبعية وما في حكمها، مما ندَّ عن (المحقق[٣]) تاركين الإشارة إليها، وقد زادت علىٰ المئات...

= كتاب الشيخ يوسف القرضاوي، من أنَّه (تخريج المحدِّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني)، وقد اعترف الشيخُ الألباني بأنه ليس له في عملِ هذا الكتاب حرفٌ. وهذا التدليسُ من الشيخ زهير وقع في سنة ١٤٠٠ هـ، والشيخُ الألباني يعرِفُ بهذا الكذب والخيانة والتدليس، ومع ذلك يشهد لمطبوعاته في سنة ١٤١٠ هـ بالروح العلمية والاتقان!!!

(١) نعم، مثلُ هذا التقرير جعل أصحابَ العمادة تمنعُ كتابا من مقرّرات الجامعة وهو من مطبوعات داره، وهذا طبعًا مما يتسبّب منه نوعا ما من الضرر المادّي، وهو الذي أغضب الشيخَ زهير.

(٢) وهذا قولٌ بالسوء، ورمي بالبهتان، لو كان الشيخ عبد الفتاح جاسوسًا أو مخبرًا كما يشير إليه الألباني، لما حُبِس في السّجن، ولما عاش في جزيرة العرب مَطرُودًا وممنوعًا من وطنه.

(٣) وقد كانوا طبعوها أولاً سنة ١٤٠٠ هـ بتخريج الألباني

ومن كان له غرض علمي في ذلك يتبيّنه عند مقابلة هذه الطبعة مع الطبعة السابقة.

ثم يعلِّق في الحاشية بما نصه:

تنبيه: وكان الشيخ الألباني غفر الله له قد ألمح وصرّح عن الأخطاء المطبعية في عدد من المقدمات، معتبِرا نفسَه مُبرَّءا منها، وهو في هذا ظالمٌ لنفسِه ولغيره، لأن ذلك يخالفُ الواقعَ وطبائعَ الأمور.

وزاد على ذلك أن ألقاها على غيره وهو يعلم بعدم صحَّة ذلك، وتركي الإشارة إلى أغلاطه في هذا الكتاب كي لا يستفيد منها أهلُ التشهير به... إلخ

ثم يقول الشيخُ زهير عن صنيع الألباني في نفس الكتاب ص ٩: أجَّل الشيخُ ناصرُ الدين غفر الله له تخريجَ الأحاديث من الرقم ١٢٠٩ إلى آخر الكتاب.

وقام بتخريجها فيما بعد أثناء عمله في المكتب ولكن احتفظ بهذه التخريجات متعللاً بعللٍ كنا نظنُّها واقعة... إلى أن بَرِح الخفاءُ، وتبيّن أن وراءَ الأكَمَةِ مَا وراءها.

فكان أنْ احتكَمْنا إلى إخوةٍ أفاضل من أهل العلم والدين والخبرة، وهم:

المربي الجليل الأستاذ عبد الرحمن بن توفيق الباني، والعالم الفاضل الدكتور محمد لطفي الصباغ، والمستشار الكريم الدكتور محمد سليم العوا، جزاهم الله خيرا.

وكان حكمُهم بطلب منّا أنا والشيخ الألباني وموافقتنا وقبولنا، ووَقَّعْنَا على التحكيم الشرعي، وسلمتُه جميعَ ما ترتّب له علينا من أموال... ولكن الشيخ ناصر الدين الألباني تهرَّبَ من تنفيذ ما ألزمَنَا به التحكيمُ، ومنه تسليمنا ما أتمّه من

أعمال للمكتب!

وليتَه اكتفىٰ بذلك، بل رفع الأمرَ للقضاء، مظنّة أن يحكم له بغير ما قضىٰ التحكيمُ الشرعيّ...

وقدّر اللهُ أن جاءت الأحكامُ القضائية في الأردن كلِّها بدايةً، واستئنافاً، وتمييزاً علىٰ خلاف ما طالبَ به الشيخُ ناصر الدين!!

وأصبح بإمكان المكتب الإسلامي تقديم الأحكام إلىٰ دوائر الإجراء لإلزامه بتسليم الحقوق... أو أن يلقىٰ الجزاء القانوني...

ولكننا التزمنا بما نحبُّ ويحسنُ في تعاملنا مع إخواننا بأن نكون مع التسامح الأخلاقي، وسكتنا عن حقنا.

وكان من ذلك تخريج هذا الكتاب.. الذي احتجزه الشيخ ناصر الدين من غير وجهِ حقٍّ، ولا وجودِ شبهة لديه، غفر الله له.

وما كنتُ لأعرض هذا علىٰ القراء الكرام، إلا تبيانا لواقع يدركه كلُّ من نظر أو سينظر بهذا الكتاب ويرىٰ النقص الحاصل فيه.

ولو لا ما سبق من الشيخ ناصر الدين من أقوال وتسجيلات قال فيها ما لا يليق به ولا بمن وجَّهه إليهم من كلام مقذع.

وبعد كل ذلك، فقد أرسلتُ له وثيقةً سامحته فيها بكلِّ ما قاله من كلام، وتركتُ له تحديد ما لي عنده من حقوق وأمانات ليعيدَها من غير أن أحدِّدها له، لأنه الأعرف بها، ولكن لم يحرِّك ساكنا، والله المستعان. انتهىٰ

هذا كلُّه نصُّ كلامِ الشيخ زهير الشاويش فيما حصل بينه وبين الشيخ الألباني.

ثمَّ لما ادَّعىٰ الشيخُ ناصرُ الدين الألباني بعدمِ وجودِ تحكيمٍ بينه وبين الشيخ زهير الشاويش وأن المحكَمين الثلاثة لم يكونوا كذلك، كما في أشرطة التسجيل، ثمّ فيما قدّمه إلىٰ المحاكم النظامية، أثبتَ الشيخُ زهير في مقدمة (كتاب السنة) ص ١١ وثيقةً من التحكيم الذي اتفق عليه الشيخان زهير والألباني، وهي بخطٍّ الشيخ الألباني.

وهي: كتاب الشيخ الألباني إلىٰ لجنة التحكيم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني أقبلُ قيام كلّ من الدكتور محمد الصباغ وعبد الرحمن الباني ومحمد العوا بالحكم في الخلاف الذي بيني وبين زهير الشاويش علىٰ وَفْق المستندات والبينات الشرعية يقدمها كل منا.

وأقر بالتزامي الحكم الذي يصدر عنهم.

١٤٠٩/١/٧هـ = ١٩٨٨/٨/١٩م

المقرّ محمد ناصر الدين الألباني

هكذا يشهدُ الشيخُ زهير علىٰ الألبانيِّ بالظلم والخيانة، وأخذ المال بالباطل، وبِرفضِ التحكيم الشرعي ولجوئه إلىٰ القضاء النظامي، وبغيرها مما يفهم من كلامٍ الشيخ زهير، وهو أعرفُ الناس به، وأطولهم صداقة معه بدون الاختلاف[1]، كما أخبر زهير عن ذلك في تسجيل له، الذي ذكر فيه زيادةً علىٰ ما مضىٰ، كأخذه كتباً

(١) قالتها إحدىٰ زوجات الألباني، ونشرتها في جريدة الأردن، لأن الشيخ الألباني اختلف مع أبيه، واختلف مع أخته، واختلف مع الزوجة الأولىٰ والثانية والثالثة والرابعة، حتىٰ اختلف مع كثير من علماء السعودية، كمحمد بن إبراهيم آل الشيخ، وبكر أبو زيد، وغيرهم... ولذا قالت إحدىٰ زوجاته ما قالت. من كلام زهير الشاويش في قناة (الحوار) مُلخّصا.

(مخطوطات) من مكتبة زهير ثم عدم إعادتها إلىٰ صاحبها، ولما طلب الشيخ زهير بها، قال بأنه أهداها للجامعة الإسلامية.

❊ ومنها:

ظهور طبعة من كتاب (آداب الزفاف) للألباني وهي طبعة الأردن، يقول في مقدمتها بعد ثنائه علىٰ هذه الطبعة ما نصه: من أجل ذلك فتلك الطبعات تعتبر ملغاة، لا يجوز لأحد أن يعيد طباعتها، ولو كان مأذونا له من قبل بطبعها، لأنني استغنيت بهذه الطبعة عنها، وبخاصة أن حقوق الطبع كانت للمؤلف لا للناشر... إلخ

هكذا صرح بأن حقوق الكتاب كان له.

ثم يأتي الشيخُ زهير بطبعة جديدة من كتاب (آداب الزفاف) ويُثبتُ في المقدمة وثيقةً بِخطِّ الشيخ الألباني يَظهرُ فيها بأنَّ حقوق الكتاب كانتْ للمكتب الإسلامي، وليس كما قال الألباني.

ثم يأتي الألباني في مقدمته لكتاب (الكلم الطيّب)[1] ويتكلم عن تصرفات الشيخ زهير الشاويش ويقول عنه في الصفحة ٣٤: هذا، ولم يكتف الرجل[2] بالكذبات الثلاث التي بيَّنتها، بل ضمّ إليها رابعة وخامسة... إلخ

ثم يقول الألباني بعد ثلاثة أسطرٍ: لقد صرتُ أشفق علىٰ الرجل من كثرة أكاذيبه، وأتساءلُ في نفسي: هل الباعث له عليها تسلط الخَرَفِ عليه قبل أوانه، فهو لا يشعر بما يجري به قلمه! أو هو حب المال والاعتداء علىٰ الحقوق ولو علىٰ شيخه! كما يقول هو... إلخ

---

(١) طبعة مكتبة المعارف (الرياض) ١٤٢٢هـ مكتوب عليها بأنها الطبعة الشرعية الوحيدة.

(٢) يعني به زهير الشاويش.

ثم يقول بعد أسطر: وثمة كذبة سادسة تتميز عن سابقتها بأنها ذات قرون... وذكرها بالتفصيل.

ثم ذكر غيرها من الأمور المؤسفة.

والمتتبِّع لما حصل بينهما في الكتابات والمسجّلات يرىٰ أكثر مما ذكرتُ، وأسوأ مما نقلتُ[١]، خاصّة في مقدمة كتاب (صفة صلاة النبي ﷺ). لأن من اطلع علىٰ ما ذكره الألباني فيها لم يَعُدْ يثقُ بالشاويش أصلا، حتىٰ لا أظن أن القارئ سيَصفه إلا بالتاجر الكتبيّ، أهمّ شيء عنده الربحُ المادي[٢].

---

(١) ومما يزيدُ الشك والريب في زهير الشاويش أيضا ما قام به من تلاعب بكلام الإمام السبكي حيث كتبَ في حاشيته لكتاب (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز من الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ للمكتب الإسلامي، وقد علق فيها ما نصه: ومما يدلّك علىٰ ذلك كلمةُ الشيخ عبد الوهاب السبكي في كتابه (معيد النعم ومبيد النقم) التي نقلنا ملخصها علىٰ غلاف الكتاب وهي: (وهذه المذاهب الأربعة ـ ولله تعالىٰ الحمد ـ في العقائد واحدة، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلا فجمهورها علىٰ الحق يقرّون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماءُ سلفا وخلفا بالقبول) انتهىٰ كلام الشاويش.

وإليك أيها القارئ الكريم كلام السبكي بحروفه حتىٰ تتحقّق بنفسك حيث يقول الإمام السبكي في كتابه (معيد النعم ومبيد النقم) ما نصه: (وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة ـ ولله تعالىٰ الحمد ـ في العقائد يد واحدة كلهم علىٰ رأي أهل السنة والجماعة، يدينون الله تعالىٰ بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله، لا يحيد عنها إلا رعاع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال، ورعاعٌ من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرّأ الله المالكية فلم نر مالكيًّا إلا أشعريًّا عقيدة. وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماءُ المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة). ولا أظن أن الشيخ الألباني كان يخفىٰ عليه هذا التصرّف في كلام السبكي بما يخلّ المعنىٰ، ومع ذلك سكت عنه.

(٢) وأنا لا أراه عالما من علماء المسلمين، إلا أن يكون في بداية المرتبة الأولىٰ. وهو درس إلىٰ الصفِّ الرابع الابتدائي فقط، وجالس بعض العلماء واستفاد من بعض هذه المجالس دون تأسيس علمي صحيح.

فأقول بعد أن أتيتُ بكلامِ الشيخين الألباني وزهير فيما نسب كلٌّ منها إلىٰ الأخر:

ليس قصدي هنا إثبات براءةِ أحدهما وتخطئة الآخر، ولا إحياء المقبُور الذي حصل بينهما،

لكن قصدي هنا إثباتُ شهادةِ كلٍّ مِنها علىٰ الآخر بالكذب والخيانة في أعظمِ أمانةٍ حملها الإنسان، ثم الإشارة إلىٰ أن منبع ذلك هو: (حبُّ المال) خاصة عند زهير الشاويش، وإليه أشار الألباني بعد أن اختلف معه كما مر.

وبناءً عليه فكلامُ الشيخ زهير الشاويش في حقّ الشيخ عبد الفتاح دفاعاً عن الشيخ الألباني، إنما هو لأجل سُمعةِ مكتبتِه وسُمعةِ مَنْ علىٰ اسمِه يدورُ أكثرُ تجارِته وربحِه[1].

---

(١) وبعدَ أن كتبتُ هذه السطور، وقفتُ علىٰ طبعة كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) المطبوع سنة ١٣٩٩، وهي الطبعة الخامسة، وفي مقدمتها رسالةُ الشيخ زُهَير الشاويش بعنوان (التوضيح)، يعترض فيها علىٰ الشيخ عبد الفتاح، وجدتُها في القاهرة، في أحد مكتبات (السُّوَر الأُزْبِكيَة) المشهورة.

فلما قرأتُ هذه الرسالة، وجدتُها خفيفةً محملُها، ضعيفةً مأخذُها، غيرَ علميّة طريقتُها، وإليك أيها القارئ الكريم خلاصةَ ما فيها من المآخذ، والجواب عنها:

ذكرَ الشيخُ زهير الشاويش في رسالته (التوضيح) أن الشيخَ عبد الفتاح لما دافع عن الإمام أبي حنيفة في كتاب (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي، نَبَزَ الشيخَ الألباني بسبب كلامه في حقِّ الإمام أبي حنيفة، وهو قوله: (ضعّفوا حديثَه من جهةِ حِفظه)، ثم ذكر بعده كلامَ الشيخِ عبدِ الفتاح في الردِّ علىٰ كلام الألباني، وهو قوله: (فذكرُ الألباني الجرحَ دونَ التعديل (أي في حق الإمام أبي حنيفة) منافٍ للأمانة العلمية، إذ المقرَّر في علم الرجال أن ذكرَ الجرح دونَ التعديلِ ظلمٌ وخيانة...).

وبعده أخذ الشيخُ زهير في تبريرِ ساحة الشيخ الألباني، وساق بعده ما نصّه: (وقال ـ أي الألباني ـ عند الحديث ٤٥٨ الجزء ٧٦/٥: أبو حنيفة ضعَّفوا حديثَه كما سبق بيانُه عند الحديث ٣٩٧)، ثمّ نقل أقوالَ المضعِّفين ومنهم: ابن مَعين في أحد قولَيْه. وأقوالَ المعدِّلين، قال ابن معين:=

. . . .

= لا يكتب حديثُه (يعني الإمام أبا حنيفة. ونقل قوله أيضا: (كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب). وقال ابن معين مرة أخرىٰ: (أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب).
ومن هنا ترىٰ أن الألباني كان من أهل الأمانة العلمية حيث نقل أقوال مضعفيه وأقوال مُعَدِّليه ومُوَثِّقيه.
هكذا برَّأ الشيخُ زهير الشاويش ساحةَ شيخِه الألباني رحمه الله.
فالجواب:
لا بد هنا من إيراد نص كلام الشيخ الألباني، ثم نصّ كلام الشيخ عبد الفتاح، وبه ستظهر قيمةُ كلامِ الشيخِ زهير الشاويش في فهمِه للموضوع وردِّه علىٰ الشيخ.
يقول الشيخُ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٦٦١: أقول: وأبو حنيفة ضعَّفوا حديثه كما سبق بيانه عند الحديث (٣٩٧)، وتوضيحا لذلك أقول: ذكرتُ هناك أن الإمامَ رحمه الله قد ضعّفه من جهة حفظه: البخاريُّ، ومسلم، والنسائي، وابن عدي وغيرهم من أئمة الحديث، فأذكر هنا نصوص الأئمة المشار إليهم وغيرهم ممن صح ذلك عنهم، ليكون القارئ علىٰ بينة من الأمر، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدع أنه اجتهاد منا، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص، والله ﷻ يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ويقول: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].
١ ـ قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢/٨١): سكتوا عنه.
٢ ـ وقال الإمام مسلم في «الكنىٰ والأسماء» (ق ١/٣١): مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح.
٣ ـ وقال النسائي في آخر «كتاب الضعفاء والمتروكين» (ص ٥٧): ليس بالقوي في الحديث، وهو كثيرُ الغلط علىٰ قلة روايته.
٤ ـ وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/٤٠٣): له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه، إلا بضعة عشر حديثا، وقد روىٰ من الحديث لعله أرجح من ثلاثمائة حديث، من مشاهير وغرائب، وكله علىٰ هذه الصورة، لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل عمن يكون هذه صورته في الحديث.
٥ ـ قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/٢٥٦): كان ضعيفا في الحديث.
٦ ـ وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٤٣٢): حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: حديث أبي حنيفة ضعيف. =

. . . .

= ٧ ـ وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/١/٤٥٠): حدثنا حجاج ابن حمزة قال: أنبأنا عبدان بن عثمان قال: سمعت ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة مسكينا في الحديث.
٨ ـ وقال أبو حفص بن شاهين: وأبو حنيفة، فقد كان في الفقه ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي، لأن للأسانيد نقادا، فإذا لم يعرف الإسناد ما يكتب وما كذب نسب إلى الضعف.
كذا في فوائد ثبتت في آخر نسخة «تاريخ جرجان» (ص ٥١٠ ـ ٥١١).
٩ ـ قال ابن حبان: وكان رجلا جدلا ظاهر الورع لم يكن الحديث صناعته حدث بمئة وثلاثين حديثا مسانيد ما له حديث في الدنيا غيرها أخطأ منها في مئة وعشرين حديثا إما أن يكون أقلب إسناده أو غير متنه من حيث لا يعلم فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار.
١٠ ـ وقال الدارقطني في «سننه» وقد ساق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعا: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»، فقال الدارقطني عقبه (ص ١٢٣): لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان.
١١ ـ وأورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» في جماعة من الرواة من أتباع التابعين فمن بعدهم، لم يحتج بحديثهم في الصحيح، وختم ذلك بقوله (ص ٢٥٦):
فجميع من ذكرناهم، قوم قد اشتهروا بالرواية، ولم يعدوا في طبقة الأثبات المتقنين الحفاظ.
١٢ ـ وذكر الحافظ عبد الحق الأشبيلي في «الأحكام» (ق ١٧/٢) حديث خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي في وضوئه ﷺ: فمسح برأسه مرة، وقال عقبه: كذا رواه الحفاظ الثقات عن خالد، ورواه أبو حنيفة عن خالد فقال: ومسح رأسه ثلاثا. ولا يحتج بأبي حنيفة لضعفه في الحديث.
١٣ ـ وأورده ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (١٦٣/٣) ونقل تضعيف النسائي وغيره ممن تقدم ذكره وعن الثوري أنه قال: ليس بثقة وعن النضر ابن شميل: متروك الحديث.
١٤ ـ قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ق ٢١٥/١ ـ ٢): النعمان الإمام رحمه الله، قال ابن عدي: عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات، وله أحاديث صالحة، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث كثير الغلط والخطأ على قلة روايته، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه.
وهذا النقل عن ابن معين معناه عنده أن أبا حنيفة من جملة الضعفاء، وهو يبين لنا أن توثيق ابن معين للإمام أبي حنيفة الذي ذكره الحافظ في «التهذيب» ليس قولا واحدا له فيه، والحقيقة أن رأى ابن معين كان مضطربا في الإمام، فهو تارة يوثقه، وتارة يضعفه كما في هذا النقل، وتارة=

....

= يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في «معرفة الرجال» (١/٦/١): كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب، وقال مرة أخرىٰ: أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب.

ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتىٰ ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه ﷺ، بل ثبت فيه العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة. انتهىٰ.

هذا ما نقله الشيخُ الألبانيُّ في حقِّ الإمام الأعظم أبي حنيفة ﷺ مصحِّحًا بعض الأخطاء.

والذي يرىٰ القارئُ في صنيع الألباني هو: ذكر جملة كبيرة من أقوال جَارِحِيه، وعدم ذكر أقوال مُعَدِّليه ومُوَثِّقِيه، إلا أن يكون ذكر قَوْلَيْ ابنِ مَعين، أحدهما: قوله: (لا يُكتب حديثُه)، والثاني: قوله: (كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب)، ثم ذكر روايتَه الأخرىٰ، ولم يذكر الشيخُ الألباني أحدًا ممن عدَّل الإمامَ أبا حنيفة، ولا أحدًا ممن وثَّقه إلا ابنَ معينٍ في أحدِ قوليه، فكيف يستقيمُ كلامُ الشيخ زهير الشاويش السابق ذكرُه وهو: (ومن هنا ترىٰ أنَّ الألباني كان من أهل الأمانة العلمية، حيث نقل أقوالَ مُضَعِّفيه وأقوالَ مُعَدِّليه ومُوَثِّقيه)!!!

مَنْ هم الذين يقصدُهم الشيخُ زهير بقوله: (مُعدِّليه وموثِّقِيه)!؟

لا وجودَ لهم في كلام الألباني، وكلامُ الشيخ زهير كلامٌ خفيفٌ، وفيه مشاغبةٌ وتخبّطٌ، ومغالطةٌ وخَلْطٌ. ولعل بكلامه اغتر كثيرٌ من طلبةِ العلم الشريف.

وهنا أذكر وجهةَ نظرِ الشيخِ عبد الفتاح في مرتبة الإمام أبي حنيفة من حيث عَدالتِه وثَقَتِه، وفهمِ كلامِ جَارِحِيه ومُعَدِّليه، مما جاء في كتاب (قواعد في علوم الحديث) وحواشيه.

ومما جاء فيهما ما قاله الإمام الحافظ ابن عبد البر في كتابه القيِّم (الانتقاء في فضاء الثلاثة الأئمة الفقهاء) ص ١٢٧: قال عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي، سُئل يحيىٰ بن معين وأنا أسمعُ عن أبي حنيفة، فقال: ثقةٌ، ما سمعتُ أحدًا ضعَّفه، هذا شُعبة بن الحجاج يكتبُ إليه أن يحدِّث، ويأمُرُه، وشُعْبةُ شُعْبَة.

وقال ابنُ عبد البر في كتابه الماتع (جامع بيان العلم وفضله): ١٠٨٢/٢: وقيل ليحيىٰ بن معين: يا أبا زكريا، أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؟ قال: نعم، صدوق. وقال ابن معين بعده أيضا: وأما أبو حنيفة فقد حدَّث عنه قومٌ صالحون.

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: ٤٤٩/١٠: وقال محمد بن سعد العوفي: سمعتُ ابن معين يقول: كان أبو حنيفة: ثقةً لا يحدِّث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدِّث بما لا يحفظ. وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث. =

. . . .

= وقال سُويد بن سعيد الأنباري: سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: أوّل من أقعدني للحديث (وفي رواية: أولُ من صيَّرني محدِّثا) بالكوفة أبو حنيفة، أقعدني في الجامع وقال، هذا أقعد الناس بِحديث عمرو بن دينار فحدّثْتُهم، كما جاء في (الانتقاء).

وروىٰ الحافظ الخطيبُ في تاريخه عن إِسرائيل بن يونس (وهو ثقة متقن) أنه قال: نعم الرجلُ النعمان، ما كان أحفظه لكلِّ حديث فيه فقهٌ، وأشدّه فحصا عنه، وأعلمه بما فيه من الفقه، وَكان قد ضبط عن حمادَ فأحسن الضبطَ عنه. وقال بعده: ولقد كان مسعر (وهو من هو) يقول: من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالىٰ رجوتُ أن لا يخاف، ولا يكون فرطَ في الاحتياط لنفسه.

وقال يحيىٰ بن آدم (وهو من شيوخِ شيوخِ البخاري): كان نعمانُ جمع حديثَ بلدِه كلِّه، فنظر إلىٰ آخر ما قُبضِ عليه النبي ﷺ.

روىٰ الحافظُ الذهبيُ في كتابه (مناقب أبي حنيفة) ٢٧: عن الإمام مسعر بن كدام، قال: طلبتُ مع أبي حنيفة الحديثَ فغلبنا، وأخذنا في الزهد فبرع علينا، وطلبنا الفقهَ فجاء منه ما ترون.

فكم روىٰ عن الإمام صاحبُه محمد بن حسن في كتبه الستة مثل كتابه (ظاهر الرواية) و(النوادر) و(الآثار) و(الحجة) و(الموطأ)، والقاضي أبو يوسف في (أماليه) و(الخراج)، كما روىٰ غيرهما في كتبهم ومسانيدهم.

وعدَّ الحافظُ الذهبي الإمامَ أبا حنيفة من حُفاظ الحديث، وذكره في كتابه الماتع (تذكرة الحفاظ)، الذي قال في مقدمته: (هذه تذكرةٌ بأسماء مُعَدِّلي حَمَلَةِ العِلم النبويِّ ﷺ، ومن يرجع إلىٰ اجتهادِهِم في التَّوْثِيق وَالتَّضْعِيف، والتصْحِيح والتزْيِيف...). وذكر فيه أن أبا داود قال: أن أبا حنيفة كان إمامًا.

وكذا عدَّه الحافظُ الذهبي ممن يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل في رسالته (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل).

وانظروا إلىٰ الشيخ الألباني كيف يذكرُ أنّ الحافظ الذهبي ذكرَ الإمامَ أبا حنيفة في (ديوان الضعفاء)، ولا يذكرُ أن الذهبي كذلك ذكره في (تذكرة الحفاظ)، وفي (ذِكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل)، فضلا أن يذكر أنه ألّف كتابا في مناقب الإمام أبي حنيفة.

وقال: يحيىٰ بن معين: «ما رأيتُ أحدا أقدِّمه علىٰ وكيع» وكان يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثَه كلَّه، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثا كثيرًا، كما جاء في كتاب (جامع بيان العلم وفضله) ١٠٨٢/٢.

وقال الإمام الكَشْمِيري في كتابه العظيم (فيض الباري علىٰ صحيح البخاري) في كتاب العلم=

....

= ١٦٩/١: ونقل ابن معين أن يحيىٰ بن القطان سئل عن أبي حنيفة ﷺ فقال: (ما رأينا أحسن منه رأياً) ونقل عن ابن المعين: (إني لم أسمع أحداً يجرح أبا حنيفة ﷺ).
فعُلم أن الإمام الهمام أبا حنيفة لم يكن مجروحاً إلىٰ زمن ابن معين ﷺ، ثم وقعت وقعةُ الإمام أحمد ﷺ (مسألة خلق القرآن) وشاع ما شاع، وصارت جماعةُ المحدثين فيه فِرقا، وإلا فقبْل تلك الوقعة تُوجدُ في السلف جماعةٌ تفتي بمذهبه. أ هـ
وزيادة علىٰ ما جاء في كتاب (قواعد في علوم الحديث) وحاشيته أقول:
روىٰ الحافظُ الذهبيُ في كتابه (مناقب أبي حنيفة) ٢٧: عن الإمام مسعر بن كدام، قال: طلبتُ مع أبي حنيفة الحديثَ فغلبنا، وأخذنا في الزهد فبرع علينا، وطلبنا الفقهَ فجاء منه ما ترون.
شهادة الحاكم:
يقول الإمام حاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) ص ٢٤٠: ذكرُ النوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ، والمذاكرة، والتبرك بهم، وبذكرهم من المشرق إلىٰ الغرب، فمنهم من أهل المدينة: محمد بن مسلم الزهري، محمد بن المنكدر القرشي، محمد وموسىٰ وإبراهيم بنو عقبة بن أبي عياش... وغيرهم.
ومن أهل مكة: إبراهيم بن ميسرة، إسماعيل بن أمية، أيوب بن موسىٰ، مجاهد بن جبر، داود بن شابور، عمرو بن دينار، زياد بن سعد، عبد الملك بن جريج، عبد الله بن كثير القارئ، يعقوب بن عطاء بن أبي رباح... وغيرهم.
ومن أهل مصر: عمرو بن الحارث، خير بن نعيم الحضرمي، يزيد بن أبي حبيب، عياش بن عباس القتباني، عبيد الله بن أبي جعفر، عبد الله بن سليمان الطويل، كثير بن فرقد، عبد الرحمن بن خالد بن مسافر مخرج في الصحيحين... وغيرهم.
ومن أهل الشام: إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي، عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، شعيب بن أبي حمزة الحمصي، محمد بن الوليد الزبيدي، وضمضم بن زرعة، ورجاء بن حيوة الكندي... وغيرهم.
ومن أهل اليمن: حجر بن قيس المدري، والضحاك بن فيروز الديلمي، وأبو الأشعث شرحبيل بن كليب بن آدة الصنعاني... وغيرهم.
ومن أهل اليمامة: ضمضم بن جوس اليمامي، وهلال بن سراج الحنفي، وعبد الله بن بدر اليمامي، وأبو كثير يزيد بن عبد الرحمن السحيمي، ويحيىٰ بن أبي كثير... وغيرهم. =

. . . .

= ثم ذكر من أهل الكوفة: عددا كثيرا، منهم: عامر بن شراحيل الشعبي، سعيد بن جبير الأسدي، إبراهيم النخعي، أبو إسحاق السبيعي، عبد الملك بن عمير اللخمي، مسعر بن كدام الهلالي، أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي، مالك بن مغول البجلي، سفيان بن سعيد الثوري، سليمان بن مهران الكاهلي، الأعمش الأسدي، إسماعيل بن أبي خالد البجلي، أبو إسحاق الشيباني، سليمان بن فيروز، مطرف بن إسماعيل بن سميع الحنفي... وغيرهم كثير من بلاد أخرىٰ. وهذا مما يشهد علىٰ جلالة قدر أبي حنيفة في الإمام والعدالة، والضبط والثقة.

ويقول الحافظ ابن القيم في كتابه (إعلام الموقعين) ٤/ ٥٨: (وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق...). فقد عدّ ابن القيم الإمامَ أبا حنيفة من أئمة الحديث، كالشافعي وأحمد...

وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخه ١٥/ ٤٥٩ وقال: أخبرنا الجوهري، قال: أخبرنا محمد بن عمران المرزباني، قال: حدثنا عبد الواحد بن محمد الخصيبي، قال: حدثني أبو مسلم الكجي إبراهيم بن عبد الله، قال: حدثني محمد بن سعيد أبو عبد الله الكاتب، قال: سمعت عبد الله بن داود الخُريبي، يقول: يجب علىٰ أهل الإسلام أن يدعوا الله لأبي حنيفة في صلاتهم، قال: وذَكَرَ حفظَه عليْهم السُّنَنَ وَالفقهَ.

وقد شهد الحافظ أبي العباس ابن تيمية للإمام أبي حنيف بالإمامة والعدالة والحفظ والضبط والثقة والصلاح حينما قال في كتابه (منهاج السنة النبوية) ٦/ ٥٢:

وهؤلاء أهل العلم الذين يبحثون الليل والنهار عن العلم، وليس لهم غرض مع أحد، بل يرجحون قول هذا الصاحب تارة، وقول هذا الصاحب تارة، بحسب ما يرونه من أدلة الشرع، كسعيد بن المسيب، وفقهاء المدينة، مثل عروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وعلي بن الحسين، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وخارجة بن زيد، وسالم بن عبد الله بن عمر، وغير هؤلاء. ومن بعدهم كابن شهاب الزهري، ويحيىٰ بن سعيد، وأبي الزناد، وربيعة، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وعبد العزيز الماجشون، وغيرهم.

ومثل طاوس اليماني، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعبيد بن عمير، وعكرمة مولىٰ ابن عباس.

ومن بعدهم مثل عمرو بن دينار، وابن جريج، وابن عيينة، وغيرهم من أهل مكة.

ومثل الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وجابر بن زيد أبي الشعثاء، ومطرف بن عبد الله بن الشخير، ثم أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وقتادة، وسعيد بن=

. . . .

= أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد،
وأمثالهم مثل علقمة، والأسود، وشريح القاضي، وأمثالهم، ثم إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، والحكم بن عتيبة، ومنصور بن المعتمر، إلىٰ سفيان الثوري، وأبي حنيفة، وابن أبي ليلىٰ، وشريك، إلىٰ وكيع بن الجراح، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وأمثالهم.
ثم الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والحميدي عبد الله بن الزبير، وأبو ثور، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن جرير الطبري، وأبو بكر بن المنذر... إلخ
فانظروا مكانة الإمام أبي حنيفة، ولاحظوا أين ترونها وعلىٰ جَنْب من جاءت ذكرها وسياقها!!!
وبعد أن قرأ الشيخُ عبدُ الفتاح كلَّ هذه النصوص، وغيرها من أقوال معاصِري الإمام الأعظم ومن جاء من بعده، ممن أثنوا عليه، أدرك علىٰ أن الأمر ليس كما يقول من جاء بعدَ أساطين الجرح والتعديل، مثل ابن عدي وابن حبان والدارقطني وابن الجوزي وغيرهم، وإنما الأمرُ والحكمُ بما قال شيوخُ شُيوخِ هؤلاء أو الطبقة التي فوقهم، مثل سفيان الثوري وابن القطان وشعبة ويحيىٰ بن معين، ومسعر بن كدام، ولو عُرف الجرحُ في الإمام لما قال الإمامُ البخاري في حقِّه: سَكتوا عنه، ولو كان الإمامُ مضطربَ الحديث وغير مرضيّ الطريقة لما خفي ذلك علىٰ من عاصره وعايشه، أو أخذ ممن صاحبه وعاينه.
ولذا يقول الشيخ عبد الفتاح في حاشيته علىٰ (قواعد في علم الحديث): هذا يحيىٰ بن معين (وهو ممن أخذ عن خاصة أصحاب أبي حنيفة، وخالطَهم، وصاحَبهم، فعرفه منهم حقَّ المعرفة بالصحبة الطويلة لهم، وهو شيخُ البخاري ومسلم وأبي داوود وأحمد بن حنبل وأبي حاتم..
وهو إمام الجرح والتعديل، هذا الإمام هو الذي يُزكي أبا حنيفة ويوثِّقه في الحديث، ويثني علىٰ حفظه فيقول: لا يحدث إلَّا بما يحفظ، ولا يحدِّث بما لا يحفظ، ويقول أيضاً: ما سمعتُ أحداً ضعّفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره، وقال ابن عبد البر في (جامع بيان العالم) له: قيل لابن معين: يا أبا زكريا أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؟ قال: (نعم: صدوق)، وقال: (كان شعبة حسن الرأي فيه). أ هـ
وقال أحمد في شعبة: (كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن) يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال. وقال ابن إدريس: (ما جعلت بينك وبين الرجال مثل شعبة) فابن معين أدرىٰ بأبي حنيفة وأعلم به من غيره لقُربه منه زماناً ومكاناً، ولكثرة مخالطته لأصحاب أبي حنيفة وأخذه عنهم، فقول ابن معين في توثيق أبي حنيفة هو المتَّبَع، لا قول البخاري أو من تابعه ممَّن وُلد بعد وفاة=

. . . .

= أبي حنيفة بدهر أو دهور، ونقل له عنه نقلٌ مشوَّه، أو داخَلَه تعصّبٌ عليه، فإذا تكلم يحيىٰ بن معين، سكت مثلُ البخاري ومسلم والنسائي وابن عدي والدارقطني ومن دونهم، سكت كلُّ هؤلاء مسلّمين له، ومن شهدوا له بتفرُّده بمعرفة الرجال عامة وأذعنوا لإمامته بذلك.

فنبزُ بعضِ الشانئين في هذا الزمان المتأخّر (يقصد به الشيخَ الألباني) لإمام الأئمة ومقدم الأمة أبي حنيفة ﷺ المجمَع علىٰ جلالته وإمامته في الاجتهاد والعلم بقوله: (ضعَّفوا حديثه من جهة حفظه) مناف للأمانة العلمية، لأنه إن كان اعتمد في ذلك علىٰ قول البخاري ومن تابعه، فهو قولٌ مدخول لا يصحُّ الاعتماد عليه. أهـ

هذه هي خلاصة ما قاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حق الإمام الأعظم أبي حنيفة ﷺ.

وبعد كلِّ هذا، هل يكون لكلامِ الشيخ زهير الشاويش في دفاعِه عن الألباني وزنٌ أو نصيبٌ من الحقّ والصواب!؟ وهل ذكرَ الشيخُ الألباني شيئا من هذه الأقوال التي جاء فيها توثيقُ الإمام أبي حنيفة!؟ لا، لم يحصل ذلك.

وبه يظهر أن اعتراض الشيخ عبد الفتاح علىٰ الألباني كان في موضعه ومحله، وأن اعتراض الشاويش لا معنىٰ له ولا قيمة له.

والإمامُ أبي حنيفة وإن لم يكن أحفظ أهل زمانه، إلا أنه كان أفقهَ أهلِ زمانه، كما شهد به الإمام الشافعي، وكما أشار إليه الإمام مالك حينما قال: (إنه لفقيهٌ يا مصري). ولم يكن الفقهُ في ذلك العصر إلا فقهَ الكتاب والسنة، وفقهَ أقضية الخلفاء الراشدين والصحابةِ الغُرِّ الميامين، ثم الحديث الذي يتداوله الفقهاء أعلىٰ وأجل مما يتداوله الحفاظ الذين لا نصيب لهم من الفقه.

وقد طُبع حديثا كثيراً مما أُلّف في مناقب الإمام أبي حنيفة وفضائله ومكانته في علم الحديث، يمكن لمن أراد زيادة المعرفة بها أن يرجع إلىٰ ما أشرنا إليها، خاصة إلىٰ كتاب (مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث) للشيخ عبد الرشيد النعماني ﷺ، وكتاب (مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين) للشيخ محمد قاسم عبده الحارثي.

ومما اعترض به الشيخُ زهير في رسالته (التوضيح) علىٰ الشيخ عبد الفتاح كتابتَه ذلك التَّقرير، وتقديمَه إلىٰ العمادة، بدلاً أن يقدِّمها إلىٰ ناشرِ ذاك الكتاب أو إلىٰ مخرِّج أحاديثه، علىٰ ما يقتضيه الإنصافُ والنصيحة بالحق، ثمَّ تأخيرَ الشيخ عبد الفتاح إبداءَ ملاحظاتِه علىٰ صنيع الألباني مع أنه كان قد اطلع علىٰ ما في كتاب (شرح الطحاوية) من سنوات، وسمَّىٰ الشيخُ زهير ذلك التقريرَ: بالتقارير السِّرِّية إلىٰ الجهات الرَّسْمِية. =

. . . .

= فالجواب:
نعم، هذا اعتراضٌ موجَّهٌ من قِبَل الشيخ زُهَيْر، لكن الشيخ عبدَ الفتاح كان قد أطلعَ ناشرَ الكتابِ - الذي هو الشيخ زهير - علىٰ ما فيه من المؤاخذات، خاصةً علىٰ صَنيعِ الشيخ الألباني في تخريج أحاديث الكتاب، وقد سبق لنا ذكرُه تفصيلا عند بيان بِداية الأخذ والرد بين عبد الفتاح والألباني، وهكذا سبق لنا ما حصل بينهما في بيت زهير الشاويش مع حضور الشيخ يوسف القرضاوي رحمهم الله تعالىٰ جميعاً، والنتيجةُ في الكلام مع الشيخيْن الألباني والشاويش في قضية كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) كانت خائبة، فما قبلوا ملاحظةَ الشيخ عبد الفتاح، لا قبلَ كتابة التقرير ولا بعده، هذا أولًا.

ثانيًا: يُمْكنِني أن أرُدَّ علىٰ اعتراضِ الشيخ زهير بمثلِ كلامِه، مثلاً: هذه الرسالة (التوضيح) التي جمع فيها ملاحظاتَه علىٰ الشيخ عبد الفتاح، بِغضِّ النظر، أصاب هو فيها أم أخطأ، ما باله طبعها ونشرها بدلَ أن يبعثها إلىٰ الشيخ عبد الفتاح، كما يقتضيه الإنصافُ والنصيحة بالحق!؟

ثالثًا: سبق لنا في كلام الشيخ عبد الفتاح بأنه إنما كتبَ ذلك التقرير بعد أن طلبت العمادةُ منه إبداءَ رأيِه في الكتاب، وهذا من حقّ أصحاب العمادة، وَهُم الأمناءُ فيها، والشيخُ عبد الفتاح موقفُه هنا موقفُ المستشار، والمستشار أمين، فقد أحسن الشيخُ عبد الفتاح الرأيَ فيما طُلب منه، وأصاب في تقريراته، ثم الذي بدا لي وأنا أقابل نصَّ كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) من طبعته الرابعة كثرةُ الأخْطاء فيها بما تخلُّ المعنىٰ، بالنسبة إلىٰ طبعاته الأخرىٰ، وهذا مما يدعو المسؤولين إلىٰ تبديلِ طَبعةِ الشيخين الألباني والشاويش في الجامعة بِطبعة أفضل منها.

لو كان الشيخ عبد الفتاح يريد التشنيع علىٰ الشيخ الألباني كما يشير إليه الشيخُ زهير، لتكلَّم الشيخُ عبدُ الفتاح عن أخطائه الكثيرة في تحقيق النص، ولا تخفىٰ براعةُ الشيخ عبد الفتاح في نقدِ النصوص المحقَّقة، وتعقباته الدقيقة علىٰ مئات من محققي التراث ومخرِّجي الأحاديث، مثالُ ذلك رسالتُه (بيان أخطاء الدكتور تقي الدين الندوي في تحقيق كتاب ظفر الأماني)، وتعليقاته علىٰ كتاب (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر، لكن الشيخ لم يفعل ذلك.

ولعلَّ هذا القدر يكفي لبيان المغالطة التي في رسالة (التوضيح) للشيخ زهير الشاويش، ﷺ.

الفَصـل السَّادس
الشيخ عبد الفتاح أبوغدة وتخريجُ الحديث

قرأتُ في بعض المقالات، وكذا سمعتُ من بعض الإخوة كلامًا فيه تلميحٌ بأنّ الشيخ عبد الفتاح لم يكن يُجيد تخريجَ الحديث، ولذا قلّما ترونَه يخرِّج الحديث.

ورأيتُ مقطعًا، بالصوت والصورة للشيخ علي حسن عبد الحميد الحلبي رحمه الله يقول فيه: بأنّه قرأ تقريبًا جميعَ كتب الشيخ عبد الفتاح ولم يَره يخرِّج الحديث، وإن كان هو قد أثنىٰ عليه في مقطع آخر[1].

وكذا أخبرني بعضُ الإخوة بأنّ الشيخ عَدَاب الحمش كان يشير إلىٰ هذا المعنىٰ عندَ مراسلتِه معه.

وقد سبق لنا كلامُ الشيخ الألباني الذي يُفهم منه أنَّ الشيخ عبد الفتاح لم يكن يستطيعُ تخريجَ الحديث المختلف فيه تصحيحاً أو تضعيفاً، ونصُّ كلام الألباني هو: (فضَلَّ المتعصِّبُ بين هذين الحكمين المتناقضَيْن، ولم يَستطِع ـ وهو الأمرُ الطبيعيُّ الملازِمُ له ـ أنْ يرجِّح أحدهما علىٰ الآخر...).

ففي بيان خطأ ما ذهبوا إليه، وجوابا لما نسبوا إليه أقول:

أولا: لو نظرنا إلىٰ ما أخرجه الشيخ عبد الفتاح جمعًا وتأليفًا، أو تحقيقًا

---

(١) وقد كان الشيخ علي الحلبي في بداية أمره يكره الشيخَ عبد الفتاح ويُسيء الكلام في حقّه، تبعا للشيخ الألباني والشيخ بكر أبو زيد، كما يظهر ذلك في تعليقاته علىٰ كتاب (تبيين كذِب المفترِي) للعلامة المحدث أحمد بن الصديق الغماري، لكن في السنوات الأخيرة كان يحسنُ القول فيه ويثني عليه، ورحم الله الجميع.

واعتناءً، نجده قد بلغ ٧٤ كتابا[1]:

منها: أربعون كتابا في علمِ مصطلح الحديث وما يتعلّق به.

ومنها: عشرة كتبٍ في الأدب والأخلاق.

ومنها: خمسة كتبٍ في التراجم، وخمسة كتبٍ فيما يتعلق بالفقه وبعض مسائله، ورسالتان في الرد والأخذ، ورسالة في العقيدة للصغار، والباقي منها في خدمة متون الحديث التي يتطلب فيها تخريج الأحاديث، وهي عشرة كتب تقريبًا.

وبناءً عليه يُعرف بطبيعة الحال أنّ الشيخ كان أكثرُ اعتنائه بكُتب علمِ مصطلح الحديث ومسائله، ثم بكُتب التراجم والأخلاق، ثمّ بجزء يسير من كُتب الأحاديث، ولذا صارت شهرةُ الشيخ من ناحية علم مصطلح الحديث والتراجم والأخلاق، ولم يشتهر بإخراج كتبِ متون الأحاديث معَ تخريجها والحكم عليها، كما اشتهر أناسٌ في ذلك الوقت، ممن ينتسبون إلى الحديث الذين كان جلُّ همِّهم تخريج الأحاديث وإكثار الكلام فيه تصحيحا وتضعيفا.

أما الكتبُ التي اعتنى الشيخُ بها، وقد كَثُر فيها إيراد الأحاديث، فالشيخ كان

---

(١) وهناك بعض الكتب التي كان الشيخُ يعتني بها لكن ما طبعت حتى الآن، منها: كتابُ (تخريج أحاديث الإحياء)، للحافظ العراقي المسمى (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار) في ثلاث مجلدات، قابله بنسختين عليهما خط المؤلف وبنسخة ثالثة بخط تلميذه الحافظ ابن حجر

ومنها: كتاب (الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب)، في أربعة أجزاء صنعه وجمعه ورتبه وبوَّب أحاديثه على أبواب الفقه وعلى الأوائل، وعلى أسماء الرواة، وضَبَطَ أسماءهم مع ذكر تراجمهم باختصار. يقول الشيخ الأستاذ محمد على الهاشمي في كتابه (الشيخ عبد الفتاح أبوغدة) ص ٧٦: رأيته في مكتبة الشيخ شيخنا - أي عبد الفتاح - مصفوفا ومهيأً للطباعة منذ سنين. انتهى.

ولما سألتُ الشيخَ سلمان أبوغدة عن هذين الكتابين، كان جوابه: أما كتاب العراقي فسيخرج قريبًا، وأما كتاب (الجمع والترتيب) فعدلنا عن إخراجه. وكان سؤالي له في شهر ذي القعدة سنة ١٤٣٩هـ.

يخرِّجها كلَّها تقريبا.

منهج الشيخ في تخريج الحديث

والذي يتعاملُ مع الحديث إمّا أن يخرِّج الحديثَ بنفسه، وإمّا أن يُورد تخريجَ الحُفاظ له، وكلٌّ منهما إمّا أن يكون معَ بيان درجةِ الحديث أو بدونِ بيانها.

وهكذا كلٌّ منهما إمّا أن يكون خرَّج تخريجا مختصراً، أو متوسِّطًا، أو مطوَّلاً.

فطريقةُ الشيخ عبد الفتاح في التخريج كانت في الأغلب الأعم تخريجا مختصرًا، بنقلِ كلامِ الحُفاظ فيه على قدرِ الحاجة، وفي بعضِ الأحايين كان يخرِّج الحديث، ثم يذكر العللَ وبعده يحكم على الحديث أحيانا أو يسكت.

ولم يكن الشيخُ يطيل التخريجَ إلا عند الضرورة[١].

ولما اعتنى الشيخ عبد الفتاح برسالة (تحفة النساك في فضل السواك) للشيخ عبد الغني الغنيمي، التي لا تبلغُ صفحاتها خمسة وأربعين صفحة، قام الشيخُ بتخريج ما جاء فيها من الأحاديث، بذكر العلل، ثم بالحكم على الأحاديث.

مثلاً: لما بلغ الشيخ عبد الفتاح إلى كلام الغنيمي (وإذا قرأ المتسوِّك، فما من حرفٍ يخرج من فمه إلا ويدخل في جوف ملك، لأن الملك دائما فمه على فم المتسوِّك، كما هو مذكور في الحديث) علَّق عليه بقوله:

ورد هذا الحديثُ مرفوعًا، رواه البزار في (مسنده) كما في (البحر الزخار) برقم ٦٠٣ من حديث علي بن أبي طالب قال[٢]: إن العبد إذا تسوّك ثم قام يصلي

---

(١) وسنذكر هذا النوع عن قريب.

(٢) والنص في كتاب (البحر الزخار)، يبدأ هكذا (... عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِالسِّوَاكِ، وَقَالَ: قَالَ=

قام الملك خلفه فيسمع لقراءته فيدنو منه أو كلمة نحوها حتى يضع فاه على فيه، فما يخرج من فيه شيءٌ إلا صار في جوف الملك، فطهّروا أفواهكم للقرآن».

قال العراقي في (طرح التثريب) ٢/٦٦ (ورجاله رجال الصحيح إلا أنّ فيه فضيل بن سليمان النميري وهو وإن أخرج له البخاري ووثقه ابن حبان فقد ضعّفه الجمهور.

ـ فالحديث ضعيف ـ[1]

وآخرُ الحديث عند ابن ماجه من قول عليّ: (إنَّ أفواهكم طرُق للقرآن فطيِّبوها بالسِّواك). وفيه بَحر بن كثير السقا ضعيف جدًّا. وقد رفعه أبو نعيم في الحلية من هذا الوجه. انتهى

ثمَّ قال الشيخ عبد الفتاح: ووقع (بحر بن كنيز) محرَّفا إلى (بحر بن كثير) في طرح التثريب وغيره. انتهى كلام الشيخ.

فقد خرّج الشيخُ في هذه الرسالة الصغيرة عشرين حديثًا أكثرها بهذه الطريقة.

وهي من أصغر ما خدمه الشيخُ، وذلك يكفي جدلاً لإبطال كلامِ الشيخ علي الحلبي رحمه الله.

ومن الكتب التي أكثر الشيخُ فيها تخريجَ الأحاديث والحكم عليها كتابُ:

(سباحة الفكر في الجهر بالذكر) لعبد الحي اللكنوي.

(الرسول المعلِّم ﷺ وأساليبه في التعليم) من تصنيف الشيخ.

(التصريح بما تواتر في نزول المسيح) للشيخ أنور الكشميري.

= النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا...). ١٢١/١.

(١) ما بين الخطين هو من كلام الشيخ عبد الفتاح.

(كتاب الكسب)[١] لمحمد بن الحسن الشيباني مع رسالة (الحلال والحرام) لابن تيمية.

(المنار المنيف في الصحيح والضعيف) لابن قيم الجوزية.

(الأجوبة الفاضلة على الأسئلة العشرة الكاملة) لعبد الحي اللكنوي.

(المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لملا عليّ القاري.

(ثلاث رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة)، الرسالة الأولى للشيخ محمد هاشم السندي، والثانية للشيخ أحمد الغماري، والثالثة للشيخ محمد بن عبد الرحيم اليمني.

وبالجملة فقد خرَّج الشيخُ عبد الفتاح في كتبه مئات الأحاديث والآثار والأخبار، بعضها مطوّلا وبعضها مختصرًا.

لكن في الأغلب الأعم منهجُ الشيخ في التخريج يشبه كثيرًا طريقةَ الإمام الحافظ السيوطي في كتابه (مناهل الصّفا في تخريج أحاديث الشفا)، وطريقةَ الحافظ شمس الدين السخاوي في كتابه (المقاصد الحسنة)، والحافظان يذكران أولا من أخرجَ الحديث، ثم يذكران راوي الحديث، ثم اسمَ الكتاب، وبعده يحكمان على الحديث أحيانا أو يكتفيان بالعزو إلى الحفاظ المشهورين.

وهنا أذكر مثالين لتخريج الشيخ المطوّل، يظهر فيها جليًّا تمكُّنُ الشيخ عبد الفتاح في علم التخريج والكلام على الإسناد مع النقد الرصين.

---

(١) حتى قال الشيخ في مقدمته ص ٢٥: (وخرّجت الأحاديث المذكورة فيها بأوجز ما يكون، وكنتُ خرّجتها أوّلا بنوع من التوسّع، ثمّ استثقلتُ ذلك نظرا إلى أن هذه التخاريج الواسعة تجعل الكتاب حديثيا أكثر منه فقهيا، فترجّح عندي بعدَ صفِّ الكتاب صفًّا نهائيًّا الاختصارُ في التخريج...) إلخ.

❋ المثال الأول:

جاء في رسالة (سنية رفع اليدين في الدعاء) للشيخ محمد الأهدل اليمني ص ١٣٨ ما نصه: وقال الحافظ السيوطي في رسالته المسماة (فَضّ الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء): **أخرج ابْن أبي شيبَة قال: حدثنا محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، قال: (رأيتُ عبدَ الله بن الزبير، ورأىٰ رجلا رافعا يديه يدعو قبل أن يفرُغ من صلاته، فلما فرغ منها، قال له: (إن رسول الله ﷺ لم يكن يرفع يديه، حتىٰ يفرغ من صلاته)**. رجاله ثقات. انتهىٰ

فعلّق عليه الشيخُ عبدُ الفتاح في الحاشية وقال[1]:

هذا حديث ذكره السيوطي في (فَضّ الوعاء) ص ٨٦ قائلا: (حديث عبد الله بن الزبير: قال أيضا: عن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، قال: رأيت عبد الله بن الزبير، ورأىٰ رجلا...). وهو يقصد: قال الطبراني أيضا، فقد سبق النقلُ عن الطبراني هناك في (فض الوعاء) ص ٨٣ عند ذكر حديث خالد بن الوليد وحديث جرير. إلا أنه بعد هذين الحديثين نقل حديثا لأبي سعيد الخدري من (المصنف) لابن أبي شيبة، ثم ذكر حديث عبد الله بن الزبير قائلا: (قال أيضا)، وكان عليه أن يقول: (قال الطبراني أيضا) حتىٰ لا يُتوهّم أن الضمير لابن أبي شيبة لقربه، ولكنه رحمه الله ذهل عن ذلك.

فظنّ المصنِّف (أي اليمني) أن الحديث أيضا لابن أبي شيبة، والواقع أن الحديث ليس في مصنف ابن أبي شيبة، وإنما هو في (المعجم الكبير) للطبراني،

(١) أرجو أن يكون القارئ متيقظا حتىٰ لا يفوته ما في تخريج الشيخ من النقد والتعقيب والتتبع في البحث عن تواريخ الرواة وإمكانية اللقاء بين الراويين، أو إمكانية وجود السقط بينهما، وغيرها من أساليب التخريج والترجيح.

وقوله (رجاله ثقات) هو كلام الهيثمي في مجمع الزوائد بعد نقل الحديث من المعجم.

وقد نقل السيوطي في (فض الوعاء) ص ٨٧ بعد حديث ابن الزبير مباشرة حديثا لأبي بكرة قائلا: (قال أيضا: حدثنا زكريا الساجي، أخبرنا عمار بن خالد...). وفاعلُ (قال) هنا هو الطبراني أيضا، فإن زكريا الساجي هو شيخه، وهو لم يدرك ابن أبي شيبة فضلا عن أن يكون شيخه، ولكن سياق السيوطي يدل أن القائل هو ابن أبي شيبة، وهذا إنما وقع لذهوله عن تخلل النقل عن ابن أبي شيبة بين حديثي خالد وجرير وحديثي ابن الزبير وأبي بكرة.

والمؤلفُ رحمه الله تعالى حينما عزا الحديث إلى ابن أبي شيبة عزاه قائلا: (أخرج ابن أبي شيبة قال: حدثنا محمد بن أبي يحيى الأسلمي)، مع أن عبارة السيوطي (عن محمد بن أبي يحيى...)، وبِتغيير (عَنْ) إلى (حَدَّثَنا) صار ابنُ أبي شيبة المولودُ في حدود سنة ١٦٠ يَروي عن الأسلمي المتوفى سنة ١٤٤!! فهذا سهوٌ آخر منه رحمه الله تعالى، وتبعه في هذا السهو شيخُنا أحمد الغماريُّ في (المنح المطلوبة) ص ١٠٤ وشيخُنا البنُّورِيُّ في (معارف السنن) ٣/١٢٢.

هذا، والحديث المذكور رواه الإمام الطبراني في (المعجم الكبير) ١٣/١٢٩ في أحاديث عبد الله بن الزبير، فقال: محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن ابن الزبير: حدثنا سليمان بن الحسن العطار، قال: حدثنا أبو كامل الجحدري، قال: حدثنا الفضيل بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن أبي يحيى، قال: (رأيتُ عبد الله بن الزبير ورأى رجلا رافعا يديه بدعوات قبل أن يفرغ من صلاته، فلما فرغ منها قال: إن رسول الله ﷺ لم يكن يرفعُ يديْه حتى يفرغَ من صلاته).

وسليمان العطار شيخ الطبراني هو ابن الحسن بن المنهال العطار البصري.

روى عنه الإسماعيلي في (معجمه) رقم ٢٧٨. وقال الدارقطني: لا بأس به. (سؤالات السهمي) رقم ٢٩٦. وشيخه أبو كامل الجحدري هو الفضيل بن الحسين بن طلحة الجحدري البصري، من رواة مسلم وأبي داود والنسائي والبخاري في التعليق، قال أحمد: أبو كامل بصير بالحديث، متقن، يشبه الناسَ، وله عقل. وقال ابن المديني: ثقة، كما في تهذيب التهذيب ٢٩١/٨، ووصفه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١١/١١ بالحافظ، وقال: ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ.

وشيخه الفضيل بن الحسين هو النمري من رجال الكتب الستة، ولكنهم تكلموا فيه من جهة حفظه، وله في (البخاري) عدة أحاديث تُوبع عليها، ذكرها الحافظ في (مقدمة فتح الباري) ص ٤٣٥، وقال في (التقريب) ص ٤٤٧: صدوق له خطأ كثير. انتهى

ومثله ـ هذا كلام الشيخ عبد الفتاح ـ يحسّنُ حديثُه خاصة في مثل هذا الموضوع.

وشيخه محمد بن أبي يحيى الأسلمي هو أبو عبد الله المدني، والد إبراهيم الأسلمي المعروف، وثقه العجلي، وأبو داود، الخليلي، كما في (تهذيب الكمال) ١٢/٢٧، ١٣، وزاد المحقق في الحاشية توثيق ابن سعد، وابن معين، وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن سفيان، ونقل عن (جامع الترمذي) قول يحيى بن سعيد القطان من طريق علي بن المديني: لم يكن به بأس.

وعلى هذا لا يلتفتُ إلى ما في تهذيب التهذيب ٥٢٣/٩: قال أبو حاتم: تكلم فيه يحيى القطان، وقال ابن شاهين: فيه لين. وقول الحافظ في التقريب ص ٥٢٣: صدوقٌ، فيه تساهلٌ ظاهر، وحقُّه أن يقال فيه: ثقةٌ، على الأقل.

والأسلمي هذا يروي هنا عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وهو استشهد سنة ٧٣،

والأسلمي لم يذكروا مولدَه، وذكر ابن سعد وابن حبان أن وفاته سنة ١٤٤، وقال أبو نعيم: سنة ١٤٠، كما في تهذيب الكمال ١٣/٢٧، وحاشيته. ولم يذكروا أيضا في ترجمته روايتَه أو روايتَه أحدًا من الصحابة، بل ترجم له ابن حبان في (كتاب الثقات) ٣٧٢/٧ في أتباع التابعين، وقال: يروي عن جماعة من التابعين، مات سنة أربع وأربعين ومئة.

وعلى رواية الطبراني المذكورة يكون مولدُ الأسلمي في حدود سنة ٦٠، ويكون عُمِّر إلى سنة ١٤٤، وهذا لا مانعَ منه غير أن من وُلد سنة ٦٠ أو قبلها وهو مدني، وسَمع ابنَ الزبير ـ وكان في مكة ـ تقتضي العادةُ أن تكون له شيوخٌ من الصحابة الموجودين في الحجاز وقتئذ، ولكنهم ما ذكروا رؤيةً لأحدٍ من الصحابة فضلا عن الرواية.

وبالجملة فلو صح قولُ ابن حبان: إنه من أتباع التابعين، وإنه لا رواية له عن الصحابة تكون رواية الطبراني هذه سَقَطَ منها اسمُ الراوي عن ابن الزبير، ويكون هذا السّقطُ ممّن قَبل الطبراني، وليس ممن بعده، فإنه ترجم للحديث (محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن ابن الزبير)، وهذا العنوان دليلٌ على أن الحديث وقع عنده كما هو الموجود الآن في (المعجم الكبير) و(مجمع الزوائد).

ولو ثبت أن هنا سقطًا فيكون الساقطُ هو شيخَ الأسلمي: (عباد بن عبد الله بن الزبير)، ويكونُ هو القائل: (رأيتُ عبد الله بن الزبير...)، يدلُّ على ذلك ما راه البيهقيُّ في (الخلافيات)، قال:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسحاق، عن الحسن بن الربيع، عن حفص بن غياث، عن محمد بن أبي يحيى، عباد بن الزبير: (أن الرسول الله ﷺ، كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه في

أول الصلاة، ثم لم يرفعهما في شيء حتى يفرُغَ). نقله الزيلعي في نصب الراية ٤٠٤/١، وإسنادُ البيهقي المذكور جيّدٌ.

فالظاهر ـ والله أعلم ـ أن مرسل عباد بن الزبير ـ وهو عباد بن عبد الله بن الزبير، نُسب إلى جده ـ المذكورَ من رواية البيهقي: مأخوذٌ من الحديث المرفوع لعبد الله بن الزبير الذي رواه محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وأن عباداً هو شيخ الأسلمي في هذا الحديث المرفوع أيضا، وأنه هو القائل (رأيت عبد الله بن الزبير...).

هذا كلُّه على القول بأن الأسلمي مِن أتباع التابعين، وإن كان هو من التابعين كما يقتضيه ظاهرُ رواية الطبراني المذكورة فالأمرُ واضحٌ والحديث متصلٌ، من غير أن يكو ن هناك سقطٌ، ويؤيِّده أن الطبراني لم يتعقب هذه الروايةَ بل بوَّب عليها بما يراه، ثم أقرّ الطبرانيَّ على ذلك الهيثميُّ ثم السيوطيُّ وغيرهما، وعلى هذا فيكونُ عدُّ ابنِ حبان إياه من أتباع التابعين مبنيًّا على عدمِ علمِه بالرواية المذكورة المبحوثِ عنها هنا.

وقد عدَّ الحافظ ابنُ حجر في التقريب ص ٥١٣ الأسلميَّ المذكورَ من الطبقة الخامسة، وقال في مقدمة التقريب ص ٧٥: (الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين، الذين رأوا الواحدَ والاثنين ـ أي من الصحابة ـ ولم يثبت لبعضهم السماعُ من الصحابة، كالأعمش).

وعلى هذا فالأسلمي من التابعين على رأي ابن حجر، ويكون الأسلمي ممَّن ثبت له السماعُ من الصحابة من هذه الطبقة، وهذا مما يؤيِّد وِجْهة نظر الطبراني ومن تبعه، والله تعالى أعلم.

هذا، وإن من شواهد حديث عبد الله بن الزبير ما سبق تعليقا في ص ١٠٦

نقلا عن (العتيبة) من قول الإمام مالك: رأيت عامرَ بنَ عبد الله بن الزبير يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعو.

فالظاهر أن عمل عَامر هذا أخذه من حديث أبيه عبد الله بن الزبير الذي رواه الأسلمي.

انتهىٰ كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.

*** والمثال الثاني:**

وهو تخريجُ الشيخ عبد الفتاح لحديث: (يا آدمُ إذا أصبحتَ فقل ثلاثًا، وإذا أمسيت فقل ثلاثًا: الحمد لله رب العالمين، حَمدًا يُوافي نعمَه ويُكافئ مزيدَه، وذلك في آخر رسالة المسترشدين للحارث المحاسبي، وهذا نص كلامه[1]:

وهذه الصيغةُ للحمد بهذا اللفظ وبهذا المعنىٰ لم ترد في السنة الثابتة المطهَّرة، بل هي مخالفة لما ثبت فيها، فلا ينبغي قولُها، كما سيتبيَّن ذلك مما يأتي.

وأصلُ هذا الدعاء والثناء منقولٌ عن أبي نصر التمار، عن محمد بن النضر الحارثي، قال: قال آدم: يا ربِّ شغلتني بِكسب يدي، فعلِّمني شيئا فيه مجامعُ الحمد والتسبيح، فأوحىٰ الله إليه يا آدم: إذا أصبحتَ فقل ثلاثا، وإذا أمسيت فقل ثلاثا: الحمد لله ربِّ العالمين حمدًا يُوافي نعمَه، ويكافئ مزيده، فذلك مجامعُ الحمد والتسبيح. بقله النووي في كتابه الأذكار ص ٩٦، في آخر (كتاب حمد الله تعالىٰ)، ولم يعزه إلىٰ مصدر.

وهو أثر منقطعُ الإسناد معضل، ضعيف جدًّا، فإن راويه (محمد بن النضر)،

---

(١) رقم الصفحة ٢٥٠، من الطبعة الرابعة عشرة، دار البشائر الإسلامية.

من أتباع تابعي التابعين، فبيْنَه وبينَ سيدنا رسول الله ﷺ ـ الذي من طريقه يُعرف مثل هذا وينقل ـ مراحلُ شاسعة!

ومحمد بن النضر هذا ترجم له أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) ٢١٨/٨ ـ ٢٢٣، وقال: كان من أعبد أهل الكوفة، ولم يكن الحديثُ من شأنه، وإنما كانوا يكتبون عنه من كلامِه. انتهى. وقال ابن الصلاح فيه أيضا: لم يكن صاحب حديث، ولم يجئ عنه شيءٌ مسند. انتهى مستفادا من (الفتوحات الربانية على الأذكار النووية) ٢٩٧/٣.

وقد ذكر له أبو نعيم في ترجمته جملةً من الإسرائيليات، فالله أعلم من أين تلقى هذا الخبر عن آدم عليه السلام؟!! والظاهر أنه وقع إليه من الإسرائيليات!!

هذا من حيث إسنادُه وثبوت نقله، أما من حيث معناه فهو غير صحيح، لأنه مناقضٌ للحقيقة القاطعة، إذ ليس هناك أحد من البشر يكون حمده لله تعالى بالغا مَدَى نِعم الله عليه، ولا مكافئا لمزيد فضل الله عليه. وقد قال سيدنا رسول الله ﷺ ـ وهو أعلمُ الخلق بالله تعالى وأشكرُهم له سبحانه ـ في دعائه: (لا أحصي ثناء عليك، أنت: كما أثنت على نفسك). رواه مسلم في صحيحه ٢٠٣/٤ من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال العلامة عليّ القاري في (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) ٥١٤/١، عند قوله ﷺ: (لا أحصي ثناء عليك): (أي: لا أطيقُ أن أعدّ وأحصر فَرْدًا من أفراد الثناء الواجب لكَ عليَّ في كلِّ لحظة وذرّة ـ وإن اجتهدتُ في الثناء عليك ـ، إذ لا تخلو لمحةٌ قطُّ من وصولِ إحسانٍ منك إليَّ، وكلُّ ذرة من تلك الذرات، لو أردتُ أن أحصي ما في طيِّها من النِّعم لعجزتُ، لِكثرتها جدًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] فأنا العاجزُ عن قيام

شكرك. انتهىٰ كلام عليّ القاري.

وبهذا يتبدىٰ أن الحمد بلفظ (**الحمد لله، حَمدا يُوافي نعمَه ويُكافئ مزيدَه**) غير مشروع، لانتفاء صحته وثبوته، ولخَللِ مَعْناه وَلِمُنافاته لِصحيح السنة المطهّرة، من حيث المعنىٰ، فلا يسوغ أن يقال. والله تعالىٰ أعلم.

ثم بعد كتابة ما تقدم رأيتُ الإمامَ ابن القيّم، قال في كتابه (**عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**) ص ١١٧: **وأما قول بعض الفقهاء: أن من حَلف أن يحمد اللهَ بأفضلِ الحمدِ، كان برُّ يَمينِه أن يقول: الحمد لله حمداً يُوافي نعمَه ويكافئ مزيده. فهذا ليس بِحديث عن رسول الله ﷺ ولا عن أحدٍ من الصحابة، وإنما هو إسرائيلي عن آدم، ولا يكون فعلُ العبدِ وحمدُه مكافئًا للمزيد**[١]. **انتهىٰ**. ثم ذكر ابن القيم توجيها لهذا الخبر الإسرائيلي، لا يتفق مع سابق كلامه الذي نقلته، فلذا تركته.

وقال العلامة السفاريني في (**غذاء الألباب**) ١٨/١: وقد رفع للإمام ابن القيم سؤال عن هذا اللفظ من الحمد وأنه أفضل صيغ الحمد، فأنكر ابن القيم ثبوته بوجه من الوجوه، وقال: إنما يروىٰ عن أبي نصر التمار عن سيدنا آدم عليه السلام، ولا يدري كم بين آدم وأبي نصر إلا الله تعالىٰ. ولو رواه أبو نصر التمار عن سيِّدِ ولدِ آدم ـ ﷺ ـ (لما قُبلت روايتُه) فكيف بروايته له عن آدم[٢].

---

(١) ونص عبارة ابن القيّم في كتابه (عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين) كما يلي: (**وأما قول بعض الفقهاء: أن من حلف أن يحمد الله بأفضل أنواع الحمد كان برُّ يمينه أن يقول: الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده. فهذا ليس بحديث عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، وإنما هو إسرائيلي عن آدم، وأصح منه: الحمد لله غير مكفي ولا مودّع ولا مستغنىٰ عنه ربنا. ولا يمكن حمدُ العبد وشكره أن يوافي نعمةً من نعمِ الله فضلا عن موافاته جميع نعمه، ولا يكون فعلُ العبد وحمدُه مكافئا للمزيد**... إلخ. ص ٢٦٦، طبعة دار عالم الفوائد.

(٢) نقلُ الشيخ هنا لكلام السفاريني نقلٌ باختصار.

وقال **الحافظُ ابن حجر في (التلخيص الحبير)** ٤/١٧١ من كتاب الإيمان: **وقال النووي في (الروضة)**: ما لهذه المسألة دليل معتمد، وهذا خبر معضل. انتهى كلام الحافظ ابن حجر وقد تمحل في تفسير المراد بهذه الصيغة! في فاتحة كتابه **(الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح)** في علوم الحديث: ١: ٢٢٣ ـ ٢٢٤، وأقر الشافعية عليها! فقال: وقد قال الأصحاب: إن أجل المحامد أن يقول المرءُ: **الحمد لله حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده**. انتهى.

وقال الحافظ ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) ١/٤١: يمتنع أن يكون المخلوق مكافئًا له أو متفضلا عليه، ولهذا كان النبيُّ ﷺ، يقول إذا رفعت مائدتُه: **الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، غيرَ مكفيّ ولا مكفور ولا مودَّعٍ ولا مستغنى عنه ربُّنا**. رواه البخاري ٩/٥٨٠ من حديث أبي أمامة. انتهى.

وجاء في الفتاوى الكبرى للشيخ ابن تيمية أيضا١/٢١٣، أنه سئل رحمه الله عن مقالة: (الحمدُ لِلَّهِ مُجَازِيًا مُكَافِئًا) ـ وهي صيغة تشبه الصيغة المتكلّم فيها هنا ـ هل تباح هذه المقالة الموهمة؟ وما وجه إعرابها ونصبها؟ وهل هي حال؟ وإذا كانت حالا، فحال ماذا؟

فأجاب رحمه الله بقوله: هذا الحمدُ لا يُعرف مأثورًا عمن يحتجُّ بقوله حتى يُطلب توجيهُه، لكن يُمكن أن يعني به المتكلمُ معنى صحيحا؛ بأن يكون نصبُها على الحال من اسم الله، والعاملُ في الحال العاملُ في صاحبها، وهو ما في الظرف من معنى الفعل، والتقدير: الحمدُ مستقرٌّ أو استقرَّ لله، في حال كونِه مجازِيا مكافِئا. انتهى.

قال عبد الفتاح: والحمدُ بصيغة (الحمدُ مُجازيًا مكافئًا) لا صلة له بالصيغة المتكلَّم فيها هنا، وإنما ذكرتُه لشَبَهِه به، وليُعرَف أنه غيرُ مأثور أيضا.

فلا يغرّنك وقوعُ صيغة الحمد (**حَمدا يُوافي نعمَه ويُكافئ مزيدَه**)، في كلام بعض أكابر العلماء وغيرهم، بعدما علمت انتفاءَ ثبوته، وخَللَ مَعنَاه، فوجوده في كلام بعض العلماء: دليلٌ علىٰ أن العصمة خاصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وقد وقع بالصيغة المذكورة! في أوّلِ فاتحة (تقدمة الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم ص ١، وفي فاتحة كتاب (إيضاح الإشكال في الرواة) ـ مخطوط ـ للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفىٰ سنة ٤٠٩، وفي كتاب (عقد الدرر في أخبار المنتظر) للشيخ يوسف بن يحيىٰ المقدسي السلمي، من علماء القرن السابع، وفي فاتحة كتاب (إقامة الدليل في إبطال التحليل) للحافظ الإمام ابن تيمية نفسه، في الطبعة المستقلة وضمن كتابه (الفتاوىٰ الكبرىٰ) ٣/٩٨.

ووقوعه في كلام هؤلاء والكثيرين سواهم[1] لا يجعله مشروعا لما علمتَ، والله تعالىٰ أعلم. انتهىٰ كلام الشيخ عبد الفتاح رحمه الله تعالى.

وهكذا أخرج الشيخُ هذا الأثرَ سنداً وثبوتا، معنىٰ ودلالة، وأشبع الكلامَ فيه

---

(١) وبالمناسبة أذكر هنا ما رأيتُه من نُبْلِ الشيخ الفقيه، القاضي الفاضل، يحيىٰ بن عثمان الدَّاغِسْتاني، الكَنَدِي، إمامِ مسجدِ الجامع في مدينة خَسَوْيُورْت، مما يدلُّ علىٰ إخلاصِه وكريمِ أخلاقه، وذاك أنه كان دائمًا في كلِّ خطبةٍ له من خُطبِ يوم الجُمعة يأتي في بِدايتها بِهذه الصيغة من الحمد (الحمد لله حَمدا يُوافي نعمَه ويُكافئ مزيدَه...)، وفي يومٍ من الأيام كنتُ في مكتبة الشيخ يحيىٰ مع نَجْلِه، صَدِيقِنا الشيخ محمد سيد، فدخل علينا الشيخُ يحيىٰ وسلّم علينا، وبعد السلام والكلام اتجه الشيخُ نحوَ كرسيِّه ومقعدِه، ثم أخذ في القراءة، وكانت في يدي آنذاك (رسالة المسترشدين) للحارث المحاسبي بِخدمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وكنتُ قد قرأتُ تعليقَه علىٰ هذه الصِّيغة من الحمد، وتصريحَه بعدم ثبوتها لفظًا ومعنىً، فاستشرتُ مع صديقنا في أن نتقدَّم إلىٰ والده برسالة المحاسبي حتىٰ يطلع علىٰ كلام الشيخ عبد الفتاح، وبالفعل اطلع الشيخُ علىٰ ما في الرّسالة وقرأ كلامَ الشيخ عبد الفتاح بالتأني، ومن ذاك اليوم ما رأينا الشيخَ يأتي بتلك الصيغة من الحمد في خُطبته إلىٰ يومنا هذا. حفظه الله تعالىٰ.

بما يظهرُ الصوابُ وينشرحُ القلبُ.

ومن أراد مزيداً من تفاصيل تخريجات الشيخ، فعليه بهذه الكتب التي ذكرتُ أسماءها.

ادعاءُ الألباني على الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

أمّا ما ادَّعَاه الشيخ الألباني من أنَّ الشيخ عبد الفتاح لا يستطيعُ الترجيحَ بين الحَدِيثَيْن المتناقِضَيْن، ثمّ قولُه في دعواه بأنّه: (هو الأمرُ الطبيعيُّ الملازِمُ له!)، فالجواب عنه كالتالي:

•

كلُّ من اطلع على كتبِ الشيخ لا يخفى عليه ما في كلام الألباني من التجنِّي والتعسف وعدمِ الإنصَاف والصدق، وليس كلامُه هذا خرج منه في وقتٍ من الأوقات، ثمّ لم يعد إليه، بل هو فكرُه واعتقادُه ودَيْدَنُه في حقِّ الشيخ عبد الفتاح في جميعِ كتاباتِه وتسجيلاتِه بعد أن ردّ عليه الشيخُ.

وما زال البعضُ من أتباع الألباني يقولون بِدَيْدَنه، ويحكمُون على الشيخِ بِمقالتِه، وينشرونهَا مع منشوراتِهم.

وأدلُّ دليلٍ على خطأِ دعوى الألباني، وأوضحُ شاهدٍ يشهدُ على بطلانِ كلامه، وأبينُ مثالٍ يظهرُ فيه تمكنُ الشيخ عبد الفتاح وقدرتُه على التخريج والترجيح، والتزامُه بآداب النقد والردِّ، ونزاهةُ لسانه في الدفاع عن نفسه، هو ردُّ الشيخِ على الألبانيِّ في رسالته (خطبةُ الحاجة ليستْ سنّة في مستهَّل الكتب والمؤلفات).

فلا بدَّ هنا من إيرادها جواباً لدعوى الألباني وأتباعِه، ومن سبق ذكره ممّن يقول بِنَظِيره، وتعريفًا بجانبٍ آخرَ من منهج الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في بيان الخطأ، وردّ الباطل، وإظهار الحق.

رسالةُ الشيخ عبد الفتاح في إبطال دعوى الألباني[1] رحمهما الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وفي مقدمتهم نبينا محمد المصطفى، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وبارك وسلم.

أما بعد: فهذا بحث هامٌّ ذكرتُ فيه ـ بالأدلة والشواهد الناطقة ـ أن الخطبة المسماة بخطبة الحاجة لا يُسنّ افتتاح الكتب والمؤلفات بها، على الخصوص، وإنما تستهل بها الخطب القولية الهامة، على تفصيل في ذلك سيأتي.

ورددتُ فيه على الشيخ ناصر الألباني، الذي جهَّل الأئمة السلفَ المحدثين والفقهاء وغيرهم من العلماء الخالفين قاطبةً في تركِهم افتتاحَ مؤلفاتهم ومصنفاتهم بهذه الخطبة، ونقضت دعواه وتجهيله بالحجة الواضحة، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

نصّ خطبة الحاجة:

وإلى القارئ الكريم أوّلًا نصّ خطبة الحاجة:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: علَّمنا رسول الله ﷺ خطبة

---

(١) نشر هذا البحثُ في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة التابعة لكلية الشريعة بجامعة قطر، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦-١٩٩٧م.

وكان الشيخ القرضاوي رئيس التحرير ومدير مركز بحوث السنة والسيرة، ويقول القرضاوي بعد أن تكلم عن العدد العاشر:

ومن كُتّاب هذا العدد: صديقنا الحبيب المحدِّث الثبت الفقيه الداعية العلامة المتمكّن الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الذي وافاه الأجلُ في مدينة الرياض، ودفن في البقيع بالمدينة المنورة، وقد كان رحمه الله حريصاً كلَّ الحرص على أن يتولّى تصحيح بحثه بنفسه خشية أن يصيبه في الطباعة ما يصيب كثيرًا من المنشورات العلميّة من التصحيف والتحريف والسقط والتبديل.

الحاجة: (إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد...). انتهى نص الخطبة.

رواه أبو داود الطيالسي وأحمد بن حنبل في (مسنديهما)، وأبو داود السجستاني في (سننه)، والترمذي في (جامعه)، والنسائي وابن ماجه في (سننهما)، وأبو يعلى في (مسنده)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار)، والطبراني في (المعجم الكبير)، والحاكم في (المستدرك على الصحيحين)، والبيهقي في (السنن الكبرى)، وغيرهم، وكلهم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا[1].

وأوردت النص المذكور هنا للخطبة من مجموع هذه الروايات.

ومن الرواة من وقفه على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم،

(١) الطيالسي ص٤٥ رقم ٣٣٨، أحمد: ٢٧١/٥ بتحقيق شيخنا الشيخ أحمد شاكر، أبو داود: ١٥٣/٦ مع (عون المعبود)، الترمذي: ٢٣٧/٤ مع (تحفة الأحوذي)، النسائي: ١٠٤/٣ ـ ١٠٥، ابن ماجه: ٦٠٩/١ رقم ١٨٩٢، أبو يعلى: ١٦٨/٩، الطحاوي: ٦/١ ـ ٧، الطبراني: ٩٨/١٠ رقم ١٠٠٨٠، الحاكم: ١٨٢/٢، البيهقي: ١٤٦/٧.

وهم: سفيان الثوري عند عبد الرزاق في (المصنف)[١]، وأبو داود في (السنن)[٢]، وأبو يعلىٰ في (المسند)[٣]، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ)[٤].

ومعمر بن راشد عند عبد الرزاق أيضا[٥]، ومن طريقه البغوي في (شرح السنة)[٦].

وزهير بن معاوية عند النسائي في (السنن الكبرىٰ)[٧]. والأسانيد إلىٰ هؤلاء الثلاثة: سفيان، ومعمر، وزهير: صحيحة.

وسمِّيتْ هذه الخطبة في بعض الروايات الصحيحة (تشهُّدَ الحاجة) فقد روىٰ الترمذي في (جامعه) والنسائي في (سننه)[٨]، عن عَبْثَر بن القاسم، عن الأعمش، عن أبي إسحاق ـ السبيعي ـ، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه قال: (علَّمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة، والتشهد في الحاجة، قال: التشهد في الحاجة: إن الحمد لله...).

وساق عامة الرواة عن أبي إسحاق الآيات الثلاث المذكورة مع ألفاظ الحمد والشهادة مساقا واحدا، وفصلها إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن عبد الله بن مسعود، فقد روىٰ النسائي في (السنن الكبرىٰ) وأبو يعلىٰ في (مسنده)[٩] عن وهب بن بقية

(١) ٦/١٨٧.
(٢) ٦/١٥٣.
(٣) ٩/١٥٠.
(٤) ٧/١٤٦.
(٥) ٦/١٨٧.
(٦) ٩/٤٩.
(٧) ٦/١٢٦.
(٨) الترمذي: ٤/٢٣٧ مع (تحفة الأحوذي)، النسائي: ٦/٨٩.
(٩) النسائي: ٦/٨٩ (باب ما يستحب من الكلام عند النكاح)، أبو يعلى: ١٣/١٨٥ ـ ١٨٦.

الواسطي، أخبرنا خالد، عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ يُعلّمنا خطبة الحاجة فيقول: (إن الحمد لله نحمده... إلىٰ قوله: وأشهد أن محمدا عبده ورسوله).

قال أبو إسحاق: قال أبو عبيدة: وسمعت من أبي موسىٰ الأشعري يقول: (كان رسول الله ﷺ يقول: فإن شئت أن تصل خطبتك بآي من القرآن تقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

ثم تكلم بحاجتك.

موارد خطبة الحاجة في الروايات الحديثية:

ولم يبيِّن في الحديث المرفوع المراد بالحاجة، أهي عقد النكاح ـ كما هو المتعارف والمعمول به عند العلماء من افتتاح عقد النكاح بهذه الخطبة ـ أو ما هو أعمّ من ذلك؟

١ ـ نعم جاء في رواية أبي داود الطيالسي في (مسنده)[1] عن شعبة قال: (قلت لأبي إسحاق ـ السبيعي، وهو شيخ شعبة، وقد روىٰ حديث الخطبة المذكور ـ: هذه في خطبة النكاح أو في غيرها؟ قال: في كل حاجة).

وسؤال شعبة لأبي إسحاق يدلّ علىٰ أن هذه الخطبة كانت معروفة في ذلك

---

(١) ص ٤٥ رقم ٣٣٨.

العهد ـ وهو عهد التابعين ـ بأنها خطبة النكاح ، وإلا لما خصّ شعبة النكاح بالذكر من بين سائر الحاجات فهذه الخطبة مقرّرة معروفة عندهم أنها مستهلّ خطبة النكاح .

وعلىٰ هذا جرىٰ الأئمة المحدّثون الذين صنّفوا الأحاديث علىٰ الأبواب ، فقد أخرجوا هذه الخطبة في كتاب النكاح ، منهم عبد الرزاق في (المصنف)[١] ، وابن أبي شيبة في (مصنفه)[٢] ، والدارمي[٣] ، وأبو داود[٤] ، والترمذي[٥] ، وابن ماجه[٦] ، في (سننهم) ، وابن الجارود في (المنتقىٰ)[٧] ، وأبو عوانة في (المسند الصحيح المستخرج علىٰ صحيح مسلم)[٨] ، وابن السنّيّ في (عمل اليوم والليلة)[٩] ، والحاكم في (المستدرك)[١٠] ، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ)[١١] ، والبغوي في (شرح السنة)[١٢] .

وذكرها في كتاب النكاح أيضا الخطيب التبريزي في (مشكاة المصابيح)[١٣] ،

---

(١) ٦/١٨٧ (باب القول عند النكاح) .

(٢) ٤/٣٨١ باب (ما قالوا في خطب النكاح) .

(٣) ٢/٦٦ .

(٤) ٦/١٥٣ مع (عون المعبود) .

(٥) ٤/٢٣٧ مع (تحفة الأحوذي) .

(٦) ١/٦٠٩ .

(٧) ص ٢٢٧و ٢٢٨ رقم ٦٧٩ .

(٨) كما يظهر من كلام الحافظ ابن حجر في (فتح الباري): ٩/٢٠٢ (باب الخطبة ـ أي في النكاح ـ) و٩/٢٠٥ (باب التزويج علىٰ القرآن وبغير صداق) .

(٩) ص ٥٥١ رقم ٥٩٩ (باب خطبة النكاح) .

(١٠) ٢/١٨٢ .

(١١) ٧/١٤٦ .

(١٢) ٩/٤٩ .

(١٣) ٦/٢٥٩ رقم ٣١٤٩ مع (الكاشف) للطيبي .

والمجد ابن تيمية في (منتقى الأخبار)[١]، وشيخ الإسلام ابن تيمية في (الكلم الطيب)[٢]، وابن دقيق العيد في (الإلمام بأحاديث الأحكام)[٣]، وشمس الدين بن عبد الهادي في (المحرر في الحديث في بيان الأحكام الشرعية)[٤]، والهيثمي في (مجمع الزوائد)[٥]، وابن حجر في (بلوغ المرام)[٦]، وغيرهم.

٢ ـ وأخرج بعض الأئمة هذه الخطبة في كتاب الجمعة أيضا، مثل الإمام النسائي في (المجتبىٰ) في (باب كيفية الخطبة)، أي خطبة الجمعة، ثم أخرجها في كتاب النكاح في (باب ما يُستحب من الكلام عند النكاح)[٧].

وأما في (السنن الكبرىٰ)[٨] فقد أخرج في كتاب الجمعة منها حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما قال:

(كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة، يَحمد الله ويُثني عليه، ثم يقوم علىٰ إثر ذلك، وقد علا صوته واشتد غضبه حتىٰ كأنه منذر جيش، يقول: صبّحكم ومسّاكم. ويقول: بُعثت أنا والساعة كهاتين. ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطىٰ، ويقول:

(١) ٥١٥/٢ رقم ٣٤٨١.

(٢) ص ١٠٧ (فصل في النكاح)، بتحقيق الألباني.

(٣) ص ١٩٦، ط دار الكتب العلمية ٨٦ م.

(٤) ص ١٧٠.

(٥) ٢٨٨/٤ (باب خطبة الحاجة) في كتاب النكاح.

(٦) ص ٢٣٧ رقم ٩٩٩.

(٧) ١٠٤/٣ و٨٩/٦، وأخرج هذه الخطبة في كتاب الجمعة أيضا البيهقي في (السنن الكبرىٰ) ٢٠٨/٣ و٢١٤/٣: (باب كيف يستحب أن تكون الخطبة) وأخرج في هذا الباب أحاديث أُخر منها حديث جابر الآتي قريبا، ثم أخرج البيهقي ثانية حديث خطبة الحاجة في كتاب النكاح (باب ما جاء في خطبة النكاح).

(٨) ٥٥٠/١.

أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة. ثم يقول: أنا أولىٰ بكل مؤمن من نفسه، من ترك مالا فلأهله، ومن ترك دَيْنا أو ضَياعا فإلي وعليّ)[١].

واقتصر الإمام النسائي في كتاب الجمعة من (السنن الكبرىٰ) علىٰ هذا الحديث[٢].

وأما حديث خطبة الحاجة فأخرجه في (السنن الكبرىٰ)[٣] في كتاب النكاح في (باب ما يستحب من الكلام عند الخطبة)[٤].

ومن الملاحظ هنا أنه لم يذكر واحد من المحدثين ـ فيما أعلمه ـ حديث خطبة الحاجة في كتاب الأدب تحت عنوان (باب خطبة الكتب والمراسلات) أو (باب الهدي في الكتابة)!! وهذا الصنيع المطبق عليه منهم يدل دلالة واضحة علىٰ أن هذه الخطبة ليست مستَهلَّ الكتب والرسائل.

٣ ـ وأخرج الإمام مسلم في (صحيحه)[٥] في كتاب الجمعة بعد حديث جابر المذكور حديثا آخر عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن ضمادا ـ هو ابن ثعلبة ويقال: ضمام ـ قدم مكة، وكان من أزد شنوءة، وكان يرقي من هذه الريح[٦]،

---

(١) وأخرجه مسلم أيضا في (صحيحه) في كتاب الجمعة ١٥٦/٦، واللفظ له، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ) كتاب الجمعة ٢١٤/٣ (باب كيف يستحب أن تكون الخطبة).

(٢) ثم أعاده النسائي في كتاب صلاة العيدين (باب كيف الخطبة) ٥٥٠/١ من (السنن الكبرىٰ)، وأخرجه في (المجتبىٰ) أيضا في صلاة العيدين في نفس الباب ١٨٨/٣.

(٣) ٣٢١/٣.

(٤) وأعاده ثانية في كتاب (عمل اليوم والليلة) في (باب ما يُستحب من الكلام عند الحاجة) ١٢٦/٦.

(٥) ١٥٦/٦.

(٦) المراد بالريح هنا الجنون.

فسمع سفهاء من أهل مكة يقولون: إن محمدا مجنون. فقال: لو أني رأيت هذا الرجل لعل الله يشفيه على يديّ. قال: فلقيه، فقال: يا محمد إني أرقي من هذه الريح، وإن الله يشفي على يدي من شاء فهل لك؟

فقال رسول الله ﷺ: إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، أم بعد...).

ورواه الإمام أحمد أيضا في (مسنده)[١]، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار)[٢]، مقتصرين على الخطبة من غير ذكر القصة، وأخرجه النسائي أيضا مقتصرا على الخطبة في كتاب النكاح من (السنن الكبرى)، و(المجتبى)[٣]، في (باب ما يستحب من الكلام عند الخِطبة)، وكذا ابن ماجه في (سننه)[٤] في كتاب النكاح (باب خطبة النكاح).

٤ ـ وروى أبو داود في (سننه)[٥] في كتاب الجمعة، عن عمران ـ ابن داور القطّان أبي العوام البصري، عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قال: (الحمد لله، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة، من يطع الله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضرّ إلا

---

(١) ٩٤/٥ رقم ٣٢٧٥، ط شيخنا أحمد شاكر.
(٢) ٨/١.
(٣) (السنن الكبرى) ٣٢٢/٣، و(المجتبى) ٨٩/٦.
(٤) ٦١٠/١ رقم ١٨٩٣.
(٥) ٣٩٣/١ باب الرجل يخطب على قوس.

نفسه، ولا يضرّ الله شيئا)[١].

---

(١) سكت عنه أبو داود فهو صالح عنده، إلا أن راويه عبد ربه بن أبي يزيد قال فيه علي بن المديني: مجهول لم يرو عنه غير قتادة، كما في (تهذيب التهذيب) ١٣٠/٦ ولكن حكىٰ البخاري في (التاريخ الكبير) ٧٧/٦ (الترجمة ١٧٦٣) عن علي بن المديني أيضا: (عَرفه ابن عيينة، قال: وكان يبيع الثياب). ولم يذكر فيه البخاري جرحا، ولا ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل (٤١/٦ (الترجمة: ٢١٢)، وذكره ابن حبان في (كتاب الثقات) ١٥٤/٧، وقال الذهبي عنه في (الميزان) ٥٤٥/٢: من التابعين.

وقد روىٰ قتادة عن عبد ربه هذا حديثين، أحدهما هذا، والثاني في الصائم يصبح جنبا، رواه الإمام أحمد في (المسند) ٣١٢/٦ عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عنه، عن أبي عياض، وعن رَوْح، عن سعيد [بن أبي عروبة]، عن قتادة، عنه، عن أبي عياض، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن عائشة. ورواه من الوجه الثاني النسائي في (السنن الكبرىٰ) ١٨٢/٢، وقد تصحف (شعبة) في رواية (المسند) الأولىٰ إلىٰ (سعيد)، وهو علىٰ الصواب في (تهذيب الكمال) ٤٩/١٦ نقلا عن (المسند) فليصحح هناك.

ورواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة حديث عبد ربه ـ وهو في الأحكام ـ ورواية قتادة عنه تُقَوِّي أمره، زد إلىٰ ذلك سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن جرحه وذكر ابن حبان له في (الثقات).

وأما أبو عياض فصنيع المزي في (تهذيب الكمال) ١٦٥/٣٤ يدل علىٰ أنه عمرو بن الأسود أو مسلم بن نُذير، فإن كان عمرو بن الأسود وهو العنسي الشامي فهو ثقة عابد توفي في خلافة معاوية، ترجمته في (تهذيب التهذيب) ٤/٨ ـ ٦ وإن كان مسلم بن نذير فهو صالح، كما في (الكاشف) للذهبي ٢٦٠/٢ (الترجمة: ٥٤٣٢)، وقال ابن حجر في (التقريب) ص ٥٣١ (٦٦٤٩): (مقبول). وترجمته في (التهذيب) ١٣٩/١٠ بل الظاهر أن مسلم بن نذير أبا عياض هو صاحب علي بن أبي طالب الذي نقل فيه ابن أبي حاتم ١٩٧/٥ (٨٦) عن أبيه: لا بأس بحديثه. فهو إذا أرفع من أن يقال فيه صالح أو مقبول.

وذهب ابن حجر في (التهذيب) ١٩٤/١٢ إلىٰ أن أبا عياض هذا غير عمرو بن الأسود ومسلم بن نذير، وأنه مدني لا يعرف، قال: لكنه ذكره ابن حبان في الثقات.

وأبو عياض هذا يروي عن ابن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه كما في حديث الخطبة المذكور، وعن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المدني المتوفىٰ سنة ٤٣، كما في حديث الصوم المشار إليه، فهو من أكابر التابعين من حيث الطبقة، والمستور من رجال التابعين الأوائل حجة عند كثير من المحدثين والفقهاء، ولذا روىٰ حديثه شعبة وسعيد وقتادة، وسكت علىٰ حديثه في الخطبة أبو داود.=

ورواه أيضا البيهقي في كتاب الجمعة (باب كيف يستحب أن تكون الخطبة)[١].

٥ ـ ثم روى البيهقي في الباب المذكور عن يونس بن يزيد الأيلي، أنه سأل ابن شهاب الزهري عن تشهد رسول الله ﷺ يوم الجمعة، فقال ابن شهاب الزهري:

(إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى).

قال الزهري: (نسأل الله ربنا أن يجعلنا ممن يطيعه ويطيع رسوله ويتبع

= وقول ابن حجر في (التقريب) ص ٦٦٣ (٨٢٩٣) عن أبي عياض هذا: مجهول، من السادسة. فيه نظر طويل، فإن أبا عياض يروي عن ابن مسعود المتوفى سنة ٣٢، وعبد الرحمن بن الحارث المتوفى سنة ٤٣، والذي يروي عن ابن مسعود لا يكون من الطبقة السادسة، وحقه أن يكون من الرابعة على الأقل.

والغريب أن الحافظ قال عن عبد ربه الراوي عن أبي عياض هذا: مستور، من الرابعة. كما في التقريب ص ٣٣٥ (٣٧٩١)، فأطلق عليه «مستور» مع نص ابن المديني على أنه مجهول وجعله من الطبقة الرابعة، مع أنه لم يذكر له في (التهذيب) شيخا غير أبي عياض، وهذا عجيب منه، إذ جعل التلميذ متقدما طبقتين عن الشيخ وهو الشيخ الوحيد لذاك التلميذ!!، وأطلق على أبي عياض (مجهول) مع عدم تنصيص أحد على جهالته، ومع ذكر ابن حيان إياه في (الثقات).

ولو قال في أبي عياض: (مستور، من الرابعة) وفي عبد ربه: (مجهول، من السادسة) لكان أقرب إلى الواقع، ولكنه عكس الأمر!! فتبصر.

فاعتماد الألباني في رسالته (خطبة الحاجة) على قول الحافظ في (التقريب) بأن أبا عياض مجهول، وإعلاله حديث الخطبة المذكور بجهالة أبي عياض: استرواح لا يلتفت إليه، وهذا شأنه في مواضع كثيرة من كتبه، يعتمد على المختصرات من كتب الرجال بدون مراجعة المصادر الأصول.

(١) السنن الكبرى: ٢١٥/٣.

رضوانه ويجتنب سخطه، فإنما نحن به وله)[١].

٦ ـ ثم روىٰ البيهقي أيضا في نفس الباب عن موسىٰ بن محمد الأنصاري، حدثنا أبو مالك الأشجعي، عن نُبَيط بن شَريط، قال: كنت رِدف أبي علىٰ عَجُز الراحلة، والنبي ﷺ يخطب عند الجمرة، فقال:

(الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، أوصيكم بتقوىٰ الله، أيّ يوم أحرم؟ قالوا: هذا. قال: فأيّ شهر أحرم؟ قالوا: هذا. قال: فأيّ بلد أحرم؟ قالوا: هذا البلد. قال: فإن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا).

رواه الطحاوي أيضا في (شرح مشكل الآثار)[٢] بهذا السند، وقال: (إنه يدخل في معنىٰ ـ أي في موضوع ـ خطبة الحاجة). وتابع موسىٰ بن محمد الأنصاري في هذا الحديث مروان ـ وهو ابن معاوية الفزاري ـ عند النسائي في (السنن الكبرىٰ)[٣]، قال مروان: (حدثنا أبو مالك الأشجعي، قال: حدثنا نُبَيط بن شَريط الأشجعي، قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنىٰ، فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثم سألهم فقال: أيّ يوم أحرم...) الحديث، وإسناد النسائي صحيح.

وقد ظهر من هذه الأحاديث ـ حديث جابر وابن عباس ونُبيط بن شَريط ـ

---

(١) ورواه أيضا أبو داود في سننه في كتاب الجمعة: ٣٩٣/١ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، ورواه أبو داود أيضا في كتاب المراسيل ص ١٠٢ رقم ٥٦ (باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة)، عن قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن عُقيل، عن الزهري، قال: كان صدر خطبة رسول الله ﷺ: الحمد لله، نحمده...

(٢) ٨/١ ـ ٩.

(٣) ٤٤٣/٣ في كتاب الحج (باب فضل يوم النحر).

أن الخطبة المعروفة بخطبة الحاجة المشتملة على الآيات الثلاث، لم تكن سنة مستمرة في استهلال رسول الله ﷺ خطبه القولية المهمة، فليس في هذه الأحاديث ذكر قراءة تلك الآيات كلها ولا بعضها بل كان هديه في استهلال خطبه القولية الحمد والثناء مع الشهادتين أو بدونهما، ومع بعض الآيات المذكورة(1) أو كلهما

(١) فقد أخرج الإمام أبو داود في كتاب المراسيل ص ١٠٤ رقم ٦٠ عن عروة بن الزبير التابعي رحمه الله قال: أكثر ما كان رسول الله ﷺ على المنبر يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ٧٠] أي إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۝ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]، يدل على ذلك ما رواه أبو بكر بن أبي داود في مسند عائشة ص ٧١ رقم ٤٩ عن عبدة، عن هشام، عن أبيه عروة قال:

كان رسول الله ﷺ يُكثر هاتين الآيتين في الخطبة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ٧٠]، قرأ الآية (يعني الآية المتممة اللاحقة ﴿يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٧١]، لا كما ظن محقق مسند عائشة أن الآية الثانية هي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وهذا بعيد جدا.

وفي رواية عروة هذه ـ على إرسالها ـ ذكر آية واحدة من الآيات الثلاث المذكورة في عامة الروايات، ثم إن ذلك في خطب المنبر، كما هو منصوص في الرواية ـ وهي الخطب القولية ـ دون خطب الكتب والرسائل، كما هو ظاهر.

وزعم الشيخ ناصر الألباني في رسالته (خطبة الجمعة) ص ٣٥ أن رواية عروة هذه متصلة مرفوعة، وأن الصواب في سياق سند أبي بكر بن أبي داود: (عن هشام، عن أبيه ـ عروة ـ قال: قالت عائشة...)، وأن لفظ (قالت عائشة) سقط من الأصل خطأ، وأن الناسخ أشار إلى ذلك في المخطوطة بوضع رأس الصاد (ص) فوق (عن أبيه)!!

واستدل الألباني على زعمه هذا بأن المؤلِّف أورده في مسند عائشة قال: ولو لم يكن ذلك ثابتا في روايته ـ عن عائشة ـ لم يورده فيه، لأن الحديث حينئذ مرسل، فقد رواه الإمام أبو داود والد صاحب مسند عائشة في كتاب المراسيل ص ١٠٤ رقم ٦٠ كما سبق.

وأما أن أبا بكر بن أبي داود أورده في (مسند عائشة) فهذا لا ينهض حجة على أن الحديث متصل، بل هو محمول على أنه أورده استطرادا، فقد أورد أبو بكر في هذا المسند، ـ وهو مسند صغير جدا ـ خمسة أحاديث أخر مرسلة، من طريق هشام عن أبيه عروة مرسلها، انظرها بالأرقام: ٤، ٥٧،=

أو من غيرها، وإليك أحاديث أخرىٰ في خطب النبي ﷺ تدلّ علىٰ ذلك:

٧ ـ روىٰ الإمام البخاري في (صحيحه) في كتاب الجمعة (باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد)[١] حديث فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما في قصة الكسوف، وفيه: (فانصرف رسول الله ﷺ من الصلاة وقد تجلّت الشمس، فخطب الناس وحمد الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد...).

٨ ـ وروىٰ أيضا حديث عمرو بن تَغلب رضي الله تعالىٰ عنه: أن رسول الله ﷺ أُتي بمال أو سبي، فقسمه، فأعطىٰ رجالا وترك رجالا، فبلغه أن الذين ترك ـ أي تركهم ـ عتبوا، فحمد الله ثم أثنىٰ عليه، ثم قال: أما بعد...).

٩ ـ وحديث عائشة رضي الله عنها في قصة قيام رمضان جماعة، وفيه: (فلما قضىٰ رسول الله ﷺ الفجر، أقبل علىٰ الناس فتشهد ثم قال: أما بعد...).

١٠ ـ وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (صعد النبي ﷺ المنبر وكان آخر مجلس جلسَه، متعطفا ملحفة علىٰ منكبيه، قد عصد رأسه بعصابة دسمة[٢]. فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثم قال: أيها الناس إليّ، فثابوا إليه، ثم قال: أما بعد...).

= ٦٦، ٦٧، ٧٣، أفيعدها الألباني كلها متصلة بمجرد أنها رويت في مسند عائشة ؟!!

نعم روىٰ ابن أبي الدنيا في (كتاب التقوىٰ) عن محمد بن عباد بن موسىٰ، قال: حدثنا عبد العزيز بن عمران الزهري، حدثنا عيسىٰ بن سَبْرَة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما قام رسول الله ﷺ علىٰ المنبر إلا سمعته يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠] الآية.

أورده ابن كثير في (تفسيره) ٣/٨٢٩ ـ ٨٣٠، وقال: (غريب جدا). يريد (ضعيف جدا) فإن راويه عبد العزيز بن عمران متروك، ترجمته في (ميزان الاعتدال): ٢/٦٣٢ ـ ٦٣٣، و(تهذيب التهذيب): ٦/٣٥٠ ـ ٣٥١.

(١) ٢/٤٠٢ ـ ٤٠٤ مع (فتح الباري).

(٢) دَسِمَة أي سوداء.

١١ ـ وحديث أبي حميد الساعدي رضي الله تعالىٰ عنه: (أن رسول الله ﷺ قام عشية بعد الصلاة، فتشهد وأثنىٰ علىٰ الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد...).

١٢ ـ وروىٰ الإمام البخاري أيضا في كتاب اللباس[١] عن عائشة رضي الله تعالىٰ عنها: (أن النبي ﷺ اصطنع خاتما من ذهب، فرقي المنبر، فحمد الله وأثنىٰ عليه، فقال: إني كنت اصطنعته وإني لا ألبسه. فنبذه، فنبذ الناس).

١٣ ـ وروىٰ أيضا في كتاب التفسير[٢] عن عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك، وفيها: (قام رسول الله ﷺ فيّ خطيبا، فتشهد فحمد الله وأثنىٰ عليه بما هو أهله، ثم قال: أما بعد...).

١٤ ـ وفيها أيضا: (ثم دخل رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنىٰ عليه ثم قال: أما بعد...).

١٥ ـ وفيها أيضا قول عائشة: (تشهدت فحمدت الله وأثنيت عليه بما هو أهله، ثم قلت: أما بعد...).

والأمر المتفق عليه بين هذه الأحاديث والتي قبلها أن الحمد والثناء ـ مع الشهادتين أو بدونهما، ومع الآيات المذكورة أو بدونهما ـ كان هدي النبي ﷺ وسنته في خطبه القولية.

۞ هدي النبي ﷺ في تصدير الكتب والرسائل:

وأما هديه العام في كتبه ورسائله ووثائقه فلم يكن الاستهلال بخطبة الحاجة ولا بالشهادتين، وهذه مكاتيبه ﷺ ووثائقه مروية محفوظة في كتب التواريخ

(١) ١٠/٣٢٥ مع (فتح الباري).

(٢) ٨/٤٨٧ ـ ٤٨٨ مع (فتح الباري)، في تفسير سورة النور، في الباب ١١.

والسير، ومضبوطة منفردة في كتب مستقلة كثير منها مطبوعة متداولة، ولم يوجد في شيء من تلك المكاتيب والوثائق أنها افتُتحت بخطبة الحاجة المعروفة.

قول الحافظ ابن حجر في هذا الموضوع:

قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)[1] في كتاب التفسير في شرح حديث أبي سفيان رضي الله عنه في قصة هرقل وكتاب النبي ﷺ إليه، قال الحافظ: (قوله (فإذا فيه ـ أي في كتاب النبي ﷺ إلىٰ هرقل ـ بسم الله الرحمن الرحيم). قال النووي[2]: في هذا الحديث دلالة علىٰ استحباب تصدير الكتب ببسم الله الرحمن الرحيم، وإن كان المبعوث إليه كافرا.

ويُحمل قوله في حديث أبي هريرة: (كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع). أي بذكر الله، كما جاء في رواية أخرىٰ، فإنه رُوي علىٰ أوجه: بذكر الله، ببسم الله، بحمد الله، قال: وهذا الكتاب كان ذا بال من المهمات العظام، ولم يُبدأ فيه بلفظ الحمد بل بالبسملة. انتهىٰ كلام النووي.

والحديث الذي أشار إليه أخرجه أبو عوانة في (صحيحه)، وصحّحه ابن حبان أيضا، وفي إسناده مقال، وعلىٰ صحته فالرواية المشهورة فيه بلفظ (حمد الله)، وما عدا ذلك من الألفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية.

ثم اللفظ وإن كان عاما لكن أريد به الخصوص، وهي الأمور التي تحتاج إلىٰ تقدّم الخطبة، وأما المراسلات فلم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابتدائها بذلك، وهو نظير الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ:

---

(١) ٨/٢٢٠ في تفسير سورة آل عمران في الباب ٤.

(٢) ١٢/١٠٧ ـ ١٠٨ في كتاب الجهاد والسير.

(كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء).

فالابتداء بالحمد واشتراط التشهد خاص بالخطبة، بخلاف بقية الأمور المهمة، فبعضها يُبدأ فيه بالبسملة تامة كالمراسلات، وبعضها ببسم الله فقط، كما في أول الجماع والذبيحة وبعضها بلفظ من الذكر مخصوص، كالتكبير ـ في افتتاح الصلاة ـ.

وقد جُمعت كتب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم، فلم يقع في واحد منها البداءة بالحمد، بل بالبسملة، وهو يؤيد ما قررته، والله أعلم). انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وقال ابن حجر أيضا في فاتحة (فتح الباري)[1] عند التحدث عن ترك البخاري افتتاح (صحيحه) بالحمد والشهادة، وبيان سبب ذلك، قال: (وقوع كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها، كما في حديث أبي سفيان في قصة هرقل، وفي حديث البراء في قصة سُهيل بن عمرو في صلح الحديبية، وغير ذلك من الأحاديث: يُشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يُحتاج إليه في الخطب، دون الرسائل والوثائق.

فكأن المصنف ـ البخاري ـ لَمَّا لم يَفتتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم لينتفعوا بما فيه تعلّما وتعليما). انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى[2].

وقوله: (إنما يُحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق). نصٌّ في موضوعنا هذا، من أن شأن الكتابة غير شأن الخطبة، وأنه لم يُرو افتتاح الكتب

---

(١) ١/٨.

(٢) أصل هذا البحث للإمام النووي في (شرح البخاري) ص ١٩.

والرسائل بالحمد والشهادة فضلا عن خطبة الحاجة المعروفة.

وقد تصفّحت الكتب المؤلفة في مكاتيب النبي ﷺ، فلم أجد فيها مكتوبا واحدا مفتتحا بخطبة الحاجة، فنظرت في كتاب (المصباح المضي في كتاب النبي الأمي، ورسله وكتبه إلىٰ ملوك الأرض من عربي وعجمي) وغيرهم، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي حديدة الأنصاري، المتوفىٰ سنة ٧٨٣، وفي الفصل السادس من (المواهب اللدنية) للعلامة القسطلاني[1]، وهذا الفصل في بيان أمرائه ﷺ ورسله وكتّابه وكتبه إلىٰ أهل الإسلام في الشرائع والأحكام، ومكاتباته إلىٰ الملوك وغيرهم.

ونظرت أيضا في كتاب (الرسالات النبوية) للشيخ محمد عبد المنعم بن الشيخ محمد عبد الرحيم الهندي، وكتاب (مجموعة الوثائق السياسة للعهد النبوي والخلافة الراشدة) للأستاذ العلامة الدكتور محمد حميد الله حفظه الله تعالىٰ ورعاه.

فلم أجد في جميع هذه الكتب وثيقة ولا كتابا في الشرائع والأحكام ولا رسالة إلىٰ أهل الإسلام أو غيرهم، استُهلّت بخطبة الحاجة، بل كلها مفتتحة (ببسم الله الرحمن الرحيم).

ووجدت في رسالة له ﷺ إلىٰ النجاشي بعد البسملة واسم النبي ﷺ عبارة: (أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن)[2].

ووجدت رسالة أخرىٰ إلىٰ المنذر بن ساوىٰ رضي الله عنه جاء فيها: (بسم الله الرحمن

---

(١) ٢١٨/١ ـ ٢٣٠.

(٢) من (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) للدكتور محمد حميد الله ص ٧٥ رقم ٢٠/ألف.

الرحيم. من محمد رسول الله إلىٰ المنذر بن ساوىٰ. سلام عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله غيره، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله)[١].

ولم يُفتتح شيء من تلك الوثائق، والرسائل، والكتب، بخطبة الحاجة، لا مع الآيات الثلاث المذكورة ولا بدونها.

وكتاب النبي ﷺ في الصدقات من عمرو بن حزم وغيره ـ وهو من كتب العلم الطويلة ـ مخرجٌ في كتب الحديث، ولم يُبدأ إلا بالبسملة[٢].

توارث العمل من عهد السلف إلىٰ يومنا علىٰ ترك خطبة الحاجة في المؤلفات والوثائق:

وعلىٰ هذا المنوال جرىٰ عمل الخلفاء الراشدين، وغيرهم من أمراء المؤمنين والصحابة والتابعين ومن بعدهم، فلم يكن من هديهم استهلال الكتب والرسائل والوثائق بخطبة الحاجة.

ثم تبعهم الأئمة السلف من المحدثين في تصانيفهم الحديثية، فلم يَستهلوها بخطبة الحاجة، بل استهلها كثير منهم ببسم الله الرحمن الرحيم واقتصروا عليه، وبعضهم زادوا إليه الحمد والثناء، بألفاظ مختلفة، وبعضهم الشهادتين، وبعضهم الصلاة والسلام بألفاظ مختلفة أيضا، وأما خصوص خطبة الحاجة التي سبق نصها في أول هذا البحث فلم يَفتتح بها التأليف أحد من الحفاظ المحدثين في القرون الثلاثة: الثاني والثالث والرابع، فما بعدها فيما وقفت عليه[٣].

---

(١) (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) ص ١١٤ رقم ٧٥.

(٢) انظر نص هذا الكتاب مع بيان من خرّجه من الأئمة في (نصب الراية لأحاديث الهداية) للزيلعي ٢/٣٣٥ ـ ٣٤٣.

(٣) إلا الإمام الطحاوي في كتابه (شرح مشكل الآثار) دون سائر كتبه، وسيأتي الكلام علىٰ ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

۞ قول العلامة ابن علان في الموضوع:

قال العلامة ابن علان رحمه الله تعالى في كتابه (الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النووية)[1] في (كتاب أذكار النكاح وما يتعلق به) عند الكلام على حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: (كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء). ما نصه:

(خُطبة: بضم الخاء، قيل: المراد بها الخطبة المعروفة من خطبة الجمعة والعيد ونحوهما، وخطبة الحاجة ونحوها، لأنها المعهودة في عهد الشارع دون خطب نحو الكتب، وقد ترك الإتيان بها ـ أي بالشهادة ـ الترمذي في (جامعه) و(شمائله)، وكذا أبو داود، وهما راويا الحديث فدلّ صنيعهما على تخصيصه بما ذُكر.

وقيل: بل الخطبة على عمومها، ولعل أبا داود والترمذي أتيا بها لفظا وأسقطاها خَطًّا وذلك كاف). انتهى كلام ابن علان رحمه الله تعالى.

وقد ذكر الترمذي وأبا داود على سبيل التمثيل، وإلا فهذا عمل عامة الحفاظ المحدثين كما سيأتي، وفي ذلك دليل واضح على صحة ما قرّرته من تخصيص خطبة الحاجة بالخطب القولية.

وأما القول الثاني الذي حكاه من تعميم الخطبة في الحديث المذكور فقول شاذّ يخالف عمل النبي ﷺ وأصحابه وتابعيهم ومن بعدهم من الأئمة المحدثين المصنفين في العلوم، فلا يلتفت إليه.

وأما احتمال الإتيان بالشهادتين لفظا وإسقاطهما خَطًّا فمجرّد تخمين بعيد

---

(١) ٦/٦٣.

لا يساعده دليل.

قول الحافظ الملا علي القاري في المسألة:

وقال العلامة المحدث عليّ القاري رحمه الله في كتابه (جمع الوسائل في شرح الشمائل)[١]:

(ولما ترك أكثر المصنفين العمل بظاهر هذا الحديث ـ (كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء) ـ دل علىٰ أن ظاهره غير مراد، فيُأوّل بأحد التأويلات، والأظهر عندي أن تُحمل الخطبة في هذا الحديث علىٰ الخطب المتعارفة في زمانه ﷺ أيام الجمع والأعياد وغيرها، فإن التصنيف حدث بعد ذلك). انتهىٰ كلام عليّ القاري وهو نص آخر في الموضوع.

وظاهر لفظ (الخطبة) حسب العرف السائد في عهد الرسالة والصحابة وكبار التابعين هو: (كل كلام مهم أريد أن يخاطب به الناس)[٢]، وبهذا فسرها العلامة خليل أحمد السهارنفوري في (بذل المجهود في حل أبي داود)[٣]، وليس ظاهر هذا اللفظ يتناول ـ حسب عُرف الشارع ـ صدر الكتب والرسائل، فقول عليّ القاري: إن المصنفين تركوا العمل بظاهر هذا الحديث، فيه تساهل، والواقع أنهم رأوا أن ظاهر هذا الحديث لا يشمل صدر الكتب والرسائل ومستهلّها، بدليل عمل

---

(١) ١/٥.

(٢) ولذلك روىٰ الإمام أبو داود هذا الحديث في كتاب الأدب في (باب الهدي في الكلام)، وفي بعض النسخ تُرجم لهذا الحديث (باب في الخطبة) بعد (باب الهدي في الكلام) مباشرة، انظر (السنن): ٤/٣٦١ من طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الثانية، ورواه الإمام الترمذي في (الجامع): ٤/٢٣٩ في كتاب النكاح (باب ما جاء في خطبة الحاجة) بعد حديث خطبة الحاجة، وأخرجه الإمام البيهقي في (السنن الكبرىٰ): ٣/٢٠٩ في كتاب الجمعة (باب ما يُستدل به علىٰ وجوب التحميد في خطبة الجمعة).

(٣) ١٩/٨٨.

النبي ﷺ والخلفاء والأمراء وغيرهم، كما سبق.

نص آخر للحافظ ابن حجر في الموضوع:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مفتتح (فتح الباري)(١) مستنكرا قول من قال: إن الإمام البخاري افتتح كتابه بخطبة فيها حمد وشهادة، فحذفها بعض من روىٰ عنه الكتاب، قال الحافظ منكرا علىٰ قائل هذا القول:

(وكأن قائل هذا ما رأىٰ تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره، كمالك في (الموطأ)، وعبد الرزاق في (المصنف)، وأحمد في (المسند)، وأبي داود في (السنن)، إلىٰ ما لا يُحصىٰ ممن لم يُقدِّم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد علىٰ التسمية، وهم الأكثر. والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة ـ أي بالحمد والثناء والصلاة والسلام، دون خطبة الحاجة المعروفة، كما هو مشاهد، وسيأتي بيان ذلك ـ أفيقال في كل من هؤلاء: إن الرواة عنه حذفوا ذلك؟! كلا، بل يُحمل ذلك من صنيعهم علىٰ أنهم رأوا ذلك ـ أي الافتتاح بالخطبة ـ مختصا بالخطب دون الكتب). انتهىٰ كلام الحافظ، وهو نص آخر في الموضوع.

أسماء جماهير من تصانيف المحدثين لم يستهلّها مؤلفوها بخطبة الحاجة:

وإكمالا للمقام أسوق هنا أسماء جماهير من الكتب، من تصانيف وتآليف الحفاظ الجهابذة وغيرهم من الأئمة المحدثين، لم يستهلها مؤلفوها بخطبة الحاجة المعروفة، وأقتصر هنا علىٰ ذكر الكتب المطبوعة، وأسوق هذه الأسماء نماذج تدل علىٰ غيرها، وليس الغرض هنا الاستيعاب والاستقصاء، بل لا سبيل إلىٰ ذلك، فإن ترك افتتاح المؤلفات بخطبة الحاجة عمل عامة المحدثين وغيرهم من

---

(١) ١/٩.

أهل العلم، فأقتصر هنا على ذكر أغلب الكتب المعروفة المتداولة:

(الموطأ) للإمام مالك.

(الزهد والرقائق) للإمام عبد الله بن المبارك.

(الخراج) للقاضي أبي يوسف.

(الرد على سير الأوزاعي) له أيضا.

(الحجة على أهل المدينة).

(الموطأ).

(كتاب الآثار) الثلاثة للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

(كتاب الأم).

(اختلاف الحديث) كلاهما للإمام الشافعي.

(المسند) لأبي داود الطيالسي.

(المصنَّف) لعبد الرزاق.

(المسند) للحميدي.

(المسند) لعلي بن الجعد.

(الجامع الصحيح المسند) للربيع بن حبيب.

(المسند).

(فضائل الصحابة).

(الزهد).

(العلل) الأربعة للإمام أحمد.

(الطبقات الكبرىٰ) لابن سعد.

(المصنف) لابن أبي شيبة.

(كتاب الأموال).

(غريب الحديث) كلاهما لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(الجامع الصحيح).

(الأدب المفرد).

(التاريخ الكبير).

(التاريخ الأوسط) المطبوع خطأ باسم (الصغير)، الأربعة للإمام أبي عبد الله البخاري.

(السنن) للدارمي عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي.

(الصحيح المسند).

(الكنىٰ والأسماء).

(كتاب التمييز) الثلاثة لمسلم بن الحجاج النيسابوري.

(السنن) لأبي داود السجستاني.

و(المراسيل) له.

(التاريخ).

(الرد علىٰ الجهمية) كلاهما لعثمان بن سعيد الدارمي.

(تأويل مختلف الحديث).

(الاختلاف في اللفظ) كلاهما لابن قتيبة.

(السنن) لابن ماجه القزويني.

(الجامع المختصر من السنن) لأبي عيسىٰ الترمذي.

(الشمائل) له أيضا.

(الصمت وآداب اللسان) لابن أبي الدنيا.

(كتاب السنة) لابن أبي عاصم.

(كتاب السنة) لعبد الله بن أحمد.

(السنن الكبرىٰ).

(المجتبىٰ) لأبي عبد الرحمن النسائي.

(المسند) لأبي يعلىٰ الموصلي.

(مسند عائشة) لأبي بكر بن أبي داود.

(التفسير).

(التاريخ) كلاهما لابن جرير الطبري.

(الصحيح) لابن خزيمة.

(كتاب التوحيد) له أيضا.

(الأسماء والكنىٰ) لأبي بشر الدولابي.

(المنتقىٰ) لابن الجارود.

(الضعفاء الكبير) للعقيلي.

(كتاب الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم.

و(علل الحديث) له أيضا.

(الصحيح) لابن حبان.

(كتاب الثقات).

(كتاب المجروحين) كلاهما لابن حبان المذكور.

(المعجم الكبير).

المعجم الأوسط).

(المعجم الصغير).

(كتاب الدعاء).

(مسند الشاميين) الخمسة لأبي القاسم الطبراني.

(المحدث الفاصل) للرامَهُرمزي.

(الكامل في ضعفاء الرجال) لأبي أحمد ابن عدي.

(كتاب العظمة).

(طبقات محدثي أصبهان) كلاهما لأبي الشيخ ابن حيّان.

(معالم السنن).

(أعلام الحديث).

(غريب الحديث) الثلاثة للخطابي حمد بن سليمان.

(المعجم) لأبي بكر الإسماعيلي.

(الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية) لابن بطّة العُكْبري.

(السنن).

(العلل) كلاهما للدارقطني.

(تصحيفات المحدثين) للعسكري.

(الثقات) لأبي حفص ابن شاهين.

(الناسخ والمنسوخ) له أيضا.

(المستدرك على الصحيحين) للحاكم أبي عبد الله النيسابوري.

(المدخل إلى الصحيح).

(المدخل إلى الإكليل) كلاهما للحاكم المذكور.

(كتاب الإيمان) لأبي عبد الله ابن منده محمد بن إسحاق العبدي.

(المؤتلف والمختلف) لعبد الغني الأزدي.

(بيان أوهام المدخل) له أيضا.

(رجال صحيح البخاري) لأبي نصر الكلاباذي.

(حلية الأولياء).

(معرفة الصحابة).

(ذكر أخبار أصبهان) الثلاثة لأبي نعيم الأصبهاني.

(شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) لأبي القاسم اللالِكَائي هبة الله الطبري.

(رجال صحيح مسلم) لأبي بكر بن منجويه الأصبهاني.

(الفوائد) لتمّام الرازي.

(الإرشاد في معرفة علماء الحديث) لأبي يعلىٰ الخليلي.

(عقيدة السلف) لأبي عثمان الصابوني شيخ الإسلام.

(تاريخ علماء الأندلس) لأبي الوليد بن الفرضي.

(تاريخ بغداد).

(الموضح لأوهام الجمع والتفريق).

(تلخيص المتشابه في الرسم).

(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع).

(الفقيه والمتفقّه).

(الكفاية في علم الرواية).

(شرف أصحاب الحديث) السبعة للخطيب البغدادي.

(السنن الكبرىٰ).

(معرفة السنن والآثار).

(السنن الصغرىٰ).

(شعب الإيمان).

(دلائل النبوة).

(الآداب).

(فضائل الأوقات).

(الأربعون الصغرىٰ) الثمانية لأبي بكر البيهقي.

(التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد).

(الاستذكار لما في الموطأ من معاني الرأي والآثار).

(الاستيعاب لأسماء الأصحاب).

(الاستغنا في الكنىٰ).

(الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء) الخمسة لأبي عمر بن عبد البر القرطبي.

(المحلّىٰ بالسنن والآثار).

(الإحكام في أصول الأحكام).

(جمهرة أنساب العرب).

(الفصل في الملل والنحل).

(جوامع السيرة) لابن حزم الأندلسي وهو من أشد الناس تمسّكا بظواهر السنن، وأكثرهم تشنيعا علىٰ المخالفين بدعوىٰ مجانبتهم السنة والحديث، ولم يستهلّ كتبه المذكورة ولا رسائله المطبوعة في مجموعة (رسائل ابن حزم الأندلسي) بخطبة الحاجة المعروفة، كما هو عمل المحدثين وغيرهم من أهل العلم.

(المنتقىٰ شرح الموطأ).

(التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح) كلاهما لأبي الوليد الباجي سليمان بن خلف.

(أقضية رسول الله ﷺ) لأبي عبد الله ابن الطلاع القرطبي.

(الإكمال في المؤتلف والمختلف) للأمير ابن ماكولا.

(جذوة المقتبس في رجال الأندلس) للحميدي الظاهري صاحب (الجمع بين الصحيحين).

(التنبيه على الأوهام الواقعة في (الصحيحين) من قبل الرواة) لأبي عليّ الغسّاني الجيّاني.

(الجمع بين رجال الصحيحين).

(شروط الأئمة الستة) كلاهما لأبي الفضل ابن طاهر المقدسي.

(فردوس الأخبار بمأثور الخطاب) للديلمي شيرويه بن شهردار.

(شرح السنة).

(معالم التنزيل) كلاهما لمحيي السنة البغوي.

(عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي).

(القبس في شرح موطأ مالك بن أنس) كلاهما لأبي بكر ابن العربي.

(الأنساب) لأبي سعد السمعاني.

(التحبير في المعجم الكبير) له أيضا.

(الشفا بمعرفة حقوق المصطفى).

(مشارق الأنوار في غريب صحاح الأخبار).

(الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع).

(ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) الأربعة

للقاضي عياض بن موسى اليحصُبي.

(تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري).

(المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل) كلاهما لحافظ الشام أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي.

(غوامض الأسماء المبهمة) لابن بشكوال خلف بن عبد الملك القرطبي.

(الأحكام الكبرى).

(الأحكام الصغرى) لعبد الحق الإشبيلي.

(الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام) تأليف أبي القاسم السُّهيلي.

(الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار).

(شروط الأئمة الخمسة) كلاهما للحازمي.

(عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب) للحازمي أيضا.

(الموضوعات).

(العلل المتناهية في الأحاديث الواهية).

(التحقيق لأحاديث التعليق).

(المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) الأربعة لابن الجوزي.

(عمدة الأحكام) لعبد الغني المقدسي.

(بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) ـ أي الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي ـ لأبي الحسن ابن القطان الفاسي.

(التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد).

(تكملة الإكمال) كلاهما لابن نُقطة الحنبلي.

(أسد الغابة في معرفة الصحابة).

(الكامل في التاريخ) كلاهما لعز الدين ابن الأثير الجزري.

(جامع الأصول في أحاديث الرسول).

(النهاية في غريب الحديث) كلاهما لمجد الدين ابن الأثير الجزري، أخي عز الدين المتقدم.

(الأحاديث المختارة) للضياء المقدسي.

(مشارق الأنوار من صحاح الأخبار) للصاغاني.

(الترغيب والترهيب).

(مختصر صحيح مسلم).

(مختصر سنن أبي داود) الثلاثة لزكي الدين الحافظ المنذري.

(معرفة أنواع علم الحديث) لابن الصلاح ـ وهي مقدمة ابن الصلاح ـ في أصول الحديث.

(شرح صحيح مسلم).

(شرح صحيح البخاري).

(المجموع شرح المهذب).

(تهذيب الأسماء واللغات).

(رياض الصالحين).

(الأذكار).

(الإرشاد).

(التقريب) الثمانية لأبي زكريا الإمام النووي يحيىٰ بن شرف.

(منتقىٰ الأخبار) لمجد الدين ابن تيمية.

(بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري) لمختصره ابن أبي جمرة.

(المتواري علىٰ تراجم أبواب البخاري) لناصر الدين ابن المنيِّر.

(المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح) لشرف الدين الحافظ الدمياطي.

(الإحكام شرح عمدة الأحكام).

(الإلمام بأحاديث الأحكام).

(الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد.

(مشكاة المصابيح) للخطيب التبريزي.

(المحرر في أحاديث الأحكام) لابن عبد الهادي.

(عيون الأثر في فنون المغازي والسير).

(النفح الشذي شرح جامع الترمذي) كلاهما لأبي الفتح ابن سيد الناس.

(تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف).

(تهذيب الكمال في أسماء الرجال) كلاهما لأبي الحجاج الحافظ المزي.

(تاريخ الإسلام).

(سير أعلام النبلاء).

(دول الإسلام).

(العبر في خبر من غبر).

(تذكرة الحفاظ).

(المشتبه).

(ميزان الاعتدال).

(الكاشف).

(المغني في الضعفاء) التسعة للحافظ الإمام الذهبي.

(شفاء السقام في زيارة خير الأنام) لشيخ الإسلام تقي الدين السبكي.

(جامع التحصيل في أحكام المراسيل).

(بغية الملتمس في سباعيات مالك بن أنس) كلاهما للعلائي خليل بن كَيْكَلدي الدمشقي.

(الوافي بالوفيات) للصفدي خليل بن أيبك الدمشقي.

(نَكت الهِمْيَان في نكت العميان) له أيضا.

(زاد المعاد في هدي خير العباد).

(حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح).

(إعلام الموقعين عن رب العالمين) الثلاثة لابن قيم الجوزية الحنبلي.

(جامع المسانيد والسنن).

(تفسير القرآن العظيم).

(البداية والنهاية).

(تحفة الطالب لمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب) الأربعة لابن كثير الدمشقي.

(الجوهر النقي في الرد على البيهقي) لابن التركماني الماردني.

(الإكمال بما في مسند أحمد من الرجال، ممن ليس في تهذيب الكمال).

(ذيل تذكرة الحفاظ) كلاهما للحسيني أبي المحاسن محمد بن علي الدمشقي.

(جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم) لابن رجب الحنبلي.

(المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأحاديث والأخبار).

(شرح الألفية).

(التقييد والإيضاح فيما أطلق وأغلق في مقدمة ابن الصلاح).

(تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد).

(طرح التثريب في شرح التقريب).

(ذيل ميزان الاعتدال) الستة لأبي الفضل زين الدين الحافظ العراقي.

(البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) للسراج ابن الملقن.

(محاسن الاصطلاح) للسراج البلقيني.

(الحصن الحصين).

(غاية النهاية في طبقات القراء).

(النشر في القراءات العشر) الثلاثة لشمس الدين ابن الجزري.

(العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين).

(ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد) كلاهما للتقي الفاسي أبي الطيب محمد بن أحمد بن علي.

(مجمع الزوائد ومنبع الفوائد).

(مجمع البحرين في زوائد المعجمين).

(كشف الأستار في زوائد البزار).

(المقصد العلي في زوائد أبي يعلىٰ الموصلي).

(موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبان) الخمسة للحافظ نور الدين الهيثمي عليّ ابن أبي بكر.

(الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث).

(التبيين لأسماء المدلسين) كلاهما للبرهان الحلبي سبط ابن العجمي.

(العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم).

(الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم) كلاهما لابن الوزير محمد بن إبراهيم اليماني.

(توضيح المشتبه).

(الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام).

(الرد الوافر علىٰ من زعم: بأن من سمىٰ ابن تيمية شيخ الإسلام كافر) الثلاثة لابن ناصر الدين الدمشقي.

(فتح الباري شرح صحيح البخاري).

(هدي الساري إلىٰ فتح الباري).

(تغليق التعليق).

(المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية).

(التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير).

(الدراية في تخريج الهداية).

(الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف).

(الإصابة في تمييز الصحابة).

(تهذيب التهذيب).

(تقريب التهذيب).

(تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة).

(تبصير المنتبه في تحرير المشتبه).

(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة).

(إنباء الغمر في أبناء العمر).

(رفع الإصر عن قضاة مصر).

(النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح).

(نزهة النظر شرح نخبة الفكر).

(القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد).

(إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي).

(توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس) العشرون للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(عمدة القاري شرح صحيح البخاري).

(البناية شرح الهداية).

(رمز الحقائق شرح كنز الدقائق) الثلاثة للحافظ البدر العيني.

(المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة).

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث).

(الضوء اللامع لأهل القرن التاسع).

(التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة) الأربعة لشمس الدين السخاوي.

(جمع الجوامع) في الحديث.

(الجامع الصغير في حديث البشير النذير).

(زيادة الجامع الصغير).

(الدر المنثور في التفسير بالمأثور).

(اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة).

(ذيل اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة).

(التعقبات على الموضوعات).

(الخصائص الكبرى).

(زهر الربى على المجتبى).

(الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة).

(المنجم في المعجم).

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) الاثنا عشر للجلال السيوطي.

(فتح الباقي في شرح ألفية العراقي).

(الأدب في تبليغ الأرب) كلاهما للقاضي زكريا الأنصاري.

(إرشاد الساري شرح صحيح البخاري).

(المواهب اللدنية في المنح المحمدية) كلاهما للشهاب القسطلاني.

(سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد) لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي.

(عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان) له أيضا.

(كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) لعلي المتقي الهندي.

(مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح).

(جمع الوسائل في شرح الشمائل).

(فتح باب العناية في شرح النقاية).

(شرح الشفا للقاضي عياض).

(الموضوعات الكبرىٰ).

(المصنوع في معرفة الموضوع) الستة لعلي القاري المكي.

(فيض القدير في شرح الجامع الصغير).

(التيسير في شرح الجامع الصغير) كلاهما لعبد الرؤوف المناوي.

(شرح المواهب اللدنية) للزرقاني محمد بن عبد الباقي.

(شرح الموطأ) له أيضا.

(سبل السلام شرح بلوغ المرام).

(العدة شرح عمدة الأحكام) كلاهما للأمير اليماني محمد بن إسماعيل الصنعاني.

(نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار) للقاضي الشوكاني.

(تحفة الذاكرين شرح الحصن الحصين) له أيضا.

(إتحاف الأكابر بأسانيد الدفاتر) للشوكاني المذكور.

(الإمداد بعلو الإسناد) لعبد الله بن سالم البصري.

(الأمم لإيقاظ الهمم) للملا إبراهيم الكوراني.

(بغية الطالبين) لأحمد النخلي.

(المصفى شرح الموطأ).

(حجة الله البالغة).

(إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه) الثلاثة لولي الله الدهلوي المحدث.

(لمعات التنقيح شرح مشكاة المصابيح) للشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي.

(مجمع بحار الأنوار).

(المغني في ضبط أسماء الرجال).

(تذكرة الموضوعات) الثلاثة لمحمد طاهر الفتني.

(دليل الفالحين شرح رياض الصالحين).

(الفتوحات الربانية شرح الأذكار النواوية) كلاهما للشيخ محمد بن علان الصديقي.

(كتاب التوحيد) للشيخ محمد بن عبد الوهاب.

(عون الباري شرح صحيح البخاري).

(السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج).

(فتح البيان في مقاصد القرآن).

(حسن الأسوة فيما ثبت عن الله ورسوله في النسوة).

(أبجد العلوم).

(إتحاف النبلاء المتقين) الستة للسيد محمد صديق حسن خان الحسيني.

(توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر).

(التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن) كلاهما للشيخ محمد طاهر الجزائري.

(قواعد التحديث) للشيخ جمال القاسمي.

فهذه أكثر من ٣٠٠ كتاب للحفاظ النقاد والأئمة المحدثين من غير استقصاء لكتب من ذكرت بعض كتبهم هنا إلىٰ كتب أخرىٰ لا يحصىٰ عددها، من تآليف أصحاب الحديث من طبقات هؤلاء المذكورين ومن بعدهم، من الحفاظ الجهابذة والأئمة المحدثين، ولم يفتتح أحد منهم كتابه ـ علىٰ تمادي القرون كلها ـ بخطبة الحاجة المعروفة.

وفي هؤلاء المحدثين جمّ غفير دَوّنوا خطبة الحاجة في كتبهم الحديثية،

ورووها إلىٰ من بعدهم، وقَرَؤُوها[1] كرّات ومرات، وفيهم محدثو الفقهاء وفقهاء المحدثين، وعليهم المعوّل في الرواية والدراية.

ولا يخلو أن يكون تركهم افتتاح مؤلفاتهم بخصوص خطبة الحاجة إما أن يكون لجهلهم بحديثها، وهذا باطل يخالفه العيان، فإنهم دوّنوا هذا الحديث ورووه في كتبهم وقرؤوه الكرات والمرات، وإما أن يكون ذلك تقصيرا منهم وإهمالا لسنة رسول الله ﷺ وهذا أبطل من الأول، فإن السنة إنما ضبطت وحُفظت بأصحاب الحديث. وهم أشدّ الناس اتباعا لسنة رسول الله ﷺ وإحيائها، وعليهم المعوّل في هذا الباب وإليهم المَفزعُ وما زالوا ظاهرين بالسنة قامعين للبدعة.

فلم يبق إلا أنهم ما رأوا الافتتاح بخصوص هذه الخطبة سنة التأليف والتصنيف، بل رأوا هذه الخطبة مستهلّ الخطب القولية الهامة ـ علىٰ تفصيل سبق ذكره ـ لأدلة تقدّم بيانها.

وحذا حذو أئمة الحديث في ذلك غيرهم من أهل العلم المصنفين في سائر العلوم الدينية من تفسير، وفقه، وأصول، ونحو، وصرف، وبيان، وبديع، وما إلىٰ ذلك، وتصانيفهم مطبوعة متداولة بين طلبة العلم وأهله، يرونها غير مفتتحة بخطبة الحاجة.

الرد على الألباني في شذوذه في هذه المسألة:

وإذ أحاط القارئ الكريم بكل ما تقدم يتبين مبلغ شناعة شذوذ الألباني في هذه المسألة ـ إلىٰ شذوذه الكثير في مسائل الفقه والحديث ـ فقد جهّل الأئمة السلف وعلماء الخلف في مقدمات كتبه لتركهم افتتاح مؤلفاتهم بخطبة الحاجة،

---

(١) والنص في الأصل من طبعة دار البشائر: (ورَووه إلىٰ من بعدهم، وقَرَؤُوه).

وسأنقل عباراته في ذلك تدليلا على مبلغ انحرافه وإعجابه برأيه، وتحطُّطِه على من خالف كائنا من كان.

وقد ألّف رسالة باسم (خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يُعلمها أصحابه).

طُبعت أول مرة سنة ١٣٧٣، ثم طُبعت غير مرة، قال في خاتمة هذه الرسالة[1]:

(قد تبيّن لنا من مجموع الأحاديث المتقدمة، أن هذه الخطبة تُفتح بها جميع الخطب، سواء كانت خطبة نكاح، أو خطبة جمعة، أو غيرها، فليست خاصة بالنكاح كما قد يُظنّ، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود التصريح بذلك، كما تقدم، وقد أيّد ذلك عمل السلف الصالح، فكانوا يفتتحون كتبهم بهذه الخطبة، كما صَنع الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله، حيث قال في مقدمة كتابه (مشكل الآثار):

(وأبتدئ بما أمر ﷺ بابتداء الحاجة، مما قد رُوي عنه بأسانيد أذكرها بعد ذلك إن شاء الله: إن الحمد لله...).

وقد جَرىٰ علىٰ هذا النهج شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله، فهو يكثر من ذلك في مؤلفاته، كما لا يخفىٰ علىٰ من له عناية بها). انتهىٰ كلام الألباني.

كذا قال، والواقع أنه لم يتقدم في الأحاديث التي ساقها في رسالته ـ وقد ذكرتها فيما سبق ـ أن النبي ﷺ كان يفتتح خطبة الجمعة بخطبة ابن مسعود، المعروفة بخطبة الحاجة، التي فيها الآيات الثلاث، ولم يتقدم أيضا في شيء من تلك الأحاديث أن هذه الخطبة مستهل الكتب والرسائل، أو أن النبي ﷺ كان يبدأ

(١) ص ٣٩ من الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩.

كتبه ورسائله بهذه الخطبة.

وقوله: (وفي بعض طرق حديث ابن مسعود التصريح بذلك)، يريد به ما جاء في بعض الروايات من لفظ (خطبة الحاجة في النكاح وغيره)، ولفظ (في النكاح وغيره) ليس مرفوعا إلىٰ النبي ﷺ، ولا هو من قول ابن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه، بل هو قول أبي إسحاق السبيعي راوي الحديث عن أبي عبيدة وأبي الأحوص، كما دلت علىٰ ذلك رواية شعبة عن أبي إسحاق عند أبي داود الطيالسي في (مسنده)، وقد ذكرت سابقا روايته[1].

ومعلوم أن قول أبي إسحاق السبيعي عام أريد به الخصوص، فلا يشمل ذلك الكتب والرسائل، بدليل العمل المتوارث في عهد الرسالة والصحابة، ثم عهد التابعين ومنهم أبو إسحاق السبيعي وأتباعهم فمن بعدهم.

ومن الغريب أن الألباني يدّعي علىٰ السلف الصالح عامة أنهم كانوا يفتتحون كتبهم بخطبة الحاجة، ثم لم يسرد إلا اسم أبي جعفر الطحاوي المولود سنة ٢٢٩ ـ بعد انقراض عهد أتباع التابعين بزمن طويل ـ والمتوفىٰ سنة ٣٢١، واسم شيخ الإسلام ابن تيمية المولود سنة ٦٦١ والمتوفىٰ سنة ٧٢٨، فالطحاوي من رجال القرن الرابع، وابن تيمية من رجال القرن الثامن، وكل منهما جاء بعد انقراض عهد السلف القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية، فأين ما ادعاه الألباني من أن السلف كانوا يفتتحون كتبهم بهذه الخطبة؟

وغاية ما في الباب أن الإمام الطحاوي ابتدأ كتابه (شرح مشكل الآثار) ـ وهو كتاب واحد من تآليفه الكثيرة ـ بهذه الخطبة، ولم يبدأ بها كتبه السابقة علىٰ (شرح مشكل الآثار) ولا اللاحقة به، مثل (شرح معاني الآثار)، و(مختصر

---

(١) في ص ١٠.

الطحاوي)، و(اختلاف الفقهاء)، و(الشروط الكبير)، و(التسوية بين حدثنا وأخبرنا)، وغيرها، فلو أنه يرى هذه الخطبة سنة التأليف لما أعرض عنها في مؤلفاته الأخرى الكثيرة، وهذا واضح جدا.

وكذلك الشيخ ابن تيمية رحمه الله لم يفتتح جلّ تآليفه الكبار والصغار بهذه الخطبة. فدونك كتبه الكبيرة المطوّلة: (الاستقامة)، و(منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقَدَرية)، و(بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية)، و(شرح العقيدة الأصفهانية)، و(اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم)، و(الصارم المسلول على شاتم الرسول)، وغيرها، وجلّ رسائله المندمجة في (الفتاوى الكبرى)، ومجموع الفتاوى البالغ ٣٥ مجلدا، لم يُفتتح شيء منها بهذه الخطبة.

وفي تضاعيف رسائله المندمجة في (مجموع الفتاوى) وغيرها ما هو مفتتح بهذه الخطبة، وهذا لا يدلّ على سنية افتتاح التأليف بها في نظر الشيخ ابن تيمية، فإنَّ تركَ الافتتاح بها أكثر عمله.

تحطط الألباني على العلماء قاطبة لتركهم افتتاح مؤلفاتهم بخطبة الحاجة:

وقال الألباني أيضا في مقدمة الطبعة الأولى من (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) المجلد الأول، تعليقا على خطبة الحاجة، وقد افتتح الكتاب بها، ما نصه:

(هذه الخطبة هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُعلّم أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح، أو جمعة، أو محاضرة، أو غير ذلك، وليَ فيها رسالة مطبوعة، نشرتها مجلة (التمدن الإسلامي) الغرّاء وهي مهجورة ـ مع الأسف ـ من العلماء قاطبة فيما

علمت ـ تأمل قوله: قاطبة!! ـ، فلعلهم يعودون إليها ويحيونها).

وقال نحو ذلك تعليقا في مقدمة (سلسلة الأحاديث الصحيحة) المجلد الأول، وقال في مقدمة (سلسلة الأحاديث الضعيفة) المجلد الرابع، ما نصه: هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يُعلمها أصحابه بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح، أو جمعة، أو عيد، أو محاضرة، ولِيَ فيها رسالة مطبوعة مرارا.

وهذه الخطبة مع الأسف مهجورة من أكثر الخطباء والمدرسين، وإن كنا بدأنا نشعر بعد نشر الرسالة بسنين أن كثيرا من الخطباء وبخاصة السلفيين منهم قد تبنوها، وبذلك أحيوا سنة أماتها من لا يهتم بإحياء السنن وإماتة البدع، جزاهم الله خيرا.

وبهذه المناسبة أقول: إن من أسوأ التعليقات التي وقفت عليها في هذه الآونة الأخيرة، والتي تدل على أن كاتبها لم يؤت من الحكمة شيئا مذكورا، ما طبعه المدعو شرف حجازي المصري على كتابي (صحيح الكلم الطيب) الذي سرقه وطبعه بتعليقات أضافها من عنده، كان منها قوله ص ٨٥ ناقلا عن النووي: (هذه الخطبة سنة، لو لم يأتِ بشيء منها، صحَّ النكاح باتفاق العلماء).

أقول ـ القائل الألباني ـ: فإن مثل هذا التعليق إنما يحسن ذكره في سنة معروفة، يخشى من مواظبة الناس عليها أن يقعوا في الغلو فيها، وليس في سنة كهذه الخطبة التي لا يعرفها أكثر الخاصة ـ تأمل قوله هذا أيضا ـ فضلا عن العامة، حتى كادت أن تُصبح نسيا منسيا، حتى عند بعض الناشرين الذين يدعون السلفية عقيدة أو تجارة (الله أعلم بما في نفوسهم)، وقد بينت شيئا من هذا في مقدمتي للطبعة الثامنة من الكتاب المذكور: (صحيح الكلم الطيب). انتهى كلام الألباني.

فانظر كيف يصف الألباني أهل العلم الحفاظ المحدثين وغيرهم ممن تركوا افتتاح مؤلفاتهم بهذه الخطبة ـ كما يدل عليه سياق كلامه وسباقه ـ بأنهم أماتوا هذه السنة لأجل عدم اهتمامهم بإحياء السنن وإماتة البدع!!

وتأمل في آخر كلامه المذكور كيف جعل افتتاح المؤلفات بهذه الخطبة من واجبات السلفية التي لا بد من الاحتفاظ بها لمن يدعي السلفية!! مع أن السلف ما كانوا يعرفون هذه السنة التي أوجدها فضيلة الشيخ الألباني في آخر القرن الرابع عشر الهجري.

وعلىٰ القارئ الكريم أن يلاحظ أن هذه الأشياء التي ذكرها من خطبة نكاح، أو جمعة، أو عيد، أو محاضرة، كلها من قبيل الخطب القولية، وليس فيها شيء من قبيل التأليف والكتابة، وأظنه شعر بأجنبية التأليف عنها، وأن التأليف حكمه مغاير لتلك المذكورات، ولذلك لم يجرُؤ علىٰ أن يقول: (أو تأليف وتصنيف)، بل أوهم ذلك بقوله: (أو غيرها)، ليتم له ادعاؤه وتوهمه أنه هو الذي أحيا السنة التي هجرها العلماء قاطبة كافة كما زعمه!!

وما أسوأ تجهيله السلف والخلف قاطبة عامة من غير خجل ولا وجل أيضا!!

ولكن ليس هذا عنه بغريب، فقد جهَّل السلف والخلف قاطبة وخرج عليهم وزعم الزعم الباطل من أن الذهب المحلّق حرام علىٰ النساء وأوهم الرعاع أنه أول من انتبه إلىٰ حرمة الذهب المحلق، وأن الأئمة السابقين غفلوا عنها كلِّهم!! مع أن المسألة واضحة كالشمس، وحاشا الشارع أن ينوط الحرمة والحلّ بـ(التحليق وعدمه) مع عدم الفارق بينهما.

وإنما أدّىٰ الألباني إلىٰ هذا الشذوذ اعوجاج فهمه لبعض النصوص لضعف معرفته بأصول الفقه، بل أصول الرواية والدراية أيضا، واقرأ الردّ المشبع علىٰ

مزاعم الألباني في ذلك في رسالة (إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء والرد على الألباني في تحريمه) لفضيلة الشيخ العلامة المحدث البارع الأستاذ إسماعيل بن محمد الأنصاري حفظه الله تعالى ورعاه، الباحث الشرعي في دار الإفتاء بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

واقرأ أيضا رسالة (المؤنّق في إباحة تحلي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق) تأليف الأستاذ أبي عبد الله مصطفى بن العدوي أحسن الله تعالى إليه، فقد أجاد الرد أيضا على مزاعم الألباني في هذه المسألة.

هذا، ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن الألباني احتج في رسالة (خطبة الحاجة)[1] بلفظ (خطبة الحاجة من النكاح وغيره) على سنية افتتاح جميع الخطب بخطبة الحاجة، لعموم (وغيره)، وإذا هو في مقدمة السلسلتين ـ كما نقلت كلامه ـ يخُص ذلك بالكلام في أمور الدين، مع أن لفظ (وغيره) يشمل جميع الحاجات سواء أكانت من أمور الدين أو أمور الدنيا، بل لفظه أقرب إلى أن يشمل الأمور الدنيوية، والنكاح في أصله ـ عند عدم العارض ـ من الأمور الدنيوية عند غير واحد من الأئمة، وإن عدّ عبادة عند نية التعفف، وللفوائد والمصالح المترتبة عليه.

ولم يذكر الألباني دليله على هذا التخصيص المبتكر، وقد سبق في بعض الأحاديث التي ذكرتها سابقا ذكر حمد النبي ﷺ وتشهده في بعض كلامه المهم في أمور الدنيا، كما تقدم[2].

۞ الكشف عن خطأ شنيع للألباني ارتكبه في رسالة (خطبة الحاجة):

وأخيرا أنبّه على خطأ شنيع ارتكبه الألباني في آخر رسالته في (خطبة الحاجة)

---

(١) ص ٣٩.

(٢) ص ١٣، ١٤، ١٩، ٢٠.

والذي يدل علىٰ جهله بالحديث والفقه جميعا، مع إقراره دعوىٰ بعض المفتونين به في حقه أنه:

(لو أن شهادات أهل العصر في شيوخ السنة وأعلام الحديث والأثر[١]، اجتمعت، فصيغ منها شهادة واحدة، أو جُمعت في ضغث واحد، ثم وُضعت علىٰ مِنضدة تاريخ العلماء، فإني أحسب أن تكون مادة صادقة في علم الحديث الأوحد، أستاذ العلماء، وشيخ الفقهاء، ورأس المجتهدين في هذا الزمان الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، أكرمه الله في الدارين..)[٢].

ومع دعوىٰ الألباني نفسه بقول: (تفرّدنا في هذا العصر ـ فيما أعلم ـ بتتبّع الزيادات من مختلف روايات الحديث، وجمع شملها، وضمّها إلىٰ أصل الحديث، مع تحري الثابت منها)[٣].

ومع دعواه هو (الانكباب علىٰ هذا العلم الشريف ـ علم الحديث ـ والتخصص فيه أكثر من نصف قرن من الزمان)[٤].

وأنقل هنا كلامه الذي أشرت إليه من رسالته (خطبة الحاجة)[٥]، ثم أعلّق عليه ما يقتضيه من بيان، قال الألباني في آخر رسالته المذكورة ما نصه:

---

(١) كان هذا المفتون كَتَب أولا: (لو أن شهادات الناس قديمها وحديثها في شيوخ السنة)، ثم عاد فضرب علىٰ قوله: (الناس قديمها وحديثها) وكتب لفظ (أهل العصر)!!! كما ترىٰ ذلك في صورة مكتوبة في أواخر كتاب (حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه) لمحمد بن إبراهيم الشيباني.

(٢) من كتاب (حياة الألباني) المذكور آنفا ٥٤٩/٢، وهذا الكتاب ألفه كاتبه تحت إشراف الألباني، وقرأه عليه، كما تجد بيان ذلك في بداية الكتاب ص ١٩، وفي آخر الكتاب ص ٩٠٦.

(٣) من كتابه (آداب الزفاف) ص ١٦٠ من الطبعة الشرعية الجديدة.

(٤) من مقدمة (ضعيف سنن ابن ماجه) ص ٤٤ الطبعة الأولىٰ.

(٥) ص ٤٠ ـ ٤١.

(قال المحقق السندي في (حاشيته على النسائي) في شرح قوله في الحديث: (والتشهد في الحاجة): (والظاهر عموم الحاجة للنكاح وغيره. ويؤيده بعض الروايات، فينبغي أن يأتي الإنسان بهذا، يستعين به على قضائها وتمامها، ولذلك قال الشافعي: الخطبة سنة في أول العقود كلها، قبل البيع والنكاح وغيرهما، و(الحاجة) إشارة إليها، ويحتمل أن المراد بالحاجة النكاح، إذ هو الذي تُعرف فيه الخطبة دون سائر الحاجات)، وكذا في (حاشيته على ابن ماجه).

قلت ـ القائل الألباني ـ: هذا الاحتمال الثاني ضعيف، بل باطل، لثبوت ذلك عن النبي ﷺ في غير النكاح، كما في قصة ضماد في حديث ابن عباس، وكما في حديث جابر، فتنبه[١].

لكن القول بمشروعية هذه الخطبة في البيع ونحوه، كإجارة ونحوها فيها نظر بيّن، ذلك لأنه مبني على القول بوجوب الإيجاب والقبول فيها، وهو غير مسلم، بل هو أمر محدث، لأن الناس من لدن النبي ﷺ وإلى يومنا هذا ما زالوا يتعاقدون في هذه الأشياء بلا لفظ، بل بالفعل الدال على المقصود[٢].

---

(١) ليس في حديث ابن عباس ذكر الآيات الثلاث، وحديث جابر الوارد في خطبة الجمعة فيه ذكر مطلق الحمد والثناء والتشهد، ولم يرد فيه ذكر الآيات الثلاث، ولا خصوص اللفظ الوارد في حديث ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهما، كما سَبق نص الحديثين، ثم الحديثان في الخطب القولية دون خطب الكتب والرسائل كما سبق أيضا.

(٢) علّق عليه الألباني: من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في فصل له عَقده لبيان قاعدة عظيمة المنفعة ـ كما قال هو نفسه ـ حول هذه المسألة، وهي الإيجاب والقبول في العقود، وفي المعاطاة فيها، ذَهب فيه إلى أنه لا يُتقيّد فيها بلفظ معين، بل هذا من البدع، وأنها تصح بأي لفظ وبالفعل الدال على المقصود، فانظر (الفتاوى الكبرى): ٣/٢٦٧ ـ ٢٧٤. انتهى.

قال الشيخ عبد الفتاح: نسي الألباني هنا أن الناس ـ علماء السلف والخلف ـ ما زالوا يفتتحون كتبهم ورسائلهم بغير خطبة الحاجة المعروفة، أفلا يكون القول بسنية هذه الخطبة بخصوصها في افتتاح التأليف والتصنيف أمرا مرفوضا؟!!

فبالأحرىٰ أن تكون الخطبة بدعة وأمرا محدثا، وبيوعه ﷺ وعقوده التي وردت في كتب السنة المطهرة من الكثرة والشهرة بحيث يغني عن نقل بعضها في هذه العجالة، وليس في شيء منها الإيجاب والقبول، بلْهَ الخطبة فيها). انتهىٰ كلام الألباني.

وعليه في هذا الكلام عدة مآخذ:

* **الأول**: أن الألباني أقر السندي فيما نقله عن الإمام الشافعي رحمه الله من أن (الخطبة سنة في أول العقود كلها، قبل البيع والنكاح وغيرهما)، مع أن عبارة الإمام الشافعي، كما في (مختصر المزني) في كتاب النكاح[1]: (وأُحِبّ أن يقدم بين يدي خطبته وكل أمر طلبه سوىٰ الخطبة حمد الله تعالىٰ والثناء عليه، والصلاة علىٰ رسوله ﷺ والوصية بتقوىٰ الله، ثم يخطب، وأحب للولي أن يفعل مثل ذلك، وأن يقول ما قال ابن عمر: أنكحت علىٰ ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان). انتهىٰ.

وهكذا نقل النووي رحمه الله في (كتاب الأذكار) في (حمد الله تعالىٰ)، كلام الإمام الشافعي إلىٰ قوله (والصلاة علىٰ رسوله ﷺ)، ولم أر في (كتاب الأم) للإمام الشافعي، ولا في كتب السادة الشافعية ما نقله عنه السندي ـ من استحباب الخطبة في العقود كلها ـ وأقر عليه الألباني وبنىٰ علىٰ ذلك رده المنكر علىٰ الإمام الشافعي رضي الله تعالىٰ عنه.

* **الثاني**: دعوىٰ الألباني أن القول بمشروعية خطبة الحاجة في البيع والإجارة ونحوها، مبني علىٰ القول بوجوب الإيجاب والقبول فيها: من غرائب

---

(١) ص ١٦٧ في آخر (كتاب الأم) تحت عنوان الكلام الذي ينعقد به النكاح، والخطبة قبل العقد (مأخوذ) من الجامع للإمام الشافعي من كتاب التعريض بالخطبة، ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه.

فقهه الذي به زُعم أنه شيخ الفقهاء، ورأس المجتهدين في هذا الزمان!!

والواقع أن القول بمشروعية خطبة الحاجة واستحبابها في عقد البيع ونحوه من العقود ـ لو قال به قائل لدليل قام عنده ـ لا يحتاج إلىٰ وجوب الإيجاب والقبول، بل يكفي لذلك جواز التكلم عند العقود بالإيجاب والقبول، أو بغيرهما من الشروط والعهود المتعلقة بالعقود، فإن هذه الخطبة تحتاج إلىٰ وجود كلام تكون الخطبة مستهلا له، لا إلىٰ وجوب ذلك الكلام، وهذا واضح لصغار الطلبة أيضا، بله المتفقهين والفقهاء!!

فكأن الألباني يوجب علىٰ المتعاقدين الصمت التام ويحرم عليهما الكلام حتىٰ في العقود ذوات الشأن التي تحتاج إلىٰ تفاهم وتعاهد بين المتعاقدين؟! والأمر أن الألباني لم يَتفقّه أو لم يستحضر عند الكتابة أن جواز العقد بالتعاطي ـ بشروطه ـ شيء، وجواز التكلم بالإيجاب والقبول، أو احتياج المتعاقدين إلىٰ الكلام لاستيفاء الشروط والمعاهدات في بعض الأحيان شيء آخر، فلا ينفي ثبوت الأول وجود الأمر الثاني.

ثم زعمه ـ كما هو ظاهر كلامه ـ من أن عقد البيع والإجارة ونحوهما من عهد الرسالة إلىٰ يومنا ما زال يُعقد بلا لفظ، بل بالفعل الدال علىٰ المقصود: زعمٌ مكشوف البطلان، فمتىٰ كان البيع أو الإجارة يُعقد بين الناس بالتعاطي سوىٰ بعض الصور التي يأتي ذكرها في كلام الشيخ ابن تيمية رحمه الله؟!

وعلىٰ كلام الألباني يكون بيع واستئجار البيوت والحوانيت والمتاجر والمزارع وأمثالها من الأشياء المتباينة، بالتعاطي بلا لفظ وهذا لا يقول به عاقل، بل هذا يناقضه الفقه وشاهد الوجود معا.

* **الثالث:** قول الألباني (لأن الناس... ما زالوا يتعاقدون في هذه الأشياء

بلا لفظ بل بالفعل الدال على المقصود)، مقتبس من كلام الشيخ ابن تيمية رحمه الله، ولكن الألباني تسرَّع في الاقتباس من كلامه قبل أن يتفقّه، فصار منه أنه غيّب المشار إليه (هذه الأشياء) في كلام الشيخ ابن تيمية، وإليك كلامه بتمامه ليتضح السياق والسباق، قال رحمه الله في (الفتاوى الكبرى) و(مجموع الفتاوى)[1] ما نصه:

(الفقهاء في صفة العقود على ثلاثة أقوال ـ ثم قال بعد ذكر القول الأول: القول الثاني: إنها ـ أي العقود ـ تصح بالأفعال فيما كثر عقده بالأفعال، كالمبيعات بالمعاطاة، وكالوقوف في مثل من بنى مسجدا، وأذن للناس في الصلاة فيه، أو سبّل أرضا للدفن فيها، أو بنى مطهرة وسبّلها للناس، وكبعض أنواع الإجارة: كمن دفع ثوبه إلى غَسّال أو خيّاط، يعمل بالأجرة، أو ركب سفينة ملاح، وكالهدية ونحو ذلك.

فإن هذه العقود لو لم تنعقد بالأفعال الدالة عليها لفسدت أمور الناس، ولأن الناس من لدن النبي ﷺ وإلى يومنا ما زالوا يتعاقدون في مثل هذه الأشياء بلا لفظ، بل بالفعل الدالّ على المقصود، وهذا هو الغالب على أصول أبي حنيفة، وهو قول في مذهب أحمد، ووجه في مذهب الشافعي، بخلاف المعاطاة في الأموال الجليلة فإنه لا حاجة إليه ولم يجر به العرف). انتهى كلام الشيخ ابن تيمية، وبه يتبين القارئ المشار إليه بقوله: (هذه الأشياء) الذي قطّعه الألباني من سياقه!!

ثم ذكر الشيخ رحمه الله القول الثالث ورجّحه، فليُراجع كلامه.

* **الرابع**: قول الألباني: (بيوع النبي ﷺ وعقوده التي وَردت في كتب السنة المطهرة ليس في شيء منها الإيجاب والقبول) مما يَضحك منه صغار طلبة

---

(١) الفتاوى الكبرى: ٣/٢٦٨، ومجموع الفتاوى: ٢٩/٥ ـ ٧.

الحديث الشريف، ممن قرؤوا (بلوغ المرام) فحسب، ويستغربون صدور مثل هذا الكلام من عوامّ طلبة الحديث. فضلا عن المشتغل بالصحاح والسنن والأجزاء والمسانيد ومن يدعي التفرّد بالوقوف على أطراف الحديث والتخصص في علم الحديث والانكباب عليه!!

وأكتفي هنا بذكر ثلاثة أحاديث من الكتب التي حققها الألباني ـ حافظ الوقت!! والمتفرد بمعرفة الطرق والروايات على حد زعمه!! ـ واشتغل بها سنين متطاولة، جاء فيها ذكر الإيجاب والقبول في بيوع النبي ﷺ وعقوده، وهذه الثلاثة تكفي لإبطال مجازفته في النفي المطلق والسلب الكلي، وإليك تلك الأحاديث:

الحديث الأول: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (غزوت مع رسول الله ﷺ: فتلاحق بي وتحتي ناضح لي قد أعيا ولا يكاد يسير، قال: فقال لي: ما لبعيرك؟ قال: قلت: عليل. قال: فتخلف رسول الله ﷺ فزجره ودعا له، فما زال بين يدي الإبل قُدّامها يسير قال: فقال لي: كيف ترى بعيرك؟ قال: قلت: بخير، قد أصابته بركتك. قال: أفتبيعُنيه؟ فاستحييت، ولم يكن لنا ناضح غيره، قال: قلت: نعم. فبعته إياه على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة.

قال: فقلت له: يا رسول الله إني عروس. فاستأذنته، فأذن لي، فتقدّمت الناس إلى المدينة، حتى انتهيت، فلقيني خالي، فسألني عن البعير؟ فأخبرته بما صنعتُ فيه، فلامني فيه.

قال: فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوتُ إليه بالبعير، فأعطاني ثمنه وردّه عليّ).

أورده الحافظ المنذري في (مختصر صحيح مسلم)[1] الذي حققه الألباني، في كتاب البيوع (باب بيع البعير واستثناء حملانه)، وهو بطوله في (مختصر صحيح الإمام البخاري)[2] للألباني، في كتاب (باب شراء الدواب والحمير...).

الحديث الثاني: عن أنس بن مالك ﷺ: (أن رسول الله ﷺ باع حِلْسا وقدحا قال: من يشتري هذا الحلس والقدح؟ فقال رجل: أخذتهما بدرهم. فقال النبي ﷺ: من يزيد على درهم؟ من يزيد على درهم؟ فأعطاه رجل درهمين، فباعهما منه).

رواه الترمذي في (جامعه)[3] في كتاب البيوع (باب ما جاء في بيع من يزيد) وقال: (هذا حديث حسن...) وهو من (ضعيف سنن الترمذي)[4] و(ضعيف سنن ابن ماجه)[5] للألباني، والحديث كما قال الإمام الترمذي حسن، ولا عبرة بتضعيف الألباني له.

الحديث الثالث: عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: (لمّا افتُتِحت خيبر سألت يهود رسول الله ﷺ أن يُقرَّهم فيها على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع فقال رسول الله ﷺ: أقِرُّكم على ذلك ما شئنا).

رواه البخاري في (صحيحه)[6] في كتاب الحرث والمزارعة (باب إذا قال رب الأرض: أقرّك ما أقرّك الله ـ ولم يذكر أجلا معلوما ـ فهما على تراضيهما)،

---

(١) ص ٢٤٩ من الطبعة الأولى للطبعة الجديدة! سنة ١٤١١.

(٢) ٢/٢٩ ـ ٣٣.

(٣) ٣/٥١٣.

(٤) ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٥) ص ١٦٩.

(٦) ٥/٢١ مع (الفتح).

ومسلم في (صحيحه)[١] في كتاب المساقاة والمزارعة، واللفظ له. والحديث في (مختصر صحيح الإمام البخاري)[٢] للألباني في كتاب البيوع في الباب المذكور.

حديث آخر: يتعلق بالموضوع من عمل الصحابة في عهد النبي ﷺ أقرّهم عليه، أذكره زيادة تأكيد للمقام، وإلا فالأحاديث والآثار في هذا الموضوع كثيرة جدا.

عن أبي سعيد رضي الله تعالىٰ عنه قال: (انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتىٰ نزلوا علىٰ حي من أحياء العرب، فاستضافوهم، فأبوا أن يضيفوهم، فلُدِغ سيّدُ ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء، لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء.

فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لُدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم والله، إني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براقٍ لكم حتىٰ تجعلوا لنا جُعلا. فصالحوهم علىٰ قطيع من الغنم.

فانطلق يتفل عليه ويقرأ (الحمد لله رب العالمين) فكأنما نُشط عن عقال، فانطلق يمشي وما به قَلَبة.

قال: فأوفوهم جُعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا. فقال الذي رقىٰ: لا تفعلوا حتىٰ نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا. فقدموا رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: ومايُدريك أنها رقية؟ ثم قال: قد أصبتم، اقسموا واضربوا لي معكم سهما. فضحك النبي ﷺ).

---

(١) ١٠/٢١٠.

(٢) ٢/١١٦.

رواه الإمام البخاري في (صحيحه)[1] في كتاب الإجارة (باب ما يُعطي في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب)، وهو في (مختصر صحيح الإمام البخاري)[2] للألباني في كتاب الإجارة في الباب المذكور.

وليس هذا موضع سرد الأحاديث والآثار في هذا الموضوع، ولا موضع تحقيق مسألة صفة العقود بما لها وما عليها، بل الغرض الكشف عن مجازفة الألباني في نفي وجود الإيجاب والقبول في بيوع النبي ﷺ وعقوده، وقد حصل، ولله الحمد.

۞ خاتمة البحث:

ظَهر بما أوردته في هذا البحث من الروايات والنصوص والعمل المتوارث، أن خطبة الحاجة المعروفة ليست سنة استهلال الكتب والرسائل، على الرغم من إصرار الألباني على ذلك وتجهيله علماء السلف والخلف قاطبة في تركهم افتتاح مصنفاتهم بهذه الخطبة، وعلى الرغم من متابعة بعض الناشئين المغترين للألباني في ذلك.

وقد اغترَّ بدعواه هذه غير واحد ممن وثِقوا به، مستسلمين مغترين بصحة أقواله الشاذة، فلذا ترى كثيرا من الكتب التي طُبعت حديثا يستهلها مؤلفوها أو المقدّمون لها بخطبة الحاجة ظنا منهم أنها سنة واردة في التأليف والتصنيف، وذلك ـ كما علمت ـ مخالف للعمل المتوارث بين السلف والخلف، ولا دليل عليه من السنة.

فلعلهم بالوقوف على هذا البحث يتبينون حقيقة الحال من أن خطبة الحاجة

---

(١) ٤/٤٥٣.

(٢) ٢/٩١ ـ ٩٢.

سنيتها في مستهل الخطب القولية، وليست سنة في افتتاح الكتب والرسائل، والله ولي التوفيق.

وأسأل الله تعالى المولى الكريم أن يتقبّل مني هذا البحث وينفع به قارئه، ويُلهم الشيخ الألباني الرجوع إلى الصواب، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



رسالةُ الشيخ سليم بن عيد الهلالي
في الردِ على الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في مسألة خطبة الحاجة

وقد اطَّلعتُ مُؤخَّرًا على رسالة الشيخ سليم الهلالي بعنوان (العمدة في ردِّ شبهات أبي غدة) في ١٣صفحة. فلما قرأتُها وجدتُها إعادةً وتكرارًا لنصِّ كلام الشيخ الألباني الذي ردَّ عليه الشيخُ عبد الفتاح، ولم يستطع هذا المعترِضُ أن يأتي بكلمةٍ واحدة من سنة رسول الله ﷺ أو من أثرِ صحابته رضوان الله عليهم بما يرُدُّ كلامَ الشيخ عبد الفتاح، ووُرَيْقاتُه هذه في أصلِ كتابتِه في غاية الضعفِ من حيث الاستدلال ومناقشة الأدلة وتحليلها، ولا أدري ما حال كُتبه الأُخرَىٰ إلا أنّ هذه الوُرَيْقات في غاية البُعد عن الموضوعيّة والمنهجية في المناقشة والاستدلال، وفي غاية البعد عن أدبِ الخلاف، وأكثرُ كلامِه مما يناقضُ علىٰ نفسه.

وعلىٰ سبيل المثال أنقلُ لكم نصّ كلامه الذي ساقه جوابا علىٰ ردِّ الشيخ عبد الفتاح.

قال في رسالته (العمدة) ص ٦٣ وهو يردُّ علىٰ الشيخ عبد الفتاح والشيخ يوسف القرضاوي:

قال أبو أسامة[1]: ولي تعليقات علىٰ كلام الكاتب والمقدِّم، ـ أي علىٰ عبد الفتاح والقرضاوي ـ وكلاهما يحمل للشيخ كراهية من الناحيتين: الحزبية والمذهبية، فهما من أقطاب حركة الإخوان المسلمين الدوليين، هذا من

(١) يعني به نفسه.

الناحية الحزبية.

وأما من الناحية المذهبية: فالخلاف فيه معروف مشهور بين أبي غدة الحنفي وشيخنا الألباني السلفي.

بينت ذلك، لأن الشيء من معدنه لا يستغرب، فكلامهم مليء بالتضليل والتجهيل والتحقير ـ بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ـ لإمام سلفي ملأ سمع الزمان وبصره، بتحقيقات علمية رصينة في نصرة السنة والدليل، ونشر لواء السلفية الجميل الجليل[١]. ولكن ما للأعمى ونقد الدراهم[٢]؟! وحكاية أقوالهم تكفي في ردها وفضحها... إلخ.

أقول في الجواب:

أولا: ما علاقةُ الإخوان المسلمين في تقرير سُنّة نبويّة من حيثُ ثبوتها أو عدم ثبوتها؟! وما علاقة المذهب الحنفي في هذه المسألة؟!

ثم قوله: (فكلامُهم مليء بالتضليل والتهجيل والتحقير...)، فكلامٌ يخالفه الواقعُ، وتناقضِه الحقيقة، وبإمكانكم أن تنظروا في كُتب الشيخ عبد الفتاح حتى تعرفوا هلْ كُتبه مليئة بالتضليل والتجهيل والتحقير، أم كُتب الشيخ الألباني مليئة بهذه الثلاثة وزيادة أخرى.

وهذه الوُرَيْقات تشهدُ على أن كاتبها الشيخ الهلالي قد ورث من شيخِه هذه الثلاثة وباحَ بها في هذه الصفحات المعدودة وهو يصفُ الشيخَ عبد الفتاح، مثلا يقول في ص ٧٠: (لا أصل لها إلا في ذهنه البارد، وتصوُّره الفاسد ورأيه الكاسد).

(١) كأنه لم يقرأ كُتب شيخ الألباني حتى يرى وقيعته في العلماء بالسوء.

(٢) أقام الشيخَ عبدَ الفتاح في مقام الأعمى، سبحان الله ما أبصره!!

ويقول أيضا في ص ٦٨: (أما دعاوىٰ أبي غدة العريضة المريضة... مرفوضة منقوصة بكلام علماء السلف)، هكذا يطلق، ثم لا يستطيع أن يأتي بمثال واحد من قدماء الأمة إلا بما صنعَه الإمامُ الطحاوي في (مشكل الآثار) دون غيره من كُتبه. ولو كان الإمامُ الطحاويُّ إنما لم يأتِ بِخُطبة الحاجة في كُتبه الأخرىٰ حتىٰ لا يظن الناس بأنها فريضة واجبة، لكان إتيانه بها أكثر من تَرْكها، كما تقتضيها الحكمة.

وبعده يقول الشيخ هلالي:

(وأزيدك أيها القارئ الكريم بيتًا من القصيد، فإن الشيخ شعيب الأرناؤوط ـ هداه الله ـ محقق كتاب (مشكل الآثار) قد بدأ مقدمة تحقيقه بخطبة الحاجة. وهذا المحقق ـ أيضا ـ حنفي المذهب، ماتريدي المعتقد ـ كأبي غدة ـ ألا يكفي هذا أبا غدة الحنفي؟ أم هي مشاكسة الإمام الألباني السلفي ﷺ...؟!) انتهىٰ

كلامه هذا لا يحتاج إلىٰ الجواب عنه، لبيان ضُعفه من حيث الاستدلال، وبعده عن الموضوعية والاستشهاد،

ثم ظنُّه وتخيُّلُه وتصريحُه بأنّ هذا الذي ذكرَه كان للشيخ عبدِ الفتاح أن يكتفي به، فعجيب جدا، خاصة بعد أن سبق لنا في رسالة الشيخ عبد الفتاح أن (٣١٨) كتابا من المسانيد والسنن والمعاجم والمستخرجات والطبقات والمجامع، وغيرها لم تكن مفتوحة بخطبة الحاجة.

فلو لم يكن الشيخ الهلالي ممن أثنىٰ عليه الألبانيُّ والشيخُ مقبل بن هادي الوادعي والشيخُ ربيع المدخلي الذي بسبب هذا الثناء يظنُّ البعضُ أنه قد أتىٰ في ردّه بشيء، لما ذكرتُ كلامَه من وُريقاته، لشدة ضعفِ مبناها ومعناها.

وخلاصة الجواب:

لو قال أصحابُ هذه الدعاوى: أن الشيخ عبد الفتاح لم يُكثر مِن تخريج الأحاديث والحكم عليها، ولم يكن يهتمُّ بالتخريج كاهتمامه بعلوم الحديث، لكان لهذا القول مكانةٌ من الحقّ والقبول.

أمّا أن يقول: بأنّه لم يكن يُجِيد تخريجَ الحديث، وأنّ مِن صفته اللازمة له أنّه لا يستطيع الترجيحَ بين حديثين متناقضين فكلامٌ يردّه الواقعُ وتبطله الحقيقةُ، كما شاهدناه في الأمثلة السابقة.

المقارنةُ بين الشيخَين عبد الفتاح أبو غدة والألباني[1]

لو نظرنا إلى الشيخيْن الشيخ عبد الفتاح والألباني من خِلالِ كُتبِهما ورَسائلِهما وتَسْجيلاتِهما الصوْتِيّة، ثمّ مِن خلالِ أفواهِ العلماء والأدباء، ثمّ من أفواه العاملين معَهما والمخْتَلِطِين بِهما والمعتَرِضِين عليهما، نجدُ الشيخَ عبد الفتاح قدْ فاز أوّلاً بِنصيبٍ أوفرَ، وسهم أكبرَ مِن مَكارِمِ الأخلاق التي بُعِث النبيُّ ﷺ ليُتَمِّمَها.

(١) وقد جانب العدلَ والأنصافَ في حقِّ الشيخ الألباني فَريقان من الناس، الفريقُ الأولُ: هم الذين تطاولوا عليه بالجهل وتقوَّلُوا عليه بالتجهيل، واستخفُّوا بجُهدِه، ولم يعرفوا له خيرًا، ولم يحسبوا له فضلًا، وشنّعوا عليه في كلِّ مكانٍ وزمان، بِدونِ حجة وبرهان، واتخذوا التشنيعَ عليه شُغلَهم الشاغل وديدنَهم الدائم، حتى نادوا على رؤوس الأشْهاد بأنّ الألبانيَّ لا يفهمُ في الحديث شيئاً، لا قطميرًا ولا نقيرًا، وهذا هو عينُ الظلم في حقِّه، والبعدُ عن الحقِّ في أمره.
والفريقُ الثاني: هم الذين تغالوا في تبْجِيلِه والنفخِ في علمِه، ونصبِه حَكَمًا على كُتبِ الأحاديث والسُّنن، وَوَصْفِه بأوصافٍ لم تُطْلق على الحافظ السّخاويّ في عَصرِه، ولا العَسقلانيّ في مِصره، كما أطلقها عليه الشيخُ مشهور حَسن في تسجيلٍ له. وهذان الفريقان من الناس لا قيمةَ لكلامهم لا في التحقير ولا في التقدير.

فإنَّنا نجدُه أمْسكَ اللِّسَان، وأقْوَمه، وأنزهَه وأصدقَه، وأفصحَه وأبينَه، وأحكمَه وأوْرعَه، والناسُ عن لسانه قد سلموا، تبعاً لما جاء في هدي النبي صلّوا عليه وسلِّموا.

ثمّ نجدُه في علمِ الآلةِ أعلَم مِنه بِكثيرٍ، مما لا يشكُّ أحدٌ في أهمّيّته، إذْ بمعرفته يستقيمُ فقهُ الكتابِ والسنّة، وبجهله ينحرفُ عن الحق وينزلق في الشبْهة، كما قال أبو عبيد: سمعتُ الأصمعي يقول: سمعتُ الخليلَ بن أحمد يقول: سمعتُ أيّوبَ السّخْتياني يقول: عامّةُ من تَزَنْدَق مِن أهلِ العراق لِجَهْلِهم بِالعربية.

ثمَّ نجدُه في معرفةِ الأَصْلين أعلمَ منه بكثيرٍ، وأمكنَ منه في استخراجِ الأحْكام وتخريج الفروع، ويكفي لمعرفة أهميّة عِلمِ الأصليْن اهتمامُ الإمام أحمد بِمجلس الإمام المطلبي الجليل محمد بن إدريس الشافعي، وتفضيله مجلسَ الإمام الشافعي على مجلس سفيان.

ومن لا يعرف الأصول وقواعده فلا بدّ وأن يأتي بالأغاليط وشواذ الأقوال في الدين وإن كان من حفاظ الأحاديث والآثار، ولذا قال الإمام أحمد لما سُئل عن الإمام الحافظ عبد الرزاق ابن الهمام (صاحب المصنف) أكان له فقه؟ فقال: ما أقلَّ الفقه في أصحاب الحديث.

ثمّ نجدُه في علمِ مصطلحِ الحديث وقواعده أتقنَ منه وأدقّ، لأنّ الشيخ أكثر اعتنائِه كان في قواعدِ علم الحديث، ومناهجِ المحدِّثين وشروطِهم في صِحاحهم ومسانيدهم وسُنَنِهم، وكذا في علم الجرح والتعديل، وقواعده ومناهجه.

ثمّ نجدُه التزمَ في أخذِ العلمِ طُرقَه وأساليبَه وقدْ أخذَه من بابِه ومنبَعه ومخْرجِه ومَعِينِه.

كلُّ ذلكَ بأدبٍ جمٍّ، وخُلُقٍ رَفيعٍ، وإتقانٍ بَدِيعٍ، وتوضيحٍ مَنِيع، وجَمَالِ أسلوبٍ يجْرِي علَىٰ كلامِهِ كَمَاءٍ مَعِين.

وزيادةً علىٰ كلِّ هذا كان الشيخُ عبد الفتاح أعقلَ منه وأذكىٰ، وأنبل منه وأتقىٰ، مما جعله مشهورًا بأخلاقه الجميلة، وصفاته الرفيعة، مع أهلِه وأقاربِه وشيوخه وتلاميذه وأصدقائه، ومع كلِّ من تعامل معه، وفي كلّ مكان ومُقام رحل إليه أو سكن فيه.

ولذا شهد له بأخلاقِه العالية الشيخُ الجليل والمحقق الخبير السيد أحمد صقر رحمه الله بقوله: لو قيل للأخلاق تجسَّدي لكانت عبد الفتاح.

وما زادَ الشيخُ الألبانيُّ عليه إلا في كَثْرةِ تخريجِ الأحَادِيث وَالكلام عَليها، معَ كثرةِ الأوْهَام والأخْطَاء وَالغَفْلة، وغرائبِ الفهم والاستنباط، وإطلاقِ اللسان في أعراض العلماء، كما يحصلُ ذلكَ لمن لم يُتْقِن علمَ الآلة والأصْلَين، وعلوم الحديث وقواعدَه، قبل الخوضِ في تطبيقها، ومَا إلىٰ ذلك.

وهنا أذكرُ بعضَ الأمثلة يتبيّنُ منها مبلغُ فهمِه وفقهِه للحديث، وقد ضرب الشيخُ عبد الفتاح له بمثالين:

❊ المثال الأول[1]:

هو ما ذكره الشيخ عبد الفتاح في مقدمتِه لرسالة (جواب الحافظ المنذري) ص١٦، ١٧ قال: قولُ الألباني: (العصمةُ لله وحدَه)، قاله مرارًا وتكراراً، ومنها قوله في المقدمة علىٰ (شرح العقيدة الطحاوية) ص ٢٧ (إن العصمةَ لله وحده)

---

(١) فقد بين الشيخُ ما في هذا التعبير من المخالفات بأوضح مما هنا في مقالته النفيسة (تعبيرات خاطئة في جنب الله تعالىٰ)، طبعها تلميذُه البار الشيخ الجليل محمد آل رشيد ملحقة في آخر كتابه (إمداد الفتاح) ص ٦٠٨، أخذًا من (مجلة الأمّة، العدد ٥٣، السنة الخامسة ١٤٠٥- ١٩٨٥.

ومنها قوله في (الأحاديث الصحيحة) ٤٢٩/٤: (والعصمة لله وحده)، ومنها قوله في الأحاديث الضعيفة) ١٢٣/١: (والعصمة لله وحده)، ومنها قوله في مقدمة (رياض الصالحين) للإمام النووي في الصفحة (س) مرّتين: (والعصمة لله وحده)،

فكيف يقولُ هذا ويكرّره مراراً؟ ومن قدوتُه في وصفِ الله تعالىٰ بهذا التعبير الخطير؟!

فمن الذي يعصمُ اللهَ تعالىٰ؟ ومِمَ يعصمُ سبحانَه؟ وما الذي كان يُمكن أن يقع منه سبحانه حتىٰ عُصِم منه؟

ثمّ مقتضىٰ قوله هذا أيضا حصرَ العصمةِ باللهِ وحدَه حصرًا، ونفيَ العصمة جزمًا عن الأنبياء والرُّسل الكرام، ومنهم النبيُّ محمدٌ ﷺ، فهل هو قاصدٌ قائلٌ بذلك؟! أم لا يَدْرِي مدلولَ الألفاظ حتىٰ في أشدِّ المباحث خُطورة!

ولو وَقَعَ هذا التعبير أو ذاك من أحدِ مخالِفِيه، لكانَ حكمُه عليه بما يُشبِهِ التكفير أو مَا يُدَانِيه.

❊ المثال الثاني:

هو ما قاله الألباني[1] في حديث أبي سعيد الخدري:

قال: ذُكِر العزلُ عندَ رسول الله ﷺ فقال: وَلِمَ يفعل ذلك أحدكُم؟! ـ ولم يقل: فلا يفعلْ ذلكَ أحدُكم، فإنه ليست نفسٌ مخلوقة إلا الله خالقُها. وفي رواية فقال: وإنّكم لتفعلون وإنكم لتفعلون وإنكم لتفعلون؟ (ثلاثا) ـ ووقع في (آداب الزفاف) تكرار الجملة مرتين فقط! ـ ما من نسمة كائنة إلىٰ يوم القيامة إلا هي كائنة.

---

(١) في كتابه آداب الزفاف.

رواه مسلم ١٥٨/٤ بالروايتين والنسائي في العِشْرة ١/٨٢ وابن مَنْده في التوحيد ٢/٦٠ بالأولى. والبخاري ٢٥١/٩ ـ ٢٥٢ بالأخرى.

قال الحافظ في الفتح في شرح الرواية الأولى:

(أشارَ إلى أنه لم يصرِّح لهم بالنهي وإنّما أشار إلى أن الأولى تركُ ذلك، لأن العزل إنما كان خشيةَ حصولِ الولد، فلا فائدة في ذلك، لأنّ الله إن كان قدَّر خلقَ الولدِ لم يمنع العزلُ ذلك، فقد يَسبِقُ الماءُ ولا يشعرُ العازلُ فيحصلُ العلوق ويلحقه الولد ولا رادّ لما قضى الله) انتهى كلام الألباني.

ثمّ علّق على قولِ الرّسول ﷺ السابق بقوله:

قلتُ: وهذه الإشارةُ إنّما هي بالنظر إلى العَزْلِ المعروفِ يَوْمئذٍ، وأمّا في هذا العَصرِ فَقَدْ وُجِدت وسائلُ يَستطيعُ الرّجلُ بِها أنْ يمنعَ الماءَ عن زوجتِه مَنْعًا بَاتًّا، مثلُ كِيسِ الكاوتشوك الذي يُوضع على العضوِ عندَ الجماعِ ونحوِه، فلَا يَرِدُ عليه حينئذٍ هذَا الحديثُ وما في مَعْنَاه. انتهى كلام الألباني بحروفه وألفاظه.

وهذا الذي قاله من مَنعِ (الكيس) الماءَ عن زوجتِه منعاً باتًّا، يعارضُ صريحَ قولِ النبيِّ الكريم ﷺ ـ الذي نقله هو ـ: (ليستْ نفسٌ مخلوقةٌ إلّا اللهُ خالقُها)، وصريحَ قولِه ﷺ: (ما من نَسْمَةٍ كائنةٍ إلى يومِ القيامة إلّا هيَ كائنة)،

نعمْ يُعارضُ قولُه هَذيْن الحَدِيثين الصحيحين كلَّ المُعَارَضة!!

كما يعارضُ الرّوايات الأخرى الصحيحة مِن حديثِ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عند مسلم أيضا ١٠/١٠ بشرح الإمام النووي: (... فقال ﷺ: لا عليكُمْ أنْ لا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللهُ خلقَ نَسمَةٍ هي كائنةٌ إلى يومِ القيامة إلا سَتكونُ)، وفي روايةٍ ثانيةٍ عندَ مسلم ١١/١٠ (لا عليكُم أنْ لَا تَفْعلوا، فَإنَّما هو القدرُ)

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم ١٠/١٠ شارحا قَوْلَهُ ﷺ (لَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ):

مَعْنَاهُ مَا عَلَيْكُمْ ضَرَرٌ فِي تَرْكِ الْعَزْلِ، لِأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ قَدَّرَ اللهُ تعالىٰ خلقَها، لابُدَّ أَنْ يَخْلُقَهَا، سَوَاءٌ عَزَلْتُمْ أَمْ لَا، وَمَا لم يُقَدِّر خَلْقَهَا لا يقعُ، سَوَاءٌ عَزَلْتُمْ أَمْ لَا، فَلَا فَائِدَةَ مِن عَزْلِكُمْ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ اللهُ تَعَالَىٰ قَدَّرَ خَلْقَهَا سَبَقَكُمُ الْمَاءُ، فَلَا يَنْفَعُ حِرْصُكُمْ فِي مَنْعِ الْخَلْقِ.

وفي رواية عند البخاري ١٣/٣٩١ بشرح (فتح الباري) في كتاب التوحيد، في (باب قوله تعالىٰ: هو الله الخالق البارئ المصور): (... فقال: ما عليكم أن لا تفعلوا، فإنَّ اللهَ كَتَبَ من هو خالقٌ إلىٰ يوم القيامة، وليستْ نفسٌ مخلوقةٌ إلّا اللهُ خَالِقُها).

وعند الإمام أحمد في مسنده ٣/٢٦، عن أبي سعيد الخدري، عن النبيّ ﷺ في العزل: اصْنعُوا مَا بَدَا لَكُمْ، فإنْ قدَّر اللهُ شَيئًا كان.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٩/٣٠٧، ـ بعدَ عبارتِه السابقة التي نقلها الألباني ـ مؤيدا حديث أبي سعيد: أن العزل لا يمنع من الحمل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقدْ أخرجَ أحمدُ والبزّارُ، وصحّحه ابنُ حبان، من حديث أنس: أنّ رجلًا سأل عن العَزْلِ فقال النبيُّ ﷺ: (لو أنّ الماءَ الذي يكونُ منه الوَلدُ أهرقتَهُ علىٰ صَخْرةٍ، لَأَخْرَجَ اللهُ مِنْها ولدًا. وله شاهدان في (الكبير) للطبراني عن ابن عباس وفي (الأوسط) له عن ابن مسعود. انتهىٰ كلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فبعدَ هذه الأحاديث الصريحة الصحيحة، الناطقة الصادقة، هل يَسعُ إنساناً يَشتغلُ بالحديث الشريف أن يقول في مُواجهةِ هذه الأحَاديث بِكلِّ ارتِياحٍ

وانشِرَاحٍ: مَا قاله الألبانيُّ[١]؟

وهو قوله معلقاً على قول الرسول ﷺ بما يلي:

قلتُ: وهذه الإشارةُ إنّما هي بالنظر إلى العَزْلِ المعروفِ يَوْمئذٍ، وأمّا في هذا العَصرِ فَقَدْ وُجِدت وسائلُ يَستطيعُ الرّجلُ بِها أنْ يمنعَ الماءَ عن زوجتِه مَنْعًا بَاتًّا، مثلُ كِيسِ الكاوتشوك الذي يُوضع على العضوِ عندَ الجماعِ ونحوِه، فلَا يَرِدُ عليه حينئذٍ هذَا الحديثُ وما في مَعْنَاه. انتهى كلام الألباني[٢].

ولو صدرَ هذا الكلامُ مِن إنسانٍ عاديّ، أوْ طبيبٍ مُلْحِد، أو إنسان لا يُؤمنُ بِالسنّة المطهّرة، أوْ لا صلَةَ له بِالسنة النبوية الشريفة، لَهَانَ الخَطْبُ! ولكنّه صَدَرَ ممن يَدّعِي تمسُّكَه بالسنّة، والغيرةِ عَليها، ويَرىٰ نفسَه مِعيارَ الحقِّ فيما يقولُه ويَذهبُ إليه فِيها، وَفي فَهْمِها، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، فهذا بعضُ النماذج من مَبلغِ علمِ الألباني مما يتعلّقُ بالعقيدة وتنزيه الله تعالى، والله المستعان[٣]. انتهى

(١) سبق لنا اعتراضُ الألباني على الشيخ بأن قرّر جواز التداوي بالخمر بإرشاد طبيب حاذق مسلم، وقولُ الألباني للشيخ: هذا لا يكفي، بل لا بدّ أن يكون عالمًا بالسنة. ففي السنة مثلًا وصف الخمر بأنها داء وليست بدواء. فكيف يعقل لطبيب مسلم عالمٍ بشرعه أن يصف دواء وصفه نبيّه ﷺ بأنه داء؟!... إلخ

فقد شنَّع الألبانيُّ على الشيخ وجعل منه مَن يترك قولَ النبي ﷺ ويأخذ بِقول مذهبِ الإمام أبي حنيفة، فما الذي حصل الآن؟! أليس قولُ الألباني في فهم حديثِ العَزل أخطر بكثير من كلام الشيخ الذي سبق؟! فقد وقع الألباني هنا فيما كان يشنِّع به على الشيخ عبد الفتاح، رحمهما الله.

(٢) وفي الطبعات الجديدة لكتاب (آداب الزفاف) بعض الزيادات.

(٣) وبعد أن فرغتُ من هذا الموضوع تحديدًا، رأيتُ فيما يرى النائم: كأني في أحدِ شَوارع عَاصمةِ دَاغِستَان، قريبًا من محلِّ عَملِنا وشُغلنا، وإذا يتقدّمُ إليّ أحدُ الناس ويقولُ بأنّ هناك رجلٌ غريبٌ كأنه ضلَّ الطريق، ـ كأنه يريد مني أن أذهبَ معه إلى هذا الغريبِ حتى أتعرّف عنه ـ فذهبتُ معه إليه فإذا الغريبُ هو الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، فقلتُ له أني أعرفه، واتصلتُ مباشرة بأقاربه من دمشق، وتكلّمت معهم، واستفسروا عني حالَه، وأخذوا مني عهدًا على أن أقوم بخدمته=

كلام الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

*** المثال الثالث:**

ومما تتبين غرابةُ فهمِ الشيخ الألباني للأحاديث قولُه: بأنَّ الله تعالىٰ محيطٌ بالعالم كلِّه كإحاطة الكرة بما في داخلها، أخذًا من حديث (فإن الله قبل وجهه) وحديث (فإن الله تعالىٰ بين أيديكم في صلاتكم).

*** المثال الرابع:**

وهو ما قاله في كتابه (التوسّل) ص ١٦٢: (ثمّة أمرٌ يجب تبيانه، وهو أن النبيّ وإن أقرّ الصحابةُ في غزوة الحُدَيْبية وغيرها علىٰ التبرّك بآثارِه والتمسُّح بها، وذلك لغرض مهمّ، إلا أنّ الذي لا يجوز التغافلُ عنه ولا كتمانه أنّ النبيّ ﷺ، بعد تلك الغزوة رغّبَ المسلمِين بأسلوبٍ حكيم وطريقةٍ لطيفة عن هذا التبرّك، وصرفهم عنه، وأرشدَهم إلىٰ أعْمالٍ صالحة خير لهم منه عند الله تعالىٰ وأجْدىٰ، وهذا ما يدلُّ عليه الحديث الآتي: عن عبد الرحمن بن أبي قراد أنّ النبيّ توضأ يومًا فجعل أصحابُه يتمسحون بوَضُوئه، فقال لهم النبيّ: (ما يحملكم علىٰ هذا؟) قالوا: حبُّ الله ورسوله، فقال النبيّ: (من سرَّه أن يُحبَّ اللهَ ورسولَه، أو يُحبَّه اللهُ ورسولُه، فليصدقْ حديثَه إذا حدّث، وَلْيُؤَدِّ أمانتَه إذا اؤتُمن، وليحسنْ جوارَ مَن جاورَه). انتهىٰ كلام الألباني بحروفه.

نسب الشيخُ الألبانيُّ في هذا النصّ إلىٰ النبيّ ﷺ ما هو بريءٌ منه بدون أي

= وأتكلّف به حتىٰ يُرتّبوا له الرجوع إلىٰ دمشق.

ثم ناولتُ الهاتفَ إلىٰ الألبانيّ حتىٰ يطمئّنوا عليه، وسمعتُهم يسألون الشيخَ: كيف وجدتَ أهلَهم؟ (يعني به أهلَ داغستان) فأجاب الشيخُ ناصر: لا ينتهي الكلامُ عن فضلِهم، حتىٰ ينتهي السفرُ ـ وأنا أتكلّمُ عن فضلهم ـ مِن سُوريا إلىٰ داغستان.

شك، لأنه ﷺ أرشد الصحابة ورغّبهم في التبرك بآثاره في حجة الوداع التي ما عاش بعدها إلا نحو ثمانين يومًا، أي: كان ترغيبُه لهم في ءاخر أيامِه ﷺ، فعندما حَلق شعره وزّعه بنفسِه بيْن بعضِ أصحابه، وأعطى بعضًا لأبي طلحة ليوزّعه على سائرهم.

واستدلالُ الألباني لكلامه بهذا الحديث غريبٌ جدًّا، لم يسبقه إليه أحدٌ من قبلُ من أهل الحديث والأثر، ولا من أهل الفقه والنظر، وليس له دليلٌ عقليٌّ معتبٌر، ولا دليلٌ نقلي مسطَّر على ما ادعاه وبناه، وليس فيه ما يثبتُ دعواه، فقد أخذ الألبانيُّ في استنباط حُكمٍ من الحديث النبوي الشريف بدون توفّرِ آلة الاستنباط، فأتى بفهمٍ خَاطئ وغريب، الذي سيبقى على مَمرِّ العُصور شاهداً على ضُعف معرفتِه بالأصول، وبعد فهمه وانحرافه عن أصحاب العقول، إذ جعل مفهومَ الحديث مخالفًا لمنطوقه، فالنبي ﷺ لم يرغِّبهم بترك التبرك.

أمَّا الأدلة التي تدلُّ على أنه ﷺ لم يرغبْهم بترك التبرّك والتمسُّح بآثاره، في حال حياته وبعد مماته فكثيرةٌ، لا سيّما ما حصل بعدَ غزوة الحديبية وقبل فاته.

منها مثلاً ما روى البخاريُ في صحيحه، في كتاب الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به الإنسان، ومسلمٌ في صحيحه، في كتاب الحج، باب: بيان أن السُّنَّة يوم النحر أن يرمي، ثم ينحر، ثم يحلق، واللفظ له من حديث أنس بن مالك قال:

لمّا رمى رسولُ الله الجمرة، ونحر نسكه، وحلَق، ناول الحالقَ شِقّه الأيمن فحلقه، ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إيّاه، ثم ناوله الشّقّ الأيسر فقال: (احلِقْ) فحلقه فأعطاه أبا طلحة الأنصاري فقال: (اقسِمْهُ بين الناسِ)، وفي رواية لمسلم من حديث أنس أيضًا: (فقَسَمَ شعره بين من يليه، ثم أشار إلى الحلّاق وإلى الجانب

الأيسر فحلقه فأعطاه أم سليم)، وفي رواية لمسلم عن أنس: (فوزّعه الشَّعَرة والشَّعَرَتَيْن بين الناس، ثم قال بالأيسر، فصنع به مثل ذلك ثم قال: ههنا أبو طلحة فدفعه إلى أبي طلحة). فهذا الحديث صريح بأن الرسول ما قسم شعره بيْن الناس إلا ليتبرّكوا به في حياته وبعد وفاته، وهذا حصل في حجة الوداع قبل وفاة النبيّ ﷺ بنحو ثمانين يومًا.

ومما يدلُّ على جواز التبرك بآثار النبيّ ﷺ، وأنه لم يرد منعَ أصحابه عن التبرك بآثاره، ما أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، عن عبد الله بن كيسان مولى أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قال: (أخرجتْ إليَّ (أي: أسماء) جبّة طَيَالِسَةً كسرَوانية لها لِبْنَة ديباج وفَرْجَيْها مكفوفين بالديباج، فقالت: هذه كانت عند عائشة حتى قُبضَتْ، فلمّا قُبضت قبضتُها، وكان النبيّ يلبَسُه فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها).

ومما يدل على ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: ذُكر لرسول الله ﷺ امرأةٌ من العرب، فأمر أبا أُسيد أن يرسل إليها، فأرسل إليها، فقدمت، فنزلت في أُجُم بني ساعدة، فخرج رسولُ الله ﷺ حتى جاءها فدخل عليها، فإذا امرأة مُنَكِّسة رأسها، فلما كلّمها رسول الله ﷺ، قالت: أعوذ بالله منك، قال: (قد أَعَذْتُكِ مِنّي)، فقالوا لها: أتدرين من هذا؟ فقالت: لا، فقالوا: هذا رسول الله ﷺ جاءك ليخطبك، قالت: أنا كنت أشقى من ذلك، قال سهل: فأقبل رسول الله ﷺ يومئذ حتى جلس في سقيفة بني ساعدة هو وأصحابه، ثم قال: (اسقنا) لسهل، قال: فأخرجت لهم هذا القَدَح، فأسقيتهم فيه، قال أبو حازم (راوي الحديث): فأخرج لنا سهل ذلك القَدَحَ فشربنا فيه، قال: ثم استوهبه بعد ذلك عمرُ بن عبد العزيز، فوهبه له، وفي رواية أبي بكر بن إسحاق، قال: اسقنا يا سهل.

يقول الإمامُ النووي في شرحه على صحيح الإمام مسلم بعد إيراد هذا الحديث[١]:

هذا فيه التبرّكُ بآثار النبي ﷺ، وما مسّه أو لبسه، أو كان منه فيه سببٌ وهذا نحو ما أجمعوا عليه، وأطبق السلفُ والخلف عليه، من التبرّك بالصلاة في مصلى رسول الله ﷺ في الروضة الكريمة، ودخول الغار الذي دخله النبي ﷺ، وغير ذلك، ومن هذا إعطاؤُه ﷺ أبا طلحة شَعْره ليقسمه بين الناس، وإعطاؤه ﷺ حِقْوَةً لتكفن فيه بنته رضي الله عنها، وجعله الجَريدتين على القبريْن، وجَمعتْ بنتُ مِلْحَان عرقَه ﷺ، وتمسّحوا بِوَضُوئِه ﷺ، ودلّكوا وجُوهَهم بِنُخامته ﷺ، وأشباهُ هذه كثيرةٌ مشهورةٌ في الصحيح، وكل ذلك واضحٌ لاشكّ فيه... إلخ

وهناك حديثٌ آخر في صحيح مسلم، هو أوضح في بيانِ تبرُّك الصحابة بآثارِ النبي ﷺ، وهو ما أخرجه الإمام مسلم بسنده عن عون بن أبي جحيفة، أن أباه رأى رسول الله ﷺ، في قبة حمراء من أدم، ورأيتُ بلالا أخرجَ وَضُوءًا، فَرأيتُ الناس يبتدرون ذلك الوَضُوء، فمن أصابَ منه شيئا تمسّح به، ومن لم يصب منه أَخذ مِن بَلَلِ يدِ صَاحِبه، ثم رأيتُ بلالًا أخرجَ عنزة فركزها (وخرج رسول الله ﷺ في حلة حمراء مشمِّرا فصلّى إلى العنزة بالناس ركعتين، ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العنزة).

وكلُّ هذه الأحاديث التي ذكرناها، وغيرها التي لم نذكرها، تشير إلى جواز التبرك بآثار النبي ﷺ، وبحصوله ووقوعه، ثم كلامُ أئمة شُراح الأحاديث والاستنباط منها كذلك يدل على جوازه وعدم الإنكار عليه، فتتبين منه غرابةُ فهمِ الشيخ الألباني للحديث بما لا يسلَّم له.

---

(١) ١٣/١٧٩.

الخَاتِمَة

خلاصة البحث

أيّها القارئُ الكريم، ما كان قصدي في هذا البحث أن أتطاول على العلماء أيًّا كانوا، وما كنتُ أقصدُ الإساءةَ بهذا البحث إلى أيّ أحدٍ، خاصّةً إلى من كتبَ في العلم شيئًا وهو يريد الإصلاحَ والخير، لكن بعد ما قرأتُ كثيراً من كتابات الشيخ بكر في حقِّ **الشيخ عبد الفتاح أبوغدة**، وكلماتِه التي سبق لنا ذكرُها، ورأيتُ بعضَ تلامذةِ الشيخ بكر يَنشرون كلامَه في حق **الشيخ عبد الفتاح** ويزيدون عليه أشياء من عند أنفسهم، بما فيها من سوءِ القول والتقوّل، حتى بعضَ الفضلاء ممن كتبوا عن الشيخ بكر أو ترجموا له وجدتُهم يَنْفخون فيما شنّع به شيخُهم على الشيخِ عبدِ الفتاح بِنوعٍ مِن التبَجُّح جاهلين بحقيقة الأمر أو متجاهلين بها.

لما رأيتُ كلَّ هذا الظلم في حقِّ الشيخ عبد الفتاح، والوقيعةَ في عرضِه بدون أيِّ حقٍّ يسوّغ لهم ذلك، ما وسع السكوتُ عنها، وما احتملت نفسي ذلك الظلم.

ثمَّ لو كانوا نَاقشوا الشيخَ في المسائل العلميّة بأدبِ النقاش والبحث، مع اعتراف بفضلِه وعلمِه، لما أخذتُ في هذا الموضوع، لكنّ الطريقة التي سلكوها، والأسلوبَ الذي ساروا به في استئصالِ الشيخِ عبد الفتاح ورَفعِ الثقةِ عنه، وإلصاقِ التُّهم عليه، ثمّ دَعوةِ دُوَرِ النّشرِ إلى عَدمِ طباعةِ كتُبه، والتُّجَّارِ إلى عَدمِ بيعِ مؤلّفاتِه، والوُلاةِ إلى إخراجِه من بلادِ الحرمين، ما احتملَ كلُّ هذا إلا بيانَ خطأِ ما ذهبوا إليه، وغَلَطِ ما اقترفوا في حقِّه، ظُلمًا وحسدًا، وكذبًا وبهتانًا.

وبناءً علىٰ ما ذكرنا من الأمثلة والبيانات في التحريفات، والتعقبات في مختلفِ المسائل والموضوعات، ومن الجوابات علىٰ كثير من الاعتراضات، أريدُ أن ألخِّص منها أهمَّ النّقاط التي كنتُ قصدتُ بيانَ خطئِها، وبُعْدَ إصابةِ قائلِها، وهي المسائل التالية:

المسألة الأولى:

بيان خطأ دعوىٰ الشيخِ بكر أبو زيد بأنَّ الشيخَ عبد الفتاح محرِّفٌ غيرُ مأمون:

فقد أثبتنا براءةَ الشيخ عبد الفتاح مما نسبه الشيخُ بكر إليه من التحريفات، وذكرنا علىٰ سبيل المعارضة ثلاثينَ تحريفا وقع فيه الشيخُ بكر، وذلك في رسالة صغيرة له.

ولم تقتصر تحريفاته في هذه الرسالة الصغيرة، بل وقع له في جميعِ كُتبِه عددٌ كثيرٌ من التحريفات والزلّات والسقَطات والمخالفات والبَواطل والغلطات والسَّهوات والغَفلات، ولا يستطيعُ أحدٌ من تلامذته أو مُتَعَصِّبيه أو محبِّيه أن ينكروا ذلك، لأنها في الحقيقة كثيرة جدًّا، وعلىٰ سبيل المثال نذكر ما وقع له في كتاب آخر.

الحقيقةُ الظاهِرةُ التي لا سَبيلَ إلى إنكَارِها

وزيادةً علىٰ ما ذكرنا من تحريفات الشيخ بكر أبو زيد وأخطائه، وغلطاته وسقطاته، وغفلاته وزلّاته، نذكرُ هنا ما حصلتْ له في كتابه (طَبَقات النسَّابِين) من كثرة الأغَالِيط والزلّات، ولو حَاسَبناه بِأسلوبه وطَريقتِه لسمَّينا تلك الأغاليطَ بـ(التحريفات)، لكن يكفي هُنا مجردُ إثباتِ كثرةِ شتَّىٰ أنواعِ زَلّاتِه وأخْطَائِه

وتحريفاته في كتابه: (طبقات النسّابين).

وليستْ هذه الأخطاءُ في طبعتِهِ الأولىٰ، التي تحصل مثلها عادة، بل في طبعتِهِ الثانية، التي صحّح الشيخُ بكر كثيرًا من أخطائه التي نَبَّهَه عليها بعضُ الباحثين، كالشيخ الأستاذ سليمان بن محمد الحديثي، والأستاذ عاتق بن غيث البلادي.

ولستُ أنا الذي تنبَّهتُ علىٰ هذه الأخطاء، ثم تعقَّبتُ عليها وأخرجتُها في مصنَّفٍ مستقلّ، بل إنما هو واحدٌ من أفاضل العصرِ ومن نُجَبَاء تَلامذة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، والذي حظي بصحبته وملازمته أكثر من اثني عشر عاماً، وتعلَّم منه حسن الأدب والخلاف، وعرف مقدارَ العدل والإنصاف، ألا وهو الشيخُ الجليلُ محمد بن عبد الله آل رشيد حفظه الله تعالىٰ، وذلك في كتابه الماتع المفيد (الإيضاح والتبيين للأوهام الواردة في كتاب طبقات النسابين)، وقد طُبع مرتين، الأولىٰ: سنة ١٤٢٥هـ والثانية: ١٤٢٨هـ.

والذي يُلفِت إليه نظرَ القارئ أولًا هو عنوانُ الكتاب، الذي لم يُذكر فيه اسم الشيخ بكر مع أنه ردٌّ عليه، ثمّ وصفُ المؤلِّف له في المقدمة (بفضيلة الشيخ الدكتور...)، ثم دعاؤه له بعده بقوله: (حفظه الله تعالىٰ)، ثم كلامُه بعده وتحريضه علىٰ النقد العلمي المبني علىٰ النزاهة والموضوعية والتحقيق، وكلُّ هذا والمؤِّلف يعرفُ ما صنعه الشيخُ بكر لشيخِه وأستاذه من الظلم والتشنيع وإساءة القول.

لكن المؤلِّف التزم الأدبَ والإنصاف في التعقيب عليه، وما حاد عن المنهج العلمي المتَّزن عندما انتقد أخطاءَه التي بلغت الكثرةَ الكاثرة.

ولذا لا بدّ من إيراد خلاصة كلامه من كتابه (الإيضاح)، حتىٰ يرىٰ القارئ

أننَا حينما ما قلنا أنَّ له أغاليط كثيرة من شتىٰ أنواع الأخطاء، ما كنا كَاذِبين ولا ظالمين له.

فإلىٰ ذكر شيء منها:

يقول الشيخ الجليل محمد بن عبد الله آل رشيد في مقدمته كتابه (الإيضاح والتبيين للأوهام الواردة في كتاب طبقات النسابين) ص ٨ ما نصه:

وتَتلخّصُ تَنْبِيهاتي ومَلْحُوظاتي علىٰ كتاب (طبقَات النسَّابِين) في النِّطاق التّالية:

* أخطاءٌ في أسماءِ بعضِ النسَّابِين، أو أسماءِ آبائِهم، أو أَلْقَابِهم، أو كُنَاهم، أو نسبهم:

انظر الصفحات التالية: (٢٣، ٢٤، ٢٤، ٢٥، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٨، ٦٨، ٦٩، ٦٩، ٧٣، ٨١، ٨٣، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ٩٩، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١١٨، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٠، ١٨١، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤).

* نسبةُ قوم إلىٰ غير مَذاهِبهم:

انظر الصفحات التالية: (٢٢، ٢٩، ٥٨، ١٠١، ١٥٥، ١٩١).

* ذكرُ مُترجمين علىٰ أنَّهم نَسَّابُون وليسوا كذلك:

انظر الصفحات التالية: (٥١، ٧١، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٧، ١٦١، ١٧٧، ١٨٣، ٢٢٨، ٣٦٣).

* إيرادُ عبارات منقولة في مُترجمين ليست فيهم، بل في غيرهم:

انظر الصفحات التالية: (٥٦، ٩١، ١٢٤، ٣٦٢، ٣٦٧).

* أخطاءٌ في تواريخ الوفيات:

انظر الصفحات التالية: (٢٩، ٣٧، ٥٥، ٥٧، ٦١، ٦٥، ٦٧، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ١٠٠، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٢٣، ٣٦٥، ٣٦٧).

* عدمُ ذكرِ وفيات بعضِ المترجمين:

انظر الصفحات التالية: (٩٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٠٩، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٣، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٤).

* جعلُ سَنوات الوِلادات سنواتٍ للوَفيات حسبَ ترتيب الكتاب:

انظر الصفحات التالية: (٩٨، ١٧٠، ١٨٢، ١٩١، ٣٦٤).

* أدرجَ مترجمين أمواتا فيمن سمَّاهم أحياء:

انظر الصفحات التالية: (٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٤).

* عدمُ ترتيب بعضِ المترجمين على الوفيات:

انظر الصفحات التالية: (٢٥، ١١٩، ١٢٦، ١٣٥، ١٦١، ١٩٩، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣).

❊ المُكرَّرون من المترجَمين:

انظر الصفحات التالية: (٣٧، ٦٠، ٧٦، ٨٢، ٩٨، ١٢٦، ١٤٣، ١٥٠، ١٦٢، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٣).

❊ أخطاءٌ في أسماء الكُتب:

انظر الصفحات التالية: (٢٥، ٤٨، ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٦٦، ٧٠، ٧٥، ٨٨، ٩٦، ٩٧، ١١٢، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٨، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٥، ١٦٨ن ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٠، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٣١، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤).

❊ نِسبةُ كُتبٍ إلىٰ غيرِ مصنِّفيها:

انظر الصفحات التالية: (٤٩، ٥٠، ٥٩، ٦٥، ٨٥، ٩٥، ١٠٢، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٧، ١٦١، ١٧٩، ٣٧٠، ٣٧٢).

❊ كتبٌ ذكرها في الأنساب وليستْ كذلك:

انظر الصفحات التالية: (١١٣، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٧، ١٨٣، ١٩٧، ٢١٣، ٢١٧، ٣٦٣).

❊ عدُّ كتابٍ واحدٍ كتابين:

انظر الصفحات التالية: (١٠٣).

❊ إغفالُ كُتب في الأنساب للمترجَم:

انظر الصفحات التالية: (٤٣، ٤٣، ٥٢، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ١٠٠، ١٠٥، ١١٦، ١١٧، ١٣٥، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٦، ١٧١، ١٧٥، ١٧٨،

١٧٨، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٣٧٠).

* حذفُ المصدر الأصلي لِعزو بعض الإحالات:

انظر الصفحات التالية: (٦٠، ٨٣، ١٢٣).

* أخطاءٌ في نقلِ النصوص:

انظر الصفحات التالية: (٢٢، ٢٤، ٣٥، ٣٥، ٣٦، ٤٦، ٦١، ٦٦، ٧٠، ٩٠، ٩٥، ٩٨، ١٣١، ١٣٧، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٢، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٣٦١، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٦، ٣٧٨).

* أخطاءٌ في الإحَالات:

انظر الصفحات التالية: (٢٣، ٢٣، ٣٤، ٣٦، ٣٦، ٤٤، ٥٠، ٦٠، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٧٧، ٨٤، ٩١، ٩٥، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١١٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٦، ١٦٩، ٢٠٧، ٢٢٦، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٨).
وغيرها مما أخذ عليه.

فهذه أخطاءُه المتنوِّعة التي بلغت عددُها تقريبا إلىٰ (٣٦٠) خطأً في كتاب واحدٍ، لا تزيد صفحاتُه في طبعته الأولىٰ علىٰ (٢٩٠) صفحة، وفي طبعته الثانية علىٰ (٥١٥) صفحة مع الفهارس.

إذا كان هذا هو مبلغُ العلم والضبط واليقظة عند الشيخ بكر أبو زيد فكيف يتطاولُ هو علىٰ أتقنِ وأضْبطِ وأحْكمِ وأدقِّ عالمٍ ومحقِّقٍ في العالم الإسلامي، الذي عُرف في عصره كالمشرِق شَرَقَ به المسيرُ، أو كقَميصِ يوسفَ جاء به البشيرُ، والذي جاء بالكُتب التي تُلْصَق بالقَلب والكَبِد، وتُشَمُّ شمَّ الولد.

نعم، الشيخُ عبدُ الفتاح أبوغدة هو أتقنُ وأضْبطُ وأحكمُ وأدقُّ مُؤلِّفٍ ومحقِّقٍ عُرف في عصره، وهذا لا يعني أنه ليس له خطأٌ أو غَلطٌ أو سهوٌ وغفلة، إنَّما أعني: أن كُتبَه أقلُّ خَطأً وزَلّة وغفلةً بالنسبة إلىٰ كُتب مُعَاصِرِيه مِن العلماء والكُتّاب والمحَقِّقِين، خاصَّة بالنسبة إلىٰ كُتب الشيخ بكر، فلا يخفىٰ ما بينه وبين الشيخ عبد الفتاح من مسافات شاسعة في العلم والنُّبل والضبط والدِّقة والتحقيق.

وقد قرأتُ كثيرًا من كتابات الشيخ بكر قراءة نقدية ومقابلة فوجدتُ فيها الكثرة البالغة مما يُؤخذ عليه ويُنتَقد، ويُعاب عليه ويُردُّ، مثلاً رسالتُه (لطائف الكلم في العلم) علىٰ صغر حجمها، كم فيها من غفلات وجهالات، وما لا معنىٰ لذكره.

منها مثلا ما قاله في ٢٨٣ص: (أبىٰ الله أن يصحَّ إلا كتابه).

عن الشافعي رحمه الله. الجد الحثيث برقم/ ٩. انتهىٰ

كذا قال، لكن هذه الكلمة بهذا النص لا تصحُّ ولا تثبت عن الإمام الشافعي رحمه الله، ولا رُويت عنه بوجه من الوجوه، وحتىٰ كلامُ العلامة الغزيّ في كتابه (الجد الحثيث)، يردُّ كلامَ الشيخ بكر، وإليك نصَّ كلام الغزي من ص ٣٨، قال: (أبىٰ الله أن يصحّ إلا كتابه).

لا يُعرفُ، لكن جاءَ عن الشافعي: لقد ألّفت هذه الكتب ولم آل فيها ولابد أن يُوجد فيها الخطأُ لأن الله تعالىٰ يقول ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. انتهىٰ كلام الغزي.

وبه يُعرف بأن العلامةَ الغزي لم ينسبها إلىٰ الإمام الشافعي أصلاً في كتابه، كما قال الشيخ بكر.

والذي رُوي عن الإمام الشافعي هو ما أسنده الحافظ البيهقيُّ في كتابه النفيس (مناقب الشافعي) ٢: ٣٤ وقال: وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي قال: سمعت أبا الحسن القصار الفقيه يقول: سمعت ابن أبي حاتم يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: قرأت «كتاب الرسالة المصرية» على الشافعي نيفا وثلاثين مرة فما من مرة إلا كان يصحِّحه. ثم قال الشافعي في آخره: **(أبى الله أن يكون كتابٌ صحيحٌ غير كتابه**[1]**)**.

ومنها ما جاء في صفحة ٢٩٣: (علماءُ الكلام لا للإسلام نَصَرُوا ولا لأعدائه كَسَروا).

فتاوى ابن تيمية)، ٩: ٢٥٤. انتهى

والسؤال هنا على سبيل المناقشة: الإمامُ أبو بكر الباقلاني هل كان متكلِّمًا أم لا؟ فسيقولون إنَّه: لا شكّ في كونه من كبار المتكلِّمين، وسنقول له إنَّه كذلك لا شكّ أنه ناصرُ الإسلام والسنة وكَاسرِ الكفّار والبدعة. فكيف يصحّ كلامُ من يقول أنه: (علماء الكلام لا للإسلام نصروا ولا لأعدائه كسروا)، وقد لُقِّب كبير علماء الكلام بناصر السنة؟!

ومنها ما قاله في ظهورِ الإمام أحمد، ومنها عدمُ التزامِه بما قاله في المقدمة من ذكر إسنادِ القولِ إلى قائله ما أمكنه، أو إلى مصدر قديم، ثم عدم سيره على شرطه، وغير ذلك مما يطول الكلام عنه.

وبناء على كلِّ ما سبق لنا لا يبقى شكٌّ في أن الشيخ بكر كان مخطئا بل خاطئًا فيما نسب إلى الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وظالما له ولنفسه. **ويقال له ولأمثاله: (إذا كان بيتك من زجاج فلا ترمي الناس بالحجارة).**

---

(١) وفي الإسناد بعض الضعف.

المسألة الثانية:

بيان خطإ دعوى الشيخ بكر بأنّ كتابَ (العلماء العزاب) يدعو إلى الرهبانية وبيان كلّ ما يتعلق بهذا الكتاب:

فقد أثبتنا أن جُلَّ اعتراضاته على الشيخ عبد الفتاح غير موضوعية فيما يتعلق بهذا الكتاب، وأن ما أخذ الشيخُ بكر في إثباته فالشيخُ عبدُ الفتاح قد أثبته وبيّنه في مقدمة كتابه، حتى لا يفهم القارئُ من عنوان الكتاب أنه يدعو إلى الرهبانية، وكلُّ ما انتقده الشيخُ بكر من كتاب الشيخ فكلُّها دعاوى باطلة لم يقل بها الشيخُ عبد الفتاح أصلا، ولذا أعود وأقول: كلُّ كلام الشيخ بكر في نقدِ كتاب (العلماء العزاب) كلام فارغ جاء في غير موضعِه، وليس له أي معنى في ميزان البحث والنقد.

وزيادةً على ما ذكرنا أقول: من المعروف أن للشيخ بكر رسالة مختصرة بعنوان: (آداب طالب الحديث من الجامع للخطيب)، وهي مأخوذة من كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للحافظ الخطيب البغدادي، وقد مر بالشيخ بكر ما جاء فيه من كلام الخطيب في (١٠١/١) من تسميته لفصل من الفصول بعنوان: (إيثار العزوبة للطالب وتركه التزويج)، فما بالُ الشيخ بكر لم ينتقد هذا العنوان ولم يتّهم الحافظَ بالدعوة إلى الرهبانية مع كونِ عنوانِه أبلغ من عنوان كتاب الشيخ عبد الفتاح، ثم تصريحِه بعدَه باستحبابِ تركِ الزواج لمن يطلب الحديث ما أمكنه، إذ قال فيه ما نصه: المستحب لطالب الحديث أن يكون أعزب ما أمكنه ذلك، لئلا يقتطعه الاشتغالُ بحقوق الزوجة والاهتمام بالمعيشة عن الطلب. انتهى

لو قال الشيخ بكرُ بأنَّ عنوانَ الكتاب الذي هو: (العلماء العزاب الذين آثروا

العلمَ علىٰ الزواج) مشعرٌ بأن تركَ الزواج أمرٌ مرغوب في الإسلام، ثم اقتصر علىٰ ذلك لتنزلنا وقلنا: لكلامه وجهةُ نظر، لكن هذا الاحتمال[١] قد تنبّه له الشيخُ عبد الفتاح ولذا نَبَّه في مقدمته وحذَّر من أن يفهم منه معنىٰ الرهبانية، وتكلم فيها بكلام نافع ماتع، وبيَّن سنِّيَّةَ الزواج ومكانتها في الاسلام، ثم ذكر خطورةَ الرهبانيّة، ولم يكن كلامه مُلحقا ومَزيدا في الطبعة الثانية أو فيما بعدها، بل هو كلام ذكره ونبَّه عليه في الطبعة الأولىٰ، فما كان ينبغي للشيخ بكر أن يشنِّع علىٰ العلامة الشيخ عبد الفتاح بما لم يقل بها ولم يدع إليها، وبما لم يسطره في كتابه أو يخطر علىٰ باله، فضلًا عن أن يظنَّ به ويلزم بتلك اللوازم الباطلة..

۞ المسألة الثالثة:

بيان خطأ دعوىٰ الشيخ بكر بأنّ الشيخ عبد الفتاح بدَّل عقيدةَ ابنِ أبي زيد السلفية إلىٰ عقيدة خلفية:

وهذه المسألة كانت مهمة ومحتاجة إلىٰ بيان بطلان كلام الشيخ بكر فيها، وقد بيناها وفصّلناها وذكرنا ما فيها من المغالطات، وأثبتنا أن الشيخ عبد الفتاح لم يغير من عقيدة السلف شيئا، بل دعىٰ إلىٰ العقيدة السلفية السنية الصحيحة الصافية.

۞ المسألة الرابعة:

بيان خطإ دعوىٰ الشيخ بكر بأن الشيخَ عبد الفتاح تابعٌ لشيخه الكوثري متابعةً أكثرَ من ظلّه:

وقد ذكرنا ما يكفي لإبطال هذا الافتراء، مثل كلامه الصريح الذي يقوله فيه:

---

(١) أي احتمالُ ظنِّ بعض الناس من عنوان الكتاب بأن ترك الزواج أمرٌ مرغوب في الإسلام.

(والحمد لله الذي وهبني ما أميز به بين المقبول والمردود، فأرتضي ما أراه ـ بحسب فهمي ـ مقبولا ولو صدر من أقل الناس، وأترك ما أراه بعيدا عن القبول ولو صدر من أكبر من الشيخ الكوثري من العلماء المشهورين، مع أني تابعٌ مقلِّدٌ والحمد لله علىٰ فضله، فلا يُتابع في كلِّ شيء إلا عصبيٌّ أو غبيٌّ)، ثم ذكرنا تعقباته علىٰ شيخه العلامة الكوثري، وأتبعناه ما قاله الشيخ يوسف القرضاوي لما سئل الشيخُ عبد الفتاح عن هذه المسألة تحديدا.

المسألة الخامسة:

إثباتُ مخالفات الشيخ بكر في المفاهيم، وتحليلِ المسائل، وتطبيقِ القواعدِ، ووزن الأمورِ، واتباعه للنفسِ حسداً من عندِ نفسه، وغيرِها من المسائل الكثيرة التي شنّع بها علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

وأكثرُ اهتمامِي كان موجَّها لِنقد تصرّفات الشيخ بكر، وهو أكثرُهم إساءةً في الردِّ علىٰ الشيخ، وأبعدُهم عن الحقِّ والصوابِ فيما نسبوا إليه، مع سوءِ القصدِ والقَوْل، وإساءة الظنِّ والنَّيْل، إذْ كان يدعو ولاةَ بلاد الحَرميْن إلىٰ إخراجه ونَفْيه من الدولة السعودية، ولا يخفىٰ علىٰ القارئ أن النفي إنما يكون إلىٰ سوريا (دولة الشيخ)، وفي سوريا لا ينتظر الشيخَ إلا السجن المؤبَّد أو القتل بالإعدام.

ولذا كان أكثر اهتمامي في التعقيب علىٰ جُلِّ حملاته الظالمة علىٰ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وقد صارت هذه الحملات والظلم كسرابٍ يعلمُه القريبُ والبعيد بأنّه سرابٌ وخَرَاب، وقد خَسِر جهدُ الشيخ بكر في التشنيع علىٰ عبد الفتاح أبو غدة بتوفيق من الله تعالىٰ.

ومما يحكي مصيرَ ظُلمِه ومَئالَ حَملاتِه قولُ الشاعر:

فقيــــراً وَقيــــراً أَخــــا خَــــرابٍ ❊ بعيــدًا مِــن الحــقّ صِــفرَ اليــدَيْن

سوف يبقىٰ ما صنعه الشيخُ بكر مع الشيخِ عبدِ الفتاح في التاريخ واحدًا من أسوء الأمثلة الجلية، التي يظهر فيها إنكارُ فضلِ العالمِ وجهدِه وخِدمتِه تعصبًا وحَسدًا، وإرضاء لنفسه وهواه.

ظَلَمْــــتَ يــــا بكــــرُ بَــــرًّا تَقِيًّــــا ❊ خيــــرةَ العصــــر شِــــيمَتُهُ الْوَفَــــاءُ

ظَلَمْــــتَ ذا علْــــمٍ فَنَصَــــرْتُهُ ❊ وَعِنْــــدَ الله فــــي ذَاكَ الْجَــــزَاءُ

وأقول هنا تنازلًا:

لو لم يثبتْ لي في هذا الكتاب إلَّا إثبات ظُلم الشيخِ بكر للعلامة الشيخ عبد الفتاح وإثبات براءته من تلك الدعاوىٰ الباطلة لكفاني ذلك.

❁ المسألة السادسة:

بيانُ ما في كتابات الشيخ الألباني، خاصّة ما في مقدمته لـ(شرح العقيدة الطحاوية)، وفي رسالته (كشف النقاب) من سوءِ الأدب والكلام واللدد في الخصومة مع ما فيه من الخلل والغلط والدعاوىٰ، وهي كثيرة كما مرّت تفاصيلها.

من أهمها: إثباتُ صحة اعتراض الشيخِ علَىٰ الألباني في مسألةِ تصحيح أحاديث الصحيحين، ثم بيان خطأ استدلاله بِصنيع الحافظ محيي السنّة البغوي، ثم بيان مشاغبة الألباني بكلام الشيخ عبد الفتاح الذي قاله في أمانة وإمامة الشارح أبي العز الحنفي في عزو الأحاديث، وغيرها مما سبق لنا ذكرها.

۞ المسألة السابعة:

بيان خطأ كلام الكُتبي زُهير الشاويش: وقد بيّنّا ما في رسالته (التوضيح) من غفلاته، ثم ذكرنا من تصرفاته ما يجعل القارئ لا يطمئن إليه وإلىٰ بعض مطبوعاته.

۞ المسألة الثامنة:

بيانُ خَطإِ الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في صنيعِه مع الشيخ عبد الفتاح، وبُعدِه عن العدل والإنصاف.

۞ المسألة التاسعة:

بيانُ تقليدِ الشيخ مَشْهور حَسَن للشيخ بكر أبو زيد في خطئِه وظلمِه تقليدًا أعْمَىٰ، وتَعالُمِه علىٰ الشيخ عبد الفتاح بما لا يعرفُ، وظلمِه للشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالىٰ فيما يتعلق بكتابه (أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء).

ومن العجيب أن يقرظ هذا الكتاب الذي ينضح بالتعصب والهوىٰ بكر أبو زيد، ومن العجيب أيضا أن يقرظ تحقيقه لكتاب (الموافقات) وعمله مشحون بالتصحيف والتحريف، ومن طالع الفصل الثالث من مقدمة تحقيق كتاب (الموافقات) للشاطبي (ت ٧٩٠) بتحقيق وتعليق العالم الثَّبْت الدكتور الحسين أيْت سعيد، وقد تكلم فيها عن تحقيق النصوص: مقاصده ومنهجه، وقوّم طبعات الكتاب الخمسة السابقة، وأفرد طبعة دار ابن عفان التي صدرت بتحقيق سلمان مشهور وتقريظ بكر أبو زيد ببعض ملاحظاته المتصلة بأخطاء مشهور في المقابلة بين النسختين اللتين اعتمد عليهما، وأوهامه الكثيرة في الحكم علىٰ الأحاديث

النبوية ، وأخطائه في عزو الألفاظ لغير مصادرها أو لغير راويها ، إضافة إلىٰ أخطائه في ضبط ألفاظ الأحاديث أو تفسيرها بما ليس بمراد ، وقدم نماذج كثيرة من الأخطاء التي وضعت في حواشي الكتاب ، وحقها أن توضع في متن الكتب ، وما التبس علىٰ المحقق معناه ، وتركه علىٰ حاله من اللبس.

ومن قرأ نقد الأستاذ الحسين أيت سعيد لعمل مشهور حسن سلمان في مقدمة تحقيقه لكتاب (الموافقات) في قرابة مائة صفحة من ص ٣٢٨ ـ ٤٢٦. عرف قيمة أعماله وقيمة من يروج لتحقيقاته ويقدم لها ويزكيها.

وهذه الأخطاء المتراكمة جديرة بإعادة النظر في تزكيات الشيخ بكر وتقديماته ، مثل مقدمته أيضا لطبعة (تقريب التهذيب) التي أخرجها أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني ، وزعم بكر أنها طبعة أهل السنة والجماعة النقيّة من شوائب التحريف ، كما زعم الشيخ بكر نكاية بطبعة العلامة المحقق الشيخ محمد عوامة.

❁ المسألة العاشرة:

بيان خطأ كلامِ الشيخ محمد بن لطفي الصباغ في حقّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ، وشكايتِه بأنه قد ظُلم:

وقد ذكرنا جواب الشيخ عبد الفتاح له ، وبيّنّا أنّه هو الذي ظَلَم وتقوّل ، ثم أبعد النجعة في شكايته.

ومما زاد ردّه سوءًا وتجنّيًا أنه ادّعىٰ أنه كتب ردّه في حياة الشيخ ؛ ليظهر أنه يخاطبه ويجادله وكأنهما في مناظرة مشتركة ، بينما كان ردّه وصدور طبعته الجديدة بعد وفاته ، وما كان يضيره أن يعلن ذلك.

وقد بيّن عبثه وتحريفه المتعمد لتاريخ مقدمة تحقيقه وصدور طبعة رسالته بما لا يدع مجالا للشك أنه كتبها بعد وفاته فيما ألحقه الأستاذ محمد بن عبد الله الرشيد في كتابه (إمداد الفتاح).

المسألة الحادية عشرة:

بيانُ شيءٍ من صَنيعِ الشيخ عَداب الحمش في ردِّه على الشيخ عبد الفتاح في مسألة الراوي المسكوت عنه في كتب الجرح والتعديل:

وقد بينا موقف الشيخ عداب في المسألة واعتراضه على الشيخ، ثم ألحقناه آراء الذين بحثوا في الموضوع وصنّفوا فيه.

المسألة الثانية عشرة:

بيانُ بعضِ مواقفِ الشيخ محمود سعيد بن محمد ممدوح في كتابَيْه (الاتجاهات الحديثية) و(الشذا الفواح)، ثم بيان خطإ كلامِه في حقِّ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

المسألة الثالثة عشرة، وهي الأخيرة:

بيانُ موقف الشيخ عبد الفتاح من تخريج الأحاديث والحكم عليها وإبطال دعاوى المعترضين:

وقد مر بنا ذلك قُبيل ذكر الخلاصة، وذكرنا بعض الأمثلة التي بها تنجلي الحقيقة.

هذه المسائل هي أهمّ ما كنتُ قصدتُ بيانَها وإيضاحَها بقدر استطاعتي ومعرفتي، ولا أدعي الإصابة في كلّ ما ذهبتُ إليه في نفس الأمر، ولكن أقول بأنّ

كلَّ ما ذكرتُه إنّما ذكرتُه لاعتقادِي بأني صادقٌ فيه، بنيّةِ بيانِ ما أراه صواباً وإبطالِ ما أراه خطئاً.

وهنا أقول كما قال العلامة الأديب **ياقوت الحموي** في كتابه القيم البديع (معجم الأدباء) ١/٢: **(إنما تصدّيتُ لجمع هذا الكتاب لفرط الشَّغَف والغَرَام، والوَجْد بِمَا حَوىٰ والهُيَام، لا لسلطان أجْتَدِيه، ولا لِصَدْر أرْتَجِيه، غيرَ أنِّي أرغبُ إلىٰ الناظر فيه أن يترحّمَ عليَّ، ويعطفَ جِيْدَ دُعَائِه إليّ، فذلك ما لا كُلْفَة فيه عَلَيْه، ولا ضَرَرَ يرجعُ بِه إليْهِ، فرُبَّما انتفعتُ بِدَعْوَتِه، وفزْتُ بما قد أَمِنَ هو مِن مَعَرّتِه).**

أسألُ الله ﷻ أن يغفر للشيخ **عبد الفتاح أبوغدة**، ويجزيه عما قدَّم مِن علمٍ كثيرٍ نافع مبارك خيرَ الجزاء وأن يغفر للشيخ بكر أبو زيد القضاعي وللشيخ الألباني وكلّ من أساءَ إلىٰ الشيخ عبد الفتاح وتقوّل عليه.

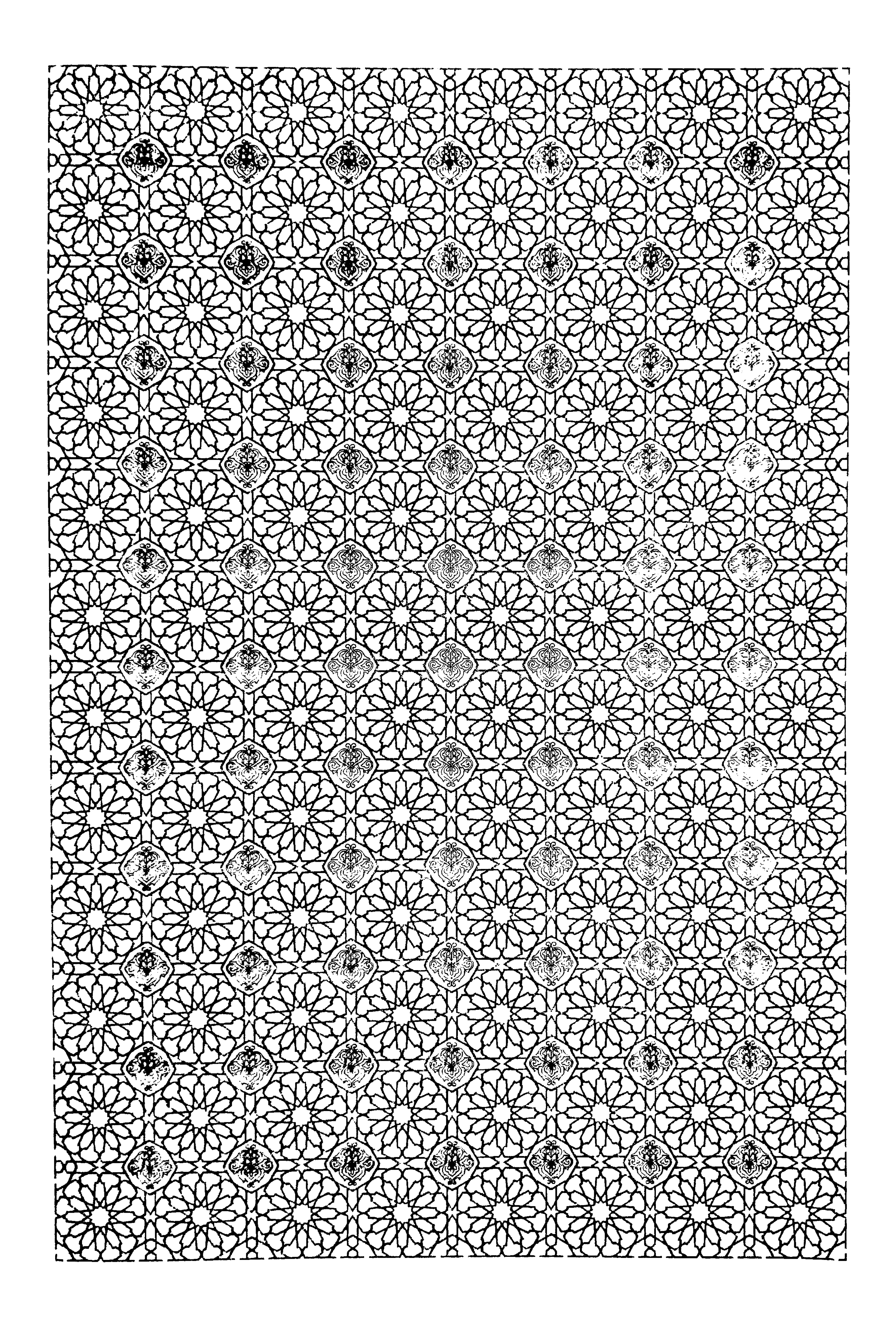
وأسألُ الله ﷻ أنْ يغفر لي ولوالديَّ، ولمن علّمني وأدّبني من مشايخي، ولأقاربي وأصدقائي، ولسائر المسلمين أجمعين.

والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله تعالىٰ وسلم علىٰ رسوله محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

يقولُ الرَّاجِي عفوَ رَبِّه ورِضَا خَالِقه محمّد سيّد بن محمد حَبِيب بن رَمَضَان بن محمّد بن سُلَيْمان القَوْقَازِيّ الدّاغِسْتَانيّ المِعَرْصِيّ الأَوَارِيّ: فرغتُ من كتابة هذا البحث المسمَّىٰ بـ**(العُدّةُ في بَيَان خَطَإِ مَن أخْطَأَ علَىٰ عبدِ الفتّاح أَبُو غُدّة)** في يوم الثلاثاء، الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة أربع وأربعين وأربعمئة وألف.

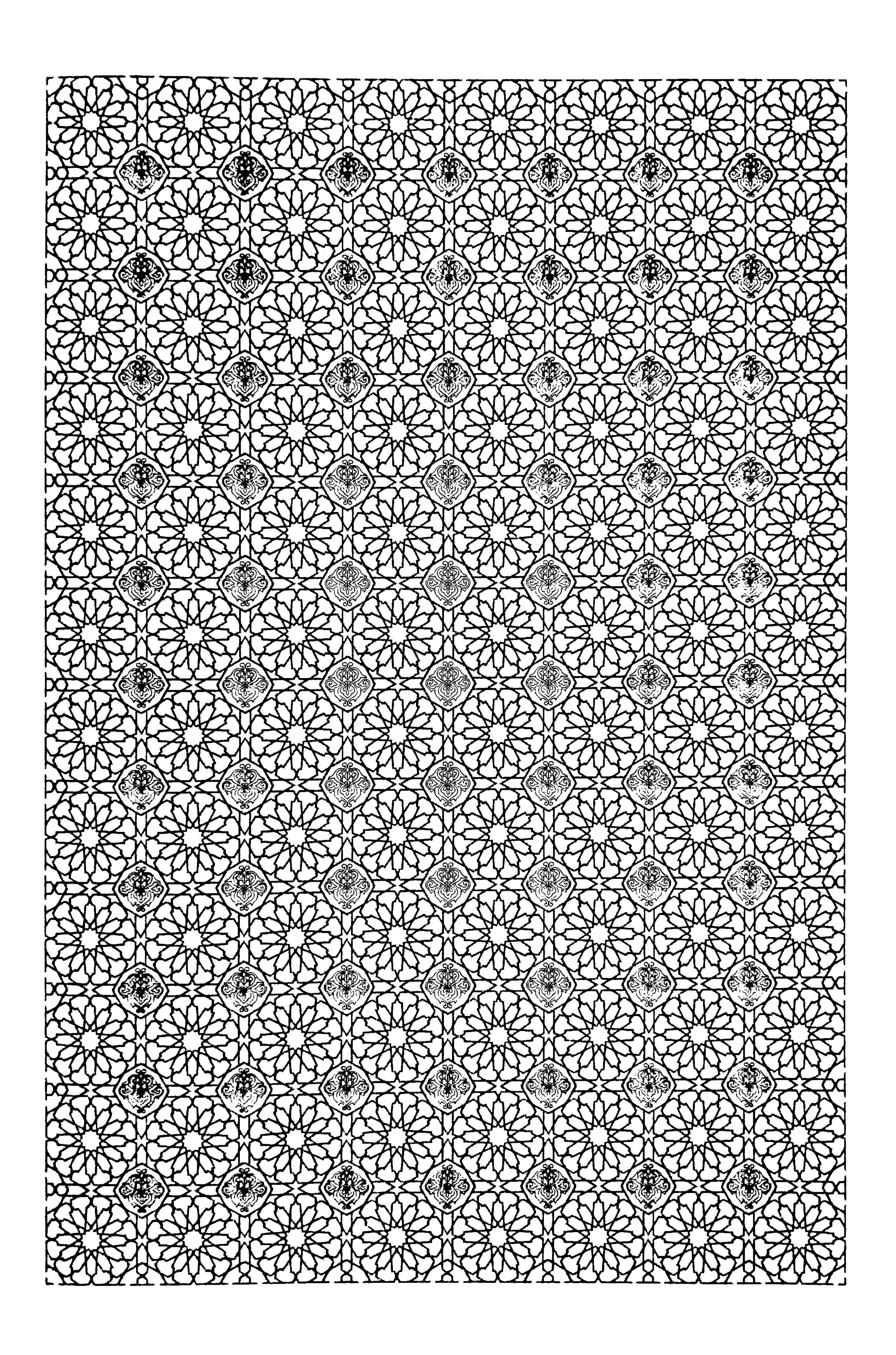
عاصمة داغستان (أنجي) محاج قلعة

٢٢/٣/١٤٤٤هـ



الفهارس العامة

* ❊ فهرس الآيات القرآنية.
* ❊ فهرس الأحاديث النبوية.
* ❊ فهرس الأخبار والآثار.
* ❊ فهرس الأمثال والحكم.
* ❊ فهرس الأشعار.
* ❊ فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾	١٢١
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾	٢٦٩
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾	٥٥
﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾	٢٧٣
﴿هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	١٧٦
﴿هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	٢٧٦
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾	٥٠٢
﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾	١٣٠
﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾	١٨٨
﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾	٤٩٥
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾	٢٧٣
﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾	٤٣٢
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾	٢٧٢
﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾	٣٦٦
﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾	٤١٢
﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾	١٢١
﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾	٤٤٥
﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾	٥٥
﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾	٣٦٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾	٥٠١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾	٥٠٢



فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
أن رسول الله ﷺ باع حِلْسا وقدحا	٥٥٣
أن رسول الله ﷺ قام عشية بعد الصلاة	٥١٣
أن من المؤمنين من يلين لي قلبه	٤٦٣
انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة	٥٥٤
أنه ﷺ تزوجها وهو حلال (في الحاشية)	٣٩٠
أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ	٣٨٩
أَنَّهُ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُمَا حَلَالَانِ	٣٩١
أنهم كانوا لا يرون بأساً أن يتزوج المحرمان (في الحاشية)	٣٩١
إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل، يعني الجماع بدون إنزال	٣٨٧
بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله ﷺ	٥١٧
تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ	٢١٢
تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ	٣٨٩
تزوج رسول الله ﷺ بعض نسائه وهو محرم (في الحاشية)	٣٩٠
تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ محرم	٣٨٩
تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ ثُمَّ بَنَىٰ بِهَا	٣٩٢
ثلاثةٌ أنا خصمُهم يوم القيامة: رجل أعطىٰ بي ثمّ غدر	٣٨٧
ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تُبعَث الصائحة	٢١٠
ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تبعث النائحة	٢١٠
حَتَّىٰ إِذَا أُوعِبُوا فِيهَا وَضَعَ الرَّحْمَنُ قَدَمَهُ فِيهَا	٢٦٦
حَدَّثَتْنِي مَيْمُونَةُ بنت الحارث أن رَسُولَ الله ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ	٣٩٠
الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه	٤٩٧
الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده	٤٩٦

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

فهرس الآثار

الأثر	الصفحة
هَلَكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَلْبٌ يَعْرِفُ به المعروف والمنكر	٣٧٨
واطلب العلم أولا ، ثم اجمع المال من الحلال	٢١٩
وحسب امرئ أن يعلم أن ربّه هو الذي على العرش استوى	١٢١
وَلَا تُفَسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ	٢٦٦
يتنزل أمرنا: أمره، أما هو فدائم لا يزول	٢٦٦
يجب على أهل الإسلام أن يدعوا الله تعالى	٣٨٠
يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئًا	٢٦٨
يخادعون الله كما يخادعون آدميا	١١٥
يَصِحُّ نَفْيُ الْحَمْلِ وَيَنْتَفِي عَنْهُ، مُحْتَجِّينَ بِحَدِيثِ هلال	١٢٤



فهرس الأمثال والحكم



فهرس الأشعار

البيت	الصفحة
أأنت أخي ما لم تكن لي حاجةٌ ❁ فإن عَرَضتْ أيْقنْتُ أنْ لا أخا لِيا	١٢٩
إذا أنــتَ طالعــتَ مــن كُتْبِــه ❁ كتابــاً دعـــاك إليـــه أخـــوه	٣٠
إِذَا ذُكِــرَ الْقُضَـــاةُ وَهُــمْ شُــيُوخٌ ❁ تَخيَّــرتُ الشَّــبَابَ عَلَــىٰ الشُّيُوخِ	١٩٩
إن المعطِّـــل لا إلـــــه لـــــه ❁ ســوىٰ المنحــوت فــي الأذهــان	١٧١
إنْ تَكُـــنْ عِنــــدَكَ مُســـتحْقَرَةً ❁ فهــيَ عِنــدَ الله والنَّــاسِ جَبَــلْ	٢٧٦
أيُّهـــا الْعَـــالِمُ إِيَّـــاكَ الزَّلــلْ ❁ واحــذَرْ الْهفــوَةَ فَالْخَطــبُ جَلَــلْ	٢٨٦
الْبَحْــر أَنْــت ؛ ســماحةً وفصــاحة ❁ والــدر ينثــر مــن يَــديك وفيكــا	٩٧
تَبنِي بِأنقاضِ دُورِ الناسِ مُجتهدا ❁ دارًا ســتنقضُّ أيضًــا بعــدَ أيَّــام	٤٣
جَــاءَ بِــكَ اللهُ عَلَــىٰ فَتــرَةٍ ❁ بآيَـــةٍ مَـــنْ يَرَهَـــا يَعْجَـــبِ	١٩٩
رأيــتُ فُضــيلاً كــان شــيئاً مُلَفَّفــاً ❁ فكشــفه التمحيصُ حتــىٰ بــدا لِيــا	١٢٩
زِمــامُ أصــولِ جميــعِ الفضــائِلِ ❁ عـــدلٌ وفَهـــمٌ وجُــودٌ وَبـــأسُ	١٠٤
سَاءَتْ ظنونُ النّاسِ حَتَّىٰ أحْدَثُوا ❁ لِلشَّــكِّ فــي النُورِ المُبِين مَجَالا	٤٢
ظَلَمْــــتَ ذا علْـــمٍ فَنَصَــرْتَهُ ❁ وَعِنْــدَ الله فــي ذَاكَ الْجَــزَاءُ	٥٨٣
ظَلَمْــتَ يــا بكــرُ بَــرًّا تَقِيًّــا ❁ خيــرَةَ العصــرِ شِــيمَتُهُ الْوَفَــاءُ	٥٨٣
عَــالٍ عَلَــىٰ الْعَــرْشِ الرَّفِيْــعِ بِذَاتِــهِ ❁ سُــبْحَانَهُ عَــنْ قَــوْلِ غَــاوٍ مُلْحِــدِ	٢٥٦
عجبتُ لشيخٍ يأمرُ الناسَ بِالتُّقَىٰ ❁ ومَا رَاقبَ الرّحمنَ في شيخٍ وَمَا اتَّقَىٰ	١٣٠
فَــإِذَا أَبَــانَ عَــنِ الْمَعَــانِي خَطُّــهُ ❁ كَانَــتْ مَلاحَتــه زِيَــادَة شَــرطِهِ	١٣٢
فــأيُّ سُــرورٍ لــمْ يَــرِدْ بِــوُرُودِهِ ❁ وأيُّ حُبُــورٍ لــم أَجِــدْ بِوُجُــوده	٢٩

البيت	الصفحة
وَبَيْنَمَا المَـرْءُ فِـي الأَحيـاءِ مُغْتَـبَطٌ ❖ إذا هُـوَ الـرَّمْسُ تَعْفُـوهُ الأَعاصِـيرُ	٣٣
ودارِهـم مـا دمـتَ فـي دَارِهـم ❖ وأرضِـهم مـا دمـتَ فـي أرْضِـهم	٤٣٨
وَعلَـــىٰ زَلَّتِـــهِ عُمْـــدَتُهُمْ ❖ فبهَــا يَحْـتَجُّ مَــنْ أخطَـا وَزَلْ	٢٨٦
وَعَينُ الرِّضا عَن كُلِّ عَيبٍ كَليلَةٌ ❖ وَلَكِنَّ عَينَ السُخطِ تُبدي المَساوِيا	١٣٠
وكـذا إلـه المشـركين نحتتْـه ❖ الأيـدي ؛ همـا فـي نحـتهم سيّان	١٧١
وكلهـم مـن رسـول الله ملـتمس ❖	٤٤٣
وما التأنيثُ في اسمِ الشَّمْسِ عيبٌ ❖ ولا التَّـذكيرُ فخـرٌ للهِـلال	٢٥٢
ومــا ضَــرّه إن أبــىٰ جاهــل ❖ فمــا يَعــرِفُ الفضــلَ إلَّا ذَوُوهُ	٣٠
ومِن قلة الإنصاف أنك تبتغي الـ ❖ ـمُهذَّب في الدنيا ولستَ المهذَّبا	١٠٤
وَمَـنْ لَـمْ يَـرْضَ لَـمْ أَصْفَعْهُ إلاَّ ❖ بِمَجْلِسِ سَيِّدِي القَاضِي التَّنُوخِيِّ	١٩٩
وَمَـنْ يَـكُ ذَا فَـمٍ مُـرٍّ مَـرِيض ❖ يَجِـد مُـرًّا بِـه المـاءَ الـزُّلَالا	٢٥٢
يـا عجبًـا كيـف يُعصـىٰ الإلـه ❖ أم كيـف يجحـده الجاحـد	٢٠١



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

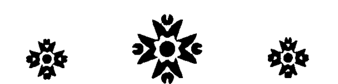
الموضُوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



المراجع والمصادر

١. أدب الدّين والدنيا، للإمام القاضي الماوردي (طبعة دار المنهاج)، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤هـ.

٢. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للإمام ابن عبد البر، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة دار قتيبة، دمشق.

٣. الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التوريخ، للحافظ السخاوي (طبعة دار الكتب العلمية).

٤. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ الخليلي طبعة دار الفكر.

٥. الإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للإمام القرافي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.

٦. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار المستحبة في الليل والنهار، للإمام محي الدين النووي طبعة دار ابن حزم.

٧. الألفاظ الكتابية، للأديب عبد الرحمن بن عيسىٰ الهمذاني، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق أميل بديع يعقوب.

٨. الأنوار الكاشفة، للشيخ عبد الرحمن المعلمي، طبعة عالم الكتب.

٩. الأزهر في ألف عام، لمحمد عبد المنعم خفاجي وعلي علي صبحي، (طبعة عالم الكتب).

١٠. إعلاء السنن، للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق الشيخ محمد تقي عثماني، طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ـ كراتشي

١١. الأحكام السُّلطانية والولايات الدينية، للقاضي الماوردي، (طبعة دار الكتب العلمية)

١٢. أربع رسائل في علوم الحديث، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (طبعة دار البشائر الإسلامية)

١٣. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للإمام اللكنوي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية

١٤. أمراء المؤمنين في الحديث، لسيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية

١٥. الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر بيروت، تحقيق: سمير جابر

١٦. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، للشيخ أحمد طالب الإبراهيمي، طبعة دار الغرب الإسلامي.

١٧. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للإمام الحافظ ابن عبد البر، طبعة دار الجيل، بيروت

١٨. أيها المستمع الكريم، (الأحاديث الإذاعية للشيخ عبد الفتاح أبو غدة)، للشيخ محمد زاهد أبو غدة، نشرة دار الأصيل للطباعة، سوريا، حلب.

١٩. إمْدادُ الفتّاح بِأسَانيد ومَرْويّات الشيخ عبد الفتاح، للشيخ محمّد بن عبد الله آل رَشِيد، طبعة مكتبة الإمام الشافعي.

٢٠. الاتجَاهَات الحَدِيثِيّة في القرن الرابع عشر، للشيخ محمود سعيد ممدوح، طبعة دار العلوم

٢١. إقامة الدليل على إبطال التحليل، للشيخ ابن تيمية، طبعة دار الكتب العلمية.

٢٢. إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للعلامة عبد الحي اللكنوي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية

٢٣. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، للإمام الحافظ البيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، طبعة دار الآفاق الجديدة.

٢٤. أصول الدين، للإمام عبد القاهر البغدادي، مطبعة الدولة إسطنبول ١٣٤٧ هـ.

٢٥. اجتماع الجيوش الإسلامية، للحافظ ابن القيم، نشرة مطابع الفرزدق التجارية.

٢٦. إعلام الموقّعين، للشيخ ابن القيم الجوزية، طبعة الشيخ مشهور حسن أل سلمان.

٢٧. إتحاف السادة المتقين، للعلامة الزبيدي، طبعة دار الكتب العلمية.

٢٨. أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، للشيخ محمد عوامة، طبعة دار المنهاج.

٢٩. أدب الاختلاف، للشيخ محمد عوامة، طبعة دار المنهاج.

٣٠. الأعلام، لخير الدين الزركلي، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة الخامس عشر.
٣١. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، للعلامة الياقوت الحموي، طبعة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: إحسان عباس.
٣٢. الإيضاح والتبيين للأوهام الواردة في كتاب طبقات النسابين، للشيخ محمد بن عبد الله آل رشيد، طبعة دار (الحنان للنشر) الطبعة الثانية، بيروت ١٤٢٨هـ.
٣٣. بدائع الفوائد، للحافظ ابن القيم، طبعة دار عالم الفوائد.
٣٤. بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري، للشيخ المحدث أحمد الغماري، تحقيق الشيخ علي الحلبي، طبعة دار الصميعي.
٣٥. (بغية الوعاة في معرفة طبقات اللغويين والنحاة)، للحافظ لسيوطي، طبعة المكتبة العصرية، تحقيق أبي الفضل إبراهيم.
٣٦. بيني وبين الشيخ بكر، للشيخ عبد الله الغماري، طبعة مكتبة الإمام النواوي.
٣٧. بحر المحيط، لأبي حيان، نشرة مطبعة السعادة، القاهرة.
٣٨. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان الحميري الفاسي، تحقيق الحسين آيت سعيد، طبعة دار طيبة الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
٣٩. براءة أَهل السنة من الوقيعة في علماء الأُمة، للشيخ بكر أبو زيد، (طبعة دار العاصمة).
٤٠. التراجم الذاتية، للشيخ بكر أبو زيد، طبعة دار العاصمة، ضمن مجموعة (النظائر)، ١٤٢٣هـ.
٤١. تذكرة الحفاظ، للحافظ شمس الدين الذهبي، (طبعة دار الكتب العلمية).
٤٢. التحول المذهبي، للشيخ بكر أبو زيد، طبعة دار العاصمة، ضمن مجموعة (النظائر)، طبعة ١٤٢٣هـ.
٤٣. تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة دائرة المعارف النظامية ـ الهند.
٤٤. التصريح بما تواتر في نزول المسيح، للشيخ محمد أنور الكشميري، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.
٤٥. التصوف بين الحق والخلق، للشيخ محمد فهر شفقة، طبعة دار السلفية الكويت.

٤٦ . تعليقات العلامة محمد بن مانع ، طبعة دار الصميعي .
٤٧ . التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ، للعلامة الجزائري ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة دار البشائر الإسلامية .
٤٨ . تنزيه الشريعة المرفوعة ، لابن العراق الكناني ، تحقيق الشيخين عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري ، طبعة مكتبة القاهرة سنة النشر: ١٤٠١ ـ ١٩٨١ .
٤٩ . تذكرة الحفاظ ، للحافظ الذهبي مع ذيل ابن فهد والحسيني والسيوطي ، طبعة دار الكتب العلمية .
٥٠ . تقريب علوم ابن القيّم ، للشيخ بكر أبو زيد ، طبعة دار العاصمة
٥١ . تشنيف المسامع بجمع الجوامع ، للإمام الزركشي ، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز ـ عبد الله ربيع ، طبعة مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث .
٥٢ . التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ، للحافظ السخاوي ، تحقيق أسعد طرابزوني الحسيني .
٥٣ . تاج العروس من جواهر القاموس للعلامة اللغوي الزبيدي (طبعة دار الكويت)
٥٤ . تحفة النساك في فضل السواك للعلامة الميداني . بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (دار البشائر الإسلامية)
٥٥ . تبيين الكذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري للحافظ ابن عساكر (طبعة دار التقوىٰ) تحقيق أنس الشرفاوي .
٥٦ . تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للحافظ العسقلاني (طبعة دار الكتب العلمية) .
٥٧ . تاريخ مدينة السلام للحافظ الخطيب البغدادي (طبعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق الشيخ بشار عواد) .
٥٨ . التّذكرة في أحوال الموتىٰ وأمور الآخرة ، للحافظ القرطبي (طبعة دار العاصمة) .
٥٩ . تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام ، للإمام الذهبي ، طبعة دار الغرب الإسلامي .

٦٠. ترتيب المدارك، للقاضي عياض، طبعة مؤسسة الرسالة الناشرون.
٦١. توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (دار البشائر الإسلامية).
٦٢. التاريخ الصغير، للإمام البخاري، تحقيق يوسف المرعشلي، طبعة مكتبة المعارف.
٦٣. تنبيهُ الإخوان علىٰ الأخطاء في مسألة خلق القرآن، للشيخ حمود التويجري، طبعة دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.
٦٤. تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار، للإمام اللكنوي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (دار البشائر الإسلامية).
٦٥. تقريب التَّهْذِيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ محمد عوامة، طبعة دار الرشيد.
٦٦. التنكيل، للشيخ عبد الرحمن المعلمي، طبعة دار (المكتب الإسلامي).
٦٧. التمهيد، للإمام الحافظ ابن عبد البر النمري، (طبعة الشيخ بشار عواد معروف).
٦٨. التوضيح، رسالة الكُتبي زهير الشاويش، طبعة دار المكتب الإسلامي.
٦٩. التمثيل والمحاضرة، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة: الدار العربية للكتاب.
٧٠. الجامع المسند الصحيح، للإمام البخاري، (طبعة مكنز الإسلامي).
٧١. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للحافظ عبد الرحمن السخاوي، طبعة (دار ابن حزم).
٧٢. جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.
٧٣. جمع الوسائل في شرح الشمائل، للشيخ عليّ القاري، نشرة المطبعة الشرفية، الذي طبع علىٰ نفقة مصطفىٰ البابي الحلبي وإخوته بمصر.
٧٤. (الحافظ ابن حجر ومنهجه في تهذيب التهذيب)، للشيخ علي بن نايف الشحود.
٧٥. الجرح والتعديل، للشيخ حمال الدين القاسمي، طبعة مؤسسة الرسالة.
٧٦. جامع الترمذي، (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون)

٧٧. الجواهر المضية، لأبي الوفاء الحنفي، طبعة (مجلس دائرة المعارف النظامية) ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند وهي نفس طبعة (مير محمد كتب خانه ـ كراتشي.
٧٨. الجرح والتعديل، لأبي حاتم الرازي، طبعة دار إحياء التراث العربي.
٧٩. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر النمري، (طبعة مؤسسة الرسالة الناشرون).
٨٠. الحديث الحسن لذاته ولغيره، للشيخ خالد الدرويش.
٨١. الحلال والحرام وبعض قواعدهما في المعاملات المالية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (دار البشائر الإسلامية).
٨٢. خطبة الحاجة لسيت سنة في مستهل الكتب والمؤلفات، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة (دار البشائر الإسلامية).
٨٣. خلق أفعال العباد، للإمام البخاري، طبعة دار المعارف السعودية.
٨٤. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، نشرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٨٥. الدَّارس في تَارِيخ المدَارس، للعلامة النعيمي، (طبعة دار الكتب العلمية).
٨٦. الدُّررُ الكَامنَةُ في أعيان المئة الثامنة، للحافظ العسقلاني، (طبعة دار الجيل).
٨٧. الداعيةُ الكبيرُ الناقد البصير المحدِّث الأصوليّ العلامة البحّاثة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في ضوء تأليفاته وتحقيقاته، للشيخُ محمّد مُعاوية سَعْدي الهندي، طبعة مجمّع الشيخ محمد زكريا، مظاهر علوم ـ الهند.
٨٨. الذهبي وكتابه تاريخ الإسلام، للشيخ بشار عواد معروف، طبعة (دار الغرب الإسلامي).
٨٩. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكنوي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (دار البشائر الإسلامية).
٩٠. الرسالة القشيرية، لأبي القاسم القشيري، (طبعة دار المنهاج)، بتحقيق الشيخ أنس الشرفاوي.
٩١. الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، للشيخ نشأت بن محمود الكوجك.
٩٢. رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة في وصف سننه، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة،

طبعة (دار البشائر الإسلامية).
٩٣. رسالة المسترشدين، للحارس المحاسبي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة (دار البشائر الإسلامية).
٩٤. الروح، للحافظ ابن القيم، طبعة دار عطاءات العلم (الرياض).
٩٥. الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، للشيخ إدريس بن محمد بن علي، وهي رسالة له تقدم بها لنيل درجة العالمية.
٩٦. (الرواة الذين سكت عنهم البخاري في تاريخه الكبير ولهم روايات في جامعه الصحيح)، للباحثتين: سيدة حفصة سيد بدر منير شاه، وسيدة يسرىٰ سيد بدر منير شاه.
٩٧. رسالة الألفة بين المسلمين، للإمام ابن تيمية، ومعها رسالة في الإمامة، للإمام ابن حزم الظاهري. بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة (دار البشائر الإسلامية).
٩٨. رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب، للتّاج السبكي، (طبعة عالم الكتب).
٩٩. رواة الحديث الذين سكتَ عليهم أئمةُ الجرح والتعديل ـ بين التوثيق والتعديل، للشيخ عداب الحمش، طبعة دار الأماني، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
١٠٠. روح المعاني، لشهاب الدين محمود الآلوسي، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٠١. رسائل بديع الزمان الهمذاني، طبعة دار الذخائر، تحقيق إحسان ذنون.
١٠٢. الرسول المعلم وأساليبه في التعليم، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة (دار البشائر الإسلامية).
١٠٣. الردود (وهي مجموعة الرسائل)، للشيخ بكر أبو زيد، طبعة دار العاصمة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.
١٠٤. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، للعلامة الزمخشري، (دار الكتب العلمية).
١٠٥. الردُّ علىٰ المخالف، للشيخ بكر أبو زيد، طبعة دار العاصمة.
١٠٦. رجال فقدناهم، للشيخ مجد مكي، طبعة دار ابن حزم
١٠٧. زاد المعاد في هدي خير العباد، للحافظ ابن القيم، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠٨. سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، (طبعة دار مؤسسة الرسالة)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ بشار معروف ـ آخرون.

١٠٩. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي.

١١٠. سنن النسائي، (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون)، تحقيق: ياسر حسن ـ عزالدين ضلي ـ عماد الطيار.

١١١. سحر البلاغة وسر البراعة، لأبي منصور الثعالبي، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق عبد السلام الحوفي.

١١٢. السنة، للإمام أبي بكر الخلال، طبعة دار الراية ـ الرياض.

١١٣. السيف الصقيل في الردِّ على ابنِ زَفِيل، للإمام تقي الدين السبكي، طبعة الشيخ الكوثري.

١١٤. سنن أبي داود، (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون).

١١٥. سنن النسائي، طبعة دار السلام باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.

١١٦. سنن سعيد بن منصور، طبعة الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

١١٧. السلسلة الضعيفة، للشيخ الألباني، طبعة دار المعارف، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

١١٨. سبل السلام شرح بلوغ المرام، للعلامة الصَنْعاني اليماني، طبعة دار الحديث، تحقيق عصام الدين الصبابطي وعماد السيد.

١١٩. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لمحمد خليل بن علي مراد الحسيني، طبعة المنيرية العامرة ببولاق.

١٢٠. شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، تحقيق: مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث ماهر حبوش، عمار بكور، ياسر حسن، رضوان مامو، موفق منصور، (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون).

١٢١. (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون).

١٢٢. شعب الإيمان، للحافظ البيهقي، (طبعة دار الكتب العلمية).

١٢٣. الشَّذَا الفَوَّاح من أخبار الشيخ عبد الفتاح، للشيخ محمود سعيد ممدوح، طبعة دار البصائر.

١٢٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد، (طبعة دار ابن كثير)، بعناية الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
١٢٥. الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، للإمام القاضي عياض، طبعة دار ابن كثير، تحقيق عبده علي كشك.
١٢٦. الشمائل المحمدية، للإمام للترمذي، بتحقيق الشيخ محمد عوامة طبعة (دار المنهاج).
١٢٧. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، طبعة دار السلام، بتحقيق الشيخ نور الدين عتر.
١٢٨. شرح مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، طبعة دار مؤسسة الرسالة.
١٢٩. الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كما عرفته، للشيخ الداعية محمد علي الهاشمي، طبعة دار البشائر الإسلامية.
١٣٠. شَرْحِ العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّة للشيخ أبي العز الحنفي، طبعة دار السلام.
١٣١. الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ريحانةُ المحدِّثين وقدوةُ المحقِّقين، للشيخُ إبراهيمُ حَسن الأسْطَل، طبعة دار القلم.
١٣٢. شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي (طبعة دار الرسالة العالمية).
١٣٣. شرح الإرشاد، لأبي القاسم الأنصاري، طبعة دار الضياء الكويت تحقيق الشيخ خالد حماد العدواني.
١٣٤. شرح أشعار الهذليين، طبعة (الدار القومية للطباعة والنشر)، القاهرة.
١٣٥. شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للحافظ اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، طبعة دار طيبة ـ السعودية.
١٣٦. شرح السنة، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ محمد زهير الشاويش، طبعة دار المكتب الإسلامي ـ دمشق، بيروت.
١٣٧. الصبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا، للعلامة القلقشندي (طبعة دار الكتب العلمية).

١٣٨. صحيح الإمام مسلم (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون).

١٣٩. صفحات من صبر العلماء علىٰ شدائد العلم والتحصيل، لسيدي الجليل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.

١٤٠. صفة الرواة المسكوت عنهم وموقف المحدثين منهم، للشيخ أحمد السيد الجداوي.

١٤١. صيد الخاطر، للحافظ ابن الجوزي، تحقيق: حسن المساحي سويدان، طبعة دار القلم.

١٤٢. صحيح الكلم الطيب، باعتناء الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة مكتبة المعارف.

١٤٣. الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، للحافظ عبد الرحمن السخاوي، طبعة دار الجيل.

١٤٤. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للشيخ الألباني، طبعة دار المكتب الإسلامي.

١٤٥. طبقات الشافعية الكبرىٰ، للإمام تاج الدين السبكي، طبعة فيصل عيسىٰ البابي الحلبي، تحقيق الشيخين عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي.

١٤٦. طبقات الصوفية. للحافظ السلمي (طبعة دار النفيس)، تحقيق الشيخ نور الدين شريبة.

١٤٧. الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي، طبعة (دار الرفاعي).

١٤٨. طبقات الحنابلة، للقاضي أبي يعلىٰ الفراء، مع ذيله، لابن رجب الحنبلي طبعة (دار المعرفة)

١٤٩. طبقات المفسرين لشمس الدين الداودي طبعة دار الكتب العلمية.

١٥٠. ظفر الأماني في شرح مختصر الجرجاني للإمام اللكنوي بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (دار البشائر الإسلامية)

١٥١. العزاب للشيخ بكر طبعة دار العاصمة، الطبعة الثانية ١٤٢٣

١٥٢. العقيدة الإسلامية التي ينشأ عليها الصغار /أبو زيد القيرواني.

١٥٣. عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن، للشيخ التويجري.

١٥٤. العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج لسيدي الجليل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة دار البشائر الإسلامية

١٥٥. عقيدة السلف وأصحاب الحديث للحافظ الصابوني طبعة دار العاصمة.

١٥٦. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، لشمس الدين ابن القيم، إسماعيل بن غازي مرحبا، طبعة دار عالم الفوائد.

١٥٧. العلو للعلي الغفار، للحافظ الذهبي، بتحقيق الشيخ أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، طبعة مكتبة أضواء السلف ـ الرياض.

١٥٨. العطاء الجزيل في كشف غطاء الترسيل، لأبي القاسم أحمد بن نحمد البلوي، تحقيق الشيخ محمد مفتاح، طبعة دار (الرابطة المحمدية للعلماء).

١٥٩. العلامة المحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، آراؤُه وترجيحاتُه واختياراتُه في علوم الحديث للشيخُ رِضْوَان عِزّ الدين الحَدِيدي طبعة دار البشائر الإسلامية

١٦٠. فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة محمد زاهد الكوثري تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية

١٦١. الفقيه والمتفقه للحافظ الخطيب البغدادي طبعة دار ابن الجوزي

١٦٢. فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للإمام الغزالي، طبعة دار البيروتي.

١٦٣. الفوائدُ المستمدَّة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، للشيخ مَاجِد بن أحمد الدّرْويش طبعة دار الفتح.

١٦٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي (طبعة دار الكتب العلمية).

١٦٥. الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، للشيخ محمد بن علان الصديقي الشافعي، طبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية.

١٦٦. فتح باب العناية بشرح كتاب النقابة، للشيخ ملا عليّ القاري، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (دار البشائر الإسلامية).

١٦٧. فتح الملهم، للشيخ شبِّير أحمد العثماني مع تكملته، للشيخ تقي الدين العثماني، طبعة دار القلم.

١٦٨. الفِتَنُ والبَلَايَا وَالمِحَنُ والرَّزَايَا، لسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام (دار الفكر)، تحقيق: الشيخ الفاضل إياد خالد الطباع.

١٦٩. فصل المقال في هدايا العمال، للإمام تقي الدين السبكي، (طَبَعَة مؤسَّسة (أسْفار) لِنشرِ نَفيسِ الكُتُبِ وَالرَّسَائِل العلميّة، (دولةُ الكويت)، بتحقيق الشيخ أنور بن عوض العنزي.

١٧٠. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للشيخ عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق الشيخ إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

١٧١. فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (طبعة الرسالة العالمية).

١٧٢. قواعد في علوم الحديث، للشيخ ظفر أحمد التهانوي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة (دار البشائر الإسلامية).

١٧٣. قفو الأثر في صفو علوم الأثر، لرضي الدين ابن الحنبلي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة (دار البشائر الإسلامية).

١٧٤. قلائد المقالات والذكريات في شيخ الحديث العلامة محمد يونس الجونفوري، للشيخ محمد بن ناصر العجمي، طبعة دار المقتبس.

١٧٥. القواعد الكبرىٰ، للإمام عزالدين بن عبد السلام، (طبعة دار القلم)، تحقيق الشيخين نزيه كمال حماد ـ عثمان جمعة ضميرية.

١٧٦. القول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام للشيخ سيف العصر اليمني، طبعة دار الفتح.

١٧٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (طبعة دار الكتب العلمية).

١٧٨. كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، لسيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة (دار البشائر الإسلامية).

١٧٩. كتب حذر منها العلماء، للشيخ مشهور حسن أل سلمان، طبعة دار الصميعي.

١٨٠. كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق: محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ. الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ

١٨١. كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس، للشيخ عبد الغني الغنيمي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة (دار البشائر الإسلامية).

١٨٢. كتاب السنة، لابن أبي العاصم، تحقيق الشيخ الألباني مع زيادات الشيخ زهير الشاويش، طبعة دار المكتب الإسلامي.

١٨٣. كَشْفُ النِّقَاب، للشيخ الألباني، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ نشرةُ دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

١٨٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة وحاشيته، للذهبي، بتحقيق الشيخ محمد عوامة، طبعة (دار المنهاج).

١٨٥. آداب الشافعي ومناقبه، أبي محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ

١٨٦. لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (طبعة دار البشائر الإسلامية).

١٨٧. لسان العرب، للعلامة اللغوي ابن منظور الإفريقي، (طبعة دار الصادر).

١٨٨. الموافقات للإمام الشاطبي، طبعة وزارة الأوقاف بتحقيق الشيخ الحسين آيت سعيد.

١٨٩. المفهم لما أشكل من صحيح مسلم، للقرطبي، (طبعة دار ابن كثير) تحقيق الشيخ محي الدين مستو ويوسف بدوي ومحمود البزال وأحمد السيد.

١٩٠. مجموعة الرسائل المنيرية للحافظ أبي العباس ابن تيمية والحافظ ابن حجر العسقلاني والشوكاني والصنعاني وغيرهم، المطبعة المنيرية.

١٩١. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي طبعة (دار الكتب العلمية)

١٩٢. مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث، للشيخ عبد الرشيد النعماني، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة (دار البشائر الإسلامية).

١٩٣. مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين، وهي رسالة نالت شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف من جامعة الدراسات الإسلامية في باكستان، للشيخ محمد قاسم عبده

الحارثي، طبعة مطابع الصبا، ١٤١٣هـ

١٩٤. المغني، للإمام المقدسي، تحقيق: طه الزيني ـ ومحمود عبد الوهاب فايد ـ وعبد القادر عطا ـ ومحمود غانم غيث.

١٩٥. مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، لسيدي الجليل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.

١٩٦. موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، تحقيق علي رضا الحسيني، طبعة دار النوادر.

١٩٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي، (طبعة دار المنهاج)، تحقيق حسين سليم الداراني.

١٩٨. معالم السنن، للإمام الخطابي، طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون ـ بيروت، تحقيق ياسر حسن ـ عزالدين ضلي ـ عماد الطيار.

١٩٩. المستدرك، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٠٠. المصنف، لابن أبي شيبة، تحقيق الشيخ محمد عوامة، طبعة (دار المنهاج).

٢٠١. مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، للباغندي، بتحقيق الشيخ محمد عوامة طبعة (دار المنهاج).

٢٠٢. معجم المناهي اللفظية، للشيخ بكر أبو زيد، طبعة دار العاصمة.

٢٠٣. مشايخ الإمام الأعظم أبي حنيفة، للشيخ عبد الستار المعروفي، المتوفى سنة ١٤١٤ هـ. طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق الشيخ مسعود أحمد الأعظمي.

٢٠٤. المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي، للحافظ السخاوي، طبعة دار المنهاج.

٢٠٥. مجموعة رسائل الإمام الغزالي، طبعة دار الكتب العلمية.

٢٠٦. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام ابن قيم الجوزية، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة (دار البشائر الإسلامية).

٢٠٧. مجمع البحرين وملتقى النيرين، للساعاتي، طبعة دار الكتب العلمية.

٢٠٨. معجم الشيوخ، للإمام تاج الدين السبكي، تخريج ابن سعد الصالحي طبعة (دار الغرب الإسلامي).

٢٠٩. المقاصد الحسنة، للحافظ السخاوي، (طبعة جائزة دبي).

٢١٠. مسند الإمام أحمد، (طبعة دار المنهاج).

٢١١. مسند البزار، المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد البزار تحقيق: حفوظ الرحمن زين الله (جـ ١، ٩)، عادل بن سعد (جـ ١٠، ١٧)، صبري عبد الخالق الشافعي (جـ ١٨) طبعة دار العلوم والحكم.

٢١٢. مختصر صحيح مسلم، للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري، تحقيق الشيخ الألباني طبعة دار المكتب الإسلامي.

٢١٣. المدخل إلى السنن، للحافظ البيهقي، تحقيق الشيخ محمد عوامة، طبعة دار المنهاج.

٢١٤. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للعلامة ملا عليّ القاري، طبعة دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٢١٥. منهاج السنة النبوية، للشيخ ابن تيمية. تحقيق رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢١٦. الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ الذهبي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.

٢١٧. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام ابن قيم الجوزية، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (دار البشائر الإسلامية.

٢١٨. مناقب الشافعي، للحافظ البيهقي، بتحقيق الشيخ سيد بن أحمد صقر، (طبعة دار التراث).

٢١٩. محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، نشرةُ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت.

٢٢٠. مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية، للحافظ رضي الدين الصاغاني (طبعة دار اللباب) تحقيق توفيق محمود تكلة.

٢٢١. المعجم الصغير، للإمام الطبراني، (طبعة دار الكتب العلمية).
٢٢٢. معيد النعم ومبيد النقم، للإمام تاج الدين السبكي، باعتناء العبد الضعيف، طبعة دار الضياء الكويت.
٢٢٣. مقالات الكوثري، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٢٤. الملل والنحل، للإمام محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، طبعة مؤسسة الحلبي.
٢٢٥. مقدمات الكوثري، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٢٦. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للشيخ ابن قيم الجوزية، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة (دار البشائر الإسلامية).
٢٢٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للإمام المقري، تحقيق: إحسان عباس (دار الصادر).
٢٢٨. نتائج الفكر، للعلامة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد.
٢٢٩. نِثار السّيرة وثمار الصحبة، للشيخ علي بن محمد العِمْران، طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ.
٢٣٠. النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، للعلامة الكوثري، تحقيق الشيخ حمزة البكري، طبعة دار الفتح.
٢٣١. نجم المهتدي ورجم المعتدي، لفخر الدين ابن معلّم القرشي، طبعة دار التقوى، تحقيق الشيخ بلال محمد حاتم السقا.
٢٣٢. الوافي في الوفيات، للصفدي (طبعة دار الكتب العلمية).
٢٣٣. معجم الشيوخ الكبير، للحافظ الذهبي، (طبعة دار الكتب العلمية)، تحقيق: روحية عبد الرحمن السيوفي.
٢٣٤. منهج الإمام التاج السبكي في أصول الفقه، للشيخ أحمد حسنات، (طبعة دار النور المبين).
٢٣٥. المسكوت عنهم من شيوخ الإمام البخاري، للشيخ محمد بن عوض الخباص.

٢٣٦ . المعجم الوسيط ، جمع نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة .

٢٣٧ . موارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرىٰ ، للشيخ نجم عبد الرحمن خلف ، (طبعة دار الرشد الرياض) .

٢٣٨ . مغيث الخلق في ترجيح قول الحق ، للعلامة الناقد الكوثري ، (طبعة دار العصرية) .

٢٣٩ . فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للشيخ عبد الرؤوف المناوي ، (طبعة دار الكتب العلمية) ، تحقيق الشيخ أحمد عبد السلام .

٢٤٠ . المعْجَم المخْتص ، للحافظ الذهبي (طبعة دار الصديق) .

٢٤١ . المجموعة العلمية ، للشيخ بكر أبو زيد ، طبعة دار العاصمة .

٢٤٢ . مقدمات الإمام الكوثري ، بتقديم الشيخ محمد عوامة طبعة دار الثريا .

٢٤٣ . نيل الأوطار ، للعلامة الشوكاني ، طبعة دار الحديث ، مصر ، تحقيق: عصام الدين الصبابطي .

٢٤٤ . النعم السوابغ في شرح النوابغ ، للعلامة التفتازاني ، طبعة دار اللباب ، تحقيق الشيخ حمزة البكري .

٢٤٥ . نصب الراية ، للحافظ الزيلعي ، تحقيق الشيخ محمد عوامة ، طبعة مؤسسة الريان ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ .

٢٤٦ . نصرة الفترة وعُصرة الفطرة ، للأديب الكاتب الأصفهاني ، طبعة مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، بتحقيق الشيخ عصام مصطفىٰ عقلة .

٢٤٧ . النور السافر عن أخبار القرن العاشر ، لمحيي الدين عبد القدر بن عبد الله العيدروس ، دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولىٰ ، ١٤٠٥هـ

٢٤٨ . نخبة الأنظار علىٰ تحفة الأخبار ، للإمام اللكنوي ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة دار البشائر الإسلامية .

٢٤٩ . هدي الساري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق حسين سلمان مهدي ، طبعة (دار البشائر الإسلامية) .

